سلسلة الرسائل الجامعية

الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه «الصحيح»

تأليف

الدكتور عبد العزيز شاكر حمدان الفياض الكبيسي

مدرس الحديث وعلومه بجامعة الإمارات العربية المتحدة

المجلد الأول

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

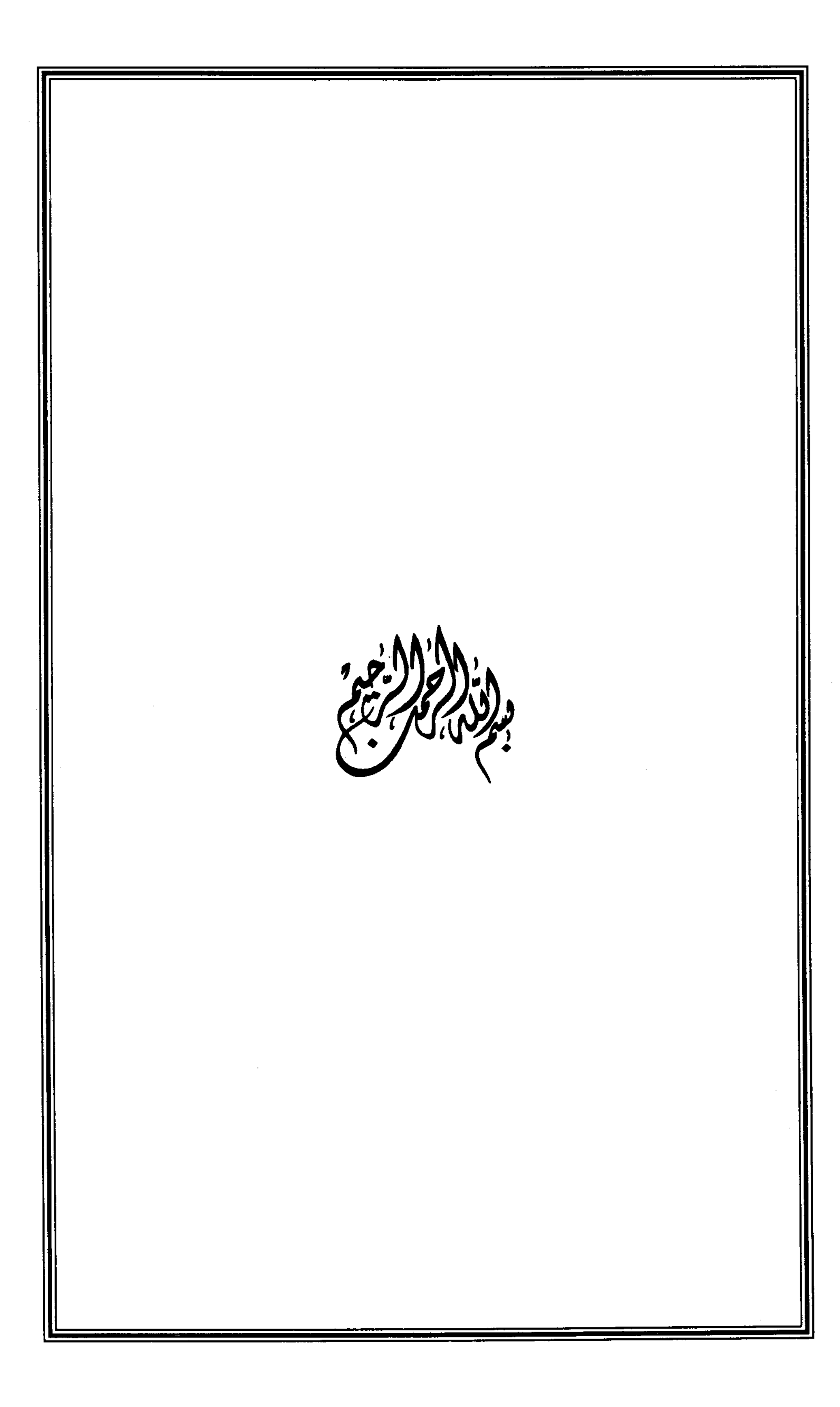
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

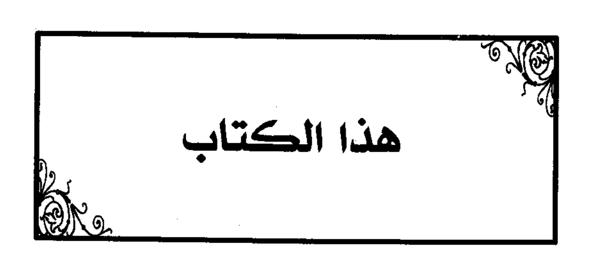
دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

الإمام ابن خزيمة

ومنهجه في كتابه الصحيح


بسم الله الرحمن الرحيم



في الأصل هو رسالة الدكتوراه، التي تقدّم بها الباحث لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) من كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.

وقد نوقشت بتاريخ **١٩٩٦/٦/٢٩** بقاعة الدراسات العليا في الكلية. ونال مؤلفها درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه بتقدير «امتياز».

وكانت لجنة المناقشة تتكون من:

١ ـ أ.د. حارث سليمان الضاري رئيساً.

٢ ـ أ.د. محمد رمضان عبدالله عضواً.

٣ ـ أ.د. حمد عبيد الكبيسي عضواً.

٤ ـ د. مكي حسين الكبيسي عضواً.

٥ ـ د. داود سلمان الدليمي عضواً.

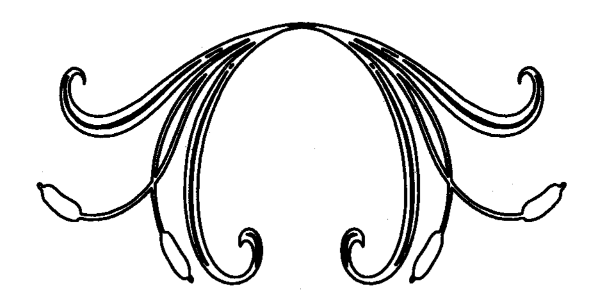
٦ ـ أ.د. هاشم جميل عبدالله مشرفاً.



الإهـــداء

إلى الذين نهضوا من بعد رقده، وصحوا من بعد غفوه وغسلوا غبار السنين، وانطلقوا حاملين لواء السنة في مشارق الأرض ومغاربها، عازمين على أن يعيدوا الدين غضاً طرياً كما نزل، وأن يروّوا بدموعهم ودمائهم شجرة الجهاد المقدس، وأن يرفعوا في قلب الأقصى راية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

الباحث







المحتويات

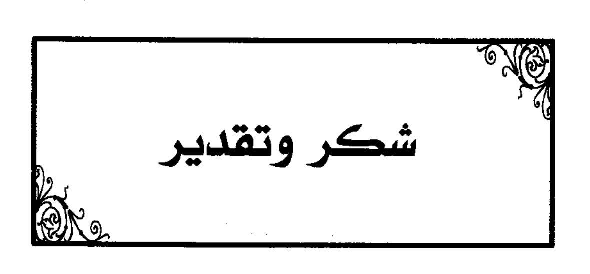
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة





شكر وتقدير

انطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله»**[1].

وعرفاناً بالفضل لأهله، أتقدّم بشكري وخالص تقديري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل وشيخي الكريم **الدكتور/ هاشم جميل** ـ حفظه الله ورعاه ـ الذي تفضل بقبول الإشراف على الرسالة ـ على الرغم من ضيق وقته وكثرة مشاعله ـ وكللني برعايته الأبوية الكريمة، وأمدني بخبرته العلمية الممزوجة بأريحية العلماء وتواضع الكرماء، فبارك الله في جهده وأمد في عمره، وحفظه ذخراً لطلبة العلم.

والشكر لإخوتي النبلاء الذين وقفوا معي في مسيرتي هذه، وأخص منهم بالذكر:

الأخ الكريم/ سعد عبد صباح الكبيسي، الذي وقف إلى جانبي في مراحل كثيرة من مراحل الرسالة ولازمني في غدوّي ورواحي.

والشكر لأسرة مكتبة كلية العلوم الإسلامية، ومكتبة جامع

---

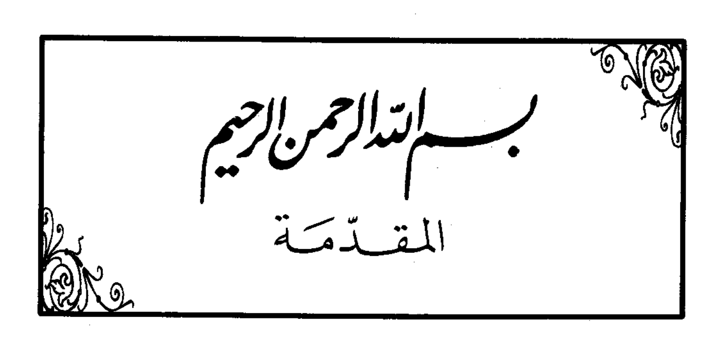
(١) أخرجه أحمد في «مسنده» **٣٢/٣**، والترمذي في «سننه» كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك **٣٩٩/٤**، رقم الحديث **١٩٥٥**، وقال: حسن صحيح. وأبو يعلى في «مسنده» **٣٦٥/٢**.

الراوي، ومكتبة الجامع الكبير في الفلوجة، ومكتبة جامع الفياض.

والشكر الشكر لذوي المكتبات الخاصة ولا سيما **أخي الفاضل الشيخ الدكتور مكي حسين الكبيسي** الذي فتح لي قلبه وبيته، وأمدني بما أحتاج إليه من مكتبته العامرة.

وأخيراً فليس من المروءة أن أتناسى: **والديّ الكريمين وأهل بيتي** الذين لهم كان الفضل في تنشئتي وتربيتي، **وأخويّ الكريمين: الشيخ عبدالمنعم ونبهان** اللذين جبلت نفوسهما على حنان الأبوة، ورشفت من يدهما كأساً ملئت سعادة وهناءاً. جزى الله الجميع خير الدارين.





الحمد لله الذي أبدع كل شيء فأحسنه، وأرسل رسوله محمداً - ﷺ - بهذا الدين فبلّغه وبينّه، واختار له من الأصحاب والأتباع مَنْ نهضوا بنقله وتلقينه وحفظه وتدوينه. فصلاة ربي وسلامه على رسوله الأمين، وآله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للإسلام في تشريعه وتوجيهه، يستند عليها الفقيه في استنباط الأحكام، ويتزود بها المسلم في مسائل الحلال والحرام، وإليها يرجع المربي ليستخرج منها التوجيهات المشرقة، والحجج الدامغة، والحِكَم البالغة، والقصص الهادفة، والأساليب المرغبة في الخير، المرهبة عن الشر. فهي تسير في خط القرآن الكريم، تخاطب كيان الإنسان كله: عقله وقلبه وتعمل على تكوين الشخصية المسلمة المتكاملة ذات العقل الذكي، والقلب النقي، والجسم القوي. ثم هي فوق ذلك تمثّل الجذر الذي يمد الأمة بالأصالة، ويحميها من الرياح الهوجاء، والعواصف العاتية.

ولأجل ذلك كله: فقد حظيت السنة النبوية منذ أن بزغت في الوجود شمسها، بجهودٍ كبيرة، وطاقات هائلة، وخدمات جليلة، يقف المنصف حِيالَها وقفةَ إعجاب وتقدير، حيث توافر عليها علماء الإسلام، حفظاً وفهماً، تطبيقاً وتبليغاً، جمعاً وتدويناً، شرحاً وتوضيحاً، بياناً ونقداً لمتونها وأسانيدها، وبذلوا في سبيل ذلك غاية وسعهم وعنايتِهم، كما قاموا بتأليف

المصنفات الكثيرة التي فاقت الحصر أو كادت، ووضعوا الأسس التي تميّز ما نُسِبَ حقاً وصدقاً إلى رسول الله ـ ﷺ ـ، وما وُضِعَ عليه زوراً وبهتاناً.

وقد كان في الطليعة من أولئك الرجال: الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ـ الملقب: بإمام الأئمة ـ الذي حمل لواء السنة مدةً تزيد على نصف قرن، أمضاها مجاهداً في سبيل خدمتها ونشر علومها، والدفاع عنها، والذود عن حياضها، وردّ ما يُسيء إليها، حتى أصبح صاحب مدرسة حديثية متميزة، لها آراؤها التي تنسب لها، وروادها وتلامذتها الذين ينتمون إليها ويدورون في فلكها، ومن أبرزهم الإمام ابن حبان البستي الذي قال عنه الحافظ ابن حجر: «ابن حبان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحره، ناسج على منواله»[1].

كما ترك للأمة الإسلامية آثاراً جليلةً أبرزها: كتابه الصحيح الموسوم «**مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ـ ﷺ ـ**» الذي جرّد فيه الصحيح عنده من حديث رسول الله ـ ﷺ ـ، وكانت له المرتبة الثالثة بين كتب الصحاح بعد صحيحي البخاري ومسلم.

وعلى الرغم من هذا كله: لم يحظ الإمام ابن خزيمة وكتابه الصحيح ـ فيما أعلم ـ بدراسة شاملة متكاملة، تكشف عن جوانب حياته الحافلة بالمواقف وجلائل الأعمال وعظيم الآثار، وتبرز الخصائص التي تميّز بها منهجه، وتفصح عن أثره فيمن أتى بعده من المحدثين. ولم ينل كتابه العناية المناسبة من الشراح والباحثين مثلما حظيت به معظم كتب السنة النبوية المطهرة.

لذلك، رأيت أن يكون موضوع رسالتي هذه: «**الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح**» ولما استقر الرأي عليه، اتجهت صوب كتب التأريخ وتراجم الرجال، أسألها عن حياة ابن خزيمة، واستوضحها عن أحواله وأخباره، فأمدتني ببعض المراد، ولكنها أغفلت الكثير، أمدتني باسمه ونسبه وشيوخه وتلامذته، وبعض كتبه. ومقدار الثقة بروايته، لكنها لم

---

(١) النكت: /٢٩١.

تسعفني إلا بالقليل عن حياته الخاصة في أسرته ومجتمعه ومن حياته العامة في علاقاته مع الحكام وسلوكه بين الناس إلى غير ذلك مما له أهمية في توضيح جوانب الشخصية، وإبراز الدوافع الخفية في سلوكها، فإن المصادر لا تذكر من ذلك إلّا نتفاً يسيرة متناثرة ترد عرضاً في غير مظانها أحياناً.

وما ذكرته ينطبق على الكلام عن منهجه أيضاً، ولو أخذنا مثالاً على ذلك كتابيَّ: «فتح المغيث» للسخاوي و«تدريب الراوي» للسيوطي، فهذان الكتابان على ضخامتهما وسعة حجمهما، لم يشيرا إلى ملامح المنهج ـ فيما وقفت عليه ـ إلاّ في بضعة مواضع فقط.

فكان عدم وفرة المعلومات في هذه النواحي عقبةً واجهتني في هذه الرسالة، ولكنَّ الله عوضنّي عن ذلك بأن هيّأ لي أستاذاً مفضالاً رأيت فيه إخلاص السابقين، وعلو همتهم، ووفرة في التواضع، وحرصاً على النفع، ذلك الأستاذ هو **الدكتور هاشم جميل** حفظه الله ورعاه الذي وقف إلى جانبي منذ بداية بحثي حتى نهايته مرشداً ومعلماً ومصححاً وناصحاً وناقداً فجزاه الله عني خيراً ووفقه لما يحبه ويرضاه.

ومضيت أبحث عن كل ما يكشف جوانب الشخصية التي تصديت لدراستها في كل كتاب أحسست أنه يمدني بشيء عنه أو عن منهجه، وكان عليَّ أن أستكمل ما لم أعثر عليه بالاستنباط مما عثرت عليه.

هذا، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم ـ بعد هذه المقدمة ـ إلى بابين وخاتمة:

أما الباب الأول: فقد عقدته للحديث عن حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته، وجعلته في خمسة فصول:

تكلمت في الفصل الأول: بإيجاز عن ملامح عصره الذي عاش فيه من جميع جوانبه السياسية والاجتماعية والعلمية مع التعريف بأبرز الفرق الإسلامية التي عاصرها وبيان موقفه منها.

وتناولت في الفصل الثاني: سيرته الشخصية، فعرّفت بهوية الإمام

وذلك من خلال التعريف باسمه ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته، وتأريخ ولادته، وأسرته، وطبقته، ومعالم نشأته الأولى، وتأريخ وفاته، ثم أعقبت ذلك بالحديث عن بعض أخلاقه وأوصافه وسجاياه من عبادة وتقى، وزهد، وسخاء، وكرم، وجرأة في الحق، وصلابة في الجهر به، وحفظ وذكاء وإتقان، مستشهداً بما وقفت عليه من أمثلة وشواهد. وختمت هذا الفصل بالحديث عن مذهبه الاعتقادي والفقهي، مع عرض لبعض آرائه الاعتقادية والفقهية، محققاً القول فيما نُسِبَ إليه من اعتقاد، وما استقرت عليه عقيدته في مسألة الصفات.

وخصصت الفصل الثالث: للكلام عن سيرته العلمية وذلك من خلال الحديث عن بداية طلبه للعلم، ومواهبه وسجاياه التي امتاز بها من ذكاء ورغبة جامحة، وانتقاء للشيوخ، وصبر شديد وتحمل خارق، ثم عرجت بعد ذلك للحديث عن أهمية الرحلة في طلب العلم، وعرّفت بالأمصار التي رحل إليها الإمام ابن خزيمة.

أما الفصل الرابع: فقد عقدته للتعريف بأبرز شيوخه الذين أثّروا في حياته، وأهم تلاميذه الذين تلقوا منه، وأشهر معاصريه الذين أرسوا معه معالم النهضة العلمية في عصره.

وأما الفصل الخامس: فقد تحدثت فيه عن علومه وآثاره، وكشفت عن مكانته العلمية وتقدير العلماء له، وما روي عنهم من الثناء عليه والإشادة بفضله.

أما الباب الثاني: فقد خصصته للتعريف بمنهج الإمام ابن خزيمة في كتابه «الصحيح» ويقع في ستة فصول:

تحدثت في المبحث الأول من الفصل الأول: عن الكتاب من خلال التعريف باسمه وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وكيفية تأليفه، ومنهج الإمام في ترتيبه، وطرق روايته ونسخه الخطية. وبينّت أن صحيح الإمام ابن خزيمة لم يصل إلينا كاملًا، وأنَّ ما وُجدَ منه اليوم يقتصر على العبادات فقط، حيث يبتدأ بكتاب الوضوء وينتهي بكتاب المناسك.

وتحدثت في المبحث الثاني: عن شروط الإمام ابن خزيمة في صحيحه، وذلك من خلال الكلام عن الشروط المتعلقة بالحديث الصحيح عنده، والشروط التي اشترطها في إيراد الأحاديث، وشروطه في رجاله الذين بنى عليهم صحيحه. وختمت هذا المبحث بمناقشة بعض المعاصرين في تضعيفهم لكثير من الأحاديث الواردة في «الصحيح» وبيّنت ما يبدو لي أنه وجه الحق فيها.

أما المبحث الثالث: فقد خصصته للحديث عن مرتبة «الصحيح» بين كتب السنة النبوية المطهرة، ومرتبة أحاديثه، وبيّنت موقف العلماء من تصحيح الإمام ابن خزيمة. وناقشت بعض الأقوال، ورجحّت ما رأيته راجحاً. كما تحدثت في هذا المبحث أيضاً عن عناية العلماء بصحيح الإمام ابن خزيمة وحرصهم على الإفادة منه، والأخذ عنه.

وأما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن علم الإسناد في صحيح ابن خزيمة، وقسمته إلى ثلاثة مباحث: تناولت في المبحث الأول طرق الإمام ابن خزيمة في رواية الحديث، وكشفت في المبحث الثاني عن منهجه في إيراد الأحاديث وتعليقها واختصارها، وخصصت المبحث الثالث للحديث عن منهجه في تحمل الحديث وأدائه.

أما الفصل الثالث: فقد تناولت فيه دراسة المتن في صحيح الإمام ابن خزيمة، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: أنواع الحديث باعتبار من أضيف إليه.

المبحث الثالث: جملة من علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

وخصصت الفصل الرابع: للكلام عن علم رجال الحديث في صحيح الإمام ابن خزيمة، وقد اشتمل على ثلاث مباحث: تناولت في **المبحث الأول** تأريخ الرواة في صحيح ابن خزيمة، وفي **المبحث الثاني** علم الجرح والتعديل في صحيح ابن خزيمة، وخصصت **المبحث الثالث** للرواة الذين

تكلم عنهم الإمام ابن خزيمة جرحاً أو تعديلًا في كتابيه «التوحيد» و«الصحيح».

أما الفصل الخامس: فقد تناول جملة من مصطلحات علم الحديث وردت في الصحيح، ومصطلحات ابن خزيمة في التصحيح والتضعيف.

وأما الفصل السادس: فقد عقدته للموازنة بين صحيح الإمام ابن خزيمة، وصحاح البخاري ومسلم وابن حبان ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وأما الخاتمة: فقد جعلتها خلاصة لما ورد في الدراسة من أمور مهمة، وما توصّلت إليه من نتائج. أرى من الضرورة التنبيه عليها والوقوف عندها.

وقد اعتمدت في دراستي هذه على أمهات المصادر في العقيدة والحديث والفقه والتأريخ واللغة وغيرها.

وأخيراً أقول: هذا ما استطعت الوصول إليه، ولا أدّعي الكمال له، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان غير ذلك فمن نفسي، وعزائي في هذا قول الإمام الشافعي: «أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه»[1]. وقد يشفع لي ما بذلته من كبير الجَهد وما هدفت إليه من نبيل القصد..

وجزى الله خيراً كل من أعانني بدعاء أو توجيه أو جَهد، وجزى خير الجزاء مَنْ أقال عثرتي، ونبهني إلى هفوتي، أخص بالذكر اللجنة الكريمة التي شرفتني بقبول مناقشة هذه الرسالة. سائلاً المولى عز وجل أن يمنَّ عليّ بالصواب، ويعصم القلم من الزلل، والنفس من الهوى، إنه سميع مجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث



(١) كشف الأسرار لعبدالعزيز البخاري: ٤/١.



الباب الأول

حياة الإمام ابن خزيمة وسيرته

ويتضمن خمسة فصول:

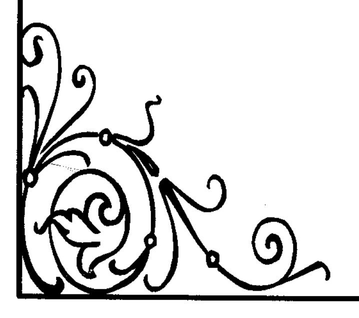
الفصل الأول: ملامح عصره.

الفصل الثاني: سيرته الشخصية.

الفصل الثالث: سيرته العلمية.

الفصل الرابع: جملة من أبرز شيوخه، وتلاميذه، وأقرانه.

الفصل الخامس: علومه وآثاره العلمية، مكانته بين العلماء.



الفصل الأول

ملامح عصره

تمهيد:

عاصر الإمام ابن خزيمة خلال حياته الممتدة من سنة (٢٢٣هـ) إلى سنة (٣١١هـ) الدولة العباسية بعصريها:

العصر الأول: الذي يمثّل أوج قوة الدولة وعزتها ورقيّها. وتمتاز هذه الفترة بقوة الخلفاء، واستقرار الحياة السياسية، ومن هنا ازدهرت الحياة في جميع الميادين.

ويمتد هذا العصر من قيام الدولة العباسية عام (١٣٢هـ) حتى وفاة الواثق بالله عام (٢٣٢هـ).

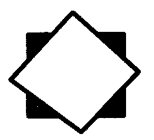
العصر الثاني: وهو العصر الذي بدأ مع بدايته الوهن والانحلال وضعف الخلفاء وتسلّط مماليكهم من الأتراك على مقاليد الأمور، وازدياد نفوذهم في إدارة البلاد.

وتبدأ هذه الفترة بقتلهم للمتوكل، وتنتهي بسقوط بغداد على يد التتار عام (٦٥٦هـ).

وهذا هو تاريخ السقوط الحقيقي للدولة العباسية وإن استمر اسم الخلافة بعد ذلك عدة قرون في مصر وغيرها.

وقد أدرك الإمام ابن خزيمة جزءاً يسيراً من العصر الأول، وقدراً كبيراً من العصر الثاني، وما يهمنا هنا هو العصر الثاني للدولة العباسية الذي عاش فيه الإمام أكثر حياته وفيما يأتي أتكلم بإيجاز عن هذه الفترة بجوانبها السياسية والاجتماعية والعلمية. كما سأتكلم أيضاً عن أهم الفرق التي ظهرت فيها، لنتعرف بعض الشيء عن حالة الدولة الإسلامية في ذلك العصر، وسأفرد لكل جانب من هذه الجوانب مبحثاً مستقلاً؛ لذلك فإن هذا الفصل سيتضمن أربعة مباحث.





المبحث الأول
الحالة السياسية



تعاقب على الخلافة في حياة الإمام ابن خزيمة (٢٢٣هـ - ٣١١هـ) أحد عشر خليفة هم:

١ - المعتصم بالله:

هو: أبو إسحاق محمد بن الرشيد بن المهدي بن المنصور، بُويع له بالخلافة سنة ٢١٨هـ، ولم يزل خليفة إلى أن توفي بمدينة سامراء سنة ٢٢٧هـ.

٢ - الواثق بالله:

هو: أبو جعفر هارون بن المعتصم بن الرشيد، بويع له بالخلافة عقب والده في ربيع الأول سنة ٢٢٧هـ، ولم يزل خليفة إلى أن توفي سنة ٢٣٢هـ.

٣ - المتوكل على الله:

هو: أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرشيد، تولى الخلافة سنة ٢٣٢هـ، واستمرت خلافته إلى أن قُتِل سنة ٢٤٧هـ.

٤ ـ المنتصر بالله:

هو: أبو جعفر محمد بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، بايعه بالخلافة قواد الأتراك بعد أن قتل أباه سنة **٢٤٧**هـ، وبقي خليفة إلى أن توفي سنة **٢٤٨**هـ.

٥ ـ المستعين بالله:

هو: أبو العباس أحمد بن المعتصم بن الرشيد، بُويعَ بالخلافة سنة **٢٤٨**هـ، ولم يزل خليفة إلى أن خُلِعَ سنة **٢٥٢**هـ.

٦ ـ المعتز بالله:

هو: أبو عبدالله المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، بويع خليفة للمسلمين بعد أن خُلِعَ المستعين سنة **٢٥٢**هـ، ولم يزل خليفة إلى أن خلع نفسه سنة **٢٥٥**هـ.

٧ ـ المهتدي بالله:

هو: أبو إسحاق محمد بن الواثق بن المعتصم بن الرشيد بُويعَ له بالخلافة بعد أن خلع المعتز نفسه سنة **٢٥٥**هـ، ولم يزل خليفة إلى أن خُلِع سنة **٢٥٦**هـ.

٨ ـ المعتمد على الله:

هو: أبو العباس بن المتوكل بن المعتصم، بُويعَ له بالخلافة سنة **٢٥٦**هـ، وبقي خليفة للمسلمين إلى أن توفي سنة **٢٧٩**هـ.

٩ ـ المعتضد بالله:

وهو: أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الموفق طلحة بن المتوكل بن المعتصم، بُوِيعَ له بالخلافة سنة **٢٧٩**هـ، ولم يزل خليفة حتى توفي سنة **٢٨٩**هـ.

١٠ ـ المكتفي بالله:

هو: أبو محمد بن المعتضد بن أبي أحمد بن المتوكل، بُويِعَ بالخلافة بعد وفاة أبيه المعتضد بعهدٍ منه، وذلك سنة ٢٨٩هـ، ولم يزل خليفة إلى أن توفي سنة ٢٩٥هـ.

١١ ـ المقتدر بالله:

هو: أبو الفضل جعفر بن المعتضد بن أبي أحمد بن المتوكل، بُويِعَ بالخلافة بعد وفاة أخيه، ولم يزل خليفة إلى أن قُتِل سنة ٣٢٠هـ[١].

وإذا عرفنا هذا أقول:

أشرت فيما سبق: إلى أن الوهن والضعف في دولة بني العباس قد بدأ مع بداية هذا العصر، وذلك منذ أن بدأ النفوذ يتحول شيئاً فشيئاً إلى مماليك الخلفاء من الأتراك الذين أكثر منهم المعتصم في حرسه وجيشه وإدارة دولته، وزاد ولده الواثق على ذلك في خلافته إذ استخلف على السلطنة «أشناس التركي» وألبسه وشاحين مجوهرين وتاجاً.

قال السيوطي: «وأظن أنه أول خليفة استخلف سلطاناً»[٢].

واستمر أشناس في السلطنة حتى توفي في أول خلافة المعتز[٣].

وهذا يعني: أن الخليفة قد أوكل أمر السلطة والحكم إلى مملوكه، وهكذا بدأ النفوذ يتحول تدريجياً من الخلفاء إلى مماليكهم، حتى تسلطوا في النهاية على كل شؤون الدولة ومرافقها في الداخل والخارج، وبدوا

---

(١) انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي ٣٣٣ وما بعدها، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية للخضري ٢٢٩ ـ ٣٣٥، تاريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن إبراهيم حسن ٢/٣، العالم الإسلامي في العصر العباسي لحسن أحمد، وأحمد إبراهيم الشريف ٣٢٨، دولة الخلافة العباسية لزكي محمد غيث، القسم الثاني. ص٩ ـ ١٠.

(٢) تاريخ الخلفاء: ٣٤٠.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٩.

وكأنهم أصحابها، واستبدوا بتصريف كل أمورها، وغدا لهم النفوذ الكامل والسلطان المطلق حتى على الخلفاء أنفسهم، فإليهم يرجع عزل وتولية من يشاؤون من الخلفاء وغيرهم دون قيد أو شرط، وبغير مبرر أو مقتضى، إلا مصلحتهم الخاصة، ونزواتهم الطائشة، ولم يعد للخليفة معهم شيء إلا مظهر اسمي يقتصر على السكة والخطبة، وصار يضرب ذلك مثلاً لمن له ظاهر الأمر وليس له من باطنه شيء.

يقول صاحب الفخري: «إن الأتراك قد استولوا منذ مقتل المتوكل على المملكة، واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير، إذا شاؤوا أبقوه، وإن شاؤوا قتلوه. . . . ومن تلك الأيام اضطهدت الخلافة العباسية، وخرجت الأمور منها، واستولى الأمراء، وأرباب السيوف على الدولة، وجبوا الأموال، وكفوا يد الخليفة، وقرروا له شيئاً يسيراً، وبلغة قصيرة، ووهن من يومئذ أمر الخلافة».

وقد كان مقتل الخليفة العباسي المتوكل سنة (٢٤٧هـ) يعني مصرع الخلافة العباسية وبداية انحلالها، وبزوغ نجم الأتراك وانطلاق مجدهم، إذ قتلوا من بعده المستعين بالله سنة (٢٥٢هـ) ثم المعتز ابن المتوكل سنة (٢٥٥هـ)، ثم المهتدي بالله سنة (٢٥٦هـ) ثم أخذوا بعد ذلك يولون الصغار، ويحولون بينهم وبين أن يتعلموا حتى ينشأوا جهلة: فوّلوا المقتدر جعفر بن المعتضد، وتركوا عبدالله بن المعتز مع أنه كفء، أديب، قادر[(١)].

وكان عهد الخلفاء الأوائل للعصر الثاني من الواثق إلى المعتز عهد التفوق التركي على الخلفاء، حتى أن هؤلاء جميعاً ـ فيما عدا الواثق ـ قد قتلوا على أيدي الأتراك أو بدسائس منهم. كما ظهر بعد ذلك بعض الخلفاء الأقوياء، انتعشت الخلافة في عهودهم، واستطاعت أن ترد بعض هيبتها أو نفوذها، كالمهتدي، والمعتضد.

---

(١) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين: ١/١١ ـ ٢٧.

وكان المعتضد أعظمهم شأناً، وأكثرهم سعياً في هذا السبيل. فواجه هؤلاء المماليك ـ الذين أصبحت القيادة والنفوذ في أيديهم ـ مواجهة شديدة قاسية، فقد وصفه السيوطي بقوله: «كان ملكاً شجاعاً مهيباً ظاهر الجبروت، وافر العقل، شديد الوطأة من أفراد خلفاء بني العباس، وكان يقدم على الأسد لشجاعته، وكان قليل الرحمة: إذا غضب على قائد أمر بأن يلقى في حفيرة ويُطمَّ عليه، وكان ذا سياسة عظيمة» إلى أن قال: «فقام بالأمر أحسن قيام، وهابه الناس، ورهبوه أحسن رهبة، وسكنت الفتن في أيامه لفرط هيبته، وكانت أيامه طيبة، كثيرة الأمن والرخاء.. وكان يسمى «السفاح الثاني»؛ لأنه جدّد ملك بني العباس، وكان قد خلق وضعف، ـ وكاد يزول ـ وكان في اضطراب من وقت قتل المتوكل»[١].

ولكن الأوضاع عادت بعد ذلك إلى الانتكاس مرة أخرى ورجع القادة الأتراك إلى التحكم بأمور الخلافة من جديد[٢].

وقد صاحب هذه الأوضاع حالات من الفوضى والسلب والنهب ولا سيما في عهد المعتز والمقتدر، كما دبّ الخلاف والانقسام في صفوف القادة الأتراك أنفسهم، ولا أدلَّ على ذلك من هروب المستعين بالله من عاصمة الخلافة «سامراء» إلى بغداد سنة (**٢٥١هـ**) ومعه أنصاره من الأتراك، وتمت مبايعة ابن عمه المعتز بالله بتأييد مجموعة أخرى منهم، فصارت بغداد وتوابعها مع المستعين، وسامراء مع المعتز، وبقيت الحرب دائرة بين الطرفين إلى أن اضطر المستعين إلى خلع نفسه عام (**٢٥٢هـ**) لشدة الحصار الذي فرضه جند سامراء على بغداد، وتخلّى معظم جنده عنه، ورحل إلى واسط حيث قُتِل بعد ذلك على يد سعيد الحاجب بعد أن رفض أحمد بن طولون قتله[٣].

---

(١) تاريخ الخلفاء: ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٢) انظر: دولة الخلافة العباسية: ٩٠.

(٣) انظر: تأريخ الخلفاء ٣٥٩، البداية والنهاية: ٧/١١ وما بعدها، محاضرات في تأريخ الأمم الإسلامية: ٢٧٨ ـ ٢٨١.

وقد استمر هذا الصراع بين الخلفاء والأتراك من جهة وبين الخلفاء ومنافسيهم من بني العباس وبين الأتراك بعضهم البعض إلى أن استولى على الملك رجل من الديلم اسمه أحمد بن بويه، فبدأ بذلك عصر البويهيين (٣٣٤هـ ـ ٤٤٧هـ).

إذ انتقل الخلفاء من تحكم الأتراك إلى تحكم البويهيين وتسلّطهم.

ونتيجة لضعف الخلافة في هذا العصر فقد كثر تدخل النساء في شؤون الدولة، مما أدى إلى تدهور مركزها، فهذا الخليفة المقتدر كان يرجع إلى قول النساء والخدم ويتصرف على مقتضى آرائهن ولا غرو فقد أصبح الأمر والنهي بيد أمه التي يطلق عليها المؤرخون اسم «السيدة» حيث كان في استطاعتها عزل الأمراء وكانت تجلس للمظالم، وتنظر القصص كل جمعة بحضرة القضاة، وكانت تصدر التواقيع وعليها خطها، وبلغ من نفوذها أن ولت (تومال) ـ إحدى وصيفاتها ـ صاحبةً للمظالم، فكانت تجلس للنظر في مظالم الناس[1].

كما كَثُرَ في هذا العصر تولية الوزراء وعزلهم، وتولية العهد أكثر من واحد، مما أدى إلى قيام المنافسة بين أمراء البيت الواحد[2].

ومن الظواهر السياسية في هذا العصر انتقال الدولة الإسلامية من المركزية إلى اللامركزية في نظام الحكم، وقيام دول وإمارات مستقلة استقلالاً كاملاً أو استقلالاً جزئياً مع الاعتراف بسلطة الخلافة.

ومن الدول التي كانت قائمة في هذا العصر دولة الأغالبة (١٨٤ ـ ٢٩٦هـ) التي أسسها إبراهيم بن الأغلب في إفريقيا، كما قامت في هذا العهد الدولة الصفارية (٢٥٤ ـ ٢٩٠هـ) التي شيدها يعقوب بن الليث الصفار في

---

(١) انظر: العبر لابن خلدون: ١٣١/١٢، الكامل لابن الأثير: ٢٥/٨، البداية والنهاية: ٢٢/١١، تأريخ الخلفاء: ٣٨١، دراسات في تأريخ الدولة العباسية: ٦٨، العلاقات السياسية بين الدولة العباسية والأندلس: ١٦١.

(٢) تأريخ الإسلام السياسي: ٢٤٥/٣.

بلاد خراسان[1]. والدولة السامانية (٢٦٦ ـ ٣٨٩هـ).

ومن قبل ذلك كانت أجزاء من العالم الإسلامي قد انفصلت انفصالاً تاماً عن الخلافة العباسية كالأندلس التي استقل بها عبدالرحمٰن الداخل الأموي بعد قيام الدولة العباسية بقليل، ودولة الأدارسة بالمغرب (١٧٢ ـ ٣٧٥هـ) التي أسسها إدريس العلوي الفار من وجه الخلافة العباسية[2].

وإذا كانت الدول الأولى قد نشأت تحت ظل الخلافة وبأمرها فإن الدولتين الأخريين قد نشأتا بخروج على الدولة وتحدٍ لسلطانها.

ومن الأحداث السياسية البارزة في عصر ابن خزيمة: ثورة الزنج التي شكلت خطراً كبيراً على الخلافة العباسية.

والزنج من العناصر السوداء التي كَثُرت في العراق في ذلك الوقت، وكانوا يُجلَبون في الأكثر من سواحل إفريقيا الشرقية، ويستخدمهم الناس في أعمال الخدمة، وقد اعتمد عليهم مالكوا الأراضي وأصحاب الإقطاعات في الزراعة وفي إصلاح الأراضي التي تحتاج إلى إصلاح.

وقد أثار هؤلاء الزنوج القلق والرعب في حاضرة الخلافة العباسية، وكان مسرح ثورتهم التي دامت أكثر من أربع عشرة سنة المنطقة الممتدة بين البصرة وواسط.

وقد حرّك هؤلاء الزنج رجل فارسي يسمى علي بن محمد، من أهل الطالقان، ادعّى أنه من ولد علي زين العابدين بن الحسين بن علي[3]، كما

---

(١) انظر المصدر السابق: ٦٥/٣، العالم الإسلامي في العصر العباسي: ٢٨٣.

(٢) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ١٦٢/٣.

(٣) زعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وذكر ابن الأثير أن اسمه: علي بن محمد بن عبدالرحيم. انظر: الكامل في التأريخ: ٧٢/٧ .تأريخ الإسلام السياسي: ٢٠٩/٣.

ادعى أنَّ العناية الإلهية قد أرسلته لإنقاذهم مما كانوا يعانونه من بؤس، وزعم معرفة الغيب، وأنَّه يُوحى إليه، وأنَّ الملائكة تؤيده[1] والتف حوله الزنج في كل مناطق العراق الجنوبية، فعظم شأنه وقويت شوكته، وانتشرت جيوشه في العراق وخوزستان[2] والبحرين، فتملّكوا مدينة الأبلة التي تقع على مقربة من الخليج العربي وشط العرب واستباحوها وقتلوا بها نحو ثلاثين ألفاً ومدينة الأهواز، ثم البصرة وواسط وغيرها[3].

إلاّ أن هذه الثورة لم تُترك لحالها، بل تفرّغ لها الموفق ـ أخو الخليفة المعتمد على الله ـ وحاربها بنفسه، وأوقع بها الهزائم المتتالية، ثم حاصر أصحابها حتى سقطت مدينتهم، واستطاع الموفق أن يعيد للخلافة الإسلامية هيبتها[4].

ومن الحركات التي ظهرت في هذه المدة حركة القرامطة في الكوفة على يد حمدان قرمط، وفي البحرين على يد علي بن أبي سعيد الجنابي[5].

والقرامطة: فرقة من الزنادقة الملاحدة، يدعون أنه لا غسل من الجنابة، وإنَّ الخمر حلال، ويزيدون في أذانهم «وأن محمد بن الحنفية

---

(١) تأريخ الطبري: ٢١/١٧٦، وانظر البداية والنهاية: ١١/١٨، دراسات في العصور العباسية المتأخرة: ٧٩.

(٢) قال ياقوت الحموي: «خُوزستان: بضم أوله ـ اسم لجميع بلاد الخوز... واستان كالنسبة في كلام الفرس» معجم البلدان: ٢/٤٠٤.

(٣) انظر: تاريخ ابن خلدون: ٣/٦٦٧، الكامل في التأريخ: ٥/٢٠٩، تأريخ الخلفاء: ٣٦٣ ـ ٣٦٤، دراسات في العصور العباسية المتأخرة: ٨٩، محاضرات في تأريخ الأمم الإسلامية ـ الدولة العباسية: ٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٤) انظر: البداية والنهاية: ١١/٤٠ ـ ٤١، تأريخ الخلفاء: ٣٦٤، دراسات في العصور العباسية المتأخرة: ٨٩، تأريخ الإسلام السياسي: ٣/٢١٢ ـ ٢١٣، العالم الإسلامي في العصر العباسي: ٣٤٩.

(٥) دراسات في العصور العباسية المتأخرة: ٨٩، محاضرات في تأريخ الأمم الإسلامية: ٣١٩، تأريخ الأدب العربي/ العصور العباسية: ٢/٤٠٤.

رسول الله» وأن الصوم في السنة يومان: يوم النيروز ويوم المهرجان، وأن الحج والقبلة إلى بيت المقدس، وغير ذلك من الآراء الضالة وقد وقف الخلفاء العباسيون منها موقفاً حازماً[1]. هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي: فكانت الحروب دائمة الاتصال بين المسلمين وأعدائهم البيزنطيين، وكان يتخللها أوقات تُعلن فيها الهدنة بين الطرفين فقد اتخذ البيزنطيون من سوء الأحوال التي سادت الدولة العباسية فرصة سانحة للإغارة على البلاد الإسلامية.

وكانت العمليات الحربية الانتقامية هي الطابع المتميز لتلك الحروب بين الطرفين، ففي سنة (٢٣٨هـ) أغار البيزنطيون على سواحل مصر، واستولوا على دمياط، وعاثوا فيها فساداً، فنهبوا البلاد وسبوا النساء والأطفال وأهل الذمة[2].

وكذلك أغاروا على الأراضي الواقعة شمالي العراق وأسروا نحو عشرة آلاف من المسلمين مما حدا بالمتوكل إلى إعلان الحرب عليهم فقام بالاستيلاء على أجزاء من بلادهم جنوبي آسيا الصغرى سنة (٢٤٤هـ)، كما أسر المسلمون سنة (٢٤٥هـ) بقيادة علي بن يحيى الأرمني أحد بطارقة الروم[3].

وقد اتُخِذَت الحروب مع البيزنطيين وسيلة لإبعاد بعض القواد المناوئين، فنرى أنه عندما قامت العداوة والبغضاء بين أحمد بن الخصيب وزير المنتصر (٢٤٧ ـ ٢٤٨هـ) وبين وصيف التركي، عمل هذا الوزير على التخلص من ذلك القائد، وأغرى الخليفة بإبعاده عن حاضرة الدولة، لغزو بلاد الروم[4].

---

(١) انظر: البداية والنهاية: ٦١/١١، تأريخ الخلفاء: ٣٦٦.

(٢) انظر: تأريخ الطبري: ٥١/١١ ـ ٥٢، تأريخ الإسلام السياسي: ٢٣٠/٣.

(٣) انظر تأريخ الطبري: ٦٠/١١، تأريخ الإسلام السياسي: ٢٣٢/٣.

(٤) المصدر السابق.

وبعد هذه الملامح الموجزة للحالة السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي في عصر الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ أقول: لم أجد للإمام ابن خزيمة أي موقف سياسي بارز، ولعل ذلك يعود لسببين:

السبب الأول: أن الإمام ابن خزيمة قد عاش جلّ حياته في نيسابور، وهي بالنسبة لمقاييس ذلك الزمان كانت تعد بعيدة عن مركز صنع الأحداث السياسية، المتمثل بمقر الخلافة وما يقرب منه كبغداد، وسامراء، والكوفة وواسط، والبصرة وما جاور ذلك.

ومن كان بعيداً عن مركز صنع الأحداث فإنه لا يتوقع أن يكون له أثر بارز فيها.

السبب الثاني: يبدو أن الإمام ابن خزيمة لم يكن يميل إلى الاتصال برجال السلطة، والبعد عن رجال السلطة يؤدي إلى البعد عن التأثير أو التأثر بما يصنعونه من أحداث.

فالإمام رغم شهرته ومعرفة العام والخاص به، نجده ربما يحضر مجلس أمير من الأمراء فلا يعرف ذلك الأميرُ شخصَه، لذلك يوجّه اهتمامه إلى شخص آخر ظاناً أن ذلك الشخص هو الإمام ابن خزيمة حتى ينبهه إلى ذلك أحد الحاضرين من العلماء، وعليه فلو كان ميالاً إلى الاتصال برجال السياسة وأعوانهم لعرفوا شخصه كما عرفوا اسمه.

وتدل الواقعة الآتية على ذلك:

فقد ذكر السبكي عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى التميمي قال: «استقبلنا الأمير أبا إبراهيم إسماعيل بن أحمد[1] ـ لما ورد نيسابور ـ

(١) إسماعيل بن أحمد: أحد أمراء الدولة السامانية، تولى الإمارة سنة ٢٧٩هـ، كان خيّراً يحب أهل العلم والدين ويكرمهم، عاقلًا، عادلًا، حسن السيرة في رعيته، حليماً، توفي في بخارىٰ سنة ٢٩٥هـ. انظر الكامل في التأريخ: ١٠٠/٧، ٢/٨.

ومعنا أبو بكر بن إسحاق، وقد تقدمنا أبو عمرو الخفاف ومعه جماعة من مشايخ البلد فيهم أبو بكر الجارودي[1] فوصلنا إليه، وأبو عمرو عن يمينه والجارودي عن يساره، والأمير يتوهم أن الجارودي هو ابن خزيمة، لأنه لم يكن قبل ذلك عرفهم بأعيانهم، فلما تقدمنا إليه سلّم ابن خزيمة عليه، فلم يلتفت إليه الالتفات إلى مثله، وكان أبو عمرو يساره، ـ وهو يحدثه ـ إذ سأله عن الفرق بين الفيء[2] والغنيمة[3] فقال له أبو عمرو: هذه من مسائل شيخنا أبي بكر بن محمد بن إسحاق فاستيقظ الأمير مما كان فيه من الغفلة، وأمر الحاجب أن يقدّمه إليه، واستقبله وعانقه، واعتذر إليه من التقصير في أول اللقاء»[4].

فهذا الأمير إسماعيل لا يعرف شخص ابن خزيمة مع معرفته بمكانته وفضله، مما يدل على قلة اتصاله بالأمراء، وإلاّ لعرفوه.

ومع ذلك: فالمعروف عن الإمام ابن خزيمة أنه كان جريئاً في مواجهة الأمراء بما يرى أنه الصواب مهما بلغت هيبة ذلك الأمير في نفوس الناس، فقد ذكر الخطيب البغدادي عن ابن خزيمة أنه قال:

«كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد فحدّث عن أبيه بحديث وهم في إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده، قال أبو ذر القاضي: قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة، فلم يقدر واحد منا أن يردّه،

---

(١) هو الحافظ أبو بكر محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي النيسابوري الفقيه الحنفي، قال ابن أبي حاتم: صدوق من الحفاظ، وقال الحاكم: شيخ وقته حفظاً، وكمالاً ورياسة. توفي سنة ٢٩١هـ. انظر الجرح والتعديل: ١١/٨، الإرشاد: ٨٤٧/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٥٤١/١٣، تهذيب التهذيب: ٤٩٠/٩ ـ ٤٩١.

(٢) الفيء: هو المال المأخوذ من الكفار من غير قتال. انظر: حلية العلماء ٦٩٠/٧، طلبة الطلبة للنسفي: ١٦٧.

(٣) الغنيمة: هي ما أخذ من الكفار بإيجاف الخيل والركاب. حلية العلماء: ٦٧٧/٧، طلبة الطلبة: ١٦٧.

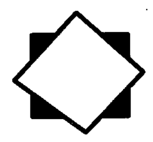
(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٧/٣.

فقلت له: لا يحل لي أن أسمع حديثاً لرسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريف فلا أردّه»[1].

فهذا أمير يهاب العلماء رد الخطأ عليه ويسكتون على ذلك عشرين سنة، ويرد الإمام عليه خطأه فور سماعه منه، ويعلل ذلك بقوله: «لا يحل لي أن أسمع حديثاً لرسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريف فلا أرده» الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن الإمام ابن خزيمة ما كان يستحل السكوت عن أمر يخالف الشرع بسبب هيبة أمير أو سلطان.



(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧٢/٢، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣.



المبحث الثاني
الحالة الاجتماعية



من المعلوم أنَّ الحياة الاجتماعية تتأثر تأثراً كبيراً بالحياة السياسية للأمة، فالاستقرار السياسي، والأمن العام للمجتمع من أهم أسباب التقدم الاجتماعي واستقراره، ومحال أن تعيش أمة في صراعات مسلحة داخلية أو خارجية، ويحيا أبناؤها حياة اجتماعية هادئة مستقرة.

وعصر ابن خزيمة عصر كَثُرَت فيه الحروب والفتن، والخليفة ـ كما رأينا ـ لا حول له ولا طول في معظم الأحايين.

وقد كانت للصراعات العقائدية أثرها البالغ في إذكاء نار الخصومات وإثارة الشحناء، وهذا وذاك مؤثران خطيران على الحياة الاجتماعية.

وبعد أن عرفنا هذه الحقيقة، سأتحدث فيما يأتي عن أهم الظواهر الاجتماعية في عصر الإمام ابن خزيمة:

وأبدأ أولاً بالحديث عن عناصر المجتمع وفئاته فأقول: لقد كان المجتمع العباسي في هذا العصر مزيجاً من عناصر شتى كالعرب والفرس والترك وغيرهم، من الذين دخلوا في دين الإسلام، وانضووا جميعاً تحت رايته، لا فرق بينهم، تجمعهم أخوة الإسلام.

وأساس التفاضل بينهم العلم والتقوى إلاّ أن بعض الخلفاء قد كان يفضل الاعتماد على فئة دون أخرى، ويفضّلون هذه الفئة على غيرها من

الفئات لضمان ولائها تثبيتاً لدعائم الحكم وذلك كاعتماد المعتصم على الأتراك، فقد جعل عامة جيشه وحرسه منهم، وقرّبهم إليه، وأبانهم بالزي عن بقية رعيته، وخلع عليهم الخلع الكثيرة، وأسند إليهم كثيراً من أمور الدولة الهامة مما أدى في النهاية إلى أن أصبح هؤلاء خطراً يهدد حياة الخلفاء أنفسهم، وذهب كثير منهم ضحية تآمرهم(١) كما تقدم ذكر ذلك آنفاً.

ومن فئات المجتمع آنذاك: اليهود والنصارى الذين يعدون أهل ذمة، وقد تمتع هؤلاء الذميون بكامل حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية، وأمورهم المعاشية، وزيادة على ذلك كان لهم حق الحماية على سلطان المسلمين مقابل الجزية التي كانوا يؤدونها لبيت مال المسلمين، واحترامهم لدين الإسلام وعدم معاونتهم لأهل الحرب(٢).

وإذا ذهبنا إلى تقسيم المجتمع من حيث المهام والمراتب الاجتماعية في تلك الحقبة الزمنية، نجد أن المجتمع الإسلامي آنذاك كان يتألف إجمالاً من الفئات الآتية:

فئة الحكام والأمراء: وهم الخليفة ونوابه وسائر موظفي الدولة، وكان الاعتماد في الحكم في هذا العصر على العنصر التركي.

وفئة الجند: حيث بدأ تسلط المماليك من الأتراك الذين أكثر منهم المعتصم في حرسه وجيشه وإدارة دولته وكذلك سائر الأمراء، إذ أخذ نفوذهم في الازدياد حتى استولوا على الأمور في بغداد، واستبدوا بالسلطة دون الخلفاء، فكانوا رجالًا أثرياء لما يتمتعون به من السلطة، وقد عاثوا في الأرض فساداً.. حيث صاحب هذا النفوذ المتزايد الاستهانة بحياة الناس وأرواحهم وأملاكهم، وقد ساروا في عهد المعتصم في شوارع بغداد راكبين

---

(١) انظر: مروج الذهب: ٤٦٥/٣، النجوم الزاهرة: ٢٣٢/٢، تأريخ الإسلام السياسي: ٣٨١/٢، العالم الإسلامي في العصر العباسي: ٣١٤، الحياة الاجتماعية في بغداد منذ نشأتها حتى نهاية العصر العباسي الأول. د.رمزية الأطرقجي: ١٣٥.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي: ١٤٤ ـ ١٤٥.

خيولهم دون أن يعبأوا فيصدمون شيخاً ضعيفاً أو امرأةً عجوزاً، أو طفلًا صغيراً، فتأذى من ذلك أهل بغداد واضطروا إلى رفع شكايتهم إلى الخليفة بعد أن تفاقمت الحوادث التي ارتكبها هؤلاء الأتراك، «فاجتمع أهل الخير على باب المعتصم وقالوا له: إما أن تخرج من بغداد فإن الناس قد تأذوا بعسكرك، أو نحاربك! فقال: كيف تحاربونني؟ قالوا: نحاربك بسهام السحر، فقال: ما سهام السحر؟ قالوا: ندعو عليك. فقال المعتصم: لا طاقة لي بذلك»[1]، وتحوّل من بغداد واختط له مدينة جديدة وهي مدينة «سامراء» وبذلك انتقلت دار الخلافة من بغداد إلى هذه المدينة الجديدة التي ما لبثت أن عظم بناؤها وَكَثُرَ عمرانها، وانتقل إليها طوائف من الصناع والتجار، وجلبوا إلى أسواقها ألوان الأمتعة وكل ما يحتاج إليه الناس، وكان لهذا أثر كبير على بغداد من الناحية الاقتصادية والعمرانية على حد سواء.

ولذلك اشتد كره أهل بغداد للأتراك ورأوا في مجيئهم شؤوماً عليهم سواء في حلهم أو في ترحالهم، فأخذوا يسبونهم ويهجون المعتصم، وأخذ بعضهم يضع الأحاديث في ذم الترك[2] تعبيراً عن شعورهم وشعور الناس[3].

أما العلماء وطلبة العلم، فقد كان المجتمع في هذا العصر يعج

---

(١) انظر: معجم البلدان: ١٤/٥، مروج الذهب: ٩/٤.

(٢) قال ابن القيم: «ونحن ننبه على أمور كلية، يُعرفُ بها كون الحديث موضوعاً: منها أحاديث ذم الترك، وأحاديث ذم الخُصيان، وأحاديث ذم المماليك» المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ٥٠، ١٠١ .ومن هذه الأحاديث: ما روي عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«اتركوا الترك ما تركوكم فإن أول من يسلب أمتي ما خولهم الله بنو قنطوراء»** رواه الطبراني في الأوسط وفيه مروان بن سالم وهو متروك. مجمع الزوائد: ٣٠٤/٥، وانظر: المعجم الكبير للطبراني: ٣٧٥/١٩، تنزيه الشريعة لابن عراق: ٣٢/٢.

(٣) انظر: الكامل في التأريخ: ١٧٦/٦ ـ ١٨٠، النجوم الزاهرة: ٢٣٣/٢، العالم الإسلامي في العصر العباسي: ٣١٦.

بالكثير منهم، فقد انقطعوا من أجله، وتفرغوا لطلبه، وهم يمثلون جانباً كبيراً من الأمة في هذا العهد على الرغم من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية.

أما الفئة الرابعة فهي فئة عامة الناس، وهؤلاء هم السواد الأعظم من أبناء الأمة، ويمثلون التجار والصناع والمزارعين وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى بدواً وحضراً.

والفئة الخامسة هي فئة الرقيق: وهم العبيد المملوكون المسخرون لخدمة الطبقات المتقدمة.

وقد أكثر الخلفاء من شرائهم لاتخاذهم خدماً وجنداً، واستخدامهم في متطلبات أمور الخلافة، ولم يقتصر اقتناء الرقيق على الخلفاء والأمراء فحسب، بل كانت ظاهرة منتشرة في جميع طبقات المجتمع، إذ كانوا يستخدمونهم في كثير من الأعمال المختلفة[١].

ولم يكن المجتمع آنذاك ينظر إلى الرقيق نظرة امتهان وازدراء، بل على العكس من ذلك نجد أن أغلب أمهات الخلفاء من الإماء.

وأما مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا العصر فهي متعددة ومتنوعة منها: غلبة الترف والبذخ والإسراف في البناء والعمران على فريق من الخلفاء وأصحاب السلطان والأغنياء، فقد اهتم كثير من الخلفاء في هذه الفترة بالعمران، وتفننوا في بناء القصور الفخمة وزخرفتها وتزيينها بالحدائق والبرك الرصاصية، وأنفقوا عليها الأموال الطائلة.

وكانت قصورهم تلك تشتمل على دور واسعة وقباب وأروقة بساتين ومسطحات مظللة بالأشجار وكانت الأروقة تسمى بالأربعيني أو الستيني أو التسعيني على قدر الغلمان الذين يجتمعون في كل منها.

---

(١) انظر: تأريخ بغداد: ٩٩/١ ـ ١٠٥، جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢١، تأريخ الإسلام السياسي: ٣٨٤/٣ ـ ٣٨٥.

ولم يقتصر ذلك الاهتمام على الخلفاء فحسب، بل شمل الأغنياء أيضاً، وكانت دورهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: مقاصير الحرم، وحجرات الخدم، ومجالس السلام الخاصة بالضيافة، ويحيط بها حدائق غناء تزرع فيها الفاكهة والرياحين، وقد حُلِّيت جدرانها وسقوفها بالفسيفساء المذهبة؛ والرسوم الملونة، وزينت أسطحها بالقباب المرفوعة على أعمد دقيقة تظهر للعين كأنها معلقة في الفضاء، ويحيط بكل دار سور واحد[1].

وبالغ الكثير من ذوي اليسار في اقتناء الفراش والأواني والأثاث والستار المذهبة، والأرائك المزخرفة، وزينوا جدران دورهم بالفسيفساء والرخام والآجر وقلّدوا جيرانهم من غير المسلمين في ذلك[2].

وأسرفوا في الطعام، وتفننوا في ألوانه، وقد وصل الترف ببعضهم إلى حد الإسراف في اللهو والملذات بل ارتكب بعضهم ما لا يحل منها[3] ولكن كثيراً ما كان يتبع ذلك عقوبة من الله عاجلة وتنكيل بأولئك المترفين تؤدي إلى المصادرة وأحياناً إلى سمل الأعين والقتل جزاءاً وفاقاً.

وإلى جانب هذا البذخ والإسراف في حياة بعض الخلفاء وحاشيتهم ومن يتصل بهم، فإنّ هناك كثيراً من المسلمين في هذا العصر لم ينخدعوا ببريق الذهب والفضة، ولم تغرهم زخارف الدنيا الفانية، فارتضوا لأنفسهم العيش البسيط، وركنوا إلى الزهد واتخذوه شعاراً لهم، وكان منهم المحدثون والفقهاء والزهاد وكثير من العامة.

وإذا كان هؤلاء قد ملكوا الدنيا وزهدوا فيها، فإننا نجد أيضاً الفقر

---

(١) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ٤٣٣/٣، حضارة الإسلام في دار السلام: ٢٦.

(٢) انظر: تأريخ بغداد: ٩٩/١ ـ ١٠٥.

(٣) انظر: في ذلك ما ذكره السيوطي في تأريخ الخلفاء: ٣٦٣ و٣٧٩ و٣٨٤ و٣٨٦ و٣٨٨.

والحاجة الشديدة في حياة كثير من العلماء والعامة الذين ليس لهم صلة بالسلطة مما اضطر بعضهم إلى الرحيل عن بغداد إلى غيرها طلباً للرزق، كما باع بعضهم أعزّ كتبه وأنفسها للحصول على دريهمات يقتات منها هو وأولاده[1].

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا العصر الاحتفالات الكثيرة في الأعياد والتي لم تقتصر على عيدي الفطر والأضحى، بل تعدى ذلك إلى احتفال بعض الخلفاء العباسيين بأعياد المجوس كالنيروز والمهرجان والرام[2].

أما بالنسبة لوضع المرأة الاجتماعي في هذا العصر فقد تمتعت بقسط وافر من الحقوق التي منحها لها الإسلام، ولم تتعد في الغالب الحدود التي رسمتها لها الشريعة الإسلامية الغراء، وكانت تؤدي الدور المسند إليها في تربية الجيل وتنشئته، ملتزمة بالعفة والحشمة، والابتعاد عن مواطن الريبة والشبهات. هذا إلى جانب وجود عدد من النسوة الفقيهات والمحدثات والواعظات[3].

ذلك هو مجمل الحالة الاجتماعية في هذا العصر، وقد سلك الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ حياة الزهد، والتقلل من الدنيا والعزوف عن زينتها وزخارفها مقبلاً على ربه، راغباً في التزود للآخرة، متبعاً المنهج الذي يليق به وبأمثاله من قادة هذه الأمة.

وفيما يأتي أسوق نماذج من المروي عنه يوضح نهجه ومسلكه في هذه الناحية:

ذكر السبكي أنه قيل له ـ يعني ابن خزيمة ـ يوماً: لو قطعت لنفسك ثياباً تتجمل بها، فقال: «ما أذكر نفسي ولي أكثر من قميصين».

---

(١) انظر: ظهر الإسلام: ١١٦/١ وما بعدها.

(٢) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ٤٥٢/٣.

(٣) انظر: عالمات بغداد في العصر العباسي لناجي معروف: ٩ وما بعدها.

قال السبكي: قال أبو أحمد الدارمي: «وكان له قميص يلبسه، وقميص عند الخياط، فإذا نزع الذي يلبسه ووهبه غدوا إلى الخياط، وجاؤوا بالقميص الآخر»[1].

ولم يكن هذا عن فقر، فقد كان ميسور الحال، ولكن أمثاله كانوا إذا ملكوا الدنيا زهدوا فيها وسخروها في طاعة الله تعالى.

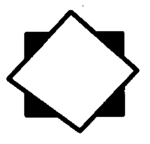
قال الذهبي: قال أبو بكر بن بالويه: سمعت ابن خزيمة يقول: ـ وقد قيل له لو حلقت شعرك في الحمام؟ ـ: «لم يثبت عندي أن رسول الله ﷺ دخل حماماً قط، ولا حلق شعره، إنما تأخذ شعري جارية لي بالمقراض»[2] وقال الذهبي أيضاً: قال محمد بن الفضل ـ حفيد الإمام ـ: «كان جدي لا يدّخر شيئاً جهده، بل ينفقه على أهل العلم، وكان لا يعرف الشح ولا يميز بين العشرة والعشرين»[3].



(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١١١/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٧٢٢/٢.

(٣) المصدر السابق: ٧٢٢/٢.



المبحث الثالث
الحالة العلمية



على الرغم من الأحداث السياسية المثيرة والاضطرابات الداخلية، والفواجع الكثيرة، في عصر الإمام ابن خزيمة، لم تمت الحياة العلمية، ولم تتوقف حركتها، ولم تنطفىء شعلة نهضتها.

فقد كان عصر ابن خزيمة من الناحية العلمية يعد من أبرز عصور الإسلام ازدهاراً، وأغناها علماً وثقافةً، وأوفرها تأليفاً وإنتاجاً، حيث نبغ العلماء في كل حقل وفن، وتعددت المراكز العلمية في أمهات الأمصار الإسلامية، وأضحت عامرة بدور الكتب، زاخرةً بأفذاذ الرجال من المفسرين والمحدثين والفقهاء وغيرهم، وقامت في كل إقليم حركة نشطة، لا تعرف الكلل ولا الملل لتأليف الكتب وجمعها، فصُنفت المصنفات، ودونت الكتب في شتى العلوم والفنون.

وقد كانت نيسابور ـ موطن ابن خزيمة ـ مركزاً علمياً مهماً من مراكز العلم والثقافة لا يقل عن غيره من المراكز العلمية المنتشرة في الحجاز والشام والعراق والأندلس.

يقول ابن تيمية: «وكان حينئذ نيسابور دار الآثار، تمد إليها الرقاب وتشد إليها الركاب، ويجلب منها العلم»[1] وقال السخاوي: «نيسابور: دار

---

(١) مجموع الفتاوى الكبرى: ١١٧/٦ ـ ١٧٨.

السنة والعوالي»[1] ومما ساعد على ازدهار الحركة العلمية في هذا العصر جملة من العوامل أهمها:

الإسلام، وأثره الكبير في التوجه إلى التعلم والتفقه، لما يكمن فيه من حث على العلم، وتقدير للعلماء، وندبه الناس للتزود بزاد العلم والمعرفة منذ أن أشرقت شمسه على الدنيا، وما أكثر النصوص في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ التي تتحدث في هذا المجال.

زد على ذلك أن ما غرسه أبناء القرنين الأول والثاني من الصحابة والتابعين لمختلف العلوم، قد أخذ يؤتي ثماره.

كما أن الترجمة من اللغات الأجنبية، وبخاصة اليونانية والفارسية والهندية إلى اللغة العربية قد أدت إلى امتزاج النافع من الثقافات المختلفة مستظلة بظل الإسلام، ولا شك أن ذلك كان له أثر كبير في ازدهار الحركة العلمية في هذا العصر.

ومن العوامل المهمة أيضاً: اهتمام الخلفاء والسلاطين بتشجيع العلم والعلماء والاحتفاء بهم، وتقديرهم، ومنحهم العطايا، واهتمامهم بدور العلم والمكتبات، فهذا المتوكل عندما تولى الخلافة سنة (**٢٣٢هـ**) نراه يستقدم المحدثين إلى سامراء، فيجزل عطاياهم ويكرمهم إكراماً عظيماً، ويأمرهم أن يحدّثوا بأحاديث الصفات والرؤية[2].

قال هشام بن عمار: سمعت المتوكل يقول: «واحسرتا على محمد بن إدريس الشافعي، كنت أحب أن أكون في أيامه، فأراه وأشاهده، وأتعلم منه، فإني رأيت رسول الله ﷺ في المنام، يقول: يا أيها الناس إنَّ

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ للسخاوي: **٢٩٨**.

(٢) انظر تأريخ الخلفاء: **٣٤٦**، تأريخ الفكر السامي: **٢٠**، الحديث والمحدثون لمحمد زهو: **٣٢١**، محاضرات في تأريخ الأمم الإسلامية/ الدولة العباسية: **٢٦٥** .وانظر أيضاً: تأريخ بغداد: **٧/٢٧٠**.

محمد بن إدريس المطلبي قد صار إلى رحمة الله، وخلّف فيكم علماً حسناً، فاتبعوه تهتدوا ثم قال: اللهم ارحم محمد بن إدريس رحمةً واسعة وسهّل عليّ حفظ مذهبه، وانفعني بذلك»[١].

ويذكر المؤرخون أن المتوكل كانت له بعض رواية للحديث[٢].

وعندما ارتقى المهتدي بالله منصب الخلافة ـ وكان ورعاً، متعبداً، عادلاً ـ أمر بغلق الملاهي، وحرّم الغناء، وقرّب العلماء، ورفع منازل الفقهاء، وكان يقول: «يا بني هاشم دعوني حتى أسلك مسلك عمر بن عبدالعزيز»[٣]. ويذكر القلقشندي خزانة العباسيين للكتب ببغداد فيقول: «إنّ أعظم خزائن الكتب في الإسلام ثلاث خزائن:

إحداها: خزانة الخلفاء العباسيين ببغداد، فكان فيها من الكتب ما لا يحصى كثرة، ولا يقوم عليه نفاسة، ولم تزل على ذلك إلى أن دهمت التتر بغداد. . . .»[٤].

فهذا يُفهم منه: أن الخلفاء كان لهم دور كبير في تنشيط الحركة العلمية من خلال تشجيع العلماء والباحثين ومتابعتهم المستمرة لهم، وإنزالهم المنزلة اللائقة بهم.

وتبعاً لذلك تنافس حكام الأقاليم التابعة للدولة العباسية على اجتذاب العلماء والدارسين وتشجيعهم.

ودخلت في هذه المنافسة أيضاً الدول التي انفصلت عن الدولة العباسية، كدولة الأمويين في الأندلس وغيرها، فزخرت بذلك حواضر المسلمين في مختلف الأقطار بالعلماء والأدباء وغيرهم. وهذه «بلاد خراسان

---

(١) تأريخ الخلفاء: ٣٥١ ـ ٣٥٢.
(٢) المصدر السابق: ٣٥٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٣٥٨، مروج الذهب: ١٥٦/٤.
(٤) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن علي القلقشندي: ٥٣٥/١.

وما وراء النهر» التي ولد ونشأ فيها ابن خزيمة، وقضى معظم حياته في ربوعها ـ كانت تعد آنذاك مركز إشعاع وانبثاق للعلم والمعرفة، حيث ازدهرت هذه البلاد خصوصاً في عهد ولاية السامايين لشؤونها بعد عام (٢٦١هـ ـ ٣٨٩هـ) وقد عُرف حكامها بالعدل والصلاح، وتشجيعهم العلم والعلماء، وكانوا يجلّون أهل العلم ويكرمونهم ويعلون منزلتهم[(١)].

ولا أدلَّ على اهتمام الأمراء بالعلماء في ذلك العصر من القصة التي حدثت لإمامنا ابن خزيمة حين لقي لأول مرة أبا إبراهيم إسماعيل بن أحمد، لما ورد نيسابور.

وقد تقدم ذكر هذه القصة في آخر المبحث الأول.

وقد ساعد على انتشار الفكر الإسلامي في هذا العصر ظهور الفرق التي اتخذت الثقافة والعلم وسيلة لتحقيق مآربها السياسية والدينية، فكان للجدل والنقاش الذي قام بين هذه الفرق من ناحية، وبينها وبين علماء أهل السنة والجماعة الذين تصدّوا لها من ناحية أخرى، أثر بعيد في النهضة العلمية لهذا العصر، وبخاصة في القرن الرابع الهجري. على الرغم مما انتاب العالم الإسلامي بوجه عام من تفكك وانحلال وما أصاب الخلافة العباسية من ضعف ووهن[(٢)].

ومما لا شك فيه أن رحلة العلماء في الأقطار الشاسعة لبلاد المسلمين كان له أكبر الأثر في تلك النهضة فقد كان العلماء في هذا العصر يجوبون البلاد سعياً إلى موارد العلم، والعرفان، ثم يعودون إلى بلادهم ـ كما يعود النحل بعد تطوافه ـ يحملون الشهد إلى جموع التلاميذ المتلهفين، ثم يدّونون بفضل ما بذلوه من جهد متصل المصنفات التي هي أشبه ما تكون بدوائر المعارف[(٣)].

---

(١) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ٣٣١/٣.
(٢) انظر مروج الذهب: ٨٦/٤.
(٣) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ٣٣٧/٣.

وسأحاول ـ فيما يأتي ـ إعطاء صورة موجزة لأهم العلوم التي تناولها النشاط العلمي في هذا العصر:

أولاً: علوم القرآن:

حظي القرآن الكريم في هذا العصر بالاهتمام البالغ والعناية الفائقة. وكان التفسير من بين علوم القرآن التي أولاها علماء هذا العصر اهتماماً كبيراً، فاألفت فيه مصنفات متنوعة: منها التي كانت مقتصرة على التفسير بالمأثور[1]: كتفسير محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، وتفسير ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) وغيرهما. كما ألفت الكتب التي اتخذت طابع التفسير بالرأي[2]، وقد اشتهر المعتزلة وآخرون من غيرهم بهذا النوع من التفسير ومن أشهر مفسريهم: أبو بكر بن الأصم (ت٢٤٠هـ)، وأبو علي الجبائي (٣٠٣هـ)، وأبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني (ت٣٢٢هـ)[3].

وكان لعلم القراءات حظ وافر بين العلوم الإسلامية المنتشرة آنذاك، وبرز أئمة أجلاء في هذا العلم وصنفت المصنفات الكثيرة في هذا الميدان ومن أشهرهم: خلف بن هاشم البزار (ت٢٢٩هـ)[4]، وابن جرير الطبري الذي ألف كتاباً في علم القراءات يقع في ثمانية عشر مجلداً، اشتمل على

---

(١) التفسير بالمأثور: هو عبارة عن تفسير القرآن بما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته وما نقل عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم. التفسير والمفسرون للذهبي: ١٥٦/١.

(٢) التفسير بالرأي: هو عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المفسر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالتها، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي ووقوفه على أسباب النزول ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر. انظر: التفسير والمفسرون ٢٥٦/١.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم: ٥١، التفسير والمفسرون: ٣٧٨/١، مذاهب التفسير الإسلامي: ١٣٥.

(٤) انظر: الفهرست: ٣٢، تأريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ١٥٣/١ ـ ١٥٥.

القراءات المعروفة والشاذة، وتحرىٰ الدقة في نقدها[1].

ثانياً: الحديث النبوي:

هذا العصر يعد العصر الذهبي بالنسبة لعلم الحديث، فقد ظهر فيه كبار أئمة الحديث وجهابذته، وحذاق النقاد وصيارفته الذين خدموا السنة بجدهم وصبرهم، ورحلاتهم الواسعة إلى أقاصي البلدان، يأخذون الحديث عن أهله حيث كان، ويتلقاه الناس عنهم منهم: البخاري ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن أبي حاتم، والنسائي، وأبو زرعة وغيرهم من علماء الأمة، الذين أثروا الحضارة الإسلامية بمصنفاتهم المختلفة في شتى علوم السنة.

ومما يدل على كثرة العلم والعلماء في هذا العصر واهتمام الناس وإقبالهم الشديد على الحديث والمحدثين قول ابن أبي حاتم: قال البخاري: «كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس منهم إلا صاحب حديث...»[2].

وهذا عدد كبير سمع منهم البخاري، وهناك كثيرون آخرون لم يسمع منهم وقد سمع منهم غيره.

وقال محمد بن يوسف الفربري (ت٣٢٠هـ): «سمع صحيح البخاري تسعون ألفاً»[3].

وتم في هذا العصر تدوين أمهات كتب الحديث حيث أشرقت فيه شموس الكتب الستة التي اشتملت على الجم الغفير من الأحاديث الثابتة الأسانيد، كما دوّنت أيضاً بعض المسانيد، ومن أشهر من ألفّ على هذه الطريقة في عصر ابن خزيمة جملة من طبقة شيوخه وبعض أقرانه، منهم:

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٧١٢.
(٢) انظر: هدي الساري: ٦٧٨.
(٣) انظر: الحديث والمحدثون: ٣٧٩، تيسير الوصول إلى جامع الأصول: ١/٧.

مسدد بن مسرهد البصري (ت٢٢٨هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وأبو بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وعبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، وأبو بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٨هـ)، وفي هذا العصر بلغ علم الجرح والتعديل ذروته على يد الإمامين الجليلين: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وكتب فيه أيضاً كثير من أئمة الحديث: كالإمام البخاري الذي ألف التواريخ الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير. والإمام مسلم بن الحجاج، والإمام ابن أبي حاتم صاحب كتاب الجرح والتعديل وغيرهم.

ثالثاً: الفقه:

زادت مسائل الفقه وفروعه في هذا العصر تبلوراً، وبرز فيه عدد من الأئمة الأعلام من أشهرهم: رابع الأئمة المتبوعين الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه قرين الإمام أحمد ورفيقه، وأبو سليمان داود بن علي الأصفهاني الظاهري المتوفى سنة (٢٧٠هـ) إمام المدرسة الظاهرية التي لا تزال آراؤها وأصولها موضع اعتبار من الباحثين، يرجعون إليها في المصنفات المختلفة ولا سيما مؤلفات ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ.

كما ألف في هذا العصر تلاميذ الأئمة الأربعة كثيراً من الكتب في فقه مذاهبهم وأصولها..

رابعاً: علم الكلام:

وهو العلم الذي يصاغ على نمط جدلي في المعتقدات ويُدعى المشتغلون به بالمتكلمين[1] وقد تمسك بهذا العلم بعض الفرق، كالمعتزلة، والقدرية، وغيرهم مما حدا بفريق أهل السنة والجماعة إلى الخوض فيه ـ ومن قبل كانوا يعدونه بدعة ينهون عنها ـ لغرض الرد على أهل هذه الفرق ومناظرتهم.

---

(١) الفهرست: ٢٨١، تأريخ الإسلام السياسي: ٣/٣٣٠.

ومن أشهر المتكلمين في هذا العصر: أبو الهذيل العلاف المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، وكان رأس المعتزلة في أيامه، وأبو إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام المتوفى سنة (٢٣١هـ)، وأبو علي محمد بن عبدالوهاب الجبائي المعتزلي المتوفى سنة (٣٠٣هـ) ومن أشهر مَنْ تصدى لهم الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٢هـ)[١].

خامساً: العلوم الأخرى:

لم يقف النشاط العلمي في العصر العباسي الثاني على جانب دون آخر، وإنما كان شاملاً. فلم يبق علم من العلوم إلا وظهر فيه مبرزون، بذلوا جهودهم في إغناء موضوعاته وإثرائها، ففي ميدان اللغة وعلومها نلحظ التطور الكبير فيها، وقد زاد من أهمية هذا العلم دخول غير العرب في الإسلام، واختلاطهم بالمجتمع مما أدى إلى فشو اللحن ودخول كثير من الكلمات غير السليمة في أساليب اللغة، فكان ذلك مدعاة لزيادة العناية باللغة وعلومها، وذلك للمحافظة على اللسان العربي، وتقويم اللحن ووضع الضوابط، والقواعد الصحيحة، للغة العربية الفصحى، وقد برز في هذا العصر علماء أعلام أسهموا في إثراء علوم اللغة والتصنيف فيها، من أشهرهم: ابن دريد المتوفى سنة (٣٢١هـ) صاحب كتاب «جمهرة اللغة»، وأبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ)[٢].

كما زخر عصر الإمام ابن خزيمة بطائفة كبيرة من أعلام التأريخ، ومن أشهرهم: ابن سعد: (ت٢٣٠هـ) صاحب كتاب «الطبقات الكبرى»، وأبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) صاحب كتابيّ «المعارف» و«عيون الأخبار»، وأحمد بن يحيى البلاذري (ت٢٧٩هـ) الذي يعد كتابه مصدراً مهماً في الفتوح الإسلامية، واليعقوبي (ت٢٨٢هـ) صاحب المؤلف المعروف بـ«تأريخ اليعقوبي».

---

(١) انظر: تأريخ الإسلام السياسي: ٣٤٩/٣ ـ ٣٥٢.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣٥٣/٣ ـ ٣٥٤.

وابن جرير الطبري الذي يعد كتابه «تأريخ الأمم والملوك» من أمهات الكتب المعتمدة لدى المؤرخين(١).

كما اهتم الخلفاء العباسيون أيضاً بنشر العلوم الطبية، وأسسوا المدارس لتدريسها، وأقاموا المستشفيات، وقرّبوا إليهم عدداً كبيراً من الأطباء والصيادلة، وأغدقوا عليهم النعم الكثيرة، ودعوا إلى عقد المؤتمرات الطبية، التي كان يجتمع فيها الأطباء من مختلف البلاد الإسلامية في موسم الحج، حيث يعرض الأطباء نتائج أبحاثهم ويعرضون نباتات البلاد الإسلامية ويصفون خواصها الطبية(٢).

هذه جملة من أهم علوم ذلك العصر، ولقد برز الإمام ابن خزيمة في غير واحد منها، كما سيأتي ذكر ذلك في مبحث خاص.

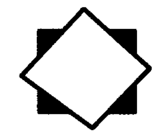
وهذه هي بعض ملامح الحركة العلمية في عصر الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى، وقد كان من الطبيعي أن يكون لها الأثر الإيجابي الكبير في تكوين شخصيته وإعدادها وتنمية مواهبه، وتفجير طاقاته، وبروز مهاراته.

كما كان للإمام ابن خزيمة في الوقت نفسه دور بارزٌ في إذكاء هذه الحركة العلمية النيرة، وإيقاد شعلتها، ودفع عجلتها إلى الأمام، وإشادة ذلك الصرح العلمي الشامخ، وهذا ما سنلاحظه ـ فيما بعد ـ من خلال الحديث عن مصنفاته وآثاره العلمية وجهوده الضخمة في نشر السنة النبوية المطهرة وحمايتها من عبث العابثين، وتحريف الغالين، وانتحال المبطلين.



(١) انظر: تأريخ الطبري: ١/١٠.

(٢) انظر: تأريخ السلام السياسي: ٢/٣٥٠.



المبحث الرابع
الفرق التي عاصرها الإمام ابن خزيمة وموقفه منها



إنّ من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن أكمل لها الدين وأتم عليها النعمة، وما قُبض رسوله ﷺ إلا وقد ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

قال عليه الصلاة والسلام: «**إني تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي**»[1] وذلك ليرجعوا إليهما عند الاختلاف ويحتكموا إليهما عند النزاع، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ . . .﴾[2].

وعلى هذا النهج سار سلف الأمة، فكان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يتأسون في سلوكهم وأعمالهم وعقائدهم برسول الله ﷺ، فحياته هي

---

(١) أخرجه الحاكم في مستدركه: ٩٣/١، كتاب العلم، باب خطبته ﷺ في حجة الوداع. وقد أورده شاهداً لحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال في خطبته: «. . .**يا أيها الناس أني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه**». قال الحاكم: (وقد احتج البخاري بأحاديث عكرمة واحتج مسلم بأبي أويس وسائر رواته متفق عليه). وقال الذهبي: (احتج البخاري بعكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس عبدالله وله أصل في الصحيح).

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

الإسلام وخلقه القرآن، وقد نزل القرآن الكريم بلغتهم فأعانهم على فهم ما أراد الله منهم، وما احتاج إلى بيان بيّنه لهم رسول الله ﷺ بسنته، وبقي الأمر على ذلك في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وصدرٍ من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنهم.

ونتيجة لتوسع الفتوحات الإسلامية، وضم بلاد شتى، وأقاليم متعددة إلى ديار الإسلام فقد دخلت جموع غفيرة من أبناء هذه الأقاليم والأمصار في الإسلام عن طواعية واختيار، وعن يقين بصدق النبوة وكمال الإسلام.

وظهر إلى جانب هؤلاء مَنْ أكل الحقد أكبادهم. وعندما عجزوا عن الوقوف أمام جحافل الحق وجنود الإسلام في ساحة الوغى، بادروا إلى التقمص برداء الإسلام، مخفين في بواطنهم كل ضغينة، وحقد وعداء وعملوا على إثارة الفرقة والبغضاء بين المسلمين، مظهرين النصح تارةً، والعقل والفهم تارةً أخرى، وتدخل مثيرو الفتنة يحرضهم اليهودي الماكر عبدالله بن سبأ حتى تجرأت الأيدي الآثمة على قتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ومن هنا: ذر قرن الفتنة، ثم تتابعت تلك الفتن وظهرت معها الفرق وأسماؤها تدل على منزعها السياسي.

فالخوارج: هم الذين خرجوا على علي ومعاوية رضي الله عنهما، والشيعة: هم الذين يدّعون مشايعة علي. ثم كثر الجدل في المساجد والأندية والمجتمعات، وتمخض ذلك كله عن انحرافات وقع بعض المسلمين ضحية لها، نتيجة التلبيس والتمويه والخداع الذكي.

فظهرت بدعة القول بنفي القدر من (معبد الجهني)[1]. ثم القول

---

(١) هو معبد بن خالد الجهني، أول من تكلم بالقدر وهو تابعي صدوق كما قال الذهبي، وكان يجلس إلى الحسن البصري في مجلسه بالبصرة واشترك في ثورة عبدالرحمن بن الأشعث وقتله الحجاج بأمر عبدالملك بن مروان سنة ٨٠هـ. انظر ميزان الاعتدال ١٨٣/٣. دراسات في الفرق للدكتور عرفان عبدالحميد **٢٥٧ ـ ٢٥٨**.

بالأرجاء من غيلان الدمشقي[1]، ثم حدثت بدعة الجهم بن صفوان[2] ببلاد ما وراء النهر، فعظمت الفتنة به، فإنه نفى أن تكون لله تعالى صفة، وأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في حياة المسلمين، وتركت آثاراً قبيحة، نتج عنها بلاء كبير.

وفي أثناء ذلك: حدث مذهب الاعتزال على يد واصل بن عطاء[3].

وتصدى الغيورون من أهل السنة والجماعة لهذه الفرق وآرائها بالرد والتفنيد ودحض شبههم الواهية.

وقد كان العصر الذي عاش فيه الإمام ابن خزيمة عصراً تعددت فيه الفرق والمذاهب، وأصبح لكل فرقة منها تأثير على عدد كبير من الناس، كما انصهرت في هذا العصر الفرق التي ظهرت في القرنين الأول والثاني.

---

(١) هو أبو مروان غيلان بن مروان الدمشقي، كان يقول: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ورسله، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان، وأخرج العمل كله من الإيمان، وكان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وأن الإمامة تصلح لغير قريش، فكل من كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها، توفي سنة ١٢٤هـ. انظر: الملل والنحل: ١/١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) هو أبو محرز مجهم بن صفوان السمرقندي، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين سنة ١٢٨هـ، كان يقول: إن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتثليث بلسانه وعَبَدَ الصليب في دار الإسلام بلا تقية، ويرى أن الإنسان مجبر على أفعاله، وأنه لا استطاعة له أصلًا، وقال بخلق القرآن وإنكار الصفات.

انظر: الفرق بين الفرق: ٢١١، الفصل في الملل والنحل: ٢/١١١، ميزان الاعتدال: ١/٤٢٦، لسان الميزان: ٢/١٤٢، تأريخ الجهمية والمعتزلة للقاسمي: ١٠، الرجال الذين تكلم فيهم ابن حزم في الفصل ونسبهم إلى بدعة: ٣٦٦.

(٣) هو واصل بن عطاء البصري الغزّال، المتكلم، رأس المعتزلة، ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة، له من التصانيف: كتاب أصناف المرجئة، وكتاب التوبة وكتاب معاني القرآن، توفي سنة ١٣١هـ.

انظر: ميزان الاعتدال: ٤/٣٢٩، لسان الميزان: ٦/٢١٤.

فقد تبنت الشيعةُ المشبهةَ، الذين كان زعيمهم مقاتل بن سليمان المفسر[1] المتوفى سنة (١٥٠هـ) والذي بالغ في إثبات الصفات حتى شبّه.

والمعتزلة: تبنت القدرية[2] وجزءاً من الجهمية، والجبريةُ[3] دخلت في المرجئة وغيرها من الفرق. كما أن المعتزلة الذين كُسِرَت شوكتهم في خلافة المتوكل ما زال لهم وجود وتأثير بين الناس.

كما كان لهم مجالسهم وحلقاتهم الخاصة بهم، التي يحضرها عدد من طلاب العلم ويتأثرون بأفكارهم وآرائهم[4].

وفيما يأتي أعرّف بهذه الفرق بشكل موجز مع الإشارة إلى أهم معتقداتها:

أولاً: الشيعة:

أصل الشيعة: مأخوذ من المشايعة وهي المطاوعة والمتابعة[5] ويطلق التشيّع على الذين شايعوا علياً ـ رضي الله عنه ـ على الخصوص، وقالوا

---

(١) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني، من كبار المرجئة، كان يقول: إن الله جسم ولحم ودم على صورة الإنسان، قال ابن حجر: كذبوه وهجروه ورموه بالتجسيم، توفي سنة ١٥٠هـ.
انظر: ميزان الاعتدال: ١٧٥/٤، تقريب التهذيب: ٢٧٢/٢، تهذيب التهذيب: ٢٧٩/١٠، الخلاصة: ٣٨٦.

(٢) القدرية: هم القائلون بأن القدر خيره وشره من العبد من غير أن يضاف إلى الله تعالى منه شيء. وممن تولى كبر هذه المقولة معبد بن خالد الجهني في البصرة وغيلان الدمشقي في الشام. انظر: الملل والنحل: ١٩٢/١، البداية والنهاية: ٣٤/٩.

(٣) الجبرية: هم القائلون بنفي الفعل حقيقة من العبد، وإضافته إلى الله تعالى، ومن أوائل من ذهبوا إلى هذه المقولة الجعد بن درهم، وتابعه عليها الجهم بن صفوان. انظر: الملل والنحل: ١٠٨/١.

(٤) انظر: مقدمة التوحيد: ٢٢/١.

(٥) انظر: لسان الميزان: ٣٩٣/٢، تاج العروس: ٤٠٥/٥ مادة (شيع)، معجم متن اللغة لأحمد رضا: ٣٩٩/٣.

بإمامته وخلافته نصاً ووصاية، إما جلياً أو خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، وقد استدلوا بأدلة لم يسلّم لهم الجمهور بها[١].

وقد تطورت هذه الفكرة فيما بعد، وتعددت الطوائف التي تنادي فمنها: الإمامية[٢]، والكيسانية[٣]، والإسماعيلية[٤]، والغلاة[٥]، ويجمعها: «القول بوجوب التعيين والتنصيص في الخلافة، وثبوت عصمة الأئمة وجوباً من الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية»[٦].

---

(١) انظر: الملل والنحل: ١/١٩٥، المذاهب الإسلامية لأبي زهرة: ٥١ وما بعدها.

(٢) وهم القائلون بإمامة علي ابن أبي طالب، نصاً وتعييناً من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، وإن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ.
انظر: مقالات الإسلاميين: ١/٨٧، الملل والنحل: ١/١٢٨.

(٣) وهم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي قام بثأر الحسين بن علي، وكان المختار يقال له كيسان. وقد افترقت الكيسنية فرقاً يجمعها أمران، أحدهما قولهم: بإمامة محمد بن الحنفية، والثاني قولهم بجواز البداء على الله عز وجل، وهذه البدعة قال بتكفيرهم بها كل من لا يجيز البداء على الله سبحانه وتعالى، وكان المختار خارجياً، ثم صار زبيرياً، ثم شيعياً.
انظر: الفرق بين الفرق: ٣٨، الملل والنحل: ١/١٩٦ ـ ١٩٧، والبداء بفتح الباء والمد: هو الظهور بعد الخفاء، ويلزم على ذلك وصف الباري تعالى بالجهل مع وجود النصوص والأدلة العقلية الدالة على استحالة ذلك في حقه تعالى، وأنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. انظر الأحكام للآمدي: ٣/١٠١ ـ ١٠٣.

(٤) تقدم التعريف بها آنفاً.

(٥) وهم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بالخلق، وهم فرق عديدة، منهم: السبئية أتباع عبدالله بن سبأ، والبيانية أتباع بيان بن سمعان التميمي، والمغيرية أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، والحربية أتباع عبدالرحمٰن بن عمرو بن حرب الكندي وغيرها.
انظر: الفرق بين الفرق: ٢٣٠ وما بعدها، الملل والنحل: ٢/١٠ وما بعدها.

(٦) الملل والنحل: ١/١٩٥.

وقد افترقت كل فرقة إلى طوائف عديدة بلغت (**٣٣**) طائفة، وكل فرقة تكفّر سائرها[١].

ومن فرقهم الرئيسة أيضاً: الزيدية وهي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثرها اعتدالاً، وإمامها زيد بن علي بن الحسين الذي كان يقر إمامة الشيخين أبي بكر وعمر وأنكر التبري منهما، ولم يكفّر أحداً من الصحابة، ولكنه كان يؤمن بأحقية علي بالخلافة[٢].

ونتيجة لهذا الموقف رفضت بعض الشيعة القول بإمامته، فسميت بالرافضة[٣].

والزيدية ثلاثة أصناف هم: الجارودية[٤]، والسليمانية[٥]، والبترية[٦].

---

(١) انظر المصدر السابق: **١٩٥/١**، الفرق بين الفرق: **١٨**.

(٢) انظر: الملل والنحل: **٢٠٧/١**، اعتقادات الفرق للرازي: **٥٢**، المذاهب الإسلامية: **٧٢٠**.

(٣) الفرق بين الفرق: **٢٥**، العبر: **١٥٤/١**، مرآة الجنان: **١٥٧/١**، تاج العروس: **٣٤/٥** مادة (رفض)، الصحاح للجوهري: **١٠٧٨/٣** .وقيل سموا بالروافض لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. انظر: مقالات الإسلاميين: **٨٧/١**.

(٤) وهم أتباع أبي الجارود: زياد بن أبي زياد الأعمى الكوفي، زعموا أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم. وزعموا أيضاً: أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي. انظر: الفرق بين الفرق **٣٠**، الملل والنحل: **٢١٢/١**.

(٥) ويسمون أيضاً بالجريرية وهم: أتباع سليمان بن جرير الذي قال: إن الإمامة شورى وأنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة، وأجاز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما، وكفر سليمان بن جرير: عثمان رضي الله عنه. انظر: الفرق بين الفرق: **٣٢ ـ ٣٣**، الملل والنحل: **٢١٤ ـ ٢١٥**.

(٦) وهم أتباع رجلين أحدهما: الحسن بن صالح بن حي، والثاني: كثير النواء الملقب بالأبتر. وقولهم كقول سليمان بن جرير غير أنهم توقفوا في عثمان، وهؤلاء أحسن حالاً عند أهل السنة من أصحاب سليمان. انظر: الفرق بين الفرق **٣٣ ـ ٣٤**، الملل والنحل **٢١٦/١ ـ ٢١٧**.

وقد غالى بعض الشيعة في حب الإمام علي حتى قالوا له: أنت الإله فأحرق بعضهم ونفى ابن سبأ إلى المدائن[١].

وتعد الشيعة أول الفرق الإسلامية وجوداً حيث ظهرت في أواخر عصر الخليفة الراشد عثمان بن عفان، ونمت وترعرعت في عهد الإمام علي ـ كرَّم الله وجهه ـ وهو الذي تمثلت النبتة الشيعية في الالتفاف حوله ودعوى أحقيته بالخلافة[٢].

ثانياً: «الخوارج»:

سمي الخوارج بهذا الاسم لخروجهم على الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ ومحاربتهم إياه بعد أن كانوا من أصحابه ولهم أسماء أخرى، منها:

الحرورية: نسبة إلى قرية اسمها: حروراء[٣]، ونزلتها أول فرقة منهم. والشراة: سموا بذلك، لأنهم يقولون: إنهم شروا أنفسهم من الله تعالى. والمحكمّة: سموا بذلك لإنكارهم التحكيم في صفين[٤].

والسبب في خروجهم على علي ـ رضي الله عنه ـ أنه لما جرت قضية التحكيم المشهورة، وانتهت بعد تحكيم الحكمين إلى ما انتهت إليه، قالت هذه الطائفة: إنما الحكم لله وحده وعليه: فإن الحكمين وكل من رَضِيَ بالتحكيم يعد كافراً في نظرهم؛ ولهذا طلبوا من علي ـ كرم الله وجهه ـ أن يتوب عما ارتكب؛ لأنه بزعمهم قد كفر بتحكيمه، كما كفروا هم فتابوا، وتبعهم غيرهم من أعراب البادية، ورفعوا شعار «لا حكم إلاّ لله».

---

(١) الفرق الإسلامية للبشبيشي: ٢٧، الفرق بين الفرق: ١٨، شرح المواقف للجرجاني: ٦٢٤.

(٢) انظر: المذاهب الإسلامية: ٥١ ـ ٥٣.

(٣) حَرَوْراء: بفتحتين وسكون الواو، قرية بظاهر الكوفة، وقيل موضع على ميلين منها. انظر: معجم البلدان ٢/٢٤٥.

(٤) انظر: الحور العين: ٢٠، الفرق الإسلامية: ٤١.

وقد سلك معهم الإمام علي كل وسائل الإقناع والمسالمة رغبة منه في جمع الكلمة وحقن دماء المسلمين وكانت مناظرة عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قد أدت دوراً كبيراً في إقناع بعضهم ورجوعهم إلى صف الإمام علي الذي اضطر إلى محاربة من بقي منهم مصراً على موقفه في موقعة النهروان[1]. وقتل منهم خلقاً كبيراً[2].

وهكذا كان ظهور أساس فكرة الخوارج، ثم استقر مذهبهم بعد ذلك على إعلان الخروج على كل إمام جائر ـ في نظرهم ـ واعتقادهم أن ذلك فريضة لا يسعهم المقام في طاعته حتى يخرجوا، ويتخذوا لأنفسهم دار هجرة، وحتى يكونوا منابذين لمن خالفهم من المسلمين حرباً لهم[3]. وقد انقسم الخوارج فيما بعد إلى فرق كثيرة بسبب الاختلافات التي كانت تحصل بينهم، وقد أوصلها الأشعري إلى أكثر من خمس وعشرين فرقة[4].

وأبرزها: الأزارقة[5]، والنجدات[6]، ....

(١) النهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدها الأعلى متصل ببغداد. انظر: معجم البلدان ٢/٢٤٥.

(٢) انظر: الملل والنحل: ١/١٥٥ ـ ١٥٦، الزينة في الكلمات الإسلامية لأحمد بن حمدان الرازي: ٢٨٢، المذاهب الإسلامية: ٩٧ ـ ٩٨، محاضرات في تأريخ الفكر الفلسفي في الإسلام لداود الفاضل: ٥١ ـ ٥٢.

(٣) الزينة في الكلمات الإسلامية ٢٨٢، وانظر: الملل والنحل: ١/١٥٥.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين: ١/١٥٦ وما بعدها. وقد اختلف العلماء في عدد فرق الخوارج على أقوال: فقد ذكر الشهرستاني في الملل والنحل: ١/١٥٦: أنهم سبع فرق وقال إنها أصولهم والباقون فروعهم. وعدهم البغدادي في الفرق بين الفرق ص٧٣: عشرين فرقة، وعدهم الشيخ عبدالقادر الكيلاني في الغنية ١/٣٩٨ خمس عشرة فرقة.

(٥) وهم أتباع نافع بن الأزرق الحنفي، ولم تكن في الخوارج قط فرقة أكثر منهم عدداً، ولا أشد منهم شوكة. انظر: الفرق بين الفرق: ٨٣.

(٦) وهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي الذين انشقوا على نافع بن الأزرق بعد قوله: بشرك القعدة عنه، واستحلاله قتل أطفال مخالفيه ونسائهم. انظر: مقالات الإسلاميين: ١/١٦٢ وما بعدها. الفرق بين الفرق: ٨٧ وما بعدها.

والصفرية[1]، والأباضية[2]، والعجاردة[3] ويجمعهم: القول بتكفير عثمان وعلي وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم ولم يتب منه، ويقدّمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك ـ وهم فيما عدا النجدات ـ يكفروّن أصحاب الكبائر.

أما النجدات فلا يكفرون بالذنب وإنما يقولون: هو كافر بالنعمة[4]. ويجمعهم القول أيضاً بوجوب الخروج على الإمام الجائر، ولا يشترطون في الخليفة أن يكون من قريش[5].

ثالثاً: المرجئة:

اختلفت فرق المسلمين في حكم مرتكب الكبيرة، وعلاقة العمل بالإيمان فالخوارج تحكم بكفر مرتكب الكبيرة وتخليده في النار ـ كما تقدم ذكر ذلك آنفاً ـ، والمعتزلة تخرجه من حظيرة الإيمان، ولا تدخله في الكفر، فهو عندهم في منزلة بين المنزلتين، وكلا الفريقين عدَّ العمل عنصراً أساسياً في حقيقة الإيمان وبالغوا في إثبات وعيد الله للعاصين واهتموا بذلك اهتماماً كبيراً.

---

(١) وهم أتباع زياد بن الأصفر، وقولهم في الجملة قول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون غير أن الصفرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم. انظر: الفرق بين الفرق ٩٠ وما بعدها.

(٢) وهم القائلون بإمامة عبدالله بن أباض وافترقوا فرقاً عديدة يجمعها القول: بأن كفار هذه الأمة ـ يعنون بذلك مخالفيهم ـ براء من الشرك والإيمان وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحرموا دماءهم في السر واستحلوها في العلانية. انظر: الفرق بين الفرق: ١٠٣ وما بعدها. الملل والنحل: ١/١٨٠ وما بعدها.

(٣) وهم أتباع عبدالكريم بن عجرد، وهم عشر فرق، وخالفوا الأزارقة في استحلال أموال مخالفيهم، فلم يروا أموال مخالفيهم فيئاً إلا بعد قتل صاحبها. الفرق بين الفرق ٩٣ ـ ٩٤.

(٤) انظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: ٤٦.

(٥) انظر: الفرق بين الفرق: ٧٣، الملل والنحل: ١/١٥٦ ـ ١٥٧، أصول الدين لأبي منصور البغدادي: ٣٣٢.

أما المرجئة: فقد ذهبوا إلى عكس ما ذهب إليه هؤلاء حيث بالغوا في إثبات الوعد ورجاء المغفرة والثواب لأهل المعاصي فهم يرجئون حكم أصحاب الكبائر فلا يحكمون عليهم بكفر، ولا فسق، ويقولون: إن الإيمان إنما هو التصديق فحسب، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية. كما لا ينفع مع الكفر طاعة[1].

وقد عقب على ذلك الأستاذ الدكتور هاشم جميل فقال:

«وهكذا نرى كيف أن الخوارج والمعتزلة قد أخرجوا فاعل الكبيرة من الإيمان، وحكموا بخلوده في النار إذا مات من غير توبة، ولم يقولوا بدخوله تحت مشيئة الله تعالى بالمغفرة، بينما ذهب المرجئة إلى عكس ذلك فلم يجعلوا لعمل الكبائر أي خطورة، واكتفوا من الإيمان بمجرد التصديق والمحبة، فمن حصل منه التصديق فلا يضره عندهم بعد ذلك أن يفعل أي كبيرة من الكبائر، فهي مغفورة له سلفاً، وهكذا جرّدوا الإيمان من أن تكون له أي فائدة عملية، ما دام لا يدفع صاحبه إلى فعل الخير ولا يحول بينه وبين فعل الشر، وهكذا نرى كيف فرطت المرجئة بينما أفرطت الخوارج والمعتزلة».

والمرجئة ثلاثة أصناف: صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وأضافوا إلى قولهم هذا القول بنفي القدر وهو مذهب القدرية كغيلان الدمشقي، وأبي شمر، ومحمد بن أبي شبيب البصري، وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالجبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان، فهم إذن من جملة الجهمية.

والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية وانفردوا بالإرجاء المحض وهؤلاء هم: العبيدية[2]، ....

---

(١) انظر: الملل والنحل: ١/١٨٦، الزينة في الكلمات الإسلامية: ٢٦٤، المذاهب الإسلامية: ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٢) العبيدية: وهم أصحاب عبيد المكبت، الذين يقولون بأن ما دون الشرك مغفور لا محالة، وأن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام.

واليونسية[1]، والغسانية[2]، والتومنية[3]، والثوبانية[4].

هذا وقد نسب إلى الإرجاء كثير من علماء السنة وأئمة الإسلام، كحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة، وسفيان الثوري، وأبي يوسف، وغيرهم.

ولرد هذه التهمة نقول:

إن المرجئة فرقتان: مرجئة الضلالة: وهؤلاء هم الذين يكتفون في الإيمان بمعرفة الله تعالى ونحوه، ويرون أنّه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وأن من شهد شهادة الحق دخل الجنة، وإن عمل أي عمل، ولا يدخل النار أبداً، وإن ترك الفرائض، وارتكب الكبائر.

وهذا مذهب يختلف تماماً عن مذهب هؤلاء الأئمة الأعلام الذين يرون أن أهل الكبائر يحاسبون ويعذبون، ولكن الله قد يغفر لهم ويعفو عنهم لأنه ـ عز وجل ـ لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن

---

(١) اليونسية: وهم أصحاب يونس بن عون، ذهبوا إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له، والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن، وما سوى ذلك من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقاً.

(٢) الغسانية: وهم أتباع غسان المرجىء الكوفي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله تعالى، وتعظيمه وترك الاستكبار عليه. وقال إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وزعم غسان أن قوله هذا كقول أبي حنيفة، وهذا افتراء على أبي حنيفة، لأنه من المعروف أن الإمام أبا حنيفة كان يذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

(٣) التومنية: وهم أصحاب أبي معاذ التومني، كانوا يرون أن الإيمان اسم لخصال إذا تركها التارك كفر، وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر. وتلك الخصال هي: المعرفة، والتصديق، والمحبة، والإخلاص، والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ.

(٤) الثوبانية: وهم أصحاب أبي ثوبان، زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله وبرسله، وربطوا بين الإيمان والعقل ربطاً محكماً، إذ أضافوا إلى الإيمان بما تقدم الإيمان بكل ما يجب في العقل فعله، وأما ما كان جائزاً في العقل تركه فليس من الإيمان. انظر: الفرق بين الفرق: ٢٠٢ ـ ٢٠٤، التبصير في الدين: ٩٧ ـ ٩٩، الملل والنحل: ١/١٨٧ ـ ١٩٩.

يشاء، ولا شك أن الفرق بين المذهبين عظيم وقد نال الإمام الأعظم أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ النصيب الأوفر من هذا الاتهام، وقد فنّدت هذه التهمة ورددت عليها بإسهاب وتفصيل في أطروحتي للماجستير الموسومة «مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث».

ومما ورد عن الإمام أبي حنيفة في دحض هذه التهمة عن شخصه:

«ولا نقول أن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول إنه لا يدخل النار، ولا نقول إنه يخلد فيها، وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً، ولا نقول إن حسناتنا مقبولة، وسيئاتنا مغفورة، كقول المرجئة، ولكن نقول من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية من العيوب المفسدة والمعاني المبطلة، ولم يبطلها الكفر والردة حتى يخرج من الدنيا مؤمناً، فإن الله تعالى لا يضيعها، بل يقبلها منه، ويثيبه عليها، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر، ولم يتب عنها صاحبها، حتى مات مؤمناً، فإنه في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذّبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلاً»[1].

وقد عقب على ذلك الدكتور هاشم جميل قائلاً:

«أهل السنة قد حصل بينهم اختلاف أيضاً:

حيث ذهب بعضهم إلى القول: بأن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، كما قال بذلك المحدثون والأشاعرة.

بينما ذهب بعضهم إلى القول: بأن الأعمال غير داخلة في حقيقة الإيمان. وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص. كما قال بذلك أبو حنيفة والماتريدية.

وهذا الاختلاف بين أهل السنة استمر ردحاً من الزمن، واشتد في

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة: ٢٠ ـ ٢١.

بعض الأحيان حتى رمى البعض بسببه أبا حنيفة رحمه الله تعالى بالإرجاء، لكنه اتضح بعد بيان الأمور بأنه مجرد خلاف لفظي؛ لأن الخلاف بينهم في هذا لم ينتج عنه اختلاف كذلك الاختلاف الذي حصل بين الخوارج والمعتزلة من جهة وبين المرجئة من جهة أخرى، وبيان ذلك:

أن جميع أهل السنة متفقون على ما يأتي:

١ - أن المؤمن إذا فعل كبيرة غير مستحل لفعلها فإنه بهذا الفعل لا يخرج من الإيمان. ولا يستحق بسببه الخلود في النار، وهو داخل تحت مشيئة الله تعالى في المغفرة إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه.

٢ - اتفقوا أيضاً على أهمية عمل الطاعة وخطورة عمل المعصية، فالإيمان عندهم جميعاً تقويه الطاعة وتضعفه المعصية فلما اتضح اتفاق أهل السنة على هذه الأمور اتفقوا تبعاً لذلك على صياغة هذه القضية بالعبارة الآتية: «الإيمان من حيث المُؤَمن به لا يزيد ولا ينقص، ومن حيث العمل يزيد وينقص».

وهم يقصدون بذلك أن الإيمان قد فسره حديث جبريل بما يأتي: «أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى»(١). فأركان الإيمان كما جاء في الحديث غير قابلة للزيادة والنقص، لكن من حيث العمل فإن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية أي: تزيده الطاعة قوة وتضعفه المعصية. فلما اتضح أن هذا متفق عليه بين أهل السنة. اتضح بأن الخلاف بينهم مجرد خلاف في اللفظ ولا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٠/١، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان. ومسلم في صحيحه: ٢٩/١ كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام، وأحمد في مسنده: ٢٧/١، وأبو داود في سننه: ٥٢٦/٢ كتاب السنة، باب في القدر، والنسائي في سننه: ٩١/٨، كتاب الإيمان، باب صفة الإيمان والإسلام، وابن ماجه في سننه: ٢٤/١ المقدمة، باب في الإيمان رقم الحديث ٦٣.

يوجد بينهم اختلاف حقيقي، وأنه مذهب وسط بين إفراط الخوارج والمعتزلة، وبين تفريط المرجئة، والحمد لله رب العالمين».

رابعاً: المعتزلة:

ويسمون أنفسهم أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية[1] وقد نشأت هذه الفرقة في العصر الأموي، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي ردحاً طويلاً، ورأس هذه الفرقة هو واصل بن عطاء الملقّب بالغزال المتوفى سنة (١٣١هـ) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري في مسألة مرتكب الكبيرة حيث قال: إن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر وهو في منزلة بين المنزلتين، فقال الحسن: «اعتزلَ عنا واصل» فلذلك سمِّي هو وأصحابه بـ«المعتزلة»[2].

وقد انقسموا بعد ذلك إلى عدة طوائف، أوصلها الشهرستاني والبغدادي إلى عشرين طائفة من أشهرها: الواصلية، والعمروية، والهذيلية، والنظامية، والجاحظية[3].

وهذه الفرق وإن اختلفت فيما بينها إلا أنها كانت تجتمع على أمور معينة لا تفارقها، وهذه الأمور هي:

١ ـ إنكارهم أن تكون صفات الله تعالى زائدة على الذات وقالوا: إنه تعالى عليم بالذات لا بعلم زائد على ذاته.

٢ ـ اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل، وحدوث أمره ونهيه وخبره.

٣ ـ اتفاقهم على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، وليس الباري سبحانه وتعالى خالقاً لأفعالهم، ولا قادراً على شيء من أعمالهم.

---

(١) الملل والنحل: ١/٥٤.

(٢) الملل والنحل: ١/٣٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) سموا بذلك نسبة إلى أسماء أصحابها.

٤ - اتفاقهم على أن الفاسق من أمة الإسلام في منزلة بينن المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر وإذا خرج من الدنيا من غير توبة استحق الخلود في النار، ولكن يكون عقابه أخف من عقوبة الكفار.

٥ - اتفاقهم على استحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار، وزعموا أنه لا يرى نفسه ولا يراه غيره.

٦ - اتفاقهم على أن الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل، وأنه يجب على الله تعالى من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد[1].

وقد كان للمعتزلة دورهم السياسي المشهور الذي أدى في النهاية إلى محنة القول بخلق القرآن، وكان لتبني بعض الخلفاء العباسيين لآرائهم أثر في تعرض كبار الأئمة من الفقهاء والمحدثين إلى محنة هوجاء وفتنة عمياء، امتدت آثارها لفترة من الزمن.

هذه هي أبرز الفرق التي عاصرها الإمام ابن خزيمة، وهذه هي أبرز معتقداتها، أما عن موقفه منها ورأيه فيها فأقول: لم يكن الإمام ابن خزيمة في هذا البحر المتلاطم بين الآراء ليعتزل معركة الكلام أو يبتعد عنها فأدلى فيها بدلوه ونازل أصحابها وناظرهم وأفحمهم وعقد المجالس لمناقشتهم وألّف في الرد عليهم كتابه الموسوم «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» وقد زخر هذا الكتاب بالنصوص الكثيرة التي تكشف عن تصديه لهذه الفرق وموقفه الصلب منها ورفضه الشديد لما يرى أنه منحرف من آرائها، وسأقتصر هنا على بعض النصوص التي تدلل على موقفه هذا، وأما الآراء التي تتحدث هذه النصوص عنها فإني سأذكر فيما بعد بإيجاز مناسب آراء العلماء في أهمها، وذلك عند الكلام عن عقيدة الإمام ابن خزيمة في الفصل الثاني فأقول:

في مجال رد الإمام ابن خزيمة على الجهمية والمعتزلة الذين يقولون

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق: ١١٤ - ١١٥، الملل والنحل: ١/٥٥ - ٥٦، الفرق الإسلامية للبشبيشي: ١٥ - ١٨.

بنفي الصفات يقول: «باب ذكر إثبات العلم لله ـ جل وعلا ـ تباركت أسماؤه وجل ثناؤه، بالوحي المنزل على النبي المصطفى ﷺ الذي يقرأ في المحاريب والكتاتيب من العلم الذي هو علم من علم العام، لا بنقل الأخبار التي هي من نقل علم الخاص، ضد قول الجهمية المعطلة الذين لا يؤمنون بكتاب الله، ويحرفون الكلم عن مواضعه، تشبهاً باليهود، ينكرون أن لله علماً، ويزعمون أنهم يقولون أن الله هو العالم، وينكرون أن لله علماً مضافاً إليه من صفات الذات. قال الله ـ جل وعلا ـ في محكم تنزيله: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[2] فأعلمنا الله أنه أنزل القرآن بعلمه وأخبرنا جلّ ثناؤه أن أنثى لا تحمل ولا تضع إلا بعلمه، فأضاف الله ـ جل وعلا ـ إلى نفسه العلم الذي خبّرنا أنه أنزل القرآن بعلمه، وأن أنثى لا تحمل ولا تضع إلاّ بعلمه.

فكفرت الجهمية، وأنكرت أن يكون لخالقنا علم مضاف إليه من صفات الذات، تعالى الله عما يقول الطاعنون في علم الله علواً كبيراً»[3].

وقال في معرض رده على الخوارج والمعتزلة والجهمية وبعض المرجئة الذين أنكروا رؤية المؤمنين لربهم عز وجل يوم القيامة:

«باب ذكر البيان أن الله ـ عز وجل ـ ينظر إليه جميع المؤمنين يوم القيامة برهم وفاجرهم وإن رغمت أنوف الجهمية المعطلة المنكرة لصفات خالقنا جل ذكره»[4]، ثم ساق عدداً من الأحاديث التي تثبت هذه الرؤية[5].

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٢) سورة هود، الآية: ١٤.

(٣) التوحيد: ٢٢/١.

(٤) المصدر السابق: ٤٠٦/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٧/١ وما بعدها.

وقال أيضاً: «إن الجنة والنار مخلوقتان، لا كما ادعت الجهمية أنهما لم تُخلَقا بعد»[1].

وقال ابن خزيمة في معرض رده على المرجئة: «باب ذكر الأخبار المصرّحة عن النبي ﷺ أنه قال: إنما يخرج من النار من كان في قلبه في الدنيا إيمان دون من لم يكن في قلبه في الدنيا ممن كان يقر بلسانه التوحيد، خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح أن الناس يتفاضلون في إيمان القلب، ضد قول من زعم من غالية المرجئة[2] أن الإيمان لا يكون في القلب»[3].

وقال أيضاً: ـ وهو يرد على الخوارج القائلين بكفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار ـ: «باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ، ثابتة من جهة النقل، جهل معناها فرقتان: فرقة المعتزلة والخوارج واحتجوا بها، وادعوا أن مرتكب الكبيرة إذا مات قبل التوبة منها مخلد في النار، محرّم عليه الجنان.

والفرقة الأخرى: المرجئة كفرت بهذه الأخبار وأنكرتها ودفعتها جهلاً منهم بمعانيها»[4].

وقال في موضع آخر: «باب ذكر أخبار رويت أيضاً في حرمان الجنة على من ارتكب بعض المعاصي، التي لا تزيل الإيمان بأسره، وجهل معناها المعتزلة والخوارج، فأزالوا اسم المؤمن عن مرتكبها ومرتكبي بعضها، أنا ذاكرها بأسانيدها ومبين معانيها، ومؤلف بين معانيها ومعاني الأخبار التي

---

(١) المصدر السابق: ٨٨١/٢.
(٢) الغالية من المرجئة يقولون: «إن الإيمان فعل اللسان دون القلب» وهذا ما أشار إليه ابن خزيمة هنا. والقائلون به هم المرجئة الكرامية، أصحاب محمد بن كرام. وهم الفرقة الثانية عشرة من فرق المرجئة كما عدها الأشعري في كتابه المقالات ٢٢٣/١.
(٣) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: ٧٠٢/٢ ـ ٧٠٣.
(٤) المصدر السابق: ٨٣٦/٢ ـ ٨٣٧.

قدمنا ذكرها التي احتج بها المرجئة وتوهمت أنّ مرتكب هذه الذنوب والخطايا كامل الإيمان لا نقص في إيمانهم إن وفق الله في ذلك وشاء»[1] وقال أيضاً: «وهو كما وصف نفسه في كتابه على لسان نبيه ـ ﷺ ـ، لا كصفات المخلوقين من الحيوان، ولا من المَوَتان[2] كما شبه الجهمية معبودهم بالمَوَتان، ولا كما شبه الغالية من الروافض معبودهم ببني آدم، قبح الله هذين القولين وقائلهما»[3]، وإذا كان ابن خزيمة قد وقف من هذه الفرق موقفاً حازماً وحذّر منها تحذيراً شديداً، وبيّن زيف أفكارها وبطلان معتقداتها، وضلال آرائها، وبعدها عن الحق والصواب فيما انحرفت فيه عن جماعة المسلمين فإننا نراه في الوقت نفسه يترك الاحتجاج بمن يرى أن بدعته قد جرته إلى الغلو ومن ذلك قوله في حريز: «لست أحتج بشهر بن حوشب[4]، ولا بحريز بن عثمان[5] لمذهبه»[6] وقد كان ترك ابن خزيمة

---

(١) المصدر السابق: ٨٥٧/٢.

(٢) الموتان: بالتحريك، ضد الحيوان، انظر: لسان العرب: ٤٢٩٦/٦، ترتيب القاموس المحيط للطرابلسي: ٢٦٣/٤.

(٣) المصدر السابق: ٩٤/١.

(٤) هو شهر بن حوشب الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي وابن عدي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: صدوق، كثير الإرسال والأوهام، من الثالثة، توفي سنة ١١٢هـ.
انظر: ميزان الاعتدال: ٢٨٣/٢ ـ ٢٨٥، تقريب التهذيب: ٣٥٥/١.

(٥) هو حريز بن عثمان الرحبي، الحمصي، كان متقناً ثبتاً لكنه مبتدع، قال ابن شاهين: ثقة وثقه أحمد وابن معين. وقال العجلي: ثقة وكان يحمل على علي، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، وقال ابن حبان: إنه كان يلعن علياً وإنه كان داعية لمذهبه. وقال الذهبي: ثبت، لكنه ناصبي. وقال ابن حجر: جاء قوله بالنصب من غير وجه وجاء عنه خلاف ذلك، وإنما خرج له البخاري لقول أبي اليمان أنه رجع عن النصب. مات سنة ١٦٣هـ. انظر: أسماء الثقات: ٧٤، تأريخ الثقات للعجلي: ١١٢، الجرح والتعديل: ٢٨٩/٣، المجروحين: ٢٢٦٨/١، المغني في الضعفاء: ١٥٤/١، ميزان الاعتدال: ٤٧٥/١، هدي الساري: ٣٩٦، التهذيب: ٢٦٨/١، تقريب التهذيب: ١٥٩/١، الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال: ٥٥ ـ ٥٩.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤.

للتحديث عن حريز لما اتُّهِمَ به من النصب[1]. ثم عاد ليروي عنه بعد أن ثبت عنده رجوعه عن النصب.

كما ذكر الذهبي أن ابن خزيمة ترك التحديث أخيراً عن عباد بن يعقوب الرافضي[2] بعد أن حدّث عنه من قبل[3] وكان يقول في تحديثه عنه: «حدثنا عباد بن يعقوب، الصدوق في أخباره، المتهم في رأيه»[4].



---

(١) النصب: هو بغض علي رضي الله عنه ومناصبته العداء. انظر: هدي الساري: **٤٥٩**.

(٢) هو عباد بن يعقوب الأسدي الرواجني الكوفي، من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، قال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال صالح جزرة: كان يشتم عثمان وسمعته يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة قاتلا علياً بعد أن بايعاه. وقال الذهبي: صدوق في الحديث، رافضي، بغيض. وقال ابن حجر: صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. انظر: الجرح والتعديل: **٨٨/٦**، المجروحين: **١٧٢/٢**، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق **١٠٦**، سير أعلام النبلاء: **٥٣٦/١١**، ميزان الاعتدال: **٣٧٩/٢**، البداية والنهاية: **٧/١١**، تقريب التهذيب: **٣٩٤/١**، الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال: **١٠٠ ـ ١٠١**.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: **٣٧٣/١٤**.

(٤) التوحيد: **٢٣٧/١**، وانظر: صحيح ابن خزيمة: **٣١٥/٢**، تهذيب التهذيب: **١٠٩/٥**. وقد قيل: إن خير ما قيل في عباد بن يعقوب قول ابن خزيمة: «حدثنا الثقة في حديثه، المتهم في دينه».
انظر: الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال: **١٠٢**.

الفصل الثاني

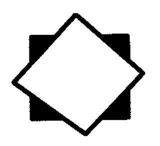
سيرته الشخصية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: هويته.

المبحث الثاني: بعض أخلاقه وسجاياه.

المبحث الثالث: مذهبه في العقيدة والفقه.



المبحث الأول
هــويتــه



عنون السبكي في طبقاته لترجمة الإمام ابن خزيمة هكذا: محمد بن إسحاق بن خزيمة، ابن المغيرة بن صالح بن بكر، إمام الأئمة أبو بكر، السلمي، النيسابوري[(١)].

وسأذكر تفصيل ذلك، مع بيان تأريخ ولادته وغير ذلك مما يساعد في التعرف على هوية الإمام من خلال الفقرات الآتية:

١ ـ اسمه ونسبه:

اسم الإمام ابن خزيمة ونسبته على نحو ما ذكرته ولم أعثر فيهما على خلاف فيما اطلعت عليه من كتب التأريخ والتراجم[(٢)].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١/١٠٩.

(٢) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٧/١٩٦، الثقات لابن حبان: ٩/١٥٦، تاريخ جرجان للسهمي: ٤٥٦، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي: ٤٤، طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٠٥ ـ ١٠٦، المنتظم لابن الجوزي: ٦/١٨٤ ـ ١٨٦، تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ١/٧٨، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد لابن نقطة: ١/١٦ ـ ١٧، تذكرة الحفاظ للذهبي: ٢/٧٢٠ ـ ٧٣١، دول الإسلام: ١/١٨٨، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٥ ـ ٣٨٢، العبر: ١/٤٦٢، الوافي بالوفيات للصفدي: ٢/١٩٦، مرآة الجنان لليافعي: ٢/٢٦٤، طبقات الشافعية =

٢ ـ كنيته:

أما كنيته فهي «أبو بكر» ولم أعثر على ذكرٍ لولد له بهذا الاسم في كتب التراجم والتأريخ التي اطلعت عليها لكنَّ الظاهر في إطلاق الكنى أن المتقدمين لا يلتزمون بأسماء الأولاد وأكبرهم سناً، وإن كان ذلك هو الأمر المستحب والعرف المشهور.

وهناك كنية أخرى له، وهي «ابن خزيمة»[١] وقد ذكرها كل الذين ترجموا له، وهي أشهر ما عُرِفَ به، كما قرر ذلك الذهبي[٢]، والسيوطي[٣]، والسخاوي[٤]، وغيرهم.

وتطلق كنية «ابن خزيمة» هذه على غير واحد من الرواة والأعلام في كتب التأريخ وأسماء الرجال، إلا أنها إذا أطلقت ـ عند علماء الحديث ـ تنصرف إليه.

= الكبرى للسبكي: ٣/١٠٩ ـ ١١٠، البداية والنهاية لابن كثير: ١١/١٤٩، طبقات الشافعية للأسنوي: ١/٤٦٢، طرح التثريب في شرح التقريب للحافظ العراقي: ١/٩٦، غاية النهاية في طبقات القراء للجزري: ٢/٩٧ ـ ٩٨، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٣/٢٠٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٠٠ ـ ١٠١، المتكلمون في الرجال للسخاوي: ١٠١، طبقات الحفاظ للسيوطي: ٣١٣ ـ ٣١٤، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٣ ـ ١٤، شذرات الذهب لابن العماد: ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣، الرسالة المستطرفة للكتاني: ٢٠٢، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول لصديق حسن القنوجي: ٢٩٧ ـ ٢٩٨، الكنى والألقاب لعباس القمي: ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، كشف الظنون لحاجي خليفة: ٢/٢٧٧، هدية العارفين للبغدادي: ٢/٢٢٩، الأعلام للزركلي: ٦/٢٥٣، القاموس الإسلامي لأحمد عطية الله: ٢/٢٣٩، عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية لناجي معروف: ١/١٨٠.

(١) يعد هذا من الملحق بالكنى. انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/٦٧.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٥، تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٠.

(٣) انظر: طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٤) انظر: المتكلمون في الرجال: ١٠١.

وممن كني بابن خزيمة:

أبو علي بن الفضل بن العباس بن خزيمة البغدادي، قال عنه الذهبي: «الشيخ، المحدث، الثقة» سمع أبا قلابة الرقاشي، وعبدالله بن روح المدائني، وأحمد بن سعيد الجمّال، وطبقتهم ببغداد، ولم يرحل، وحدّث عنه: الدارقطني، والحاكم وغيرهما. ولد سنة ٢٦٣هـ وتوفي في صفر سنة ٣٤٧هـ[١].

وأبو عبدالله بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي، روى عن خزيمة بن ثابت، وروى عنه عمرو بن خزيمة ومحمد بن زرارة، توفي سنة ١٠٥هـ[٢].

٣ ـ لقبه:

وأما لقبه: فقد كان ابن خزيمة يلقب بـ«إمام الأئمة» قال الخليلي: «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»[٣] وقال ابن كثير في ترجمته: «أبو بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة»[٤].

وكذا قال الحافظ العراقي[٥] والذهبي[٦]، والسبكي[٧]، والجزري[٨]، وغيرهم[٩]. وقد لُقِّب بذلك لكثرة من روى عنه من الحفاظ الكبار في حياته.

---

(١) انظر: تأريخ بغداد: ٣٤٧/٤ ـ ٣٤٨، سير أعلام النبلاء: ٥١٥/١٥، العبر: ٢٧٥/٢، شذرات الذهب: ٣٧٤/٢.

(٢) انظر: الثقات لابن حبان: ٢٤٠/٥، مشاهير علماء الأمصار: ١١٥، الجرح والتعديل: ٣٦٥/٦، تهذيب التهذيب: ٤١٦/٧، تقريب التهذيب: ٤٩/٢.

(٣) الإرشاد: ٨٣١/٣.

(٤) البداية والنهاية: ١٤٩/١١.

(٥) طرح التثريب شرح التقريب: ٩٦/١.

(٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ١٨٨.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٩/٣.

(٨) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٩٨/٢.

(٩) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١، الأعلام: ٢٥٣/٦.

٤ ـ نسبته:

تعددت نسبة ابن خزيمة باعتبارات متعددة، فقيل له: السُّلمي، النيسابوري، الشافعي.

وقد قيل له السُّلَمي: ـ بضم السين المهملة وفتح اللام ـ نسبة إلى قبيلة سُلَيم بالولاء، ذلك لأن ابن كثير قد ذكر نسب الإمام هكذا: «محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي، مولى محسن بن مزاحم الإمام»[١].

والظاهر أن بكراً كان ولاؤه لمحسن بن مزاحم السلمي، فمن هنا زادت قبيلة سليم شرفاً بانتساب الإمام ابن خزيمة إليها.

وسُلَيم قبيلة من العرب مشهورة تنتسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن حصفة بن قيس بن غيلان بن مضر، تفرقت في البلاد، وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص، ومن المنتسبين لهذه القبيلة: العباس بن مرداس والعرباض بن سارية[٢]، وهما صحابيان جليلان من صحابة رسول الله ﷺ[٣].

وقيل له: النيسابوري نسبة إلى نيسابور، المدينة التي ولد فيها ودرج في مرابعها.

ونيسابور[٤]: مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، وهي أحسن مدن خراسان وأجمعها للخيرات، بينها وبين مرو الشاهجان[٥] ثلاثون فرسخاً، وقد فتحها المسلمون في أيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه،

---

(١) البداية والنهاية: ١١/١٤٩.

(٢) انظر: لب الألباب في تحرير الأنساب: ١٣٨.

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ٢/٢٧٢، ٢/٤٧٣.

(٤) قال ابن الأثير: «وإنما قيل لها نيسابور، لأن سابور لما رآها قال: يصلح أن يكون ههنا مدينة وكانت قصباً، فأمر بقطع القصب، وإن تبنى مدينة فقيل: نيسابور، والني: القصب». اللباب في تهذيب الأنساب: ٣/٢٥٢.

(٥) مرو الشاهجان: هي مدينة مرو نفسها، أشهر مدن خراسان وقصبتها، والشاهجان لفظة فارسية، معناها نفس السلطان، لأن الجان هي النفس أو الروح. والشاه: هو السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. معجم البلدان: ٥/١١٢ ـ ١١٣.

على يد عبدالله بن عامر[1] وبنى بها جامعاً، وقيل: فتحها الأحنف بن قيس[2] في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وانتقضت ففتحها عبدالله بن عامر مرة أخرى صلحاً[3].

وكانت نيسابور هذه تنجب العلماء والأدباء على مر العصور السالفة.

قال ياقوت: «نيسابور مدينة عظيمة، ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لم أر فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها»[4].

وقال السبكي: «وهي المدينة الكبرى، والدار العظمى، ومربع العلماء ومرتع الملوك والوزراء»[5].

وقيل له «الشافعي»[6] نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي في الفقه.

ونسبه صاحب القاموس الإسلامي[7] فقال: «البلخي» نسبة إلى مدينة بلخ[8] ولم أر أحداً من المؤرخين ذكر هذه النسبة، ولعل ذلك هفوة قلم وقع فيها ذلك المؤلف، والله أعلم.

---

(١) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عامر بن كريز بن ربيعة القرشي، ولد على عهد رسول الله ﷺ، وأتي به النبي ﷺ وهو صغير، فتفل في فَيه وعوّذه، وقد استعمله أمير المؤمنين عثمان ـ رضي الله عنه ـ على البصرة. توفي سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين ـ رضي الله عنه.
انظر: أسد الغابة: ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، الإصابة: ٣/٦٠ ـ ٦١.

(٢) هو الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه الضحاك، وقيل صخر، مخضرم، ثقة، قيل مات سنة سبع وستين، وقيل اثنتين وسبعين، روى له الستة. تقريب التهذيب: ١/٤٩.

(٣) انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٢/١٧٨، الأنساب: ٢/٥٧٤، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: ٣/١٤١١، اللباب في تهذيب الأنساب: ٣/٢٥٢، معجم البلدان: ٥/٣٣١ ـ ٣٣٣.

(٤) معجم البلدان: ٥/٣٣١.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١/٣٢٥.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٥.

(٧) انظر: القاموس الإسلامي لأحمد عطية: ٢/٢٣٩.

(٨) بلخ: مدينة مشهورة من مدن خراسان. انظر: معجم البلدان: ١/٤٧٩.

٥ ـ تأريخ ولادته:

يكاد يجمع المؤرخون على أن ولادة الإمام ابن خزيمة كانت بنيسابور، سنة ثلاث وعشرين ومئتين للهجرة[١] الموافق سنة ٨٣٨م[٢].

ولم يشذ عن هذا ـ فيما أعلم ـ إلاّ ابن العماد الحنبلي الذي ذكر أن ولادته كانت سنة اثنتين وعشرين ومئتين للهجرة[٣].

ولم يورد ابن العماد دليلاً يؤيد هذا التأريخ الذي ذكره، ولا أعلم أحداً تابعه على ذلك، هذا مع تأخر وفاته بالنسبة لمن خالفهم، يزاد على ذلك أن ابن حبان ممن أرّخ ولادة الإمام بما أرخها الجمهور، وابن حبان تلميذ ابن خزيمة، فهو لذلك من أقرب الناس إليه، وألصقهم به، وأعرفهم بأحواله.

ومن هنا يبدو لي: رجحان القول الذي يحدد ولادته بعام ثلاثة وعشرين ومئتين. وقد حدد السبكي والأسنوي شهر ولادته فذكرا: أنه وُلِد في شهر صفر[٤].

٦ ـ أسرته:

لم تذكر لنا المصادر التأريخية ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ إلا شيئاً يسيراً عن أسرته ولم أقف على نصوص تبين عدد أولاده، أو تكشف عن طبيعة أسرته ولعل سبب ذلك أن ابن خزيمة لم يكن منحدراً من بيت حكم أو بيت علم، ومن هنا فإن الباحث لا يجد الطريق ممهدة أمامه من أجل إعطاء صورة واضحة لهذه الأسرة وحياة أفرادها ولكن مكانته ساعدت في

---

(١) انظر: الثقات: ١٥٦/٩ .تذكرة الحفاظ: ٧٢٠/٢ ـ ٧٢١، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٠/١، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٢) الأعلام: ٢٥٣/٦.

(٣) شذرات الذهب: ٢٦٢/١.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣، طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١ .وانظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٣.

وورود بعض الروايات التي عني بها نقلة أخباره، وكان لها أثر في كشف اللثام عن أخبار بعض أسرته.

ومن خلال التتبع لأخبار ابن خزيمة وتفاصيل حياته، لم أعثر إلا على بعض الأخبار التي تتعلق بوالده، وبعض ذريته، وعمه، لذلك فأني سأقتصر هنا على ذكر ما وجدته مما يتعلق بهؤلاء وذلك فيما يأتي:

أ ـ والده: لم تبين المصادر التأريخية كثيراً من أخبار والده وما كان يتولاه من أعمال، وما يتصف به من صفات، ولكن يستفاد من أخبار ابن خزيمة أن أباه كان محباً للعلم، حريصاً على تربية أبنائه التربية الإسلامية الصحيحة حيث نجد أن ولده ابن خزيمة عندما استأذنه في الذهاب إلى قتيبة بن سعيد[1] لكي يسمع منه الحديث، قال له: «اقرأ القرآن أولّا حتى آذن لك...»[2].

ولم أعثر على شيء يتعلق بوالدته، وكذلك لم أعثر على شيء يتعلق بزوجته.

ب ـ ذريته: لم أقف ـ فيما اطلعت عليه من المصادر ـ على ترجمة مستقلة لأحد من ذرية الإمام ابن خزيمة فيما عدا حفيده: محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، فهو محدّث أخذ عن جده وغيره، وأخذ عنه خلق كثير.

وعن طريق ترجمة هذا الحفيد عرفنا أن للإمام ولداً اسمه الفضل.

وفيما عدا هذا لم أقف على شيء قاطع يتعلق بهذا الولد.

لكن ذكرت بعض المصادر: أن الإمام ابن خزيمة حين توفي صلّى

---

(1) هو قتيبة بن سعيد بن جميل بن ظريف الثقفي، أبو رجاء، البغلاني، يقال اسمه يحيى، وقيل علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ. روى له الستة.

انظر: الكاشف: ٣٩٧/٢، تقريب التهذيب: ١٢٣/٢.

(2) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/١٤.

عليه ولده «أبو النضر» هكذا ذُكِرَ بكنيته ولم يُسمَّ، وعليه فإني لا أستطيع القطع بأن أبا النضر هو ولد آخر لابن خزيمة، لاحتمال أن يكون هو نفسه الفضل والد محمد: حفيد الإمام الذي سبق ذكره.

وصلاة أبي النضر على الإمام ابن خزيمة ربما دلت على أنَّ له اشتغالاً بالعلم، وأقول: ربما، لأن جماعة مثل الجماعة التي تحضر للصلاة على ابن خزيمة حري بها أن لا يؤمها إلا شخص له اشتغال بالعلم، ولكن هذا مجرد احتمال يقابله احتمال آخر، وهو ما ذكره العلماء من أن أولى الناس بالصلاة على الميت وليه، وقد تبين لي فيما بعد صحة الاحتمال الأول حيث قال الحاكم: سمعت أبا أحمد محمد بن علي الرازي ـ وأبو النضر يقرأ عليه كتاب المختصر للمزني ـ فقال: وتوضأ عمر من ماء من حرِ[1] نصرانية فضحك الناس فقال أبو بكر: «لا تخجل يا بني فإني سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: ما ضُحِكَ من خطأ رجل إلا ثبت صوابه في قلبه»[2].

وكنية ابن خزيمة هي: «أبو بكر» كما تقدم ذكر ذلك. وقد كان من الممكن أن نزعم أن له ولداً يدعى «بكراً» بدليل هذه الكنية، إلا أنه لا يلزم من الكنية أن تكون نتيجة لولدٍ لأن الكنية عند العرب لا تستلزم أن تكون باسم أحد الأولاد أو أكبرهم سناً.

ج ـ عمه: واسمه إسماعيل بن خزيمة، ويبدو أنه كان من المشتغلين بالحديث، حيث نلاحظ أن ابن أخيه الإمام ابن خزيمة قد روى عنه في كتابه «التوحيد» في ثلاثة مواضع منه[3] كما حدث عنه في «صحيحه».

قال ابن خزيمة: «حدثنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم، وعمي إسماعيل بن خزيمة، قالا: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن

---

(١) صُحفت هذه الكلمة، وصوابها: جرّ.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم: ١٤٧.

(٣) انظر التوحيد: ١/١٠٠، ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»**[1].

أما حفيده محمد بن الفضل فإني سأفرده بترجمة عند الكلام عن تلاميذ الإمام.

ومن خلال ما تقدم يبدو: أن أسرته شغلها طلب الرزق عن العلم، فلم يثبت لنا أن أحد أصوله اشتغل بالعلم أو اشتهر به، سوى ما تقدم ذكره عن عمه.. ولكن على الرغم من هذا يظهر أن ابن خزيمة قد عاش في أسرة تبدو عليها علائم التقوى والخير والصلاح وحب العلم والعلماء.

٧ ـ نشأته الأولى:

نشأ الإمام ابن خزيمة بنيسابور بعد ولادته فيها، وترعرع في أحضانها، وعاش أكثر حياته في ربوعها متعلماً ومعلماً، واستقر المقام به هناك، ولذا عرف بـ«النيسابوري».

وقد كانت نيسابور من أعظم مدن خراسان وأشهرها، وأكثرها أئمة في مختلف العلوم، وأسهمت في إخراج علماء أفذاذ شاركوا في تشييد الصرح الإسلامي العظيم الذي يعتز به كل مسلم، ولم يكن بعد بغداد مثلها، كما يقول السبكي في طبقاته[2].

وكانت مركزاً مهماً من مراكز الإشعاع الفكري في العالم الإسلامي، وعنها يقول هلال بن العلاء الرقي[3]: «شجرة العلم أصلها بالحجاز، ونُقِلَ

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٩/١، كتاب الوضوء، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها. رقم الحديث ١١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٤/١.

(٣) هلال بن العلاء: هو الحافظ هلال بن العلاء بن هلال بن عمر، أبو عمر الباهلي، مولى قتيبة بن مسلم، توفي سنة ٢٨٠هـ. قال عنه الخليلي: «إمام أهل الجزيرة في وقته بلا مدافعة، وله مسند، وأحاديثه عن الثقات محتج بها».
انظر: الإرشاد: ٤٧٥/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٠٩/١٣، تهذيب التهذيب: ٨٣/١١، طبقات الحفاظ: ٢٦٨.

ورقها إلى العراق، وثمرها إلى خراسان»[1].

ويقول السبكي: «وخراسان عمدتها مدائن أربعة، كأنما هي قوائمها المبنية عليها، وهي مرو، ونيسابور، وبلخ، وهراة، هذه مدنها العظام، ولا ملام عليك لو قلت: بل هي مدن الإسلام، إذ هي كانت ديار العلم على اختلاف فنونه، والملك والوزارة على عظمتها إذ ذاك»[2].

وكان طبيعياً أن ينهل من ينابيعها الصافية العذبة ابنها البار «ابن خزيمة» الذي تربّى في أكنافها، وتنشق نسيمها، وتفيأ ظلالها، وتنقل في فيافيها وقفارها.

ولم تعطنا المصادر التي بين أيدينا صورة واضحة عن أيام نشأته الأولى، إلا أن المعالم التي نستطيع أن نتبينها عن نشأته، أنه نشأ في بيت كان له أثر كبير في توجيهه الوجهة العلمية الصحيحة، حيث نجد الأب يوجه ولده ابن خزيمة إلى تعلم القرآن الكريم وحفظه وإتقانه ليشعره بأنه الأساس الذي عليه مدار الإسلام.

يقول ابن خزيمة: «استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى آذن لك، فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة. ففعلت، فلما عيّدنا، أذن لي فخرجت إلى مرو[3] وسمعت بمرو الروذ[4] من محمد بن هشام[5]، ....

---

(١) الإرشاد: ٨٠٢/٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٥/٢.

(٣) مرو: أشهر مدن خراسان وقصبتها، بينها وبين نيسابور - موطن ابن خزيمة - سبعون فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ١١٢/٥ - ١١٣.

(٤) مرو الروذ: مدينة قريبة من مرو الشاهجان، بينهما مسيرة خمسة أيام، وتقع على نهر عظيم، فلهذا سُميت بذلك، وهي مدينة صغيرة بالنسبة إلى مرو الأخرى.
انظر: معجم البلدان: ١١٢/٥.

(٥) هو محمد بن هشام بن عيسى بن سليمان الطلقاني، المروزي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٥٢هـ. روى له البخاري وأبو داود والنسائي. انظر الكاشف: ١٠٤/٣، تقريب التهذيب: ٢١٤/٢.

صاحب هشيم[1] فنعي إلينا قتيبة»[2].

هذه إشارات وخطوط عريضة عن نشأته لا تشفي الغليل، ولكن في عرضها ترتسم بوضوح في ذهن القارىء بعض معالم نشأته الأولى.

٨ ـ طبقته:

الطبقة في اللغة: الحال يقال: كان فلان من الدنيا على طبقات شتى، أي حالات، وطبقات الناس: مراتبهم[3].

وفي الاصطلاح: «قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط»[4].

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الأخر أو يقاربوا شيوخه[5].

وفائدة معرفتها: الأمن من تداخل المشتبهين باتفاقهما في الاسم والكنية، والكشف عن تدليس المدلسين، والوقوف على حقيقة المراد من العنعنة هل هي سماع أو إرسال، وإقرار كل راوٍ في مكانه من حلقات الإسناد: فيتميز الصحابي من غيره، ويتبين المرسل من سواه، ويعلم الموقوف من المقطوع[6].

وبالنظر لتحقق هذه الفوائد في إبانة الطبقات، ينبغي الوقوف عند طبقة

---

(١) هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، من السابعة، مات سنة ١٨٣هـ وقد قارب الثمانين. روى له الستة. انظر: الكاشف: ٣/٢٢٤، تقريب التهذيب: ٢/٣٢٠.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٢، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٣) انظر مختار الصحاح: ٢٨٩، لسان العرب: ٤/٢٦٣٦ ـ ٢٦٣٨ مادة طبق.

(٤) تدريب الراوي: ٢/٣٣٢.

(٥) انظر: المصدر السابق: ٢/٢٣٢.

(٦) انظر: المصدر السابق: ٣٣١٢، ضوء القمر على نخبة الفكر: ٧٦ ـ ٧٧، تيسير مصطلح الحديث: ٢٢٨.

الإمام ابن خزيمة، وملاحظة ما ورد حولها.

فقد عده الحافظ الذهبي في كتابه «المعين في طبقات المحدثين» في طبقة الذين بقوا إلى بعد الثلاثمائة، وإلى حدود العشرين وثلاثمئة[1] وقد بلغ عدد طبقاته ثماني وعشرين طبقة، ابتدأها بالصحابة، وختمها بطبقة شيوخه، وطريقته في هذا التقسيم أنه جعل أبناء الطبقة الواحدة ممن مات بين سنة كذا وسنة كذا وهي مدة خمس وعشرين سنة.

أما في كتابه الموسوم: «ذكر من يُعتَمد قولُه في الجرح والتعديل» فقد عده في الطبقة السابعة[2] من أصل اثنتين وعشرين طبقة، بدأها بطبقة شعبة بن الحجاج، وانتهى بطبقة شيوخه، في حين أن الذهبي نفسه ذكره في كتابه «تذكرة الحفاظ» في الطبقة العاشرة[3] من أصل إحدى وعشرين طبقة بدءاً بطبقة الصحابة وانتهاءً بطبقة شيوخه، وتابعه في ذلك الإمام السيوطي في كتابه «طبقات الحفاظ»[4].

وقد جاء الاختلاف في طبقة ابن خزيمة نتيجة اختلاف منهج الإمام الذهبي في كل كتاب كما هو واضح فيما تقدم.

والذي يظهر لي: أن ابن خزيمة في طبقة واحدة، وتتغير طبقته حسب تصنيف مترجميه فهو في الطبقة السابعة من طبقات علماء الجرح والتعديل، والطبقة العاشرة من طبقات الحفاظ.

٩ ـ تأريخ وفاته:

وبعد حياة طيبة حافلة بالجد والمثابرة في خدمة السنة والدفاع عنها قولاً وعملاً وتعليماً وتصنيفاً وتبليغاً تهيأ الإمام ابن خزيمة للقاء ربه تبارك

---

(١) المعين في طبقات المحدثين: ١٠٨.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: ١٨٨.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٠.

(٤) طبقات الحفاظ: ٣١٣.

وتعالى، وينقل لنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور بن ختن ابن خزيمة اللحظات الأخيرة من حياة ابن خزيمة فيقول: «حضرت وفاة الإمام أبي بكر وكان يحرّك إصبعه بالشهادة عند آخر رمق»[1].

وقد اتفقت المصادر التأريخية التي اطلعت عليها على أن وفاة ابن خزيمة كانت سنة إحدى عشرة وثلاثمئة (٩٢٤م) ولم أعثر على من خالف ذلك من كتّاب السير والتراجم[2] غير أبي إسحاق الشيرازي الذي أرخّ وفاته في كتابه «طبقات الفقهاء»[3] سنة اثنتي عشرة وثلاثمئة.

ويبدو لي: أن ما ذهب إليه الإمام الشيرازي مرجوح، وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ أن غالبية أصحاب التراجم ذكروا وفاته سنة (٣١١هـ) واقتصروا على ذلك.

٢ ـ أنّ أقدم من أرخَّ وفاته هو تلميذه ابن حبان فقد ذكر في كتابه «الثقات» أن وفاة شيخه ابن خزيمة كانت سنة (٣١١هـ) وابن حبان شاهد عيان، أدرك ابن خزيمة، وتتلمذ على يديه وهو من أعرف الناس بحياة شيخه ومماته.

وفي حدود ما اطلعت عليه فإن المصادر التي ذكرت الشهر الذي توفي فيه قد اتفقت على أن وفاته كانت في شهر ذي القعدة[4]، وإن كان بعضهم

---

(١) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد لابن نقطة: ١٧/١.

(٢) انظر: الثقات لابن حبان: ١٥٦/٩، المنتظم: ١٨٦/٦، تذكرة الحفاظ: ٧٣٠/٢، دول الإسلام: ١٨٨/١، سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤، العبر: ٤٦٢/١، طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١، البداية والنهاية: ١٤٩/١١، مرآة الجنان: ٢٦٤/٢، الوافي بالوفيات: ١٩٦/٢، غاية النهاية في طبقات القراء: ٩٨/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠١/١، النجوم الزاهرة: ٢٠٩/٢، طبقات الحفاظ: ٣١٤، شذرات الذهب: ٢٦٢/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٤، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: ٣٩٨، الأعلام: ٢٥٣/٦.

(٣) طبقات الفقهاء: ١٠٥.

(٤) انظر: الثقات: ١٥٦/٩، تذكرة الحفاظ: ٧٣٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤، =

قد اكتفى بذكر العام فقط دون الإشارة إلى الشهر.

ولكنهم اختلفوا في تحديد يوم وفاته: فبينما يذكر ابن حبان أنّ وفاته كانت ليلة السبت بعد العشاء الآخرة، في الخامس من ذي القعدة بعد ما اعتل ليلة الأربعاء[١] فإننا نجد الذهبي يقول: «وضبط وفاته في ثاني القعدة»[٢].

أما ابن الجوزي فقد ذهب إلى ما ذهب إليه ابن حبان في تحديد يوم الوفاة، ولكن أرخه بالثامن من ذي القعدة، وكذلك فعل ابن نقطة[٣] ولعله خطأ طباعي أو تصحيف في أصل الكتاب من «الثاني» إلى «الثامن» ولم أقف علي ترجيح في ذلك، ويبدو لي: أن الراجح هو ما ذهب إليه ابن حبان، وذلك لأن احتمال الخطأ فيما ذهب إليه غيره أكثر، فقد ذكرت: أن «الثامن» يمكن أن يكون تصحيفاً عن «الثاني». وأما «الثاني» فإنه يمكن أن يكون قد اشتبه على من قال به يوم بداية علة الوفاة بيوم الوفاة نفسها، فإن ابن حبان الذي ذكر أن الوفاة كانت في يوم السبت الخامس من ذي القعدة قد ذكر: إن العلة قد ابتدأت ليلة الأربعاء، وهذا يعني: أن العلة قد ابتدأت به في اليوم الثاني. ثم إن ابن حبان قد وصف الواقعة بتفصيل ودقة. فذكر أن المرض قد ابتدأ في يوم الأربعاء واستمر به حتى ليلة السبت بعد العشاء الآخرة في الخامس من ذي القعدة.

فهو يحدد الشهر واليوم، والساعة التي حصلت فيها الوفاة، ومثل هذا التفصيل لا يتأتى إلاّ لشاهد عيان، وابن حبان تلميذ الإمام وثيق الصلة به، لذلك كله فخبره لا شك أرجح من خبر غيره.

أما يوم دفنه فيذكر ابن حبان وابن الجوزي أنه كان يوم السبت[٤].

= طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠١/١، طبقات الحفاظ: ٣١٤، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٤.

(١) الثقات: ١٥٦/٩.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤.

(٣) انظر: المنتظم: ١٨٦/٦، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: ١٧/١.

(٤) الثقات: ١٥٦/٩، المنتظم: ١٨٦/٦.

وقد عاش الإمام ابن خزيمة تسعة وثمانين عاماً على ما ذكر الذهبي[1]، وقيل: تسعين عاماً[2]، وقيل: ثمانية وثمانين كما ذكر ابن حبان[3]، وإذا أخذنا بالراجح من تأريخ ولادته وهو: شهر صفر عام ثلاثة وعشرين ومائتين، وبالراجح من تأريخ وفاته وهو: الخامس من ذي القعدة عام أحد عشر وثلاثمائة فإنه يكون قد عاش ثمانية وثمانين وتسعة أشهر تزيد عدة أيام أو تنقص.

وقد صلى عليه ابنه أبو النضر ودُفِنَ في حجرةٍ من داره، ثم صيّرت تلك الدار مقبرة فيما بعد.

وقبره معروف يُزار، حيث ذكر أحمد بن محمد[4] زيارته لقبر الإمام ابن خزيمة[5].

وإذا كان يوم الجنائز شعاراً لأهل السنة في مواجهة أهل البدعة كما قال الإمام أحمد بن حنبل: «قولوا لأهل البدع بيننا وبينكم يوم الجنائز»[6] فإن يوم جنازة ابن خزيمة كان يوماً مشهوداً في حياة الناس، وأثار موته قرائح الشعراء، فرثوه بشعر صادق حزين يعبّر عن الحسرة والألم على فقدان ذلك الضوء اللامع والعلم الشامخ. ومما قيل في رثائه:

يا ابن إسحاق قد مضيت حميداً ... فسقى قبرك السحابُ الهَتُونُ[7]

ما تولّيت، لا بل العلمُ ولّى ... ما دفناك، بل هو المدفونُ[8]

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٣٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤.

(٢) طبقات الحفاظ: ٣١٤.

(٣) الثقات: ١٥٦/٩.

(٤) لم أقف على ترجمة له.

(٥) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢٨٠/٤.

(٦) مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ٤١٧.

(٧) الهُتُون: المطر الضعيف الدائم. انظر: لسان العرب: ٤٦١١/٦، ترتيب القاموس المحيط: ٤٣٠/٤.

(٨) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣.

وذكر الحاكم في كتابه «تأريخ نيسابور» وصية ابن خزيمة وقصيدتين رُثي بهما، لكن لم يمكنني الوقوف عليها بسبب فقدان هذا السفر وضياعه وقد رؤيت لابن خزيمة بعد موته بعض المنامات الحسنة منها: ما ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المضارب[1]، قال: «رأيت ابن خزيمة في النوم، فقلت: جزاك الله عن الإسلام خيراً». فقال: «كذا قال لي جبريل في السماء»[2].

وهكذا طُويت بوفاة الإمام ابن خزيمة صفحة مشرقة من صفحات تأريخنا الإسلامي حيث مُنيت الأمة بوفاة علم جليل من أعلام الإسلام، وإمام عظيم من أئمة المسلمين، حمل لواء السنة مدة تزيد على نصف قرن، وقف حياته فيها من أجل خدمتها، والدفاع عنها، والذود عن حياضها، وردّ كل ما يسيء إليها.

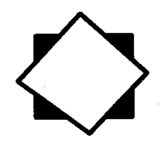
إن حياة الإمام ابن خزيمة كانت تمثل حلقات متماسكة من الجد والاجتهاد والصبر والعبادة دون مللٍ أو كللٍ، مع علو الهمة، وتحمل المشاق من أجل بلوغ الهدف المرام.

تغمدّه الله تعالى برحمته الواسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير ما يجزي به العلماء العاملين.



(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٧٢٩/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٧/١٤.



المبحث الثاني
بعض أخلاقه وسجاياه



١ ـ عبادته وتقواه:

كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ كثير العبادة، دائم الصلة بربه، عميق الخشية منه، شديد الفرار إليه، كثير الاعتماد عليه، حسن الظن به، جامعاً بين العلم والعمل في حياته، إذ لا خير في علم بلا عمل.

كما كان ـ رحمه الله تعالى ـ يهرع إلى الصلاة، يستخير ربه عز وجل، إذا ما خطر بباله ودار في خلده أن يصنف كتاباً ما.. وها هو يقول عن نفسه: «كنت إذا أردت أن أصنف الشيء دخلت في الصلاة، مستخيراً حتى يقع لي فيها ثم ابتدي»[(١)].

كما كان يهرع إلى الصلاة كلما نزلت بساحته مصيبة، وحلت به محنة، يقول ابن كثير: «وهو أحد المحمدين الذين أرملوا بمصر، ثم رزقهم الله ببركة صلاته»[(٢)] ويقول أبو عثمان الحيري[(٣)]: «إن الله ليدفع

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٢١/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٩/١٤.

(٢) البداية والنهاية: ١٤٩/١١، وسيأتي ذكر القصة فيما بعد.

(٣) هو أبو عثمان سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور الحيري النيسابوري، ولد سنة ٢٣٠هـ بالري، قال عنه الذهبي: هو للخراسانيين نظير الجنيد للعراقيين، كان مجاب =

البلاء عن أهل نيسابور بابن خزيمة»[1].

لقد امتلأت نفس ابن خزيمة خشوعاً وخشية ومهابة من الله عز وجل، فتراه ـ رحمه الله تعالى ـ وقافاً عند حدود الله تعالى، مجانباً لما نهى عنه، مستشعراً برقابة خالقه ومولاه في كل حركةٍ من حركاته، وفي كل سكنة من سكناته..

يقول أبو أحمد الدارمي: سمعت ابن خزيمة يقول: «ما حللت سراويلي على حرام قط»[2].

كما كان ـ رحمه الله تعالى ـ يستشعر عظمة ربه، ويرى وجوب الأدب في حضرته، والتذلل والانكسار في رحاب بيته، حيث يقول: «من دخل البيت الحرام فإنه ينظر إلى الأرض، ولا يرفع بصره إلى السقف»[3].

٢ ـ زهده:

لقد بلغ الإمام ابن خزيمة الذروة في الزهد، حيث كان ـ رحمه الله تعالى ـ منصرفاً عن الدنيا ومطامعها، غير ملتفت إلى مظاهرها ومفاتنها، مقبلاً على الآخرة. يحيا حياة الفقراء متأسياً في ذلك برسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين.

والزهد الرفيع هو: الانصراف عن الدنيا مع القدرة عليها.

والإمام ابن خزيمة كان قادراً ومع هذا زهد في الحياة، أُوتِيَ المال فترّفع عنه، وزهد فيه وانصرف عن بريقه حتى أنه كان لا يميّز بين العشرة والعشرين كما يحدثنا بذلك حفيده محمد بن الفضل حيث يقول: «كان

= الدعوة، توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر حلية الأولياء: ١٠/٢٤٤ ـ ٢٤٦، صفة الصفوة: ٤/٨٥، سير أعلام النبلاء: ١٤/٦٢ ـ ٦٦، البداية والنهاية: ١١/١١٥.

(١) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢١، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٩.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١١١.

(٣) طبقات الفقهاء الشافعية: ٤٤.

جدي لا يدخر شيئاً جُهده، بل ينفقه على أهل العلم، وكان لا يعرف سنجة الوزن، ولا يميز بين العشرة والعشرين، وربما أخذنا منه العشرة، فيتوهم أنها خمسة»[1].

لقد استبدل ابن خزيمة بأمواله أضعافاً مضاعفة في سجل الحسنات، وكان مصير ما فاض عن حاجته الإنفاق في سبيل الله تعالى ابتغاء وجهه ورضوانه، وأصبح غنياً برضاء الله له، وبما هداه إليه من ثروة علمية.

قيل له يوماً: «لو قطعت لنفسك ثياباً تتجمل بها؟ فقال: ما أذكر نفسي قط ولي أكثر من قميصين»[2].

وعبارته هذه ترسم لنا صورة واضحة في الذهن تصور ابن خزيمة راغباً عن الدنيا وزينتها زاهداً بزخارفها وشهواتها.

ولذلك يقول شيخه الربيع وهو يصف حاله هذا: «وكان متقللاً، له قميصٌ واحدٌ دائماً، فإذا جدد آخر وهب ما كان عليه»[3].

وهذا الجزري يصفه بقوله: «كان أحد أعلام الأمة حفظاً وفقهاً وزهداً»[4].

ويؤكد ذلك أبو أحمد الدارمي فيقول: «وكان له قميص يلبسه، وقميص عند الخياط فإذا نزع الذي يلبسه ووهبه، غدوا إلى الخياط وجاؤوا بالقميص الآخر»[5].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣، وانظر تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣.

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١، شذرات الذهب: ٢٦٣/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٣.

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء: ٩٨/٢.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣.

٣ ـ سخاؤه وكرمه:

وأما سخاؤه فهو أشهر من أن يذكر، وأعظم من أن يوصف فقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ يعطي عطاء من لا يخشى الفقر، ويكرم كرم من لا يهاب القلة، يجود في اليسر والعسر، ويبذل من القليل والكثير، غير عابىء بمال، ولا خائف من نفاد، حيث كان يتصدق حتى بملابسه الشخصية كما مر ذكر ذلك آنفاً.

وقد بلغ من سخائه أنه كان لا يدّخر شيئاً مما يفيض عن حاجته، بل ينفقه على أهل العلم.. وفي ذلك يقول الإمام الحاكم: «سألت محمد بن الفضل عن جده؟ فذكر أنه لا يدخر شيئاً، بل ينفقه على أهل العلم، ولا يعرف الشح»[(١)].

ومن مظاهر جوده وكرمه ما رواه الحاكم أنه عمل ذات يوم دعوة عظيمةً ببستان جمع فيها الفقراء والأغنياء ونقل كل ما في البلد من الأكل والشواء والحلوى، «وكان يوماً مشهوداً بكثرة الخلق، ولا يتهيأ مثله إلا لسلطان كبير»[(٢)].

يقول أبو أحمد الحسين بن علي التميمي: «وكانت الضيافة في جمادي الأولى سنة تسع وثلاثمائة وكانت لم يعهد مثلها، عملها ابن خزيمة، فأحضر جملة من الأغنام والحملان[(٣)] وأعدال السكر[(٤)]، والفرش والآلات والطباخين، ثم إنه تقدم إلى جماعة المحدثين من الشيوخ والشباب،

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٢٩/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣.

(٣) الحُملان: بالضم، ما يحمل عليه من الدواب في الهبة خاصة. انظر: لسان العرب ١٠٠١/٢، ترتيب القاموس المحيط: ٦١٩/١.

(٤) الأعدال: جمع عِدل بالكسر، نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير. انظر: لسان العرب: ٨٤٠/٤، ترتيب القاموس المحيط: ١٥٠/٣.

فاجتمعوا بجنزروذ[1] وركبوا منها، وتقدمهم أبو بكر يخترق الأسواق سوقاً سوقاً يسألهم أن يجيبوه ويقول لهم: سألت من يرجع إلى الفتوة والمحبة لي أن يلزم جماعتنا اليوم. فكانوا يجيئون فوجاً فوجاً حتى لم يبق كبيرُ أحدٍ في البلد ـ يعني نيسابور ـ والطباخون يطبخون، وجماعة من الخبازين يخبزون، حتى حمل أيضاً جميع ما وجدوا في البلد من الخبز والشواء على الجِمال والبغال والحمير، حتى شهد من حضر أنه لم يشهد مثلها»[2].

٤ ـ جرأته وصلابته في الحق:

كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يجهر بالحق غير هياب ولا وجلاً، لا يخاف الأمراء والولاة ولا يخشى جانبهم، ولا يمنعه من الجهر به بطش سلطان. أو مجاملة حاكم.

لقد كان يدرك أن قول الحق أمانة في عنقه، يجب عليه أداؤها، ولو كان دون ذلك إراقة دمه..

ومن مواقف ابن خزيمة المشهورة التي وقف فيها مع الحق، حتى ولو أغضب ذلك حاكماً أو خالف ما يدعو إليه: ما رواه أبو بكر بن بالويه عن ابن خزيمة نفسه قال: «كنت عند الأمير إسماعيل بن أحمد، فحدّث عن أبيه بحديث وهم في إسناده، فرددته عليه، فلما خرجت من عنده قال أبو ذر القاضي[3]: قد كنا نعرف أن هذا الحديث خطأ منذ عشرين سنة، فلم يقدر واحد منا أن يرده عليه، فقلت له: لا يحل لي أن أسمع حديثاً لرسول الله ﷺ فيه خطأ أو تحريف فلا أردّه»[4].

---

(١) جنزروذ: قرية من قرى نيسابور. انظر معجم البلدان: ١٧١/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٧٢٥/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٨/١٤.

(٣) أبو ذر القاضي: هو محمد بن محمد بن يوسف القاضي.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٧٢/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣.

لقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ يستشعر ثقل المسؤولية، وعظم الأمانة التي يحملها، ويرى أن حفظ السنة النبوية المطهرة وصيانتها من الخطأ والتحريف والتبديل ضرورة لا بد من القيام بمهامها وأعبائها، من غير رهبة أو مجاملة لهذا أو لذاك من الناس.

٥ ـ ذكاؤه وحفظه:

إذا كان الذكاء منحة يهبها الله تعالى لمن يشاء من عباده، فإنّ الإمام ابن خزيمة، لا شك كان من بين الذين وهبهم الله منه قسطاً وافراً وحظاً عظيماً فقد كان رحمه الله تعالى ـ ذا ذكاء حاد، وذهن وقاد، وذاكرة سريعة الحفظ والحضور، آية في الضبط والإتقان، حتى أصبح ممن يشار إليهم بالبنان في ذلك الميدان..

ولذلك لا غرابة إذا ما قيل عن ابن خزيمة أنه كان: «الحافظ الكبير» كما وصفه بذلك الإمام الذهبي والسيوطي وغيرهما[١].

ومما يدلل على شدة ذكائه وقوة حفظه ودقة ضبطه ما رواه تلميذه أبو أحمد حُسينك قال: «سمعت أمام الأئمة أبا بكر ـ ابن خزيمة ـ يحكي عن علي بن خشرم[٢] عن ابن راهويه: أنه قال: أحفظ سبعين ألف حديث. فقلت لابن خزيمة: كم يحفظ الشيخ؟ فضربني على رأسي، وقال ما أكثر فضولك؟ ثم قال: يا بني! ما كتبت سواداً في بياضٍ إلا وأنا أعرفه»[٣].

وروى الحاكم بسنده عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٢) هو علي بن خَشرم المروزي الحافظ، ثقة، من صغار العاشرة، مات في رمضان سنة ٢٥٧هـ وقد قارب المئة. روى عنه الإمام مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وغيرهم. انظر: الكاشف: ٢٨٤/٢، تقريب التهذيب: ٣٦/٢.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٢٣/١، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/٣١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣ ـ ١١٢.

التميمي أنه قال: «استقبلنا الأمير أبا إبراهيم إسماعيل بن أحمد، لما ورد نيسابور مع ابن خزيمة، ومعنا أبو بكر بن إسحاق، وقد تقدمنا أبو عمرو الخفاف ومعه جماعة من مشايخ البلد فيهم أبو بكر الجارودي، فوصلنا إليه وأبو عمرو عن يمينه، والجارودي عن يساره، والأمير يتوهم أن الجارودي هو ابن خزيمة، لأنه لم يكن قبل ذلك عرفهم بأعيانهم، فلما تقدمنا إليه سلّم ابن خزيمة عليه، فلم يلتفت إليه الالتفات إلى مثله، وكان أبو عمرو يساره، وهو يحدثه، إذ سأله عن الفرق بين الفيء والغنيمة، فقال له أبو عمرو: هذه من مسائل شيخنا أبي بكر محمد بن إسحاق فاستيقظ الأمير مما كان فيه من الغفلة، وأمر الحاجب أن يقدمه إليه، واستقبله وعانقه واعتذر إليه من التقصير في أول اللقاء، ثم سأله ما الفرق بين الفيء والغنيمة؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[1] ثم جعل يقول: حدثنا، وأخبرنا. ثم قال: قال الله عز وجل: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[2] وأخذ يقول: حدثنا وأخبرنا.

قال أبو زكريا يحيى: وعددنا مئة ونيفاً وسبعين حديثاً، سردها من حفظه، في الفيء والغنيمة»[3].

وهذه الحادثة تكشف عن قوة حفظه وتوقد ذهنه وسعة إطلاعه، بحيث أنه كان يحفظ في الباب الواحد من أبواب الفقه أكثر من مئة حديث ويقدر على استحضارها على الفور عند الحاجة إليها. ولقد شهد له العلماء الأجلاء والحفاظ الجهابذة بالحفظ والإتقان ونال إعجابهم وتقديرهم في هذا المجال وأثنوا عليه في كثير من أقوالهم التي نذكر طرفاً منها:

قال ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١١٧ ـ ١١٨.

كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط»[1].

ويقول أيضاً: «لم يُرَ مثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن»[2].

وقال الدارقطني: «كان إماماً ثبتاً معدوم النظير»[3].

وقال الذهبي: «انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»[4].

وقال السيوطي: «الحافظ الكبير الثبت»[5].

* * *

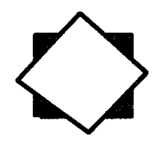
(١) المجروحين لابن حبان: ٧٨/١، تذكرة الحفاظ: ٧٢٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، شرح علل الترمذي: ٤٣٠/١، طبقات الحفاظ: ٣١٤.

(٢) العبر: ٤٦٢/١، شذرات الذهب: ٢٦٣/١.

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٢٨/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، طبقات الحفاظ: ٣١٤، طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٦/١، شذرات الذهب: ٢٦٣/١.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٧٢٠/٢.

(٥) طبقات الحفاظ: ٣١٣.



المبحث الثالث
مذهبه الاعتقادي والفقهي



وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مذهبه الاعتقادي

تمهيد:

اتضح لنا عند الكلام عن الفرق التي عاصرها الإمام ابن خزيمة أن لهذه الفرق مواقف متباينة من الصحابة وآراء مختلفة في قضايا تتعلق بالعقيدة لا يقرهم عليها أهل السنة والجماعة، حيث كان لهم منها مواقف مغايرة. من أبرزها القضايا الآتية:

١ ـ حقيقة الإيمان وعلاقة العمل به.

٢ ـ حكم مرتكب الكبيرة.

٣ ـ الصفات الإلهية وعلاقتها بالذات.

٤ ـ كلام الله تعالى.

٥ ـ رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

٦ - الموقف من الصحابة رضي الله عنهم.

وسأتكلم عن كل قضية من هذه القضايا على انفراد مشيراً بإيجاز إلى المواقف المختلفة من كل قضية منها، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقني في بيان الموقف الذي اختار الإمام ابن خزيمة مناصرته والوقوف عنده.

القضية الأولى
«حقيقة الإيمان وعلاقة العمل به»

اختلف المتكلمون في حقيقة الإيمان وعلاقة العمل به اختلافاً كبيراً، فقد ذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبو الحسن الأشعري وسائر أهل الحديث وجماعة من المتكلمين إلى أنه: تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان.

ومن هنا قالوا: الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وذهب كثير من الحنفية إلى أنه: الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي، وقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به.

وذهب الجهم بن صفوان إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب(١).

أما المعتزلة والخوارج فقد ذهبوا إلى ما ذهب إليه الجمهور من أن

(١) انظر: الإبانة للأشعري: ٢٤، مقالات الإسلاميين: ١/٣٥٠، عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ٦٧، شرح النسفية: ٢٠٤، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: ٢٣٦ - ٢٣٧، فتح الباري: ١/٣٥ - ٣٦، نثر اللآلي على نظم الأمالي للآلوسي: ١٩٠ - ١٩٢.

الإيمان تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان، لكنهم عدّوا الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان، بحيث أن تارك الطاعة لا يكون مؤمناً.. بينما الجمهور يقولون بأن الطاعات ركن من الإيمان الكامل، بحيث لا يخرج تاركها من حقيقة الإيمان[1].

وقد ذهب الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه القضية مذهب الجمهور حيث يرى أن العمل من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص وفي ذلك يقول:

«باب ذكر الأخبار المصرحة عن النبي ﷺ أنه قال: إنما يخرج من النار من كان في قلبه في الدنيا إيمان دون من لم يكن في قلبه في الدنيا إيمان ممن كان يقر بلسانه بالتوحيد خالياً قلبه من الإيمان، مع البيان الواضح أن الناس يتفاضلون في إيمان القلب، ضد قول من زعم من غالية المرجئة أن الإيمان لا يكون في القلب، وخلاف قول من زعم من غير المرجئة: أن الناس إنما يتفاضلون في إيمان الجوارح، الذي هو كسب الأبدان، فإنهم زعموا أنهم متساوون في إيمان القلب الذي هو التصديق، وإيمان القلب الذي هو الإقرار...»[2].

ويقول أيضاً: «باب ذكر البيان أن النبي ﷺ يشفع للشاهد لله بالتوحيد، الموّحد لله بلسانه إذا كان مخلصاً مصدقاً بذلك بقلبه، لا لمن تكون شهادته، بذلك منفردة عن تصديق القلب»[3].

كما يرى الإمام ابن خزيمة أن الإسلام والإيمان شيء واحد كما صرح بذلك في كتابه «الصحيح» حيث قال: «باب ذكر الدليل على أن إقام الصلاة من الإسلام، إذ الإيمان والإسلام اسمان بمعنى واحد»[4].

---

(١) انظر: المصادر السابقة.
(٢) التوحيد: ٢/٧٠٢ ـ ٧٠٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/١٥٩.

القضية الثانية
حكم مرتكب الكبيرة[1]

حصل خلاف في حكم المؤمن إذا ارتكب كبيرة ولم يتب منها على مذاهب:

فذهب أهل السنة والجماعة إلى أنه مؤمن غير خارج بعملها عن الإيمان، ولا داخل في الكفر، وإنما هو فاسق داخل تحت مشيئة الله تعالى في المغفرة، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، إلا أن يكون قد عملها مستحلاً لها، أو مستخفاً في مشروعية النهي عنها، أو ترك الواجب مستخفاً في مشروعية الأمر به، فإنه في هذه الحالة يكون كافراً مرتداً عن الدين.

وذهبت الخوارج إلى أنه كافر، إذ لا واسطة بين الكفر والإيمان فالكبيرة عندهم تخرج فاعلها من الإيمان، وتدخله في الكفر.

وترى المعتزلة: أن مرتكب الكبيرة يخرج بذلك من الإيمان ولا يدخل في الكفر فهو في منزلة بين المنزلتين[2].

ومذهب الإمام ابن خزيمة في هذه القضية هو مذهب أهل السنة والجماعة، حيث يرى أن الكبائر لا تخرج صاحبها من الإيمان وإنَّ المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص، فإنَّ أمره إلى الله عز وجل إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة، سالماً، غانماً غير مبتلى بالنار، ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه، وإن شاء عفا عنه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذّبه لم يخلّده فيها بل يعتقه ويخرجه منها إلى الجنة.

وفي ذلك يقول ـ رحمه الله تعالى[3] ـ: «فكل مرتكب معصية زجر الله

---

(١) اختلف في تعريف الكبيرة، فقيل: هي كل ما كان في فعله مفسدة، وقيل: هي كل ما توعد عليه الشارع، وقيل: إن كل معصية كبيرة بالنسبة للأقل منها ضرراً، وصغيرة بالنسبة للأكثر منها ضرراً. انظر: شرح الطحاوية: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٧١ .شرح النسفية: ١٤٩ ـ ١٥٣.

(٣) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: ٨٣٤/٢.

عنها، فقد أغواه إبليس، والله عز وجل قد يشاء غفران كل معصية يرتكبها المسلم دون الشرك، وإن لم يتب منها، لذاك أعلمنا في محكم تنزيله في قوله: «ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء»[1].

وفي موضع آخر يقول: «باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ، ثابتة من جهة النقل، جهل معناها فرقتان: فرقة المعتزلة والخوارج، واحتجوا بها وادعوا أنّ مرتكب الكبيرة إذا مات قبل التوبة منها مخلد في النار، محرّم عليه الجنان.

والفرقة الأخرى: المرجئة كفرت بهذه الأخبار، وأنكرتها، ودفعتها جهلاً منهم بمعانيها، وأنا ذاكرها بأسانيدها وألفاظ متونها ومبين معانيها، بتوفيق الله تعالى»[2].

وقال أيضاً: «باب ذكر أخبار رويت أيضاً في حرمان الجنة على من ارتكب بعض المعاصي التي لا تزيل الإيمان بأسره، وجهل معناها المعتزلة والخوارج فأزالوا اسم المؤمن عن مرتكبها ومرتكبي بعضها»[3].

القضية الثالثة
الصفات الإلهية وعلاقتها بالذات

قبل أن أعرض موقف الإمام ابن خزيمة في هذه القضية لا بد من التمهيد لها ببيان موقف الفرق منها وذلك فيما يأتي:

١ ـ **المشبهة**: وهم جماعة من الحشوية رأوا الأخذ بظاهر الآيات والأحاديث التي تثبت لله تعالى وجهاً ويدين واستواءً، وجنباً، ومجيئاً ونزولاً وعيناً، وقدماً، وإصبعين، وصورة، وغير ذلك من الأعضاء الجسمانية.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١١٦.

(٢) المصدر السابق: ٢/٨٣٦ ـ ٨٣٧، وتنظر الصفحات: ٨٣٧ ـ ٨٤٣ من الجزء نفسه.

(٣) المصدر السابق: ٢/٨٥٧.

وهكذا أجروا الصفات على ظاهرها، أي ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام[1].

٢ ـ **المعتزلة والفلاسفة**: وإذا رأينا المشبهة قد بالغوا في التمسك بظواهر بعض الآيات والأحاديث، وأفرطوا في الالتزام بحرفية نصوصها حتى وصفوا الباري عز وجل بأوصاف لا تليق إلا بالبشر، ولا يصح أن يتصف بها إله خالق للعالم.

فإن المعتزلة كذلك بالغوافي في الاتجاه الآخر بغرض التنزيه، فنفوا عن الباري عز وجل الصفات الثبوتية[2]، ولم يثبتوا إلا الصفات السلبية[3] كالقدم والوحدانية ومخالفته للحوادث.

وأنكروا أن تكون صفات الله تعالى زائدة على الذات وقالوا: إنه تعالى عليم بالذات لا بعلم زائد على ذاته[4]؛ لأنهم ظنوا أن القول بإثبات صفات الله تعالى منافٍ للتوحيد، لأن ذلك في ظنهم يؤدي إلى تعدد القدماء. وكذلك ذهب الفلاسفة إلى نفي الصفات أيضاً[5].

٣ ـ **الكرامية**: ذهبوا إلى القول بنفي قدم الصفات لأنها تتصور بدون

---

(١) انظر: الملل والنحل: ١٠٦/١. الباقلاني وآراؤه الكلامية لأستاذنا الفاضل الدكتور محمد رمضان: ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٢) الصفات الثبوتية: هي الصفات السبع الزائدة على الذات عند أهل السنة: وهي العلم والإرادة والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام. انظر الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم بياره: ٤٩١.

(٣) الصفات السلبية: أمهاتها: القدم والبقاء والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية، والمراد بكونها سلبية: أن كل واحدة منها سَلبت (نفت) أمراً لا يليق به عز وجل.
انظر: شرح الباجوري على الجوهرة ٥٠/١ حاشية الصاوي على شرح الخريدة البهية: ٧٦.

(٤) شرح النسفية: ١٠٩.

(٥) المصدر السابق.

المتعلق، والمتعلق حادث فالتزموا حدوثها، وجوّزوا كونه تعالى محل الحوادث[1].

٤ ـ **أهل السنة:** أما أهل السنة من أشاعرة وماتريدية فقد توسطوا بين الطرق، لأنهم أثبتوا لله تعالى صفات بلا تشبيه، ونزهوه سبحانه عما لا يليق بلا تعطيل.

فقالوا: بأن الله تعالى ذات أزلية متصفة بصفات أزلية قائمة بالذات.

وقد عقب الدكتور هاشم جميل على ذلك بقوله: «فالله تعالى إذن ذات متصفة بصفات كمال لا تنفك عنه، ولا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه وهذا لا ينافي التوحيد؛ لأن الموصوف بصفاته واحد لا يتعدد، ولو كان مجرد إثبات صفة لله تعالى يلزم منه التعدد للزم التعدد من مجرد وصف الله تعالى بأنه موجود، وهذا لا يمكن أن يقول به أحد».

أما بالنسبة للصفات الخبرية[2] كالوجه والعين واليدين، والاستواء وغيرها التي ورد ذكرها فيما ثبت من النصوص الشرعية فإن المسلمين متفقون على الإيمان بهذه النصوص، لكنهم اختلفوا في بيان المراد منها على فرق عدة:

فذهب فريق إلى الأخذ بظواهر النصوص، وبالغوا في الإثبات مبالغة خرجت بهم عن حد الاعتدال؛ ولا شك أن قسماً من هذا الفريق قد فعل ذلك عن حسن نية، ظاناً أنه حينما يقول: لله تعالى يدان يبعده عن التشبيه أن يقول: كلاهما يمين لا شمال فيهما. وإذا أثبت لله تعالى عينين يخرجه من التشبيه وصف قدرتهما الهائلة في الإبصار وهكذا. وقد فاتهم: أن مجرد إثبات اليد والرجل والعين ونحو ذلك بمعانيها الظاهرة، ومهما أضفي عليها من أوصاف يعد تجزئة، وهي تؤدي بداهة إلى التجسيم؛ وهذا يؤدي بدوره إلى التشبيه.

وذهب فريق آخر إلى عد هذه النصوص من المتشابه، له معنى

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الصفات الخبرية، وتسمى السمعية أيضاً. عرفها البيهقي بقوله: «وأما السمعي فهو ما كان طريق إثباته الكتاب والسنة فقط، كالوجه، واليدين، والعين». الاعتقاد: ٧١.

يعلمه الله تعالى ويليق بذاته لكنا لا نعرفه مع القطع بأن هذا المعنى ليس من المعاني التي يتصف بها الخلق ويؤدي وصف الخالق بها إلى التجسيم والتشبيه.

وهذا هو مذهب التفويض وإليه ذهب السلف، وعليه جماهير المحدثين وبعض المتكلمين حيث قالوا: إن ما جاء في الكتاب والسنة نؤمن به أنه كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ولا نخوض في تفسيره، وفوّضوا علمها إلى الله تعالى، وأمسكوا عن التأويل، وقالوا: الله أعلم بما يعني بذلك، مع اعتقادهم بنفي التشبيه والتجسيم(١).

وذهب فريق آخر إلى التأويل، وهو مذهب الخلف وعليه جمهور المتكلمين، حيث أولوا الألفاظ الدالة على التجسيم أو الحلول، وحملوها على معانيها المجازية، بما يتناسب مع مقام الباري جل شأنه ما دامت اللغة تحتمل ذلك؛ لأن النصوص الشرعية تشتمل على المعاني المجازية كما تشتمل على المعاني الحقيقية، وحيث تعذر حمل اللفظ على معناه الحقيقي، فإننا نحمله على المعنى المجازي عند توفر المقتضي لذلك(٢).

رأي الإمام ابن خزيمة في الصفات

للإمام ابن خزيمة موقف من الصفات دوّنه في كتابه «التوحيد» وقد ذكر بعض العلماء أنه قد رجع عنه، وسأذكر هنا موقفه في هذا الكتاب، ثم أذكر بعد ذلك الموقف الذي انتهى إليه فأقول: بدأ الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ كلامه في الصفات بتنزيه الله عز وجل عن اتصافه بالنواقص، وما لا يليق بجلال ذاته، فنفى عنه مشابهته للمحدثات فقال:

«فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا: أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق

---

(١) انظر: الأسماء والصفات: ٤٥٤، عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ١٠٧، الملل والنحل: ١٠٤ ـ ١٠٥، شرح جوهرة التوحيد: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) انظر المصادر السابقة.

ذلك بقلوبنا، . . وعزّ ربنا أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطّلين، وعزّ أن يكون عدماً كما قاله المبطلون، لأن ما لا صفة له عدم، وتعالى الله عما يقول الجهميون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ»[١].

ويذهب الإمام ابن خزيمة مذهب أهل السنة والجماعة من أن صفات الله تعالى توقيفية فلا تثبت إلاّ بالنص الصحيح. وفي ذلك يقول:

«لا نصف معبودنا إلاّ بما وصف به نفسه، أما في كتاب الله، أو على لسان نبيه ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، لا نحتج بالمراسيل ولا بالأخبار الواهية، ولا نحتج أيضاً في صفات معبودنا بالآراء والمقاييس»[٢].

ويلحق بالنص الإجماع لدلالته القطعية، فنجده يصف الله تعالى بصفة القدم الثابتة بالإجماع فيقول: «الله القديم لم يزل، والخلق محدث مربوب»[٣].

وقد تناول الإمام ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» آيات الصفات الخبرية وأحاديثها، وعلق عليها حسب منهجه ـ وهو الإثبات ـ وكان مغالياً فيه ـ كما وصفه بذلك الإمام الذهبي حيث قال عنه: «وهو من غلاة المثبتة»[٤] ـ.

وقد أثبت كل ما جاء في القرآن والسنة من فوقية وتحتية، واستواء على العرش، ويد، ووجه، وعين، ورجل، وإصبع، وعقد لكل واحدة منها باباً.

قال ابن خزيمة: «نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في الأقطار؛ إن لمعبودنا عز وجل وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله، فذواه[٥] بالجلال والإكرام، وحكم له بالبقاء، ونفى عنه الهلاك»[٦]. وقال أيضاً: «نحن نقول: إن الله

---

(١) التوحيد: ٢٦/١ ـ ٢٧.
(٢) مختصر العلو ٢٢٦.
(٣) التوحيد: ١٣٧/١.
(٤) فذوّاه: يعني وصفه بذو.
(٥) التوحيد: ٦٥/١.
(٦) التوحيد: ٥٣/١.

سميع بصير، كما أعلمنا خالقنا وبارؤنا، ونقول من له سمع وبصر من بني آدم فهو: سميع بصير، ولا نقول: إن هذا تشبيه المخلوق بالخالق ونقول: إن لله عز وجل يدين يمينين لا شمال فيهما.. ونقول: إن من كان في بني آدم سليم الجوارح والأعضاء فله يدان يمين وشمال لا نقول إن يد المخلوقين كيد الخالق عز ربنا أن تكون يده كيد خلقه»[1].

وفي موضع آخر قال: «نحن نقول لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السموات العلىٰ، وما بينهما من صغير وكبير، لا يخفى على خالقنا خافية في السموات السبع والأرضين السبع، ولا ما بينه ولا فوقهن ولا أسفل منهن. لا يغيب عن بصره من ذلك شيء، يرى ما في جوف البحار ولججها، كما يرى عرشه الذي هو مستوٍ عليه، وبنو آدم وإن كانت لهم عيون يبصرون بها فإنهم إنما يرون ما قرب من أبصارهم مما لا حجاب لا ما يبعد منهم...»[2].

وقال في مواضع متعددة: «باب ذكر إثبات وجه الله»[3].

«باب ذكر إثبات العين لله جل وعلا»[4] «باب إثبات صفة النفس لله عز وجل من الكتاب»[5].

وقد وقع الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ عن غير قصد منه فيما يقرب من التشبيه والتجسيم حين أثبت كل ما جاء في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وأجراه على ظاهره ـ أي أخذ اللفظ كما ورد في اللغة دون تأويل ـ من فوقية وتحتية، واستواء على العرش، ويد ووجه وغيرها. كما يلاحظ على الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ هجومه الشديد في كتابه

---

(١) المصدر السابق: ١/٦١ ـ ٦٢.
(٢) المصدر السابق: ١/١١٤.
(٣) المصدر السابق: ١/٢٤.
(٤) المصدر السابق: ١/١١٨.
(٥) المصدر السابق: ١/١١.

«التوحيد» وفي عبارات أُثرت عنه على كل من لم يقل بالإثبات ونسبه إلى البدعة والزيغ والانحراف والضلال.

كما غالى - رحمه الله تعالى - في الإثبات وتضليل المخالفين لمذهبه حتى ربما قال بتكفيرهم في بعض الأحيان:

قال الحاكم: سمعت محمد بن صالح بن هاني يقول: سمعت ابن خزيمة يقول: من لم يقل: بأن الله عز وجل على عرشه فوق سبع سماواته فهو كافر بربه يُستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حتى لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين..»[1].

ولا شك أن هذا الكلام فيه تحامل شديد جداً، وتسرعٌ لا مبرر له في تكفير المخالفين لمذهبه المغالي في الإثبات علماً أن المسلمين في مسألة الصفات الخبرية فرق شتى منهم المفوض[2] ومنهم المؤول[3] ومنهم من يقول بالإثبات. وهذه مذاهب متكاملة لكل واحد منها أصوله ومنهجه ورجاله ودعاته إلى يومنا هذا، ولم تكن هذه المذاهب لتتكىء على وسادة من خارج الدائرة الإسلامية، بل كل واحد منها جاد في الوصول إلى الحق ومعرفته بالأدلة الصحيحة شرعاً وعقلاً ولغة. وإن الخلاف الذي اتسع بينهم في هذه القضية هو خلاف طبيعي يخضع لقانون الاجتهاد في الإسلام. ومبرراته ودوافعه الحقيقية تكمن في النص الإسلامي نفسه.

وطالما أن المذاهب تعمل وتجتهد ضمن دائرة النص الإسلامي فلا

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٨٤.

(٢) التفويض في اللغة: مشتق من فوض، «أي رد الأمر إلى غيره. وهو هنا يعني: رد نصوص الصفات الخبرية إلى الله تعالى فلا تفسر ولا يطلب لها معنى». انظر: القاموس المحيط: ٣٥٣/٢، شرح المقاصد: ٥٠/٤.

(٣) التأويل في اللغة: الإرجاع. وفي الاصطلاح: «صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل». فالمؤولون لنصوص الصفات الخبرية هم: الصارفون لها عن ظاهر إلى معان يحتملها النص ليست ظاهرة فيه. انظر: القاموس المحيط: ٣٤١/٣، روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي: ٩٢.

يمكن أن تستأثر أحدها بالصواب دون أخويه. وإنما الكل معرّض للصواب والخطأ. ومن هنا كان لا بد من نظرة حيادية متجردة تأخذ من المصيب صوابه، وتعذر المخطىء في خطئه وقد كانت هذه النظرة بالفعل ماثلة في بحوث بعض الأئمة الكبار كالخطابي(١) والبيهقي(٢) والنووي وابن حجر ـ عليهم رحمة الله تعالى جميعاً ـ.

ورحم الإمام الذهبي إذ يقول: «فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل أمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله ـ ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق ـ أهدرناه، وبدّعناه، لقلّ من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنّه وكرمه»(٣).

وما دمنا نتحدث عن موقف الإمام ابن خزيمة من الصفات فلا بد لنا من وقفة عند كلام للإمام الرازي(٤) ـ رحمه الله تعالى ـ ذكره أثناء تفسيره

---

(١) الخطابي: هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي، وصفه الذهبي بقوله: «الإمام العلامة المفيد المحدث الرحال» من مصنفاته: «غريب الحديث» و«معالم السنن» و«شرح الأسماء الحسنى» كان ثقة متثبتاً، من أوعية العلم. توفي في ربيع الأول سنة ٣٨٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٠١٩/٣ ـ ١٠٢٠.

(٢) البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى، الحافظ، أبو بكر البيهقي، النيسابوري الخسروجردي. أحد الأئمة الأعلام، فقيه شافعي جليل، وحافظ كبير، وأصولي بارع. ولد سنة ٣٨٤هـ. له مصنفات كثيرة منها: (السنن الكبرى) و(معرفة السنن والآثار) و(الأسماء والصفات) و(الاعتقاد) و(دلائل النبوة) وغيرها. توفي بنيسابور في جمادي الأولى سنة ٤٥٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٣٠٩/٣، طبقات الشافعية الكبرى: ٨/٤، البداية والنهاية ٩٤/١٢، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٥٥.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٧٦/١٤.

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، الإمام فخر الدين الرازي، القرشي، البكري، الشافعي، المفسر، المتكلم. ولد سنة ٥٥٤هـ. قال ابن خلكان فيه: «فريد عصره ونسيج وحده، شهرته تغني عن استقصاء فضائله، وتصانيفه في علم الكلام والمعقولات سائرة، وله: التفسير الكبير، والمحصول في أصول الفقه، وشرح المفصل، وشرح الوجيز ومناقب الشافعي، وغير ذلك. توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر: البداية والنهاية: ٥٥/١٣، النجوم الزاهرة: ١٩٧/٦، وفيات الأعيان: ٣٨١/٣، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٠٠ ـ ١٠١.

لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1] تهجم فيه على الإمام ابن خزيمة، ووصف كتابه «التوحيد» بأنه كتاب الشرك. فقال: «. . .واعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه بالتوحيد، وهو في الحقيقة كتاب الشرك، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات؛ لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام قليل الفهم، ناقص العقل»[2].

ثم ساق كلام ابن خزيمة في إثبات صفة الوجه لله تعالى وبقية صفات الله عز وجل. فقال: «نحن نثبت لله وجهاً ونقول: إن لوجه ربنا من النور والضياء والبهاء. ما لو كشفت حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، ووجه ربنا منفي عنه الهلاك والفناء، ونقول إن لبني آدم وجوهاً كتب الله عليها الهلاك والفناء، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء، والبهاء، ولو كان مجرد إثبات الوجه لله يقتضي التشبيه لكان من قال: إن لبني آدم وجوهاً وللخنازير وجوهاً والقردة والكلاب وجوهاً، لكان قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب. ثم قال: ولا شك أنه اعتقاد الجهمية؛ لأنه لو قيل له: وجهك يشبه وجه الخنازير والقردة لغضب ولشافهه بالسوء، فعلمنا أنه لا يلزم من إثبات الوجه واليدين لله إثبات التشبيه بين الله وبين خلقه»[3].

ولرد هذه التهمة الموجهة إلى الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ أقول:

أولًا: إنّ ما مُنيت به الأمة الإسلامية من انقسامات منهجية وفكرية

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) تفسير الرازي: ١٥٠/٢٧، وقد تأثر بالإمام الرازي من المعاصرين الشيخ محمد زاهد الكوثري كما يلاحظ ذلك في كتابه المقالات (انظر ص ٣١٥، ٣١٩)، وفي بعض تعليقاته على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي (انظر ص٢٦٧ ـ ٢٦٨) وتبعه الشيخ حسن السقاف حيث عد كتاب التوحيد من كتب المجسمة التي يجب التحذير منها. انظر مقدمة دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه للسقاف ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) المصدر السابق: ١٥٠/٢٧، وانظر: التوحيد: ٥٣/١ ـ ٥٥.

تمثلت في المعتزلة والجهمية، والمرجئة والمجسمة[1] وغيرها.. وما دار بينها من خلافات لفظية أو مذهبية أدت إلى تراشقها بالتهم فيما بينها إلى درجة تكفير المرء واتهامه بالابتداع في الدين حتى غصت بذلك كتب الجرح والتعديل. وغلوا في هذا التراشق غلواً كبيراً إلى حد الاتهام بالشرك والكفر، وقد بلغ هذا التراشق ذروته بعد محنة الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ كما نبه إلى ذلك ابن قتيبة في كتابه «الاختلاف في اللفظ» حيث أشار إلى أنه لا يخلو كتاب ألف بعد محنة الإمام أحمد في الرجال من البعد عن الصواب كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتب بإمعان[2].

ومن الثابت أن الإمام الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ الذي وصف كتاب التوحيد بأنه كتاب الشرك، وتهجم على مؤلفه ابن خزيمة تأثر بما كان بعد محنة الإمام أحمد بن حنبل حيث سرى هذا التأثر إلى العلماء المتأخرين من اتباع هذه المذاهب.

ثانياً: إن من الثابت أن الإمام ابن خزيمة كان في كتابه التوحيد وقبل أن يرجع عنه يجري صفات الله تعالى على ظاهرها، دون تأويل لمتشابهها أو تحريف لظاهرها، ويثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه، وينفر من التأويل نفوراً شديداً، وهذا يعني أن منهجه كان هو الإثبات الذي يعني «الإيمان بالمعاني الظاهرة لنصوص الصفات الخبرية، وتقوم أصول هذا المذهب على ما يأتي:

١ ـ أن إثبات الصفات واجب على التفصيل، ونفي ما لا يليق بالله على وجه الإجمال.

٢ ـ أنه ينبغي معاملة الصفات معاملة واحدة فلا نفرق بين القدرة والإرادة والعلم من جهة، وبين الوجه واليدين والقدم من جهة ثانية[3].

---

(١) المجسمة: هم القائلون بأن الله فاعل آثاراً في الأجسام فقط، لا فاعل أجسام العالم، وإنه جسم كالأجسام. انظر: الفصل في الملل والنحل: ١٣٠/٢.

(٢) انظر: الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة: ٩ ـ ١٢.

(٣) ينظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة: ٩٩.

٣ ـ أن القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات[١].

٤ ـ أن كل ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة فهو على ظاهره المتبادر لا يجوز تأويله ولا التوقف فيه، لأن القرآن ليس فيه ما لا يدرك بل كله نور وهداية، وكله محكم ليس فيه ظاهر لا يراد، وإن رسول الله ﷺ أفصح الخلق فلا يمكن أن يقول ما لا يريد ظاهره، أو لا يفهم معناه[٢].

وهذه الأصول هي السبب الأول في تعميق الهوة بين مذاهب أهل السنة والجماعة، وعلى هذه الأصول قامت دعامة التضليل والتبديع لكل المخالفين وإلى يومنا هذا.

أما الإمام الرازي فقد كان أشعري العقيدة، يقول بما قال به الأشاعرة، وينهج منهجهم في الصفات، بل قيل عنه أنه ـ رحمه الله تعالى ـ كان يمثّل العصر الموسوعي للفكر الأشعري، وكان له الفضل في جمعه وحفظه من الضياع[٣].

ومن المعلوم أن منهج الأشاعرة في النصوص التي يوهم ظاهرها التركيب في ذات الله تعالى هو التأويل، حيث أولوا جميع النصوص الواردة في الوجه والعين واليدين والقدم والساق ونحوها[٤].

وبالنتيجة: فإن هذا يعني اختلاف وجهتي نظر الإمام ابن خزيمة والرازي في هذه المسائل، وأن كل واحد منهما ينتمي إلى مذهب مخالف

---

(١) مجموع الفتاوى الكبرى: ٣/٢٥.
(٢) الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة: ١٠٠.
(٣) انظر: محاضرات في تأريخ الفكر الفلسفي في الإسلام: ١٦٥.
(٤) انظر: الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة: ٩٤.

لمذهب صاحبه، ولا شك أن الذي حمل الرازي على الطعن في ابن خزيمة هو تأثره الشديد بمذهب الأشاعرة الذي ينضوي تحت لوائه، ويحمل رايته.. ومن القواعد الأساسية في الجرح والتعديل: أنه «ينبغي أن يتفقد عند الجرح: حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجرحه لذلك، وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزّكون بُراء من الشحناء والعصبية في المذهب، خوفاً من أنْ يحملهم ذلك على جرح عدل، أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة جرحوا بناءً على معتقدهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب»[1].

ونستطيع أن نلاحظ بوضوح عمق الهوة بين المثبتة والأشاعرة من خلال قول السبكي: «والذي أفتي به أنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي - [وهو من المثبتة] - في ذم أشعري ولا شكر حنبلي»[2].

ورحم الله الإمام السبكي إذ يقول: «إن الرجل بريء عما ينسبه إليه المشبهة، وتفتريه عليه الملحدة، وبراءة الرجل منهم ظاهره في كتبه وكلامه، ولكن القوم يخبطون خبط عشواء، ويمارون سفهاً»[3].

بقي علينا أن نقول: إن ما كاد أن يقع فيه الإمام ابن خزيمة من تشبيه وتجسيم عن غير قصد منه يمكن أن يعتذر عنه بما يأتي:

١ - أن ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - قد خاض في فن لا يحسنه، ولم يتعمق فيه، ولم ينتبه إلى خطورته.

٢ - أنه رحمه الله تعالى ربما دُسَ عليه كلامٌ لم يقل به، وقد أشار الإمام السبكي إلى ذلك آنفاً.

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل: ٢٩.

(٢) قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين: ٧١، ولا يخفى ما في كلام السبكي من المبالغة! وسببه: الاختلاف في وجهة الاعتقاد.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣.

٣ ـ ذكر بعض العلماء أن الإمام ابن خزيمة قد ندم على تصنيفه كتاب التوحيد وأنه ـ رحمه الله ـ قد رجع عما ورد فيه إلى مذهب السلف كما جاء ذلك بإسنادين في كتاب «الأسماء والصفات» ونص عليه صراحة الإمام البيهقي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفيما يأتي أسوق هاتين الروايتين:

الأولى: قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ [الحاكم] قال: سمعت: أبا عبدالله محمد بن العباس الضبي يقول سمعت أبا الفضل البطابيني ونحن بالري يقول ـ وكان أبو الفضل يحجب بين يدي أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة إذا ركب ـ قال:

«خرج أبو بكر محمد بن إسحاق يوماً قرب العصر من منزله فتبعته وأنا لا أدري أين مقصده، إلى أن بلغ باب معمر، فدخل دار أبي عبدالرحمٰن، ثم خرج وهو منقسم القلب، فلما بلغ المربعة الصغيرة، وقرب من خان مكي وقف فقال لمنصور الصيدلاني: تعال، فعدا إليه منصور، فلما وقف بين يديه قال له: ما صنعتك؟ قال: أنا عطار. قال: تحسن صناعة الأساكفة؟ قال: لا، قال: تحسن صناعة النجارين؟ قال: لا، فقال لنا: إذا كان العطار لا يحسن غير ما هو فيه فما تنكرون على فقيه راوي حديث أنه لا يحسن الكلام؟ وقد قال لي مؤدبي ـ يعني المزني ـ رحمه الله تعالى غير مرة: «كان الشافعي رضي الله عنه ينهانا عن الكلام».

قال البيهقي: «أبو عبدالرحمٰن هذا كان معتزلياً، ألقى في سمع الشيخ شيئاً من بدعته، وصوّر له من أصحابه، يريد أبا علي محمد بن عبدالوهاب الثقفي، وأبا بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، وأبا محمد يحيى بن منصور القاضي، وأبا بكر بن أبي عثمان الخيري ـ رحمهم الله أجمعين ـ، إنهم يزعمون أن الله تعالى لا يتكلم بعد ما تكلم في الأزل، حتى خرج عليهم وطالت خصومتهم، وتكلم بما يوهم القول بحدوث الكلام، مع اعتقاده قدمه، ثم أن أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه أملى اعتقاده واعتقاد رفقائه على أبي بكر بن أبي عثمان، وعرضه على محمد بن إسحاق بن خزيمة

فاستصوبه محمد بن إسحاق وارتضاه واعترف فيما حكينا عنه بأنه إنما أتى ذلك من حيث إنه لم يحسن الكلام[1].

الرواية الثانية: قال البيهقي: «وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال: سمعت أبا الحسن علي بن أحمد الزاهد البوشنجي يقول: «دخلت على عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي[2] بالري فأخبرته بما جرى بنيسابور بين أبي بكر بن خزيمة وبين أصحابه، فقال: ما لأبي بكر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبه أن لا نتكلم فيما لم نتعلمه، فخرجت من عنده حتى دخلت على أبي العباس القلانسي فقال: كأنّ بعض القدرية من المتكلمين دُفعَ إلى محمد بن إسحاق فوقع لكلامه عنده قبول، ثم خرجت إلى بغداد فلم أدع بها فقيهاً ولا متكلماً إلا عرضت عليه تلك المسائل، فما منهم أحدٌ إلا وهو يتابع أبا العباس القلانسي على مقالته، ويغتم لأبي بكر محمد بن إسحاق فيما أظهره».

قال البيهقي: قلت: القصة فيه طويلة، وقد رجع محمد بن إسحاق إلى طريقة السلف وتلهف على ما قال والله أعلم»[3].

وهكذا نرى كيف أن الإمام ـ والحمد لله تعالى ـ قد تنبه إلى خطورة ما وقع فيه عن غير قصد منه وأكرمه الله تعالى بالرجوع إلى مذهب السلف المبني على الاعتقاد بوجوب قبول ما ورد من أخبار ثابتة عن الشارع، مع التسليم بأن لها معنى يعلمه الله تعالى لكنه قد خفي علينا، ومع القطع بأن ذلك المعنى ليس من المعاني التي قد تؤدي إلى تشبيه أو تجسيم أو أي نقص لا يليق بجلال الله تعالى وكماله.

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) ابن أبي حاتم: هو أبو محمد عبدالرحمٰن بن الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ولد سنة ٢٤٠هـ، كان إماماً، حافظاً، ناقداً، متضلعاً في العلوم ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، له مصنفات كثيرة منها (الجرح والتعديل) و(التفسير). توفي سنة ٣٢٧هـ. انظر: الإرشاد: ٦٨٣/٢، تذكرة الحفاظ: ٨٢٩/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٦٣/١٣.

(٣) الأسماء والصفات: ٢٦٩.

القضية الرابعة
كلام الله تعالى

اختلف المتكلمون في كلامه تعالى على عدة أقوال:

فأهل السنة ـ ومنهم الأشاعرة والماتريدية ـ قالوا: كلامه تعالى نوعان:

أ ـ **كلام نفسي**: وهذا هو الكلام حقيقة، ليس من جنس الأصوات والحروف، بل صفة أزلية قائمة بذاته تعالى[١].

ب ـ **كلام لفظي**: وهو الحروف والأصوات المعبر بهما عن الكلام النفسي وهذا يقولون بحدوثه، وعدم قيامه بذاته تعالى، وعلى هذا: فالقرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما بمعنى اللفظ الذي يتلفظ به الناس أو الحرف المكتوب في الصحف، وهي التي يعبر بها عن الكلام النفسي فهذا كله مخلوق، لكنه يمتنع أن يقال: القرآن مخلوق، ويراد به اللفظ الذي نقرؤه، إلّا في مقام التعليم، لأنه ربما أوهم أن القرآن ـ بمعنى كلامه تعالى ـ مخلوق[٢].

ويبدو من موقف الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ أوان محنة القول بخلق القرآن: أنه عدَّ هذه القضية من قبيل الكلام في الصفات فآمن بأن القرآن كلام الله تعالى، ووقف عند ذلك، ولم يرتضِ الخوض في أية تفاصيل أخرى؛ فقد سئل ـ رحمه الله تعالى ـ عن القرآن فقال: «كلام الله تعالى» فقيل له: أمخلوق هو؟ قال: «هو كلام الله لا أزيد على هذا»[٣].

لكن غلا بعض الحنابلة بعد ذلك فقال: كلامه تعالى: عبارة عن حرف وصوت، يقومان بذاته تعالى.

---

(١) انظر: المواقف للأيجي: ٤٩٦، شرح المقاصد للتفتازاني: ٩٩/٢.

(٢) شرح المواقف للجرجاني: ٤٦٩، شرح الباجوري على الجوهرة: ٨٤/١.

(٣) انظر: تأريخ الخلفاء: ٣١٠.

وهو قديم، واشتد بعضهم في الغلو فقال: الجلد والغلاف قديمان، فضلاً عن المصحف[1] ووافقهم الكرامية[2] في أن كلامه تعالى حروف وأصوات ولكنهم سمّوا ذلك قولاً له، وسلّموا أنه حادث، وقالوا: هو قائم بذاته تعالى[3].

أما المعتزلة فيقولون: إن كلامه تعالى حروف وأصوات، ولكنها ليست قائمة بذاته وإنما يخلقها الله في غيره كاللوح المحفوظ أو الملك جبريل أو النبي، ويقولون بحدوثه، وعلى هذا فالقرآن ـ في رأيهم ـ مخلوق[4].

وموقف الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في مسألة خلق القرآن لا يختلف عن موقف أهل السنة والجماعة، فالقرآن عنده كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله، غير مخلوق: قال في «التوحيد» باب: «من الأدلة التي تدل على أن القرآن كلام الله الخالق، وقوله غير مخلوق، لا كما زعمت الكفرة من الجهمية المعطلة»[5] وأورد النصوص من الكتاب والسنة لتأييد مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة والرد على الجهمية والمعتزلة، وإبطال مزاعمهم[6].

وقال أيضاً: «إن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: شيء منه مخلوق أو يقول: إن القرآن محدث، فهو جهمي . .»[7].

---

(١) شرح المواقف: ٤٩٥.

(٢) الكرامية: فرقة من المرجئة، أصحاب أبي عبدالله محمد بن كرام. وقد عُدّ من الصفاتية، لأنه كان ممن يثبت الصفات، إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه. انظر: مقالات الإسلاميين: ٢٢٣/١، الملل والنحل: ١٤٤/١.

(٣) انظر: المسامرة بشرح المسايرة لابن أبي شريف القدسي: ٧٧، شرح النسفية: ٨٦.

(٤) المصدر السابق، شرح المواقف: ٤٦٩، المقاصد: ٧٤٣/٢.

(٥) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: ٤٠٤/١.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٣٩٠/١ وما بعدها.

(٧) تذكرة الحفاظ: ٧٢٦/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٩/١٤.

وقال الحاكم: «وسمعت محمد بن أحمد بن بالويه، سمعت ابن خزيمة يقول: «من زعم بعض هؤلاء الجهلة: أن الله لا يكرر الكلام، فلا هم يفهمون كتاب الله. إن الله قد أخبر في مواضع أنه خلق آدم، وكرر ذكر موسى، وحمد نفسه في مواضع، وكرّر ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[1] ولم أتوهم أنَّ مسلماً يتوهم أن الله لا يتكلم بشيء مرتين وهذا قول من زعم أن كلام الله مخلوق، ويتوهم أنه لا يجوز أن يقول: خلق الله شيئاً واحداً مرتين»[2].

وقال أبو الوليد حسان بن محمد: سمعت الإمام أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: «القرآن كلام الله غير مخلوق فمن قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم، لا تقبل شهادته، ولا يعاد إن مرض، ولا يصلى عليه إن مات، ولا يدفن في مقابر المسلمين ويستتاب، فإن تاب وإلاّ ضربت عنقه»[3].

القضية الخامسة
رؤية اللّه تعالى في الدار الآخرة

لقد وردت نصوص شرعية كثيرة من الكتاب والسنة تفيد رؤية بعض العباد لربهم عزّ وجل في الآخرة وقد آمن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بهذه النصوص كما وردت مع نفي التشبيه عنه سبحانه وتعالى، ومن غير أن يخوضوا في البحث عن كيفية هذه الرؤية، وقد سار على منوالهم التابعون لهم بإحسان والفقهاء المجتهدون، ثم وقع الخلاف بين المتكلمين، ويمكن أن نجمل خلافهم فيما يأتي:

١ ـ ذهب المشبهة إلى أن الله سبحانه وتعالى يُرى في الجنة، مثبتين له الجهة والمكان، والمقابلة الحسية، وغير ذلك من صفات الأجسام،

---

(١) سورة الرحمن: كررت الآية في عدة مواطن منها.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٦ ـ ٧٢٧، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٨٠.

(٣) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ٥٢، تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٨ ـ ٧٢٩.

متبعين في ذلك ظواهر النصوص الشرعية، الخاصة برؤية الله تعالى[1].

٢ - وأما المعتزلة: فقد اتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار، في الدار الآخرة، وأولوّ كل ما ورد في الكتاب والسنة تأويلًا يناسب دعواهم هذه.

وبعد أن اتفق المعتزلة على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار اختلفوا في رؤيته بالقلوب: فأنكر ذلك بعضهم وقال أكثرهم: إننا نرى الله بقلوبنا[2].

٣ - ذهب جمهور المسلمين إلى جواز الرؤية فقالوا: يرى من غير تكيف بكيفية من الكيفيات المعتبرة في رؤية الأجسام، ومن غير إحاطة، بل يُحار العبد في العظمة والجلال، حتى لا يعرف اسمه، ولا يشعر بمن حوله من الخلائق، فإن العقل يعجز هناك عن الفهم، ويتلاشى الكل في جنب عظمة الله تعالى[3].

وقد ذهب الإمام ابن خزيمة في قضية رؤية الله تعالى من قبل المؤمنين في الدار الآخرة مذهب الجمهور، وشنع على من أنكرها وشكك فيها، وعقد لذلك عدة أبواب في كتاب «التوحيد» ومن ذلك قوله: «باب: ذكر البيان أن الله عز وجل ينظر إلى جميع المؤمنين يوم القيامة، برهم، وفاجرهم، وإن رغمت أنوف الجهمية المعطّلة المنكرة لصفات خالقنا - جل ذكره -»[4].

وقال في موضع آخر: «إن جميع أمة النبي ﷺ برهم وفاجرهم، مؤمنهم ومنافقهم، وبعض أهل الكتاب يرون الله - عز وجل - يوم القيامة

---

(١) انظر: المقاصد للتفتازاني: ٨٢/٢.

(٢) مقالات الإسلاميين: ٢١٨/١.

(٣) شرح الباجوري على جوهرة التوحيد: ١٩/٢.

(٤) التوحيد: ٤٠٦/١.

يراه بعضهم رؤية امتحان، لا رؤية سرور وفرح، وتلذذ بالنظر في وجه ربهم عز وجل ذي الجلال والإكرام، وهذه الرؤية قبل أن يوضع الجسر بين ظهري جهنم، ويخص الله ـ عز وجل ـ أهل ولايته من المؤمنين بالنظر إلى وجهه، نظر فرح وسرور وتلذذ»[1].

وقال أيضاً: «باب ذكر البيان أن رؤية الله التي يختص بها أولياؤه يوم القيامة التي ذكر الله في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[2] ويفضل بهذه الفضيلة أولياءه من المؤمنين، ويحجب جميع أعدائه عن النظر إليه من مشرك، ومتهود، ومتنصر، ومتمجس، ومنافق، كما أعلم في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[3] وهذا نظر أولياء الله إلى خالقهم جل ثناؤه بعد دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، فيزيد الله المؤمنين كرامة وإحساناً إلى إحسانه تفضلاً منه وجوداً بإذنه إياهم النظر إليه، ويحجب عن ذلك جميع أعدائه[4].

القضية السادسة
«الموقف من الصحابة رضي الله عنهم»

أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل الصحابة على الإطلاق سيدنا أبو بكر الصديق، ثم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

واختلفوا في الأفضل بعد عمر: فذهب الأكثرون إلى تفضيل سيدنا عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ على الإمام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأهل الحديث والفقه، وكثير من

---

(١) التوحيد: ١/٤٢٠ ـ ٤٢١.
(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٢ ـ ٢٣.
(٣) سورة المطففين، الآية: ١٥.
(٤) التوحيد: ١/٤٤٣.

المتكلمين، وهو الأصح في مذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى[1] ـ.

وذهب بعض أهل السنة من أهل الكوفة إلى تقديم علي على عثمان كما ذكر ذلك الإمام النووي حيث قال: «وقال بعض أهل السنة من أهل الكوفة بتقديم علي على عثمان، والمشهور تقديم عثمان»[2].

وقد وافق الإمام ابن خزيمة أصحاب الرأي الثاني حيث كان ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أن أفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم علي ثم عثمان ـ رضي الله عنهم ـ.

قال الإمام أبو منصور البغدادي: «واختلف أصحابنا في تفضيل علي وعثمان، فقدم الأشعريّ عثمان، وبناء على أصله في منع إمامة المفضول، وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة، والحسين بن الفضل البجلي[3]: بتفضيل علي ـ رضي الله عنه ـ»[4].

وقال ابن كثير: «والعجب أنه قد ذهب بعض أهل الكوفة من أهل السنة إلى تقديم علي على عثمان، ويحكى عن سفيان الثوري لكن يقال إنه رجع عنه، ونقل مثله عن وكيع بن الجراح، ونصره ابن خزيمة والخطابي. . . . »[5].

---

(1) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٦٨ ـ ٢٦٩، التبصرة والتذكرة للعراقي: ٢٣/٣، فتح المغيث للسخاوي: ١١٥/٣، تدريب الراوي للسيوطي: ٩٢/٢، شرح الفقه الأكبر لعلي القاري: ٦١.

(2) شرح صحيح مسلم للنووي: ١٤٨/١٥.

(3) هو الإمام أبو علي الحسين بن الفضل بن عمير البجلي ثم النيسابوري. كان إمام عصره في معاني القرآن، ومن كبار العلماء العابدين، توفي بنيسابور سنة ٢٨٢هـ. انظر لسان الميزان: ٣٠٧/٢، طبقات المفسرين للداودي: ١٥٦/١.

(4) أصول الدين للبغدادي: ٣٠٤.

(5) اختصار علوم الحديث لابن كثير: ١٨٣.

المطلب الثاني
مذهبه الفقهي

كان الإمام ابن خزيمة من أولئك الأعلام الذين جمعوا بين الحديث والفقه، فكما كان ـ رحمه الله تعالى ـ محدثاً، حافظاً، ثقة، فقد كان في الوقت نفسه ذا باع طويل واطلاع واسع في الفقه، ولا يقلد أحداً. كما يقول هو عن نفسه: «ما قلدت أحداً في مسألة منذ بلغت ست عشرة سنة»[١].

وقال ابن كثير: «وهو من المجتهدين في الإسلام»[٢].

ومع ذلك فإن الشافعية يعدونه من أصحابهم ويذكرونه في طبقاتهم، أما بلوغه مرتبة الاجتهاد فإن ذلك لا يخرجه عندهم عن كونه شافعي المذهب، وأنه كان في اجتهاده يسير على أصول المذهب الشافعي، وإن خالفه في بعض المسائل، وإلى ذلك أشار السبكي حيث قال: «المحمدون الأربعة: محمد بن نصر[٣]، ومحمد بن جرير، وابن خزيمة، وابن المنذر من أصحابنا، وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي، المخرجين على أصوله، المتمذهبين بمذهبه، لو فاق اجتهادهم اجتهاده، بل قد ادعى من هو بعدهم من أصحابنا الخلص كالشيخ أبي علي وغيره:

«أنهم وافق رأيهم رأي الإمام الأعظم[٤]، فتبعوه ونُسِبوا إليه، لا إنهم

---

(١) طبقات الفقهاء: ١٠٦، البداية والنهاية: ١١/١٤٩.

(٢) البداية والنهاية: ١١/١٤٩.

(٣) هو الإمام محمد بن نصر، أبو عبدالله المروزي، أحد الأئمة الأعلام، قال عنه الخطيب: كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة ومن بعدهم. ولد في بغداد سنة ٢٠٢هـ، ونشأ بنيسابور، وسكن سمرقند وغيرها، توفي سنة ٢٩٤هـ. انظر: تأريخ بغداد ٢/٣٦٤، تذكرة الحفاظ: ٢/٥٥٥، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢، تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٧.

(٤) هذا اللقب وإن كان قد اشتهر به الإمام أبو حنيفة، فقد أطلقه السبكي هنا على الإمام الشافعي فليُعلم ذلك.

مقلدون، فما ظنك بهؤلاء الأربعة وإن خرجوا عن رأي الإمام الأعظم في كثير من المسائل، فلم يخرجوا في الأغلب، فاعرف ذلك، واعلم أنهم في أحزاب الشافعية معدودون، وعلى أصوله في الأغلب مخرجون، وبطريقه متهذبون، وبمذهبه متمذهبون»[1] وقال أيضاً: «ابن نصر، وابن جرير، وابن خزيمة من أركان مذهبنا»[2].

وذكره أبو إسحاق الشيرازي في كتابه «طبقات الفقهاء» ضمن فقهاء الشافعية وعدّه فيمن قام بفقه الإمام الشافعي بعد تلاميذه فقال: «ثم قام بفقهه بعد هؤلاء ـ يعني بعد تلاميذ الشافعي ـ جماعة ومنهم: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي»[3].

وترجم له أبو عاصم محمد بن أحمد العبادي في كتابه «طبقات الشافعية» وعدّه في الطبقة الثانية من طبقات فقهاء الشافعية ممن انفردوا بروايات[4].

كما ترجم له تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» التي قال فيها: «فانزلت الشافعية ـ رضي الله عنهم ـ في طبقات، وضربت للكل منها في هذا المجموع سرادقات»[5] وقد عده في الطبقة الثالثة من فقهاء الشافعية[6] وتبعه ابن قاضي شهبة حيث عده في الطبقة الثالثة من فقهاء الشافعية وقال بعد أن ترجم له: «وكان جديراً أن يُذكَرَ في الطبقة الثانية، ولكن تأخرت وفاته»[7].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) المصدر السابق: ٢/٢٥١.
(٣) طبقات الفقهاء: ١٠٥.
(٤) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية: ٤٤.
(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١/١٠٩.
(٦) المصدر السابق: ٣/١٠٩.
(٧) طبقات الشافعية لأبي بكر بن أحمد بن محمد، ابن قاضي شهبة الدمشقي: ١/١٠١.

وممن ترجم له أيضاً جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي وابن هداية الله في كتابيهما الموسومين «طبقات الشافعية»[1].

وقد صرّح الإمام النووي الذي يعد رأساً في المذهب الشافعي وعلماً بارزاً من أعلامه في مواضع عدة من كتابه «المجموع» بأن الإمام ابن خزيمة شافعي المذهب فتراه يقول: ـ بعد أن حكى القول بوجوب الوضوء من أكل لحم الإبل ـ: «واختاره من أصحابنا أبو بكر بن خزيمة وابن المنذر»[2] وفي موضع آخر قال: «وهذا الذي ذكرناه من إدراك الركعة بإدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي، وقاله جماهير الأصحاب، وجماهير العلماء، وتظاهرت به الأحاديث، وأطبق عليه الناس، وفيه وجه....: إنه لا يدرك الركعة بذلك حكاه صاحب التتمة عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة من أكبر أصحابنا الفقهاء...»[3].

وعند مطالعتي لصحيح ابن خزيمة، وجدت فيه بوضوح تبني ابن خزيمة للمذهب الشافعي ورأيته كثيراً ما يعرض لرأي أهل مذهبه من الشافعية وينتصر لهم، بل ويستدل لهم بما يصلح أن يكون دليلاً. وكثيراً ما تردد في عباراته لفظ «أصحابنا»[4] يريد بذلك الشافعية، وربما ينتصر للشافعي نفسه، أو لبعض أصحابه كالمزني وغيره، ويصرّح بذكر أسمائهم، من أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في كتاب الصلاة: «باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما أوتر هذه الليلة التي بات ابن عباس فيها عنده بعد طلوع الفجر الأول...: «وقد أمليت في المسألة التي كنت أمليتها على بعض من اعترض على أصحابنا أن الوتر بركعة غير جائز والأخبار التي رويت عن النبي ﷺ في الوتر بثلاث وبيّنت عللها في ذلك الموضع»[5].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ٤٦٢/١، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٣.

(٢) المجموع: ٦١/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر صحيح ابن خزيمة: ١٨٧/١، ١٢٤/٢، ١٥١/٢، ٣٠٨/٢، ٣٠/٣.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٥١/٢.

٢ - قوله في كتاب الصلاة: «باب الأمر بالصلاة عند كسوف الشمس والقمر...»:

«في قوله ﷺ: **«فإذا رأيتموها فصلوا»**، دلالة على حجة المزني - رحمه الله - في المسألة التي خالفه فيها بعض أصحابنا في الحالف إذا كان له امرأتان، فقال: إذا ولدتما ولداً، فأنتما طالقتان، قال المزني: إذا ولدت إحداهما ولداً طلقتا، إذ العلم محيط أن المرأتين لا تلدان جميعاً ولداً واحداً، وإنما تلد واحداً امرأة واحدة..»[1].

٣ - قوله في كتاب الطهارة: «باب ذكر البيان أن الله عز وجل وعلا أمر بغسل القدمين في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[2] الآية، لا بمسحهما، على ما زعمت الروافض والخوارج، والدليل على صحة تأويل المطلبي[3] - رحمه الله - أن معنى الآية على التقديم والتأخير، على معنى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم؛ فقدّم ذكر المسح على ذكر الرجلين، كما قال ابن مسعود، وابن عباس، وعروة بن الزبير: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ قالوا: «رجع الأمر إلى الغسل»[4].

ومجموع ما ذكر سابقاً يدل على أن الإمام ابن خزيمة وإن كان منسوباً إلى الشافعي في مذهبه الفقهي، إلا أن انتسابه إليه لا يعني أنه كان مقلداً في الفروع، وإنما يعد شافعياً، لأنه التزم - في الغالب - بالتخريج على أصول الشافعي وقواعده، وبهذا فإنه قد يوافقه في الفروع وقد يخالفه.

وعليه: فإذا انفرد فهو مجتهد فيما انفرد فيه، وإذا خرج للشافعي

---

(١) المصدر السابق: ٣٠٨/٢.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.
(٣) وهو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٨٥/١.

قولاً فتخريجه يعد وجهاً في المذهب[1].

وقد قرر الإمام النووي هذا في جملة من أصحاب الشافعي يعدون نظراء لابن خزيمة وفيما يأتي أسوق كلامه ليتضح الأمر:

قال النووي: «المزني، وأبو ثور، وابن المنذر، أئمة مجتهدون، وهم منسوبون إلى الشافعي:

فأما المزني، وأبو ثور فصاحبان للشافعي حقيقة، وابن المنذر متأخر عنهما، وقد صرح - يعني الشيرازي - في المهذب في مواضع كثيرة: بأن الثلاثة من أصحابنا أصحاب الوجوه، وجعل أقوالهم وجوهاً في المذهب، وتارةً يشير إلى أنها ليست وجوهاً، ولكن الأول ظاهر إيراده إياها، فإن عادته في المهذب أن لا يذكر أحداً من الأئمة أصحاب المذاهب غير أصحابنا إلاّ في نحو قوله: يستحب كذا للخروج من خلاف مجاهد، أو عمر بن عبدالعزيز، أو الزهري، أو مالك وأبي حنيفة وأحمد وشبه ذلك، ويذكر قول أبي ثور والمزني وابن المنذر ذكر الوجوه ويستدل له ويجيب عنه.

وقد قال إمام الحرمين - في باب ما ينقض الوضوء من النهاية -: «إذا انفرد المزني لرأي فهو صاحب مذهب، وإذا أخرج للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريج غيره، وهو ملتحق بالمذهب ولا محالة».

قال النووي:

«وهذا الذي قاله الإمام حسن، لا شك أنه متعين»[2].

---

(١) صاحب الوجه في المذهب: هو الذي يستخرج المسائل من قواعد الإمام، وقد يجتهدُ في بعضها وإن لم يكن على أصل قواعده. انظر: السراج الوهاج على متن المنهاج للغمراوي: ٥.

(٢) المجموع: ١/١١٥.

فما قاله النووي في هؤلاء الأصحاب الثلاثة ينطبق على الإمام ابن خزيمة، بل ربما ترجح عليهم الإمام في جانب الحديث وهذا ما قرره صراحة السبكي وغيره، وقد سبق ذكر كلام السبكي في المحمدين الأربعة، وقد قال فيهم أيضاً:

«ابن جرير، وابن خزيمة، وابن نصر، وابن المنذر، وإن كانوا من أصحابنا، فربما ذهبوا باجتهادهم المطلق إلى مذاهب خارجة عن المذهب، فلا تعد تلك المذاهب من مذهبنا، بل سبيلها سبيل من خالف إمامه في شيء من المتأخرين والمتقدمين»[1].

فهذا السبكي يسوي بين ابن خزيمة وابن المنذر، وابن المنذر أحد الثلاثة الذين ذكرهم النووي وكثيراً ما يتفق ابن خزيمة وابن المنذر عند مخالفتهم للشافعي.

وقال الإمام النووي: «وجلالة ابن خزيمة وإمامته في الحديث والفقه ومعرفته بنصوص الشافعي بالمحل المعروف»[2].



(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٧/٣.
(٢) المجموع: ١٠٥/١.

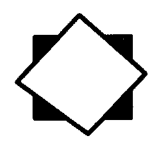
الفصل الثالث

سيرته العلمية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: طلبه للعلم ونشره له.

المبحث الثاني: رحلاته العلمية.



المبحث الأول
طلبه للعلم ونشره له



سأتكلم في هذا المبحث عن بداية طلبه للعلم، وعن مواهبه وسجاياه عند الطلب، ثم أتكلم بإيجاز عن طريقة نشره للعلم.

أولاً: بداية طلبه للعلم:

عاش الإمام ابن خزيمة في نيسابور التي تعد من أهم المراكز العلمية في ذلك العصر، ـ كما بينت ذلك من قبل ـ ونشأ في ربوعها النشأة العلمية الرفيعة التي أهلته لكي يتسنم مكانته السامية بين المحدثين، ويتبوأ سدة الإمامة في مدة من الزمان حفلت بجهابذة المحدثين وكبار حفاظهم، وتفتحت عيناه وسط بيئة علمية كانت تزخر بها نيسابور حاضرة خراسان العلمية آنذاك.

وقد بدأ ابن خزيمة طلب العلم في وقت مبكر من عمره وكان أول شيء اتجه إليه في طلبه هو القرآن الكريم، وذلك بتوجيه وإرشاد من أبيه ـ كما مر هذا معنا فيما مضى ـ شأنه في ذلك شأن غيره من آباء المسلمين الذين كانوا يوجهون أبناءهم نحو كتاب الله سبحانه وتعالى. لإدراكهم أن هذا الكتاب الخالد هو أساس علومهم، ومصدر ثقافتهم، وينبوع سعادتهم في الدنيا والآخرة..

ومن هنا يقول الخطيب البغدادي: «ينبغي للطالب أن يبدأ بحفظ كتاب الله عز وجل؛ إذ كان أجلّ العلوم، وأولاها بالسبق والتقديم»[1].

وبعد أن قرأ القرآن الكريم واستظهره، وصلى بالختمة، أذن له أبوه بالرحلة إلى قتيبة بن سعيد فخرج إلى مرو، وسمع بمرو الروذ من محمد بن هشام، وبينما هو في تلك الربوع، يُنعى إليه قتيبة. وهكذا شاءت الأقدار أن يحرم ابن خزيمة من السماع من قتيبة، وكان ذلك أمنية تراود نفسه ـ رحمه الله تعالى ـ.

وتذكر المصادر التأريخية أن ابن خزيمة بدأ طلب الحديث في سن مبكرة، حيث يقول الإمام الذهبي في «تذكرته»: «وعني بهذا الشأن في الحداثة»[2].

وقد سلك ابن خزيمة طريقة طلاب العلم في عصره، وهي تلقى العلم أولاً على شيوخ بلده: فسمع من عالم خراسان ومحدثها إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨، ومحمد بن حميد الرازي، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، ولم يحدث عنهما[3] ويعلل الذهبي ذلك بقوله: «لكونه كتب عنهما في صغره، وقبل فهمه وتبصّره»[4].

وكان سماع ابن خزيمة للحديث في بادىء الأمر بنيسابور: وفي ذلك يقول السبكي: «وكان سماعه بنيسابور في صغره»[5] ولم يقتصر ابن خزيمة في طلبه على الحديث النبوي فحسب، ولم يكن اهتمامه له حاجزاً بينه وبين العلوم الأخرى، حيث أخذ بقسط وافرٍ منها، فدرس الفقه وفي ذلك يقول

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٠٦/١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٧٢١/٢.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٧٢١/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣.

الذهبي: «وعني في حداثته بالحديث والفقه، حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان»[1].

وقال السبكي في ترجمة أحمد بن نصر: «وعليه تفقه ابن خزيمة قبل أن يرحل»[2] وأخذ القراءة عرضاً عن عمران بن موسى القزاز[3].

ومضى ابن خزيمة شاقاً طريقه في تحصيل العلم، والتزود به، والارتواء من معينه، داعياً الله تعالى أن يرزقه علماً ينتفع به في دنياه وآخرته..

يقول أبو بكر محمد بن جعفر؛ سمعت ابن خزيمة ـ وقد سُئِلَ من أين أوتيت العلم؟ فقال: «قال رسول الله ﷺ: **«ماء زمزم لما شُرِب له»**[4] وإني لما شربتُ سألت الله علماً نافعاً»[5].

ومن لطيف ما يروى في هذا المجال ما حكاه أبو بشر القطان: «أن جاراً لابن خزيمة ـ وكان من أهل العلم ـ رأى في منامه كأن لوحاً عليه صورة رسول الله ﷺ وابن خزيمة يصقله، فقال المعبّر: «هذا رجلٌ يحيي سنة رسول الله ﷺ»[6] وكان حقاً ما عبّر به هذا المفسر، فما إن مضت

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٨٧/٢.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ٩٨/٢.

(٤) أخرجه أحمد في (المسند): ٣٥٧/٣، وابن ماجه في (سننه): ١٠١٨/٢، كتاب المناسك، باب الشرب من ماء زمزم رقم الحديث: ٣٠٦٢، والبيهقي في (سننه الكبرى): ١٤٨/٥ من طريق عبدالله بن المؤمل، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: **«ماء زمزم لما شرب له»**. وعبدالله ضعيف، لكنه لم ينفرد به، بل تابعه عبدالرحمن بن أبي الموالي، وإبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير عن جابر عند البيهقي: ٢٠٢/٥ بسند جيد، فالحديث لا ينزل عن مرتبة الحسن، وقد صححه الحاكم والمنذري، والدمياطي، وحسنه الحافظ ابن حجر.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٧٢١/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣، الوافي بالوفيات: ١٩٦/٢.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٧٢٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤ ـ ٣٧٣، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣.

الأيام والسنون حتى أصبح ابن خزيمة علماً يشار إليه بالبنان، ومحدثاً يقصد من كل مكان، وفقيهاً بارعاً يستخرج النكت الحسان «واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة، والحفظ في عصره بخراسان»[1].

ثانياً: مواهبه وسجاياه لدى طلبه للعلم:

منح الله تعالى الإمام ابن خزيمة مواهب وسجايا عديدة، ساعدته وذلّلت له الصعاب، ومهدّت له الطريق، ويسّرت له الطلب، وأهلته للإمامة، ومكنته من حيازة قصب السبق والتقدم على أقرانه ومعاصريه. ومن هذه المواهب والسجايا ما يأتي:

١ ــ ذكــاؤه

فمن المزايا التي وهبها الله تعالى للإمام ابن خزيمة في طلبه للعلم تمتعه بذكاء نادر، وفهم حاذق، وذهن وقاد، واستعداد كبير للإحاطة والاستيعاب، حتى إنه يقول عن نفسه ـ كما تقدم ـ: «ما كتبت سواداً في بياض إلا وأنا أعرفه»[2].

وهذا تلميذه ابن حبان يقول عن شيخه الإمام: «لم ير مثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن»[3].

٢ ــ رغبته الشديدة في طلب العلم

ومما تميز به هذا الإمام في أيام طلبه، أن الله تعالى قد رزقه رغبةً جامحة في العلم، وحباً عارماً له، وشغفاً كبيراً به، وميلاً شديداً للتزود بزاد السنة النبوية المطهرة، والارتواء من معينها العذب الطهور الذي يروي الظمأ، وينير القلب، ويزين الصورة والخُلق.

ومما روي عنه في هذا المجال قوله: «لو لم يكن في أبي عبدالله ـ

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٢١/٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١١/٣ ـ ١١٢.

(٣) العبر: ٤٦٢/٢، شذرات الذهب: ٢٦٣/١.

البوشنجي - من البخل بالعلم ما كان، ما خرجت إلى مصر»[1].

وقد مر معنا كيف أن حديث رسول الله ﷺ قد ملك عليه لبّه، وسكن سويداء قلبه، وتمكّن ذلك في أحشائه، منذ سن مبكرة من عمره، حيث نراه يطلب من أبيه أن يأذن له بالرحلة كي يسمع من قتيبة بن سعيد محدث خراسان.

وكانت محبة ابن خزيمة للحديث، وغربته فيه، دافعاً قوياً جعله يستسهل الصعاب، ويشد الرحال إلى مختلف الأمصار، سعياً وراء الحديث، يتلقاه من صدور الرجال وبطون الكتب، وهذا ما سيظهر لنا بوضوح أثناء الحديث عن رحلاته إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي الكبير..

٣ ـــ انتقاؤه للشيوخ

والذي زاد هذه المزايا عند الإمام ابن خزيمة تألقاً وإشراقاً: تتلمذه على جهابذة الشيوخ وكبار أئمة عصره، وتركه التحديث عن الضعيف منهم إلاّ ما ندر: فقد بارك الله تعالى عصر ابن خزيمة بعلماء أحاطوا بعلم الحديث ووقفوا على دقائقه، وغاصوا في أسراره وانتهت إليهم الرياسة فيه كالإمام البخاري الذي قال عنه ابن خزيمة: «ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث، ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري»[2].

والإمام مسلم بن الحجاج القشيري، وأحمد بن منيع البغوي، وعلي بن حجر السعدي، وغيرهم من جهابذة الحفاظ والنقاد وكبار المحدثين الذين تتلمذ عليهم الإمام ابن خزيمة، وجلس بين أيديهم، وتلّقى منهم، وتحمّل عنهم الكثير من حديث رسول الله ﷺ..

لقد كان - رحمه الله تعالى - ينتقي شيوخه انتقاءاً دقيقاً، فلا يأخذ

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/١٩٠، تهذيب التهذيب: ٨/٩.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/٥٥٦، طبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢١٨، شرح علل الترمذي: ١/٤٩٤.

إلاّ عمن كان ثقةً، حافظاً إذا حدّث، ضابطاً لما نقل، ولهذا نراه يقول فيما رواه عنه أبو بكر بن محمد بن جعفر ـ شيخ الحاكم ـ: «لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبدالله بن عمر[1] ولا ببقية[2]، ولا بمقاتل بن حيان[3]، ولا بأشعث بن سوّار[4]، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيدالله[5]، ولا بابن عقيل[6]، ولا بيزيد بن أبي زياد[7]، ولا بمجالد[8]، ولا بحجاج بن

(١) هو عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، صدوق، في حفظه شيء قال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار فلما فحش خطؤه استحق الترك. توفي سنة ١٧٣هـ. انظر الميزان: ٤٦٥/٢.

(٢) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء. من الثامنة، مات سنة ١٩٧هـ. انظر ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٢٣/١، ميزان الاعتدال ٣٣١/١، تقريب التهذيب: ١٠٥/١.

(٣) هو مقاتل بن حيان، النبطي، أبو بسطام البلخي، الخزاز، صدوق، فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه، وإنما كذّب مقاتل بن سليمان، من السادسة، مات قبل الخمسين ومئة بأرض الهند. انظر: ميزان الاعتدال ١٧١/٤ ـ ١٧٢، تقريب التهذيب ٢٧٢/٢.

(٤) هو أشعث بن سوار الكندي، النجار الأفرق الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، من السادسة، مات سنة ١٣٦هـ. انظر ميزان الاعتدال: ٢٦٣/١، تقريب التهذيب: ٧٩/١.

(٥) هو عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، ضعيف، من الرابعة، مات سنة ١٣٢هـ. قال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. انظر: الكاشف: ٥٠/٢، ميزان الاعتدال ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٤، تقريب التهذيب: ٣٨٤/١.

(٦) هو عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بآخرة، من الرابعة، مات بعد الأربعين ومئة. تقريب التهذيب: ٤٤٧/١ ـ ٤٤٨، وانظر ميزان الاعتدال: ٤٨٤/٤.

(٧) هو يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، الكوفي، ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن، وكان شيعياً، من الخامسة، توفي سنة ١٣٦هـ. روى له البخاري تعليقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة. انظر: الميزان: ٤٢٣/٤، الكاشف: ٢٤٣/٣، تقريب التهذيب: ٣٦٥/٢.

(٨) هو مجالد بن سعيد بن عمير، الهمداني، أبو عمرو الكوفي، قال الذهبي: مشهور=

أرطأة[1]. إذا قال: عن، ولا بأبي حذيفة النهدي[2]، ولا بجعفر بن برقان[3]، ولا بأبي معشر نجيح[4]، ولا بعمر بن أبي سلمة[5]، ولا بقابوس بن أبي ظبيان[6]. ثم سمى خلقاً دون هؤلاء في العدالة»[7].

= صاحب حديث على لينٍ فيه، وقال ابن حجر: ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنة ١٤٤هـ. انظر: الكاشف: ١٢٠/٣، ديوان الضعفاء والمتروكين: ٢٧٣/٢، المغني في الضعفاء ٥٤٢/٢، ميزان الاعتدال: ٤٣٨/٣، تقريب التهذيب: ٢٢٩/٢.

(١) هو الحجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطأة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، كثير الخطأ والتدليس، من السابعة. قال أحمد: لا يحتج به يزيد في الأحاديث، وقال يحيى: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: لا يحتج به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به إلا فيما قال أخبرنا وسمعت. مات سنة ١٤٥هـ. انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين ١٧٠/١، ميزان الاعتدال: ٤٥٨/١ وما بعدها، تقريب التهذيب: ١٥٢/١.

(٢) هو موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري، صدوق، سيىء الحفظ، وكان يصحّف، من صغار التاسعة، مات سنة ٢٢٠هـ أو ما بعدها. وحديثه عند البخاري في المتابعات. انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣٨٩/٢، المغني في الضعفاء: ٦٨٧/٢، الميزان: ٢٢٢/٤، تقريب التهذيب: ٢٨٨/٢.

(٣) هو جعفر بن برقان الكلابي، أبو عبدالله الرقي، صدوق يهم في حديث الزهري، من السابعة، مات سنة ١٥٤هـ. انظر ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣٨٩/٢، ميزان الاعتدال: ٤٠٣/١، تهذيب التهذيب: ٨٤/٢، تقريب التهذيب: ١٢٩/١.

(٤) هو نجيح، أبو معشر السندي الهاشمي، مولاهم المدني، صاحب المغازي، قال ابن معين: ليس بالقوي. وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف. انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣٩٨/٢، الميزان: ٢٤٦/٤، المغني: ٦٩٤/٢.

(٥) هو عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري، قاضي المدينة، صدوق يخطىء، من السادسة، قتل بالشام سنة ١٣٢هـ. ضعفه ابن معين، وقال النسائي ليس بالقوي. انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٨٨/٢، المغني: ٤٦٨/٢، الميزان: ٢٠١/٣، التقريب: ٥٦/٢.

(٦) هو قابوس بن أبي ظبيان الجنبي، الكوفي، فيه لين، من السادسة، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي. انظر: ديوان الضعفاء والمتروكين: ٢٤٥/٢، الكاشف: ٣٨٨/٢، المغني: ٥١٧/٢، الميزان: ٣٦٧/٣، تقريب التهذيب: ١١٥/٢.

(٧) سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤.

٤ ـ توقيره لشيوخه

ومن مزاياه أيضاً: احترامه وإجلاله لشيوخه وأساتذته: فلقد كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يكّنُ في نفسه الاحترام الرفيع والإجلال الكبير لشيوخه وأساتذته، ويرى أن ذلك دينٌ في عنقه، يجب أداؤه، ولا مناص من القيام بمهامه وأعبائه.

قال أبو بكر السمعاني: «لما خرج عبدان بن محمد المروزي[(١)] إلى الحج، وبلغ نيسابور، أخذ محمد بن إسحاق بن خزيمة ينفذ إليه رقاع الفتاوى، ويقول: أنا لا أفتي ببلدةٍ أستاذي فيها»[(٢)].

وقد بلغ من عظم أخلاقه، ونبل سجاياه ما رواه أبو زكريا العنبري[(٣)] قال: «شهدت جنازة الحسين بن محمد القباني[(٤)] سنة تسع وثمانين ومئتين فصلى عليه أبو عبدالله البوشنجي، فلما أراد الانصراف قدّمت دابته فأخذ الحافظ أبو عمرو الخفاف بلجامه، وأخذ الإمام ابن خزيمة بركابه، وإبراهيم بن أبي طالب والجارودي يسويان ثيابه، فلم يمنعهم من ذلك»[(٥)].

---

(١) هو الفقيه الحافظ أبو محمد عبدان بن محمد بن عيسى الروزي، مفتي مرو وعالمها وزاهدها. قال عنه الخطيب: «كان ثقة حافظاً صالحاً، زاهداً» وهو أحد من أظهر مذهب الشافعي بخراسان، وكان يرجع إليه في الفتاوى والمعضلات، توفي سنة ٢٩٣هـ. انظر: تأريخ بغداد: ١٣٥/١١، تذكرة الحفاظ: ٦٨١/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٩٧/٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٢٩٧/٢.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن محمد بن عبدالله العنبري السلمي، أحد الأئمة، قال عنه الحاكم: العَدْل الأديب المفسر الأوحد بين أقرانه. توفي سنة ٣٤٤هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٤٨٥/٣ ـ ٤٨٦، معجم الأدباء: ٣٤/٢، شذرات الذهب: ٣٦٩/٢.

(٤) هو الحسين محمد بن زياد العبدي النيسابوري، أبو علي القباني، ثقة حافظ، مصنف، من الثانية عشرة، قيل: إن البخاري روى عنه. مات سنة ٢٨٩هـ. انظر: الكاشف: ٢٣٤/١، تقريب التهذيب: ١٧٩/١.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١٩١/٢ .وانظر: معرفة علوم الحديث: ٧٩.

لقد كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يتحرى رضا شيوخه، حريصاً على الابتعاد عن كل ما يغضبهم أو يؤذيهم: يقول الحاكم: سمعت محمد بن داود بن سليمان[1] يقول: «كنا عند الحسن بن سفيان[2]، فدخل ابن خزيمة، وأبو عمرو بن الحيري[3]، وأحمد بن علي الرازي[4]، وهم متوجهون إلى فراوة[5] فقال الرازي كتبت هذا الطبق من حديثك؛ قال: هات، فقرأ ثم أدخل إسناداً في إسناد، فرده الحسن، ثم بعد قليل فعل ذلك فردّه فلما كان في الثالثة قال له الحسن: ما هذا؟ قد احتملتك مرتين وأنا ابن تسعين فاتق الله في المشايخ، فربما استجيبت فيك دعوة؛ وقال له ابن خزيمة: مَه لا تؤذِ الشيخ قال: إنما أردت أن تعلم أن أبا العباس [يعني الحسن] يعرف حديثه»[6].

وقد وردت عن ابن خزيمة كلمات رائعة تكشف عن توقيره لشيوخه وأساتذته، ويذكر بها فضلهم وعظيم إحسانهم، ويعبر فيها عن تقديره لكل من أفاد منه، وها هو ـ رحمه الله تعالى ـ كلّما حدّث عن واحد من شيوخه

---

(١) هو محمد بن داود بن سليمان بن سيّار، أبو بكر بن بيان، مات لثلاث بقين من جمادي الآخرة سنة ٣٣٦هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى ١٦٤/٣.

(٢) هو الحسن بن سفيان بن عامر الشيباني النسوي، صاحب المسند الكبير، أحد الأئمة الأعلام، روى عنه ابن خزيمة وغيره، قال الحاكم: كان محدث خراسان في عصره مقدماً في التثبت والكثرة والفهم والفقه والأدب، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٠٣/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٦٣/٣، البداية والنهاية: ١٢٤/١١.

(٣) هو أبو عمرو أحمد بن محمد بن أحمد بن منصور النيسابوري الحيري، وصفه الذهبي بقوله: «الإمام المحدث العدل الرئيس، وكان صدراً معظماً، وعالماً محتشماً» توفي سنة ٣١٧هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٩٨/٣، سير أعلام النبلاء: ٤٩٢/١٤ ـ ٤٩٣، طبقات الحفاظ: ٣٣٥.

(٤) هو أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين الرازي، أحد الأئمة الحفاظ، ومحدث نيسابور، توفي سنة ٣١٥هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ٧٨٨/٣، طبقات الحفاظ: ٣٣٢.

(٥) فراوة: بليدة من أعمال نسا، بينها وبين دهستان وخوارزم، ويقال لها: رباط فراوة، بناها عبدالله بن طاهر في خلافة المأمون، وإليها ينسب جماعة من العلماء. انظر: معجم البلدان: ٢٤٥/٤.

(٦) المنتظم: ١٣٥/٦، تذكرة الحفاظ: ٧٠٤/٢ ـ ٧٠٥، طبقات الحفاظ: ٣٠٨.

لهج لسانه بذكر محاسنهم وعظيم فضائلهم، لقد كان إذا حدّث عن شيخه محمد بن أسلم قال: «حدثنا رباني هذه الأمة محمد بن أسلم»[١] أو «حدثني من لم تر عيناي مثله»[٢].

وبقي ابن خزيمة يجل أساتذته، ويحمل في جوانبه الحب والتقدير والتكريم لهم حتى بعد وفاتهم.. حيث نراه يقول ـ وقد سئل عن مسألة بعد أن شيع جنازة شيخه أبي عبدالله محمد بن إبراهيم البوشنجي، وصلّى عليه إماماً[٣] ـ: «لا أفتي حتى نواريه لحده»[٤].

وقد كان احترامه هذا مدعاة لإجلال شيوخه له، وتقديرهم إياه، واعترافهم بفضله، وإقرارهم بمنزلته.. فها هو شيخه البوشنجي يشير يوماً إلى تلميذه ابن خزيمة فيقول: «محمد بن إسحاق كيس، وأنا لا أقول هذا لأبي ثور[٥]»[٦].

٥ ــ صبره الشديد وتحمله

حيث أعد ـ رحمه الله تعالى ـ لأوقات الشدائد صبراً جميلاً، ونفساً طويلاً، وادخر لمواطن الضيق تحملاً عجيباً، وتزود لملاقاة الصعاب بهمة عالية، مقرونة بالاستعداد لركوب الأهوال، وملاقاة الأخطار.

لقد كان ابن خزيمة لشدة صبره على العلم، وتفانيه فيه وحرصه عليه، يطوي الليلة تلو الليلة، جائعاً، فارغ البطن، لا يجد ما يسد به جوعة بطنه.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٣٣/٢، وانظر طبقات الحفاظ: ٢٣٨.
(٢) المصدر السابق، وانظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٨٧/٢.
(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٩٢/٢.
(٤) المصدر السابق: ١٩١/٢.
(٥) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور الفقيه، صاحب الإمام الشافعي، وأحد الأئمة المجتهدين، قال عنه الذهبي: ثقة مأمون، وقال ابن حجر: ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٠هـ. انظر الكاشف: ٨٠/١، تقريب التهذيب: ٣٥/١.
(٦) طبقات الشافعية الكبرى: ١٩١/٢.

يقول أبو العباس أحمد بن المظفر البكري ـ نسبة إلى أبي بكر الصديق ـ: «جمعت الرحلة بين محمد بن جرير ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن هارون الروياني بمصر، فأرملوا ولم يبق عندهم ما يقوتهم، وأضرّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فاتفق رأيهم على أن يستهموا ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أتوضأ وأصلي صلاة الخيرة؛ قال: فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشموع، وخَصِيٌّ من قبل والي مصر يدق الباب، ففتحوا الباب، فنزل عن دابته، فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل هو هذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن جرير؟ فقالوا: هذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن هارون؟ فقال: هو ذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: أيكم محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقالوا: هو ذا يصلي، فلما فرغ دفع إليه الصرة وفيها خمسون ديناراً.

ثم قال: إن الأمير كان قائلاً بالأمس فرأى في المنام خيالاً قال: إن المحامد طووا كشحهم جياعاً! فانفذَ إليكم هذه الصرر وأقسم عليكم إذا نفدت فابعثوا إليّ أحدكم»[1].

وقد كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يعيب على طالب العلم تصدر المجالس وطلب الرئاسة قبل أوانها وفي ذلك يقول: «يترأسون قبل التعلم، وقد حرموا الصبر على طلب العلم، لا يصبرون حتى يستحقوا الرئاسة فيبلغوا منازل العلماء»[2].

---

(١) المنتظم: ١٨٦/٦، وانظر أيضاً: ١٨٥/٦ من المصدر نفسه، تذكرة الحفاظ: ٧٥٣/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٥١/٢، طبقات الحفاظ: ٣١٩.

(٢) التوحيد: ٦٩٣/٢.

ورحم الله الإمام الشافعي إذ يقول: «لا يطلب هذا العلم من يطلبه بالتملل، وغنى النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وخدمة العلم، أفلح»[1].

ثالثاً: طريقة نشره العلم:

وبعد أن تزود الإمام ابن خزيمة بزاد العلم والمعرفة، وأشبع رغبته واقتنص ضالته، واجتاز قنطرة الطلب، وبعد أن ملأ جعبته من حديث رسول الله ﷺ، وامتلك معرفة واسعة برجاله وخبرة رصينة بعلله، اتجه نحو التدريس والتحديث بما تحمله، ونشر ما حصل عليه من العلوم المختلفة. وإذا كان طلب العلم فريضة ـ كما أخبر ﷺ[2] ـ فإن نشره صدقة جارية، تلحق المسلم بعد مماته ومن هنا نجد أن ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ كان كلما نزل بلداً قصد مسجده، وعقد مجلساً للتحديث، فيتزاحم عليه طلاب العلم، يتلقون منه حديث رسول الله ﷺ.

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ ينهج في نشره للعلم وتبليغ الحديث النبوي الشريف، طريقة الإملاء، فيملي على طلابه الحديث، والإملاء أعلى مراتب الرواية، وفي ذلك يقول الإمام السيوطي: «يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث، فإنه أعلى مراتب الرواية والسماع، وفيه أحسن وجوه التحمل وأقواها»[3] ولم تعيّن لنا المصادر التي بين أيدينا اليوم الذي

---

(١) تدريب الراوي: ١٣٠/٢.

(٢) حديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» أخرجه الإمام أبو حنيفة في مسنده ص٢٠، وابن ماجه في مقدمة سننه ٨١/١، رقم الحديث: ٢٢٤، والطبراني في معجمه الكبير: ٢٤٠/١٠ .وقد قال البوصيري في زوائد ابن ماجه: إسناده ضعيف لضعف حفص بن سليمان، وقال السيوطي: سئل الشيخ محيي الدين النووي ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الحديث، فقال: إنه ضعيف، أي سنداً. وإن كان صحيحاً، أي معنى، وقال تلميذه جمال الدين المزي: هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن. وهو كما قال فإني رأيت له خمسين طريقاً، وقد جمعتها في جزء.

(٣) تدريب الراوي: ١٢٢/٢.

كان يملي فيه ابن خزيمة ولا الوقت. ويبدو أن غالب إملائه كان في المسجد حيث يقول السهمي ـ وهو يترجم لابن خزيمة ـ: «دخل جرجان في رجب سنة ثلاثمائة، وحدّث بها، ثم خرج إلى رباط دهستان الزيارة[١] وحدث بها وأملى في مسجده العتيق»[٢].

والإملاء في المسجد قال عنه السمعاني: مستحب[٣].

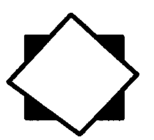


---

(١) دهستان: بكسر أوله وثانيه، بلد مشهور في طرف مازندران، قرب خوارزم وجرجان. انظر: معجم البلدان: ٢/٤٩٢.

(٢) تأريخ جرجان: ٤٥٦.

(٣) أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني: ٤٢.



المبحث الثاني
رحلاته العلمية



لما كانت الرحلة رافداً من روافد تحصيل العلم، وعاملاً مهماً من عوامل جمعه، وتمحيصه، والتثبت فيه، نجد أن الإمام ابن خزيمة لم يكتف بعلماء بلده فحسب، بل تاقت نفسه إلى اللقاء بعلماء الأمصار الإسلامية والاستفادة والسماع منهم، وتحمل الحديث عنهم، على عادة طلبة العلم المبرزين، حيث جرت عادتهم أنهم يحصلون علوم بلدهم، ويأخذون ما لدى مشايخهم، حتى إذا تم لهم ذلك، ارتحلوا في طلب العلم، وجابوا أقطار الأرض للازدياد والتحصيل.

قال ابن الصلاح: «وإذا أخذ فيه ـ أي في سماع الحديث ـ فليشمر عن ساق جهده واجتهاده، ويبدأ بالسماع من أسند شيوخ مصره، ومن الأولى فالأولى، من حيث العلم، أو الشهرة، أو الشرف، أو غير ذلك. وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده، فليرحل إلى غيره[١] روّينا عن يحيى بن معين أنه قال: أربعة لا تؤنس منهم رشداً: حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدّث، ورجل يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»[٢] هذا ومن البديهي أنه لم يكن الهدف من الرحلة الاستمتاع

---

(١) علوم الحديث: ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٣ .وانظر: معرفة علوم الحديث: ١١، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٢٥، الرحلة في طلب الحديث: ٨٩.

بمباهج الحياة، والاطلاع على عجائب البلدان، والوقوف على غرائبها بل كانت للرحلة أهداف عظيمة وفوائد كثيرة، يرجو الطالب الوصول إليها في سفره، وعن ذلك يقول الخطيب البغدادي: «المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما: تحصيل علو الإسناد، وقِدَمِ السماع، والثاني: لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم»[1].

وكلا الأمرين استجابة لما أمر به الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم حيث قال: «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»[2] ومن هنا نجد أن الإمام ابن خزيمة قد قضى قسطاً وافراً من حياته في الرحلات والتجوال بين البلدان والأقاليم طلباً لذلك، واعتقاداً منه بأنّ «حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً»[3].

ويضيف الخطيب البغدادي قائلاً: «وإذا عزم الطالب على الرحلة فينبغي له أن لا يترك في بلده من الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلّت، فإني سمعت بعض أصحابنا يقول: «ضيِّع ورقة ولا تضيعن شيخاً»[4].

وقد كان ابن خزيمة يدرك هذا جيداً فتراه يقول: «لو لم يكن في أبي عبد الله ـ البوشنجي ـ من البخل بالعلم ما كان ما خرجت إلى مصر»[5].

إذا عرفنا هذا كله أقول: لقد ضرب الإمام ابن خزيمة في باب الارتحال بسهم راجح وقل قطر من أقطار الإسلام آنذاك، إلا وله إليه رحلة، حتى تكاد رحلاته تشمل المشرق الإسلامي بأسره وربما دخل البلد الواحد مرات عديدة، يسمع ويكتب ويروي عن الشيوخ والحفاظ.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٢٣.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

(٣) مقدمة ابن خلدون: ٥٤٠.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٢٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/١٩٠، تهذيب التهذيب: ٩/٩.

وفي ذلك يقول ابن الجوزي: «طاف البلاد في طلب الحديث»[1] ويقول ابن كثير: «طاف البلاد، ورحل إلى الآفاق في الحديث وطلب العلم»[2].

وفيما يأتي أذكر أهم المدن والأقطار التي رحل إليها ابن خزيمة، مع ذكر أهم الشيوخ الذين لقيهم وسمع منهم فيها وهي:

١ ـــ مرو الروذ

يبدو أن مرو الروذ كانت أولى محطات رحلة الإمام ابن خزيمة، حيث رحل إليها في مقتبل عمره وسمع فيها من محمد بن هشام.

قال ابن خزيمة: «استأذنت أبي في الخروج إلى قتيبة، فقال: اقرأ القرآن أولاً حتى أذن لك. فاستظهرت القرآن، فقال لي: امكث حتى تصلي بالختمة. ففعلت، فلما عيَّدنا، أذن لي، فخرجت إلى مرو، وسمعت بمرو الروّذ من محمد بن هشام ـ صاحب هشيم ـ، فنعي إلينا قتيبة»[3].

٢ ـــ مـــرو

حاضرة خراسان وأشهر مدنها، وقد سمع فيها الإمام ابن خزيمة من علي بن حجر، وعتبة بن عبدالله اليحمدي[4]، وعلي بن خشرم، وأبي عمار الحسين بن حريث[5][6].

---

(١) المنتظم: ١٨٤/٦.

(٢) البداية والنهاية: ١٤٩/١١.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/١٤.

(٤) هو عتبة بن عبدالله بن عتبة اليحمدي، أبو عبدالله، المروزي، صدوق، من العاشرة، مات سنة ٢٤٤هـ. روى له النسائي. انظر الكاشف: ٢٤٥/٢، تقريب التهذيب: ٤/٢.

(٥) هو الحسين بن حُريث الخزاعي، مولاهم، أبو عمار المروزي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٤٤هـ. روى له الخمسة. انظر: الكاشف: ٢٢٩/١ ـ ٢٣٠، تقريب التهذيب: ١٧٥/١.

(٦) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٦/١.

٣ ـــ الـــري

وتعد مدينة الري[١] من المدن المهمة التي كان لها دورٌ بارز في نشر العلوم والمعارف الإسلامية بين مدن خراسان والمشرق الإسلامي، وبرز فيها عدد من الحفاظ والمحدثين الذين أسهموا في نشر السنة النبوية المطهرة، وقد عدها الرامهرمزي من الأقطار والمراكز التي يؤمها العلماء في رحلاتهم[٢].

وقد كان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ حريصاً على الرحلة، والسماع من شيوخها، حيث نجده يشد رحاله نحوها، ويجلس بين أيدي حفاظها، ومن الذين سمع منهم بالري: محمد بن مهران[٣]، ويوسف بن موسى[٤]، ومحمد بن حميد ولم يحدث عنه لصغر سنه[٥].

٤ ـــ بغـــداد

حاضرة الدنيا ومركز إشعاع العلم والنور والمعرفة، ولم تكن عاصمة الدولة الإسلامية فحسب، بل كانت قبلة العلماء وموئل الأدباء وحاضرة العلم والمعرفة في العالم آنذاك، وملتقى الحفاظ

---

(١) الري: مدينة مشهورة كبيرة من مدن خراسان، ومن أمهات البلاد وأعلامها، إذ تعتبر أكبر مدن الجبال وأعمر مدينة بعد بغداد، طولها فرسخ وعرضها كذلك. فتحها المسلمون سنة ٢١هـ، زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ينظر: معجم البلدان ١١٦/٣ ـ ١١٧، الكامل لابن الأثير: ١١/٣، الفتوحات الإسلامية لأحمد زيني دحلان: ١٤٩/١.

(٢) انظر: المحدث الفاصل: ٢٢٩.

(٣) هو محمد بن مهران الجمَّال، أبو جعفر الرازي، ثقة، حافظ، من العاشرة، توفي سنة ٢٣٩هـ، وقيل قبلها، روى له البخاري ومسلم وأبو داود. انظر: تقريب التهذيب: ٢١١/٢.

(٤) هو يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد، صدوق، من العاشرة، توفي سنة ٢٥٣هـ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر: تقريب التهذيب: ٣٨٣/٢.

(٥) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٦/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣.

والمحدثين، وكان لا بد لطالب العلم من الرحلة إليها، والسماع من شيوخها، لذا أمّها كثير من العلماء ونهلوا من مشاربها العذبة الصافية وها هو الإمام الشافعي يسأل تلميذه يونس بن عبدالأعلى قائلاً له: «يا موسى دخلت بغداد» فيجيبه يونس: لا، فيقول الشافعي: «ما رأيت الدنيا»[1].

وقد قدم ابن خزيمة إلى بغداد، وسمع من شيوخها، وتحمل الحديث عنهم، وممن سمع منهم وحدّث عنهم: أبو هاشم زياد بن أيوب[2]، وأحمد بن منيع، والفضل بن يعقوب[3]، ومحمد بن إسحاق الصغّاني[4]، وأبو الفضل رزق الله بن موسى[5] وغيرهم[6].

٥ ـــ الكوفـــة

وقد كانت الكوفة مركزاً مهماً من مراكز العلم والمعرفة التي تزخر بالحفاظ والمحدثين، ومن أمهات مدن العراق التي اشتهرت بعلومها الكثيرة،

---

(١) تأريخ بغداد: ٣/١ ـ ٤.

(٢) هو زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، أبو هاشم، الطوسي الأصل، يلقب دلُّويه، وكان يغضب منها، ولقبه أحمد: شعبة الصغير، ثقة حافظ، من العاشرة، توفي سنة ٢٥٢هـ، وله ست وثمانون سنة، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. انظر: تقريب التقريب: ٢٦٥/١.

(٣) هو الفضل بن يعقوب البصري، المعروف بالجزري، قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن حجر: صدوق، من العاشرة، وثقه ابن حبان والخطيب، توفي سنة ٢٥٦هـ. روى له النسائي وابن ماجه. انظر: الكاشف: ٣٨٤/٢، تقريب التهذيب: ١١٢/٢.

(٤) هو محمد بن إسحاق الصغاني، أبو بكر نزيل بغداد، ثقة ثبت، من الحادية عشرة، توفي سنة ٢٧٠هـ، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة. انظر: تقريب التهذيب: ١٤٤/٢.

(٥) هو رزق الله بن موسى الناجي ويقال: أبو الفضل البغدادي، الإسكافي، صدوق يهم، توفي سنة ٢٥٦هـ. روى له النسائي وابن ماجه. تهذيب التهذيب: ٢٧٢/٣، تقريب التهذيب: ٢٥٠/١.

(٦) انظر: التوحيد: ٢٢١/١، المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٦/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٢.

ومن هنا نجد أن الإمام ابن خزيمة يشد رحاله إليها، ويجعل وجهته نحوها، ويتتلمذ على أيدي شيوخها، حيث سمع: أبا كريب محمد بن العلاء الهمذاني، ومحمد بن عثمان العجلي[(١)] وأبا سعيد الأشج.

٦ ــ البصــرة

تعد البصرة من مدارس الحديث الأولى في العراق والعالم الإسلامي، ولا سيما بعد أن ظهر فيها شيخ نقاد الحديث الإمام شعبة بن الحجاج، ومن المدن المزدهرة حضارياً وثقافياً، وبرز فيها علماء أجلاء مشهود لهم بالعلم والفضل، وقطنها عدد كبير من جلة أصحاب الحديث، فشد ابن خزيمة رحاله إليها، ودخل ربوعها أكثر من مرة، كما يدل على ذلك قوله: «وسمعت بنداراً في الرحلة الثانية»[(٢)].

ومن الذين التقى بهم وسمع منهم في البصرة. أحمد بن عبدة الضبي[(٣)]، وبشر بن معاذ العقدي[(٤)]، ومحمد بن المثنى، ونصر بن علي الجهضمي، وبندار، وطليق بن محمد الواسطي[(٥)] وغيرهم[(٦)].

---

(١) هو محمد بن عثمان بن كرامة العجلي، مولاهم، الكوفي. قال الذهبي: «صاحب حديث صدوق». وقال ابن حجر: «ثقة» من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٦هـ. روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه. انظر: الكاشف للذهبي: ٣/٧٦، تقريب التهذيب: ٢/١٩٠.

(٢) التوحيد: ٢/٦٦٥.

(٣) هو أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبدالله البصري، رمي بالنصب، من العاشرة، قال الذهبي: «حجة» مات سنة ٢٤٥هـ. انظر: الكاشف: ١/٦٤، تقريب التهذيب: ١/٢٠.

(٤) هو بشر بن معاذ العقدي، أبو سهل البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة ٢٤٥هـ. انظر: الكاشف: ١/١٥٧، تقريب التهذيب: ١/١٠١.

(٥) هو طليق بن محمد بن السكن بن مروان الواسطي، أبو سهل البزاز، ثقة، من كبار الحادية عشرة، روى له النسائي وابن خزيمة. انظر: الكاشف: ٢/٤٧، تقريب التهذيب: ١/٣٨١.

(٦) انظر: التوحيد: ١/٤١٨، المنتظم: ٦/١٨٤، التقييد: ١/١٦.

٧ ـ واسط

قصد ابن خزيمة واسطاً، وسمع بها من محمد بن حرب[(١)]، وغيره من المحدثين[(٢)].

٨ ـ الشام

وقد كانت هذه البلاد موضع اهتمام العلماء وطلبة العلم، فكانوا يؤمونها من كل مكان، وينشطون للرحلة إلى ربوعها من كل فج عميق، وقد رحل الإمام ابن خزيمة إلى ديارها، وسمع من شيوخها، وممن التقى بهم وسمع منهم: موسى بن سهل الرملي[(٣)]، وأقرانه[(٤)].

٩ ـ مصر

رحل الإمام ابن خزيمة إلى مصر التي كانت غنية بمراكز العلم في ذلك العصر، وقد ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ سبب رحلته إلى هذه الربوع فقال: «لو لم يكن في أبي عبدالله ـ البوشنجي ـ من البخل بالعلم ما كان ـ وكان يعلّمني ـ ما خرجتُ إلى مصر»[(٥)].

وسمع ابن خزيمة في رحلته إلى مصر من يونس بن عبدالأعلى، وأحمد بن عبدالرحمٰن الوهبي[(٦)]، ....

---

(١) هو محمد بن حرب الواسطي. ، النسائي، صدوق، من صغار العاشرة، مات سنة ٢٥٥هـ، روى له البخاري ومسلم وأبو داود وابن خزيمة. انظر: الكاشف: ٣١/٣، تقريب التهذيب: ١٥٣/٢.

(٢) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦.

(٣) هو موسى بن سهل بن قادم، أبو عمران الرملي، نسائي الأصل، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٦٢هـ، روى له أبو داود والنسائي وابن خزيمة. انظر: الكاشف: ١٨٤/٢، تقريب التهذيب: ٢٨٤/٢.

(٤) المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٦/١.

(٥) معرفة علوم الحديث: ٧٩، طبقات الشافعية الكبرى: ١٩٠/٢، تهذيب التهذيب: ٩/٩.

(٦) هو أحمد بن عبدالرحمٰن بن وهب بن مسلم، المصري، لقبه: بحشل، ويكنى: أبا=

وزكريا بن يحيى بن أياس[1]، وعلي بن معبد[2]، والقاسم بن اليسع التجيبي، وإسماعيل بن إسحاق الكوفي[3] الذي كان يسكن القسطاط[4]، وأبي بكر محمد بن سليمان الواسطي سمع منه بالفسطاط، ومحمد بن عبدالله بن ميمون[5] سمع منه بالإسكندرية. وإبراهيم بن عيسى كاتب الحارث بن مسكين[6] وغيرهم[7].

قال الخليلي: «وسمع ـ بمصر ـ أصحاب الشافعي، وأصحاب ابن وهب[8] وغيرهم»[9].

= عبدالله، صدوق، تغير بآخره، روى له مسلم وغيره، توفي سنة ٢٦٤هـ. تهذيب التهذيب ٥٤/١، تقريب التهذيب: ١٩/١.

(١) هو زكريا بن يحيى بن إياس بن سلمة السجزي، أبو عبدالرحمٰن، ثقة، حافظ، توفي سنة ٢٨٩هـ، وعمره أربع وتسعون سنة، روى له النسائي. تهذيب الكمال: ٤٣١/١، التهذيب: ٣٣٤/٣، التقريب: ٢٦٢/١.

(٢) هو علي بن معبد بن شداد الرقي، ثقة، فقيه، توفي سنة ٢١٨هـ، روى له النسائي وأبو داود، تهذيب الكمال: ٩٩٢/٢، تقريب التهذيب: ٤٤/١.

(٣) هو إسماعيل بن إسحاق بن سهل الكوفي، نزيل مصر، أبو إسحاق، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو صدوق. انظر: الجرح والتعديل: ١٥٨/٢.

(٤) الفسطاط: اسم لبيت من أدم أو شعر، بناه عمرو بن العاص في الموضع الذي نزل فيه بمصر لقتال الروم، وعرف المكان باسمه، ثم بنى مكانه مسجداً، وهو المعروف الآن بمسجد عمرو بن العاص، وانتشرت البيوت حوله وكثرت حتى أصبحت مدينة الفسطاط وهي الآن حي من أحياء مدينة القاهرة. انظر: مراصد الاطلاع: ١٠٣٦/٣.

(٥) هو محمد بن عبدالله بن ميمون الإسكندراني، أبو بكر، بغدادي الأصل، صدوق، من صغار العاشرة، مات سنة ٢٦٢هـ. روى له أبو داود والنسائي. انظر: الكاشف: ٦٥/٣، تقريب التهذيب: ١٨٠/٢.

(٦) هو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف، مولى بني أمية، أبو عمر المصري، قاضيها، ثقة، فقيه، من العاشرة، مات سنة ٢٥٠هـ. روى له أبو داود والنسائي، انظر: الكاشف: ١٩٧/١، تقريب التهذيب: ١٤٤/١.

(٧) المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٧/١.

(٨) هو عبدالله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة. مات سنة ١٩٧هـ. انظر: الكاشف: ١٤١/٢ ـ ١٤٢، تقريب التهذيب: ٤٦٠/١.

(٩) الإرشاد: ٨٣١/٣ ـ ٨٣٢.

١٠ ـــ الحجاز

ومن البلاد التي دخلها ابن خزيمة الحجاز، وقد سمع من شيوخها وحدّث عنهم، كعبدالجبار بن العلاء[(١)]، ومحمد بن منصور الجواز[(٢)] وغيرهما[(٣)].

١١ ـــ الجزيـــرة[(٤)]

والجزيرة من جملة المناطق التي رحل إليها ابن خزيمة، تدفعه همته العالية في تتبع آثار رسول الله ﷺ وسننه، حرصاً عليها وخشية أن يفوته حديث من شيخ لم يلتق به. وقد سمع بها من وهب بن حفص الحراني[(٥)]، وعلي بن حرب الموصلي[(٦)] وأقرانهما[(٧)].

١٢ ـــ عبـــادان[(٨)]

شد الإمام ابن خزيمة رحاله إلى عبادان كغيرها من المدن، وسمع

---

(١) هو عبدالجبار بن العلاء بن عبدالجبار العطار البصري، أبو بكر، نزيل مكة، لا بأس به، من صغار العاشرة، مات سنة ٢٤٨هـ. روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة. انظر: الكاشف: ١٤٨/٢، تقريب التهذيب: ٤٦٦/١.

(٢) هو محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي، الجواز، ثقة من العاشرة، مات سنة ٢٥٢هـ، روى له النسائي وابن خزيمة. انظر: الكاشف: ٩٩/٣، تقريب التهذيب: ٢١٠/٢.

(٣) المنتظم: ١٨٤/٦، التقييد: ١٦/١.

(٤) الجزيرة: هي المنطقة الواقعة بين دجلة والفرات، المجاورة لبلاد الشام، وتشتمل على ديار مضر وديار بكر، وقد سميت بالجزيرة لأنها بين دجلة والفرات. انظر: معجم البلدان: ١٣٤/٢.

(٥) لم أقف على ترجمة له.

(٦) هو علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي الموصلي، صدوق، فاضل، من صغار العاشرة، مات سنة ٢٦٥هـ، وقد جاوز التسعين، روى له النسائي. انظر: الكاشف: ٢٨٠/٢ ـ ٢٨١، تقريب التهذيب: ٣٣/٢.

(٧) انظر: التقييد: ١٦/١.

(٨) وهي اليوم مدينة من مدن جمهورية إيران الإسلامية، وتقع بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية.

فيها: محمد بن أحمد بن زيد[١] كما صرّح بذلك ابن خزيمة نفسه في كتابه «التوحيد»[٢].

١٣ ـ سرخس[٣]

قال ابن نقطة في ترجمة ابن خزيمة: «سمع أبا قدامة[٤] بسرخس»[٥].

١٤ ـ جرجان[٦]

ومن المدن التي دخلها ابن خزيمة: جرجان، وكان دخوله إليها في رجب سنة ثلاثمائة وحدّث بها، وممن كتب عنه بجرجان: أبو بكر الإسماعيلي. وأبو الحسن محمد بن يحيى بن عامر الإسفرائيني[٧]، وأبو عبدالله الحسين بن داود بن علي[٨]. وليس بين أيدينا من النصوص ما يعيننا على تحديد أزمنة رحلات ابن خزيمة، سوى ما ذكره السهمي عن تأريخ دخوله لمدينة «جرجان».

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) التوحيد: ٦٧٣/٢.

(٣) سَرْخَس: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح الخاء المعجمة: مدينة قديمة من نواحي خراسان، كبيرة واسعة بين نيسابور ومرو في وسط الطريق بينها وبين كل واحدة منهما ست مراحل. انظر: معجم البلدان: ٢٠٨/٣.

(٤) لم أقف على ترجمة له.

(٥) التقييد: ١٦/١.

(٦) جُرجان: بالضم: مدينة مشهورة عظيمة، بين طبرستان وخراسان، قيل: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، لها تأريخ ألفه حمزة بن يزيد السهمي، وقد خرج منها جماعة من العلماء والأدباء والمحدثين والفقهاء. انظر: معجم البلدان: ١١٩/٢.

(٧) هو أبو الحسن محمد بن محمد بن يحيى بن عامر الإسفرائيني، روى بجرجان عن محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن إسحاق السراج، وأبي القاسم البغوي وابن أبي داود وغيرهم. انظر: تأريخ جرجان: ٥٤٦.

(٨) هو أبو عبدالله الحسين بن داود بن علي بن عيسى بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، روى بجرجان عن ابن خزيمة كما ذكر السهمي. انظر: تأريخ جرجان: ٢٠٠.

ومن استقراء رحلات الإمام ابن خزيمة يتبين لنا مدى المعاناة والجهد الذي بذله ـ رحمه الله تعالى ـ في طلب حديث رسول الله ﷺ وندرك بحق أنه كان من أولئك الرجال الأفذاذ الذين تجشموا المشاق وركبوا الأهوال، واستسهلوا الصعاب، طلباً للعلم، غير آبهين بشدة حر أو لسعة برد، لا تعوقهم صعوبة الطريق وأخطاره، فسواء عليهم الصحراء وحرها والبحار وأمواجها، فكل شيء في طلب الحديث يهون. «ولا يتأدب الرجل ـ كما قيل ـ حتى يتجنب الفراش الواطىء، والدثار الدافىء»[1] وما كان استسهالهم للصعاب إلا لاعتقادهم أن طلب العلم جهاد فمن مات في سبيله مات شهيداً.

وقد مرت بنا قصة نفاد نفقته هو ورفاقه حينما كانوا بمصر.



(١) محاضرات الأدباء للأصبهاني: ١/٥٠، موسوعة الحضارة الإسلامية، التربية والتعليم، لأحمد شلبي: ٣٢٤.

الفصل الرابع

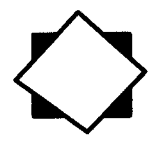
جملة من أبرز شيوخه وتلاميذه وأقرانه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جملة من أبرز شيوخه.

المبحث الثاني: جملة من أبرز تلاميذه.

المبحث الثالث: جملة من أبرز أقرانه.



المبحث الأول
جملة من أبرز شيوخه



تتلمذ الإمام ابن خزيمة على يد الجهابذة من المحدثين الثقات، وعلى النابهين من الفقهاء المخلصين، الذين أناروا له الطريق، وشخّصوا له الهدف، وتركوا بصماتهم على شخصيته الحديثية والفقهية، واغترف من مناهلهم العذبة الثرة، وأنزلوه منازل الحفاظ المجودين، والفقهاء البارزين.

وقد روى ـ رحمه الله تعالى ـ عن جمع كبير من شيوخ عصره وأساطين زمانه، ففي كتابه «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» وحده روى عن أكثر من مئة وخمسة وثلاثين شيخاً. بينما بلغ عدد شيوخه في كتابه الصحيح مئتين وثلاثة وستين شيخاً.. هذا من حيث الكمية.

أما من حيث النوعية: فقد كان يتخير شيوخه، وينتقي أساتذته، فلم يكن يحدّث عمن كان مغالياً في بدعته، أو ضعيفاً في حفظه وضبطه: وفي ذلك يقول: «لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه ـ أي ما اتهم به من النصب ـ ولا بعبدالله بن عمر [وهو غير الصحابي الجليل المعروف] ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه...»[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤.

وقبل الدخول إلى ميدان الترجمة لأبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة لا بد من الإشارة إلى أن عدداً منهم قد رووا عنه وتلقوا منه كالإمام البخاري ومسلم ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم[1]. وصرّح بعض شيوخه بأنه قد استفاد من ابن خزيمة أكثر مما استفاده ابن خزيمة منه ـ كما سيأتي ذكر ذلك ـ. وفيما يأتي أذكر تراجم موجزة لأبرز شيوخه الذين كان لهم أثر واضح في بناء شخصيته، وإقامة صرح كيانه العلمي مرتبين حسب سني وفاتهم، وغالب هؤلاء الشيوخ الذين سأذكرهم هم من الذين ترددت أسماؤهم في كتابيه «الصحيح» و«التوحيد».

١ ـ إسحاق بن راهويه[2]:

هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي المروزي. أحد الأئمة الأعلام الجامعين بين الفقه والحديث، وصفه الذهبي بقوله:

«الإمام الحافظ، الكبير، . . . نزيل نيسابور وعالمها، بل شيخ أهل المشرق»[3] ووصفه السبكي فقال: «أحد أئمة الدين، وأعلام المسلمين، وهداة المؤمنين، الجامع بين الفقه والحديث والورع والتقوى. .» ولد سنة ست وستين ومئة، وقيل سنة إحدى وستين ومئة.

سمع من: جرير بن عبدالحميد، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، وسليمان بن حرب، وابن عيينة، وابن مهدي، وآخرين.

وعنه: الأئمة الستة سوى ابن ماجه، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن

---

(١) انظر: التقييد ١/١٧، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣.

(٢) راهويه: بفتح الراء، لقب أبيه أبي الحسن إبراهيم، وإنما لقبٌ بذلك لأنه وُلد في طريق مكة، والطريق بالفارسية: «راه» و«ويه» معناه وُجِدَ، فكأنه وجد في الطريق. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٦٤/١.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٤٣٣/٢ ـ ٤٣٤.

معين، وأبو العباس السراج وغيرهم. كان آية في الحفظ والعلم والإتقان. وقد أثنى عليه كبار الأئمة ووثقوه:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً» وقال مرة وقد سُئِلَ عنه: «مثل إسحاق يُسأل عنه، إسحاق عندنا إمام».

وقال الدارمي: «ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقه» وقال النسائي: «إسحاق بن راهويه أحد الأئمة، ثقة، مأمون» وقال الحاكم: «هو إمام عصره في الحفظ والتقوى» وقال الخليلي: «كان يسمى شاهنشاه العلماء» وقد سمع منه الإمام ابن خزيمة، ولكن لم يحدث عنه، لأن سماعه منه كان في صغره، وقبل فهمه وتبصرّه. كما ذكر ذلك الذهبي والسبكي والسيوطي(١).

وقد أثنى عليه الإمام ابن خزيمة فقال: «والله لو كان إسحاق في التابعين لأقروا له بحفظه، وعلمه وفهمه»(٢) توفي - رحمه الله تعالى - ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين(٣).

٢ - محمود بن غيلان:

هو أبو أحمد محمود بن غيلان المروزي العدوي مولاهم، أحد الأئمة الأعلام، وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ المتقن، أحد أئمة الأثر»(٤).

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٢، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٨٦/٢، طبقات الحفاظ: ١٩٢.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: ٣٧٩/١، التأريخ الصغير: ٣٦٨/١، الجرح والتعديل: ٢٠٩/٢، حلية الأولياء: ٢٣٤/٩، الإرشاد: ٩٠٩/٣، تأريخ بغداد: ٢٤٥/٦، طبقات الحنابلة: ١٠٩/١، تذكرة الحفاظ: ٤٣٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٥٨/١١، العبر: ٤٢٦/١، طبقات الشافعية الكبرى: ٨٣/٢، البداية والنهاية: ٣١٧/١٠، تهذيب التهذيب: ٢١٦/١، النجوم الزاهرة: ٢٩٣/٢، طبقات الحفاظ: ١٩١، الخلاصة: ٢٧، شذرات الذهب: ٨٩/٢، الرسالة المستطرفة: ٦٥.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٤٧٥/٢.

حدّث عن سفيان بن عيينة، والفضل بن موسى السيناني، والوليد بن مسلم، وأبي معاوية، ووكيع، وعبدالرزاق وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والبغوي، وآخرون.

قال أحمد بن حنبل: «أعرفه بالحديث، صاحب سنة، وقد حُبِسَ بسبب القرآن».

وقال النسائي: «ثقة». وقد تتلمذ ابن خزيمة على يد هذا الإمام الجليل، وروى الحديث عنه كما ذكر الذهبي[1]، وحدث عنه في موضعين من كتابه «التوحيد».

ونظراً لتقدم وفاة محمود بن غيلان نلاحظ أن ابن خزيمة قد سمع منه وهو دون السادسة عشرة من عمره. توفي - رحمه الله - في رمضان سنة تسع وثلاثين ومئتين[2].

٣ - محمد بن أسلم:

هو أبو الحسن محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي مولاهم الطوسي، أحد الأئمة الأعلام، والعبّاد المشهورين، وصفه الذهبي بقوله: «الإمام الرباني، شيخ المشرق، صنف المسند، وجوّد، وكان من الثقات الحفاظ، والأولياء الأبدال، وكان يُشَّبه بأحمد بن حنبل»[3].

سمع يعلى بن عبيد وأخاه محمداً، وجعفر بن عون، ويزيد بن هارون، وطبقتهم. وحدث عنه: إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن

---

(١) سير أعلام النبلاء: ل١٤/٣٦٥.

(٢) انظر: التأريخ الكبير: ٤٠٤/٧، التأريخ الصغير: ٣٦٩/٢، الجرح والتعديل: ٢٩١/٨، تأريخ بغداد: ٨٩/١٣ - ٩٠، طبقات الحنابلة: ٣٤٠/١، سير أعلام النبلاء: ٢٢٣/١٢، تذكرة الحفاظ: ٤٧٥/٢، العبر: ٤٣١/١، تهذيب التهذيب: ٦٤/١٠، طبقات الحفاظ: ٢٠٩، الخلاصة للخزرجي: ٣٧١.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٥٣٢/٢ - ٥٣٣.

محمد، وابن أبي داود، ومحمد بن وكيع الطوسي، وآخرون.

وسمع منه أيضاً الإمام ابن خزيمة وحدّث عنه كما ذكر الذهبي وغيره[1].

وقد كان محمد بن أسلم موضع إعجاب وتقدير ابن خزيمة، حيث أثنى على عبادته وتقواه، وكان إذا حدّث عنه مدحه وعظمه. فكان يقول: «حدثنا رباني هذه الأمة محمد بن أسلم»[2].

وروى الخطيب بسنده عن أبي إسحاق المزكي قال: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول ـ عوداً وبدءاً ـ إذا حدثنا عن محمد بن أسلم يقول: «أخبرنا من لم تر عيناي مثله أبو الحسن محمد بن أسلم الطوسي»[3].

مات في محرم سنة اثنتين وأربعين ومئتين[4].

٤ ـ أحمد بن منيع:

هو أبو جعفر أحمد بن منيع بن عبدالرحمٰن البغوي ثم البغدادي الأصم، صاحب المسند المعروف، أحد الحفاظ المشهورين، وثقه صالح بن محمد جزره وغيره.

حدّث عن: هشيم، وعباد بن العوام وعبدالعزيز بن أبي حازم، وعبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

وعنه: الأئمة الستة سوى البخاري، وأبو يعلى الموصلي، وابن أبي الدنيا، وسبطه أبو القاسم البغوي، وآخرون.

---

(١) المصدر السابق: ٢/٥٣٣.

(٢) المصدر السابق: ٢/٥٣٣ .انظر: طبقات الحفاظ: ٢٣٨.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٨٧، وانظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٥٣٣، طبقات الحفاظ: ٢٣٨، العبر: ١/٤٣٨.

(٤) انظر ترجمته: تأريخ بغداد: ٣/٤١٥، تذكرة الحفاظ: ٢/٥٣٢، طبقات الحفاظ: ٢٣٨، العبر: ١/٤٣٨، الرسالة المستطرفة: ٦٤.

وقد حدث عنه أيضاً: الإمام ابن خزيمة كما ذكر الخليلي والذهبي والسيوطي وغيرهم[1]، وذلك عند رحلته إلى بغداد[2]، وروى من طريقه أربعة أحاديث في كتابه التوحيد.

كان ـ رحمه الله تعالى ـ صاحب عبادة، وقد روي عنه قوله: «أنا من نحو أربعين سنة أختم القرآن في ثلاث». توفي في شوال سنة أربع وأربعين ومتئين[3].

٥ ـ علي بن حُجْر:

هو أبو الحسن علي بن حُجْر بن إياس السعدي المروزي، أحد الحفاظ الثقات، روى عن أبيه وإسماعيل بن علية، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك، وخلق كثير وعنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، والحسن بن سفيان، وآخرون.

وقد سمع منه أيضاً الإمام ابن خزيمة بمرو عند رحلته إليها[4]. وروى من طريقه أربعة أحاديث في كتابه «التوحيد».

قال الخليلي في ترجمة علي بن حجر: «وآخر من روى عنه بمرو أحمد بن محمد العنزي، وبنيسابور ابن خزيمة»[5].

وقال أيضاً في ترجمة ابن خزيمة: «سمع بخراسان علي بن حجر»[6].

وقال الذهبي: «وروى عن علي بن حجر وطبقته»[7].

---

(١) انظر: الإرشاد: ٨٣٢/٣، تذكرة الحفاظ: ٤٨١/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، طبقات الحفاظ: ٢١٢.

(٢) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦.

(٣) انظر ترجمته في: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: ٦٧/١، الجمع بين رجال الصحيحين: ٧/١، العبر: ٤٤٢/١، تذكرة الحفاظ: ٤٨١/٢، الكاشف: ٢٩/١، تهذيب التهذيب: ٨٤/١، تقريب التهذيب: ٢٧/١، طبقات الحفاظ: ٢١٢، شذرات الذهب: ١٠٥/٢، النجوم الزاهرة: ٣١٩/٢، الخلاصة: ١١، الرسالة المستطرفة: ٦٥.

(٤) انظر: الثقات: ١٥٦/٩، الإرشاد: ٨٣١/٣، المنتظم: ١٨٦/٦، العبر: ٤٦٢/١.

(٥) الإرشاد: ٩٠٣/٣.

(٦) الإرشاد: ٣٨١/٣.

(٧) العبر: ٤٦٢/١.

وقد أثنى كبار الأئمة على حفظه وإتقانه: فقال النسائي: «ثقة مأمون حافظ».

وقال محمد بن علي حمزة المروزي: «كان فاضلاً، حافظاً، نزل بغداد ثم تحول إلى مرو».

ووصفه الذهبي بقوله: «الحافظ الكبير، رحال، جوال». توفي سنة أربع وأربعين ومئتين[1].

٦ ـ أحمد بن نصر:

هو أبو عبدالله أحمد بن نصر بن زياد القرشي النيسابوري، أحد الأئمة الأعلام، وصفه الذهبي بقوله: «فقيه نيسابور، ومقرئها وزاهدها».

حدّث عن: عبدالله بن نمير، وابن أبي فديك، والنضر بن شميل وغيرهم.

وحدّث عنه: «البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو عروبة الحراني، وآخرون».

كما حدث عنه أيضاً: الإمام ابن خزيمة، وتفقه على يديه قبل أن يرحل من نيسابور طلباً للعلم والمعرفة.

قال الحاكم: «كان فقيه أهل الحديث في عصره بنيسابور، كثير الحديث والرحلة، وعليه تفقه ابن خزيمة، قبل أن يرحل»[2] توفي ـ

---

(١) انظر ترجمته: التأريخ الكبير: ٢٢٧/٦، التأريخ الصغير: ٣٧٩/٢، الجرح والتعديل: ١٧٣/٦، طبقات الحنابلة: ٢٢٢/١، تأريخ بغداد: ٤١٦/١١، الإرشاد: ٩٠٣/٣، تذكرة الحفاظ: ٤٥٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٠٧/١١ ـ ٥١٣، العبر: ٤٤٣/١، تهذيب التهذيب: ٢٩٣/٧، طبقات المفسرين للداودي: ٣٩٥/١، طبقات الحفاظ: ١٩٩، النجوم الزاهرة: ٣١٩/٢، الخلاصة للخزرجي: ٢٣٠.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٤٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٨٧/٢، طبقات الحفاظ: ٢٤١.

رحمه الله تعالى ـ سنة خمس وأربعين ومئتين[1].

٧ ـ محمد بن رافع:

هو أبو عبدالله محمد بن رافع القشيري، مولاهم النيسابوري، وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ القدوة، أحد الأعلام، وهو أحد من عنى بالسنن حالاً وقالاً»[2].

سمع: سفيان بن عيينة، وعبدالله بن إدريس، والنضر بن شميل، وعبدالرزاق بن همام، وطبقتهم.

وروى عنه: الأئمة الخمسة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والإمام ابن خزيمة كما ذكر الخليلي والذهبي[3].

وروى من طريقه في كتابه «التوحيد» في تسعة مواضع.

أثنى عليه كبار الأئمة ووثقوه: قال البخاري: «كان من خيار عباد الله» وقال مسلم والنسائي: «ابن رافع، ثقة مأمون». وقال الخليلي: «عالم، ثقة».

توفي في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومئتين[4].

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٥٤٠/٢ ـ ٥٤١، طبقات القراء: ١٤٥/١، العبر: ٤٠٨/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١٨٦/٢ ـ ١٨٧، تهذيب التهذيب: ٨٥/١، النجوم الزاهرة: ٣٢٢/٢، طبقات الحفاظ: ٢٤١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٥٠٩/٢.

(٣) انظر المصدر السابق: ٥١٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤، لإرشاد: ٨١٠/٢.

(٤) انظر ترجمته في: التأريخ الكبير: ٨١/١ ـ ٨٢، التأريخ الصغير: ٣٨٣/٢، الجرح والتعديل: ٢٥٤/٧، الإرشاد: ٨٠٩/٢، تذكرة الحفاظ: ٥٠٩/٢ ـ ٥١٠، سير أعلام النبلاء: ٢١٤/١٢، العبر: ٤٤٥/١، الكاشف: ١١٣/٣، تهذيب التهذيب: ١٦٠/٩ ـ ١٦٢، طبقات الحفاظ: ٢٢٥، الخلاصة ٣٣٦، شذرات الذهب: ١٠٩/٢.

٨ ـ محمد بن حُميد:

هو أبو عبدالله محمد بن حميد بن حيان الرازي، أحد الأئمة الحفاظ، حدّث عنه: ابن المبارك، والفضل السناني، ويعقوب القمي، وزيد بن الحباب وخلق.

وروى عنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ومحمد بن محمد الباغندي، وابن جرير، والبغوي، وآخرون.

وقد سمع منه الإمام ابن خزيمة، ولم يحدّث عنه لصغره وقت سماعه ونقص إتقانه آنذاك.

قال الذهبي: «سمع من إسحاق بن راهويه، ومحمد بن حميد، ولم يحدّث عنهما لكونه كتب عنهما في صغره، وقبل فهمه وتبصره»(١).

وثقّه أحمد ويحيى وغير واحد، وضعّفه البخاري والنسائي والجوزجاني، وصالح جزرة(٢).

كما ذهب إلى تضعيفه أيضاً الإمام ابن خزيمة، وفي ذلك يقول تلميذه أبو علي النيسابوري: «قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد؟ فإن أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه! قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً»(٣).

وقال الذهبي: «وهو من بحور العلم، لكنه غير معتمد يأتي بمناكير كثيرة»(٤).

توفي سنة ثمان وأربعين ومئتين(٥).

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤، وانظر: طبقات السبكي: ١١٠/٢، طبقات الحفّاظ: ٣١٣.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤٩١/٢، ميزان الاعتدال: ٥٣٠/٣، طبقات الحفاظ: ٢١٦.

(٣) ميزان الاعتدال: ٥٣٠/٣، وانظر: تذكرة الحفاظ: ٤٩١/٢.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٤٩٠/٢ ـ ٤٩١.

(٥) انظر ترجمته في: التأريخ الكبير: ٦٩/١، التأريخ الصغير: ٣٨٦/٢، الضعفاء لأبي =

٩ ـ أبو كريب:

هو أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي، الحافظ الثقة، محدث الكوفة، سمع: ابن عيينة، وابن المبارك، وهشيماً، وعمرو بن عبيد، وحاتم بن إسماعيل وطبقتهم وقد رحل إليه ابن خزيمة وسمع منه بالكوفة، وروى من طريقه في كتابه «التوحيد» سبعة أحاديث.

وقد أثنى عليه كبار الأئمة: فقال ابن نمير: «ما بالعراق أحد أكثر حديثاً من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه».

وقال أبو عمرو الخفاف: «ما رأيت في المشايخ بعد ابن راهويه، أحفظ من أبي كريب» وكان ابن عقدة يقدّمه في الحفظ والكثرة على جميع مشايخه.

توفي في جمادي الآخرة سنة ثمان وأربعين ومئتين، وله سبع وثمانون سنة[1].

١٠ ـ بندار:

هو أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري النساج، أحد الأئمة الأعلام، حدّث عن: عبدالرحمٰن بن مهدي، وابن عون، ويحيى القطان، ومعتمر بن سليمان وغيرهم. وعنه: الأئمة الستة، وإبراهيم

= زرعة: ٥٨٣/٢، الجرح والتعديل: ٢٣٢/٧، الضعفاء للعقيلي: ٦١/٤، المجروحين لابن حبان: ٣٠٣/٢، الكامل لابن عدي: ٢٢٧٧/٦، تأريخ بغداد: ٢٥٩/٢، الإرشاد: ٦٦٩/٢، تذكرة الحفاظ: ٤٩٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٠٣/١١، العبر: ٤٥٢/٢، ميزان الاعتدال: ٥٣٠/٣، تهذيب التهذيب: ١٢٧/١١، الخلاصة: ٢٣٣، طبقات الحفاظ: ٢١٦.

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٨٩/٦، التاريخ الكبير: ٢٠٥/١، التأريخ الصغير: ٣٨٦/٢، الجرح والتعديل: ٥٢/٨، الإرشاد: ٥٧٤/٢، تذكرة الحفاظ: ٤٩٧/٢ ـ ٤٩٨، سير أعلام النبلاء: ٣٩٤/١١ ـ ٣٩٨، العبر: ٤٥٣/١، الكاشف: ٧٧/٣، تهذيب التهذيب: ٣٨٥/٩، تقريب التهذيب: ١٩٧/٢، طبقات الحفاظ: ٢٢٠، الخلاصة: ١١٩/٢، شذرات الذهب: ١١٩/٢.

الحربي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو العباس السراج، وابن أبي داود وآخرون. قال ابن خزيمة: سمعت بنداراً يقول: «ما جلست مجلسي هذا حتى حفظت جميع ما خرجته»[1].

وقال أبو حاتم: صدوق. وقال العجلي: ثقة كثير الحديث، وقال الذهبي: «كان عالماً بحديث أهل البصرة، متقناً، مجوداً، لم يرتحل براً بأمه، ثم ارتحل بعدها».

وقد حدث عنه الإمام ابن خزيمة وجالسه، وسمع منه، وأكثر عنه، واعتمده، حيث روى من طريقه قرابة تسعة وأربعين حديثاً في كتابه التوحيد. كما روى عنه كثيراً في «صحيحه».

وكانت له منزلة خاصة في قلب ابن خزيمة، فكان إذا حدّث عنه يقول تارةً: «حدثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمد بن بشار»[2].

وتارةً أخرى يقول: «حدثنا محمد بن بشار بندار، وأبو موسى محمد بن المثنى، إمامان من أئمة علماء الهدى»[3].

توفي في رجب سنة اثنتين وخمسين ومئتين[4].

١١ ـ محمد بن المثنى:

وهو أبو موسى محمد بن المثنى بن عبيد العنزي البصري المعروف بالزمن. أحد الحفاظ الأثبات.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥١١/٢.

(٢) التوحيد: ٢٠٦، تذكرة الحفاظ: ٥١١/٢.

(٣) التوحيد: ١٩٧.

(٤) انظر ترجمته في: تأريخ الثقات: ٤٠١، الجرح والتعديل: ٢١٤/٣، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: ٣٣٤/١، تأريخ بغداد: ١٠١/٢، الجمع بين رجال الصحيحين: ٤٣٥/٢، تذكرة الحفاظ: ٥١١/٢، العبر: ٣/٢، الكاشف: ٢١/٣، ميزان الاعتدال: ٣٠/٣، تهذيب التهذيب: ٧٠/٩، تقريب التهذيب: ١٤٧/٢، طبقات الحفاظ: ٢٢٦، الخلاصة: ٢٨٠.

وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ، الحجة، محدث البصرة»[١].

سمع يزيد بن زريع، ومعتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، ويحيى القطان وغيره.

وسمع منه: الأئمة الستة، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن صاعد، والإمام ابن خزيمة[٢].

وقد روى عنه ثلاثة وعشرين حديثاً في كتابه «التوحيد». كما روى عنه في صحيحه أيضاً. قال الخطيب: «كان صدوقاً، ورعاً، فاضلاً، عاقلاً، ثقة، ثبتاً، احتج سائر الأئمة بحديثه». توفي سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٣].

١٢ ـ البخاري:

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولاهم، البخاري، صاحب الصحيح، أحد الأئمة الأعلام المشهورين بالحفظ والضبط والإتقان، وصفه الذهبي بقوله: «شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ»[٤] كان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة.

ولد في شوال سنة أربع وتسعين ومئة. روى عن: محمد بن سلام، ومحمد بن يوسف البيكندي، ومكي بن إبراهيم، وعبيدالله بن موسى، وأبي مسهر، والفريابي، وخلق كثير.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥١٢/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٩٥/١/٤، تأريخ أسماء الثقات: ٢١٣، الجمع بين رجال الصحيحين: ٤٥١/٢، تذكرة الحفاظ: ٥١٢/٢، العبر: ٤/٢، الكاشف: ٨٢/٣، تهذيب التهذيب: ٤٢٥/٩، تقريب التهذيب: ٢٠٤/٢، طبقات الحفاظ: ٢٢٦، الخلاصة: ٣٠٥، شذرات الذهب: ١٢٦/٢.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٥٥٥/٢.

وحدّث عنه: الإمام ابن خزيمة، والترمذي، ومحمد بن نصر المروزي الفقيه، وصالح بن محمد جزرة، وأبو حامد بن الشرقي، ومنصور بن محمد البزدوي، وأبو عبدالله المحاملي، وآخرون.

أثنى عليه كبار الأئمة فقال بندار: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، والدارمي بسمرقند، والبخاري ببخارى».

وقال أحمد: «ما أخرجت خراسان مثل البخاري».

وقد أثنى الإمام ابن خزيمة عليه، ونوه بحفظه وضبطه فكان يقول: «ما رأيت تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث، ولا أحفظ له من محمد بن إسماعيل البخاري»[١].

وكما حدث ابن خزيمة عن شيخه البخاري، فقد حدث أيضاً البخاري نفسه عن تلميذه ابن خزيمة، وهذا ما يعرف عند المحدثين برواية الأكابر عن الأصاغر[٢].

قال الذهبي في ترجمة ابن خزيمة: «حدّث عنه البخاري ومسلم في غير الصحيحين»[٣].

وقال السبكي: «روى عنه خلق من الكبار منهم: البخاري، ومسلم، في غير الصحيحين»[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٥٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢١٨/٢، شرح علل الترمذي: ٤٩٤/١، وانظر: معرفة علوم الحديث: ٧٤.

(٢) رواية الأكابر عن الأصاغر هي أن يروي الراوي عمن هو دونه في السن، أو في اللقي، أو في المقدار، ومن هذا النوع: رواية الآباء من الأبناء والصحابة عن التابعين، والشيخ عن تلميذه، ونحو ذلك. انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر: ٩٦.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣، وانظر المصدر نفسه: ٢١٥/٢.

توفي - رحمه الله تعالى - ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين[1].

١٣ - أبو سعيد الأشج:

هو أبو سعيد عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي، وصاحب التفسير والتصانيف.

حدّث عن: هشيم وأبي بكر بن عياش، وعبدالله بن إدريس، وعقبة بن خالد، وآخرين. وعنه: الأئمة الستة، وأبو زرعة، وابن أبي الدنيا، وأبو يعلى، وعبدالرحمٰن بن أبي حاتم، والإمام ابن خزيمة[2].

وقد روى عنه تسعة أحاديث في كتابه «التوحيد».

كما روى عنه أيضاً في «صحيحه» في عدة مواضع منه.

أثنى عليه الأئمة ووثقوه: فقال أبو حاتم: «ثقة صدوق، إمام أهل زمانه»، وقال محمد بن أحمد بن بلال الشطوي: «ما رأيت أحداً أحفظ منه».

توفي في ربيع الأول سنة سبع وخمسين ومئتن[3].

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٩١/٧، طبقات الحنابلة: ٢٧١/١ - ٢٧٩، الإرشاد: ٩٥٨/٣، تأريخ بغداد ٤/٢ - ٣٣، الفهرست: ٢٣٠، وفيات الأعيان: ١٨٨/٤ - ١٩١، تذكرة الحفاظ: ٥٥٥/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٩١/١٢ - ٤٧١، العبر: ١٢/٢ - ١٣، البداية والنهاية: ٢٤/١١ - ٢٦، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢١٢/٢ - ٢٤١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٨٤/١، تهذيب التهذيب: ٤٧/٩ - ٥٥، النجوم الزاهرة: ٢٥/٣، طبقات الحفاظ: ٢٥٢، الوافي بالوفيات: ٢٠٦/٢، معجم البلدان: ٥٢١/١، شذرات الذهب: ١٣٤/٢، مرآة الجنان: ١٦٧/٢، مفتاح السعادة: ١٣٠/٢، هدية العارفين: ١٦/٢ وغيرها.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٠٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٢٨٩/٦، الجمع بين رجال الصحيحين: ٢٥٢/١، تذكرة الحفاظ: ٥٠١/٢، العبر: ١٥/٢، الكاشف: ٨٢/٢، تهذيب التهذيب: ٢٣٦/٥، طبقات المفسرين للداودي: ٢٢٨/١، طبقات الحفاظ: ٢٢٢، الخلاصة: ١٦٩، شذرات الذهب: ١٣٧/٢.

١٤ ـ مسلم:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أحد الأئمة الأعلام، صاحب الصحيح، ولد سنة أربع ومئتين.

روى عن: يحيى بن يحيى التميمي والقعنبي، وأحمد بن يونس اليربوعي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور، وعون بن سلام، وأحمد بن حنبل، وخلق كثير. وعنه: إبراهيم بن أبي طالب، وأبو عوانة، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو حامد أحمد بن حمدان الأعمشي، ومكي بن عبدان، وعبدالرحمٰن بن أبي حاتم وآخرون.

أثنى عليه كبار الحفاظ فكان أحمد بن سلمة يقول: «رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما».

وقال ابن أبي حاتم: «كان ثقة من الحفاظ». وقال أبو قريش الحافظ: «حفاظ الدنيا أربعة: وعدّ منهم مسلماً».

وقد سمع منه الإمام ابن خزيمة وحدّث عنه. قال الخليلي في ترجمة مسلم: «وروى عنه ابن خزيمة أحاديث، وصحيحه بنيسابور»[(١)].

كما حدث الإمام مسلم عن تمليذه ابن خزيمة خارج الصحيح، وقد نص على ذلك ابن الجوزي والذهبي والسبكي وغيرهم[(٢)].

قال ابن الجوزي في ترجمة ابن خزيمة: «روىٰ عنه جماعة من مشايخه منهم: البخاري ومسلم»[(٣)] توفي في رجب سنة إحدى وستين ومئتين[(٤)].

---

(١) الإرشاد: ٨٢٦/٣ .وانظر: تذكرة الحفاظ: ٥٨٨/٢.

(٢) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣، وانظر بعضاً من روايات مسلم عن ابن خزيمة في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٢٣/٢ ـ ١٢٥، تذكرة الحفاظ: ٧٢٣/٢ ـ ٧٢٤، سير أعلام النبلاء: ٣٦٩/١٤.

(٣) المنتظم: ١٨٤/٦.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٨٢/٨ ـ ١٨٣، الإرشاد: ٨٢٥/٣ ـ ٨٢٦، تأريخ بغداد: ١٣ ـ ١٠٠ ـ ١٠٤، طبقات الحنابلة: ٣٣٧/١ ـ ٣٣٩، اللباب: ٣٨/٣، =

١٥ ـ يونس بن عبدالأعلى:

هو أبو موسى يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري، الحافظ المقرىء الفقيه، قال عنه شيخه الشافعي: «ما رأيت بمصر أحداً أعقل من يونس» وقال ابن الجوزي: «كان له علم وافر، وعقل رزين»[١] وقال السبكي: «وانتهت إليه رئاسة العلم بديار مصر»[٢].

وقال يحيى بن حسان: «هو ركن من أركان الإسلام» ووثقه أبو حاتم والنسائي وابن حبان.

روى عن: سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، وابن وهب، ومعن بن عيسى والشافعي، وأخذ عنه الفقه.

وحدث عنه: مسلمَ والنسائي، وابن ماجه، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو بكر بن زياد وآخرون.

وقد رحل إليه الإمام ابن خزيمة وسمع منه بمصر[٣].

وروى من طريقه عشرين حديثاً في كتابه «التوحيد»، كما روىٰ عنه في صحيحه، وأخذ عنه القراءة أيضاً، وقد قرأ يونس القرآن عن ورش وغيره[٤].

قال الذهبي في ترجمة يونس: «أخذ عنه القراءة: أسامة التجيبي، وابن

= وفيات الأعيان: ٩١/٢ .تذكرة الحفاظ: ٥٨٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٥٧/١٢ ـ ٥٨٠، العبر: ٢٣/٢، البداية والنهاية: ٣٣/١١ ـ ٣٥، تهذيب التهذيب: ١٢٦/١٠، طبقات الحفاظ: ٢٦٤، الخلاصة: ٣٢٤، شذرات الذهب: ١٤٤/٢، الرسالة المستطرفة: ١١.

(١) المنتظم: ٤٩/٥.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٧١/٢.

(٣) انظر: المنتظم: ١٨٤/٦، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٢٨/٢.

خزيمة، وابن جرير الطبري[1]»، ولد سنة سبعين ومئة. وتوفي في ربيع الأول سنة أربع وستين ومئتين[2].

١٦ ـ المزنـي:

هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني، أحد الأئمة الأعلام البارزين، ولد سنة خمس وسبعين ومائة، حدّث عن الشافعي وتفقه به، ولازمه طويلاً، وحمل عنه فقهه إلى من جاء بعده، وكان الشافعي يخصه بما لا يخص به غيره.

كان زاهداً، ورعاً، متقللاً من الدنيا، عالماً، عابداً مجاب الدعوة. قوي الحجة، غواصاً على المعاني الدقيقة. قال عنه شيخه الشافعي: «لو ناظره الشيطان لغلبه».

وقال الخليلي: «واتفقوا على أنه أزهد أهل العلم بمصر في زمانه، وأحسنهم ديانة»[3].

ووصفه ابن الجوزي بقوله: «وكان فقيهاً، حاذقاً، ثقة في الحديث، وله عبادة وفضل. وكان من خيار خلق الله، ملازماً للرباط»[4].

من مصنفاته «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«مختصر المختصر» وغيرها.

---

(١) المصدر السابق: ٥٢٧/٢.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء: ٩٩، الجمع بين رجال الصحيحين: ٥٨٥/٢، وفيات الأعيان: ٤٧١/٢، تهذيب الأسماء واللغات: ١٦٨/٢، تذكرة الحفاظ: ٤٠٦/٢، تهذيب التهذيب: ٤٤٠/١١، تقريب التهذيب: ٣٨٥/٢، طبقات الحفاظ: ٢٣٤، مرآة الجنان: ٢٧٦/٢، طبقات ابن هداية الله: ٢٩، شذرات الذهب: ١٤٩/٢.

(٣) الإرشاد: ٤٢٩/١.

(٤) المنتظم: ٤٦/٥.

روى عنه الطحاوي، وزكريا الساجي، وأبو داود السجستاني، وابن أبي حاتم وآخرون وروى عنه أيضاً: الإمام ابن خزيمة، وبه تفقه، وعلى يديه تخرّج، وهو من أبرز شيوخ ابن خزيمة الذين جمعوا بين الفقه والحديث.

قال الخليلي: «ونجب أصحابه وكان الدرس له في أيامه بمصر دون غيره، والنجباء من أصحابه في كل ناحية... وذكر بنيسابور: محمد بن إسحاق بن خزيمة»[١].

وقال الذهبي في ترجمة ابن خزيمة: «وتفقه على المزني وغيره»[٢].

وقد كان المزني يعرف للإمام ابن خزيمة قدره، ويثني عليه، ويقرّ له بإمامته وسبقه في الحديث.

قال الحاكم: سمعت محمد بن إسماعيل البكري يقول: سمعت ابن خزيمة يقول: «حضرت مجلس المزني يوماً وسأله سائل من العراقيين[٣] عن شبه العمد[٤].

فقال السائل: إن الله عز وجل وصف القتل في كتابه صنفين: عمداً

---

(١) الإرشاد: ٤٢٩/١ ـ ٤٣٠.

(٢) العبر: ٤٦٢/١، انظر: طبقات الشافعية للأسنوي: ٢٦٢/١.

(٣) مما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا السائل: إما أن يكون مالكياً أو ممن يقول بقول مالك في هذه المسألة، لأن تقسيم القتل إلى قسمين هو مذهب المالكية، وقد نبهت على هذا حتى لا يشتبه أحد من وصف السائل بأنه من العراقيين أن هذا المذهب مذهب أبي حنيفة لأنه أصبح من الشائع إطلاق لفظ العراقيين على أصحاب أبي حنيفة.

(٤) القتل شبه العمد: هو أن يقصد الجاني ضرب المجني عليه بما لا يحصل الهلاك به غالباً كالعصا الصغيرة، والسوط، والحجر الصغير، وغير ذلك مما لا يقتل غالباً بقصد العدوان والتأديب. انظر: المنهاج للنووي: ٤٧٨ ـ ٤٣٩، فقه المعاملات والجنايات لأستاذنا الفاضل الدكتور عبدالله الجبوري: ١٦٨/٢، القصاص والحدود في الفقه الإسلامي للدكتور علي أحمد مرعي: ٣١.

وخطأ، فلمَ قلتم: إنه على ثلاثة أصناف، وزدتم شبه العمد، فذكر الحديث[1] فقال له: أتحتج بعلي بن زيد بن جُدعان[2]؟

فسكت المزني.

فقلت لمناظره: قد روى هذا الخبر غير علي بن زيد.

فقال: ومَنْ رواه غير علي؟

قلت: أيوب السختياني[3] وخالد الحذّاء[4].

---

(١) وهو قوله ﷺ: **«إلا إن في قتيل عمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة، منها أربعون خَلِفَةً في بطونها أولادها»**.
وقد روى هذا الحديث: الإمام الشافعي عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً. ورواه أيضاً: النسائي في كتاب القسامة، باب ذكر الاختلاف عن خالد الحذّاء: **٣٦/٨**، وابن ماجه في كتاب الديات، باب دية شبه العمد مغلظة، من حديث سفيان بن عيينة. وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب دية الخطأ، من طريق عبدالوارث بن عبدالصمد، عن علي بن زيد، كذلك.

(٢) هو علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدعان، التيمي، البصري الضرير، أصله حجازي ينسب أبوه إلى جد جده، من الرابعة، قال عنه الذهبي: أحد الحفاظ، وليس بالثبت، وقال الدارقطني: لا يزال عندي فيه لبن وقال أحمد: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك القوي. وقال البخاري وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. وقال الترمذي: صدوق، ولخص ابن حجر حاله فقال: ضعيف. مات سنة **١٣١**هـ. انظر: الكاشف: **٢٨٥/١**، ميزان الاعتدال: **١٢٧/٣ ـ ١٢٩**، تقريب التهذيب: **٣٧/٢**.

(٣) هو أيوب بن أبي تميمة، كيسان السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء، العباد، من الخامسة، مات سنة **١٣١**هـ روى له الستة. انظر: الكاشف: **١٤٥/١**، تقريب التهذيب: **٨٩/١**. وحديث أيوب السختياني: أخرجه النسائي في سننه: **٣٦/٨** .كتاب القسامة، باب كم دية شبه العمد، وابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب دية شبه العمد مغلظة: **٨٧٧/٢**، رقم الحديث: **٢٦٢٧** من طريق شعبة بن الحجاج عن أيوب عن القاسم بن ربيعة الغطفاني، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

(٤) هو خالد بن مهران البصري، أبو المنازل الحذّاء، الحافظ، ثقة إمام، من الخامسة، توفي سنة **١٤١**هـ. روى له الأئمة الستة. انظر: الكاشف: **٢٧٤/١**، تقريب =

قال لي: فمن عقبة بن أوس[1]؟

قلت: عقبة بن أوس، رجل من أهل البصرة، وقد رواه عنه أيضاً محمد بن سيرين مع جلالته.

فقال للمزني: أنت تناظر أو هذا؟

فقال: «إذا جاء الحديث فهو يناظر؛ لأنه أعلم بالحديث مني، ثم أتكلم أنا»[2].

ولما وقع بين المزني وابن عبدالحكم قيل للمزني: «إنه يردُّ على الشافعي! فقال: لا يمكنه إلاّ بمحمد بن إسحاق النيسابوري»[3].

توفي - رحمه الله تعالى - لست بقين من شهر رمضان، سنة أربع وستين ومئتين[4].

= التهذيب: ٢١٩/١ .وحديثه: أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب دية الخطأ، والنسائي في سننه، كتاب القسامة، باب ذكر الاختلاف على خالد الحذاء: ٣٦/٨، وابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب دية شبه العمد مغلظة: ٨٣٧/٢، عن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

(١) هو عقبة بن أوس السدوسي، البصري، ويقال فيه يعقوب، وقيل هما أخوان، صدوق، من الرابعة، ووهم من قال له صحبة. روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. انظر: الكاشف: ٢٧١/٢، تقريب التهذيب: ٢٦/٢.

(٢) طبقات الفقهاء: ١٠٥ ـ ١٠٦، تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٧٢٩/٢.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٢٠٤/٢، الإرشاد: ٤٢٩/١ ـ ٤٣٥، طبقات الفقهاء: ٩٧، الفهرست: ٢١٢/١، وفيات الأعيان: ٢١٧/١، تهذيب الأسماء واللغات: ٢٨٥/٢، سير أعلام النبلاء: ٤٩٢/١٢، العبر: ٢٨/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٩٣/٢ ـ ١٠٩، اللباب: ١٣٣/٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢٥٨/١، النجوم الزاهرة: ٣٩/٣، مرآة الجنان: ١٧٧/٢، شذرات الذهب: ١٤٨/٢، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٥، طبقات العبادي: ٩، كشف الظنون: ٤٠٠، ١٦٣، الأعلام: ٣٢٧/١.

١٧ ـ ابن عبدالحكم:

هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري، وصفه الذهبي بقوله: «الإمام، الحافظ، فقيه عصره، وكان أهل مصر لا يعدلون به أحداً»[١].

روى عن: عبدالله بن وهب، وابن أبي فديك، وأبي ضمرة أنس بن عياض، وأشهب بن عبدالعزيز، والشافعي، وبه تفقه، وغيرهم.

وعنه: النسائي، وأبو حاتم الرازي، وابن أبي حاتم، وأبو العباس الأصم، وابن صاعد، وأبو بكر بن زياد النيسابوري وآخرون، كما حدث عنه أيضاً: الإمام ابن خزيمة وروى من طريقه خمسة أحاديث في كتابه «التوحيد». أثنى عليه كبار الحفاظ ووثقوه فقال النسائي: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: «ثقة، صدوق، أحد فقهاء مصر، من أصحاب مالك».

وقد أثنى الإمام ابن خزيمة عليه، ونوّه بفقهه، وسعة اطلاعه، وعمق معرفته، فكان يقول: «ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبدالله بن عبدالحكم»[٢]. وقال عنه أيضاً: «كان محمد بن عبدالله بن عبدالحكم أعلم من رأيت على أديم الأرض بمذهب مالك وأحفظهم له، سمعته يقول: كنت أتعجب ممن يقول في المسائل: لا أدري»[٣].

ولكن كان ابن خزيمة يعيب على شيخه عدم حفظه للأسانيد فنراه يقول: «وأما الإسناد فلم يكن يحفظه»[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٥٤٦/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٥٤٧/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٦٨/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٩/١.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ٦٨/٢، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي: ٢٠، وانظر: ترتيب المدارك: ٦٤/٢.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٥٤٧/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٦٨/٢.

وقد حدث ابن عبدالحكم عن تلميذه ابن خزيمة كما نص على ذلك الذهبي والسبكي وغيرهما(١).

توفي في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومئتين(٢).

١٨ - الربيع بن سليمان:

هو أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبدالجبار بن كامل المرادي، مولاهم، المصري، المؤذن، صاحب الشافعي وخادمه، وألصق تلاميذه به، وراوية كتبه الجديدة، ومن أبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة الذين جمعوا بين الفقه والحديث، وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ الإمام، محدث الديار المصرية»(٣).

ولد سنة أربع وتسعين ومئة، اتصل بخدمة الشافعي، وحمل عنه الكثير، وحدث عنه به، وعن عبدالله بن وهب، وعبدالله بن يوسف، وأيوب بن سويد الرملي، ويحيى بن حبان، وأسد بن موسى، وغيرهم.

وروى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وابنه عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، وزكريا الساجي وأبو جعفر الطحاوي وآخرون.

كان شيخه الشافعي يحبه حباً جماً، فقد قال له يوماً: «ما أحبك إليّ»

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء: ٩٩، ترتيب المدارك: ٦٢/٢، الديباج المذهب لابن فرحون: ٢٣١، وفيات الأعيان: ٤٥٦/١، تذكرة الحفاظ: ٥٤٦/٢، العبر: ٣٨/٢، ميزان الاعتدال: ٦١١/٣، طبقات القراء: ١٧٩/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٦٧/٢، العقد المذهب لابن الملقن: ٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٩/١، طبقات الشافعية للأسنوي: ٣٦/١، طبقات الفقهاء الشافعية: ٢٠، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٣٠، تهذيب التهذيب: ٢٦٠/٩، النجوم الزاهرة: ٤٤/٣، مرآة الجنان: ١٨١/٢، طبقات الحفاظ: ٢٤٥، شذرات الذهب: ١٥٤/٢، مفتاح السعادة: ١٥٥/٢، هدية العارفين: ١٨/٢، الأعلام: ٩٤/٧.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٥٨٦/٢.

وقال أيضاً: «ما خدمني أحد قط مثل ما خدمني الربيع بن سليمان، ولو أمكنني أن أطعمك العلم لأطعمتك».

ونقل السبكي أنه قيل عنه: «كانت فيه سلامة صدر، وغفلة» فقال معقباً: «إلاّ أنها باتفاقهم لم تنته به إلى التوقف في قبول روايته، بل هو ثقة، ثبت، خرّج إمام الأئمة ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك ابن حبان، والحاكم»[1].

وقد أثنى عليه كبار الحفاظ ووثقوه فقال ابن أبي حاتم: «سمعنا منه وهو صدوق».

وسئل أبي عنه فقال: «صدوق». وقال الخليلي: «ثقة، متفق عليه» وقال الذهبي: «وثقه ابن يونس». وقد تفقه ابن خزيمة على يديه[2].

وأخرج حديثه في صحيحه كما تقدم، وروى من طريقه عشرة أحاديث في كتابه «التوحيد».

وكان ابن خزيمة محط إعجاب وتقدير شيخه الربيع حيث نراه يقول لتلاميذه يوماً: «هل تعرفون ابن خزيمة؟» فقالوا: نعم، فقال: «استفدنا منه أكثر مما استفاد منا»[3].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/١٣٤.

(٢) لا بد من الإشارة إلى أن ابن هداية الله قد ذكر في طبقاته أن ابن خزيمة قد تفقه على يوسف بن يحيى القرشي البويطي، أكبر أصحاب الشافعي المصريين ومن أجلّ تلاميذه، وهذه هفوة قلم لم ينتبه إليها ابن هداية الله، لأن وفاة البويطي كانت سنة إحدى وثلاثين ومائتين في سجن بغداد بعد أن حُمل من مصر في فتنة خلق القرآن. ومن الثابت أن ابن خزيمة لم يبدأ الرحلة في طلب العلم إلا في حدود سنة أربعين ومائتين، وهذا يعني أنه لم يلقه قطعاً، والله أعلم.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٢، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧١، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١١٢، طبقات الشافعية للأسنوي: ١/٤٦٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٠٠.

توفي في شهر شوال سنة سبعين ومئتين[1].

١٩ ـ البوشنجي:

هو أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن سعيد العبدي البوشنجي. قال الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ، الفقيه المالكي، صاحب التصانيف، والرحلة الواسعة»[2] وثقه ابن حبان، وقال الخليلي: «ثقة وإمام في وقته»[3].

سمع: يحيى بن بكير، ويوسف بن عدي، وروح بن صلاح، ومحمد بن سنان العوفي، وسعيد بن منصور، وطبقتهم.

وحدّث عنه: محمد بن إسحاق الصاغاني، والبخاري، وأبو حامد الشرقي، والإمام ابن خزيمة كما ذكر الخليلي والذهبي والسبكي وغيرهم[4].

وقد كان ابن خزيمة يشكو من تقتير شيخه البوشنجي عليه في العلم فنراه يقول: «لو لم يكن في أبي عبدالله من البخل بالعلم ما كان، ما خرجت إلى مصر»[5] وقال أيضاً: «لولا بخله بالعلم لما احتجت أن أدخل العراق ومصر»[6].

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٤٦٤/٣، الإرشاد: ٤٢٨/١ ـ ٤٢٩، الفهرست: ٢٩٧، طبقات الفقهاء: ٩٨، وفيات الأعيان: ٥٢/٢، تهذيب الأسماء واللغات: ١٨٨/١، تذكرة الحفاظ: ٥٨٦/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٨٧/١٢، العبر: ٤٥/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٣٢/٢، طبقات الأسنوي: ٣٩/١ ـ ٤٠، البداية والنهاية: ٤٨/١١، طبقات ابن قاضي شهبة: ٦٥/١، تهذيب التهذيب: ٢٤٥/٣، النجوم الزاهرة: ٢٨/٣، طبقات العبادي: ١٢، طبقات ابن هداية الله: ٦، الخلاصة: ١١٥، شذرات الذهب: ١٥٩/٢، الأعلام: ٣٩/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٦٥٧/٢.

(٣) الإرشاد: ٨٢٥/٣.

(٤) انظر: المصدر السابق، تذكرة الحفاظ: ٦٥٨/٢.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١٩٠/٢، تهذيب التهذيب: ٩/٩.

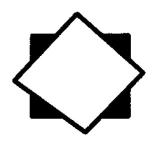
(٦) الإرشاد: ٨٢٥/٣، تهذيب التهذيب: ٩/٩.

وقد أثنى البوشنجي على تلميذه ابن خزيمة فقال: «محمد بن إسحاق كيس، وأنا لا أقول هذا لأبي ثور»(١) توفي سنة تسعين ومئتين بنيسابور، وصلى عليه إمام الأئمة ابن خزيمة(٢).



(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٩١/٢.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٨٧/٧، الإرشاد: ٨٢٥/٣، طبقات الحنابلة: ٢٦٤/١ ـ ٢٦٥، الجمع بين رجال الصحيحين: ٤٥٥، تذكرة الحفاظ: ٦٥٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٨١/١٣ ـ ٥٨٩، العبر: ٩٠، طبقات الشافعية الكبرى: ١٨٩/٢، تهذيب التهذيب: ٨/٩، النجوم الزاهرة: ١٣٣/٣، الوافي بالوفيات: ٣٤٢/١، طبقات الحفاظ: ٢٩٠، الخلاصة: ٣٢٤، شذرات الذهب: ٢٠٥/٢.



المبحث الثاني
جملة من أبرز تلاميذه



كان للإمام ابن خزيمة المعرفة والإمامة في الحديث روايةً ودرايةً وفقهاً وعللاً ورجالاً، وكان إمام زمانه بخراسان، عاش ـ رحمه الله تعالى ـ حياته للعلم سائحاً في شرق الأرض وغربها، ولم يبخل بعلمه الغزير على طلابه ومحبي علمه، ذاك لأن من شأن المنهل الطيب أن يكثر رواده، ويتتابع قصاده.

قال الخليلي: «وروى عنه أئمة الدنيا في وقتهم من الفقهاء»[(١)].

لقد شدّ طلبة العلم رحالهم إلى نيسابور ـ حيث يقيم ابن خزيمة ـ وحطوا ركابهم عنده، وولوا وجوههم شطره، ووفدوا عليه من كل حدب وصوب، لينهلوا من علمه، وليسمعوا من حديثه، وليتفقهوا بين يديه، فتخرج من حلقاته الأئمة الأعلام من الفقهاء، والجهابذة الثقات من الرواة، والحفاظ النابهين من العلماء.

قال الأسنوي: «رحلت إليه الطلبة من الآفاق»[(٢)].

وقال الحاكم: «حدثني أبو بكر بن حمدون: لما بلغ أبو بكر بن خزيمة من السن والرئاسة والتفرد بهما ما بلغ، كان له أصحاب صاروا في حياته أنجم الدنيا..»[(٣)].

---

(١) الإرشاد: ٣/٨٣٢.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي: ١/٤٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧٧.

وقد كان هؤلاء التلاميذ يجلّون شيخهم، ويوقرون أستاذهم، ويحبونه حباً جماً. وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يبادلهم الشعور؛ لأنه كان يرى فيهم أنهم ورثة علمه، وحملة مذهبه، ونقلة آرائه.

يقول تلميذه أبو علي النيسابوري: «استأذنت ابن خزيمة في الخروج إلى العراق سنة ثلاث وثلاثمائة، فقال: توحشنا مفارقتك يا أبا علي، فقد رحلت وأدركت العوالي، وتقدمت في الحفظ، ولنا فيك فائدة، فما زلت به حتى أذن لي»[1].

ويقول الذهبي في ترجمة حسينك: «وكان يعزّه، ويقدّمه على أولاده»[2].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل كان ينفق على تلاميذه وغيرهم من أهل العلم ما فضل من ماله الخاص، ولا يدّخر منه شيئاً.

هذا وإن من الصعوبة بمكان أن أحصي تلاميذ الإمام ابن خزيمة الذين جلسوا إليه، ووفدوا عليه، وأخذوا منه، وكتبوا عنه، وارتحلوا إلى حلقته من شتى أصقاع العالم الإسلامي، وكنت أودّ أن أقدم تعريفاً خاصاً بكل واحدٍ من هؤلاء العلماء الأعلام، ولكن ذلك مما لا يتسع له مثل هذا المكان، وقديماً قيل: «ما لا يدرك كله لا يترك جله» وحسبي من القلادة ما يحيط بالمعصم؛ لذلك سأقدم ههنا تعريفات موجزة ذات غناء لأهم تلاميذه المرموقين في علمهم، المكثرين في الأخذ عنه، مرتبين حسب سني وفاتهم:

١ ـ حسينك:

هو أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، ويعرف أيضاً بابن منينة، وهو بحسينك أشهر.

---

(١) المصدر السابق: ١٦/٥٦.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣/٩٦٨.

سمع: العباس الثقفي وعمرو بن أبي غيلان وأبا القاسم البغوي، وابن صاعد وآخرين.

وحدث عنه: الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وأبو حفص بن مسرور وغيرهم.

قال الحاكم: «الغالب على سماعه الصدق، وهو من شيخ العرب في بلدنا، صحبته حضراً وسفراً، فما رأيته ترك قيام الليل من نحو ثلاثين سنة، وكانت صدقاته سراً وعلانية».

وقال الخطيب: «كان ثقة حجة»، ووصفه الذهبي بقوله: «الحافظ الإمام النبيل، من كبار أهل خراسان».

من مصنفاته: «المسند الكبير».

وقد تتلمذ حسينك على يد الإمام ابن خزيمة، وسمع منه، وروى عنه، وها هو يحدثنا عن لقائه الأول بشيخه ابن خزيمة، وما دار بينهما من كلام فيقول: «أول ما سألني ابن خزيمة، قال: كتبتَ عن محمد بن جرير؟ قلت: لا. قال: ولِمَ؟ قلت: لأنه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه، فقال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت منه»[1].

وقد كان حسينك موضع تقدير واعتزاز شيخه ابن خزيمة، وكان مقرباً منه، ومحباً له. وفي ذلك يقول الذهبي: «كان يبعثه ابن خزيمة إذا تخلف عن مجلس السلطان لينوب عنه، وكان يعزّه، ويقدِّمه على أولاده»[2].

توفي في ربيع الأول سنة خمس وسبعين ومئتين[3].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٤/٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٩٦٨/٣.

(٣) انظر ترجمته في: تأريخ بغداد ٧٤/٨، تذكرة الحفاظ: ٩٦٨/٣، العبر: ٣٦٨/٢، طبقات الحفاظ: ٣٨٧.

٢ ـ ابن المنذر:

هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أحد الأئمة الأعلام، ولد بنيسابور سنة اثنتين وأربعين ومئتين، سمع محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، والربيع بن سليمان، وأبا حاتم الرازي، ومحمد بن نصر المروزي، وأحمد بن المبارك، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، كما سمع أيضاً الإمام ابن خزيمة وروى عنه[(١)].

وحدّث عنه: ابن حبان، ومحمد بن أحمد البلخي، ومحمد بن زريق البلدي، وأبو بكر محمد بن يحيى بن عمار الدمياطي، وآخرون.

قال ابن القطان: «كان ابن المنذر فقيهاً، محدثاً، ثقة».

وعرّفه الذهبي بقوله: «الحافظ العلامة، الفقيه، الأوحد، شيخ الحرم وصاحب الكتب التي لم يصنف مثلها أحد».

له مصنفات كثيرة منها: «الإشراف في معرفة الخلاف» و«الإجماع» و«الإقناع» و«التفسير».

توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمئة[(٢)].

---

(١) انظر: ابن المنذر وجهوده في الفقه المقارن: ١٦.

(٢) انظر ترجمته في: الفهرست: ٣١٥، طبقات الفقهاء: ٨٩، طبقات العبادي: ٦٧، اللباب: ١٨٣/٣، تهذيب الأسماء واللغات: ١٩٦/٢، المجموع: ١١٥/١، وفيات الأعيان: ٢٠٧/٤، تذكرة الحفاظ: ٧٨٢/٣ ـ ٧٨٣، سير أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٤ ـ ٤٩٢، ميزان الاعتدال: ٤٥٠/٣ ـ ٤٥١، الوافي بالوفيات: ٣٣٦/١، مرآة الجنان: ٢٦١/٢ ـ ٢٦٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٢/٣ ـ ١٠٨، طبقات الحفاظ: ٣٣٠، طبقات المفسرين للسيوطي: ٢٨، طبقات الشافعية للأسنوي: ٣٧٤/٢ ـ ٣٧٥، طبقات المفسرين للداودي: ٥١/٢ ـ ٥٢، لسان الميزان: ٢٧/٥ ـ ٢٨، طبقات الشافعية لابن هداية الله: ٥٩، شذرات الذهب: ٢٨٠/٢، هدية العارفين: ٣١/٢، معجم المؤلفين: ٢٢٠/٨، الأعلام: ١٨٤/٦، ابن المنذر وجهوده في الفقه المقارن: ١ وما بعدها.

٣ ـ محمد بن شعيب:

هو أبو الحسن محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شعيب النيسابوري، سمع بخراسان أبا عبدالله البوشنجي، وأبا بكر الجارودي، وداود بن الحسين، وأقرانهم. وبالعراق ابن جرير الطبري وغيره.

وقد تتلمذ على يد الإمام ابن خزيمة، ولازمه، وأخذ عنه الكثير، قال السبكي: «وكان اختلافه بنيسابور إلى أبي بكر بن خزيمة وأقرانه»[١].

وصفه الحاكم بقوله: «مفتي الشافعيين، ومناظرهم، ومدّرسهم في عصره، وأحد المذكورين في أقطار الأرض بالفصاحة والبراعة».

وقال السبكي: «أحد الأئمة المشهورين بالفصاحة، والبراعة، والفقه، والإمامة»[٢] توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة[٣].

٤ ـ أبو حامد بن الشرقي:

هو أبو حامد بن محمد بن الحسن النيسابوري، أحد الأئمة الأعلام، «صنف الصحيح، وكان فريد عصره حفظاً وإتقاناً ومعرفة»[٤].

حدّث عن: محمد بن يحيى، وأحمد بن الأزهر، وأحمد بن حفص بن عبدالله السلمي وطبقتهم ببلده، ثم ارتحل وأخذ بالري عن أبي حاتم، وبمكة عن عبدالله بن أبي ميسرة، وبالكوفة عن أبي حازم أحمد بن أبي غزة وطبقتهم.

وسمع أيضاً من ابن خزيمة وحدّث عنه كما صرح بذلك الخليلي والذهبي وغيرهما[٥].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١٧٣.
(٢) المصدر السابق: ٣/١٧٣.
(٣) المصدر السابق: ٣/١٧٣.
(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/٨٢١.
(٥) انظر سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٦.

قال الخليلي في ترجمة ابن خزيمة: «روى عنه الحسن بن سفيان أحاديث، وكذلك أبو حامد الشرقي وأقرانهما»[1].

حدّث عنه: أبو بكر محمد بن محمد الباغندي، وأبو العباس ابن عقدة، وأبو أحمد العسال، وأبو أحمد بن عدي، وأبو علي الحافظ، وزاهر بن أحمد، وغيرهم.

قال ابن عدي: «لم أر أحفظ ولا أحسن سرداً منه». وقال الحاكم: «هو واحد عصره حفظاً وإتقاناً ومعرفة».

وسئل الدارقطني عنه فقال: «ثقة، مأمون، إمام».

وقال الخطيب: «ثبت حافظ متقن» وقال الخليلي: «إمام في وقته بلا مدافعة».

وقد أثنى الإمام ابن خزيمة على تلميذه أبي حامد فقال ـ وقد نظر إليه ذات يوم ـ: «حياة أبي حامد تحجز بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ»[2].

قال الذهبي معقباً على كلام ابن خزيمة: «قلت: يعني: أنه يعرف الصحيح وغيره من الموضوع»[3].

ولد سنة أربعين ومئتين، وتوفي في رمضان سنة خمس وعشرين وثلاثمئة[4].

---

(١) الإرشاد: ٨٣٢/٣.

(٢) تأريخ بغداد: ٤٢٧/٤، سير أعلام النبلاء: ٣٨/١٥، تذكرة الحفاظ: ٨٢١/٣، طبقات الشافعية الكبرى: ٤١/٣، طبقات الحفاظ: ٣٤٤.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٨/١٥.

(٤) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٨٣٧/٣، تأريخ بغداد: ٢٤٦/٤ ـ ٢٤٧، الأنساب: ٣١٩/٧، المنتظم: ٢٨٩/٦، تذكرة الحفاظ: ٨٢١/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧/١٥، العبر: ٢٠٤/٢، ميزان الاعتدال: ١٥٦/١، طبقات الشافعية الكبرى ٤١/٣، البداية والنهاية: ١٨٨/١١، الوافي بالوفيات: ٣٧٩/٧، مرآة الجنان: ٢٨٩/٢، لسان الميزان: ٣٠٦/١، النجوم الزاهرة: ٢٦١/٣، طبقات الحفاظ: ٣٤٣، شذرات الذهب: ٣٠٦/٢.

٥ - أبو علي الثقفي:

هو أبو علي محمد بن عبدالوهاب بن عبدالرحمٰن بن عبدالوهاب بن عبدالأحد الثقفي. وصفه الحاكم بقوله: «الإمام المقتدى به في الفقه، والكلام، والوعظ، والورع، والعقل، والدين».

سمع بنيسابور من محمد بن عبدالوهاب، وأقرانه. وبالري من موسى بن نصر وأقرانه. وببغداد من أحمد بن حبان بن ملاعب، ومحمد بن الجهم، وغيرهما.

قال العبادي في ترجمة أبي بكر الصبغي: «وكان هو والثقفي - يعني محمد بن عبدالوهاب - يقرؤون على أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقرأ الكلام على الأشعري، فحرّم عليهما الرواية عنه، فامتنع الثقفي، ولم يمتنع الصبغي، لأن الثقفي كان له رجال استغنى بهم عنه، لا أنه حرّم ذلك»[(١)].

قال ابن سريج: «ما جاء من خراسان أفقه منه».

وكان ابن خزيمة يقول له: «ما يحل لأحدٍ منا في خراسان يفتي وأنت حي»[(٢)].

قال الذهبي: «ومع علمه وكماله خالف الإمام ابن خزيمة في مسائل، منها: مسألة التوفيق والخذلان، ومنزلة الإيمان، ومنزلة اللفظ بالقرآن، فأُلزِمَ البيت ولم يخرج منه إلى أن مات، وأصابه في ذلك الجلوس محن»[(٣)].

ولد سنة أربع وأربعين ومئتين، وتوفي في جمادي الأولى سنة ثمان وعشرين وثلاثمئة[(٤)].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية: ٩٩.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١١٩/١.

(٣) المصدر السابق، سير أعلام النبلاء: ٢٨٢/١٥، وانظر الوافي بالوفيات: ٧٥/٤.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الصوفية: ٣٦١ - ٣٦٥، الرسالة القشيرية: ٢٦، الأنساب: ١٣٥/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٨٠/١٥، العبر: ٢١٤/٢، الوافي بالوفيات: ٧٥/٤، =

٦ ـ الصبِّغـي:

هو أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري المعروف بالصبغي، أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث.

سمع: الفضل محمد الشعراني، وإسماعيل بن قتيبة، ويوسف بن يعقوب القزويني، ومحمد بن أيوب، وعلي بن عبدالعزيز وغيرهم. وروى عنه: أبو علي الحافظ، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبدالله الحاكم، ومحمد بن إبراهيم الجرجاني، وآخرون.

جمع وصنف، وبرع في الفقه، وتميّز في علم الحديث.

له مصنفات كثيرة منها: «المبسوط» و«الأسماء والصفات» و«فضائل الخلفاء الأربعة» وغيرها. وكان كثير العبادة:

قال محمد بن حمدون: «صحبت أبا بكر بن إسحاق سنين؛ فما رأيته قط ترك قيام الليل في سفر ولا حضر» وقال الخليلي: «كان عالماً بالحديث والرجال، والجرح والتعديل، وفي الفقه كان المشار إليه في وقته».

وقال الحاكم: «وكان يخلف ابن خزيمة في الفتوى بضع عشرة سنة في الجامع وغيره»[(١)] وقال الذهبي: «كان أبو بكر الصبغي عالم وقته، وكبير الشافعية بنيسابور»[(٢)].

ولد سنة ثمان وخمسين ومئتين، وتوفي في شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمئة[(٣)].

= مرآة الجنان: ٢٩٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٩٢/٣، طبقات الأولياء: ٢٩٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١١٩/١، النجوم الزاهرة: ٢٦٧/٣، طبقات ابن هداية الله: ٦٠، شذرات الذهب: ٣١٥/٢.

(١) سير أعلام النبلاء: ٨٥/١٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٢٣/١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٨١/١٤ ـ ٣٨٢.

(٣) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٨٤٠/٣، الأنساب: ٣٣/٨، تهذيب الأسماء واللغات: ١٩٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٤٨٣/١٥، العبر: ٢٥٨/٢، اللباب: ٤٩/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٩/٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٢٣/١، مرآة الجنان: ٣٣٤/٢، =

٧ ـ دعلج:

هو أبو محمد دعلج بن أحمد بن دعلج بن عبدالرحمٰن السجستاني، حدث عن: علي بن عبدالعزيز، ومحمد بن عمرو الحرشي، وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم.

وروى عنه: الدارقطني، والحاكم، وابن رزقويه، وأبو إسحاق الإسفراييني وآخرون. له كتاب المسند الكبير.

سئل أبو الحسن الدارقطني عنه فقال: «كان ثقة مأموناً».

ووصفه الذهبي بقوله: «الإمام الفقيه، محدث بغداد، وكان من أوعية العلم وبحور الرواية»[١].

قال الحاكم: «أخذ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يفتي بمذهبه، وكان شيخ أهل الحديث، وله صدقات جارية على أهل الحديث بمكة والعراق وسجستان»[٢].

ولد سنة ستين ومئتين، وتوفي في جمادي الآخرة سنة إحدى وخمسين وثلاثمئة[٣].

٨ ـ القفال الكبير:

هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير الشاشي.

سمع بخراسان من الإمام ابن خزيمة وأقرانه[٤] وسمع بالعراق

= طبقات الشافعية للأسنوي: ١٢٢/٢، النجوم الزاهرة: ٣١٠/٣، شذرات الذهب: ٣٦١/٢، طبقات ابن هداية الله: ٢٠، معجم المؤلفين: ١٦٠/١، الأعلام: ٩١/١.

(١) تذكرة الحفاظ: ٨٨١/٣.

(٢) المصدر السابق. وانظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢٩١/٣.

(٣) انظر ترجمته في: تأريخ بغداد: ٣٨٧/٨، المنتظم: ١٠/٧، وفيات الأعيان: ٢٧١/٢، تذكرة الحفاظ: ٨٨١/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٠/١٦، العبر: ٢٩١/٢، البداية والنهاية: ٢٤١/١١، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٩١/٣، النجوم الزاهرة: ٣٣٣/٣، طبقات الحفاظ: ٣٦٠، شذرات الذهب: ٨/٣، الرسالة المستطرفة: ٧٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٢٠١/٣ .وانظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٧/١.

ابن جرير الطبري وأبا بكر الباغندي وغيرهما.

قال الحاكم: «ورد نيسابور مرة على ابن خزيمة، ثم ثانياً عند منصرفه من العراق، ثم وردها على كبر السن».

حدث عنه: الحاكم، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، وابن منده، وأبو نصر عمر بن قتادة وغيرهم.

قال الشيرازي: «كان إماماً، وله مصنفات كثيرة، ليس لأحد مثلها».

وقال ابن الصلاح: «القفال الكبير، علم من أعلام المذهب رفيع، ومجمع علوم هو بها عليم، ولها جموع».

ووصفه السبكي بقوله: «الإمام الجليل، أحد أئمة الدهر، ذو الباع الواسع في العلوم، واليد الباسطة، والجلالة التامة، والعظمة الوافرة، كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الكلام، إماماً في الأصول، إماماً في الفروع، إماماً في الزهد والورع، إماماً في اللغة والشعر».

ولد سنة إحدى وتسعين ومئتين، وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمئة[1].

٩ ـ ابن عدي:

هو أبو أحمد عبدالله بن محمد بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك الجرجاني، ويعرف أيضاً بابن القطان، مصنف الكتاب المشهور: «الكامل في الجرح والتعديل» ولد سنة سبع وسبعين ومئتين.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات القفهاء: ١١٢، الأنساب: ٤٦٠، تهذيب الأسماء واللغات: ٢٨٢/٢، وفيات الأعيان: ٣٣٨/٣، العبر: ٣٣٨/٢، تبيين كذب المفتري: ١٨٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٠٠/٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٥١/١، النجوم الزاهرة: ١١١/٤، طبقات الشافعية للأسنوي: ٧٩/٢، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي: ٩٢، طبقات ابن هداية الله: ٧٢٧ شذرات الذهب: ٥١/٣، مفتاح السعادة: ٢٥٢/١ و١٧٨/٢، الأعلام: ١٥٩/٧.

روى عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، والنسائي، وأبي يعلى الموصلي، وزكريا الساجي وغيرهم، وروى أيضاً عن الإمام ابن خزيمة وحدّث عنه كما صرّح بذلك السهمي والذهبي[1].

وحدث عنه: أبو العباس بن عقدة، والحسن بن رامين وحمزة بن يوسف السهمي وآخرون، قال حمزة السهمي: «كان حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله».

وقال ابن عساكر: «كان ثقة على لحنٍ فيه».

وقال الخليلي: «كان عديم النظر حفظاً وجلالة».

ووصفه الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ الكبير، كان أحد الأعلام، وهو مصنف في الكلام على الرجال، عارفاً بالعلل»[2].

توفي في جمادي الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمئة[3].

١٠ ـ أبو سهل الصعلوكي:

هو أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون الصعلوكي.

وصفه السبكي بقوله: «شيخ عصره وقدوة أهل زمانه، وإمام وقته»[4].

وقال عنه الخليلي: «ورد نيسابور، وأكثر من رأيت من الفقهاء بها

(١) تأريخ جرجان: ٢٦٦، سير أعلام النبلاء: ٣٦٦/١٤.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٩٤١/٣.

(٣) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٧٩٤/٣ ـ ٧٩٥، تأريخ جرجان: ٢٢٥ ـ ٢٢٧، تذكرة الحفاظ: ٩٤١/٣، سير أعلام النبلاء: ١٥٤/١٦ ـ ١٥٧، العبر: ٣٣٧/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٣١٥/٣، البداية والنهاية: ٢٨٣/١١، اللباب: ٢٧٠/١، مرآة الجنان: ٣٨١/٢، طبقات الحفاظ: ٣٨٠، شذرات الذهب: ٥١/٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١٦٧/٣.

أخذوا عنه، وكانوا يسمونه الإمام. وما رأيت في أهل العلم أعلى همة منه، وأكثر حشمة»[1].

سمع الإمام ابن خزيمة، وعنه حمل الحديث، وسمع أيضاً: أبا العباس السراج، وأبا محمد بن أبي حاتم، وإبراهيم بن عبدالصمد، وأبا بكر بن الأنباري وغيرهم.

وروى عنه خلق كثير منهم: أبو عبدالله الحاكم.

كانت له اليد الطولى في الفقه والنحو والتفسير واللغة والشعر والعروض والكلام والتصوف. سئل أبو الوليد الفقيه عن أبي بكر القفال وأبي سهل الصعلوكي: أيهما أرجح؟

فقال: «ومن يقدر أن يكون مثل أبي سهل»[2].

وقال أبو بكر الصيرفي: «خرج أبو سهل إلى خراسان، ولم يرَّ أهل خراسان مثله»[3].

ولد سنة ست وتسعين ومئتين، وتوفي في ذي القعدة سنة تسع وستين وثلاثمئة[4].

١١ ـ أبو بكر الإسماعيلي:

هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني، صاحب التصانيف الكثيرة منها: «المسند الكبير» و«المعجم» و«المستخرج على الصحيح».

---

(١) الإرشاد: ٨٦١/٣ ـ ٨٦٢.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٦٩/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٨٦١/٣ ـ ٨٦٢، طبقات العبادي: ٩٩، يتيمة الدهر: ٤١٩/٤، الأنساب: ٦٣/٨، وفيات الأعيان: ٢٠٤/٤، الوافي بالوفيات: ١٢٤/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٣٥/١٦، العبر: ٣٥٢/٢، اللباب: ٢٤٢/٢، تبيين كذب المفتري: ١٨٣، طبقات الشافعية الكبرى: ١٦٧/٣، طبقات الأولياء: ٢١٥، النجوم الزاهرة: ١٣٦/٤ وغيرها.

حدث عن: إبراهيم بن زهير الحلواني، وحمزة بن محمد بن عيسى الكاتب، وأحمد بن محمد بن مسروق، ويوسف بن يعقوب القاضي، وأبي يعلى الموصلي وآخرين.

وحدث عنه: الحاكم، وحمزة السهمي، وأبو بكر البرقاني، وأبو بكر محمد بن إدريس الجرجاني وغيرهم.

قال الحاكم: «كان أبو بكر واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه» وقال الخليلي: «كبير المحل في العلم، كان يعرف هذا الشأن»[1]، وقال أبو إسحاق الشيرازي: «جمع بين الفقه والحديث، ورئاسة الدين والدنيا».

وصفه الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام، كبير الشافعية بناحيته، قد جمع مع إمامته في علم الحديث والفقه، رفعة الأسانيد والتفرد ببلاد العجم»[2] وقد تتلمذ أبو بكر الإسماعيلي على يد الإمام ابن خزيمة، وسمع منه، وحدّث عنه كما صرح بذلك السهمي والذهبي وغيرهما.

قال السهمي عند ترجمته لابن خزيمة: «كتب عنه أبو بكر الإسماعيلي بجرجان ودهستان»[3]. توفي - رحمه الله تعالى - في شهر صفر سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة[4].

---

(١) الإرشاد: ٧٩٣/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٩٤٧/٣.

(٣) تأريخ جرجان: ٤٥٦.

(٤) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٧٩٣/٣، تأريخ جرجان: ٦٩ - ٧٧، طبقات العبادي: ٨٦، طبقات الفقهاء: ١١٧، الأنساب: ٢٤٩/١، المنتظم: ١٠٨/٧، اللباب: ٥٨/١، تذكرة الحفاظ: ٩٤٧/٣ - ٩٥١، سير أعلام النبلاء: ٢٩٢/١٦ - ٢٩٦، العبر: ٣٥٨/٢ - ٣٥٩، تبيين كذب المفتري: ١٩٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٧/٣، البداية والنهاية: ٢٩٨/١١، النجوم الزاهرة: ١٤٠/٤، طبقات الحفاظ: ٣٨٢، شذرات الذهب: ٥٧/٣ .الرسالة المستطرفة: ٢٦، معجم المؤلفين: ١٣٥/١.

١٢ ـ ابن حبان:

هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سميد بن هدبة بن مرة بن سعد التميمي البستي، صاحب التصانيف، أحد الأئمة الأعلام، سمع النسائي، والحسن بن سفيان، وأبا يعلى الموصلي، وأحمد بن الحسن الصوفي، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وأمماً لا يحصون من مصر إلى خراسان.

حدث عنه: الحاكم، ومنصور بن عبدالله الخالدي، وأبو معاذ عبدالرحمٰن بن محمد بن رزق الله، ومحمد بن أحمد بن منصور، وآخرون.

صنف المسند الصحيح، والتأريخ، والثقات، والضعفاء، وغيرها.

قال الحاكم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكانت الرحلة إليه».

وقال الخطيب: «كان ثقة، نبيلاً، فهماً».

وقال ابن كثير: «محمد بن حبان صاحب «الأنواع والتقاسيم» وأحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين».

ويعد ابن حبان من أبرز تلاميذ ابن خزيمة وأجلِّهم، حيث صحبه برهةً من الدهر، ولازمه وتفقه به، وتخرج على يديه وأطال المكث عنده، والتقى به أكثر من مرة، وانتخب عليه من كتابه الكبير فحدّثه به ابن خزيمة، وروى منه في صحيحه[١].

ويبدو أن ابن حبان كان يصحب شيخه في الإقامة والسفر، ملازماً له، يكتب كل ما يقوله ولا يفرط في شيء منه، كما كان يسأله ويضايقه بكثرة أسئلته حرصاً على زيادة الفائدة، وخوفاً من أن تضيع منه لحظة واحدة دون أن يستفيد منها جديداً يدوّنه ويحتفظ به.

روى ياقوت الحموي بسنده عن أبي حامد أحمد بن محمد بن سعيد

---

(١) انظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان: ١١٢/٥، الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل: ١٥٢/١، ١٦١/١.

النيسابوري قال: «كنا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يسأله ويؤذيه، فقال له محمد بن إسحاق بن خزيمة: يا بارد تنحَّ عني لا تؤذني، أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقولته، فقيل له: تكتب هذا؟ فقال: نعم، اكتب كل شيء يقوله»[1].

وقد كان ابن حبان يقدّر الإمام ابن خزيمة قدره، ويعرف له حقه، لذلك أثنى عليه بما لم يثنِ بمثله على أحد سواه.

حيث قال - رحمه الله تعالى - في الجنس الرابع من الثقات الذين لا يحتج بأخبارهم: «الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأن الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد، دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهةً من دهرنا على المذاكرة ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلاّ كلمة واحدة يشيرون إليها. وما رأيت على أديم الأرض من كان يحسن صناعة السنن ويحفظ الصحاح بألفاظها، ويقوم بزيادة كل لفظة تزداد في الخبر، ثقة حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة - رحمه الله تعالى - فقط»[2]، وقد أكثر ابن حبان من الرواية عن شيخه ابن خزيمة في صحيحه، حيث حدّث من طريقه بأكثر من ثلاثمئة حديث، وأكثر عنه جداً في كتابه «الثقات» وروى من طريقه المرات الكثيرة، كما ذكر كثيراً من الشيوخ الذين روى عنهم ابن خزيمة، وحدث من طريقهم، إلا أنه لم يحدث من طريقه في كتابه «المجروحين» سوى خمسة وعشرين موضعاً[3].. توفي ابن حبان - رحمه الله تعالى - في شهر صفر سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة[4].

---

(١) معجم البلدان: ٤١٩/١.

(٢) المجروحين: ٩٣/١.

(٣) الإمام محمد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل: ١٧٠/١.

(٤) انظر ترجمته في: الأنساب ٢٠٩/٢، **الكامل**: ٢٦٧٨، اللباب: ١٥١/١، معجم البلدان: ٤١٥/١، إنباه الرواة للقفطي ١٢٢/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٢٠/٣، سير أعلام النبلاء: ١٦ /رقم الترجمة: ٧٠، العبر: ٣٠٠/٢، ميزان الاعتدال: ٥٠٦/٣، البداية =

١٣ ـ الكرابيسي:

هو أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، أحد الأئمة الأعلام، صاحب التصانيف.

سمع أحمد بن محمد الماسرجسي، ومحمد بن شاذل، والبغوي ومحمد بن الفيض الغساني وطبقتهم.

وسمع أيضاً الإمام ابن خزيمة وروى عنه كما صرح بذلك الخليلي والذهبي والسيوطي وغيرهم[(١)].

حدّث عنه: الحاكم أبو عبدالله، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، ومحمد بن أحمد الجارودي، وأبو بكر أحمد بن علي بن منجويه، وآخرون.

قال عنه تلميذه الحاكم: «هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدم في معرفة شروط الصحيح، والأسامي والكنى، وكان من الصالحين الثابتين على سنن السلف».

ووصفه الذهبي بقوله: «محدّث خراسان، الإمام الحافظ الجهبذ، مؤلف كتاب الكنى»[(٢)].

كُفَّ بصرهُ في آخر عمره، وتغير حفظه ولم يختلط قط.

توفي في ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وثلاثمئة، وله من العمر ثلاث وتسعون سنة[(٣)].

= والنهاية: ٢٥٩/١١، طبقات الشافعية الكبرى: ١٣١/٣، المختصر في أخبار البشر: ١٠٥/٢، الوافي: ٣١٧/٢، لسان الميزان: ١١٢/٥، مرآة الجنان: ٣٥٧/٢، النجوم الزاهرة: ٣٤٢/٣، طبقات الحفاظ: ٣٧٥، شذرات الذهب: ١٦/٣، الرسالة المستطرفة: ٢٠.

(١) انظر: الإرشاد: ٨٤٧/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٧٦/٣، العبر: ٩/٣، طبقات الحفاظ: ٣٨٩.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٩٧٦/٣.

(٣) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٨٤٧/٣، تذكرة الحفاظ: ٩٧٦/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٦، العبر: ٩/٣، الوافي: ١١٥/١، نكت الهميان: ٢٧٠، لسان الميزان: =

١٤ ـ حفيده محمد بن الفضل:

هو محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري. سمع جماعة من المحدثين منهم: أبو العباس السراج، وجده ابن خزيمة حيث تتلمذ على يده، وروى عنه الكثير، وعن طريقه وصل إلينا كتابا «الصحيح والتوحيد» وهو آخر من حدث عنه ـ كما قال الخليلي في «الإرشاد» في معرض حديثه عن الرواة الذين رووا عن ابن خزيمة ـ: «وآخر من روى عنه بنيسابور سبطه محمد بن الفضل، روى عنه «مختصر المختصر» وغيره، سألت عنه الحاكم أبا عبدالله؟ فتبسم وقال: «لو كان كلب على باب ابن خزيمة ما كنت أعيب عليه فضلاً عن سبطه»[(١)].

وقال الذهبي: «يروي عن جده وجماعة»[(٢)] «واختلط قبل موته..»[(٣)] وقال الحاكم: «...فيكون مدة اختلاطه سنتين وخمسة أشهر أو مع زيادة بعض شهر آخر..».

وقال أيضاً: «عقدت له مجلس التحديث سنة ثمان وستين وثلاثمائة، ودخلت بيت كتب جده، وأخرجت له منها مائتين وخمسين جزءاً من سماعاته الصحيحة، وأنقيت له عشرة أجزاء، وقلت له: دع هذه الأصول عندي صيانة لها، فأبى، فأخذها وفرّقها على الناس وذهبت، ومد يده إلى كتب غيره فقرأ منها ثم إنه مرض وتغير بزوال عقله سنة أربع وثمانين، ثم أتيته بعد للرواية عنه فوجدته لا يعقل».

قال الذهبي معقباً: «ما عرفت أحداً سمع منه أيام عدم عقله»[(٤)]

= ٥/٧، مرآة الجنان: ٤٠٨/٢، طبقات الحفاظ: ٣٨٨، شذرات الذهب: ٩٣/٣، الرسالة المستطرفة: ١٢١.

(١) الإرشاد: ٨٣٢/٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ٩/٤ .وانظر طرح التثريب شرح التقريب: ٩٦/١.

(٣) العبر: ١٧٣/٢.

(٤) المصدر السابق.

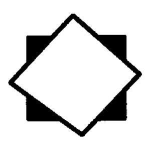
وتعقب الحافظ ابن حجر كلام الذهبي هذا فقال: «إن كلام الحاكم يدل على أنه حدث في أيام اختلاطه فإنه قال بعد قوله: «فوجدته لا يعقل، وكل من أخذ عنه بعد ذلك فلقلة مبالاته بالدين»[1].

توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من جمادي الأولى سنة سبع وثمانين وثلاثمئة ودفن في دار جده[2].



(١) انظر: لسان الميزان: ٥/٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٠/٢٧٠، العبر: ٢/١٧٣، ميزان الاعتدال: ٤/٩، التقييد والإيضاح: ٤٦٤، لسان الميزان: ٥/٣٤١ ـ ٣٤٢، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال: ٤١٠ ـ ٤١٢، شذرات الذهب: ٢/١٢٦.



المبحث الثالث
جملة من أبرز أقرانه



عاصر الإمام ابن خزيمة عدداً كبيراً من الأئمة الأعلام الذين كان لهم القدح المعلّى في الجلالة والعلم والإتقان، ويُقتفى بآثارهم على مر الدهور والأزمان وأسهموا في ازدهار الحركة العلمية إلى جانبه في ذلك العصر الذي كان يوصف بالعصر الذهبي للسنة النبوية المطهرة.

وسأعرّف ـ فيما يأتي ـ بثمانية من أبرزهم ممن ملؤوا الدنيا علماً وفهماً وفقهاً وأدباً، لتتكامل الصورة عن حياة إمامنا العلمية ومنزلته بين علماء عصره:

١ ـ محمد بن نصر:

هو أبو عبدالله محمد بن نصر، المروزي، وصفه السبكي بقوله:

«أحد أعلام الأمة، وعقلائها، وعبّادها»[١].

ولد سنة اثنتين ومئتين ببغداد، ونشأ بنيسابور، وسكن سمرقند.

سمع يحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، ويزيد بن صالح،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/٢٤٦.

وهشام بن عمار، والربيع بن سليمان، ويونس بن عبدالأعلى، وغيرهم. وتفقه على أصحاب الشافعي.

وروى عنه: أبو العباس السراج، وأبو حامد بن الشرقي، ومحمد بن المنذر، وأبو عبدالله بن الأخرم، وآخرون. له كتاب الصلاة، وكتاب القسامة، وغيرهما.

كان ـ رحمه الله تعالى ـ عابداً، زاهداً، سخياً.

قال عنه الحاكم: «هو الفقيه، العابد، العالم، إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة».

وقال الخطيب: «كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة، ومن بعدهم في الأحكام».

وقال أبو ذر محمد بن محمد بن يوسف القاضي: «كان الصدر الأول من مشايخنا، يقولون: رجال خراسان أربعة: ابن المبارك، ويحيى بن يحيى، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن نصر المروزي».

وقال أبو بكر الصبغي: «لم نرَّ بعد يحيى بن يحيى من فقهاء خراسان إماماً أعقل من محمد بن نصر».

وقد جمعت الرحلة بمصر بينه وبين الإمام ابن خزيمة، وابن جرير الطبري، والروياني، وقد تقدمت قصة إملاقهم ونفاد نفقتهم. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ بسمرقند سنة أربع وتسعين ومئتين[1].

---

(١) انظر ترجمته في: تأريخ بغداد: ٣١٥/٣، المنتظم: ٦٣/٦، تهذيب الأسماء واللغات: ٩٢/٢، تذكرة الحفاظ: ٦٥٠/٢، العبر: ٩٩/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٤٦/٢، تهذيب التهذيب: ٤٨٩/٩، النجوم الزاهرة: ١٦١/٣، طبقات الحفاظ: ٢٨٩، طبقات ابن هداية الله: ٣٤.

٢ ـ أبو عمرو الخفاف:

هو أبو عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري.

وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ الإمام، محدّث خراسان»[١] سمع: إسحاق بن راهويه، وأبا مصعب الزهري، ويعقوب بن كاسب، وطبقتهم. وحدّث عنه أبو حامد بن الشرقي، وأحمد بن أبي بكر الحيري، ومحمد بن أحمد بن حمدون، وآخرون.

كان ـ رحمه الله تعالى ـ عابداً، زاهداً، كثير الصدقة والصوم، آية في الحفظ والإتقان. قال أبو العباس السراج: «ما رأيت أحفظ من أبي عمرو الخفاف، وكان يسرد الحديث سرداً حتى المقاطيع والمراسيل».

وقال الصبغي: «كنا نقول إنه يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، وصام الدهر بضعاً وثلاثين سنة، وكان يعد من الأبدال».

وقد أثنى الإمام ابن خزيمة على حفظه وإتقانه.. قال الحاكم: «سمعت أبا الطيب الكرابيسي يقول: سمعت إمام الأئمة ابن خزيمة يقول على رؤوس الملأ يوم مات أبو عمرو الخفاف:

«لم يكن بخراسان أحفظ منه»[٢].

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في شعبان سنة تسع وتسعين ومئتين[٣].

٣ ـ الروياني:

هو أبو بكر محمد بن هارون الروياني، وصفه الذهبي بقوله: «الحافظ، الإمام، صاحب المسند المشهور»[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٥٤/٢.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٦٥٥/٢، وانظر: طبقات الحفاظ: ٢٩٠.
(٣) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٦٥٤/٢، العبر: ١١٢/٢، طبقات الحفاظ: ٢٩٠.
(٤) تذكرة الحفاظ: ٧٥٢/٢.

روى عن: أبي كريب، وأبي زرعة. ومحمد بن حميد، وإسحاق بن شاهين وآخرين. وعنه: أبو بكر الإسماعيلي، وإبراهيم أحمد القرميسني، وجعفر بن عبدالله وغيرهم.

قال الخليلي: «ثقة، وله مسند، وله تصانيف في الفقه والحديث»[1].

وقد تقدمت قصة إملاقه بمصر، هو والإمام ابن خزيمة وابن جرير الطبري وابن نصر. توفي - رحمه الله تعالى - سنة سبع وثلاثمئة[2].

٤ - الطبري:

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، أحد أئمة الدنيا علماً وديناً، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، طوّف الأقاليم في طلب العلم.

سمع من أحمد بن منيع، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد بن حميد الرازي وهناد بن السري وآخرين.

وروى عنه: أبو شعيب الحراني - وهو أكبر منه سناً وسنداً - ومخلد الباقرحي، والطبراني وعبدالغفار الحصيبي، وأبو عمرو بن حمدان، وأحمد بن كامل وطائفة سواهم.

له مصنفات كثيرة مشهورة أجلّها كتاب التفسير الموسوم: «جامع البيان في تفسير القرآن» الذي قال عنه أبو حامد الإسفرائيني: «لو رحل رجل إلى الصين في تحصيله لم يكن كثيراً».

وكتاب «تأريخ الأمم والملوك» و«تهذيب الآثار».

---

(١) الإرشاد: ٨٠١/٢.

(٢) انظر ترجمته في: الإرشاد ٨٠١/٢، تذكرة الحفاظ: ٧٥٢/٢ - ٧٥٣، سير أعلام النبلاء: ٥٠٧/٤، العبر: ١٣٧/٢، البداية والنهاية: ١٣١/١١، مرآة الجنان: ٢٤٩/٢، طبقات الحفاظ: ٣١٩، شذرات الذهب: ٢٥١/٢.

قال الخطيب: «كان ابن جرير أحد الأئمة، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره... عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم».

ووصفه الذهبي بقوله: «الإمام العلم الفرد الحافظ»[١] «كان من أفراد الدهر علماً، وذكاءاً، وكثرة تصانيف، قلَّ أن ترى العيون مثله[٢]، كان ثقة صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه..»[٣].

وقد كان ابن جرير الطبري ومصنفاته موضع إعجاب وتقدير الإمام ابن خزيمة حيث يقول أبو بكر بالويه: «قال لي ابن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن ابن جرير. قلت: نعم، املاءً قال كله؟ قلت: نعم. قال: في كم سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين، قال: فاستعاره مني ابن خزيمة، ثم ردّه بعد سنين، ثم قال: نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة»[٤] وقال حسينك بن علي النيسابوري: «أول ما سألني ابن خزيمة، قال: كتبت عن محمد بن جرير؟

قلت: لا. قال: ولم؟ قلت: لأنه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع الدخول عليه.

فقال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت من أبي جعفر»[٥] وهذا يكشف عن مدى اهتمام الإمام ابن خزيمة بمصنفات الطبري وعظيم اعتزازه بها.

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧١٠/٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/١٤.
(٣) المصدر السابق: ٢٧٠/١٤.
(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٤/٣، وانظر تذكرة الحفاظ: ٧١٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٢٧٢/١٤ ـ ٢٧٣، طبقات الحفاظ: ٣١١.
(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٧٢/١٤.

توفي - رحمه الله تعالى - في شوال سنة عشر وثلاثمئة[1].

٥ - السعدي:

هو أبو عبدالرحمٰن عبدالله بن محمد بن عبدالله السعدي المروزي، قال عنه الحاكم: «ثقة مأمون» ووصفه الذهبي بقوله: «الحافظ الثقة، محدث مرو»[2] وقال الخليلي: «حافظ عالم».

سمع: ابن حبان بن موسى المروزي، وعلي بن حجر، ومحمود بن غيلان وطبقتهم.

وحدّث عنه: أبو منصور الأزهري، والفقيه أحمد بن سعيد المعداني، والقاضي أبو الفضل الحدادي وآخرون.

وممن حدث عنه أيضاً: الإمام ابن خزيمة مع كونه معاصراً له ومن أقرانه.

قال الذهبي: «وقد سمع منه إمام الأئمة ابن خزيمة، وهو من طبقته»[3].

---

(١) انظر ترجمته في: الفهرست: ٣٢٦، الإرشاد: ٨٠٠/٢، تأريخ بغداد: ٢٦٢/٢، الأنساب: ٣٦٧، المنتظم: ١٧٠/٦، معجم الأدباء: ٤٠/١٨، إنباه الرواة: ٨٩/٣، تهذيب الأسماء واللغات: ٧٨/١، وفيات الأعيان: ١٩١/٤، تذكرة الحفاظ: ٧١٠/٢، سير أعلام النبلاء: ٢٦٧/١٤، العبر: ١٤٦/٢، ميزان الاعتدال: ٤٩٨/٣، طبقات القراء للذهبي: ٢١٢/١، دول الإسلام: ١٨٧/١، طبقات القراء لابن الجزري: ١٠٦/٢، الوافي بالوفيات: ٢٨٤/٢، مرآة الجنان: ٢٦٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٠/٣، البداية والنهاية: ١٤٥/١١، لسان الميزان: ١٠٠/٥، النجوم الزاهرة: ٢٠٥/٣، طبقات الحفاظ: ٣١٠، طبقات المفسرين للسيوطي: ٣٠، طبقات المفسرين للداودي: ١٠٦/٢، شذرات الذهب: ٢٦٠/٢، الرسالة المستطرفة: ٤٣، الطبري السيرة والتأريخ: ٢٥ وما بعدها.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٧١٨/٢.

(٣) المصدر السابق: ٧١٩/٢.

وقال أيضاً: «وقد سمع منه إمام الأئمة ابن خزيمة، وماتا في عامٍ سنة إحدى عشرة»[1].

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة إحدى عشرة وثلاثمئة[2].

٦ ـ أبو العباس السراج:

هو أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السرّاج الثقفي مولاهم النيسابوري، محدث خراسان ومسندها، صاحب المسند والتأريخ، ولد سنة ست عشرة ومئتين، حدّث عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه ومحمد بن بكار بن الريان، وأبي كريب، وداود بن رشيد وغيرهم.

وحدث عنه: البخاري، ومسلم، وأبو حاتم، وابن أبي الدنيا، وأبو عمرو بن السماك، وآخرون.

كان ـ رحمه الله تعالى ـ مشهوراً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال أبو سهل الصعلوكي: «السرَّاج كالسراج» وكان إذا حدّث عنه يقول: «حدثنا أبو العباس محمد بن إسحاق، الأوحد في فنه، الأكمل في وزنه».

وصفه الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ، الثقة، شيخ الإسلام، محدث خراسان»[3].

ووصفه السبكي فقال: «وكان شيخاً مسنداً، صالحاً سعيداً»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٩٩/١٤.

(٢) انظر ترجمته في: مختصر طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي: الورقة ٢/١٢٤، تذكرة الحفاظ: ٧١٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٩٩/١٤، العبر: ١٤٨/٢، طبقات الحفاظ: ٣١٢، شذرات الذهب: ٢٦٢/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٨٨/١٤.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٨/٣.

توفي في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وثلاثمئة[1].

٧ ـ ابن أبي داود:

هو أبو بكر عبدالله بن الحافظ الكبير سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب التصانيف، رحل وسمع وبرع، وساد الأقران، كما وصفه الذهبي.

روى عن أحمد بن صالح المصري، وعيسى بن حماد، ومحمد بن أسلم، وعلي بن خشرم، وأبي سعيد الأشج، وغيرهم.

وروى عنه: الدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وابن أبي حاتم، وأبو حفص بن شاهين وآخرون.

كان ـ رحمه الله تعالى ـ فقيهاً، عالماً، حافظاً.

قال الخليلي: «الحافظ، الإمام، ببغداد في وقته، عالمٌ متفق عليه، إمام ابن إمام، وكان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابن أبي داود ببغداد، وابن خزيمة بنيسابور، وابن أبي حاتم بالري».

وقال صالح بن أحمد الهمداني الحافظ: «كان ابن أبي داود إمام أهل العراق».

ووصفه السيوطي بقوله: «الحافظ العلامة قدوة المحدثين».

صنف ابن أبي داود «المسند» و«السنن» و«التفسير» و«القراءات» و«الناسخ والمنسوخ» وغير ذلك.

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٩٦/٧، الفهرست: ٢٢٠، تأريخ بغداد: ٢٤٨/١، الأنساب: ١١٥، المنتظم: ١٩٩/٦، تذكرة الحفاظ: ٧٣١/٢ ـ ٧٣٥، دول الإسلام: ١٨٩/١، سير أعلام النبلاء: ٣٨٨/١٤، العبر: ١٥٧/٢، الوافي بالوفيات: ١٨٧/٢، مرآة الجنان: ٢٦٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٨/٣، البداية والنهاية: ١٥٣/١١، طبقات القراء للجزري: ٩٧/٢، النجوم الزاهرة: ٢١٤/٣، طبقات الحفاظ: ٣١٤، شذرات الذهب: ٢٦٨/٢، الرسالة المستطرفة: ٧٥.

توفي في شهر ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمئة[1].

٨ ـ ابن صاعد:

هو أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، مولى أبي جعفر المنصور، ولد سنة ثمان وعشرين ومئتين، سمع من: أحمد بن منيع، وسوار بن عبدالله القاضي، وهارون بن عبدالله الحمال، وآخرين، وسمع من الإمام ابن خزيمة، وحدث عنه أيضاً كما ذكر الحاكم والسبكي[2] مع كونهما أهل طبقة واحدة.

وقد كتب ابن صاعد ـ كما قال أبو بكر القفال ـ إلى ابن خزيمة يستجيزه ـ «كتاب الجهاد» فأجازه له[3].

وروى عنه: الدارقطني، وأبو القاسم البغوي وآخرون.

قال الدارقطني: «ثقة، ثبت، حافظ».

وقال الخليلي: «ثقة، إمام، يفوق في الحفظ أهل زمانه».

وقال أبو علي النيسابوري: «لم يكن بالعراق في أقرانه أحد في فهمه، والفهم عندنا أجلّ من الحفظ».

---

(١) انظر ترجمته في: الكامل لابن عدي: ٥٧٧/٤، أخبار أصبهان: ٦٦/٢، الإرشاد: ٦١٠/٢، الفهرست: ٢٣٢، تأريخ بغداد: ٤٦٤/٩، طبقات الحنابلة: ١٥١/٢، المنتظم: ٢١٨/٦، تذكرة الحفاظ: ٧٦٧/٢، سير أعلام النبلاء: ٢٢١/١٣، العبر: ١٦٤/٢، ميزان الاعتدال: ٤٣٣/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٣٠٧/٣، طبقات القراء لابن الجزري: ٤٢٠/١، النجوم الزاهرة: ٢٢٢/٣، مرآة الجنان: ٢٦٩/٢، طبقات الحفاظ: ٣٢٤، طبقات المفسرين للداودي: ٢٢٩/١، شذرات الذهب: ٢٧٣/٢.

(٢) التقييد: ١٧/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٠/٣.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٤ ـ ٣٧١.

وقال الذهبي: «لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل، يدل على تبحره».

توفي ابن صاعد في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وثلاثمئة[1].



(١) انظر ترجمته في: الإرشاد: ٦١١/٢، الفهرست: ٣٢٥، تأريخ بغداد: ٢٣١/١٤، تأريخ ابن عساكر: ٨٩/١٨أ، المنتظم ٢٣٥/٦، تذكرة الحفاظ: ٧٧٦/٢، العبر: ١٧٣/٢، دول الإسلام: ١٩٢/١، سير أعلام النبلاء: ٥٠١/١٤، مرآة الجنان: ٢٧٧/٢، البداية والنهاية: ١٦٦/١١، النجوم الزاهرة: ٢٨٨/٣، طبقات الحفاظ: ٣٢٧، شذرات الذهب: ٢٨٠/٢.

الفصل الخامس

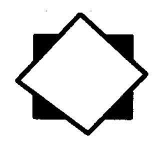
علومه وآثاره العلمية ومكانته بين العلماء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن أهم علومه ومعارفه.

المبحث الثاني: آثاره ومصنفاته.

المبحث الثالث: مكانته بين العلماء.



المبحث الأول
نبذة عن أهم علومه ومعارفه



كان الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ مع ما عُرِفَ عنه من إمامة في الحديث وبراعة فيه ـ ذا باع طويل في كثير من العلوم والمعارف الإسلامية التي كانت معروفة في عصره، والتي أولاها أمثاله عنايتهم، كالتفسير والفقه وأصوله واللغة وغيرها من العلوم التي برع فيها الإمام ابن خزيمة وأجاد.

قال الذهبي: «يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان»(١).

وقال السبكي: «وعلومه تسير فتهدي في كل سوداء مدلهمة، وتمضي علماً تأتم الهداة به، كيف لا وهو إمام الأئمة»(٢).

وقال عنه الزركلي: «كان فقيهاً مجتهداً، عالماً بالحديث»(٣).

وفيما يأتي أتحدث بإيجاز عن معرفته بأبرز تلك العلوم(٤):

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٩/٣.

(٣) الأعلام: ٢٥٣/٦.

(٤) لم أتحدث ـ هنا ـ عن معرفة الإمام بالحديث، لأني قد خصصت الباب الثاني للكلام عن منهجه في الصحيح، ومن خلاله ستظهر لنا سعة أفقه وعظم شأنه في هذا الميدان.

أولاً: التفسير وأسباب النزول:

عرف الإمام الزركشي التفسير بقوله: «هو علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه»[1] وينقسم التفسير إلى قسمين: أولهما: التفسير بالمأثور، وثانيهما: التفسير بالرأي.

وقد أولى الإمام ابن خزيمة تفسير القرآن اهتماماً كبيراً، وما تأليفه كتاب «معاني القرآن» و«التفسير» إلا دليل على هذا الاهتمام.

وقد أبدى ابن خزيمة اهتماماً ملحوظاً، وأظهر عناية فائقة بتفسير معاصره الإمام ابن جرير الطبري.

يقول أبو بكر بن بالويه: قال لي ابن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن ابن جرير؟ قلت: نعم، إملاءً. قال: كله؟ قلت: نعم. قال: في كم سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين، قال: فاستعاره مني ابن خزيمة، ثم رده بعد سنين، ثم قال: نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة»[2].

وروى ابن خزيمة أحاديث كثيرة في التفسير ضمنها كتابيه «الصحيح» و«التوحيد» تدل على معرفته بكتاب الله تعالى منها:

١ - قال أبو إسحاق الشيباني: سمعت زر بن حبيش يحدث عن ابن مسعود أنه قال في هذه الآية:

﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[3] قال: «إن النبي ﷺ رأى جبريل له ستمائة جناح»[4].

---

(١) البرهان: ١٣/١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٤/٣، وانظر: تذكرة الحفاظ: ٧١٢/٢، طبقات الحفاظ: ٣١١.

(٣) سورة النجم، الآية: ٩.

(٤) التوحيد: ٥٠٧/١.

وقال عبدالله بن مسعود في هذه الآية: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[(١)] «رأى رفرفاً أخضر قد سد أفق السماء»[(٢)].

٢ ـ قال قتادة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾[(٣)] قال: «رأى نوراً عظيماً عند سدرة المنتهى»[(٤)].

٣ ـ قال عكرمة: سمعت ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ سئل: هل رأى محمد ﷺ ربه؟

قال: نعم. قال: فقلت لابن عباس: أليس الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[(٥)].

قال: «لا أمَّ لك، ذلك نوره إذا تجلى بنوره لم يدركه شيء»[(٦)].

٤ ـ قال عبدالرحمٰن بن أبي ليلى في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[(٧)]. قال الحسنى: «الجنة، والزيادة: النظر إلى ربهم ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾[(٨)] بعد نظرهم إلى ربهم»[(٩)].

٥ ـ قال ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ . .﴾[(١٠)] قال: «هي رؤيا عين أريها النبي ﷺ أسري ليلة به».

قال: «والشجرة الملعونة في القرآن: هي شجرة الزقوم»[(١١)].

---

(١) سورة النجم، الآية: ١٨.
(٢) التوحيد: ٥٠٧/١.
(٣) سورة النجم، الآية: ١٣.
(٤) التوحيد: ٥١٨/١.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.
(٦) التوحيد: ٤٨١/١.
(٧) سورة يونس، الآية: ٢٦.
(٨) سورة يونس، الآية: ٢٦
(٩) التوحيد: ٤٤٩/١.
(١٠) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.
(١١) التوحيد: ٤٩٤/١.

كما وردت عنه بعض الأقوال في تفسير آيات من القرآن الكريم منها:

١ ـ قال ابن خزيمة في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[١]، «فأضاف الله الأرض لنفسه، إذ الله تولى خلقها فبسطها»[٢].

٢ ـ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ . .﴾[٣].

«فقد أحيا الله عز وجل هذا العبد مرتين قبل البعث يوم القيامة، وسيبعث يوم القيامة، فهذه الآية: تصرح أن الله تعالى قد أحيا هذا العبد مرتين إذ قد أحياه المرة الثانية بعد مكثه ميتاً مئة سنة، وسيحييه يوم القيامة، فيبعثه»[٤].

كما كان لابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ اطلاع جيد بأسباب النزول، ويتضح ذلك من رواياته، منها:

١ ـ أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي عن شرحبيل بن سعد عن عويم بن ساعدة الأنصاري ثم العجلاني: أن النبي ﷺ قال لأهل قباء: «**إنّ الله قد أحسن عليكم الثناء في الطهور**» وقال: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟﴾[٥] حتى انقضت الآية[٦].

٢ ـ أخبرنا سلم بن جنادة، أخبرنا حفص ـ يعني ابن غياث ـ عن

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٢٨.
(٢) التوحيد: ٩٢/١.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.
(٤) التوحيد: ٨٨٠/٢.
(٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.
(٦) صحيح ابن خزيمة: جماع أبواب الاستنجاء بالماء، باب ذكر ثناء الله عز وجل على المتطهرين بالماء، رقم الحديث: ٨٣، ٤٥/١.

هشام بن عروة عن أبيه عائشة قالت: «نزلت هذه الآية في التشهد: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾»[1][2].

ثانياً: الفقه:

كان ابن خزيمة فقيهاً بارعاً، وعالماً مطلعاً، يرجع إليه في العلم والإفتاء، وكيف لا يكون كذلك، وقد تتلمذ على يد خيرة الفقهاء في عصره أمثال: المزني والربيع بن سليمان اللذين كانا يمثلان فقه الإمام الشافعي الجديد أدق تمثيل، كما تفقه أيضاً على يد محمد بن عبدالله بن عبدالحكم الذي كان يقول عنه ابن خزيمة نفسه: «ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين من محمد بن عبدالله بن عبدالحكم»[3] و«محمد أعظم من رأيت في مذهب مالك واحفظهم له»[4].

وعندما نتأمل في الشروط والمؤهلات التي ينبغي توافرها في الرجل حتى يكون فقيهاً، نجد أنها تنطبق على الإمام ابن خزيمة حيث لم يكن ـ رحمه الله تعالى ـ عالماً بآيات الأحكام فحسب، بل هو عالم بجميع آيات القرآن، سواء كانت متعلقة بالعقيدة أو السيرة أو الأحكام أو الأخلاق، مع امتلاكه لثروة حديثية هائلة، ودراية واسعة بها، وحاسة نقدية متميزة، يضاف إلى ذلك اطلاعه الواسع على أقوال الصحابة والتابعين ومذاهب الفقهاء الذين سبقوه، مع تمكنه في علوم اللغة، وزاد على هذه المواصفات والمؤهلات شهادات العلماء له، وبخاصة الذين عاصروه وسمعوا منه وأسمعوه واجتمعوا به، وتجاذبوا أطراف الحديث معه في الفتوى وغيرها. لقد شهد له كل من لقيه من جهابذة العلماء، وفطاحل

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.
(٢) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصلاة، باب إخفاء التشهد وترك الجهر به، رقم الحديث: ٣٥٠/١٠٧٠٧.
(٣) تذكرة الحفاظ: ٥٤٧/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٦٨/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٩/١.
(٤) ترتيب المدارك للقاضي عياض: ٦٤/٢.

الفقهاء بالفقه، وعلو كعبه فيه، قال شيخه الربيع: «استفدنا منه أكثر مما استفاد منا»[1] وقال أبو علي الحافظ: «لم أر مثل محمد بن إسحاق، كان يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة»[2]. ووصفه الذهبي بقوله: «الإمام الحافظ، الحجة، الفقيه»[3].

وما تركه لنا من مصنفات زاخرة بثروة فقهية كبيرة، يدل دلالة واضحة على أنه فقيه، بل وفي الصف الأول من الفقهاء..

ومن ينعم النظر في كتابه «الصحيح» يدرك جيداً معرفته الواسعة بالفقه، وغزارة علمه فيه، وبراعته في استنباط الأحكام من النصوص، وعمق غوره في سبر سنة المصطفى ﷺ ولا أدل على ذلك من تراجمه التي تكشف عن فقه عظيم، وفهم دقيق، وحاسة أصولية بارعة.

ومع أن ابن خزيمة كان منتسباً لمذهب الشافعي، إلا أننا قد بينا ـ فيما سبق ـ أنه قد بلغ مرتبة الاجتهاد، لذلك لم يكن يتكلف تأويل الأدلة انتصاراً لمذهب الشافعي، كما كان يفعل بعض المصنفين في فقه المذاهب، وإنما كان يدور مع الدليل حيث دار، وإن خالف مذهب إمامه الشافعي.

وفيما يأتي أعرض لنماذج من المسائل الفقهية التي أدلى فيها ابن خزيمة بدلوه مقارنة بآراء الفقهاء؛ لتوضيح صورة إمامنا ابن خزيمة بصورة جلية أمام من يطالع هذا المبحث، ولنرىٰ مدى استقلاليته عن المذهب الشافعي، وهل كان فقيهاً مجتهداً أو مقلداً له في كل آرائه:

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١١٢/٣.

(٢) تذكر الحفاظ: ٧٢٣/٢، العبر: ٤٦٢/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، شذرات الذهب: ٢٦٢/١.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.

المسألة الأولى
الوضوء من أكل لحم الإبل

اختلف العلماء في حكم الوضوء من أكل لحم الإبل على قولين:

الأول: عدم وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل، وبه قال جمهور العلماء منهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة وبه قال الشافعي في الجديد، وعليه أكثر أصحابه[1].

والثاني: وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر، وابن خزيمة، وتلميذه ابن حبان، وابن حزم، والشافعي في القديم، واختاره البيهقي، ورجّحه النووي في «المجموع»، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً، ونُقِلَ عن جماعة من الصحابة منهم: زيد بن ثابت، وابن عمر، وأبو موسى وأبو هريرة، وعائشة، وغيرهم[2].

قال النووي في «المجموع» بعد أن حكى هذا القول: «واختاره من أصحابنا: أبو بكر بن خزيمة، وابن المنذر»[3].

وقد استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ٢٤/١، المغني لابن قدامة: ١٢١/١، بداية المجتهد لابن رشد: ٤١/١، المجموع للنووي: ٦٤/١، وانظر: صحيح ابن خزيمة: ٢١/١.

(٢) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٢١/١ ـ ٢٢، صحيح ابن حبان: ٣٢٥/٢، السنن الكبرى: ١٥٨/١ ـ ١٥٩، المحلى لابن حزم: ٢٤١/١، المغني: ١٢١/١، حلية العلماء لابن القفال: ١٩٥/١، المجموع: ٦١/٢.

(٣) المجموع: ٦١/٢.

١ ـ حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[١].

٢ ـ ولأن لحم الإبل مأكول فأشبه سائر المأكولات، ولأنه إذا لم ينتقض الوضوء بأكل لحم الخنزير ـ وهو حرام ـ فلأن لم ينتقض بغيره أولى[٢].

واحتج القائلون بوجوب الوضوء من أكل لحوم الإبل بحديثين:

أحدهما: حديث جابر بن سمرة: «أن رجلًا رسول الله ﷺ: أأتوضأ من لحوم الغنم؟» قال: «**إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ**».

قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «**نعم فتوضأ من لحوم الإبل**».

قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: «**نعم**».

قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: «**لا**»[٣].

وثانيهما: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ: «**سُئِل عن الوضوء من لحوم الإبل**»، فقال: «**توضؤوا منها**».

وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل فقال: «**لا تصلوا فيها؛ فإنها من الشياطين**»، وسُئِل عن الصلاة في مرابض الغنم فقال: «**صلوا فيها فإنها بركة**»[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، رقم (١٩٢)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيّرت النار ٩٠/١، وصححه الإمام النووي في المجموع: ٦١/٢، وابن حزم في المحلى: ٢٤٣/١، وينظر كلام البيهقي في السنن الكبرى: ١٥٣/١ وما بعدها.

(٢) انظر: المغني: ١١/١، المجموع: ٦١/٢.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب الحيض، باب الوضوء من لحم الإبل، رقم: ٣٦٠، وانظر السنن الكبرى للبيهقي: ١٥٩/١.

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده»: ٢٨٨/٤، ٣٠٣٤، وابن الجارود في «المنتقى»: ٢٣، وأبو داود في «سننه» كتاب الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل رقم: ١٨٤، والترمذي =

قال ابن خزيمة عن حديث البراء هذا: «لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه»[(١)].

وقد أجاب القائلون بعدم وجوب الوضوء من أكل لحم الإبل عن هذين الحديثين بثلاثة أجوبة:

الأول: أن حديث جابر ناسخ لهما.

الثاني: حمل الأمر بالوضوء على الاستحباب.

الثالث: حمل الوضوء في هذين الحديثين على غسل اليدين والمضمضة، وخص لحم الإبل، لأن فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره[(٢)].

وقد ضعف الإمام النووي في «المجموع» الجواب الأول والثالث فقال: «وهذا الجوابان اللذان أجاب بهما أصحابنا ضعيفان. أما حمل الوضوء على [معناه] اللغوي فضعيف، لأن الحمل على الوضوء الشرعي مقدم على اللغوي كما هو معروف في كتب الأصول، وأما النسخ فضعيف أو باطل؛ لأن حديث ترك الوضوء مما مست النار عام، وحديث الوضوء من لحم الإبل خاص، والخاص يقدّم على العام، سواء وقع قبله أو بعده»[(٣)].

وأجاب ابن قدامة في «المغني» عن دعوى أن الأمر بالوضوء هنا للاستحباب فقال:

= في كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل رقم: ٨١، وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» جماع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء، باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل: ٢١/١، وصححه الإمام إسحاق بن راهويه، والنووي في المجموع: ٦٣/٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ١٥٩/١.

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢١/١ ـ ٢٢.

(٢) انظر: المغني: ١٢١/١ ـ ١٢٢، المجموع: ٦٤/٢.

(٣) المجموع: ٦٤/٢.

«هذا مخالف للظاهر من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن مقتضى الأمر للوجوب.

الثاني: أن النبي ﷺ سئل عن حكم هذا اللحم، فأجاب بالأمر بالوضوء منه فلا يجوز حمله على غير الوجوب، لأنه يكون تلبيساً على السائل لا جواباً.

الثالث: أنه عليه السلام قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم، والمراد بالنهي هاهنا نفي الإيجاب لا التحريم، فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ليحصل الفرق[1]..

وهكذا يبدو لنا قوة الرأي الذي ذهب إليه ابن خزيمة ومن وافقه، وإن كنا هاهنا لسنا في مقام الترجيح بين الآراء، ولكنها تدل بوضوح على أن ابن خزيمة له فقهه الجيد المعتبر، قال النووي في «المجموع» في معرض حديثه عن مذهب الشافعية: «وفي لحم الجزور.. قولان: الجديد المشهور لا ينتقض، وهو الصحيح عند الأصحاب. وفي القديم: إنه ينتقض، وهو ضعيف عند الأصحاب، ولكنه هو القوي أو الصحيح من حيث الدليل، وهو الذي اعتقد رجحانه، وقد أشار البيهقي إلى ترجيحه واختياره والذب عنه»[2].

المسألة الثانية
حكم رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام

لم يختلف العلماء في أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ولكن حصل الخلاف فيما بينهم في حكم رفعها على قولين:

القول الأول: يستحب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وبه قالت

---

(١) المغني: ١/١٢٢.

(٢) المجموع: ٢/٦١.

الكثرة الكثيرة من العلماء[1]، ونقل الإمام النووي الإجماع على ذلك[2] وتعقبه ابن حجر فقال: «وفي نقل الإجماع نظر، فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه»[3].

القول الثاني: يجب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وبه قال داود الظاهري، والأوزاعي والحميدي شيخ البخاري، ونقله القفال في فتاويه عن أحمد بن سيار النيسابوري من الشافعية[4].

وإليه ذهب إمامنا ابن خزيمة، حيث كان يرى أن الرفع ركن من أركان الصلاة لا تصح الصلاة بدونه، وقد نقل ذلك الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي، أبي جعفر الزاهد، عن أبي محمد بن علي بن محمد بن نصرويه المقرىء عنه[5].

وقد احتج ابن حزم لأصحاب القول الثاني بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»[6].

وثبت «أنه ﷺ كان يرفع حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً، وقال: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد، وكان لا يفعل ذلك في السجود»[7].

---

(١) انظر: المغني: ٥١٥/١، فتح الباري: ٣٩١/٢، طرح التثريب: ٢٥٦/٢، عمدة القاري للعيني: ١٢٦/٢، نيل الأوطار للشوكاني: ١٤٨/٢، سبل السلام للصنعاني: ١٦٣/١.

(٢) المجموع: ٢٦٤/٣.

(٣) فتح الباري: ٣٦١/٢.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٦١/٢، المجموع: ٢٦٤/٣، نيل الأوطار: ١٧٧/٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣ .وانظر: فتح الباري ٣٦١/٢، نيل الأوطار: ١٧٧/٢.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٥٤/١ كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، وأحمد في مسنده: ٥٢/٥، والدارمي في سننه: ٣١٨/١ كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة والبيهقي في «سننه الكبرى»: ٣٤٥/٢، والدارقطني في «سننه»: ٢٧٣/١.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٧٧/١، كتاب الأذان، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، وأحمد في مسنده: ١٣٢/٢، ومالك في «موطئه»: ٧٥/١ كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة.

المسألة الثالثة
وجوب صلاة الجماعة

وهذه المسألة أيضاً مما خالف فيه ابن خزيمة إمامه الشافعي - رحمه الله تعالى - وقد اختلف العلماء في حكم صلاة الجماعة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن صلاة الجماعة فرض عين على كل مسلم، ولا تسقط عن المكلف إلّا بعذر، وبه قال عطاء، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد، وأبو ثور وابن المنذر، والظاهرية وغيرهم، وإليه ذهب إمامنا ابن خزيمة، وتلميذه ابن حبان[(1)].

قال النووي: «وهذا.. قول اثنين من كبار أصحابنا المتمكنين في الفقه والحديث وهما: أبو بكر ابن خزيمة، وابن المنذر»[(2)].

قال الإمام ابن خزيمة في صحيحه: «باب أمر العميان بشهود صلاة الجماعة، وإن كانت منازلهم نائية عن المسجد، لا يطاوعهم قائدهم بإتيانهم إياهم المساجد، والدليل على أن شهود الجماعة فريضة لا فضيلة، إذ غير جائز أن يقال لا رخصة للمرء في ترك الفضيلة»[(3)].

وقد اختلف أصحاب هذا القول فيما بينهم فقال بعضهم: هي شرط في صحة الصلاة، رُويَ ذلك عن داود ومن تبعه، وبه قال بعض أصحاب أحمد[(4)]، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن هذا القول مبني على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها.

---

(١) انظر المغني: ٣/٢، المجموع: ٨٦/٤ - ٨٨، شرح صحيح مسلم: ١٣٥/٥، فتح الباري: ٢٦٦/٢، نيل الأوطار: ١٢٣/٣.

(٢) المجموع: ٨٦/٤.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣٦٨/٢.

(٤) انظر: المغني: ٣/٢، المجموع: ٨٨/٤.

وقال البقية: «الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة»[1].

القول الثاني: إنها فرض كفاية، إذا قام بها البعض سقط عن الباقين، وهو ظاهر كلام الشافعي في «الأم»، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وبه قال كثير من الحنفية والمالكية[2].

القول الثالث: إنها سنة مؤكدة، وبه قال جمهور العلماء منهم: الإمام مالك، وأبو حنيفة ـ رحمهما الله تعالى ـ ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة[3].

وقد استدل أصحاب القول الأول بعدة أحاديث منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إنّ أثقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرّق عليهم بيوتهم بالنار**»[4].

وقد استنبطوا من هذا الحديث: إن صلاة الجماعة لو كانت سنة، لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ﷺ ومن معه.

وقد أورد عليه الحافظ ابن حجر الاعتراض الآتي: «ويحتمل أن يقال

---

(١) انظر المغني: ٣/٢.

(٢) انظر المصادر السابقة، الأم: ١٣٦/١.

(٣) انظر: المغني: ٣/٢، المجموع: ٨٨/٤، فتح الباري: ٢٦٩/٢، نيل الأوطار: ١٢٣/٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٥٨/١، كتاب الصلاة، باب فضل العشاء في الجماعة، ومسلم في «صحيحه»: ١٢٣/٢، واللفظ له: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، وأحمد في «مسنده» ٤٦٦/٢، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ٥٥/٣.

التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق تاركي فرض الكفاية كمشروعية قتال تاركي فرض الكفاية».

ثم رده بقوله: «وفيه نظر؛ لأن التحريق الذي يفضي إلى القتل أخص من المقاتلة؛ ولأن المقاتلة إنما يشرع فيها إذا تمالأ الجميع على الترك»[1].

واستدلوا أيضاً بما ورد عن ابن أم مكتوم ـ رضي الله عنه ـ أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني رجل ضرير البصر، شاسع الدار، ولي قائد لا يلازمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: **«هل تسمع النداء؟»** قال: نعم، قال: **«لا أجد لك رخصة»**[2].

قال الحافظ ابن حجر: «اعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها، ورجحوه بحديث الباب ـ يعني حديث أبي هريرة المتقدم ـ وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة، قالوا: لأن الرخصة لا تكون إلاّ عن واجب»[3].

واحتج أصحاب القول الثاني بما يأتي:

١ ـ **حديث مالك بن الحويرث قال:** «أتينا رسول الله ﷺ ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ، رحيماً رفيقاً فظن أنا اشتقنا أهلنا، فسألنا عمن تركنا من أهلنا، فأخبرناه فقال: **«ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلّموهم ومروهم فإذا حضرت الصلاة فليؤذّن لكم أحدكم ثم ليؤمكم أكبركم»**[4].

---

(١) فتح الباري: ٢٦٦/٢.

(٢) أخرجه الحاكم في «مستدركه»: ٢٤٧/١، كتاب الصلاة، باب لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، وصححه، وأخرجه أيضاً: أبو داود في «سننه»: ٢٦٠/١، كتاب المساجد والجماعات، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، رقم الحديث: ٧٩٢، وابن خزيمة في صحيحه: ٣٦٨/٢، كتاب الإمامة باب أمر العميان بشهود صلاة الجماعة وإن كانت منازلهم نائية عن المسجد.

(٣) فتح الباري: ٢٦٨/٢.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»: ١٥٣/١، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، ومسلم =

٢ ـ حديث أبي الدرداء: «ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة، فإنما يأكل الذئب القاصية»[١].

واحتج الجمهور على أنها ليست بفرض عين بقوله ﷺ: «**صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة**»[٢].

ووجه الدلالة: أن المفاضلة إنما تكون حقيقتها بين فاضلين جائزين[٣].

وأجابوا عن حديث الهم بالتحريق بأجوبة كثيرة ذكرها الحافظ ابن حجر في الفتح[٤].

= في «صحيحه»: ١٣٤/٢، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة، وأحمد في «مسنده»: ٤٣٦/٣، وابن خزيمة في صحيحه: ٣٩٧/١، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرت أنها لفظة عام مرادها خاص، والنسائي في سننه: ٩/٢، كتاب الأذان، باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، والدارمي في «سننه»: ٣١٨/١، كتاب الصلاة، باب من أحق بالإمامة، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ١٧/٢.

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، رقم الحديث: ٤٢٥، والحاكم في «مستدركه»: ٢٤٦/١، كتاب الصلاة، باب ما من ثلاثة في قرية ولا بدو.. وصححه، ووافقه الذهبي. وأبو داود في «سننه»: ١٣٩/١، كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، والنسائي في «سننه»: ٨٣/٢، كتاب الإمامة، باب التشديد ترك الجماعة، وابن خزيمة في «صحيحه»: ٣٧١/٢، كتاب الإمامة، باب التغليظ في ترك صلاة الجماعة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ١٥٧/١، كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، ومسلم في «صحيحه»: ١٢٢/٢، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، وأحمد في مسنده: ٦٥/٢، والنسائي في سننه ٨٠/٢، كتاب الإمامة، باب فضل الجماعة، والترمذي في «سننه»: ٤٢٠/١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل الجماعة، وابن ماجه في «سننه»: ٢٥٩/١، كتاب المساجد والجماعات، باب فضل الصلاة في جماعة رقم الحديث: ٧٨٩، وابن خزيمة في «صحيحه»: ٣٦٤/٢، كتاب الإمامة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ رقم الحديث: ١٤٧١.

(٣) المجموع: ٨٩/٤ ـ ٩٠.

(٤) انظر: فتح الباري: ٢٦٦/٢.

المسألة الرابعة

حكم صلاة المنفرد خلف الصف

اختلف الفقهاء في صلاة المأموم خلف الصف وحده على قولين:

الأول: تصح صلاة المنفرد خلف الصف مع الكراهة، وممن قال بذلك: الحسن البصري والأوزاعي في رواية، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وحكاه ابن المنذر عن زيد بن ثابت، والثوري، وابن المبارك وداود[(١)].

والثاني: تحرم صلاة المأموم خلف الصف وحده، ولا تصح صلاته، وعليه الإعادة، وإليه ذهب النخعي، والحسن بن صالح، والأوزاعي في رواية، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن المنذر[(٢)].

وبه قال إمامنا ابن خزيمة حيث نقل الدارمي في كتابه «الاستذكار» عن ابن خزيمة:

إن من صلى خلف الصف وحده يعيد[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر: «وذهب إلى تحريمه أحمد وإسحاق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة»[(٤)].

والمشهور عن أحمد وإسحاق: إن المنفرد خلف الصف يصح

---

(١) انظر: المغني: ٢٢/٢، المجموع: ١٩٢/٤، معالم السنن للخطابي: ١٨٥/١، الشرح الكبير للدردير: ٣٣٤/١، نيل الأوطار: ١٨٥/٣، عون المعبود: ٢٥٤/١.

(٢) انظر: المصادر السابقة، المحلى: ٢٧٠/٤، فتح الباري: ٤١١/٢، فقه الإمام الأوزاعي: ٢٢٤.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٩/٣.

(٤) فتح الباري: ٤١١/٢.

إحرامه، فإن دخل في الصف قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع صحت قدوته، وإلاّ بطلت صلاته[1].

وفرّق آخرون في ذلك: فرأوا على الرجل الإعادة دون المرأة[2].

وقد احتج أصحاب القول الأول بما يأتي:

١ ـ حديث أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «**زادك الله حرصاً ولا تعد**»[3].

وجه الدلالة: قالوا: إن أبا بكرة أتى ببعض الصلاة خلف الصلاة ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة، فلو لم يكن مجزياً لأمره بها، وقد أرشده بقوله: «**ولا تعد**» إلى ما هو الأفضل له في المستقبل.

وعليه: فيحمل الأمر الوارد بالإعادة في حديث وابصة الآتي على الندب، مبالغة في المحافظة على الأَولى.

٢ ـ حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «أتيت النبي ﷺ من آخر الليل فصليت خلفه فأخذ بيدي فجرني حتى جعلني حذاءه»[4].

---

(١) المغني: ٢/٢٤، المجموع: ٤/١٩٢.

(٢) نيل الأوطار: ٣/١٨٥.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: ١/١٨٨، كتاب الصلاة، باب إذا ركع دون الصف، وأبو داود في «سننه»: ١/١٥٧، كتاب الصلاة، باب الرجل يركع دون الصف. والنسائي في «سننه»: ٢/٩١، كتاب الإمامة باب الركوع دون الصف، وأحمد في «مسنده»: ٥/٣٩، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ٢/٩٠.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»، وحديث ابن عباس هذا هو إحدى الروايات التي وردت في صفة دخوله مع النبي ﷺ في صلاة الليل في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة، والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه. انظر: نيل الأوطار: ٣/١٨٥ .وانظر أيضاً: صحيح البخاري: ٢/١٩٠، صحيح مسلم: ١/٥٢٦.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أدار ابن عباس حتى جعله عن يمينه، وهذا يعني أنه قد صار خلف رسول الله ﷺ في تلك الإدارة.

ورُدّ: بأنه تمسك غير مفيد للمطلوب، لأن المدار من اليسار إلى اليمين لا يُسمى مصلياً خلف الصف، وإنما هو مصل عن اليمين[1].

واستدل ابن بطال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف بحديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: «صليت أنا ويتيمٌ في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمي أم سُليمَ خلفنا»[2] قال: لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى.

وتعقبه ابن خزيمة فقال: «لا يصح الاستدلال به، لأن صلاة المرء خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق ممن يقول تجزئه أو لا تجزئه، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق، فكيف يُقاس مأمورٌ على منهي؟»[3].

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بما يأتي:

١ ـ حديث وابصة بن معبد ـ رضي الله عنه ـ «أن رسول الله ﷺ رأى رجلًا يصلي خلف الصف وحده فأمر أن يعيد الصلاة»[4].

٢ ـ حديث علي بن شيبان قال: «صلينا خلف النبي ﷺ فانصرف فرأى رجلًا يصلي خلف الصف، فوقف نبي الله ﷺ حتى انصرف الرجل

---

(١) انظر: المجموع: ١٩٣/٤، فتح الباري: ٤١١/٢، نيل الأوطار: ١٨٥/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣٥٤/٢ أبواب الإمامة، باب المرأة وحدها تكون صفاً.

(٣) فتح الباري: ٤١٠/٢.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»: ١٥٧/١، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي وحده خلف الصف، والترمذي في «سننه»: ٤٤٥/١، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده. قال الترمذي: حديث وابصة حديث حسن، وأخرجه أيضاً: أحمد في مسنده: ٢٢٧/٤٠ ـ ٢٢٨، والدارمي في «سننه»: ٢٩٥/١، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ١٠٤/٣ ـ ١٠٥، وابن خزيمة في صحيحه: ٣٠/٣ كتاب الإمامة، باب الزجر عن صلاة المأموم خلف الصف وحده.

فقال له: استقبل صلاتك، لا صلاة للذي خلف الصف»[1].

والذي يبدو لي:

إن بالإمكان حمل الأمر بالإعادة في حديث وابصة على الندب مبالغة في المحافظة على الأَولى، وذلك بدليل حديث أبي بكرة فإنه يصرف الأمر هنا عن الوجوب إلى الندب.

المسألة الخامسة
حج المجنون

أجمع العلماء على أنه لا يجب الحج على المجنون، ولكنهم اختلفوا في صحة حجه على قولين:

القول الأول: لا يصح منه الحج، لأنه ليس أهلًا للعبادة، وبذلك قال إمامنا ابن خزيمة، ورأى أن المجنون إذا حج حال جنونه، ثم أفاق لم يجزه وعليه حجة الإسلام[2]، وقد ذهب إلى ذلك الحنفية والحنابلة[3].

القول الثاني: يصح منه الحج، وإليه ذهب المالكية والشافعية[4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: ٢٣/٤، وابن ماجه في «سننه»: ٣٢٠/١، كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، قال البوصيري في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات، وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه: ٣٠/٣، كتاب الإمامة، باب الزجر عن صلاة المأموم خلف الصف وحده.

(٢) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٣٤٨/٤.

(٣) المغني: ٨٥/٣، مطالب أولي النهي: ٢٦٦/٢، بدائع الصنائع: ١٢٠/٢، ٦٠پ، فتح القدير لابن الهمام: ١٩٣/٢، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: ٢٣٥/٣.

(٤) مواهب الجليل: ٤٧٥/٢، مغني المحتاج للشربيني: ٤٦١/١ ـ ٤٦٢، نهاية المحتاج للرملي: ٢٣٦/٣، انظر: بداية المجتهد: ٣٢٧/١.

لكن صحة الحج هنا على سبيل الندب، ولا يجزىء عن حجة الإسلام.

وقد استدل ابن خزيمة ومن وافقه بالسنة، ومن ذلك حديث ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: «رفع القلم عن ثلاثة، عن المجنون المغلوب على عقله، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»[1].

قال ابن خزيمة: «وفيه دليلٌ عندي على أن المجنون إذا حج به حال جنونه ثم أفاق لم يجزه كالصبي»[2].

ووجه الدلالة: أن الحديث بيَّن أصنافاً ثلاثة لا يتوجه إليهم التكليف ومنهم المجنون، ويشترط لصحة العبادة فهم الخطاب التشريعي، والمجنون لا يعقله، فلا يقع حجه عن حجة الإسلام.

أما أصحاب القول الثاني فقد استدلوا بالقياس. ووجه قياسهم: هو أن امرأة رفعت إلى النبي ﷺ صبياً فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: «**نعم، ولك أجر**»[3].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: ١٤٠/١، والحاكم في «مستدركه»: ٢٥٨/١ كتاب الصلاة، باب رفع القلم عن المجنون المغلوب على عقله وغيره. وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وأخرجه أيضاً: أبو داود في سننه، رقم: ٤٣٩٩ .والنسائي في «سننه»: ١٢٧/٦، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، والدارقطني في سننه ١٣٩/٣، وابن خزيمة في صحيحه ٣٤٨/٤، كتاب المناسك، باب ذكر إسقاط فرض الحج عن الصبي قبل البلوغ.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٤٨/٤.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: ٢١٩/١، ومسلم في صحيحه: ١٠١/٤، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي وأجر من يحج به، وأبو داود في «سننه»: ٤٠٣/١، كتاب المناسك: باب في الصبي يحج، والنسائي في «سننه»: ٩١/٥، كتاب مناسك الحج، باب بالصغير والترمذي «سننه»: ٢٦٥/٣، كتاب الحج، باب ما جاء في حج الصبي رقم الحديث: ٩٢٤، وابن ماجه في «سننه»: ٩٧١/٢، كتاب المناسك، باب حج الصبي، والطبراني في معجمه الكبير: ٥٢/١١.

فقالوا: هنا الصبي صح حجه بدلالة الحديث فيقاس عليه المجنون.

ومن الآراء التي نُسبت إلى ابن خزيمة: أن المأموم إذا أدرك الإمام في الركوع لم تحسب له ركعة، حكى ذلك عنه أبو عاصم العبادي والرافعي وتابعهما السبكي في طبقات الشافعية وغيره[1].

قال النووي في المجموع: «وهذا الذي ذكرناه من إدراك الركعة بإدراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي، وقاله جماهير العلماء وتظاهرت به الأحاديث، وأطبق عليه الناس، وفيه وجه... إنه لا يدرك الركعة بذلك، حكاه صاحب التتمة عن إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة من أكبر أصحابنا الفقهاء، وحكاه الرافعي عنه»[2] وضعّف الإمام النووي هذا الوجه.

وقد ردّ الحافظ ابن حجر نسبة هذا الرأي إلى ابن خزيمة فقال: «حديث أبي هريرة: «من أدرك الركوع فليركع معه، وليعد الركعة» البخاري في القراءة خلف الإمام من حديث أبي هريرة أنه قال: «إذا أدركت القوم ركوعاً لم يعتد بتلك الركعة» وهذا هو المعروف موقوف وأما المرفوع فلا أصل له، وعزاه الرافعي تبعاً للإمام أن أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة أنه احتج بذلك، قلت: وراجعت صحيح ابن خزيمة فوجدته أخرج عن أبي هريرة: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه»[3] وترجم له ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع أمامه قبل، وهذا مغاير لما نقلوه عنه، ويؤيد ذلك أنه ترجم بعد ذلك: باب إدراك الإمام ساجداً والأمر بالاقتداء به في السجود، وألا يعتد به إذ المدرك للسجدة إنما يكون بإدراك الركوع قبلها، وأخرج فيه من حديث أبي هريرة أيضاً مرفوعاً: «إذا جئتم ونحن سجود فاسجدوا، ولا تعدوها شيئاً،

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي: ٤٤، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١١.

(٢) المجموع: ٤/١١٤.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٣/٤٥، كتاب الإمامة في الصلاة، باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركاً للركعة إذا ركع إمامه قبل. رقم الحديث: ١٥٩٥.

ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة[1]»»[2].

ويتبين لنا من هذه المسائل التي عرضناها وغيرها أن ابن خزيمة كان فقيهاً مجتهداً، يسير مع الدليل سواء وافق ذلك رأي الشافعي أو خالفه.

ولقد كان هذا الاتجاه واضحاً في «صحيحه».

وصرّح به فقال: «كل قول خلاف سنته ـ ﷺ ـ فمردود غير مقبول»[3].

وهذا اتجاه جميع فقهاء المسلمين فإنه لا يوجد فقيه مسلم يخالف حديثاً يعلمه عن رسول الله ﷺ إلا إذا عارضه دليل آخر أقوى منه في نظره.

ثالثاً: أصول الفقه:

كان الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ ذا باع طويل في أصول الفقه، ومعرفة جيدة بها، ومن يطالع كتابه «الصحيح» يجد أن كثيراً من المصطلحات الأصولية تتكرر في ثناياه، وتشغل مواضع عديدة منه. كالمجمل والمفسر، والعام والخاص، والأمر والنهي، والناسخ والمنسوخ، والوجوب والندب، والإباحة، والكراهة، والحرمة وكيفية الجمع بين الأخبار المتضادة في الظاهر، وغير ذلك من الألفاظ الأصولية الكثيرة.

وفيما يأتي أسوق ثلاثة نماذج لما ورد عن ابن خزيمة في هذا المجال:

١ ــ في المجمل والمفسر:

المجمل: «هو اللفظ الصالح لأحد معنيين الذي لا يتعين معناه لا

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٥٧/٣، كتاب الإمامة في الصلاة، باب إدراك المأموم الإمام ساجداً رقم الحديث: ١٦٢٢.

(٢) التلخيص الحبير لابن حجر: ٤٣/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٧/٤.

بوضع اللغة، ولا بعرف الاستعمال، بل بواسطة المجمل نفسه»[1].

والمفسر: «هو ما ازداد وضوحاً على النص لعدم احتماله للتخصيص والتأويل، سواء كان ذلك لمعنى في النص بأن كان مجملًا فلحقه البيان القاطع وهو المسمى ببيان التفسير، أو في غيره بأن كان عاماً فلحقه ما انسد به من باب التخصيص، وهو المسمى ببيان التقرير»[2].

والإمام ابن خزيمة إن أورد رواية مجملة في صحيحه فإنه يشفعها برواية مفسرة تبين إجمالها، والمثال على ذلك: قوله: «باب النهي عن إعطاء الجازر أجرة من الهدي بذكر خبر مجمل غير مفسر»: «حدثنا علي بن خشرم، أنبأنا ابن عيينة عن عبدالكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأمرني أن لا أعطي الجازر منها شيئاً»»[3].

ثم ذكر رواية أخرى فسر فيها الإجمال الوارد في الرواية الأولى فقال: «باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها، والدليل على أن النبي ﷺ إنما زجر عن إعطاء الجازر من لحوم هديه على جزارتها شيئاً، لا أن يتصدق من لحومها على الجازر، لو كان الجازر مسكيناً».

«حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالرحمٰن، حدثنا سفيان ح وحدثنا سلّم بن جنادة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عبدالكريم، عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي أن النبي ﷺ أمره أن لا يعطي الجزّار من جزارتها شيئاً، وفي حديث وكيع: على جزارتها شيئاً»[4].

---

(١) المستصفى للغزالي: ١/١٥٠ .وانظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب وشرحه للعضد: ٢/٢٨٧.

(٢) انظر شرح المنار: ٣٥٣، مختصر المنتهى: ١٤٠، أصول الفقه الإسلامي لأستاذنا الفاضل مصطفى الزلمي: ٢٥٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك باب: ٧٧٩، حديث: ٢٩٢٢، ٤/٢٩٦.

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك باب: ٧٨٠، حديث: ٢٩٢٣، ٤/٤٩٦ .وانظر نماذج أخرى في صحيح ابن خزيمة: ١/٧، ١/١٨ ـ ١/٩٢ ـ ٩٣.

٢ ـــ في العام والخاص:

العام: «هو لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق لجميع ما يصلح له».

والخاص: «هو ما لا يتناول شيئين فصاعداً من غير حصر»[(١)].

وقد ذهب الإمام ابن خزيمة إلى بناء العام على الخاص، وجعل الخاص مخصصاً للعام، وأن المراد به ما عداه، ومن أمثلة ذلك قوله: «باب اختيار الصلاة في أول وقتها، بذكر خبر لفظه عام مراده خاص: أخبرنا بندار بن بشار، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود: قال: سألت رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «**الصلاة في أول وقتها**»[(٢)].

ثم قال ابن خزيمة بعد أن ذكر هذه الرواية: «باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله في: «**أول وقتها**» بعض الصلاة دون جميعها، وبعض الأوقات دون جميع الأوقات، إذ قد أخبر النبي ﷺ بتبريد الظهر في شدة الحر، وقد أعلم أن لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأخّر صلاة العشاء الآخرة إلى شطر الليل: أخبرنا بندار بن بشار، أخبرنا محمد بن جعفر، أخبرنا شعبة، عن المهاجر أبي الحسن أنه سمع زيد بن وهب، يحدثه عن أبي ذر، قال: «أذن مؤذن رسول الله ﷺ الظهر، فقال النبي ﷺ: «**أبرِدْ أبرِدْ** ـ أو قال: **انتظر انتظر**»، فقال: «**إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة**».

قال أبو ذر: «حتى رأينا فيءَ التُّلوُل»[(٣)].

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني: ٤٢ و٦٢، الحدود في المصطلحات الأصولية لسليمان الباجي الأندلسي: ٤٤، الثمرات على الورقات لخضر اللجمي: ٣٥، إرشاد الفحول للشوكاني: ٩٩ ـ ١٠٠ و١١٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصلاة، باب رقم: ١٥، رقم الحديث: ٣٢٧، ١٦٩/١.

(٣) المصدر السابق: كتاب الصلاة، باب رقم: ١٦، رقم الحديث: ٣٢٨، ١٦٩/١ ـ=

٣ ــــ في التعارض والترجيح:

قال ابن خزيمة: «باب إباحة الوتر على الراحلة في السفر، حيث توجهت بالمصلي الراحلة ضد قول من زعم أن حكم الوتر حكم الفريضة، وأن الوتر على الراحلة غير جائز كصلاة الفريضة: حدثنا يونس بن عبدالأعلى، أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، قال: «كان رسول الله ﷺ يسّبح على الراحلة قبل أيِّ وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة»»[١].

ثم قال ابن خزيمة: «باب ذكر خبر غلط في الاحتجاج به بعض من لم يتبحر العلم ممن زعم أن الوتر على الراحلة غير جائز: حدثنا يعقوب الدورقي، أخبرنا محمد بن مصعب، أخبرنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد عبدالرحمٰن بن ثوبان عن جابر بن عبدالله قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر حيث توجهت به راحلته، فإذا أراد المكتوبة أو الوتر أناخ فصلّى بالأرض»[٢].

قال ابن خزيمة: «ولو جاز لأحدٍ أن يدفع خبر ابن عمر، بخبر جابر، كان أجوز لآخر أن يدفع خبر جابر بخبر ابن عمر؛ لأن أخبار ابن عمر في وتر النبي ﷺ على الراحلة أكثر أسانيد وأثبت وأصح من خبر جابر..»[٣].

كما أدلى ابن خزيمة بدلوه في المسائل الأصولية منها على سبيل المثال:

= ١٧٠، وانظر نماذج أخرى في صحيح ابن خزيمة: ٣٣/١، ٤٨ ـ ٤٩، ٦٧، ١٥٦ ـ ١٥٧، ١٩٠ ـ ١٩١، ٢٨٩ ـ ٢٩٣، ٧٠/٢، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٩٠.

(١) المصدر السابق: كتاب الصلاة، باب رقم: ٥٥٥، رقم الحديث: ١٢٦٢، ٢٤٩/٢.

(٢) المصدر السابق: كتاب الصلاة، باب رقم: ٥٥٦، رقم الحديث: ١٢٦٣، ٢٤٩/٢ ـ ٢٥٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٥١/٢.

ردّه ـ رحمه الله ـ على من زعم أن النبي ﷺ لا يخاطب أمته بلفظ مجمل. وأورد حديثاً على صحة رده فقال: «باب ذكر الدليل على ضد قول من زعم أن النبي ﷺ لا يخاطب أمته بلفظ مجمل، موّه بجهله على بعض الغباء، احتجاجاً لمقالته هذه أنه إذا خاطبهم بكلام مجمل فقد خاطبهم بما لم يفدهم معنى، زعم: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، أخبرنا عبدالأعلى، عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «**صلاة الرجل في الجميع أفضل من صلاته وحده ببضع وعشرين صلاة**»»[1].

قال ابن خزيمة: «فقوله ﷺ: «**بضع**» كلمة مجملة إذ البضع يقع ما بين الثلاث إلى العشر من العدد، وبيّن عليه السلام في خبر ابن مسعود أنها تفضل بخمس وعشرين[2] ولم يقل لا تفضل إلا بخمس وعشرين، وأعلم في خبر ابن عمر: «أنها تفضل بسبع وعشرين درجة»[3].

رابعاً: اللغة:

كان الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ عالماً باللغة، حاذقاً لها، عارفاً بمدلولات ألفاظها ومعانيها.

والباحث المتأمل في صحيح ابن خزيمة يجد بروز هذا الجانب بوضوح، ويكشف طول باعه في هذا الميدان..

حيث ضمّن ابن خزيمة صحيحه مجموعة من المقولات اللغوية، التي

---

(١) المصدر السابق: كتاب الإمامة في الصلاة باب رقم: ٢، رقم الحديث: ١٤٧٢ ـ ٣٦٤/٢ ـ ٣٦٥.

(٢) حديث ابن مسعود نصه: «صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده بخمس وعشرين» ذكره ابن خزيمة في كتاب الإمامة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، رقم الحديث: ١٤٧، ٣٦٣/٢.

(٣) حديث ابن عمر نصه: «صلاة الرجل في الجميع تفضل على صلاته وحده سبعاً وعشرين درجة». ذكره ابن خزيمة في كتاب الإمامة، باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ، رقم الحديث: ١٤٧١، ٣٦٤/٢.

تدلل على علمه ومعرفته وتبحره في اللغة العربية، وأساليبها، والكلام العربي، ووقوفه على أسرارها وغوامضها.

ونجد أنه ـ رحمه الله تعالى ـ كان يستدل لصحة المعنى اللغوي بالأدلة من القرآن وغيره مما تعارف عليه العرب، شأنه في ذلك شأن علماء اللغة العربية.

وقد اشتملت المقولات اللغوية عند ابن خزيمة على بيان غريب اللفظ، أو تفسيره لكلمة، أو معنى حديث، أو بيان المتضاد والمترادف، أو غير ذلك.

وفيما يأتي أعرض نماذج متنوعة من ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة في صحيحه عقب حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**اتقوا اللعنتين أو اللعانين**» قيل: وما هما؟ قال: «**الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلهم**».

قال ابن خزيمة: «وإنما استدللت على أن النبي ﷺ أراد بقوله: «**أو ظلهم**» الظل الذي يستظلون به إذا جلسوا مجالسهم، بخبر عبدالله بن جعفر «أن النبي ﷺ كان أحب ما استتر به في حاجته هدفاً أو حائش نخل، إذ الهدف: هو الحائط، والحائش من النخل: النخلات المجتمعات، وإنما سمي البستان حائشاً لكثرة أشجاره»[(١)].

٢ ـ قال ابن خزيمة عقب حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان ﷺ يتوضأ بمكوك، ويغتسل بخمسة مكاكي».

قال ابن خزيمة: «المكوك في هذا الخبر المدُ نفسه»[(٢)].

٣ ـ قال ابن خزيمة عقب حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ سئل: أيّ الأعمال أفضل»، قال: «**العج والثج**».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٨/١.

(٢) المصدر السابق: ٦١/١.

قال ابن خزيمة: العج: رفع الصوت بالتلبية والثج: نحر البدن»[1].

وهذه النماذج الثلاثة المتقدمة فسر فيها ابن خزيمة معنى الغريب من الألفاظ، وهذا النوع كثير في صحيحه.

٤ ـ قال ابن خزيمة عقب حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها، وحاذوا بالأعناق، فوالذي نفس محمد بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف**».

قال مسلم بن إبراهيم: «يعني النقد الصغار»، وتعقبه ابن خزيمة بقوله: [الحذف]: «أولاد الغنم»[2].

٥ ـ وقال ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمة حديث رقم **١٥٦٩**: «باب الزجر عن صلاة المأموم خلف الصف وحده، والبيان أن صلاته خلف الصف وحده غير جائزة، يجب عليه استقبالها، وأن قوله: لا صلاة له، من الجنس الذي نقول: العرب تنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال»[3].

٦ ـ قال في ترجمة حديث رقم **٢٦**: «باب ذكر الدليل على أن الاسم باسم المعرفة بالألف واللام قد لا يحوي جميع المعاني التي تدخل في ذلك الاسم، خلاف قول من يزعم ممن شاهدنا من أهل عصرنا ممن كان يدّعي اللغة من غير معرفة بها، ويدعي العلم من غير معرفة به، أنّ الاسم باسم المعرفة يحوي جميع معاني الشيء الذي يوقع عليه باسم المعرفة بالألف واللام»[4].

---

(١) المصدر السابق: ١٧٥/٤.
(٢) المصدر السابق: ٢٢/٣.
(٣) ينظر: المصدر السابق: ٣٠/٣.
(٤) ينظر: المصدر السابق: ١٧/١.

٧ ـ قال ابن خزيمة بعد أن ذكر حديث أبي ذر رضي الله عنه: «قام بنا رسول الله ﷺ في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل الأول، ثم قال: «**ما أحسب ما تطلبون إلا وراءكم**»، ثم قام ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قال: «**ما أحسب ما تطلبون إلا وراءكم**» ثم قمنا ليلة سبع وعشرين إلى الصبح».

قال ابن خزيمة: «هذه اللفظة «**إلا وراءكم**» هو عندي من باب الأضداد، ويريد إمامكم، لأن ما قد مضى هو وراء المرء، وما يستقبله هو إمامه، والنبي ﷺ إنما أراد: ما أحسب ما تطلبون.. أي ليلة القدر.. إلا فيما تستقبلون، لأنها في ما مضى من الشهر وهذا كقوله عز وجل: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[1] يريد: وكان أمامهم»[2].

٨ ـ قال ابن خزيمة في ترجمة حديث رقم **١٣٣٥**: «باب ذكر صلاة الوسطى التي أمر الله عز وجل بالمحافظة عليها على التكرار بعد دخولها في جملة الصلوات التي أمر الله بالمحافظة عليها، وهذا من واو الوصل التي نقول إنما على معنى التكرار والتأكيد، لا من واو الفصل، إذ محال أن تكون الصلاة الوسطى ليست من الصلوات، قال الله عز وجل: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[3] فالصلاة الوسطى كانت داخلة في الصلوات التي أمر الله في أول الذكر بالمحافظة عليها، ثم قال: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ على معنى التكرار والتأكيد»[4].

٩ ـ قال ابن خزيمة عقب حديث أبي هريرة: «أمرنا رسول الله ﷺ بتغطية الوضوء، وإيكاء السقاء، وإكفاء الإناء».

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٧٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٣٧.

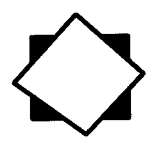
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٨٩.

«وقد أوقع النبي ﷺ الوضوء على الماء الذي يتوضأ به، وهذا من الجنس الذي أعلمت في غير موضع من كتبنا أن العرب توقع الاسم على الشيء في الابتداء على ما يؤول إليه الأمر في المتعقب، إذ الماء قبل أن يتوضأ به إنما وقع عليه اسم الوضوء؛ لأنه يؤول إلى أن يتوضأ به»[1].



(١) المصدر السابق: ١/٦٧.



المبحث الثاني
آثاره ومصنفاته



كان من ثمار جهاد ابن خزيمة الطويل في طلب العلم، منذ نعومة أظفاره، ورحلاته الواسعة، وسعيه الحثيث وراء أئمة عصره وأساطين زمانه، ليتحمل عنهم، ويسمع منهم، أن جمع علماً غزيراً، وفقهاً كثيراً، وثروة هائلة من المعلومات، صبّها في مصنفاته الكثيرة المتنوعة التي خلدت ذكره، وكشفت عن عظيم العلم الذي تمكن من تحصيله وجمعه، وقامت شاهداً حياً على ثقافته الواسعة، وقد مكنته مؤهلاته العلمية، وقدراته العقلية، والمواهب الربانية التي حباها الله إياها من الإبداع في مصنفاته، وها هم المؤرخون يعرفون الإمام ابن خزيمة بها، ويشيدون بجودتها، ويستدلون على إمامته من خلالها. وقد قيل: «يستدل على عقل الرجل بعد موته بكتب صنفها، وشعر قاله، وكتاب أنشأه»[(١)].

قال الحاكم: «ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مئة جزء»[(٢)].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/٢٨٣ .وقد روى هذا القول: الخطيب البغدادي بسنده عن هلال بن العلاء الرقي.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٨٣، تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٩، سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧٦، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١١٨.

وقال الخليلي: «وله من التصانيف ما لا يعد في الحديث والفقه»[(١)].

وقال الذهبي: «صاحب التصانيف»[(٢)].

وقال ابن كثير: «طاف البلاد ورحل إلى الآفاق في الحديث، وطلب العلم، فكتب الكثير، وصنف، وجمع»[(٣)].

وقال السيوطي: «وصنف، وجوّد، واشتهر اسمه»[(٤)].

وإذا كان ما ذكره الإمام الحاكم من رقم في مصنفات ابن خزيمة يوقفنا على عددها، فإنه يعطينا أيضاً فكرة واضحة عن مقدرة ابن خزيمة العلمية، وسعة اطلاعه، وعمق تبحره، وتعدد معارفه، وتنوع ثقافته كما سيظهر ذلك من خلال إيراد أسماء بعض تلك المصنفات.

وقد كان ابن خزيمة يدرك أهمية مؤلفاته فنراه يفاخر بها أهل زمانه حيث يقول: «قد عرف أهل الشرق والغرب أنه لم يصنّف أحدٌ في التوحيد والقدر وأصول العلم مثل تصنيفي»[(٥)].

كما حازت مصنفاته حظاً واسعاً من الشهرة في مختلف الأمصار الإسلامية، وكان علماء عصره حريصين كل الحرص على الإطلاع عليها، وكانوا يكتبون إليه من بلادهم ملتمسين منه أن يستجيزهم بعضاً منها، فهذا معاصره وقرينه ابن صاعد يكتب إليه من بغداد يستجيزه كتاب «الجهاد» فأجازه له ابن خزيمة[(٦)].

---

(١) الإرشاد: ٨٣٢/٣.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٦٥/١٤.
(٣) البداية والنهاية: ١٤٩/١١.
(٤) طبقات الحفاظ: ٣١٣.
(٥) سير أعلام النبلاء: ٣٧٩/١٤.
(٦) المصدر السابق: ٣٧٠/١٤ ـ ٣٧١.

كما كانوا أيضاً يجتهدون في سماع كتبه منه: قال الحاكم: «أخذ دعلج عن ابن خزيمة المصنفات، وكان يفتي بمذهبه»[1].

وحازت مصنفاته ثناء وإعجاب أقرانه ومعاصريه فهذا الحاكم أبو الحسن السنجاني[2] يقول: ««نظرت في مسألة الحج» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة فتيقنت أنه علم لا نحسنه نحن»[3].

ويقول أبو بكر الصيرفي: «حمل إلى ابن سريج مسألة الحج لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: «هذا هو السحر الحلال»[4].

ويحدثنا الإمام ابن خزيمة عما كان يفعله إذا أراد التصنيف فيقول: «كنت إذا أردت أن أصنف الشيء دخلت في الصلاة، مستخيراً حتى يقع لي فيها، ثم ابتدىء»[5].

وعلى الرغم من كثرة مصنفات ابن خزيمة وتنوعها، لكنني لم أعثر بعد البحث والتتبع إلا على أربعة كتب هي: «الصحيح» و«التوحيد» و«شأن الدعاء» و «المخزون في الوحدان» على أنه من المحتمل أن كثيراً من الكتب التي سأذكرها إنما هي أجزاء ضمن الصحيح وسأتكلم عن ذلك فيما بعد.

ولم تسعفنا المصادر المتوفرة بين أيدينا بأية فكرة تُذكر عن هذه المؤلفات، بل نراها تبخل علينا حتى بأسمائها، وهذا ابن النديم (ت**٣٧٥هـ**) على الرغم من مجيئه بعد ابن خزيمة بأقل من نصف قرن تقريباً، لم يترجم لسلفه ابن خزيمة، ولم يذكر شيئاً عن مؤلفاته.

---

(١) تذكرة الحفاظ: **٣/٨٨١**، طبقات الشافعية الكبرى: **٣/١٩١**.

(٢) هو القاضي أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد بن حمدويه السنجاني، قال الحاكم: كان أحد فقهاء الشافعيين، وتقلد القضاء بينسابور سنة **٣١٦هـ**. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: **٣/٤٤٤**.

(٣) معرفة علوم الحديث: **٨٣**، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي: **٤٤**.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: **٣/١١٢**.

(٥) تذكرة الحفاظ: **٢/٧٢١**، سير أعلام النبلاء: **١٤/٣٦٩**.

ومن حسن الحظ أننا من خلال دراسة كتابيّ «الصحيح» و«التوحيد» لابن خزيمة نجد أنه كثيراً ما يحيل إلى مؤلفاته، ويذكرها في ثنايا عباراته، حتى أصبح ذلك عادةً له في كتبه.

وفيما يأتي أذكر أسماء هذه المصنفات التي ذكرها ابن خزيمة نفسه، مضافاً إليها ما ذكره الآخرون، مرتباً ذلك على حروف المعجم، مشيراً إلى مكان طبعه وتأريخه إن كان الكتاب مطبوعاً، وإلى مكان وجوده في خزانات الكتب إن كان مخطوطاً، وإلى مصادر ذكره إن كان مفقوداً، معرّفاً بما تيسر لي الاطلاع عليه منها:

١ ـ كتاب الأشربة[١].

٢ ـ كتاب الإمامة[٢].

٣ ـ كتاب الأهوال[٣].

٤ ـ كتاب الإيمان[٤].

٥ ـ كتاب الأيمان والنذور[٥].

٦ ـ كتاب البر والصلة[٦].

٧ ـ كتاب البيوع[٧].

---

(١) انظر: التوحيد: ٢٣٥.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٧٨، صحيح ابن خزيمة: ٢٣١/١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٦.
(٣) انظر: التوحيد: ١٨٤.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٨، ١١٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٩، صحيح ابن خزيمة: ٢١/١، ١٦٠.
(٥) انظر: التوحيد: ٢٣٢.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٣٥.
(٧) انظر: صحيح ابن خزيمة: ١٠٥/١.

٨ ـ كتاب التفسير[١]: وقد ذكره أيضاً صاحب كتاب هدية العارفين[٢].

٩ ـ كتاب التوبة[٣].

١٠ ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل[٤]: وهذه هي التسمية المعروفة لهذا الكتاب، وقد أجمعت النسخ الموجودة للكتاب عليها[٥]، وقد طبع هذا الكتاب خمس مرات وكالآتي:

طبع المرة الأولى في القاهرة، مكتبة النهضة عام ١٩٣٧م. وطبعته للمرة الثانية إدارة الطباعة المنيرية عام ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م، وطبع المرة الثالثة في القاهرة. من قبل مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٩٦٨م، وأعادت طبعه دار الفكر ببيروت عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، بتحقيق محمد خليل الهراس.

أما الطبعة الأخيرة فقد قامت بطبعها دار الرشد للنشر والتوزيع بالرياض وذلك عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، بتحقيق ودراسة الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان وتقع في مجلدين، وهي أطروحة دكتوراه.

وكتاب «التوحيد» هذا يبحث في المسائل الاعتقادية، وبخاصة ما يتصل منها بأسماء الله تعالى وصفاته وأحوال الناس يوم القيامة.

وقد تطرق ابن خزيمة في هذا الكتاب إلى الحديث عن عدد القضايا من أهمها:

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٢٢٦/١، التوحيد: ١٣٤.

(٢) انظر: هدية العارفين للبغدادي: ٢٩/٢.

(٣) انظر: التوحيد: ٥١.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٧٤/١٤، كشف الظنون لحاجي خليفة: ١٤٠٦/٢، هدية العارفين: ٢٩/٢، تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٣٧/٢، تأريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: ٣٣/٤، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤٠/٩، الأعلام للزركلي: ٢٥٣/٦.

(٥) انظر: مقدمة المحقق لكتاب التوحيد: ٤٥/١.

١ - سياق ما ورد من النصوص في الكتاب والسنة في إثبات عدد من الصفات الذاتية والفعلية لله عز وجل، وجعلها قاعدة لإثبات ما ورد مشابهاً لها، واعتبار أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

٢ - إثبات إمكان رؤية الله يوم القيامة للمؤمنين دون الكافرين، في موقف القيامة وفي الجنة.

٣ - إثبات رؤية النبي ﷺ لربه عز وجل في الحياة الدنيا، وقد أطال في الاستدلال لها.

٤ - إثبات الشفاعة يوم القيامة، مع ذكر أنواعها، والخاص منها بنبينا ﷺ والرد على منكري الشفاعة لأهل الكبائر.

ويظهر من اقتصار ابن خزيمة على هذه الجوانب في كتابه، وتركيزه على أسماء الله تعالى وصفاته دون الموضوعات الأخرى: أن هذه القضية هي التي انتشر الكلام والجدل حولها في عصره، مما أدى إلى كثرة الاختلاف والافتراق دون بقية الأقسام الأخرى.

وقد ذكر ابن خزيمة ما يؤيد هذا القول في مقدمة كتابه حيث يقول: وهو يبين سبب تأليفه لهذا الكتاب: «...كنت أسمع من بعض أحداث طلاب العلم والحديث، ممن لعله كان يحضر مجالس أهل الزيغ والضلالة من الجهمية المعطلة والقدرية المعتزلة: ما تخوفت أن يميل بعضهم عن الحق والصواب من القول إلى البهت والضلال»[1].

أما السبب الذي دفعه لتأليف هذا الكتاب فيقول ابن خزيمة: «فقد أتى علينا برهة من الدهر، وأنا كاره للاشتغال بتصنيف شيء من جنس الكلام من الكتب، وكان أكثر شغلنا بتصنيف كتب الفقه التي هي خلو من الكلام في الأقدار الماضية التي قد كفر بها كثير من منتحلي الإسلام، وفي

---

(١) التوحيد: ١/١٠.

صفات الله عز وجل التي قد نفاها ولم يؤمن بها المعطلون، وغير ذلك من الكتب التي ليست من كتب الفقه، وكنت أحسب أن ما يجري مني بين المناظرين من أهل الأهواء في جنس الكلام في مجالسنا ويظهر لأصحابه الذين يحضرون المجالس والمناظرة من أظهار حقنا على باطل مخالفينا في المناظرة كاف عن تصنيف الكتب على صحة مذهبنا، وبطلان مذاهب القوم، وغنية من الاكتتاب في ذلك، فلما حدث في أمرنا ما حدث مما كان الله قد قضاه وقدر كونه مما لا محيص لأحدٍ، ولا موئل عما قضى الله كونه في اللوح المحفوظ قد سطره من حتم قضاه، فمنعنا من الظهور، ونشر العلم، وتعليم مقتبسي العلم بعض ما كان الله قد أودعنا هذه الصناعة، كنت أسمع بعض أحداث طلاب العلم والحديث ممن لعله كان يحضر مجالس أهل الزيغ والضلالة من الجهمية المعطلة، والقدرية المعتزلة، ما تخوفت أن يميل بعضهم عن الحق والصواب من القول بالبهت والضلال في هذين الجنسين من العلم بإثبات القول بالقضاء السابق، والمقادير النافذة قبل حدوث كسب العباد، والإيمان بجميع صفات الرحمن الخالق جل وعلا ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، تنزل من حكيم حميد، وبما صح وثبت عن نبينا ﷺ بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة موصولاً إليه ﷺ...»[1].

والباحث المتأمل في كتاب التوحيد يلاحظ أن ابن خزيمة قد سلك في تأليفه له مسلك المحدثين في سوق الأسانيد إلى كل متن مقتدياً في ذلك بعلماء السلف الذين سبقوه في هذا الميدان، وذلك: أن طريقتهم في التأليف لإثبات العقيدة الإسلامية، أو الرد على الشبه الواردة عليها كانت بإيراد النصوص الشرعية من الكتاب الكريم، أو السنة المطهرة، وآثار الصحابة والتابعين بأسانيدها، تحت عناوين دالة على المعنى المراد من إيراد ذلك النص، كما يذكرون أحياناً الأقوال المخالفة، والنصوص التي فيها بيان الحجة على المخالف.

---

(١) مقدمة التوحيد: ٩/١ ـ ١١.

ونَهجَ ابن خزيمة في هذا الكتاب المنهج نفسه وقد ذكرت فيما سبق أن البيهقي ذكر رجوع الإمام ابن خزيمة إلى مذهب السلف في الصفات الخبرية، وأن الإمام قد ندم على خوضه في علم الكلام لأنه غير متخصص فيه.

١١ ـ كتاب التوكل[١].

١٢ ـ كتاب الجنائز[٢].

١٣ ـ كتاب الجهاد[٣]: قال الحاكم سمعت أبا بكر القفال يقول: «كتب ابن صاعد إلى ابن خزيمة يستجيزه كتاب الجهاد فأجازه له»[٤].

١٤ ـ كتاب الدعاء[٥].

١٥ ـ كتاب الدعوات[٦].

١٦ ـ كتاب ذكر نعيم الجنة[٧].

١٧ ـ كتاب ذكر نعيم الآخرة[٨].

١٨ ـ كتاب شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ: توجد له نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم «٦١ من ١١/أ، ١٩/ب من القرن السادس الهجري»[٩]. وقد نقل الإمام أبو حامد

---

(١) انظر: التوحيد: ٩٧.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١٢، ٧٩، ٢٤٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٩، ١٥٣، ٢٣٩، وانظر أيضاً: تذكرة الحفاظ: ٧٢٤/١، سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٤ ـ ٣٧١.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣٧٠/١٤ ـ ٣٧١.
(٥) انظر: التوحيد: ١٠/٥، ٨٠، ١٠٧.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٢٥.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٠٧، ٢٠٨.
(٨) المصدر السابق: ٢٠٧، ٢٠٨.
(٩) انظر: تاريخ التراث العربي: ٣٣.

محمد بن محمد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «إحياء علوم الدين» جملة مما ذكره الإمام ابن خزيمة في هذا الكتاب فقال:

«الباب الرابع في أدعية مأثورة عن النبي ـ ﷺ ـ وعن أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ محذوفة الأسانيد منتخبة من جملة ما جمعه أبو طالب المكي، وابن خزيمة، وابن المنذر ـ رحمهم الله ـ»[1].

١٩ ـ كتاب الصدقات[2].

٢٠ ـ كتاب صفة نزول القرآن[3].

٢١ ـ كتاب الصلاة الكبير[4].

٢٢ ـ كتاب الصلاة[5].

٢٣ ـ كتاب الصيام[6].

٢٤ ـ كتاب الضعفاء: ذكره الذهبي في مقدمة كتابه «المغني في الضعفاء»[7].

٢٥ ـ كتاب الطب والرُّقىٰ[8].

٢٦ ـ كتاب الظهار[9].

---

(١) إحياء علوم الدين: ٢٨٧/١.
(٢) انظر: التوحيد: ٤٣.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٨٩٨
(٤) انظر: المصدر السابق: ٢٠٠، ٢٤٩، ٣١٢.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٢٥، ٨٧، ٢٤٥.
(٦) انظر: المصدر السابق: ١٣/٩، ١٠٤.
(٧) المغني في الضعفاء: ٤/١.
(٨) انظر: التوحيد: ١٠٩.
(٩) انظر: المصدر السابق: ٣٢ ـ ٨٢.

٢٧ ـ عوالي ابن خزيمة[1]: قال الإمام الذهبي: «وقع لي بالإجازة عدة أجزاء من عوالي ابن خزيمة»[2].

٢٨ ـ كتاب الفتن[3].

٢٩ ـ فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه[4].

٣٠ ـ فقه حديث بريرة[5]: قال الحاكم: «وله ـ يعني لابن خزيمة ـ فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء»[6].

٣١ ـ كتاب القدر[7].

---

(١) انظر: هدية العارفين: ٢/٢٩.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٣٠.

(٣) انظر: التوحيد: ٣٢، ١١٥.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٢.

(٥) ونصه: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: جاءت بريرة تستعين بها في كتابتها، ولم يكن قضت من كتابتها شيئاً، فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلك، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك، ويكون ولاؤك لي فعلتُ، فذكرت ذلك بريرة لأهلها، فأبوا، وقالوا: إن شاءت تحتسب عليك فلتفعل، ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ: **«ابتاعي وأعتقي، فإنما الولاء لمن أعتق»** ثم قام رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: **«ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ مَنْ اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مئة مرة شرط أحق وأوثق»**.
أخرجه البخاري: ١/٤٥٨، كتاب المساجد: باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد. ومسلم: كتاب العتق: باب الولاء لمن أعتق: ٤/٢١٣، ومالك في موطئه: ٢/٧٨٠، كتاب العتق والولاء، باب مصير الولاء لمن أعتق، وأبو داود في سننه ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧ كتاب العتق: باب بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة، والنسائي في «سننه» ٧/٢٦٤ كتاب البيوع: باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط، والترمذي في سننه ٤/٤٣٦ كتاب البيوع: باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك، وابن ماجه في «سننه» ٢/٨٤٢ كتاب العتق، باب المكاتب.

(٦) انظر معرفة علوم الحديث: ٨٣، تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٩، سير أعلام النبلاء: ٤/٣٧٦، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١٨٨، هدية العارفين: ٢/٢٩، وانظر أيضاً: طبقات العبادي: ٤٤.

(٧) انظر: التوحيد: ٤/٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٥.

٣٢ ـ كتاب القراءة خلف الإمام.

٣٣ ـ كتاب اللباس[١].

٣٤ ـ كتاب المختصر من كتاب الصلاة.

٣٥ ـ كتاب مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ وهو المعروف بكتابه «الصحيح» وسأتحدث عنه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

٣٦ ـ كتاب المسائل المصنفة في الحديث[٢].

٣٧ ـ مسألة الحج: قال الحاكم: «ومسألة الحج خمسة أجزاء»[٣].

٣٨ ـ كتاب المسند الكبير في الحديث[٤].

٣٩ ـ كتاب معاني القرآن[٥].

٤٠ ـ كتاب المناسك[٦].

٤١ ـ كتاب الورع[٧].

٤٢ ـ كتاب الوصايا[٨].

وبعد التأمل في أسماء هذه الكتب التي ورد ذكر أكثرها في كتابيّ ابن خزيمة يردُ هنا سؤال يطرح نفسه على مائدة البحث: هو يا ترى هل ألفَّ ابن خزيمة هذه الكتب وسماها بهذه الأسماء وكل منها كتاب مستقل

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٢٨/١.
(٢) انظر: هدية العارفين: ٢٩/٢.
(٣) انظر: معرفة علوم الحديث: ٨٣.
(٤) انظر: التوحيد: ١٠٤، صحيح ابن خزيمة: ٢٤٩/١، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٤٢.
(٥) انظر: التوحيد: ١٨٥، ١٩٩، ٢٣٨، صحيح ابن خزيمة: ٢٤٩/١، ٢٥١.
(٦) انظر: التوحيد: ١٥٤.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٢٣٢.
(٨) انظر: المصدر السابق: ١٣.

قائمٌ بذاته؟ أو أنها في الواقع أسماء لأجزاء صغيرة تكوّن ـ مجتمعة ـ كتاباً واحداً كبيراً؟ أو أن بعضها كتب كبيرة، وبعضها الآخر أجزاء من كتاب كبير؟

الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ هو ترجيح هذا الاحتمال الأخير بدليل أن من سبق ابن خزيمة من المحدثين كانوا يسلكون هذا الطريق في كتاباتهم، فنلاحظ أن كل مصنف من مصنفاتهم يحتوي على عدد من الكتب، كما فعل الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، ولا بد أن ابن خزيمة قد سلك مسلك شيخيه في تآليفه، ويتقوى هذا الظن بمقارنة كتاباته بعضها ببعض، فمثلاً:

١ ـ يقول ابن خزيمة في كتاب التوحيد (**١/٤١٧**): «..عن سعيد بن يسار أبي الحباب أنه سمع أبا هريرة بهذا الحديث ولم يرفعه، خرّجت هذا الباب في كتاب الصدقات أول باب من أبواب صدقة التطوع».

والحديث المذكور أعلاه نجده بهذا النص في الجزء الرابع صفحة **٩٢ ـ ٩٣** من صحيح ابن خزيمة، في جماع أبواب صدقة التطوع، باب فضل الصدقة...».

٢ ـ وذكر أيضاً في كتاب التوحيد (**١/٢٦٩ ـ ٢٧٠**)، باب شهود الملائكة صلاة العصر وصلاة الفجر، فقال: «خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة وكتاب الإمامة» فإذا رجعنا إلى صحيحه نجد أنه قد ذكر هذا الحديث في «كتاب الصلاة» تحت باب: ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار، في صلاة الفجر وصلاة العصر جميعاً..» (**١/١٦٥**)، وذكر طرفاً من هذا الحديث في كتاب الإمامة (**٢/٣٦٥**) وقال: «أمليت في أول كتاب الصلاة ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر».

٣ ـ كما ذكر في كتاب التوحيد (**١/٣٠ ـ ٣١**): حديثاً في فضائل الصيام، وقال: «قد أمليت أخبار النبي ﷺ.. بعضه في كتاب الصيام وبعضه في كتاب الجهاد».

وبعد البحث والمتابعة نجد أن الحديث ذاته موجود في كتاب الصيام من صحيحه (٢٩٧/٢)، باب فضل الصوم في سبيل الله تعالى.

٤ ـ وذكر في كتاب التوحيد أيضاً (٨٢٧/١ ـ ٨٢٨): حديثاً في فضل صلاة الصبح وصلاة العصر، وقال: «قد أمليت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة، وهذا الحديث موجود بسنده ولفظه في كتاب الصلاة من صحيحه (١٦٤/١) باب: فضل صلاة الصبح والعصر من طرق متعددة.

فيظهر من هذه المقارنة أن بعض هذه الكتب التي أشار إليها ابن خزيمة ما هي إلا أجزاء من كتبه الكبيرة، والله أعلم.

ولا بد من الإشارة ـ ونحن نتحدث عن مؤلفات ابن خزيمة ـ إلى أنه ـ رحمه الله تعالى ـ قد سلك في تأليفه للكتب مسلك الإملاء، حيث تتكرر كلمة الإملاء في كتاباته، فيقول في مقدمة كتابه التوحيد: «وقد بدأت كتاب القدر فأمليته، وهذا كتاب التوحيد»[١].

ويقول في موضع آخر منه: «وقد أمليت طرق هذا الحديث في أبواب الوصايا»[٢].

وفي موضع ثالث يقول: «وقد أمليت هذا الباب في كتاب ذكر نعيم الجنة»[٣].

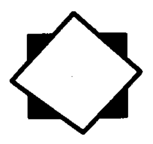


---

(١) المصدر السابق: ١١/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٩/١.

(٣) المصدر السابق: ٢٤٧/١.



المبحث الثالث
مكانته بين العلماء



تبوأ الإمام ابن خزيمة بما امتاز به من إلمام وإحاطة بعلم الحديث رواية ودراية، حفظاً وإتقاناً، مكانة سامية، ومنزلة رفيعة بين أقرانه ومعاصريه، ومن جاء بعدهم، جعلته محط إعجابهم وتقديرهم، وموضع استحسانهم وثنائهم، ونال قصب السبق بينهم، فأقروا له بجلالة قدره، وعلو منزلته، ورسوخ علمه، وكبير فضله، وعظيم جهده في خدمة السنة النبوية المطهرة، ووصفوه بالحفظ والتفقه، والقدرة على الفهم والاستنباط، وأشاروا إليه بالبنان، ولقبوه بإمام الأئمة، قال الخليلي: «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»[1].

وإذا عرفنا هذا أقول:

إذاً يمكننا أن نعرف مقدار المنزلة العلمية الكبيرة التي كان يحتلها الإمام ابن خزيمة بشهادة العلماء له بالسبق في هذا الميدان، فقد أثنى عليه كثير من الأئمة الذين عرفوه، وأذعنوا له بالفضل، وقدروه قدره، وأنزلوه منزلته، سواء أكانوا من شيوخه الذين سقوه من رحيق علمهم، وربوّه في أحضانهم، وأناروا له الطريق، أم من تلاميذه الذين جالسوه وعرفوه عن قرب، ولازموه في حله وترحاله، أم من فضلاء المؤرخين والمترجمين

(١) الإرشاد: ٨٣١/٣.

لحياته، الذين رووا أخباره، ووقفوا على آثاره، وشاهدوا من مؤلفاته، ما يدل على علم وفضل وصدق وإخلاص وتفان في التضحية لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ولست مبالغاً إذا ما قلت إن مكانة الإمام ابن خزيمة العلمية كانت مقياساً تقاس به مكانة العلماء الآخرين.

وها هو العبادي في «طبقاته» يقول في معرض ثنائه على أبي بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري[(1)]: «وكان نظير محمد بن إسحاق بخراسان»[(2)].

وفيما يأتي التقط بعض الشذرات من أقوال العلماء فيه، وثنائهم عليه، وإعجابهم به، والتي تناثرت تناثر اللآلىء التي لم ينتظمها عقد، وسأنظم هذه اللآلىء تباعاً لتساعد على تجلية المرتبة التي بلغها إمام الأئمة ابن خزيمة، وسيكون ترتيبها حسب التسلسل التأريخي لوفاة قائلها بغض النظر عن مكانته[(3)]:

١ ـ إسماعيل بن يحيى المزني/ ٢٦٤هـ:

قال: «إذا جاء الحديث فهو يناظر ـ يعني ابن خزيمة ـ لأنه أعلم به مني»[(4)].

---

(١) هو أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون النيسابوري، من الشافعية، روى عن المزني وغيره، قال الحاكم: كان إمام عصره من الشافعية في العراق، ومن أحفظ الناس للفقهيات واختلاف الصحابة، كان كثير العبادة، زاهداً، ولد سنة ٢٣٨هـ، وتوفي في سنة ٣٢٤هـ، انظر: طبقات العبادي: ٤٢، تاريخ بغداد: ١٢٠/١٠، تذكرة الحفاظ: ٨١٩/٣، طبقات السبكي ٢٣١/٢، المنتظم ٢٨٦/٦، النجوم الزاهرة: ٢٥٩/٣.

(٢) طبقات العبادي: ٤٢.

(٣) قد أعدت ذكر بعض هذه الأقوال هاهنا لأهميتها في هذا المقام فليتنبّه لذلك.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣ ـ ١١٣، طبقات الحفاظ: ٣١٣.

٢ ـ الربيع بن سليمان المرادي/ ٢٧٠هـ:

قال محمد بن سهل الطوسي: «قال لنا الربيع بن سليمان: هل تعرفون ابن خزيمة؟ قلنا نعم قال: استفدنا منه أكثر مما استفاد منا»[١].

٣ ـ محمد بن إبراهيم البوشنجي/ ٢٩٠هـ:

قال: «محمد بن إسحاق كيس، وأنا لأقول هذا لأبي ثور»[٢].

٤ ـ أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النيسابوري/ ٢٩٨هـ:

قال: «إنّ الله ليدفع البلاء عن أهل نيسابور بابن خزيمة»[٣].

٥ ـ أحمد بن عمر بن سريج القاضي/ ٣٠٦هـ:

قال أبو بكر الصيرفي: «حمل إلى ابن سريج مسألة الحج لأبي بكر محمد بن إسحاق فقال: هذا هو السحر الحلال»[٤].

وقال أيضاً ـ وقد ذُكِرَ له ابن خزيمة: «يستخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»[٥].

٦ ـ عبدالرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي/ ٣٢٧هـ:

قال عبدالله بن خالد الأصبهاني: «سُئل عبدالرحمٰن بن أبي حاتم عن أبي بكر بن خزيمة فقال: ويحكم! هو يُسأل عنا ولا نُسأل عنه! هو

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٧٢٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧١/٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣، طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٧/١٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٠/١، وانظر: الإرشاد: ٨٣٢/٣.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٧٢١/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٦٩/١٤.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٧٢٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤، الوافي بالوفيات: ١٩٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٢/٣، البداية والنهاية: ١٦٠/١١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٠/١، وابن سريج من كبار فقهاء الشافعية وأئمتهم، له مصنفات كثيرة يقال إنها بلغت أربعمئة مصنف، انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢١/٣، البداية والنهاية: ١٢٩/١١، النجوم الزاهرة: ١٩٤/١.

إمام يُقتدى به»[1].

وقال أيضاً: «وهو ثقة، صدوق»[2].

٧ ـ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري/ ٣٤٩هـ:

قال: «رأيت من أئمة الحديث أربعة في وطني وأسفاري: اثنان بنيسابور محمد بن إسحاق، وإبراهيم بن أبي طالب[3]، وأبو عبدالرحمٰن النسائي بمصر، وعبدان[4] بالأهواز»[5].

وقال أيضاً: «لم أر مثله، وكان يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارىء السورة»[6].

قال الذهبي معقباً: «يقول مثل هذا وقد رأى النسائي»[7].

---

(١) الإرشاد: ٨٣٢/٣، تذكرة الحفاظ: ٧٢٩/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٦/١٤ ـ ٣٧٧، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣.

(٢) الجرح والتعديل: ١٩٦/٧، رقم الترجمة: ١١٠٣.

(٣) هو إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبدالله النيسابوري أحد الأئمة الحفاظ، قال الحاكم: كان إمام عصره في معرفة الحديث والرجال، جمع الشيوخ والعلل ودخل على ابن حنبل وذكره وعلّق عنه، توفي سنة ٢٩٥هـ انظر: تذكرة الحفاظ: ٦٣٨/٢، طبقات الحفاظ: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٤) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد موسى الأهوازي الجواليقي، صاحب التصانيف، توفي سنة ٣٠٦هـ، انظر: تاريخ بغداد ٣٧٨/٩، تذكرة الحفاظ: ٦٨٨/٢، طبقات الحفاظ: ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٦٨٩/٢، طبقات الحفاظ: ٣٠٣، تدريب الراوي: ٣٥٢/٢، وأبو علي النيسابوري شيخ أبي عبدالله الحاكم، وأحد تلاميذ الإمام ابن خزيمة، من حفاظ الحديث وأعلامه، وفقيه من فقهاء الشافعية، ولد سنة ٢٧٧هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢٧٦/٣، النجوم الزاهرة: ٣٢٤/٣.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٧٢٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤، العبر: ٤٦٢/١، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٧/١، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١٠٠/١، طبقات الحفاظ: ٣١٣، شذرات الذهب: ٢٦٢/١.

(٧) سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤.

وقال أبو علي أيضاً: «كان أبو نعيم[1] أحد الأئمة، ما رأيت بخراسان بعد ابن خزيمة مثله»[2].

٨ ـ أبو حاتم محمد بن حبان البستي/ ٣٥٤هـ:

قال: «ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها حتى كأن السنن كلها نصب عينيه إلا ابن خزيمة فقط»[3] مع أن ابن حبان قد رأى النسائي ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقال أيضاً في ترجمة ابن خزيمة: «وكان ـ رحمه الله تعالى ـ أحد أئمة الدنيا علماً وفقهاً وحفظاً وجمعاً واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر والدين الشديد»[4].

وقال أيضاً: «لم يُرَّ مثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن»[5].

٩ ـ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني/ ٣٨٥هـ:

قال: «كان إماماً ثبتاً، معدوم النظير»[6].

---

(١) هو أبو نعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الاسترابادي الجرجاني، أحد الأئمة الحفاظ، سمع الربيع المرادي وتخرج بأبي زرعة، وأبي حاتم، سمع منه أبو علي الحافظ النيسابوري. له تصانيف في الفقه، وكتاب الضعفاء. توفي سنة ٣٢٣هـ، انظر: تاريخ بغداد ٤٢٨/١، تاريخ جرجان: ٢٣٥، تذكرة الحفاظ: ٨١٦/٣، طبقات الحفاظ: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٨١٧/٣، طبقات الشافعية الكبرى: ٣٦٦/٣، وانظر: طبقات الحفاظ: ٣٤٢.

(٣) المجروحين لابن حبان: ٧٨/١، تذكرة الحفاظ: ٧٢٣/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، شرح علل الترمذي لابن رجب: ٤٣٠/١، طبقات الحفاظ: ٣١٤.

(٤) الثقات لابن حبان: ١٥٦/٩.

(٥) العبر: ٤٦٢/١، شذرات الذهب: ٢٦٣/١.

(٦) تذكرة الحفاظ: ٧٢٨/٢، سير أعلام النبلاء: ٣٧٢/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣، طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٦/١، طبقات الحفاظ: ٣١٤، شذرات الذهب: ٢٦٣/١.

١٠ ـ محمد بن الحسين بن داود الحسني/ ٤٠١هـ:

قيل إنه: ما سُمع يذكر ابن خزيمة إلا قال عنه: «إمام المسلمين في عصره»[(١)].

١١ ـ أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري/ ٤٠٥هـ:

قال: «فضائل إمام الأئمة ابن خزيمة عندي مجموعة في أوراق كثيرة»[(٢)].

وقال أيضاً: «العالم الأوحد المتفق عليه»[(٣)].

١٢ ـ أبو يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي القزويني/ ٤٤٦هـ:

قال في ترجمة ابن خزيمة: «اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة»[(٤)].

وقال أيضاً: «كان يقال: أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابن أبي داود، وابن خزيمة، وعبدالرحمٰن بن أبي حاتم»[(٥)].

١٣ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن علي يوسف الشيرازي الفيروزآبادي/ ٤٧٦هـ:

---

(١) مقدمة كتاب التوحيد ص(ز)، ومحمد بن الحسين: ينتهي نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان جد النقباء بنيسابور، وصفه الحاكم بقوله: «شيخ الشرف في عصره، ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة والسجايا الطاهرة، وكان يعد في مجالسه ـ التي يملي فيها ـ ألف محبرة. توفي رحمه الله تعالى فجأة سنة ٤٠١هـ». انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٤٨/٣ ـ ١٤٩، الوافي بالوفيات: ٣٧٣/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٧٢٩/٣، سير أعلام النبلاء: ٣٧٦/١٤، طبقات الشافعية الكبرى: ١١٨/٣.

(٣) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: ١٦/٢١.

(٤) الإرشاد: ٨٣١/٣.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٥٠٢/١٤، تدريب الراوي: ٢٥٢/٢.

قال في ترجمة ابن خزيمة: «وكان يقال له إمام الأئمة، وجمع بين الفقه والحديث»[١].

١٤ ـ أبو الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن محمد بن علي الجوزي/ ٥٩٧هـ:

قال: «وكان مبرزاً في علم الحديث وغيره»[٢].

١٥ ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/ ٧٤٨هـ:

قال: «ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب لعلمه ودينه، واتباعه السنة»[٣].

وقال أيضاً: «وقد كان هذا الإمام جهبذاً، بصيراً بالرجال»[٤].

وقال: «كان ابن خزيمة رأساً في الحديث، رأساً في الفقه، من دعاة السنة، وغلاة المثبتة، له جلالة عظيمة بخراسان»[٥] «واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»[٦].

ووصفه بقوله: «الحافظ الكبير، إمام الأئمة، شيخ الإسلام»[٧].

«الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة»[٨].

١٦ ـ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي/ ٧٦٤هـ:

قال في وصفه: «إمام الأئمة، الحافظ أبو بكر النيسابوري»[٩].

---

(١) طبقات الفقهاء: ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٢) المنتظم: ٦/١٨٤.
(٣) سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٧٤.
(٤) المصدر السابق: ١٤/٣٧٣.
(٥) الفضل المبين للقاسمي: ٣٣٤.
(٦) تذكرة الحفاظ: ٢/٧٢٠.
(٧) المصدر السابق: ٢/٧٢٠.
(٨) سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٦٥.
(٩) الوافي بالوفيات: ٢/١٩٦.

١٧ ـ عفيف الدين أبو محمد عبدالله بن أسعد اليافعي/ ٧٦٨هـ:

قال فيمن توفي سنة ٣١١هـ: «وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الحافظ، صاحب التصانيف»[١].

١٨ ـ تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي/ ٧٧١هـ:

قال في ترجمة ابن خزيمة: «محمد بن إسحاق بن خزيمة.. إمام الأئمة المجتهد المطلق، البحر العجاج، والحبر الذي لا يخاير في الحجى، ولا يناظر في الحِجاج، جمع أشتات العلوم، وارتفع مقداره، فتقاصرت عنه طوالع النجوم، وأقام بمدينة نيسابور إمامها حيث الضراغم مزدحمة، وفردها الذي رفع العلم بين الأفراد عَلَمه، والوفود تفد على ربعه لا يتجنَّبه منهم إلا الأشقى، والفتاوى تُحمل عنه براً وبحراً وتشق الأرض شقاً، وعلومه تسير فتهدي في كل سوداء مدلهمة، وتمضي علماً تأتم الهداة به، وكيف لا وهو إمام الأئمة.

كالبحر يقذف للقريب جواهراً كرماً ويبعث للغريب سحائبا[٢]

١٩ ـ جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي/ ٧٧٢هـ:

قال: «وصار إمام زمانه بخراسان، رحلت إليه الطلبة من الآفاق»[٣].

٢٠ ـ أبو الفدا إسماعيل بن كثير/ ٧٧٤هـ:

قال: «كان بحراً من بحور العلم، طاف البلاد، ورحل إلى الآفاق في الحديث، وطلب العلم، فكتب الكثير، وصنف، وجمع، وهو من المجتهدين في دين الإسلام»[٤].

---

(١) مرآة الجنان: ٢/٢٦٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٣/١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي: ١/٤٦٢.

(٤) البداية والنهاية: ١١/١٤٩.

٢١ ـ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي/ ٨٠٦هـ:

قال في ترجمة ابن خزيمة: «وصار إمام زمانه أهل زمانه بخراسان»[(١)].

٢٢ ـ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري/ ٨٣٣هـ:

قال في وصفه: «إمام الأئمة، وأحد أعلام الأمة حفظاً، وفقهاً وزهداً»[(٢)].

٢٣ ـ شمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي/ ٩٠٢هـ:

قال: «ونيسابور: دار السنة والعوالي، صارت بإبراهيم بن طهمان، وحفص بن عبدالله، ثم يحيى بن يحيى، وابن راهويه ومحمد بن رافع، ثم بابن خزيمة، وأبي العباس السراج، وابن الشرقي، وخلائق»[(٣)].

٢٤ ـ جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي/ ٩١١هـ:

وصفه بقوله: «الحافظ الكبير، الثبت، إمام الأئمة، شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصنف وجوّد، واشتهر اسمه، وانتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»[(٤)].

٢٥ ـ أبو بكر ابن هداية الله الحسيني/ ١٠١٤هـ:

قال: «وكان إمام زمانه بخراسان، رحلت إليه الأئمة من الأقطار»[(٥)].

٢٦ ـ أبو الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي/ ١٠٨٩هـ:

وصفه بقوله: «وهو حافظ، ثبت، إمام»[(٦)].

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب: ٩٦/١.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ٩٨/٢.

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي: ٢٩٨.

(٤) طبقات الحفاظ: ٣١٣.

(٥) طبقات الشافعية لابن هداية الله: ١٣.

(٦) شذرات الذهب: ٢٦٢/١.

٢٧ ـ صديق بن حسن بن علي القنوجي/ ١٣٠٧هـ:

قال في ترجمته: «محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، الفقيه، الإمام، الحافظ، كان قوي البادرة، كثير الاطلاع، غزير المادة، صنف كثيراً وأفاد.. وكان عالماً بالدليل، تاركاً للتقليد، صاحب السنة والاتباع، شديد العداوة للابتداع»[١].



(١) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: ٢٩٧ ـ ٢٩٨.





الباب الثاني

منهج الإمام ابن خزيمة في كتابه الصحيح

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: التعريف بصحيح ابن خزيمة.

الفصل الثاني: علم الإسناد في صحيح ابن خزيمة.

الفصل الثالث: دراسة المتن في صحيح ابن خزيمة.

الفصل الرابع: علم رجال الحديث في صحيح ابن خزيمة.

الفصل الخامس: جملة من مصطلحات علم الحديث وردت في الصحيح، ومصطلحات ابن خزيمة في التصحيح والتضعيف.

الفصل السادس: موازنة بين صحيح ابن خزيمة وصحاح البخاري ومسلم وابن حبان.



الفصل الأول

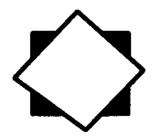
التعريف بصحيح ابن خزيمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وصف موجز للصحيح.

المبحث الثاني: شروط الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

المبحث الثالث: منزلة الصحيح وعناية العلماء به.



المبحث الأول
وصف موجز للصحيح



وفيه مطلبان:

سأتحدث في المطلب الأول عن اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وكيفية تأليفه، ومنهج الإمام في ترتيبه، وأتكلم في المطلب الثاني عن طرق رواية الصحيح، وعن أصله الخطي.

المطلب الأول
اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه وكيفية تأليفه، ومنهج الإمام في ترتيبه

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول
اسم الكتاب

سمى الإمام ابن خزيمة كتابه بـ«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»: وقد ذكره بهذا الاسم الحافظ الخليلي (ت٤٤٦هـ) في كتابه

الإرشاد. حيث قال: «وآخر من روى عنه [أي عن ابن خزيمة] ـ بنيسابور سبطه محمد بن الفضل، روى عنه مختصر المختصر وغيره»[1].

كما ذكره أيضاً: الإمام الذهبي في كتابيه «سير أعلام النبلاء» و«ميزان الاعتدال» فقال في السيّر: «وقد سمعنا مختصر المختصر عالياً»[2] وقال في «الميزان» بعد أن ذكر حديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»: «رواه ابن خزيمة في مختصر المختصر»[3].

وذكره أيضاً محمد بن جابر بن محمد صاحب «برنامج الوادي أشي» حيث قال: «الجزء السادس من مختصر المختصر من المسند الصحيح»، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.. وأوله: «عن عبدالله قال: «كنا نسلّم على النبي ﷺ ـ وهو في الصلاة فيرد علينا.. الحديث» وهو في أحد عشر جزءاً من تجزئة الحافظ ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، سمعته بقراءة الشيخ محب الدين أبي عبدالله بن المحب الحنبلي بجامع الصالحية من خارج دمشق، على الشيخين، شمس الدين أبي عبدالله بن المحب المقدسي عم القارىء المذكور، وتناولت الجميع منهما، وحدثاني عن صدر الدين أبي علي الحسن بن محمد البكري، سماعاً للأول وحضوراً وإجازة للثاني بسماعه من أبي روح عبدالمعز بن محمد بن أبي الفضل الهروي بسماعه من أبي القاسم: زاهر بن طاهر الشحامي، بسماعه من أبي سعد محمد بن عبدالرحمٰن الجنزروذي، بسماعه من أبي طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، بسماعه من جده المؤلف»[4].

ولكن اشتهر هذا الكتاب في وقت متأخر نسبياً باسم: «صحيح ابن

---

(١) الإرشاد: ٢/٨٣٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٨٢.

(٣) الميزان: ٤/٢٠٢٦.

(٤) برنامج الوادي آشي: ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

خزيمة» كما سماه بذلك الحافظ الزيلعي في كتابه: «نصب الراية في تخريجس أحاديث الهداية»(١) والحافظ ابن حجر في كتبه: «تلخيص الحبير»(٢) و«الدراية» و«فتح الباري»(٣) وابن فهد في كتابه: «لحظ الألحاظ»(٤) وآخرون.

وهذا العنوان من باب تسمية الكتاب بموضوعه منسوباً إلى صاحبه ـ وليس من باب تسمية الكتاب باسمه العلمي ـ وذلك نظراً لشهرة الكتاب في فنه، وشهرة مؤلفه بين علماء ذلك الفن، وقد انتشر بين العلماء مثل هذا الاستعمال، فيقال مثلاً: تفسير الطبري، مع أن الاسم العلمي لهذا الكتاب: «جامع البيان في تفسير القرآن»، ويقال: تاريخ الطبري، مع أن الاسم العلمي لهذا الكتاب هو: «تاريخ الرسل والملوك» وهكذا؛ ونظراً لانتشار العناوين البديلة تصبح دلالتها على الكتاب أشهر من دلالة العناوين الأصلية.

ويلاحظ أن تسمية الكتاب باسم: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ» تشعر بأن لهذا الكتاب أصلاً كبيراً، اختصره الإمام في مختصر، ثم عاد فاختصر هذا المختصر مرة أخرى في كتابه هذا الذي اشتهر بين الناس باسم: «صحيح ابن خزيمة». وكونه يوجد لهذا الكتاب أصل كبير هذا أمر ثابت، كما سأذكر ذلك في الفرع الثالث، أما كون هذا الكتاب قد اختصر من مختصر آخر من الأصل الكبير فهذا لم أعثر على ما يدل عليه وإن كانت التسمية تشعر بورود مثل هذا الاحتمال.



(١) انظر: نصب الراية: ٢١/١، ٧٤.
(٢) انظر: تلخيص الحبير: ٣٧/١، ٥٠.
(٣) انظر: فتح الباري: ٤١١/١، ٥٠٠.
(٤) انظر: لحظ الألحاظ: ٣٣٣.

الفرع الثاني
توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

تتأكد لنا نسبة «كتاب الصحيح» إلى ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ مما يأتي:

أولاً: مما ذكره المؤلف في كتابه «التوحيد» حيث قال بعد أن ذكر خبراً يتعلق بالصلاة:

«قد أمليت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة»[1].

ثانياً: السند المتصل إلى المؤلف الذي رُوي به الكتاب كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن طرق رواية الصحيح. وهو من أقوى الأدلة على صحة النسبة إلى المؤلف.

ثالثاً: مما ورد في الكتب التي نقلت عنه:

فإلى جانب ما ذكره المؤلف في «التوحيد»، والسند المتصل الذي رُوي به «الصحيح» فإن هناك عدداً من العلماء قد ذكروا هذا الكتاب، ونقلوا منه كثيراً في كتبهم. منهم: الإمام الحاكم، والمنذري وابن دقيق العيد، والزيلعي، والعراقي، وابن حجر، والعيني، والبخاري، والسيوطي، وغيرهم، كما سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن عناية العلماء بصحيح ابن خزيمة.

رابعاً: مما ذكره المفهرسون: حيث ذكره كل من:

١ ـ حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون»[2].

٢ ـ والبغدادي في كتابه «هدية العارفين»[3].

٣ ـ وعمر رضا كحالة في كتابه «معجم المؤلفين»[4].

---

(١) التوحيد: ٢٤٢/١.
(٢) انظر: ٧٧/٢.
(٣) انظر: ٢٩/٢.
(٤) انظر: ٣٩/٩ ـ ٤٠.

الفرع الثالث
كيفية تأليف الكتاب

يذكر الإمام ابن خزيمة في بداية كل كتاب من كتب صحيحه: «المختصر، من المختصر من المسند..» فمثلاً يقول (١/٣): كتاب الوضوء: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»، وفي (١/١٥٣) كتاب الصلاة، المختصر من المسند الصحيح. وفي (٤/٥) يقول: «كتاب الزكاة، المختصر من المختصر من المسند»، وفي (٤/١٢٧) يقول: «كتاب المناسك، المختصر من المختصر من المسند».

ومن ذلك يتضح لنا جلياً أن هذا الكتاب مأخوذ من كتاب له اسمه: «المسند الكبير» الذي أشار إليه وأحال عليه في مواضع متعددة من كتابيه: «التوحيد» و«الصحيح»[١].

وقد ظهر لي من خلال التتبع والاستقراء: أن الإمام ابن خزيمة ربما كان يضيف إلى المسند الكبير أشياء حتى بعد تأليفه لكتابه الصحيح ـ الذي هو من حيث الأساس مأخوذ من المسند ـ وربما أدخل في الصحيح أشياء لم يضفها إلى المسند، وربما أشارت بعض إحالات الإمام في الصحيح إلى أن تصنيفه لأبواب كتابه هذا لم تكن متلائمة مع الترتيب الحالي للكتاب، بل ربما كان يصنف باباً متأخراً من حيث الترتيب قبل تصنيفه لباب متقدم عليه، وربما صنف بعض باب وتركه ليصنف باباً آخر، ثم يعود بعد ذلك إلى الباب الذي تركه ليتمه، وهكذا، ويؤيد صحة هذا الاستنتاج: أن ابن خزيمة

(١) انظر: التوحيد: ١٠٤، حيث قال: «خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب «الكبير».

وانظر: أيضاً: صحيح ابن خزيمة: ١/٢٤٩، حيث قال: «قد خرجت طرق هذا الخبر وألفاظها في كتاب الصلاة، كتاب «الكبير» وقال في ١/٢٩٠: «خرجته في كتاب «الكبير»». وقال بعد ذلك ١/٣١٢: «قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة، كتاب الكبير». ثم ذكره في ١/٣٤٢ قائلًا: «خبر أيوب عن أبي قلابة خرجته في كتاب الكبير».

ـ رحمه الله تعالى ـ يستعمل عادة صيغة الماضي في إحالاته على «المسند الكبير» فيقول: قد خرجت، وخرّجته، وما شابه ذلك من الكلمات. وفي هذا دلالة على سبق تأليف المسند، ولكن نجده أحياناً يغيّر أسلوبه في الإحالة فنراه يقول في «المختصر»: «قد خرجت باب المشي إلى المساجد في كتاب الإمامة»[1] ثم يقول في موضع آخر: «وسأخرّج هذه الأخبار أو بعضها في كتاب الإمامة»[2] لكنه يعود فيقول بعد صفحة واحدة فقط: «قد خرجت طرق هذا الخبر في كتاب الإمامة»[3] علماً بأن كتاب الإمامة متقدم مئات الصفحات على هذه الأبواب التي وردت فيها الإشارة إلى كتاب الإمامة، ومع هذا نراه يقول تارة: «قد خرجت...» ويذكر تارة أخرى فيقول: «سأخرّج هذه الأخبار...»[4].

الفرع الرابع
منهج الإمام في ترتيب الصحيح

للعلماء في تصنيف الحديث طرق متعددة منها:

أولًا: التصنيف على المسانيد: وذلك بأن يجمع مروي كل صحابي على حدة من غير تقييد بصحة الحديث ولا حسنه، ولا بمناسبةٍ لباب ولا فصل ولا لغير ذلك.

وللمؤلفين على المسانيد طرق في ترتيبها:

أ ـ فمنهم من يرتب الصحابة بحسب قربهم من رسول الله ﷺ.

ب ـ ومنهم من يرتبهم بحسب فضلهم وسبقهم إلى الإسلام والمشاهد الفاضلة، وعلى هذا الترتيب جاء مسند الإمام أحمد.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٣١/١.
(٢) المصدر السابق: ٢٦٢/١.
(٣) المصدر السابق: ٢٦٣/١.
(٤) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة: ١٨/١ ـ ١٩.

جـ - ومنهم من يرتبهم على حروف المعجم، وعلى هذا الترتيب جاء «المعجم الكبير» للطبراني.

ثانياً: التصنيف على الأبواب الفقهية: وذلك بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه: وجوباً وندباً وحرمة وكراهة وإباحة[1].

وعلى هذه الطريقة الأخيرة رتب الإمام ابن خزيمة صحيحة، حيث بناه على الأبواب الفقهية فبدأ بكتاب الوضوء، ثم بعد أن انتهى منه ثنّىٰ بكتاب الصلاة، ثم كتاب الإمامة في الصلاة.. وهكذا حتى نهاية كتابه.

وهذه الطريقة التي اتبعها الإمام ابن خزيمة هي الطريقة نفسها التي سار عليها أصحاب الكتب الستة، إذ أنها رتبت على حسب الموضوعات الفقهية، فجمع مؤلفوها الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد.

وقد اشتمل صحيح ابن خزيمة الموجود بين أيدينا ـ والذي يقتصر على العبادات فقط ـ على سبعة كتب هي:

١ ـ كتاب الوضوء.

٢ ـ كتاب الصلاة.

٣ ـ كتاب الإمامة في الصلاة.

٤ ـ كتاب الجمعة.

٥ ـ كتاب الصيام.

٦ ـ كتاب الزكاة.

٧ ـ كتاب المناسك.

---

(١) انظر: تدريب الراوي: ٢/١٤٠ ـ ١٤١، ضوء القمر على نخبة الفكر: ٧٢ ـ ٧٣.

ثم قسم الإمام ابن خزيمة كل كتاب إلى أبواب كثيرة العدد، وكل باب منها يحمل عنوان المسألة، أو الحكم الذي رُوِيَ الحديث، أو الأحاديث من أجله، ولا تستوي الكتب في عدد الأبواب، وهذا أمر طبيعي يتعلق بموضوع الكتاب.

أ ـ **فكتاب الوضوء**: يندرج تحته مئتان وخمسة وعشرون باباً، وتتضمن هذه الأبواب ثلاثمئة حديث.

ب ـ **وكتاب الصلاة**: يندرج تحته سبعمئة وثمانية أبواب، وتتضمن هذه الأبواب ألفاً ومئة وتسعة وستين حديثاً.

ج ـ وكتاب الإمامة: يندرج تحته مئة وواحد وثمانون باباً. وتتضمن هذه الأبواب مئتين وخمسين حديثاً.

د ـ **وكتاب الجمعة**: يندرج تحته مئة وتسعة وعشرون باباً، وتتضمن هذه الأبواب مئة وتسعة وخمسين حديثاً.

هـ ـ **وكتاب الصيام**: يندرج تحته مئتان وواحد وسبعون باباً، وتتضمن هذه الأبواب ثلاثمئة وخمسة وستين حديثاً.

و ـ **وكتاب الزكاة**: يندرج تحته مئة وثمانون باباً، وتتضمن هذه الأبواب مئتين وثلاثة وستين حديثاً.

ز ـ **وكتاب المناسك**: يندرج تحته أربعمئة وثلاثة وستون باباً، وتتضمن هذه الأبواب ثمانمئة وستة وثلاثين حديثاً.

وبكتاب المناسك ينتهي «صحيح ابن خزيمة» المطبوع، أما ما بعد كتاب المناسك من البيوع وغيرها من المعاملات، والأنكحة. وما سوى ذلك فلا نعلم عنه شيئاً، ولا ندري إذا كان قد انعدم، أو له وجود في مكان ما، وقد ظهر لي بعد تتبع طويل أن اختفاء تلك الأجزاء المتعلقة بهذه المواضيع يعود إلى ما قبل القرن الثامن الهجري حيث ذكر شرف الدين أبو محمد عبدالمؤمن بن خلف البوني الدمياطي المتوفىٰ سنة (٧٠٥هـ) في مقدمة

كتابه «المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح» أن كتاب «صحيح ابن خزيمة» لم يقع له منه إلّا ربعه الأول»[١].

وقال الحافظ السخاوي: «إنّ صحيح ابن خزيمة عُدِمَ أكثره»[٢].

ومما يلفت الانتباه في ترتيب صحيح الإمام ابن خزيمة، إنه ـ رحمه الله ـ كان يتدرج في موضوعاته من الأكبر إلى الأصغر حتى لا يدع دقيقة من الدقائق إلاّ وقف عندها، وأنار لطالب العلم الطريق إليها.

وقد اعتاد المحدثون أن يطلقوا اسم «ترجمة» على الباب[٣].

ومن خلال إمعان النظر والبحث والتأمل في تراجم ابن خزيمة يظهر لنا أنها تنقسم إلى قسمين:

الأول: تراجم عامة: تشمل أحاديث مسائل متعددة، وأبواباً كثيرة تشترك في موضوعها، كمسائل الوضوء، أو الصلاة، أو الزكاة.

ويعنون لها ابن خزيمة بلفظ «جماع أبواب» ومن ذلك على سبيل المثال: «جماع أبواب الأفعال اللواتي لا توجب الوضوء»[٤]، «جماع أبواب الأواني»[٥]، «جماع أبواب الوضوء وسننه»[٦]، «جماع أبواب الآذان والإقامة»[٧] «جماع أبواب السهو في الصلاة»[٨] وهكذا.

والثاني: تراجم جزئية: توضع لمسألة معينة، يخرّج ابن خزيمة حديثاً أو أحاديث تدل عليها. مستعملًا لها كلمة «باب» فيقول مثلًا: «باب الوضوء

(١) المتجر الرابح: ١٠.
(٢) فتح المغيث: ٢٩/١.
(٣) شرح صحيح مسلم للنووي: ١٨٦/١.
(٤) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٢٤/١.
(٥) انظر: المصدر نفسه: ٦٤/١.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ٧٣/١.
(٧) انظر: المصدر نفسه: ١٨٨/١.
(٨) انظر: المصدر نفسه: ١٠٨/٢.

لا يجب إلّا من حدث»[1] و«باب مواقيت الصلوات الخمس»[2]، و«باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب»[3] وهكذا، وسيأتي تفصيل منهج الإمام ابن خزيمة في تراجمه في موضعه إن شاء الله تعالى.



المطلب الثاني
طرق رواية الصحيح، وأصله الخطي

وفيه فرعان:

الفرع الأول
طرق رواية الصحيح

لقد جرت سنة المحدثين في نقل كتب الحديث عن مصنفيها أن يتلقوها بالإسناد كما يتلقون الحديث الواحد، ويشترطون لقبولها ما يشترطون لقبول الحديث، ولا شك أن هذا الأمر له أثر كبير في صيانة كتب السنة النبوية المطهرة، وحفظها من أن تنالها أيدي العابثين بسوء، ويحد في الوقت نفسه من تهافت من ليس أهلاً لهذا العلم الشريف، ثم لما انتشرت الكتب وأصبحت متواترة لدى الخاصة والعامة، وتناولها العلماء بالضبط والشرح، استغني عن التلقي، واكتُفي بالإجازة لمن طلب تحملها، وقُبِلَ أداؤه بهذا التحمل، ثم ظلت الكتب الحديثية يرويها العلماء على هذه الطريقة إلى عصرنا هذا؛ وذلك للمحافظة على سنة الإسناد الذي هو خصيصة من خصائص هذه الأمة، ولاتباع طريقة السلف الصالح..

---

(١) انظر: المصدر نفسه: ١/١١.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ١/١٦٦.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ١/٢٤٦.

رحمهم الله تعالى[1]. ولا أدري تحقيقاً من الذي رووا هذا الكتاب عن الحافظ ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ ولكن يبدو أن الكتاب قد انتشر برواية حفيده أبي طاهر محمد بن الفضل[2] وهو آخر من روى عن ابن خزيمة بنيسابور وأصغر من روى عنه كما نص على ذلك الخليلي في كتابه «الإرشاد»[3] وقد أولع المحدثون بالأسانيد العالية في القرن الرابع الهجري وما بعده ولذلك انتشرت رواية هذا الكتاب من طريق حفيد ابن خزيمة دون غيره من قدماء تلاميذه.

وقد رُوِيَ صحيح ابن خزيمة عن أبي طاهر محمد بن الفضل ـ على ما توصلنا إليه ـ من الطرق الآتية:

الأولى: رواية الشيخ عبدالقادر من طريق زاهر بن طاهر قال[4]: أخبرنا بقطع منه متوالية: أبو سعد الكنجروذي[5]، وأبو سعد المقري[6]،

---

(١) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين لنور الدين عتر: ٦٤.

(٢) تقدمت ترجمته عند الحديث عن تلاميذ الإمام ابن خزيمة.

(٣) انظر: الإرشاد: ٢/٨٣٢.

(٤) هو زاهر بن طاهر الشحامي الشيخ العالم المحدث المفيد المعمر، مسند خراسان، أبو القاسم النيسابوري، قال عنه الذهبي: «مسند نيسابور، صحيح السماع، لكنه يخل بالصلاة فترك الرواية عنه غير واحد من الحفاظ تورعاً، وكابر وتجاسر آخرون» توفي سنة ٥٣٣هـ. انظر: التقييد: ١/٣٢٩، سير أعلام النبلاء: ٢٠/٩ ـ ١٣، الميزان: ٢/٦٤، لسان الميزان: ٢/٤٧٠.

(٥) هو محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد النيسابوري، المحدث، مسند خراسان في عصره، كان فقيهاً، نحوياً، طبيباً، فارساً، والكنجروذي: نسبة إلى قرية من قرى نيسابور، عُرِّبتْ فقيل لها: جنزروذ. ومن هنا نجد أن هذه الكلمة قد وردت على ثلاثة أشكال:
أولاً: الكنجروذي: ذكرها الذهبي والشيخ عبدالقادر في ثبته والسمعاني في أنسابه.
ثانياً: الجنزروذي: ذكرها ابن عساكر، وياقوت في معجمه.
ثالثاً: جنجروذ: ذكرها الحاكم كما في مختصر تاريخ نيسابور. وهذا الخلاف في تسميتها إنما هو بسبب تعريب اسمها.
انظر: العبر: ٣/٢٣٠، اللباب: ٢/٥٣ ـ ٥٤، بغية الوعاة: ١/١٥٧ ـ ١٥٨، الشذرات: ٣/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٦) هو أحمد بن إبراهيم المقري، حدّث عن حفيد الإمام ابن خزيمة: محمد بن الفضل كما ذكر الذهبي.
انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/٢٧٠.

ومحمد بن محمد بن عيسى الوراق[1]، وأبو المظفر القشيري[2]، وأبو القاسم الغازي[3]، بسماع الجميع للمقروء عليهم على أبي طاهر محمد بن الفضل بن الحافظ بن إسحاق بن خزيمة قال: «أخبرني جدي الحافظ أبو بكر بن خزيمة»[4].

الثانية: رواية الحافظين: ابن عساكر، وأبي عبدالله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم صاحب «برنامج الوادي آشي». فقد رواه كلاهما عن أبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي عن أبي سعيد الجنزروذي عن أبي طاهر محمد بن الفضل عن جده ابن خزيمة[5].

الثالثة: رواية الحافظ الذهبي حيث قال في كتابه «سير أعلام النبلاء»: «وقد سمعنا مختصر المختصر له عالياً..».

ثم روى حديثاً بالإسناد الآتي: أخبرنا أحمد بن هبة الله، عن عبدالمعز بن محمد، أخبرنا زاهر المستملي، أخبرنا أبو سعيد أحمد بن إبراهيم المقري، أخبرنا محمد بن الفضل بن محمد بن خزيمة، أخبرنا جدي، حدثنا أبو موسى حدثنا عبدالأعلى حدثنا سعيد، عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها**»[6].

الرابعة: رواية الإمام أبي الحسن علي بن مسلم السلمي[7]، قال:

---

(١) لم أقف على ترجمة له.

(٢) لم أقف على ترجمة له.

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) انظر إتحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبدالقادر لمحمد هاشم السندي مخطوط، توجد نسخة منه في مكتبة الحرم المكي.

(٥) انظر: تاريخ دمشق: ١٦/١٠، ١٧، ٢٨٣، وانظر: برنامج الوادي آشي: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤.

(٧) هو أبو الحسن علي بن مسلم السلمي الفقيه الشافعي، ولد سنة ٤٥٠هـ وقيل ٤٥٢هـ، كان حسن الخط، وموفقاً في الفتاوى، واشتهر ذكره في العراق اشتهاراً كبيراً حتى كانت تأتيه الفتاوى منها، له مصنفات في الفقه، والفرائض، والتفسير، كان الغزالي يثني عليه ويصفه بالعلم. قال ابن عساكر: «سمعنا منه الكثير، وكان ثقة ثبتاً، عالماً=

أخبرنا محمد بن عبدالعزيز بن أحمد بن محمد الكناني[1]، قال: أخبرنا الأستاذ أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمٰن الصابوني[2]، أخبرنا: أبو طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة[3].

الفرع الثاني
الأصل الخطي للكتاب

ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ محقق القسم المطبوع من صحيح ابن خزيمة ـ أنه لا توجد لصحيح ابن خزيمة نسخ خطية في مكتبات العالم سوى نسخة واحدة، وصفها بأنها فريدة في بابها، محفوظة في مكتبة

= بالمذهب والفرائض، توفي في ذي القعدة، سنة ٥٣٣هـ». انظر: سير أعلام النبلاء: ١٥٢/١٢، العبر: ٩٢/٤.

(١) هو أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد بن محمد بن علي بن سليمان التميمي الدمشقي الكتاني، الإمام الحافظ الصدوق. محدث دمشق، ولد في رجب سنة ٣٨٩هـ، وبدأ بسماع الحديث سنة ٤٠٧هـ. قال الذهبي: «جمع وصنف، ومعرفته متوسطة». وقال ابن ماكولا: «دمشقي، مكثر، متقن». وقال الخطيب: «ثقة، أمين» توفي في جمادي الآخرة سنة ٤٦٦هـ. انظر: تأريخ ابن عساكر: ١٧٤/١٠ ـ ١٧٥، المشتبه للذهبي: ٥٤٣، البداية والنهاية: ١٠٩/١٢.

(٢) هو أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد بن عامر النيسابوري، الصابوني، الإمام العلامة، المفسر، المحدّث، ولد سنة ٣٧٣هـ، كان حافظاً، كثير السماع، سمع بنيسابور، وهراة، وسرخس، والحجاز، والشام وغيرها. وحدث بخراسان، والهند، وجرجان، والشام، والحجاز، والقدس قال: «ما دخلت بيت الكتب قط إلّا على طهارة، وما رويت الحديث، ولا عقدت المجلس، ولا قعدت للتدريس قط إلّا على الطهارة» قال عنه البيهقي: «إمام المسلمين حقاً، وشيخ المسلمين صدقاً» وقال الذهبي: «ما رآه منصف إلّا واعترف له، توفي في محرم سنة ٤٤٩هـ».

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢٧١/٤ ـ ٢٩٢، العبر: ٢١٩/٣، النجوم الزاهرة: ٦٢/٥، طبقات المفسرين للسيوطي: ٧، شذرات الذهب: ٢٨٢/٣.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٩٧/١ ـ ٩٨ و١٢٨ و١٦١ و٢٢١ و٢٥٣ و٣١٣.

أحمد الثالث باستنبول. ومسجلة تحت رقم [٣٤٨] وهي النسخة الوحيدة التي اعتمدها في طبع الكتاب. وتقع في إحدى وثلاثمئة ورقة، وتختلف السطور في صفحاتها ما بين (٢٥) و(٣١) سطراً، وقد نسخت ـ فيما يبدو ـ على الأغلب في نهاية القرن السادس الهجري أو بداية القرن السابع الهجري، وتنتهي هذه المخطوطة بـ«كتاب المناسك»[١].

لكن المباركفوري في مقدمة كتابه «تحفة الأحوذي» قد ذكر أنه توجد نسخة ثانية لصحيح ابن خزيمة في الخزانة الجرمنية بأوروبا، وأشار إلى أن المجلد الأول منها ناقص، والمجلدين الأخيرين سالمان من النقص، وأن الحافظ ابن حجر قد كتب على هامشها حواشي مفيدة[٢].

وقد تعقبه الدكتور الأعظمي بقوله: «أما ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» من وجود نسخة منه بمكتبات أوروبا، فيبدو أنه كلام غير دقيق»[٣].

وجزم بعدم وجود نسخة ثانية لصحيح ابن خزيمة.

لكن الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن ما ذكره الأعظمي لا يسلّم له به، لأن المباركفوري قد ذكر مكان وجود هذه النسخة، ولم يقتصر على ذلك، وإنما وصفها؛ حيث ذكر: إنها تقع في ثلاث مجلدات، وأنه يوجد نقص في المجلد الأول منها، فمع هذا كله يبعد دفع كلامه، لكن يبدو أن هذه النسخة قد اختفت هي الأخرى لسبب ما. وقال محقق نصب الراية «للزيلعي»: «صحيح ابن خزيمة من الكتب التي ندرت، ثم افتقدت، فلم يسمع لها عين ولا أثر، إلاّ ما يسمع في «مكتبة ليدن» أن فيها مجلدين..»[٤].

---

(١) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة: ١/٢٣، ٣١.

(٢) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي: ١/٣٢٩.

(٣) انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة: ١/٢٣.

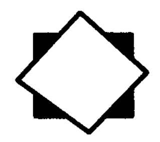
(٤) انظر: تعليق الشيخ عبدالعزيز الديوبندي الفنجاني على نصب الراية: ١/٣١٥، وقد=

فالخلاصة: أن كل الذي نعرفه عن الأصل الخطي للكتاب: أنه توجد نسخة واحدة في مكتبة السلطان أحمد الثالث، تتضمن أبواب العبادات، وهي أصل النسخة المطبوعة للصحيح، أما بقية النسخة الخطية فلا نعلم عنها في الوقت الحاضر شيئاً، ولا يوجد لدينا علم أيضاً فيما إذا كانت توجد في مكان ما نسخ أخرى، أو أن أصول الكتاب كلها قد انعدمت، ولعله يظهر لنا في مقتبل الأيام ما يكمل لنا بقية هذا السفر العظيم، وليس ذلك على الله تعالى بعزيز.



= أخطأ رحمه الله تعالى في استنتاجه الذي يقول فيه: إن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين وأبي داود والنسائي، بل دأبه كدأب الترمذي والحاكم يتكلم على كل حديث بما يناسبه، يصححه إن رأى ذلك، وإليه الإشارة في فتح المغيث: «وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن».

ومن الواضح أننا لا نحتاج إلى إقامة برهان أو استنتاج منطقي لرد هذا القول، إذ أن المطبوع من صحيح ابن خزيمة خير دليل للردّ عليه.. والذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ أن عدم وقوف الفنجاني ـ رحمه الله ـ على نسخة لصحيح ابن خزيمة قد أوقعه في هذا الوهم.



المبحث الثاني
شروط ابن خزيمة في صحيحه



نص الإمام ابن خزيمة على شروطه في كتابه الصحيح في مواضع متفرقة منه، ولم يجمعها في موضع واحد كما هو الحال في صنيع بعض المصنفين في الحديث.

ومن خلال تتبع واستقراء ما نص عليه ابن خزيمة من شروط يتبين لنا أن هذه الشروط تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي:

القسم الأول: الشروط المتعلقة بالحديث الصحيح عنده.

القسم الثاني: الشروط المتعلقة بإيراد الأحاديث.

القسم الثالث: الشروط المتعلقة بالرجال.

وسأتكلم عن كل قسم من هذه الأقسام في مطلب مستقل، لذلك فإن هذا المبحث سيتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
شروط الحديث الصحيح
عند الإمام ابن خزيمة

الحديث الصحيح: كما عرفه جمهور المحدثين: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه مع سلامته من الشذوذ والعلة[1].

ومن هذا التعريف يمكن: استنباط الشروط التي يجب توفرها في الحديث كي يكون صحيحاً وهي:

أولاً: اتصال السند: ومعناه أن يكون كل واحد من رواة الحديث قد تلقاه مباشرة عمن فوقه من الرواة، وهكذا إلى أن يبلغ التلقي قائله.

ثانياً: عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

ثالثاً: الضبط: والمراد بضبطه: أن يكون موثوقاً به في روايته، وذلك بأن يكون الراوي حافظاً متيقظاً لما يرويه. حافظاً لروايته إن كان يروي من حفظه، ضابطاً لكتابه إن كان يروي من الكتاب. وأن يكون عالماً بالمعنى، وبما يحيل عن المراد إن روى بالمعنى.

رابعاً: عدم الشذوذ: والشذوذ: هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

خامساً: عدم الإعلال: ومعناه سلامة الحديث من علة تقدح في

---

(١) انظر: علوم الحديث: ١٠، التقريب: ٤٣/١، الاقتراح لابن دقيق العيد: ١٥٤ - ١٥٥، الخلاصة للطيبي: ٣٥، التبصرة والتذكرة للعراقي: ١٢/١، جواهر الأصول لأبي الفيض: ١٧، نزهة النظر لابن حجر: ٢٩. تدريب الراوي: ٤٣/١.

صحته، أي خلوه من وصف خفي قادح في صحته مع أن الظاهر سلامته منه[1].

ووجه دلالة هذه الشروط الخمسة على صحة الحديث أن العدالة والضبط يحققان أداء الحديث كما سمع من قائله، واتصال السند على هذا الوصف في الرواة يمنع اختلال ذلك في أثناء السند، وعدم الشذوذ يحقق ويؤكد ضبط هذا الحديث الذي نبحثه بعينه، وأنه لم يدخله وهم، وعدم الإعلال يدل على سلامته من القوادح الخفية بعد أن استدللنا بسائر الشروط على سلامته من القوادح الظاهرة، فكان الحديث بذلك صحيحاً لتوفر عامل النقل الصحيح، واندفاع القوادح الظاهرة والخفية. فيحكم له بالصحة حينئذٍ[2].

إذا عرفنا هذا أقول: الحديث الصحيح عند الإمام ابن خزيمة ـ كما نص عليه في كتابه: ـ هو الذي يكون «بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي يذكرها»[3].

فالإمام ابن خزيمة قد صرّح في كلامه بشرطي العدالة واتصال السند لكنه لم ينص هنا صراحة على بقية الشروط المنصوص عليها في تعريف الجمهور والتي يجب توفرها في الحديث ـ من وجود الضبط، وعدم الشذوذ والعلة ـ كي يحكم له بالصحة عندهم.

وبسبب عدم تصريح الإمام ببقية شروط الصحيح في كلامه هذا نجد تبايناً في تعبير العلماء عن مدى التزامه بهذه الشروط:

فهذا ابن الصلاح ـ كما يظهر من كلامه ـ يرى أن الإمام ابن خزيمة ملتزم ببقية شرائط الصحة، فقد قال في معرض كلامه عن كيفية التعرف على الحديث الصحيح في غير الصحيحين «ثم إن الزيادة في الصحيح

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) انظر: منهج النقد: ٢٢٥.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٣/١.

على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتملت عليه إحدى المصنفات المعتمدة.. ويكفي مجرد كونها في كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه كابن خزيمة وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين: ككتاب أبي عوانة».

هذا موقف ابن الصلاح، وقد اعترض عليه الحافظ ابن حجر حيث قال:

«ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة في الصحيحين، وفي كل ذلك نظر:

أما الأول: فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه. وقد صرح ابن حبان بشرطه.

وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي. فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني، فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف [يعني ابن الصلاح] في الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ والعلة. وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه وإلاّ فهو ماش على ما أصلّ؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه.

وسمّى ابن خزيمة كتابه «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة» وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره، ناسج على منواله. ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن

إسحاق[1]، وأسامة بن زيد الليثي[2]، ومحمد بن عجلان[3]، ومحمد بن عمرو بن علقمة[4]، وغير هؤلاء»[5].

أقول: ربما يظن بعضهم أن الحافظ ابن حجر بكلامه هذا يهون من شأن صحيح ابن خزيمة، أو يسوي بين صحيحه وصحيح ابن حبان، والأمر ليس كذلك، وإنما أراد فقط التعقيب على ما قد يوهمه كلام ابن الصلاح: من أن جميع ما في صحيح ابن خزيمة متصف بوصف الصحة المصطلح عليها عند جمهور المحدثين، ولم يرد أبداً أن ينفِ عن صحيح ابن خزيمة وصف الصحة في اصطلاح ابن خزيمة ونظرائه من المحدثين الذين يعنون بالصحيح: ما يصلح للاحتجاج به، فهو عندهم يشمل الحسن أيضاً، ذلك لأن الحافظ ابن حجر يعلم بأن الرجال الذين ذكرهم لم ينفرد ابن خزيمة بتوثيقهم أو الاحتجاج بهم، فقد وثقهم غيره أيضاً، وهو إنما يحتج بهم لأنهم ثقات عنده، فمحمد بن إسحاق قال عنه الإمام أحمد: حسن الحديث، وقال ابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: حديثه عندي صحيح. وقال شعبة: إن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن عدي: «لم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به».

---

(١) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة مات سنة ١٥٠هـ، التقريب: ١٤٤/٢.

(٢) أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني أبو زيد، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة ١٥١هـ روى له البخاري تعليقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، انظر: التقريب: ٥٣/١، الخلاصة: ٢٦.

(٣) محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ١٤٨هـ. روى له البخاري تعليقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة. انظر: التقريب: ١٩٠/٢، الكاشف: ٧٧/٣.

(٤) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة ١٤٥هـ على الصحيح. روى له الستة. انظر: التقريب: ١٩٦/٢، الكاشف: ٨٤/٣٠.

(٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢٩٠/١ ـ ٢٩١.

وخلاصة كلام الذهبي عنه في «الميزان»: أنه صالح الحديث[1].

وأما أسامة بن زيد الليثي فقد وثقه ابن معين وقال عنه: «ثقة حجة». وقال ابن عدي: «ليس به بأس»[2].

ومحمد بن عجلان: وثقه أحمد، وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم، ولخّص الذهبي حاله فقال:

«وكان ابن عجلان من الرفعاء والأئمة أولي الصلاح والتقوى، ومن أهل الفتوى، له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ، . . . ومع كون ابن عجلان متوسطاً في الحفظ، فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه. . .»[3].

ومحمد بن عمرو بن علقمة، قال عنه الذهبي في «الميزان»: «حسن الحديث. . .، قد أخرج له الشيخان متابعة»[4].

إذن: فالإمام ابن خزيمة ملتزم بالصحة بناءاً على اصطلاحه هو، ولا يمكن إلزامه بشيء خارج اصطلاحه الذي اصطلح عليه في كتابه «الصحيح».

والحافظ ابن حجر قد قرر هذا بوضوح وبيّن بان الغرض من تعقيبه على كلام الحافظ ابن الصلاح إنما هو بيان: أن الإمام ابن خزيمة لم يودع في صحيحه الصحيح فقط، كما يفهم ذلك من اصطلاح الجمهور، وإنما أودع فيه هذا وأودع فيه أيضاً الحديث الحسن في اصطلاح الجمهور، لأن كلا النوعين داخل في الصحيح حسب اصطلاحه هو، ومن هنا قال الحافظ ابن حجر بعد ذلك «فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب

---

(١) ميزان الاعتدال: ٤٦٨/٣ ـ ٤٧٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٧٤/٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٦٤٥/٤.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٦٧٣/٤.

ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة. وإما أن يكون مراد من يسمّيها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح فلا..»[1].

هذا فيما يتعلق بالرجال الذين ذكرهم الحافظ، أما عدم تصريح الإمام ابن خزيمة بغير شرطي العدالة والاتصال فقد بحثت ذلك مع أستاذنا الدكتور هاشم وظهر لنا: أن الإمام ابن خزيمة قد اكتفى بالتصريح فقط بعدالة الراوي واتصال الإسناد لأسباب ربما كان منها ما يأتي:

أ ـ أن الإمام ابن خزيمة قد عاش في عصر متقدم نسبياً وصياغة التعاريف على النحو الذي وصلت إليه مؤخراً من الدقة والشمول لم تنتشر في العصور المبكرة، وإنما هي فن تكامل شيئاً فشيئاً على مر العصور حتى بلغ مرتبة الكمال على أيدي المتأخرين؛ إذن فتفوق تعريف تمت صياغته في عصر الخطيب البغدادي أو ابن الصلاح على تعريف تمت صياغته في عصر ابن خزيمة ـ من حيث الدقة والشمول ـ أمر لا غرابة فيه: ومن هنا نجد أن تعريف ابن خزيمة قد تم التصريح فيه فقط بالأساسيات الكبرى للصحيح التي هي: عدالة الرواة، واتصال الإسناد، ولم نجد التصريح بالأمور الأخرى؛ لأن اشتراطها من حيث الإجمال أمر بديهي لدى المحدثين، وهذا يغني عن التصريح بها، ولأن الخلاف جار في تفاصيل متعلقة بها أو ببعضها فالتصريح بها مع هذا الخلاف يؤدي إلى خلل في التعريف، ولو أخذنا اشتراط الضبط مثالاً على ذلك لوجدنا أن من البديهي اشتراطه من حيث الإجمال؛ لأنه لا يوجد محدث يحتج برواية سيىء الضبط، وعليه فإجماع المحدثين على ذلك يغني عن التصريح باشتراطه. ثم إن حدود الضبط التي يجب توفرها في الراوي ليكون حديثه صحيحاً هي موضع خلاف بين المحدثين وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في الصحيح ما هو: أهو أعلى درجات المقبول من الأحاديث كما يقول بذلك من يقسم المقبول إلى صحيح وحسن أم هو المقبول منها مطلقاً كما يقول بذلك الفريق الآخر؟

---

(١) النكت: ١/٢٩٠ ـ ٢٩١.

فعلى رأي الفريق الأول لا بد من اشتراط تمام الضبط وعلى رأي الفريق الثاني يكفي اشتراط مطلق الضبط؛ وعليه فلو جرى التصريح بمطلق الضبط غير مقيد يكون الضبط تاماً فإن ذلك قد يؤدي إلى أن يكون التعريف غير مانع على رأي الفريق الأول، لأنه يشمل الحسن حينئذ والحسن عندهم غير الصحيح، فأمام هذه المشكلة لا يجد القائم بصياغة التعريف بُداً من الإعراض عن التصريح باشتراط الضبط، والاكتفاء عن ذلك بما هو معروف بداهة من اشتراطهم الضبط من حيث الإجمال.

ب ـ ومع كل ما سبق فإن تعريف الإمام ابن خزيمة لم يخل من الإشارة إلى الضبط وعدم الشذوذ والعلة، ذلك لأننا إذا نظرنا إلى التعريف فإننا نجد فيه العبارة الآتية: «ولا جرح في ناقلي الأخبار».

إذن فمن شروط الصحيح عند الإمام: أن يكون الراوي غير مجروح؛ ومن المعلوم: إن سوء الضبط جرح، وعليه فرواية سيىء الضبط خارجة عن الصحيح عند الإمام ابن خزيمة، وهذا يفهم منه بداهة أن الحديث لا يدخل في الصحيح إذا لم يكن راويه متصفاً بالضبط، فإن قيل: إنه لم يشترط تمام الضبط، وهذا يؤدي إلى أن يكون التعريف شاملاً للحسن أيضاً، أجيب: بأن هذا مقصود ولا بد منه، لأن الحسن عند الإمام داخل ضمن الصحيح، وهذا هو اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وما سبق يدخل فيه الشذوذ، لأن مرده إلى خلل في الضبط.

قد يقال: الحكم على حديث بالشذوذ ليس جرحاً في راويه: لأن الشاذ هو: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، فالراوي لا يزال محكوماً بتوثيقه.

والجواب على ذلك:

صحيح أن الحكم بتوثيقه من حيث العموم لا يزال قائماً، لكن مما لا شك فيه أن الثقة بالراوي قد حجبت عنه حجباً نسبياً، أي: حجبت الثقة عنه بخصوص الحديث الذي حكم بشذوذه، ذلك لأن الحكم بشذوذ حديث معناه الحكم بخطأ راويه فيه، وإلا فلماذا حُكِمَ بضعفه؟

وحجب الثقة عن الراوي حجباً نسبياً أمر معهود عند المحدثين:

فتدليس الثقة ـ عند الجمهور ـ ليس جرحاً عاماً يسقط الثقة بعموم حديثه، لكنه جرح خاص ـ أي: يحكم بحجب الثقة عنه بخصوص حديثه الذي لم يصرح فيه بالسماع.

وكثيراً ما يقول النقاد: فلان ثقة فيما يرويه عن أهل بلده، وهذا يعني حجب الثقة عنه بخصوص روايته عن غير أهل بلده، وأشباه ذلك كثير عند المحدثين.

واشتراط الخلو من العلة أمر بديهي أيضاً؛ ذلك لأنه لا يوجد محدث يستحل الحكم بصحة حديثه مع اطلاعه على علة قادحة فيه. وقد صرح الإمام بذلك في أثناء كلامه الذي أخذ منه تعريفه للصحيح، قال ابن خزيمة:

«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي ذكرناها، إلا ما نذكره: أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً: إما لشكٍ في سماع راو ممن فوقه خبراً، أو راو لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغتر به من يسمعه»[1].

فقوله: «فإنا لا تستحل التمويه بخبر غير صحيح لا نبين علته» تصريح بأن الخبر الذي يطلَّع فيه على علة هو خبر غير صحيح، ولم يفرّق بين كون العلة ظاهرة أو خفية.

ج ـ على أن رد الإمام رواية سيىء الحفظ، وكذلك رواية الثقة المخالفة لرواية من هو أوثق منه تصريح عملي باشتراطه الضبط وعدم الشذوذ للحكم بصحة الحديث ـ والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر، ومن ذلك ما يأتي:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/١ و١٨٦/٣.

قال ابن خزيمة في عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم:

«ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه، لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أهل الحديث الذي يحفظ الأسانيد»[1].

فهذا الإمام ابن خزيمة يثني على عبدالرحمٰن بن زيد، ويذكر عبادته وزهده فهو عدل إذن، ومع ذلك يرد الاحتجاج بحديثه، ويعلل ذلك بأنه: ليس من أوعية العلم، لأنه سيىء الحفظ لا يستوعب الأسانيد.

ومثل ذلك موقفه من عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم. فقد قال فيه:

«في القلب من سوء حفظ عبدالله بن عمر العمري رحمه الله»[2].

فعبدالله هذا رجل صالح لا يوجد عيب في عدالته، ومع ذلك يرد ابن خزيمة خبره بسبب سوء الحفظ. ويوضح ذلك ابن حبان حيث يقول فيه:

«كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار»[3].

وهذا الإمام ابن خزيمة يثني على فقه محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى وعلمه، ويرد حديثه بسبب سوء حفظه، فقد قال فيه:

«ليس بالحافظ وإن كان فقيهاً عالماً»[4].

---

(١) المصدر السابق: ٢٣٢/٣.

(٢) المصدر السابق: ١٧٧/٣.

(٣) الميزان: ٤٦٥/٢.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٦/٤.

فهذه الأمثلة وغيرها كثير تدل كلها على أن الضبط شرط عند الإمام للحكم بصحة الحديث.

وأما اشتراط عدم الشذوذ فيمكن أخذه من الممارسة العملية للإمام ومن ذلك الأمثلة الآتية:

قال ابن خزيمة في الإمام الحافظ عبدالله بن وهب صاحب مالك:

«ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد»(١).

وعبيدالله بن عبدالمجيد بصري روى عنه الجماعة، قال فيه الذهبي: «لا أرى به بأساً» ونقل مثل ذلك عن أبي حاتم، وابن معين وغيرهما(٢).

وقال فيه الحافظ بن حجر: «صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعَّفه»(٣).

فهذا عبيدالله ثقة، لكن الإمام يردّ حديثه عن أهل المدينة لما خالف فيه ابن وهب، لأن ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة منه.

وقال الإمام ابن خزيمة في عبيدالله بن موسى العبسي الكوفي:

«والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال، لا سيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم»(٤).

وعبيدالله «ثقة، روى عنه الجماعة»(٥).

لكن الإمام يردّ حديثه عن شعبة لما خالفه فيه محمد بن جعفر ـ

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢٠.
(٢) الميزان: ٣/١٣.
(٣) التقريب: ١/٣٦.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٤.
(٥) التقريب: ١/٥٤٨.

المعروف بغندر ـ ذلك لأن محمد بن جعفر أثبت منه ولا سيما في شعبة، ولكي نعرف مكانة غندر نذكر عنه ما يأتي:

قال الذهبي فيه: «أحد الأثبات المتقنين، ولا سيما في شعبة، قال ابن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم»[1].

وقال الذهبي أيضاً: قال ابن معين: «أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، وكان من أصح الناس كتاباً»[2].

وقال الإمام ابن خزيمة في العلاء بن صالح التيمي الكوفي:

«شيخ من أهل الكوفة»[3]. وقال فيه أيضاً: «سفيان الثوري أحفظ من مائتين مثل العلاء بن صالح»[4] فالعلاء ثقة[5].

لكن الإمام ردّ حديثه لما خالف فيه سفيان الثوري؛ لأن الثوري أوثق من العلاء بمراحل.

فهذه النماذج وغيرها تدل بوضوح على أن الشذوذ يخرج الحديث عن الصلاحية للاحتجاج به عند الإمام، ولا معنى لاشتراط عدم الشذوذ في الصحة إلا ذلك.

ومما سبق كله يتضح بجلاء: ـ إن شروط الصحيح عند الإمام هي الشروط نفسها عند الجمهور باستثناء وصف الضبط المشترط في الصحة: فالجمهور يشترطون تمام الضبط، وابن خزيمة يكتفي بمطلق الضبط.

---

(١) الميزان: ٣/٥٠٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٥٣.

(٤) المصدر السابق: ٢/١٥٤.

(٥) انظر الكاشف: ٢/٣٩٠، الميزان: ٣/١٠١.

والسبب في هذا الاختلاف واضح، لأن من المعلوم أن الجمهور يعدون الحسن قسماً مستقلاً عن الصحيح، بينما يعده ابن خزيمة جزءاً منه.

ولهذا السبب تعد مرتبة صحيح ابن خزيمة دون مرتبة الصحيحين من حيث الجملة على أن هذه المزية في الصحيحين تعادلها مزية في صحيح ابن خزيمة ذات فائدة كبرى من الناحية العملية، ذلك لأن صاحبيّ الصحيحين قد انصبت عنايتهما على إخراج قسم من الأحاديث الصالحة للاحتجاج بها، وهي ما بلغت مرتبة الصحة في اصطلاحهم، ولم يعنيا بإخراج الحديث الحسن مع أنه ربما كان الجزء الأكبر من الأحاديث الصالحة للاحتجاج بها، والفقيه حين لا يجد الدليل الذي ينشده في الصحيحين يحتاج إلى بذل جهود مضنية لعله يجد من الأحاديث الحسان ما يصلح أن يكون حجة له، وقد وفر الإمام ابن خزيمة على المشتغلين باستنباط الأحكام جزءاً كبيراً من هذا الجهد حينما أخرج في صحيحه كل ما يعرفه من أحاديث صالحة للاحتجاج بها في المسألة سواء منها الصحيح والحسن.

وإذا كان الأثر الكبير للفارق ما بين الصحيح والحسن إنما يظهر عندما يبدو أن بينهما تعارضاً فإنَّ الإمام ابن خزيمة قد قام بإيضاح السبيل الذي يزال به ذلك التعارض، وحرص كل الحرص على أعمال جميع الأدلة؛ فإن لم يمكن أعمالها جميعاً عمد إلى إزالة التعارض بينها بتقديم رواية الأوثق على رواية الثقة على نحو ما تقدم ذكره من الأمثلة قريباً، حيث قدم رواية ابن وهب على رواية عبيدالله بن عبدالمجيد، وقدم رواية غندر على رواية عبيدالله بن موسى، وقدم رواية الثوري على رواية العلاء بن صالح.

وهكذا جمع الإمام في وعاء واحد بين كل ما يعرفه في المسألة من أحاديث صالحة للاحتجاج بها؛ وأنار السبيل إلى كيفية الاستفادة منها، فجزاه الله تعالى وجزى جميع حملة الحديث عن خدمتهم لسنة رسول الله ﷺ خير الجزاء.



المطلب الثاني

شروط الإمام ابن خزيمة في إيراد الأحاديث

يمكن إجمال شروط الإمام ابن خزيمة في إيراده للأحاديث في كتابه الصحيح من النقاط الآتية:

أولًا: يخرّج الإمام ابن خزيمة في كتابه الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وإذا خرّج حديثاً غير صحيح الإسناد فإنه يبين ذلك.

قال ابن خزيمة: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي ذكرناها إلاّ ما نذكره أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راوٍ ممن فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا تبين علته، فيغتر به بعض من يسمعه»[1].

ثانياً: يخرّج أحاديث ليست على شرطه مع بيان ذلك:

قال ابن خزيمة: «فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح، فليس من شرطنا في هذا الكتاب»[2].

فقد تكون هذه الأحاديث التي يوردها وليست على شرطه، يوردها على سبيل الشواهد والمتابعات وقد نص على ذلك بعد أن ذكر حديث عطاء بن دينار الهذلي: «أن رسول الله ﷺ قال: **«ثلاثة لا تقبل منهم صلاة، ولا تصعد إلى السماء، ولا تجاوز رؤوسهم: رجلٌ أمَّ قوماً وهم له كارهون ورجل صلى على جنازة ولم يُؤمر، وامرأة دعاها زوجها من الليل فأبت عليه»»**.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/١، ١٨٦/٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٣٦/٣.

وحديث عيسى بن إبراهيم، أخبرنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد، عن أنس بن مالك يرفعه، يعني مثل هذا.

قال ابن خزيمة: «أمليت الجزء الأول وهو مرسل؛ لأنّ حديث أنس الذي بعده حدثناه عيسى في عقبه: يعني بمثله، لولا هذا لما كنت أخرج الخبر المرسل في هذا الكتاب»[١].

وقال عقب حديث عائشة رضي الله عنها: «كنت أسمر عند رسول الله ﷺ وهو معتكف، وربما قال: قالت: كنت أسهر»[٢]:

«هذا خبر ليس له من القلب موقع، وهو خبر منكر لولا ما استدللت من خبر صفية[٣] على إباحة السمر للمعتكف لم يجز أن يجعل لهذا الخبر باب على أصلنا، فإن هذا الخبر ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاج بها إلاّ أن في خبر صفية غُنية في هذا، فأما خبر صفية، ثابت صحيح، وفيه ما دلّ على أن محادثة الزوجة زوجها في اعتكافه ليلاً جائز وهو السمر نفسه».

وقد يورد الإمام ابن خزيمة الأحاديث التي ليست على شرطه في فضائل الأعمال مع بيان ضعفها: قال ابن خزيمة، في ترجمة حديث علي - رضي الله عنه -: «كان أكثر دعاء رسول الله ﷺ بعشية عرفة: **«اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي... الحديث»**».

---

(١) المصدر السابق: ٣/١١ - ١٢، رقم الحديث: ١٥١٨، ١٥١٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٤٩ - ٣٥٠، رقم الحديث: ٢٢٣٥.

(٣) حديث صفية هو: «إنها جاءت النبي ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة......» انظر: المصدر السابق: ٣/٣٤٩، رقم الحديث: ٢٢٣٤.

«باب ذكر الدعاء، على الموقف عشية عرفة إن ثبت الخبر، ولا أخال إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتاً من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره»[1].

وقد يورد الحديث فيتبين له ضعفه فيما بعد فيستدرك ذلك على نفسه: قال ابن خزيمة عقب حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «سيد الأيام يوم الجمعة، فيه خُلِقَ آدم، وفيه أدخل الجنة... الحديث».

«غلطنا في إخراج هذا الحديث لأن هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان، روى عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه»[2].

ثالثاً: قد يخرّج الإمام ابن خزيمة الحديث المرسل في كتابه على سبيل المتابعة:

ومثال ذلك: حديث عطاء بن دينار الهذلي الذي تقدم ذكره آنفاً.

المطلب الثالث

شروط الإمام ابن خزيمة في رجال كتابه

نص الإمام ابن خزيمة على بعض شروطه في رجال كتابه في مواضع متعددة من صحيحه، ولم ينص صراحة على بعضها الآخر، ولكن من خلال البحث والتتبع والاستقراء، تمكنت من استنتاجها والوقوف عليها، وهي الشروط الآتية:

---

(١) المصدر السابق: ٢٦٤/٤، رقم الحديث: ٢٨٤١.

(٢) المصدر السابق: ١١٥/٣.

الشرط الأول: العدالة

الشرط الأول الذي نص عليه الإمام ابن خزيمة في رجاله الذين بنى عليهم صحيحه: العدالة: حيث قال في مقدمة كتابه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى»[1].

وهذا يعني: أنه ـ رحمه الله تعالى ـ يشترط في كل راوٍ من رواة صحيحه أن يكون عدلاً. والعدل: «هو مَن له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق أو بدعة»[2].

وللعدالة مقوماتها التي نوجزها بما يأتي:

١ ـ **الإسلام**: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع.

٢ ـ **البلوغ**: فلا تقبل رواية الصبي؛ لعدم كمال عقله، وقيل: تقبل رواية المميز الذي لم يجَرّب عليه الكذب، وأكثر العلماء قالوا: تُقبل رواية من تحمّل الرواية صغيراً وأداها كبيراً.

٣ ـ **العقل**: فلا تقبل رواية المجنون. ولا المعتوه، ولا مَن يماثلهما.

٤ ـ **السلامة من أسباب الفسق**: كالكذب واقتراف المحرمات، وما يخرم المروءة[3].

وقد صرّح الإمام ابن خزيمة في «صحيحه» بردّ رواية مَن لم يكن عدلاً فقال: «لا أقبل دين مَن لا أعرفه بعدالة»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/١.

(٢) نزهة النظر: ٢٩.

(٣) انظر: فتح المغيث: ٢٧٠/١.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٥/٣.

وهنا تبرز قضيتان لا بد من الحديث عنهما، والكشف عن موقف الإمام منهما:

الأولى: رواية المجهول.

والثانية: رواية المبتدع.

وتفصيل ذلك فيما يأتي.

أولاً: رواية المجهول

ينقسم المجهول عند المحدثين إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن معاً، مع كونه معروف العين:

وهذا القسم غير مقبول الرواية عند الجمهور، وقيل: إن كان مَنْ روى عنه فيهم مَنْ لا يروي عن غير عدل قُبِلَ وإلاّ فلا. وذهب الإمام أبو حنيفة إلى قبول روايته مطلقاً[١].

٢ ـ مَن عرفت عدالته ظاهراً، وجُهلت باطناً، ويسمونه «المستور»:

وقد قبل روايته بعض من ردّ القسم الأول، وبه قطع الإمام سليم الرازي ـ من فقهاء الشافعية ـ، وجرى العمل على قبولها في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم[٢].

---

(١) انظر: علوم الحديث: ١٠٠، الخلاصة: ٩٣، التبصرة والتذكرة: ٣٢٨/١، فتح المغيث: ٢٩٨/١، تدريب الراوي: ٢٦٨/١، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث: ٧٦.

(٢) انظر: المصادر السابقة، جواهر الأصول: ٥٧، الاقتراح: ٣٢٤، الموقظة: ٧٨، التقييد: ١٤٥، نزهة النظر: ٥٢، الرفع والتكميل: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

واختار قبول روايته الإمام ابن حبان، وابن الصلاح، والطيبي، والسخاوي، وصححها النووي، وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى[1].

وقد ردّ الإمام ابن خزيمة رواية مجهول الحال حيث قال عن رجاء بن صبيح الحرشي:

«لست أعرف رجاء هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتج بخبر مثله»[2].

وهذا يرد ما ذهب إليه محقق كتاب «التوحيد»: عبدالعزيز الشهوان من أن جهالة حال الراوي لا تضر عند ابن خزيمة[3].

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن جهالة حال الراوي عند الإمام ابن خزيمة ترتفع بأكثر من وسيلة، سأشير إلى بعضها عند الكلام عن مجهول العين، وأذكر منها هنا ما دلَّ عليه صنيع ابن خزيمة في مواضع عدة من صحيحه، حيث عدَّ رواية اثنين من الثقات عن الراوي رافعة لجهالة حاله، ومثبتة لعدالته.

وممن ذهب هذا المذهب الإمام الدارقطني حيث قال: «مَن روى عنه ثقتان، فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته»[4].

ومما يدل على صحة هذا الاستنتاج من الناحية التطبيقية: أن الإمام ابن خزيمة قد قال في مُسيكة: «لست أعرفها بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلاّ ابنها»[5].

---

(١) علوم الحديث: ١٠١، الخلاصة: ٩٣، فتح المغيث: ١/٢٩٩، تدريب الراوي: ١/٢٦٨، مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث: ٧٨.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢١٩.

(٣) انظر: مقدمة المحقق للتوحيد: ١/٦٨.

(٤) الرفع والتكميل: ٢٥٠.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٨٤.

قال الذهبي في الميزان: «مُسيكة: والدة يوسف بن ماهك،... تفرّد عنها ابنها».

وابنها يوسف بن ماهك: «ثقة، من أواسط التابعين».

وهذا يعني: أن الإمام ابن خزيمة قد ارتفعت عنده جهالة العين عن مسيكة برواية ابنها عنها، لكن بقيت عنده مجهولة الحال بدليل قوله فيها: «لا أعرفها بعدالة ولا جرح» ولأجل ذلك توقف في تصحيح خبرها. فقال: «باب النهي عن احتضار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح»[1].

وقال الإمام ابن خزيمة في عبدالله بن النعمان: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح، ولا أعرف له عنه راوياً غير ملازم بن عمرو»[2]. وملازم بن عمرو: وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وأحمد[3]. وهذا يعني أن جهالة العين قد ارتفعت عن عبدالله بن النعمان في نظر الإمام ابن خزيمة، ولكن بقي مجهول الحال بدليل أنه قد توقف في تصحيح حديثه فقال: «باب الدليل على أن الفجر الثاني الذي ذكرناه هو البياض المعترض الذي لونه الحمرة إن صح الخبر، فإني لا أعرف عبدالله بن النعمان هذا بعدالة ولا جرح..»[4] وقال ابن خزيمة في عبدالله بن كيسان القرشي التيمي المدني بعد أن ذكر رواية ابن جريح عنه: «وعبدالله مولى أسماء هذا قد روى عنه عطاء بن أبي رباح أيضاً، قد ارتفع عنه اسم الجهالة»[5].

وعطاء بن أبي رباح وعبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح: ثقتان، فقيهان، فاضلان كما وصفهما بذلك الحافظ ابن حجر في التقريب[6].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق: ٣/٢١٠.
(٣) الميزان: ٤/١٨٠.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢١٠.
(٥) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٨١.
(٦) التقريب: ١/٥٢٠، ٢/٢٢.

وقد صحح الإمام ابن خزيمة حديث عبدالله بن كيسان، وارتفعت عنده جهالة عينه وحاله معاً برواية عطاء وابن جريج عنه.

ومما يؤكد ما ذكرته آنفاً أن الإمام ابن خزيمة قد أخرج في صحيحه عن وهب بن الأجدع الهمداني الكوفي[1]، وذكر رواية هلال بن يساف عنه[2]، ثم قال معقباً:

«سمعت محمد بن يحيى يقول: وهب بن الأجدع قد ارتفع عنه اسم الجهالة، وقد روى عنه الشعبي أيضاً وهلال بن يساف»[3] والشعبي وهلال: ثقتان كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»[4].

٣ ـ **مجهول العين**: «مجهول العين في اصطلاح الجمهور»: هو كل من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلّا من جهة راوٍ واحد، مثل عمرو ذي مرّ، وجبار الطائي، وسعيد بن ذي حدان، تفرد بالرواية عنهم أبو إسحاق السبيعي[5]. وقد اختلف العلماء في رواية من لم يرو عنه غير راوٍ واحد على أقوال:

الأول: ردّ روايته مطلقاً، وعليه أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم. قال الخطيب: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه»[6].

الثاني: قبولها مطلقاً، وهو قول مَن لا يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام.

---

(١) قال عنه ابن حجر في التقريب: ٣٣٧/٢: «ثقة من الثانية» وقد وثقه ابن حبان والعجلي انظر ثقات العجلي: ٤٦٦، ثقات ابن حبان: ٤٨٩/٥.

(٢) انظر صحيح ابن خزيمة: ٢٦٥/٢، كتاب الصلاة باب الخبر للفسر لبعض اللفظة المجملة التي ذكرتها رقم الحديث: ١٢٨٤ ـ ١٢٨٥.

(٣) المصدر السابق: ٢٦٦/٢.

(٤) التقريب: ٣٨٧/١ و٣٢٥/٢.

(٥) انظر: الكفاية: ١١١، علوم الحديث: ١٠١، الخلاصة: ٩٤، التبصرة والتذكرة: ٣٢٣/١ ـ ٣٢٤.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٢٤/١، تدريب الراوي: ٢٦٩/١.

الثالث: إن تفرد بالرواية عنه مَن لا يروي إلّا عن عدل، كعبدالرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان قُبِلَ، وإلّا فلا. قال البيهقي: «وهذا هو الصحيح عند الأصوليين.... بل وذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم والحاكم في مستدركه»[(١)].

الرابع: إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قُبِلَ، وإلّا فلا. واختاره أبو الحسن بن القطان، وصححه الحافظ ابن حجر[(٢)].

الخامس: ذهب الإمام ابن حبان إلى أن رواية العدل الواحد المشهور ترتفع بها جهالة العين وتثبت بها العدالة حيث قال: «العدل من لم يعرف فيه جرح فمن لم يجرح فهو عدل إلى أن يتبين جرحه إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم»[(٣)] ولما وضع ابن حبان ضابطاً للحديث الذي يحتج به ذكر أنه «إذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأتِ بحديث منكر فهو عنده ثقة»[(٤)].

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه: مذهب عجيب، والجمهور على خلافه. وهذا مسلك ابن حبان في كتاب «الثقات» الذي ألّفه، فإنه يذكر فيه خلقاً ممن نصّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[(٥)].

---

(١) المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الرواة ـ المحمد السماحي: ١١٩.

(٢) انظر: نزهة النظر: ٥٢.

(٣) انظر: لسان الميزان: ١/١٤.

(٤) انظر: صحيح ابن حبان: ١/١١٢، الرفع والتكميل: ١٤٠.

(٥) لسان الميزان: ١/١٤ ـ ١٥.

وينبغي أن يلاحظ هنا: أن محل الوفاق بين ابن خزيمة وابن حبان هنا هو:

أن رواية الواحد المشهور ترفع فقط جهالة العين عن المروي عنه، لكن يفترقان بعد ذلك في أن ابن حبان يعد ذلك مثبتاً للعدالة أيضاً، وليس الحال كذلك عند ابن خزيمة، وهذا صريح في قول الحافظ ابن حجر السابق: «وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور - وهو مذهب شيخه ابن خزيمة - ولكن جهالة حاله باقية عند غيره».

يعني: أن جهالة الحال ترتفع بذلك أيضاً عند ابن حبان أما عند غيره فهي باقية.

وخلاصة جميع ما ذكر:

إن جهالة العين ترتفع عن الراوي عند ابن خزيمة برواية واحد مشهور. أما جهالة الحال فلا ترتفع عنه بمجرد ذلك، وإنما يحتاج ارتفاعها وثبوت العدالة إلى واحد من أمور ثلاثة:

أ - أن يروي عنه راو آخر على الأقل؛ فإذا روى عن الراوي ثقتان فأكثر فقد ارتفعت بذلك جهالة الحال عنه وثبتت عدالته، وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام عن مستور الحال، وسبقت الإشارة إلى أن هذا هو مذهب الدارقطني أيضاً.

ب - ترتفع جهالة الحال وتثبت العدالة للمروي عنه برواية العدل الواحد عنه إذا كان هذا العدل الواحد من الذين لا يرون إلا عن ثقة؛ كعبدالرحمٰن من مهدي وأشباهه. وقد صرح البيهقي فيما سبق بذلك، حيث قال:

«ذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم والحاكم في مستدركه».

جـ - ذكرنا أن رواية العدل الواحد الذي لا يروي إلا عن ثقة تعد تعديلًا للمروي عنه عند الشيخين وابن خزيمة، مع أن هذا لا يزيد عن كونه

تزكية ضمنية، وعليه فإنه ينبغي أن تثبت العدالة عندهم من باب أولى برواية العدل الواحد إذا انضم إلى ذلك تزكية صريحة من أحد النقاد للمروي عنه كما ذهب إلى ذلك ابن القطان.

إذا تقرر ذلك أذكر الآن نماذج لرواة لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد مشهور، وقد أخرج الإمام حديثهم في صحيحه منهم:

١ ـ أبو الأحوص: مولى لبني ليث ويقال: بني غفار[١]:

قال النسائي: «لم يروِ عن أبي الأحوص غير الزهري»[٢].

وممن نص على رواية الزهري وتفرده عنه أيضاً: الإمام مسلم[٣]، وابن عبدالبر[٤]، والمزي، والذهبي[٥]. والزهري إمام مشهور لا يُسأل عنه. قال عنه ابن حجر: «الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه»[٦].

٢ ـ جُرَيٌّ السدوسي[٧]:

قال أبو داود: «لم يروِ عنه إلاّ قتادة»[٨] وقتادة بن دعامة السدوسي قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت»[٩].

٣ ـ عبدالله بن أبي قيس[١٠]:

---

(١) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ١/٢٤٣ ـ ٢٤٥، رقم الحديث: ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤.
(٢) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد للنسائي: ٤٥.
(٣) الوحدان للإمام مسلم: ١١.
(٤) التهذيب: ٦/١٢.
(٥) ميزان الاعتدال: ٤/٤٨٧، وانظر: الإمام الزهري وأثره في السنة لأستاذنا الفاضل الدكتور حارث الضاري: ٣٦.
(٦) التقريب: ٢/٢٠٧.
(٧) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٩٣، رقم الحديث: ل٢٩١٣.
(٨) ميزان الاعتدال: ١/٣٩٧.
(٩) التقريب: ٢/١٢٣.
(١٠) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٢/١٧٧ ـ ١٧٨، رقم الحديث: ١١٣٧، ١١٣٨.

قال ابن خزيمة: «عبدالله بن أبي قيس، روى عنه معاوية بن صالح أخباراً»[١] وقال الذهبي: «تابعي.. مجهول»[٢] ومعاوية قال عنه ابن حجر: «صدوق، له أوهام، أخرج له مسلم والأربعة»[٣].

٤ ـ عطاء مولى ابن أبي أحمد[٤]:

قال الذهبي: «معدود في التابعين، لا يُعرف. روى سعيد المقبري عنه، عن أبي هريرة حديثاً في فضل القرآن»[٥] وسعيد بن أبي سعيد المقبري: قال عنه ابن حجر: «ثقة»[٦].

٥ ـ أخرج ابن خزيمة لعياض بن هلال في كتابه، وصحّح حديثه، حيث قال بعد أن ذكر حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه من طريق عياض: ونصه: «لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهما يتحدثان، فإن الله عز وجل يمقت على ذلك»:

«عياض بن هلال: روى عنه يحيى بن أبي كثير غير حديث»[٧] ويحيى بن أبي كثير: ثقة ثبت[٨] على أن الإمام ابن خزيمة ربما أخرج عن أمثال هؤلاء الأحاديث التي يتساهل المحدثون فيها، كالأحاديث الواردة في فضائل الأعمال ونحو ذلك، والحديث الذي أخرجه الإمام من طريق عياض من هذا القبيل، مع أن بعض المتشددين من المحدثين ـ كالنسائي مثلاً ـ يحتج بمثلهم فقد قال الذهبي: «وقولهم «مجهول» لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جُهِلَ عينه وحاله، فأولى أن لا يحتجوا به. وإن كان المنفرد عنه

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١٧٨/٢.
(٢) ميزان الاعتدال: ٤٧٣/٢.
(٣) التقريب: ٢٥٩/٢.
(٤) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٥/٣، رقم الحديث: ١٥٠٩.
(٥) ميزان الاعتدال: ٧٧/٣.
(٦) التقريب: ٢٩٧/١.
(٧) صحيح ابن خزيمة: ٣٩/١ ـ ٤٠.
(٨) التقريب: ٣٥٦/٢.

من كبار الأثبات، فأقوى لحاله، ويحتج بمثله جماعة، كالنسائي وابن حبان»[1].

ثانياً: رواية المبتدع

البدعة لغة: قال ابن فارس: «أبدعت الشيء قولاً وفعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، قال تعالى: ﴿مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[2] أي ما كنت أول[3].

وقال الفيروزآبادي: البدعة ـ بكسر الباء ـ الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما أستحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال[4].

واصطلاحاً: عرفها الشاطبي بقوله: «هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه» وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادات.

وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول: «هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[5].

وقد عرفها الحافظ ابن حجر بقوله: «البدعة: تطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة»[6].

والمبتدع: هو من اعتقد ذلك لا لعناد، بل لنوع شبهة.

---

(١) الموقظة: ٧٩.
(٢) سورة الأحقاف، الآية: ٩.
(٣) معجم مقاييس اللغة: ٢٠٩/١.
(٤) القاموس المحيط: ٣/٣ ـ ٤.
(٥) الاعتصام للشاطبي: ٣٧/١.
(٦) فتح الباري: ١٥٦/٥.

وهو قسمان: مبتدع كفر ببدعته، ومبتدع فُسِّق بها ولم يُكفَّر، فأما الذي كفر ببدعته، فقد ذهب الجمهور إلى ردِّ روايته وعدم الاحتجاج بها(١)، وحكى النووي الاتفاق على ذلك(٢).

وأما إذا لم يكن المبتدع كافراً ببدعته، فقد اختلف العلماء في حكم الأخذ عنه والاحتجاج بمروياته على أقوال عدة منها:

الأول: رد روايته مطلقاً وعدم الاحتجاج بها، ونسب هذا القول إلى الإمام مالك، وحكي نحوه عن سفيان بن عيينة والحميدي ويونس بن أبي إسحاق وآخرين(٣).

الثاني: تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، ولا يستحل الشهادة بالزور لمن وافقه، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن. وبه قال فريق من العلماء وعلى رأسه الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - وحكي عن ابن أبي ليلى وسفيان الثوري(٤). وقريباً من هذا الرأي ذهب الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - إذ أنه يجيز رواية أصحاب المذاهب إلّا الشيعة الذين غلوا فحكموا على أصحاب رسول الله ﷺ بالضلال(٥).

الثالث: قالوا بالتفصيل: فإن كان المبتدع داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبلت، وإليه ذهب أكثر العلماء(٦).

---

(١) انظر: نزهة النظر: ٥٢، تدريب الراوي: ١/٢٧٥.
(٢) التقريب: ١/٢٧٥.
(٣) معرفة علوم الحديث: ١٣٥، الكفاية: ١٤٨ - ١٥٢، علوم الحديث: ١٠٣، الخلاصة: ٩٥، شرح علل الترمذي: ١/٣٥٦، تدريب الراوي: ١/٢٧٥.
(٤) انظر: المصادر السابقة، الاقتراح: ٣٣٥، الموقظة: ٨٧، اختصار علوم الحديث: ٩٩.
(٥) انظر: مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث: ٨١.
(٦) علوم الحديث: ١٠٣، الخلاصة: ٩٥، الموقظة: ٨٧، ميزان الاعتدال: ١/٢٧، التبصرة والتذكرة: ١/٢٩، فتح المغيث: ١/٣٠٣، تدريب الراوي: ١/٢٧٥ - ٢٧٦.

قال ابن الصلاح: «وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد الشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»[1].

أما الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ فقد كان رأيه في الرواية عن المبتدعة والاحتجاج بمروياتهم هو التفريق بين من يغلو في هواه ومَن لا يغلو، حيث قال برد أحاديث الغلاة من المبتدعة وعدم الاحتجاج بها، وقَبل أحاديث من لم يغلو في هواه، واحتج بها في صحيحه.

ولو ألقينا نظرة فاحصة في صحيح الإمام ابن خزيمة لوجدنا أنه ـ رحمه الله تعالى ـ قد ترك حديث عباد بن يعقوب الرواجني بعد أن روى عنه، وأخرج له بعض أحاديثه، وذلك بعد أن ثبت عنده غلوه في التشيع. روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي علي الحافظ النيسابوري قال: «كان أبو بكر محمد بن إسحاق ـ يعني ابن خزيمة ـ إذا حدّث عن عباد بن يعقوب قال: «الصدوق في روايته، المتهم في دينه».

ثم قال الخطيب معقباً: «قلت: قد ترك ابن خزيمة في آخر أمره الرواية عن عباد وهو أهل لأن لا يُروى عنه»[2].

وقال أبو أحمد الدارمي: «سئل أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة عن أحاديث لعباد بن يعقوب، فامتنع منها ثم قال: قد كنت أخذت عنه بشريطة، والآن فإني أرى أن لا أحدّث عنه لغلوه»[3].

وقد قال ابن حبان عن عباد: «كان داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك»[4].

---

(١) علوم الحديث: ١٠٣.
(٢) الكفاية: ١٥٩.
(٣) الكفاية: ١٦٠.
(٤) المجروحين: ٢/١٧٢.

وقال ابن عدي: «معروف في أهل الكوفة وفيه غلو فيما فيه من التشيع»[١].

وقال الذهبي: «شيعي غال، قوي في الحديث»[٢].

وقال أيضاً: «شيعي، جلد»[٣] وقال: «صدوق في الحديث، رافضي جلد»[٤].

وقال ابن حجر: «صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال يستحق الترك»[٥].

وقد ورد عن الإمام ابن خزيمة قوله في حريز بن عثمان الرحبي الحمصي: «لا أحتج به لمذهبه ـ يعني لما أُتِهَم به من النصب ـ»[٦].

وحريز قال عنه ابن حبان: «كان يلعن علياً، وكان داعية لمذهبه»[٧].

وقال العجلي: «ثقة، وكان يحمل على علي»[٨].

وقال الذهبي: «ثبت، لكنه ناصبي»[٩] وقال أيضاً: «ثقة له نحو مائتي حديث وهو ناصبي»[١٠].

وقد أورد الحافظ ابن عساكر رواية عن ابن خزيمة يفهم منها احتجاجه

---

(١) الكامل: ١٦٥٣/٤.
(٢) المغني: ٣٣٨/١.
(٣) الكاشف: ٥٧/٢.
(٤) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: ١٠٦.
(٥) التقريب: ٣٩٤/١ ـ ٣٩٥.
(٦) سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤.
(٧) المجروحين: ٢٦٨/١.
(٨) تأريخ الثقات: ٧٤.
(٩) المغني: ٥٤/١.
(١٠) الكاشف: ١٥٥/١.

بحريز وقبوله لمروياته حيث قال: «قيل لابن خزيمة: ألست تحتج بحريز على ما هو عليه من سوء المذهب؟ فقال: احتج بحديثه البخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم من الأئمة»[١].

ويمكن التوفيق بين ما روي عن ابن خزيمة آنفاً، وما نقله عنه ابن عساكر بالقول إن الإمام ابن خزيمة قد ترك الرواية عن حريز في بادىء الأمر، ثم أخرج له فيما بعد لأنه ثبت عنده رجوعه عن النصب. ويؤيد صحة ذلك قول ابن حزم في حريز: «ثقة، وقد روينا عنه أنه تبرأ مما نُسِبَ إليه من الانحراف عن علي - رضي الله عنه -»[٢].

وقول الحافظ ابن حجر - وهو يعتذر عن إخراج البخاري لحديث حريز في صحيحه -:

«إنما خرج له البخاري لقول أبي اليمان[٣] أنه رجع عن النصب»[٤].

وقول أبي اليمان هو: «إن حريز كان يتناول رجلاً ثم ترك». قال ابن حجر معلّقاً: «قلت فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب»[٥].

كما نفى عنه البدعة أبو حاتم حيث قال: «ولم يصح عندي ما يقال في رأيه»[٦] وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل[٧]، وموقف الإمام أحمد من المبتدعة معروف.

وبعد هذا كله يمكن القول أن الإمام ابن خزيمة إذ يخرّج للمبتدعة في صحيحه فإنما يخرج لهم بشروط يمكن الوقوف عليها بسبر الرجال الذين

---

(١) تهذيب تأريخ ابن عساكر: ١١٨/٤.

(٢) الإحكام لابن حزم: ١٥٩/١.

(٣) هو الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من العاشرة، أخرج له الأئمة الستة، توفي سنة ٢٢٢هـ، انظر: تقريب التهذيب: ١٩٣/١.

(٤) تهذيب التهذيب: ٢٦٨/١.

(٥) هدي الساري: ٥٥٨.

(٦) الجرح والتعديل: ٢٨٩/٣.

(٧) انظر: المصدر السابق.

أخرج لهم، واستقراء الأحوال في ذلك ويمكن حصر هذه الشروط فيما يأتي:

١ ـ أن لا تكون البدعة بمكفِّر.

٢ ـ أن لا يكون المبتدع ممن يستحل الكذب.

٣ ـ أن لا يكون مغالياً في بدعته.

٤ ـ أن يكون الراوي معروفاً بالصدق والضبط.

٥ ـ أن يكون معروفاً بالأمانة والثقة في الدين والخلق.

الشرط الثاني: الضبط

أما الشرط الثاني الذي اشترطه الإمام ابن خزيمة في رجاله الذي بنى عليهم صحيحه فهو: الضبط: وذلك: بأن يكون الراوي متيقظاً، غير مُغفّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به[١].

ولم يحتج الإمام ابن خزيمة بمن ساء حفظه: كأشعث بن سعيد، وأشعث بن سوار، وزمعة بن صالح، وعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم، وليث بن أبي سليم، وغيرهم كما تقدم بيان ذلك آنفاً.

ولم يحتج برواية المدلِّس إلاّ ما صرح فيه بالسماع والتحديث والإخبار كما سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن المدلّسين في صحيح ابن خزيمة.

وقد يخرّج الإمام ابن خزيمة عن بعض الضعفاء لرواية الثقات عنهم كما يفهم ذلك من تخريجه لحديث عاصم بن عبيدالله مع إشارته إلى ضعف حديثه.

---

(١) تدريب الراوي: ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥.

قال ابن خزيمة: «قد روى عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: «رأيت النبي ﷺ ما لا أحصى يستاك وهو صائم».

حدثنا أبو موسى، حدثنا سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ عن عاصم بن عبيدالله، (ح) وحدثنا محمد بن بشار وأبو موسى، قالا: حدثنا يحيى، قال بندار: قال: حدثنا سفيان، وقال أبو موسى، عن سفيان (ح) وحدثنا أبو موسى، حدثنا عبدالرحمٰن، حدثنا سفيان (ح) وحدثنا جعفر بن محمد الثعلبي، حدثنا وكيع، عن سفيان عن عاصم بن عبيدالله، غير أن أبا موسى قال في حديث يحيى، وقال جعفر بن محمد في حديثه: «ما لا أحصي أو ما لا أعده».

قال ابن خزيمة: «وأنا بريء من عهدة عاصم. سمعت محمد بن يحيى يقول: «عاصم بن عبيدالله ليس عليه قياس». وسمعت مسلم بن الحجاج يقول: «سألنا يحيى بن معين: فقلنا: عبدالله بن محمد بن عقيل أحب إليكم أم عاصم بن عبيدالله؟ قال: لست أحب واحداً منهما ـ».

ثم قال ابن خزيمة: «كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمٰن بن مهدي ـ وهما إماما أهل زمانهما ـ قد رويا عن الثوري عنه. وقد روى عنه مالك خبراً في غير «الموطأ»[1].

وقد يخرّج الإمام ابن خزيمة عن بعض الضعفاء من الرواة مقروناً بغيره في المتابعات والشواهد، لا في أصول الكتاب:

ومن هؤلاء الرواة الذين أخرج لهم ابن خزيمة: عبدالله بن عامر، وابن لهيعة.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٨/٣ .قلت: قد صحح الإمام الترمذي حديث عاصم بن عبيدالله في أكثر من موضع. انظر: شرح علل الترمذي: ٥٦٤/٢.

قال ابن خزيمة: «حدثنا يونس بن عبدالأعلى، حدثنا ابن وهب، قال: حدثني أيضاً ـ يعني سليمان بن بلال ـ عن سهيل بن أبي صالح؛ ح وحدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن عبدالله بن عامر؛ ح وحدثنا محمد بن يحيى أيضاً، أخبرنا أبو مصعب، أخبرنا أبو ضمرة عن عبدالله بن عامر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة، قال:

«كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فبدا له الفجر، قال: سمع سامع بحمد الله ونعمته وحسن بلائه علينا، ربنا صاحبنا، فأفضل علينا، ستراً بالله من النار»، يقول ذلك ثلاث مرات، يرفع به صوته.

هذا حديث أبي ضمرة. ولم يقل في حديث سليمان وابن أبي حازم: «ونعمته» وقال في حديث ابن أبي حازم: «وحسن بلائه، يقول ذلك ثلاث مرات»(١).

قال ابن خزيمة: «عبدالله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب، وإنما خرجت هذا الخبر عن سليمان بن بلال، وعن سهيل بن أبي صالح فكتب هذا إلى جنبه»(٢) وقال في موضع آخر من صحيحه: «أخبرنا أحمد بن عبدالرحمٰن بن وهب، أخبرنا عمي، أخبرني ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات**.. الحديث»(٣).

قال ابن خزيمة: «ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب،

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٥٢/٤، كتاب المناسك: باب دعاء المسافر عند الصباح، رقم الحديث: ٢٥٧١.

(٢) المصدر السابق: ١٥٢/٤.

(٣) المصدر السابق: ٧٥/١، كتاب الوضوء، باب كراهة معارضة خبر النبي عليه السلام بالقياس والرأي.

إذا تفرّد برواية وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد»[١].

وقد ألزم الإمام ابن خزيمة نفسه ببيان الضعفاء من الرواة والمجاهيل منهم وقد نص على ذلك في شرطه فقال: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها»[٢]. «إلاّ ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راوٍ ممن فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح فنبين أن في القلب من ذلك الخبر فإنا لا نستحل التمويه على طلبة لعلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغتر به بعض من يسمعه»[٣]. كما نص على ذلك أيضاً في مواطن متعددة من كتابه.

وخلاصة القول:

فإن كلام ابن خزيمة السابق يفيد أن شرط الحديث الصحيح عنده، هو شرط الصحيح عند جمهور العلماء باستثناء شرط الضبط، فالجمهور يشترطون تمام الضبط وابن خزيمة يكتفي بمطلق الضبط وأن شرطه في إيراد الأحاديث في كتابه يتمثل بإيراد الأحاديث الصحيحة حسب اصطلاحه هو في المراد بالصحة ـ وقد بينت ذلك ـ، ويخرّج أيضاً أحاديث غير صحيحة لكنه إذا خرّج حديثاً غير صحيح الإسناد، فإنه ينبّه عليه، ويبين علته، أو يذكر بأن في القلب من هذا الحديث شيئاً، ويورد هذه الأحاديث على سبيل

---

(١) المصدر السابق: ١/٧٥.

قلت: قد أخرج الإمام مسلم حديث ابن لهيعة مقروناً بعمرو بن الحارث أما البخاري والنسائي فإنهما إذا ذكرا إسناداً فيه ابن لهيعة وغيره سميا ذلك الغير وكنيّا عن اسم ابن لهيعة ولم يسمياه انظر: شرح علل الترمذي: ١/٤٢٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/٣.

(٣) المصدر السابق: ٣/١٨٦.

الشواهد والمتابعات، أو في فضائل الأعمال، وقد يكون إيرادها لخطأ منه، وفي كل ذلك فإنّه ينبّه على ضعفها وفيما يتعلق بشرطه في الرجال فقد اشترط أن يكون الراوي عدلاً ضابطاً، ولكن قد يخرج الإمام ابن خزيمة لبعض الضعفاء لرواية الثقات عنهم، ويخرج للضعيف أيضاً على سبيل المتابعة، كما خرّج لابن لهيعة مقروناً بغيره.

ويخرّج للمبتدعة من الرواة إذا كانوا ثقات في حديثهم، غير مغالين في بدعتهم، وفي كل ذلك فإن ابن خزيمة قد تكفّل ببيان الضعفاء من الرواة، والمجاهيل منهم.

هذا إجمال لشرط الإمام ابن خزيمة في صحيحه كما تبين لي من خلال استقراء كتابه وتتبع صنيعه فيه.

ولكن يا ترى هل التزم ابن خزيمة بشرطه هذا في كتابه؟ للإجابة على هذا السؤال أورد الملاحظات الآتية:

أولًا: بالنسبة لشرط ابن خزيمة في الحديث الصحيح:

يرى بعض العلماء: أن الإمام ربما صحح أحاديث لا تتجاوز مرتبة الحسن.

قال الحافظ ابن كثير: «ولا بد للمتأهل من الاجتهاد والنظر ولا يقلّد هؤلاء ومن نجا نحوهم، فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن. . .»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته، وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان. . .»(٢).

---

(١) توضيح الأفكار: ٦٤/١.

(٢) النكت على ابن الصلاح: ٢٩٠/١.

لكن من الواضح أن هذا لا يعد خروجاً عما التزم به؛ لأن الحسن عنده داخل في الصحيح؛ وهذا هو اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً.

ثانياً: أما بالنسبة لشرط ابن خزيمة في إيراد الأحاديث، فهو يورد الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وغالباً ما يورد تلك الأحاديث غير الصحيحة من أجل التقوية والاعتضاد أو يوردها في فضائل الأعمال؛ كما مر ذكر ذلك آنفاً.

أما بالنسبة لالتزامه ببيان ما كان فيه علة من الأحاديث، وبيان مخالفتها لشرطه في كتابه:

فقد اعترض عليه بعض المعاصرين[1]. بأنه قد ضمّن صحيحه بعض الأخبار الضعيفة من غير أن يبين ضعفها وقد بلغ عدد الأحاديث التي حُكِمَ بضعف أسانيدها (**٢٣٨**) حديثاً.

وقد ذكر إسماعيل سعيد محمد رضوان في رسالته «مقولات ابن خزيمة في صحيحه» أن نسبة الأحاديث الواهية منها قليلة جداً، لا تتجاوز خمسة عشر حديثاً[2].

ومثل لها بما يأتي:

المثال الأول: حديث عمر بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن صلى ست ركعات بعد المغرب لا يتكلم بينهن بشيء إلّا بذكر الله عدلن له بعبادة اثنتي عشرة سنة»**[3].

---

(١) وهم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني والدكتور محمد مصطفى الأعظمي في تعليقاتهم على صحيح ابن خزيمة وإسماعيل سعيد محمد في كتابه مقولات ابن خزيمة.

(٢) انظر: مقولات ابن خزيمة: **٥٤**.

(٣) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصلاة، باب فضل التطوع بين المغرب والعشاء: **٢٠٧/٢**، رقم الحديث: **١١٩٥**.

قال إسماعيل سعيد: «هذا الحديث ضعيف جداً».

قال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: «اضربوا على هذا الحديث فإنه شبه موضوع»[1].

«وضعّفه الألباني كذلك»[2].

قلت: قد نبّه الإمام ابن خزيمة نفسه إلى أن هذا الحديث فيه مقال حيث قدّم متنه على إسناده، وهذه هي طريقته في الإشارة إلى ضعف الحديث. قال الحافظ ابن حجر: «تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند من فيه مقال فيبتدىء به، ثم بعد الفراغ يذكر السند، وقد صرّح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حل منه»[3].

فلا وجه للاعتراض على ابن خزيمة بهذا الحديث، أضف إلى ذلك أن الإمام لم يجعله أصلاً في بابه وإنما أورده شاهداً.

المثال الثاني: حديث كثير بن عبدالله المزني عن أبيه عن جده قال: «سئل رسول الله ﷺ» عن هذه الآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾[4]. فقال: «**أنزلت في زكاة الفطر**»[5].

قال إسماعيل: «إسناده ضعيف جداً، كثير: متهم بالكذب»[6].

قلت: قد نُقِلَ عن كثير من الأئمة أنهم احتملوه، فقد روى عنه

---

(١) علل الحديث للرازي: ١/٨٧.

(٢) مقولات ابن خزيمة: ٥٤.

(٣) تدريب الراوي: ٢/١١٠.

(٤) سورة الأعلى، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٤/٩٠، كتاب الزكاة، باب ذكر ثناء الله عز وجل على مؤدي صدقة الفطر، رقم الحديث: ٢٤٢٠.

(٦) مقولات ابن خزيمة: ٥٤.

يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو ممن يحتاط فلا يروي عن كل أحدٍ[1].
وعدّله الإمام البخاري، فقد سأله الإمام الترمذي عن حديث كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده في الساعة التي ترجى يوم الجمعة؟ فقال: «حديث حسن» وسأله عن حديثه أيضاً في التكبير في صلاة العيدين؟ فقال: «ليس في هذا الباب شيء أصح منه» ووثقه أيضاً الإمام الترمذي وصحح حديثه في كتابه «الجامع» وإن كان البعض قد أخذ ذلك على الترمذي لكن هذا يدل على أن الترمذي لم يرض اتهامه بذلك، وأيضاً فإن من اتهمه بالكذب لم يذكروا معه واقعة معينة يتبين منها سبب اتهامه بذلك وهذا جرح غير مفسر.

قال ابن رجب: «وقد خرج [الترمذي] حديث كثير بن عبدالله المزني، ولم يجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب»[2].

ثالثاً: بالنسبة لشرط الإمام ابن خزيمة في رجال كتابه فإني أقول:

إنّ تخريجه لبعض الضعفاء لرواية الثقات عنهم مثلما فعل في تخريجه لعاصم بن عبيدالله يتفق والقاعدة التي تقول: قال أحمد: «إذا روى الحديث عبدالرحمٰن بن مهدي عن رجل فهو حجة»[3].

وقال أيضاً: «مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة»[4].

وما قاله الإمام أحمد إنما هو في مقام زيادة التمتين والتوثيق لمن قيل

---

(١) انظر: التاريخ الكبير: ٢١٧/٤.
(٢) شرح علل الترمذي: ٦١٢/٢.
(٣) شرح علل الترمذي: ٣٧٧/١.
(٤) المصدر السابق: ٣٧٧/١، وانظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢١٦ وما بعدها.

فيه، أو تمتين وتوثيق شيخه، وليس مقولاً على سبيل التتبع والاستقراء التام، كما أن التتبع ينفي أن يكون ذلك كلياً، فهو على الأكثر الأغلب لا يحدث إلاّ عن ثقة، فقد روى عبدالرحمٰن بن مهدي ومالك بن أنس عن ضعفاء[1]. ثم إن ابن مهدي كان يتساهل في الرواية عن غير واحد ثم تشدّد بعد ذلك[2].

أما بالنسبة لتخريجه لابن لهيعة مقروناً بغيره فقد التزم بذلك كما يظهر لي من خلال التتبع والاستقراء[3] وقد سبقه في ذلك شيخه الإمام مسلم كما تقدم ذلك آنفاً.

والذي يهمنا في هذا الشرط ـ أعني شرط ابن خزيمة في رجال كتابه ـ: هو معرفة مدى التزامه ببيان الضعفاء والمجهولين من الرواة، فأقول:

إن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ قد أخلَّ بعض الشيء بالتزامه في بيان الضعفاء والمجهولين من الرواة، فالمتتبع لصنيعه في كتابه الصحيح يجد أنه ـ رحمه الله ـ قد روى عن مجموعة من الضعفاء والمجهولين، بل والمتروكين أيضاً دون أن يشير إلى ضعفهم، أو جهالتهم، أو تركهم كعادته في بعض الرواة كما قال في زمعة: «أنا أبرأ من عهدة زمعة بن صالح»[4].

والسائب مولى أم سلمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[5].

---

(١) قال يحيى بن معين: «كل من روى عنه مالك فهو ثقة، إلاّ عبدالكريم بن أبي المخارق» تهذيب التهذيب: ٩٠/٣٠٤، ٣/٢٣٣.
وقال النسائي: «لا نعلم أن مالكاً حدث عمن يترك حديثه إلاّ عبدالكريم بن أبي المخارق البصري» نصب الراية: ٢/٤٥٩، وقال أحمد: «كان عبدالرحمٰن بن مهدي يروي عن جابر (الجعفي وهو من الضعفاء) ثم تركه» شرح علل الترمذي: ١/٣٧٧.
(٢) انظر: شرح علل الترمذي: ١/٣٧٧.
(٣) انظر: نماذج ذلك في صحيح ابن خزيمة: ١/٧٥، ١/٢٦٣، ٢/٢٩، ٢/٥٠، ٣/١١.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢١٤.
(٥) المصدر السابق: ٣/٩٢.

وعبدالرحمٰن بن إسحاق الواسطي: «في القلب منه»[١].
وعبدالرحمٰن بن زيد العمري: «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد»[٢].

وعبدالله بن عامر الأسلمي: «ليس من شرطنا في هذا الكتاب»[٣].

ومع هذا نجده قد روى عن بعض المجهولين والضعفاء والمتروكين، دون أن يشير إليهم كما فعل هنا، وهذا قد يُوهم أنهم عدول ضابطون كما ورد في شرطه.

ولكن عند الرجوع إلى روايات هؤلاء في مواضعها من الكتاب، نجد أن الإمام ابن خزيمة قد ساق معظمها على سبيل الشواهد والمتابعات لتتقوى بها طرق الحديث، ولم يوردها في بداية الأبواب محتجاً بها. ثم إنه قد يكون له عذر في هذا، أو أنّ له رأياً مخالفاً لمن قال بجرحهم، أو ترجّحت لديه فيما بعد عدالته فاحتج بهم في صحيحه.

وفيما يأتي أذكر نماذج من الرواة الذين قد يعترض بهم على ابن خزيمة في كونه لم يبين حالهم على الرغم من ضعفهم أو جهالتهم.

أولاً: الرواة الضعفاء:

١ ـ إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني[٤]. قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، وصل مراسيل»[٥].

قلت: إبراهيم بن الحكم لم يُجمع على تضعيفه، فقد قال عنه

---

(١) المصدر السابق: ٣٠٦/٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٣٣/٣.
(٣) المصدر السابق: ١٥٢/٤.
(٤) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٩/٢، رقم: ٧٩٧.
(٥) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٩/٢، رقم: ٧٩٧.

الذهبي: «تركوه، وقلّ من مشاه، . . . قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: «وقت ما رأيناه لم يكن به بأس»[(١)].

ولعل الإمام ابن خزيمة قد أخرج حديثه في تصحيحه بناءاً على توثيق الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ له.

٢ ـ إبراهيم بن مسلم العبدي الهَجَري[(٢)]: قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «لين الحديث»[(٣)]. قلت: قد وثقه ابن عدي حيث قال: «إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبدالله، وعامتها مستقيمة»[(٤)].

والحديث الذي أخرجه ابن خزيمة من طريق إبراهيم ونصه: «الأيدي ثلاثة، يد الله العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة. .»[(٥)].

له شاهد صحيح أخرجه ابن خزيمة أيضاً في صحيحه عن مالك بن نضلة مرفوعاً: «الأيدي ثلاثة، يد الله، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلى. . .»[(٦)].

٣ ـ درّاج بن سمعان، أبو السمح المصري[(٧)]: قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»[(٨)].

قلت: لم يخرّج الإمام ابن خزيمة حديثه في أصول كتابه، وإنما أورده

---

(١) التقريب: ٣٤/١/١.
(٢) الميزان: ٢٧/١، وانظر: العلل ومعرفة الرجال: ١٠٨/٢.
(٣) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٩٦/٤.
(٤) التقريب: ٤٣/١.
(٥) الميزان: ٦٦/١.
(٦) صحيح ابن خزيمة: ٩٦/٤، رقم الحديث: ٢٤٣٥.
(٧) المصدر السابق: ٩٨/٤، رقم الحديث: ٢٤٤٠.
(٨) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ١١٠/٤، رقم الحديث: ٢٤٧٠.

شاهداً لحديث الباب، حيث أورد أولاً حديث جابر مرفوعاً: «إذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره»[1].

ثم ثنّى بحديث دراج عن ابن حجيرة الخولاني عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك، ومن جمع مالاً حراماً، ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر...»[2].

٤ ـ كثير بن عبدالله المزني[3]: قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، منهم من نسبه إلى الكذب»[4].

قلت: قد نُقل عن كثير من الأئمة أنهم احتملوه، فقد روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو ممن يحتاط فلا يروي عن كل أحد[5].

ووثّقه الإمام الترمذي وصحح حديثه في كتابه الجامع[6]، وإن كان البعض قد أخذ على الترمذي ذلك، لكن هذا يدل على أنه لم يكن مشهوراً بالكذب.

٥ ـ المنهال بن خليفة العجلي[7]: قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»[8].

قلت: قد قال عنه أبو داود: «جائز الحديث». وقال النسائي: «ليس بالقوي»[9]. وهذا مشعر بضعف حفظه فقط.

---

(١) انظر: الميزان: ٢٤/١.
(٢) انظر: حديثه في صحيح ابن خزيمة: ١٥٨/٢، رقم: ١١٠٥.
(٣) انظر حديثه في صحيح ابن خزيمة: ٨٧/٤، ٩٠/٤، رقم: ٢٤١٢، ٢٤٢٠.
(٤) التقريب: ١٣٢/٢.
(٥) انظر: التاريخ الكبير: ٢١٧/٤.
(٦) انظر: شرح علل الترمذي: ٦١٢/٢.
(٧) انظر حديثه في صحيح ابن خزيمة: ١٤١/١، رقم: ٢٧٨.
(٨) التقريب: ٢٧٧/٢.
(٩) الميزان: ١٩١/٤.

٧ ـ ناصح بن العلاء البصري[١]: قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «لين الحديث»[٢].

قلت: قد وثّقه علي بن المديني، حيث نقل عنه الإمام البخاري قوله: «ناصح بن العلاء ثقة»[٣].

ثانياً: الرواة المجهولون:

بلغ عدد الرواة المجهولين الذين روى عنهم الإمام ابن خزيمة من غير بيان حالهم أربعين راوياً، وهذه الإحصائية تم التوصل إليها من خلال تعليقات الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، والألباني على أحاديث الكتاب[٤]، وإن كنتُ لا أسلّم لهما في تجهيل بعض الرواة، ومن هؤلاء الرواة الذين جهّلهم الألباني والأعظمي وأخالفهم في تجهيلهم ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ:

١ ـ **أبو الأحوص**: قال الألباني: «أبو الأحوص: مجهول»[٥]. وتابعه الأعظمي فقال عنه: «مجهول» أيضاً.

قلت: قال الذهبي: «وثقه بعض الكبار، وحسّن الترمذي حديثه، وقيل: وثقه الزهري»[٦]. وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٧].

---

(١) انظر حديثه في صحيح ابن خزيمة: ١٧٨/٣ ـ ١٧٩، رقم: ١٨٦٢.

(٢) التقريب: ٣٢٣/٢.

(٣) الميزان: ٢٤٠/٤.

(٤) انظر حديث: رقم: ٢٩، ٣٩٠، ٤١٢، ٤٥٣، ٤٨١، ٧١٥، ٧٤٥، ٩٨٢، ١١٥٩، ١١٩٠، ١٢٠١، ١٢١٨، ١٢٢٠، ١٢٢٣، ١٢٥٣، ١٥٢٠، ١٦٦٩، ١٨٧٢، ١٨٨٤، ١٨٩٣، ١٩٠١، ١٩٣٨، ٢٠٦٧، ٢١٢٧، ٢٩٦١، ٢٤٥٦، ٢٤٦٨، ٢٥٦٥، ٢٥٧٢، ٢٥٩٥، ٢٩٧٣.

(٥) انظر: تعليق الألباني على صحيح ابن خزيمة: ٥٩/٢، حديث رقم: ٩١٣.

(٦) الميزان: ٤٨٧/٤.

(٧) تهذيب التهذيب: ٦/١٢.

٢ ـ **أبو بشر**: قال الأعظمي: «أبو بشر: مجهول»[١].

قلت: قال ابن حجر في التهذيب: «أبو بشر: مؤذن مسجد دمشق. روى عن عمر بن عبدالعزيز وراشد بن سعد، وعنه معاوية بن صالح الحضرمي. قال العجلي: أبو بشر المؤذن شامي تابعي ثقة»[٢].

٣ ـ **خالد بن أبي أيوب الأنصاري**: قال الألباني: «أيوب بن خالد: فيه لين. وأبوه مجهول العين»[٣].

قلت: قال ابن حجر: «خالد بن أبي أيوب الأنصاري المدني عن أبيه، وعنه ابنه أيوب، وثقّه ابن حبان»[٤]. وتوثيق ابن حبان لخالد يعني أن جهالة عينه قد ارتفعت.

قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: «إذا رأيت في كتب الرجال أو كتب الجرح والتعديل قولهم: «وثقّه ابن حبان» أو «ذكره ابن حبان في الثقات»، فالمراد بتوثيقه عنده: أن جهالة عينه قد انتفت، ولم يُعلم فيه جرح»[٥].

٤ ـ **سليمان بن أبي سليمان**: قال الألباني: «لا يعرف»[٦].

قلت: قال ابن حجر في التهذيب: «سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، روى عن أنس وعن أبيه عن أبي هريرة، وعنه العوام بن حوشب، وفي روايته عنه اختلاف، ذكره ابن حبان في الثقات في التابعين وقال: يروي عن أبي هريرة وأبي سعيد. روى عنه العوام بن حوشب وقتادة»[٧].

---

(١) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٣/٣١٥، حديث رقم: ٢١٦٢.
(٢) تهذيب التهذيب: ١٢/٢١.
(٣) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٢٦، حديث رقم: ١٢٢٠.
(٤) تعجيل المنفعة: ١١٠.
(٥) انظر: تعليقه على الرفع والتكميل: ٣٣٧.
(٦) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٢٧، حديث رقم: ١٢٢٣.
(٧) تهذيب التهذيب: ٤/١٩٦.

٥ ـ **صدقة بن يسار**: قال الألباني: «صدقة: مجهول»(١).

قلت: قال الذهبي في «الميزان»: «ثقة، نزل مكة، .. وثقه أحمد، وقال أبو حاتم: صالح»(٢).

٦ ـ **أبو عطية**: قال الأعظمي: «أبو عطية مجهول»(٣).

قلت: «قال ابن حجر في «التهذيب» صحّح الترمذي حديثه»(٤).

٧ ـ **أبو مدلة**: قال الألباني: «أبو مدلة مجهول»(٥).

قلت: قال ابن حجر في «التهذيب»: «أبو مدلة: مولى عائشة أم المؤمنين، روى عن أبي هريرة، وعنه سعد أبو مجاهد الطائي، ذكره ابن حبان في الثقات وقال اسمه: عبدالله بن عبدالله»(٦).

٨ ـ **أبو مروان والد عطاء**: قال الأعظمي: «أبو مروان والدعطاء ليس بالمعروف. . .»(٧).

قلت: «وثّقه ابن حبان والعجلي، وقد روى عنه جماعة، وقيل: له صحبة»(٨).

٩ ـ **أبو يحيى**: قال الألباني: «أبو يحيى: مجهول»(٩).

قلت: قد ذكره ابن حبان في الثقات، وهذا يعني أن جهالة عينه قد ارتفعت، ولم يُعرف فيه جرح كما تقدم بيان قاعدة ابن حبان في التوثيق.

---

(١) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٣٥٠/٣، حديث رقم: ٢٢٣٧.
(٢) الميزان: ٣١٤/٢.
(٣) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ١٢/٣، حديث رقم: ١٥٢٠.
(٤) تهذيب التهذيب: ١٧٠/١٢.
(٥) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ١٩٩/٣، حديث رقم: ١٩٠١.
(٦) تهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٢.
(٧) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٣٦٦/١، حديث رقم: ٧٤٥.
(٨) انظر: إرواء الغليل: ٥٧/٨.
(٩) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٢٠٤/١، حديث رقم: ٣٩٠.

ومما يؤخذ على الألباني والأعظمي أنهما قد ألزما الإمام ابن خزيمة بما لا يُلزَمُ به، حيث جهّلا عدداً من الرواة، وهم على قاعدة ابن خزيمة معروفون؛ لأنه ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أن جهالة العين ترتفع برواية ثقة مشهور كما سبق بيان ذلك. ومن الرواة الذين جهلهم الألباني والأعظمي، وهم ليسوا كذلك على رأي الإمام ابن خزيمة.

١ ـ **الرباب بنت صليع الضبِّية**: قال الألباني: «مجهولة»[١].

قلت: قال الذهبي: «الرباب بنت صُليع عن عمها سلمان بن عامر، لا تُعرف إلّا برواية حفصة بنت سيرين عنها»[٢]. وحفصة قال عنها ابن حجر: «ثقة، روى لها الستة»[٣].

٢ ـ **رجاء الأنصاري**: قال الألباني: «رجاء الأنصاري: مجهول»[٤].

قلت: قال الذهبي: «ما روى عنه سوى الأعمش»[٥]. والأعمش قال عنه ابن حجر: «ثقة، حافظ»[٦].

٣ ـ **الزبير بن الوليد**: قال الألباني: «الزبير بن الوليد: مجهول»[٧].

قلت: قال الذهبي: «تفرّد عنه شريح بن عبيد»[٨]. وشريح قال عنه ابن حجر: «ثقة»[٩].

٤ ـ **زيد بن ظبيان**: قال الألباني: «زيد بن ظبيان ما روى عنه سوى

---

(١) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٢٧٨/٣، حديث: ٢٠٦٧.
(٢) الميزان: ٦٠٦/٤.
(٣) تقريب التهذيب: ٥٩٤/٢.
(٤) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٢٢٥/٢، حديث رقم: ١٢١٨.
(٥) الميزان: ٦٤/٢.
(٦) التقريب: ٣٣١/١.
(٧) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ١٥٢/٤، حديث رقم: ٢٥٧٢.
(٨) الميزان: ٦٨/٢.
(٩) التقريب: ٣٤٩/١.

ربعي بن حراش. كما قال الذهبي، يشير إلى أنه مجهول»[1].

قلت: ربعي بن حراش قال عنه ابن حجر: «ثقة، عابد، مخضرم»[2].

٥ ـ عقبة بن أبي الحسناء: «قال الألباني: «عقبة بن أبي الحسناء»: مجهول»[3].

قلت: قد روى عنه فرقد بن الحجاج، وفرقد قال عنه الذهبي: «حدّث عنه ثلاث ثقات، وما علمت فيه قدحاً»[4].

٦ ـ عياض بن هلال: قال الأعظمي: «مجهول»[5].

قلت: قال الذهبي: «ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير»[6]. ويحيى قال عنه ابن حجر: «ثقة، ثبت..»[7].

٧ ـ أبو نصر الهلالي: قال الألباني: «أبو نصر الهلالي: مجهول»[8].

قلت: قال الذهبي: «أبو نصر الهلالي عن رجاء بن حَيْوة»[9].

ورجاء قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه»[10].

٨ ـ يزيد بن الحوتكية: قال الألباني: «ابن الحوتكية ـ واسمه يزيد ـ لا يُعرف..»[11].

---

(١) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ١٠٤/٤، حديث رقم: ٢٤٥٦ .وانظر: الميزان: ١٤٠/٢.
(٢) التقريب: ٢٤٣/١.
(٣) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٣٣٣/٣، حديث رقم: ٢١٩٥.
(٤) الميزان: ٨٤/٣.
(٥) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ١٩/١، حديث رقم: ٢٩.
(٦) الميزان: ٣٠٧/٣.
(٧) التقريب: ٣٥٦/٢.
(٨) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٩٤/٣، حديث رقم: ١٨٩٣.
(٩) الميزان: ٥٧٩/٤.
(١٠) التقريب: ٢٤٨/١.
(١١) انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٣٠٢/٣، حديث رقم: ٢١٢٧.

قلت: قال الذهبي: «تفرد عنه موسى بن طلحة»[1].

وموسى قال عنه ابن حجر: «ثقة جليل، روى له الستة»[2].

هذا وقد روى الإمام ابن خزيمة عن عدد من الرواة الذين لا تعرف أحوالهم من غير أن يبين ذلك منهم:

١ ـ **إسحاق بن كعب بن عجرة البَلَوي**: قال عنه ابن حجر: «مجهول الحال» وقد أخرج له ابن خزيمة حديث: «صلى النبي ﷺ صلاة المغرب في مسجد بني عبدالأشهل، فلما صلّى قام ناس يتنقلون، فقال النبي ﷺ: «عليكم بهذه الصلاة في البيوت»»[3].

قلت: هذا الحديث قد أخرجه ابن خزيمة شاهداً لحديث محمود بن لبيد: «أتى رسول الله ﷺ بني عبدالأشهل فصلّى بهم المغرب، فلما سلّم قال: «اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم.. الحديث»[4].

٢ ـ **أبو ثمامة الحنّاط**: قال عنه الذهبي: «لا يعرف. وخبره منكر عن كعب بن عُجرة، قال الدارقطني: لا يعرف، يترك، وذكره ابن حبان في الثقات»[5].

وقد أخرج ابن خزيمة من طريقه حديث كعب بن عجرة: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فإنه في الصلاة»[6].

---

(١) الميزان: ٤/٤٢١.

(٢) التقريب: ٢/٢٨٤.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢١٠ كتاب الصلاة، باب الأمر بأن يركع الركعتين بعد المغرب في البيوت..... رقم الحديث: ١٢٠١.

(٤) المصدر السابق: ٢/٢١٠، رقم الحديث: ١٢٠٠.

(٥) الميزان: ٤/٥٠٩.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٢٧ كتاب الصلاة، باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة. رقم الحديث: ٤٤١.

قلت: قد أخرج ابن خزيمة هذا الحديث شاهداً لحديث أبي هريرة: «إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يقل هكذا: وشبّك بين أصابعه»[١].

٣ ـ عبدالله بن يعقوب المدني: قال عنه الذهبي: «مدني، عن أبي الزناد. لا أعرفه»[٢].

وقال ابن حجر: «مجهول الحال»[٣].

وقد أخرج له ابن خزيمة حديثاً واحداً في صحيحه من طريق عبدالله بن الحكم بن أبي زياد القطواني حدثنا عبدالله بن يعقوب المزني عن أبي الزناد عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن أبيه:

«أن النبي ﷺ تجرّد لإهلاله واغتسل»[٤].

قلت: هذا الحديث له شاهد صحيح من طريق عبدالله بن عمر، أخرجه الحاكم في «المستدرك» وصححه ووافقه الذهبي[٥].

٤ ـ مرثد بن عبدالله الزماني: قال عنه الذهبي: «فيه جهالة. ذكره العقيلي، وقال: لا يتابع على حديثه»[٦].

وقد أخرج له ابن خزيمة حديثين.

الأول: قال مرثد: «لقينا أبا ذر وهو عند الجمرة الوسطى، فسألته عن ليلة القدر. فقال: ما كان أحد بأسأل لها رسول الله مني.. الحديث»[٧].

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢٢٧، رقم الحديث: ٤٣٩.

(٢) الميزان: ٢/٥٢٧.

(٣) تقريب التهذيب: ١/٤٦٢.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٤/١٦١، كتاب المناسك، باب استحباب الاغتسال للإحرام، رقم الحديث: ٢٥٩٥.

(٥) انظر: المستدرك: ١/٤٤٧.

(٦) الميزان: ٤/٨٧.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣١٩، كتاب الصيام: باب ذكر دوام ليلة القدر في كل رمضان إلى قيام الساعة، رقم الحديث: ٢١٦٩.

والثاني: قال مرثد: «سألت أبا ذر، قال: قلت: سألت رسول الله ﷺ عن ليلة القدر؟ فقال: أنا كنت أسأل الناس عنها. قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن ليلة القدر. أفي رمضان أو في غيره؟ فقال: «**بل هي في رمضان**»... الحديث»[1].

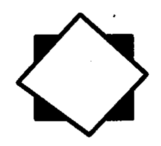
قلت: ويمكن أن يجاب عن إخراج ابن خزيمة لأحاديث هؤلاء وأضرابهم بما أجاب به الحافظ ابن حجر على الاعتراضات الموجهة إلى بعض رجال البخاري:

«فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأنّ شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدّم على مَن يدّعي عدم معرفته؛ لما مع المثبت من زيادة العلم...»[2].



(١) المصدر السابق: ٣٢١/٣ كتاب الصيام، باب ذكر الدليل على أن ليلة القدر هي في رمضان من غير شك ولا ارتياب، رقم الحديث: ٢١٧٠.

(٢) هدي الساري: ٥٤٣.



المبحث الثالث
منزلة الصحيح، وعناية العلماء به



وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مرتبة الصحيح ومرتبة أحاديثه وموقف العلماء من تصحيح ابن خزيمة

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول
مرتبة صحيح ابن خزيمة بين كتب السنة المطهرة

اختلفت أقوال العلماء في بيان مرتبة صحيح ابن خزيمة بين كتب السنة المطهرة تبعاً لاختلافهم في بيان مرتبة أحاديثه، ويمكن حصر هذه الأقوال في النقاط الآتية:

أولًا: عد صحيح ابن خزيمة في الطبقة الأولى من كتب الحديث. ومن القائلين به عبدالعزيز الدهلوي في كتابه «لامع الدراري على جامع البخاري» حيث عده في الطبقة الأولى من كتب الحديث، التي جعلها على

خمس مراتب أولها: «الكتب المجردة للصحاح فلا يوجد فيها ما يحكم عليه بالضعف فضلًا عن الوضع مثل الموطأ وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وصحيح ابن السكن والمنتقى لابن الجارود»[١].

وفي هذا الرأي نظر؛ وذلك لأن صحيح ابن خزيمة قد اشتمل على ما لا يرقى إلى مرتبة الصحيح عند الجمهور، وهو الحديث الحسن ثم إنه لم يحدد منزلة صحيح ابن خزيمة بين الصحاح.

وقد حدد بعض العلماء منزلة صحيح ابن خزيمة بين الصحاح، فجعلوه في المرتبة الثالثة من الطبقة الأولى. فهو في نظرهم يأتي في الترتيب بعد صحيحي البخاري ومسلم ومن هؤلاء العلماء: الإمام السيوطي حيث قال: «قد عُلِمَ مما تقرر أن أصح من صنف في الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن يكن الحديث على شرط أحد الشيخين...»[٢].

وأشار إلى هذا المعنى محمد بن جعفر الكتاني صاحب كتاب «الرسالة المستطرقة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة» فقال: «وقد قيل إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين، ابن خزيمة فابن حبان»[٣] وتابعه في ذلك الدكتور محمد أديب صالح في كتابه «لمحات في أصول الحديث» حيث قال:

«...إلاّ أن الكتاب «صحيح ابن خزيمة» غير موجود بتمامه لأن أكثره قد عُدِمَ، علماً بأنه قيل: إنه أصح ما صنف في الصحيح بعد البخاري ومسلم. وهذا الموجود في غاية القبول عند العلماء، وذلك واجد في نقول

(١) لامع الدراري على جامع البخاري: ١/٣٨.

(٢) تدريب الراوي: ١/٩٦ ـ ٩٧.

(٣) الرسالة المستطرقة: ٢٠.

الثقات الكثيرة من رد أحاديثهم إليه»[1].

وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ عند حديثه عن صحيحي ابن خزيمة وابن حبان، والمستدرك للحاكم: «وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرد بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم، ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفة ترتيبهم الزمني من غير قصد إليه»[2].

فقد اتفق هؤلاء العلماء على وضع صحيح ابن خزيمة في المرتبة الثالثة ـ بعد صحيحي البخاري ومسلم ـ في الطبقة الأولى للكتب التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح.

وخالفهم في ذلك الشيخ شعيب الأرناؤوط حيث ذهب إلى تقديم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة فقال: «إنّ صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليزاحم بعض الكتب الستة، وينافس بعضها في درجته...»[3]. وهذا القول يخالف ما ذهب إليه جمهور المحدثين من تقديم صحيح ابن خزيمة على صحيح ابن حبان.

ثانياً: عد صديق حسن القنوجي ـ ت١٣٠٧هـ ـ صحيح ابن خزيمة في الطبقة الثالثة من كتب الحديث وهي الطبقة التي تشتمل على المصنفات التي تجمع بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب، والشاذ

---

(١) لمحات في أصول الحديث: ١٥٨.

(٢) زوائد ابن حبان، دراسة ونقد، لمحمد عبدالله، رسالة ماجستير غير منشورة ـ الجامعة الأردنية ١١٩.

(٣) مقدمة الإحسان في ترتيب صحيح ابن حيان: ٤٣.

والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء، كثير تداول، ولم يتفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص. ومنه ما لم يقدمه لغوي بشرح، ولا فقيه بتطبيق مذاهب السلف، ولا محدث ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها... ثم ذكر بعد ذلك مجموعة من الكتب منها: مسند أبي يعلى، ومصنف عبدالرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة[1]....
ويلاحظ على صاحب هذا الرأي: أنه لم يحدد موقع صحيح ابن خزيمة بين كتب الطبقة الثالثة..

والذي يبدو لي: أن أغلب أقوال العلماء التي وردت في هذا المجال هي أحكام عامة ليست معتمدة على دراسة واستقصاء لما جاء في صحيح ابن خزيمة، ولذلك أجد لزاماً عليَّ أن أقوم أنا بذلك لكي أبيّن قيمة هذا الكتاب، واكشف عن منزلته بين كتب الحديث وموقعه منها.

ولإدراك ذلك قمت بدراسة الألف الأولى من أحاديث صحيح ابن خزيمة فوجدت فيها ثلاثة أحاديث ضعيفة لا تصلح للاحتجاج[2]، وما بقي منها فهو صحيح لذاته أو صحيح لغيره، أو حسن لذاته، أو حسن لغيره،

---

(١) انظر: الحطة في ذكر الصحاح السنة ١١٨ ـ ١٢٠.

(٢) وهذه الأحاديث هي:

أ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن بشار، أخبرنا أبو داود، أخبرنا خارجة بن مصعب عن يونس عن الحسن عن عُتَي بن ضمرة السعدي عن أبي بن كعب: عن النبي ﷺ قال: «**إن للوضوء شيطاناً يقال له ولهان فاتقوا وسواس الماء**» ويلاحظ أن هذا الحديث لا يتضمن حكماً، وإنما هو إرشادُ إلى الابتعاد عن الوسواس وإسناده ضعيف جداً انفرد به خارجة بن مصعب وهو متروك وكان يدلّس عن الكذابين كما قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: ٢١٠/١، وقد ضعفه ابن المبارك والدارقطني، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال أيضاً: كذاب، وقال أحمد لابنه: لا تكتب عنه. وقال ابن حبان: لا يحل=

وكلها تدخل ضمن الحديث الصحيح عند الإمام ابن خزيمة، حيث اشتهر

= الاحتجاج بخبره. وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه عندي أنه يغلط ولا يتعمد وقال الذهبي انفرد بخبر: «إن للوضوء شيطاناً يقال الولهان» انظر الميزان: ٦٢٥/١.

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً: الإمام الترمذي من نفس طريق ابن خزيمة. وقال عقبه: «حديث أبي غريب وليس إسناده بالقوي عند أهل الحديث لا يعلم أحد يسنده غير خارجة وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا. ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء». انظر: سنن الترمذي: ٦١/١. وقد أخرجه أيضاً أحمد في مسنده: ١٢٥/٥، والطيالسي رقم: ٥٤٧، وابن عدي في الكامل: ٩٢٣/٣، والحاكم في مستدركه: ١٦٢/١، والبيهقي في سننه الكبرى: ١٩٧/١، وابن الجوزي في العلل: ٣٤٥/١. قال ابن أبي حاتم في العلل: ٥٣/١: «سئل أبي عن هذا الحديث فقال: «رفعه إلى النبي ﷺ منكر». وقال البيهقي: «وهذا الحديث معلول برواية الثوري عن بيان عن الحسن بعضه من قوله غير مرفوع. وباقيه عن يونس بن عبيد من قوله غير مرفوع...» ثم ساقه وقال: «هكذا رواه خارجة بن مصعب، وخارجة ينفرد بروايته مسنداً وليس بالقوي في الرواية» السنن الكبرى: ١٩٧/١».

ب ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا بندار أخبرنا أبو بكر ـ يعني الحنفي ـ أخبرنا عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر، أن بلالًا كان يقول أول ما أذّن: أشهد أن لا إله إلا الله. حي على الصلاة. فقال له عمر: قل في أثرها: أشهد أن محمداً رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: **«قل كما أمرك عمر»**. وهذا الحديث: إسناده ضعيف جداً، فيه عبدالله بن نافع مولى ابن عمر المدني. قال ابن المديني: روى مناكير. وقال البخاري: يخالف في حديثه، وقال أيضاً: منكر الحديث. وروى عباس عن يحيى: ضعيف وروى معاوية عن يحيى: ليس بذاك. وقال النسائي: متروك. ولخص ابن حجر حاله في «التقريب»: فقال: «ضعيف» ويعني بذلك: أنه لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، وَوُجِدَ فيه إطلاق الضعف. انظر الميزان: ٥١٣/٢، التقريب: ٤٥٦/١.

جـ ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي عن سلمة عن مصعب بن سعد عن سعد قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين».

وهذا الحديث إسناده ضعيف جداً: فيه إسماعيل بن يحيى بن سلمة قال عنه الدارقطني وابن حجر: متروك. انظر: الميزان: ٢٥٤/١، التقريب: ٧٥/١. وابنه إبراهيم: «ليّنه أبو زرعة، وتركه أبو حاتم» كما قال الذهبي في الميزان: ٢٠/١. =

عنه أنه يدرج الحسن ضمن الصحيح كما سيأتي بيان ذلك عند الكلام عن مصطلحاته الحديثية.

وباستخراج نسبة الأحاديث الضعيفة التي لا تصلح للاحتجاج نجدها معدومة تقريباً، وهذه نسبة قلما يخلو منها كتاب من كتب السنة التي تحرّي أصحابها الصحة في مروياتهم.

وصدق الإمام الشافعي في قوله: «أبى الله أن تكون العصمة لغير كتابه»[1].

كما تدل هذه النسبة في الوقت نفسه على قوة صحيح ابن خزيمة.

ولعل من المناسب القول بأن الدراسة الإحصائية المعتمدة على الاستقصاء، والتأني للوصول إلى الصواب، لهي الطريق الأقوم، والسبيل الأسلم لتقويم كتاب من الكتب، أو مصنف من المصنفات.

الفرع الثاني
مرتبة أحاديث صحيح ابن خزيمة
من حيث الصحة والضعف

اختلفت آراء العلماء في مرتبة أحاديث ابن خزيمة، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

الرأي الأول: الحكم بصحتها لمجرد ورودها في صحيح ابن خزيمة، وممن ذهب إلى ذلك الإمام ابن الصلاح حيث قال عند ذكره للكتب التي

= قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٣٧١/٢: «وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة [إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه] منسوخ بحديث سعد قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين» وهذا لو صحّ لكان قاطعاً للنزاع، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه: وهما ضعيفان».

(١) كشف الأسرار لعبدالعزيز البخاري: ٤/١.

يستفيد منها طالب الحديث الزيادة في الصحيح على ما في «الصحيحين»: «ويكفي مجرد كونه ـ أي الحديث ـ موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحة فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة»(١).

ولا شك في أن الذي دفع ابن الصلاح: إلى القول بهذا الرأي هو ما ذهب إليه من القول بتعذر الحكم بالتصحيح من قبل المتأخرين. وفي ذلك يقول: «إذا وجدنا فيما يروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلاّ وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عَرِيّاً عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها ـ لشهرتها ـ من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة»(٢).

وقال الذهبي: «الثقة: من وثقه كثير ولم يضعف. ودونه: من لم

---

(١) علوم الحديث: ١٧.

(٢) المصدر السابق: ١٣ وقد خالف الإمام النووي وابن كثير وابن حجر وغيرهم ابن الصلاح في هذا. قال النووي: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته» قال العراقي: «وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث....» وقال ابن حجر: «فإذا روى حديثاً ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة ـ ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح، هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن».

انظر: التقريب: ١/١١٤، التبصرة والتذكرة: ١/٦٧، النكت على ابن الصلاح: ١/٢٦٧ ـ ٢٧٣، تدريب الراوي: ١/١١٥ ـ ١١٨، توضيح الأفكار: ١/٦٤. =

يوثّق ولا ضُعِّفَ. فإن خُرِّجَ حديث هذا في الصحيحين فهو موثَّق بذلك، وإن صحّحَ له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّد أيضاً...»[1].

وقال الحافظ العراقي: «ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي.. وكتاب «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبدالله الحاكم...»[2].

وممن قال بصحة أحاديث ابن خزيمة لمجرد ورودها في كتابه أيضاً: الإمام السيوطي حيث قال في مقدمة كتابه «جمع الجوامع»: «ورمزت للبخاري (خ)، ولابن حبان (حب)، وللحاكم في «المستدرك» (ك)، وللضياء المقدسي في «المختارة» (ض)، وجميع ما في هذه الكتب صحيح، فالعزو إليها معلم بالصحة، سوى ما في «المستدرك» من المتعقَّب، فأنبه عليه، وكذا ما في «موطأ مالك» و«صحيح ابن خزيمة، وأبي عوانة» فالعزو إليها معلم بالصحة»[3]. وقال أيضاً: «أصح من صنف في الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم..»[4].

= وقد علق الدكتور هاشم جميل على كلام الحافظ ابن الصلاح قائلاً:
«كلام الحافظ ابن الصلاح هذا وإن كان قد خالفه فيه غير واحد من الحفاظ ـ كما هو واضح من مراجعة الهامش السابق ـ إلا أن له دلالة مهمة، وهي أن الإقدام على الحكم بصحة حديث قضية تنبني عليها تبعة خطيرة أمام الله تعالى، فإذا كان الحافظ ابن الصلاح ـ مع جلالة قدره ـ لا يرى نفسه أهلاً لحمل هذه المسؤولية فكيف الحال بالنسبة لمن هو دونه؟! وأنا لا أدعّي رجحان ما ذهب إليه ابن الصلاح، ولكن أقول: مقولة هذا العلم من أعلام السنة تحذير خطير لكل من يريد ولوج ميدان الحكم على الأحاديث النبوية الشريفة لأن الحكم على الحديث شرع، حيث أن السنة مصدر مهم من مصادر الأحكام، يستنبط من صحيحها الحلال والحرام».

(١) الموقظة للذهبي: ٧٨.
(٢) التبصرة والتذكرة: ١/٥٢.
(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٦٧.
(٤) تدريب الراوي: ١/٩٦.

وقد تعقب الإمام الصنعاني أصحاب هذا الرأي فقال: «فلا تأخذ مما ذكره المصنف ـ يعني ابن الصلاح ـ وغيره حكماً كلياً»[1].

الرأي الثاني: وجوب النظر في أحاديث صحيح ابن خزيمة، والحكم على كل منها بما يتناسب وحاله، وممن ذهب إلى ذلك الحافظ ابن كثير حيث يقول: «ولا بد للمتأهل من الاجتهاد والنظر، ولا يقلّد هؤلاء ومَنْ نحا نحوهم، فكم حكم ابن خزيمة بالصحة لما لا يرتقي عن رتبة الحسن. . »[2].

وتابعه الحافظ ابن حجر حيث قال: «وكم في كتاب ابن خزيمة وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن، وكذا في كتاب ابن حبان. . . »[3].

وقال أيضاً: «حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة. . . »[4].

وقال الدكتور مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة: «إن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين بحيث يمكن القول: إن كل ما فيه فهو صحيح بل فيه ما هو دون درجة الصحيح، وليس مشتملاً على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة أيضاً، إلاّ أن نسبتها ضئيلة جداً إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة، وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها ضعف شديد إلاّ نادراً كما تبين من مراجعة التعليقات»[5].

---

(١) توضيح الأفكار: ١/٦٤.

(٢) توضيح الأفكار: ١/٦٤.

(٣) النكت: ١/٢٧٠.

(٤) المصدر السابق: ١/٢٩١.

(٥) انظر: مقدمة المحقق لصحيح ابن خزيمة: ١/٢٢.

ويجاب عما قاله الأعظمي بما يأتي:

١ ـ إن عمل البشر مهما سما وكمل لا يخلو من نقد، فهذا الإمام مالك على جلالته قد انتقد، وكذلك البخاري ومسلم، ولم يخل أحد من الأئمة الأعلام من نقد، ولم يضر ذلك في الاحتجاج بهم، والأخذ عنهم، والاعتماد عليهم.

٢ ـ إنّ كبار أئمة الحديث: كابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم قد جعلوا صحيح الإمام ابن خزيمة من مصادر الصحة المعتمدة للصحيح الزائد على ما في الصحيحين كما تقدم ذكر ذلك آنفاً، ولم يشر أحد منهم إلى وجود أحاديث ضعيفة في صحيح ابن خزيمة.

٣ ـ عندما نقارن كلام الأعظمي وما قاله الحافظان: ابن كثير وابن حجر عن أحاديث الصحيح نجد البون الشاسع بينهما، فابن كثير لم يذكر سوى أن في الصحيح أحاديث لا ترقى عن مرتبة الحسن، وإلى هذا أيضاً يشير كلام الحافظ ابن حجر، وابن حجر مشهور بتتبعه واستقصائه، وقد تابع في عبارته الأولى ابن كثير، وفي الثانية: أشار إلى احتمال وجود بعض الأحاديث المعلة، ومع ذلك لم يجزم بوجودها.

٤ ـ ويبدو أنّ من أسباب انتقاد الأعظمي لبعض أحاديث الصحيح الغفلة عن منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه، والذهول عن طريقته في بيان ضعف الحديث، وعدم الانتباه إلى صنيعه في إدراج الحسن بنوعيه ضمن الصحيح.

فالإمام ابن خزيمة يحسنّ الحديث الضعيف إذا تعدّدت طرقه، وكان سبب ضعفه ناشئاً بسبب انقطاع في سنده، أو كان بسبب ضعف في ضبط الرواة كالوهم أو الاختلاط أو سوء الحفظ، أو كان الضعف بسبب عدم ثبوت العدالة كالمستور ومجهول العين والمبهم.

ومن هنا يعترض على ابن خزيمة مَن ينظر للإسناد الذي خرّج به الحديث في كتابه فيجده دون الصحة، أو أدنى من الحسن فينتقده بسبب الذهول عن منهجه في صحيحه.

وذلك ما وقع فيه الدكتور الأعظمي في انتقاده لبعض الأحاديث الموجودة في صحيح ابن خزيمة وحكمه عليها بالضعف والتوهين. وقد تابعه في ذلك أيضاً: الباحث إسماعيل سعيد في رسالته: «مقولات ابن خزيمة» حيث قال:

«والباحث يؤيد وجهة النظر هذه، وذلك من خلال الإطلاع على صحيح ابن خزيمة وأحاديثه، فيمكننا اعتبار صحيح ابن خزيمة من الكتب التي جمعت الصحيح والحسن والضعيف»[1].

٥ ـ إن أكثر الروايات التي أشار الأعظمي إلى ضعفها، عندما نرجع إلى مواضعها من الكتاب، نجد أن الإمام ابن خزيمة قد أوردها على سبيل الشواهد والمتابعات لتتقوى بها طرق الخبر، ولم يورده في بداية الأبواب محتجاً بها.

٦ ـ إن كثيراً من الأحكام التي أطلقت في تضعيف (٢٣٨) حديثاً من أحاديث صحيح الإمام ابن خزيمة قد تولى إصدار الحكم عليها، الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والألباني يؤخذ عليه أنه قد يصحح الحديث في موضع، ويضعّفه في موضع آخر، وخير شاهد على ذلك الأمثلة الآتية:

المثال الأول: حديث أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً: «نزل جبريل عليه السلام فأخبرني بوقت الصلاة فصلّيت معه ثم صلّيت معه، ثم صلّيت معه فحسب بأصابعه خمس صلوات.. الحديث».

---

(١) مقولات ابن خزيمة: ٥٩.

وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصلاة: باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة[1]:

من طريق شيخه الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد أن ابن شهاب أخبره، أن عمر بن عبدالعزيز كان قاعداً على المنبر، فأخّر الصلاة شيئاً، فقال عروة بن الزبير: أما إن جبريل قد أخبر محمداً ﷺ بوقت الصلاة فقال له عمر: اعلم ما تقول. فقال عروة: سمعت بشير بن أبي مسعود يقول: سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... الحديث» وأقر الحافظ ابن حجر تصحيحه في كتابه فتح الباري[2].

وقد ضعف الألباني هذا الحديث في تعليقه على صحيح ابن خزيمة، وردّ على الحافظ ابن حجر فقال:

«قلت: وأسامة بن زيد وهو الليثي فيه ضعف»[3].

وعاد في موضع آخر ليقويّ الحديث بالسند نفسه مع وجود أسامة بن زيد الليثي فيه وذلك في كتابه «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» حيث قال:

«وأما حديث أبي مسعود الأنصاري فهو من طريق أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب..» وذكر الحديث بتمامه كما أورده ابن خزيمة ثم قال بعد ذلك:

«وقال الحاكم: صحيح، ووافقه الذهبي وصححه أيضاً وحسّنه النووي وهو الصواب كما بينته في صحيح أبي داود»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨١/١، رقم الحديث: ٣٥٢.

(٢) انظر: فتح الباري: ٥/٢.

(٣) قلت: أسامة بن زيد الليثي: قد وثقه ابن معين، روى عباس وأحمد بن مريم عن يحيى: ثقة، زاد ابن أبي مريم عنه حجة وقال ابن عدي ليس به بأس.

(٤) إرواء الغليل: ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠.

المثال الثاني: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال:

«كان رسول الله ﷺ إذا صلى جخّى»[1].

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق أحمد بن سعيد الدارمي وأحمد بن منصور واليسري بن مزيد، قالوا: حدثنا النضر ـ وهو ابن شميل ـ أخبرنا يونس بن أبي إسحاق عن البراء بن عازب، قال... الحديث»[2].

وأخرجه أيضاً: الإمام النسائي في «سننه». وفي سنده عندهما: أبو إسحاق السبيعي. وقد ضعّف الألباني هذا الحديث في تعليقه على «صحيح ابن خزيمة» وأعلّه باختلاط أبي إسحاق وعنعنته.

وحكم عليه بالصحة في كتابه «صحيح النسائي» مع وجود أبي إسحاق في سنده، وقد عنعنه أيضاً[3].

المثال الثالث: حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال:

«أن رسول الله ﷺ قال: في يوم مطير يوم جمعة: **«أن صلّوا في رحالكم»** أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق محمد بن يحيى، حدثنا أبو عاصم، أخبرنا عباد. وهو ابن منصور ـ عن عطاء، عن ابن عباس:... الحديث»[4].

وأخرجه أيضاً ابن ماجه في «سننه» من طريق عباد بن منصور به. وقد ضعف الألباني هذا الحديث في تعليقه على صحيح ابن خزيمة. وأعلّه بعباد بن منصور وصححه في كتابه «صحيح ابن ماجه» على الرغم من وجود عباد بن منصور في سنده[5].

---

(١) جخّى: جافى وافترش.

(٢) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصلاة باب ترك التمدد في السجود واستجباب رفع البطن عن الفخذين رقم الحديث: ٦٤٧.

(٣) انظر صحيح النسائي: ٢٣٧/١، رقم الحديث: ١٠٥٧.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٨١/٣، رقم الحديث: ١٨٦٦.

(٥) انظر: صحيح ابن ماجه: ١٥٥/١، رقم الحديث: ٧٦٦.

المثال الرابع: حديث كعب بن عجرة قال: «صلى رسول الله ﷺ المغرب في مسجد بني عبدالأشهل. فلمّا صلّى قام ناس يتنفلون، فقال النبي ﷺ: **«عليكم بهذه الصلاة في البيوت»»**.

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» من طريق شيخه بندار، أخبرنا إبراهيم بن أبي الوزير، حدثنا محمد بن موسى الفطري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن جده قال: . . . الحديث»[١].

وأخرجه أيضاً: الإمام النسائي في «سننه» من طريق إسحاق بن كعب به، وقد صححه الألباني في كتابه «صحيح النسائي»[٢]. وضعّفه في تعليقه على صحيح ابن خزيمة حيث قال: «إسناده ضعيف، لجهالة إسحاق بن كعب».

قلت: وفي سنده عند ابن خزيمة والنسائي إسحاق بن كعب، ومع هذا نراه يضعّف الحديث تارة ويصححه تارةً أخرى. .

٧ ـ إن بعض الأحاديث التي أشار الأعظمي إلى ضعفها قد توقف الإمام ابن خزيمة نفسه في تصحيحها، فنراه يكرر في تراجم صحيحه: «إن صح الخبر» أو «إن ثبت الخبر»[٣].

وقد نال هذا الصنيع إعجاب المحدثين من بعده. وفي ذلك يقول الإمام السيوطي:

«صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك»[٤].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢١٠/٢، رقم الحديث: ١٢٠١.
(٢) انظر صحيح النسائي: ٣٥١/١، رقم الحديث: ١٥٠٩.
(٣) انظر أمثلة ذلك في صحيح ابن خزيمة: حديث رقم: ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٩٣٩، ٢١٩٢، ٢٤٣٥٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٥٠، ٢٨٥٢.
(٤) تدريب الراوي: ٨٣/١.

وقد يبين الإمام ابن خزيمة ضعف الحديث في تعقيباته التي يذكرها بعد أن يورد الحديث.

كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

٨ ـ قد يخرّج الإمام ابن خزيمة الحديث للضدية، مع بيان علته: وذلك بأن يخرج الحديث المستدل به على الرأي الراجح في المسألة، ثم يخرج دليل المذهب المخالف ويوازن بينهما ويبين علة الحديث المستدل به للرأي المخالف. ومن أمثلة ذلك:

قوله في كتاب الصلاة: «باب إباحة الوتر على الراحلة في السفر حيث توجهت بالمصلي الراحلة ضد قول من زعم أن حكم الوتر حكم الفريضة، وأن الوتر على الراحلة غير جائز. كصلاة الفريضة».

وذكر تحت هذه الترجمة حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «كان رسول الله ﷺ: يسبِّح على الراحلة قبلَ أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة»[١].

وهو حديث صحيح، أخرجه البخاري أيضاً من نفس طريق ابن خزيمة[٢].

ثم عقد الإمام ابن خزيمة ترجمة أخرى فقال: «باب ذكر خبر غلط في الاحتجاج به بعض من لم يتبحر العلم ممن زعم أن الوتر على الراحلة غير جائز» وأخرج تحتها حديث جابر: «كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر حيث توجهت به راحلته، فإذا أراد المكتوبة أو الوتر أناخ فصلّى بالأرض»[٣].

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٤٩.
(٢) انظر صحيح البخاري: ٢/٥٤، أبواب التقصير، باب ينزل للمكتوبة.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٥٠.

وهذا الحديث في إسناده: محمد بن مصعب بن صدقة القرفسائي. صدوق، كثير الغلط[1].

٩ ـ قد يكون الإمام ابن خزيمة ترك الإشارة إلى ضعف بعض الأحاديث وبيان حال الضعفاء من رواتها اكتفاء بما سيأتي من بيانٍ لحالهم في الأبواب القادمة من صحيحه، وقد يكون هذا البيان في الأجزاء المفقودة منه، بدليل: أن الحافظ ابن حجر نقل عن ابن خزيمة قوله: «الحكم بن أبان تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره»[2].

وقد أمعنت النظر في المطبوع من صحيحه فلم أقف على هذه العبارة، مع أن الإمام ابن خزيمة روى عن الحكم في صحيحه[3]. ولم يعلّق على روايته شيئاً.

١٠ ـ إن بعض الأحاديث التي ضعفها الأعظمي أو الألباني ليست هي كما حكما عليها، بل إنّ منها ما هو حسن أو صحيح. وفيما يأتي أورد بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن عيسى وأحمد بن الحسين بن عباد، قالا، حدثنا الحسين بن بشر، أخبرنا زهير، عن أبي الزبير عن جابر: «أنّ النبي ﷺ نهى أن يُدخَل الماء إلا بمئزر». قال الألباني معلّقاً على هذا الحديث: «إسناده صحيح لولا أن فيه عنعنة أبي الزبير»[4][5] ويعني بذلك تضعيف الحديث.

---

(١) التقريب: ٢٠٨/٢.

(٢) تهذيب التهذيب: ٢١٨/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٢٤/١ كتاب الوضوء: باب الزجر عن دخول الماء بغير مئزر للغسل، رقم الحديث: ٢٤٩.

(٤) أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلّس، من الرابعة روى له الستة توفي سنة ١٢٦هـ، انظر التقريب: ٢٠٧/٢.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٢٤/١.

قلت: هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، كما قال الحاكم ووافقه الذهبي، إلّا أن أبا الزبير مدلّس وقد عنعنه، لكن قد تابعه طاووس عن جابر أن النبي ﷺ قال: «**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزارٍ**»[1].

٢ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا هارون بن إسحاق، حدثنا ابن بهز عن عصام بن قدامة عن مالك الخزاعي عن أبيه، قال: «رأيت النبي ﷺ في الصلاة واضعاً يده اليمنى على فخذه اليمنى وهو يشير بإصبعه»[2]

قال الأعظمي: «إسناده ضعيف، مالك الخزاعي، لا يعرف..»[3].

قلت: مالك هذا هو ابن الصحابي نمير الخزاعي، وقد قال عنه الإمام الذهبي في «الكاشف»: «وثق»[4]. وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول»[5]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[6]، وسكت على حديثه هذا الحافظ ابن حجر في «الإصابة»[7]. ولم يجرحه أحد مع كونه تابعياً.

وقد صحّح الألباني حديثاً في سنده مالك بن نمير الخزاعي وذلك في كتابه «صحيح سنن النسائي» رقم ١٢٠٦[8] فكيف لم يقلّده الأعظمي في

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه: ١٠٤/٥: كتاب الأدب باب ما جاء في دخول الحمام قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث طاووس عن جابر إلّا من هذا الوجه».

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٥٤/١.

(٣) المصدر السابق: ٣٥٤/١.

(٤) الكاشف: ١١٦/٣.

(٥) التقريب: ٢٢٧/٢.

(٦) الثقات: ٣٨٦/٥.

(٧) الإصابة: ٥٧٤/٣.

(٨) سند الحديث في سنن النسائي: ٣٨/٣ هو كالآتي: قال النسائي: أخبرني محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي عن المعافي عن عصام بن قدامة عن مالك وهو ابن نمير الخزاعي عن أبيه به.

ذلك، مع أنه متابع له في أحكامه، معتمدٌ عليه كما يظهر ذلك من خلال تحقيقه لصحيح ابن خزيمة!

٣ ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا ابن وهب، أخبرني أسامة بن زيد أن ابن شهاب أخبره: «أن عمر بن عبدالعزيز كان قاعداً على المنبر، فأخّر الصلاة شيئاً: فقال عروة بن الزبير: أما إن جبريل قد أخبر محمداً ﷺ بوقت الصلاة.. الحديث»[١].

قلت: ضعّف الألباني هذا الحديث في تعليقه على صحيح ابن خزيمة وردّ على الحافظ ابن حجر في قوله في فتح الباري: «وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب» فقال: «قلت: وأسامة بن زيد وهو الليثي: فيه ضعف».

وهذا الحديث الذي ضعّفه الألباني قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي[٢]، وصححه أيضاً الخطابي، وحسّنه النووي[٣].

وأسامة بن زيد من رجال مسلم على ضعف في حفظه، قال الحافظ ابن حجر في التقريب: «صدوق يهم»[٤].

٤ ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن معمر، أخبرنا أبو عامر، أنبأنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث، قال: «اشتكى أبو هريرة أو غاب فصلّى بنا أبو سعيد الخدري، فجهر بالتكبير حين افتتح، وحين ركع.. الحديث»[٥].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨١/١ كتاب الصلاة، باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة، رقم الحديث: ٣٥٢.

(٢) انظر: المستدرك: ١٩٢/١ كتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة.

(٣) انظر: المجموع: ٤٢/٣.

(٤) تقريب التهذيب: ٢٣/١.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٢٩١/١ كتاب الصلاة باب ذكر الدليل على أن هذه اللفظة التي ذكرتها لفظ عام مراده خاص رقم الحديث: ٥٨٠.

قال الألباني في تعليقه على هذا الحديث: «إسناده ضعيف، فليح بن سليمان قال الحافظ: صدوق كثير الخطأ»[1].

قلت: فليح بن سليمان قد احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما، وقد قال الألباني نفسه عن فليح في موضع آخر من كتبه: «والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه، وأنه يخطىء أحياناً فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يتبين خطؤه»[2].

وهنا ـ أي في صحيح ابن خزيمة ـ لم يتبين خطؤه، ولم يبينه، فكيف ضعّفه ولم يحكم بتحسين حديثه؟!

الفرع الثالث
موقف العلماء من تصحيح ابن خزيمة

إن تمييز صحيح الحديث من سقيمه عمل جليل، لا يقوم به إلاّ من توفرت لديه أدواته من الاطلاع الواسع على الأحاديث وأسانيدها وأحوال رواتها، ومن مهر في معرفة علل الحديث والغوص وراءها، وهذه أمور لا يكمل لها إلاّ الأفذاذ من المحدثين الكبار.

وقد مر معنا ـ فيما مضى ـ ثناء العلماء على الإمام ابن خزيمة وإشادتهم بعلمه، وتصريحهم بإمامته في هذا الفن، وأنه من الأئمة الذين يؤخذ عنهم الحديث وعلمه، ويقتدى بهم فيه، ويُنتهى إليهم فيما أشكل منه. ويُرجَع إليهم في تمييز صحيح الأحاديث من سقيمها.

وهذا الحافظ الذهبي يذكر الإمام ابن خزيمة في كتابه «تذكرة الحفاظ» الذي قال في مقدمته: «هذه تذكرة بأسماء مُعدّلي حملة العلم النبوي، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف»[3].

---

(١) المصدر السابق: ١/٢٩١.
(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: ١/٨٩ ـ ٩٠.
(٣) تذكرة الحفاظ: ١/١.

وقد اختلفت مواقف العلماء من تصحيح الإمام ابن خزيمة، ويمكن حصرها في الرأيين الآتيين:

الرأي الأول: قبول تصحيح الإمام ابن خزيمة والأخذ به والتعويل عليه، وإليه ذهب بعض العلماء.

منهم ابن الصلاح حيث قال: «ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين [يريد بهما الصحيحين] يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالرحمٰن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم منصوصاً على صحته فيها.. ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط فيهم الصحيح فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة، وكذلك ما يوجد في الكتب المخرّجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرها، من تتمة المحذوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين»[1].

وقال النووي في «التقريب» «ثم إن الزيادة في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة: كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وغيرها، منصوصاً على صحته، ولا يكفي وجوده فيها إلاّ في كتاب من شرط الاقتصار على الصحيح..»[2].

وقال العراقي في «ألفيته»:

وخذ زيادة الصحيح إذ تُنَص ... صحتُه أو من مصنف يُخص
بجمعه نحو ابن حبان الزكي ... وابن خزيمة وكالمستدرك[3]

(١) علوم الحديث: ١٧.
(٢) التقريب: ١/٧٩ ـ ٨٠.
(٣) التبصرة والتذكرة: ١/٥٢.

وقال أيضاً في شرحها: «ويؤخذ الصحيح أيضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي المسمى بالتقاسيم والأنواع..»[1].

وقال السيوطي في «ألفيته»:

كابن خزيمة ويتلو مسلماً   وأوله البستي ثم الحاكما

الرأي الثاني: وجوب النظر في أحاديثه، فما صح منها قُبِل، وما لم يصح رُفِض.

قال الدكتور نور الدين عتر: «هذان الكتابان ـ صحيحا ابن خزيمة وابن حبان ـ اشترط صاحباهما الصحة فيما يخرجانه فيهما، إلاّ أن العلماء لم يجمعوا عليهما، بل وقعت انتقادات لأحاديث فيهما تساهلاً في تصحيحها، وابن حبان أكثر تساهلاً...»[2].

وقال الألباني: «فلا يفيد بعد الاطلاع على هذا أن ابن خزيمة أخرجه، لا سيّما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن أنه متساهل في التصحيح، على نحو تساهل ابن حبان الذي عرف عنه الإكثار من توثيق المجهولين»[3].

وممن ذهب إلى هذا الرأي الحافظ ابن كثير حيث قال: «قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير وأنظف أسانيد ومتوناً، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن، بل

---

(١) المصدر السابق: ١/٥٣ ـ ٥٤.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث: ٢٤٠.

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني: ٣/٤٠٢، وانظر تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات للسقاف: ٢/٤٥.

وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة مع أنه ممن يفرّق بين الصحيح والحسن»[1].

وتابعه الحافظ ابن حجر حيث قال: «فكم في كتاب ابن خزيمة من حديث محكوم بصحته وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن وكذا في كتاب ابن حبان. بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملة، مع أن الترمذي ممن يفرق بين الصحيح والحسن، ولكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم عليه بالصحة بمقتضى ما ظهر له، ويطلع عليه غيره فيرد بها الخبر وللحاذق الناقد بعدها الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل والعمل بما يقتضيه الإنصاف، ويعود الحال إلى النظر والتفتيش الذي يحاول المصنف ـ [يعني ابن الصلاح] سد بابه، والله تعالى أعلم»[2].

أقول: ما ذكره الحافظان ابن كثير وابن حجر صحيح، لكن لا ملامة على ابن خزيمة في ذلك؛ لأن اصطلاحه يقتضي: أن الحسن داخل ضمن الصحيح، وقد أشرت إلى ذلك مراراً.

أمّا ما ذكره الألباني والعتر من تساهل ابن خزيمة وابن حبان، فهذا ربما ينطبق على ابن حبان؛ لأنه يعد رواية الثقة المشهور تعديلاً لمن روى عنه، وقد أوضحت فيما سبق عند الكلام عن مجهول العين أن مسلك ابن خزيمة في هذه القضية يختلف عن مسلك ابن حبان، وأن مسلكه في ذلك قريب من مسلك البخاري ومسلم؛ بل إن البيهقي قد صرّح به، وعليه فكيف يصح الخلط بين المسلكين؟ ومن ثم الحكم على ابن خزيمة بالتساهل كما حُكِمَ بذلك على ابن حبان؟!



(١) فتح المغيث: ١/٣٧، وانظر توضيح الأفكار: ١/٦٤، التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة للشيخ عبدالفتاح أبي غدة: ١٤٨.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

المطلب الثاني

عناية العلماء بصحيح ابن خزيمة

حظي صحيح الإمام ابن خزيمة باهتمام العديد من العلماء حيث حرصوا على الإفادة منه، والأخذ عنه.

وقد تجلت عنايتهم الفائقة به في أنهم لم يدّخروا جهداً في الاستفادة منه من جميع جوانبه ووجوهه التي تتمثل فيما يأتي:

أولاً: مدارسته وقراءته على الشيوخ:

وهذا أول وجه من وجوه العناية به والاستفادة منه فقد رواه عن مؤلفه ابن خزيمة تلميذه وحفيده أبو طاهر محمد بن الفضل[1].

وتناقله العلماء من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب بعد مئات السنين من وفاة مؤلفه. فهذا الإمام الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) يذكر في كتابه «سير أعلام النبلاء» أنه قد سمع صحيح ابن خزيمة فقال عند ترجمته: «وقد سمعنا مختصر المختصر له عالياً..»[2].

وهذا ابن جابر الوادي آشي التونسي المتوفى سنة (٤٧٩هـ) يذكر في «برنامجه» أنه قرأ الجزء السادس من مختصر المختصر من المسند الصحيح[3].

ثانياً: المستخرجات عليه:

المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه

---

(١) انظر: الإرشاد: ٨٣٢/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٨٢/١٤.

(٣) برنامج الوادي آشي: ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه[1].

وقد قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة»: «وكتاب المنتقى - أي المختار من السنن - كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة»[2].

قلت: كتاب المنتقى: اسمه الكامل «المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ». ومصنفه هو: الإمام الحافظ أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، قال عنه الذهبي: «كان من العلماء المتقنين المجودين». وقد تتلمذ على يد الإمام ابن خزيمة وسمع منه. توفي سنة **٣٠٧** هـ[3] ويبلغ عدد أحاديث «المنتقى» **١١١٤** حديثاً، وقد طبع في بيروت بإشراف لجنة من العلماء عام **١٤٠٧**هـ - **١٩٨٧**م، ويقع في مجلد واحد.

ثالثاً: تراجم رجاله:

وقد وُجِهت عناية العلماء إلى هذا الجانب أيضاً حيث ألّف ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي المتوفى سنة (٨٠٤هـ) كتابه «مختصر تهذيب الكمال» مع التذييل عليه من رجال ستة كتب هي: مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم وسنن الدارقطني والبيهقي[4].

رابعاً: أطراف أحاديثه:

حيث صنف الحافظ ابن حجر كتابه الموسوم: «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» وهي الموطأ ومسند الشافعي وأحمد والدارمي وصحيح ابن خزيمة

---

(١) تدريب الراوي: **١/٨٥**.

(٢) الرسالة المستطرفة: **٢٥**.

(٣) انظر تذكرة الحفاظ: **٢/٧٩٤**.

(٤) لحظ الألحاظ لابن فهد: **١٩٩ - ٢٠٠**.

ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان والمستخرج لأبي عوانة والمستدرك للحاكم وشرح معاني الآثار للطحاوي، وسنن الدارقطني، وإنما زاد العدد واحداً لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه[1]. أو لأن المنتقى يعد بمثابة المستخرج على ابن خزيمة كما قال الكتاني.

خامساً: النقل عنه والعزو إليه:

وهذا باب واسع من أبواب الإفادة منه، إذ إن كثيراً ممن جاء بعده من المحدثين نقلوا عنه في مدوناتهم واعتمدوا عليه في مصنفاتهم، ومن هؤلاء المحدثين:

الإمام الحاكم في كتابه «المستدرك على الصحيحين» والحافظ المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ في كتابه «الترغيب والترهيب» والإمام تقي الدين ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ في كتابه «الإلمام بأحاديث الأحكام» والحافظ الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢هـ) في كتابه «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية». والحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ في تخريجه لأحاديث كتاب إحياء علوم الدين، والذي سماه «المغني عن حمل الأسفار» والحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ في كتبه: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» و«تلخيص الحبير»، و«تخريج أحاديث الكشاف»، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» وغيرها والحافظ العيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» والحافظ السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) في كتابه «المقاصد الحسنة» والحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابيه «الجامع الكبير» و«الدر المنثور».

سادساً: الإفادة من فقهه للنصوص وتعليقاته عليها:

ومما زاد في إغراء العلماء بالنظر في صحيح ابن خزيمة والأخذ عنه

---

(١) انظر المصدر السابق: ٣٣٣ وقد طُبع هذا الكتاب مؤخراً.

ما حفل به هذا الكتاب من استنباطات فقهية دقيقة عنون بها الإمام ابن خزيمة كثيراً من الأحاديث التي أوردها، فكتابه من هذه الناحية يعد كتاباً في الفقه ذا أهمية خاصة؛ لأن استنباطاته مبنية على أدلتها، مستندة إلى نصوصها، يضاف إلى ذلك تعليقاته الهامة التي تتضمن تفسيراً للفظ غريب، أو توضيحاً لمعنى مستغلق، أو إزالته لإبهام، أو رفعاً لأشكال، أو جمعاً بين روايتين الظاهر أن بينهما تضاداً وتهاتراً ـ على حد تعبيره ـ أو يذكر اسم رجل بتمامه إن ذُكر في الإسناد كنيته أو العكس، إلى آخر ما ذكره من شوارد وفرائد، زادت في غنى كتابه، وجعلته منقطع النظير في بابه..



الفصل الثاني

علم الإسناد في صحيح ابن خزيمة

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طرق الإمام ابن خزيمة في رواية الحديث.

المبحث الثاني: منهج الإمام ابن خزيمة في إيراد أحاديث الباب وتعليقها واختصارها.

المبحث الثالث: منهج الإمام ابن خزيمة في تحمل الحديث وأدائه.

تمهيد:

في تعريف السند والإسناد، ومكانته، وعناية الأمة الإسلامية به.

يجدر بنا قبل الخوض في بيان طريقة تخريج ابن خزيمة للحديث، وكيفية سياق أسانيده أن نعرّف بالسند والإسناد، ونعرض بإيجاز لبيان نشأته، وتاريخه وأهميته.

السند في اصطلاح المحدثين: «الإخبار عن طريق المتن»[1] أو «هو الرواة الموصولون إلى المتن»[2].

وهو مأخوذ من السند: وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المُسِند يرفع متنه إلى قائله، أو من قولهم فلان سند: أي معتمد، فسُمّي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

أما الإسناد: فهو رفع الحديث إلى قائله. والمحدثون يستعملون كلاً من (السند) و(الإسناد) في موضع الآخر ويُعرف المراد بالقرائن واقتضاء الأحوال[3].

وإسناد الحديث: من أهم الأمور التي عنيت بها الأمة الإسلامية وأولته عناية فائقة وبذلت فيه من الجهود التي تفوق حد الوصف والبيان منذ العهد

---

(١) انظر: الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ١/٢٢.

(٢) حاشية لقط الدرر: ١٠٧.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٤، تدريب الراوي: ١/٢٢، شرح الزرقاني على البيقونية: ٩.

الأول: فقد سنَّ السلف الصالح الاحتياط في قبول الأخبار وعلى رأسهم أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه[1] ـ وتبعه على ذلك عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وسنَّ للمحدثين التثبت فيما ينقلون[2].

وسار الناس على ذلك وكانوا على ثقة ممن حدثهم إلى أن ظهرت البوادر الأولى للوضع التي مهدت للتجمع الآثم الذي قام بفعلته الشنعاء وهي قتل ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ وما نجم عن قتله من ظهور فرق منحرفة استسهلت الكذب على رسول الله ﷺ، لذلك أخذت كل فرقة منها تبحث عما يؤيدها فيما ذهبت إليه في كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله ﷺ، فإذا أعياها الطلب ولم تجد فيهما ما يؤيدها، عمدت إلى اختلاق ما ترى أنه يؤيدها، ونسبته إلى رسول الله ﷺ.

فكان لا بد للصحابة والتابعين ـ والحالة هذه ـ أن يقفوا أمام هذا الافتراء الباطل والدس الرخيص ـ الذي أراد مروجّوه أن يشوهوا به جمال السنة ويعكروا صفوها ونقاءها ـ فأخذوا يتشددون في الرواية وينقبون عن مصادرها، ويسألون عن أسانيدها، ويبحثون في رجالها ليعرفوا صحيحها من سقيمها، أو غثها من سمينها، فزيفوا بذلك كل باطل، وأبطلوا كل دخيل.

قال التابعي الجليل محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة، فيُؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ بحديثهم»[3].

لذلك كان السمت الغالب على أئمة الحديث الأثبات أنهم لا يحدثون

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٦/١.

(٣) مقدمة صحيح مسلم: ١١/١، المحدث الفاصل: ٢٠٨، الكفاية: ١٩٧، علل الترمذي: ٣٣٣/٢.

إلا عن الثقات، ولا يأخذون إلا عن الثقات، ولا يقبلون الحديث إلا بإسناده..

فقد روى الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن مسعر بن كدام (ت١٥٢هـ) قال: سمعت سعد بن إبراهيم يقول: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[(١)].

وقال سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ): «حدث الزهري يوماً بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: انزل من السطح بلا سلم»[(٢)] وفي رواية: «أيرقى السطح بلا سلم»[(٣)].

والإسناد خصيصة فاضلة من خصائص الأمة الإسلامية، لم يؤتها أحد من الأمم مثلها، وهو من الدين بموقع عظيم ومكان رفيع، وقد تكاثرت في بيان شأنه وأهميته وفضله كلمات العلماء، وتعددت أقوالهم في تعظيم أمره، ومن خيرها وأدقها تشخيصاً لموقع الإسناد كلمة الإمام عبدالله بن المبارك - رضي الله عنه -: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء، ولكن إذا قيل له من حدثك؟ بقيَ»[(٤)]. أي بقي ساكتاً منقطعاً عن الكلام مفحماً[(٥)]. وقال أيضاً: «بيننا وبين القوم - أي المبتدعة والكذبة - القوائم - يعني الإسناد -»[(٦)].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١١/١ - ١٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٩٦/٥ .وانظر: شرح علل الترمذي: ٣٦١/١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٤، تدريب الراوي: ٢٢/١، شرح الزرقاني على البيقونية: ٩.

(٤) مقدمة صحيح مسلم: ٢١٢/١، المجروحين: ٢٦/١، الإلماع: ١٩٤، المحدث الفاصل: ٢٠٩، شرح علل الترمذي: ٣٥٩/١.

(٥) وهذا أسلوب معروف الاستعمال في محاورات أهل القرن الثاني والثالث والرابع، يحذفون بقية هذه الجملة للعلم بها، وأدباً منهم في طيها، لأنها تكشف عن ضعف المقولة فيه أو نقده، فيطوونها للبعد عن التصريح بما يفيد الذم أو النقص. انظر: الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين لعبدالفتاح أبي غدة: ٩٣، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة أيضاً: ٥٧.

(٦) مقدمة صحيح مسلم: ٢١٢/١.

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[1].

وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلاّ ذهاب الإسناد»[2].

وقال الإمام الحاكم: «فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتراً»[3].

وإذا كنا قد عرفنا الإسناد، وعرفنا ماله من أهمية بالغة في الدين، فيجدر بنا هنا أن نشير إلى عناية المحدثين بالإسناد في تصانيفهم، حيث دونوا الحديث في مصنفاتهم بسنده، وقاموا بالتفتيش عن أسانيد كل حديث وجمعوها.

وقد أولى الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في كتابه الصحيح هذا الفن مزيد العناية، فعدد الشيوخ والطرق وتفنن في سايق الأسانيد: فجمع أسانيد الحديث الواحد في السياق وتحرز في الانتقال والتحول بينها، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، كما جمع أحاديث المسألة في مكان واحد بطرقها جمعاً عظيماً لا نظير له، وأشار إلى ما في بعض الروايات من العلة، وعني بذلك كله، حتى اختص كتابه بالتفوق في طريقة سياق السند، وما تضمنه من الفوائد الإسنادية[4].

فأتى بعده تلميذه الإمام ابن خزيمة، ووضع كتابه «الصحيح» فعنى بهذا الفن أيضاً، وذكر تعدد الشيوخ والطرق، وجمع بينهما في السياق، ونبه على اختلاف الرواة واتفاقهم، كما جمع أحاديث المسألة في مكان واحد.

أما الإمام البخاري فقد وضع كتابه على الفقه واستنباط الأحكام

---

(١) المجروحين: ٢٧/١، شرف أصحاب الحديث: ٤٢، فتح المغيث: ٥/٣.

(٢) شرح علل الترمذي: ٣٦٠/١.

(٣) معرفة علوم الحديث: ٦.

(٤) تدريب الراوي: ٣٥٩/١، الإمام الترمذي والموازنة: ٧٣.

والقواعد من الحديث، وقد سبقه في ذلك الإمام مالك في موطئه، إلا أن مسائله كانت يسيرة، في حين أن البخاري قد توسع جداً، وتناول سائر الأبواب والموضوعات، وتفنن في الاستنباط، وأوغل حتى أصبح نموذجاً كاملاً، وأصلاً في هذه الطريقة[1].

وقد سبق أن أشرنا عند التعريف بكتاب الصحيح أن الإمام ابن خزيمة صنف كتابه ورتبه على الأبواب الفقهية، وسلك مسلك شيخه الإمام البخاري في صحيحه، حيث قطع الأحاديث على الأبواب، وكرر ما تدعو الحاجة إلى تكراره، وترجم مسائل جزئية كثيرة، وهو في الوقت ذاته أخذ صناعة الإسناد من طريقة شيخه الإمام مسلم. وهذا يعني أنه قد جمع في كتابه بين الطريقتين في صحيحه.

هذا وسأتكلم عن علم الإسناد في صحيح ابن خزيمة من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: طرق الإمام ابن خزيمة في رواية الحديث.

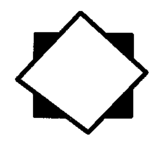
المبحث الثاني: منهج الإمام ابن خزيمة في إيراد أحاديث الباب وتعليقها واختصارها.

المبحث الثالث: منهج الإمام ابن خزيمة في تحمل الحديث وأدائه.



---

(١) انظر: المصدر السابق.



المبحث الأول
طرق الإمام ابن خزيمة في رواية الحديث



سار الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ على سنة المحدثين في الرواية، فروى الحديث في كتابه بأسانيده، وهو ما يسمى بالإخراج، لأن رواية الحديث مسنداً، تبين مخرج الحديث: أي الطريق الذي أتى منه الحديث، ورُوِيَ به[1].

وقد أولى الإمام ابن خزيمة الإسناد حقه من العناية في كتابه الصحيح فأورد الطرق المتعددة للحديث الواحد إن وجدت، وتوسع في ذلك أيما توسع، وبيّن اختلاف الرواة واتفاقهم.

ويمكن إجمال منهج ابن خزيمة في إيراد أسانيد الحديث بالطرق الآتية:

أولًا: جمع أسانيد الحديث في سياق واحد اختصاراً واستيعاباً وتقوية للحديث.

ثانياً: تعداد الأسانيد، وذكر المتن عقب الإسناد الأول.

ثالثاً: اختصار أسانيد الأحاديث.

---

(١) انظر: فتح المغيث: ١/٦٤ ـ ٦٥.

رابعاً: إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية.

خامساً: الإشارة إلى أسانيد أخر للحديث.

سادساً: ذكر إسناد الحديث عقب متنه.

وهذا الذي ذكرناه لا يعني أنه يجمعه في كل باب، ولا في الباب الواحد، ولكن يفعل كل واحدة من هذه الطرق في بعض الأحيان، كما أن هذه الطرق التي ذكرناها وجدت في غير كتابه «الصحيح» فلم ينفرد هو بها، وإنما يبدو أنه قد اقتفى أثر من سبقه من المحدثين.

وفيما يأتي أورد الكلام عن كل طريقة من الطرق السابقة على انفراد:

الطريقة الأولى
جمع أسانيد الحديث في سياق واحد

والإمام إنما يفعل ذلك اختصاراً واستيعاباً وتقوية للحديث، وذلك بأن يأتي ابن خزيمة بالطرق التي رُوِيَ بها الحديث، فيذكرها كلها تباعاً وذلك عند استواء مراتب رواة الحديث، واتفاق رواياتهم لفظاً ومعنى، وبذلك يجمع بينهم في سياق واحد.

وللإمام ابن خزيمة في هذا الجمع مسلكان:

المسلك الأول: العطف بين الشيوخ:

وذلك بأن يروي ابن خزيمة الحديث الواحد عن شيخين فأكثر من شيوخه، وقد اتحدوا في إسناد هذا الحديث، فإذا ساق حديثاً من هذا النوع فإنه يذكر شيوخه عاطفاً بينهم بالواو، ثم يذكر الإسناد والمتن، وذلك كقوله في كتاب «الصلاة»:

«أنبأنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب ابن الشهيد، قالا: حدثنا المعتمر عن أبيه، أخبرنا أبو عثمان عن ابن مسعود: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فذكر له أنه أصابَ من امرأة إمَّا قبلة

ـ أو مسّاً بيد ـ أو شيئاً، كأنه يسأل عن كفارتها. قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[1].

قال: فقال الرجل: ألي هذه؟ قال: «هي لمن عمل بها من أمتي»[2].

فشيخاه اللذان تحمل عنهما هذا الحديث هما: محمد بن عبدالأعلى، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب، وكلاهما ثقة[3]، وقد جمع بينهما عاطفاً بالواو، ثم أتى بإسناد الحديث ومتنه.

وقد كان الإمام ابن خزيمة يفعل هذا اختصاراً وتقوية للحديث، ولا سيما إذا كان أحد رواته فيه ضعف، كما فعل في جمعه بين ابن لهيعة[4] وغيره، حيث نجد أن ابن خزيمة إنما يورد في صحيحه أحاديث ابن لهيعة مقرونة بغيرها، وقد نص على ذلك، والتزم به حيث قال: ـ بعد أن ذكر حديثاً في إسناده ابن لهيعة مقروناً مع غيره ـ: «ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب، إذا تفرد برواية. وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد»[5].

وقد وفّى الإمام ابن خزيمة بالتزامه هذا[6]، ومن أمثلة ما رواه عن ابن لهيعة مقروناً مع غيره ما جاء في «كتاب الصلاة، باب الرخصة في تناول المصلي الشيء عند الحادثة تحدث» قال: أخبرنا يونس بن عبدالأعلى،

---

(١) سورة هود، الآية: ١١٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن الحد الذي أصابه هذا السائل فأعلمه ـ ﷺ ـ أن الله قد عفى عنه... ١/١٦١ ـ ١٦٢، رقم الحديث: ٣١٢.

(٣) انظر: تقريب التهذيب: ١/٥٣، ٢/١٨٢.

(٤) قال ابن حجر في التقريب: ١/٤٤٤: «عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمٰن المصري القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين ومئة، وقد ناف على الثمانين».

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١/٧٥ ـ ٧٦.

(٦) انظر: صحيح ابن خزيمة: حديث رقم: ١٤٦، ٥٢٣، ٨٤٦، ٨٩٠.

أخبرنا ابن وهب قال، وأخبرني - يعني - عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن يزيد - وهو ابن أبي حبيب - عن عبدالرحمٰن - وهو ابن شماسة - أنه سمع عقبة بن عامر يقول: «صلينا مع النبي ﷺ يوماً فأطال القيام، ثم رأيته هوى بيده ليتناول شيئاً[1] . . الحديث».

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ مسلماً - رحمه الله تعالى - قد روى في صحيحه عن ابن لهيعة مقروناً مع غيره أيضاً.

قال ابن حجر في ترجمته لابن لهيعة: «وله في مسلم بعض شيء مقرون»[2].

المسلك الثاني: التحويل بين الأسانيد:

يسوق الإمام ابن خزيمة إسنادين أو أكثر للحديث، وتلتقي هذه الأسانيد على راوٍ من الرواة فمن فوقه إلى آخر الإسناد، وطريقته في ذلك أنه يذكر الإسناد الأول إلى نقطة الالتقاء، ويأتي بالحاء المهملة، ويذكر بعده الإسناد الآخر إلى نقطة الالتقاء أيضاً، ثم يتمم الإسناد من مبدأ الالتقاء حتى آخر السند، وذلك كقوله:

«أخبرنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، أخبرنا بشر - يعني ابن مفضل - حدثنا عمرو بن ميمون، (ح) وحدثنا محمد بن العلاء بن كريب، أخبرنا ابن مبارك عن عمرو بن ميمون، (ح) وحدثنا محمد بن عبدالله المخرمي، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أصاب ثوبه مني غسله، ثم يخرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى بقعة من أثر الغسل في ثوبه»[3].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٥٠/٢، رقم الحديث: ٨٩٠.

(٢) تقريب التهذيب: ٤٤٤/١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٤٥/١، كتاب الطهارة، باب استحباب غسل المني من الثوب، رقم الحديث: ٢٨٧.

فالأسانيد هنا في هذا الحديث تلتقي عند عمرو بن ميمون، ثم أتم بقية الإسناد من مبدأ الالتقاء حتى آخره.

ورواة الحديث في كل هذه الأسانيد إلى عمرو بن ميمون ثقات فلذلك جمع الكل في سياق واحد.

وقد يتحول السند في الحديث الواحد عنده إلى إحدى وعشرين مرة وذلك كقوله في كتاب الوضوء: باب ذكر الدليل على أن المني ليس بنجس: «أخبرنا سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي وعبدالجبار بن العلاء، قالا: حدثنا سفيان، قال عبدالجبار قال: حدثنا منصور، وقال سعيد: عن منصور، عن إبراهيم عن همام، ح وحدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب، أخبرنا زياد، يعني ابن عبدالله البكائي: أخبرنا منصور عن إبراهيم عن همام، ح وحدثنا محمد بن العلاء بن كريب، أخبرنا أبو أسامة، ح وحدثنا عبدالله بن سعيد الأشج، أخبرنا ابن نمير، ح وحدثنا بندار، أخبرنا يحيى بن سعيد كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن همام، ح وحدثنا علي بن خشرم، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن الأعمش عن إبراهيم عن همام، ح وحدثنا نصر بن مرزوق المصري، أخبرنا أسد - يعني ابن موسى - أخبرنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحارث، ح وحدثنا أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي التنيسي، أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم، ح وحدثنا محمد بن الوليد القرشي، أخبرنا عبدالأعلى، أخبرنا هشام بن حسان عن أبي معشر عن النخعي عن الأسود بن يزيد، ح وحدثنا محمد بن الوليد، أخبرنا يعلى أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن همام، وحدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد، حدثني أبي، أخبرنا مهدي - وهو ابن ميمون - عن واصل عن إبراهيم عن الأسود، ح وحدثنا محمد بن يحيى أخبرنا مسدد، أخبرنا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم وحماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود، ح وحدثنا محمد بن يحيى، أخبرنا الخضر بن محمد بن شجاع وابن الطّباع، قالا: أخبرنا هاشم، أنبأنا المغيرة عن إبراهيم عن الأسود، ح وأخبرنا محمد بن يحيى،

أخبرنا أبو الوليد أخبرنا حماد ـ يعني ابن سلمة ـ عن حماد ـ وهو ابن أبي سليمان ـ عن إبراهيم عن الأسود، ح وحدثنا يحيى بن حكيم، أخبرنا محمد بن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة، ح وحدثنا هارون بن إسحاق الهمداني، أخبرنا عبدة عن سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود؛ ح وحدثنا أبو بشر الواسطي، حدثنا خالد ـ يعني ابن عبدالله ـ عن خالد ـ وهو الحذاء ـ عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة والأسود، ح وأخبرنا نصر بن مرزوق، حدثنا أسد، قال أخبرنا المسعودي، عن الحكم وحماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث، ح وأخبرنا بشر بن معاذ العقدي، أخبرنا حماد بن زيد وأخبرنا أبو هاشم الرماني عن أبي مجلز لاحق بن حميد عن عبدالله بن الحارث بن نوفل، ح وحدثنا نصر بن مرزوق المصري، أخبرنا أسد بن موسى، أخبرنا قزعة بن سويد، أخبرنا حميد الأعرج وعبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد؛ وحدثنا محمد بن يحيى، أخبرنا هانىء بن يحيى، أخبرنا قزعة، عن ابن أبي نجيح وحميد الأعرج عن مجاهد؛ ح وحدثنا محمد بن يحيى، أخبرنا مسلم بن إبراهيم، أخبرنا قزعة ـ وهو ابن سويد ـ حدثنا حميد، عن مجاهد، وحدثنا يحيى بن حكيم، أخبرنا أبو داود؛ وحدثنا عباد بن منصور، أنبأنا القاسم؛ وأخبرنا علي بن سهل الرملي، أخبرنا زيد ـ يعني ابن أبي الزرقاء ـ عن جعفر ـ وهو ابن برقان. عن الزهري عن عروة؛ وحدثنا محمد بن يحيى، أخبرنا حسن بن الربيع، أخبرنا أبو الأحوص، حدثنا شبيب بن غرقدة عن عبدالله بن شهاب الخولاني كل هؤلاء عن عائشة:

«أنها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ»(١).

وقد سار الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في طريقته هذه في التحويل بين الأسانيد على ما سار عليه المحدثون من قبله.

قال ابن الصلاح: «وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٤٥/١ ـ ١٤٧، رقم الحديث: ٢٨٨.

عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح)[1] وهي حاء مفردة مهملة»[2].

وقد كان مقصد الإمام ابن خزيمة من سلوك هذا المسلك هو الإيجاز والاختصار، وعدم الإطالة في كتابه، وذلك بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد، وذكر غير المتفق عليه من الرجال. وربما أسقط ابن خزيمة علامة التحويل (ح) اعتماداً على أن القارىء يدرك ذلك، وهو في هذه الحالة يورد السند الجديد مسبوقاً بحرف العطف (الواو) للدلالة على أن للحديث طريقاً آخر حتى لا يقع القارىء في الوهم فيجعل الإسنادين إسناداً واحداً، كقوله في: «كتاب الصلاة، باب إباحة الجهر ببعض القراءة والمخافتة ببعضها في صلاة الليل»:

«أخبرنا عبدالله بن هاشم، أخبرنا عبدالرحمٰن - يعني ابن مهدي - عن معاوية عن عبدالله بن أبي قيس؛ وحدثنا بحر بن نصر، حدثنا عبدالله بن وهب، حدثني معاوية بن صالح أن عبدالله بن أبي قيس حدثه: «أنه سأل عائشة كيف كانت قراءة رسول الله ﷺ من الليل، أكان يجهر أم يسر؟

قالت: كل ذلك كان يفعل، ربما جهر، وربما أسرّ»[3].

هذا وإن الجمع لأسانيد الحديث الواحد أمر متفق عليه بين المحدثين، لا إشكال فيه إذا اتحدت ألفاظ الرواة.

---

(١) قلت: قد اختلف المحدثون في شأن هذه الحاء: فقيل إنها حرف بمعنى صح، وقيل: هي حاء من التحويل من إسناد إلى إسناد، وقيل: هي حاء من حائل؛ لأنها تحول بين إسنادين فلا تكون من الحديث، ولا يلفظ عندها بشيء، وقيل: هي رمز إلى قولهم «الحديث» والمختار أن يقول القارىء عند الوصول إليها (حا) ويمر فإنه أجود الوجوه وأعدلها.
انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ١٨١ - ١٨٢، فتح المغيث: ٢/٢١٦ - ٢١٨، تدريب الراوي: ٢/٨٢ - ٨٣.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ١٨١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٨٩، رقم الحديث: ١١٦.

أما إذا كان بين الرواة اختلاف يسير في اللفظ لا يغير المعنى: فمذهب الجمهور من علماء الحديث أنه تجوز رواية الحديث بالمعنى إذا كان الراوي عالماً بالألفاظ، ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها، وهذا ما رجحه ابن الصلاح، والعراقي وغيرهما[1]. لكن الإمام ابن خزيمة سلك طريق الاحتياط فحرر ألفاظ الرواة، وأشار إلى اختلافهم ولو كان يسيراً. ومن أمثلة ذلك قوله في كتاب الوضوء: «باب إباحة الوضوء بفضل غسل المرأة من الجنابة»:

«أخبرنا أبو موسى محمد بن المثنى وأحمد بن منيع قالا: حدثنا أبو أحمد ـ وهو الزبيري ـ حدثنا سفيان؛ وحدثنا عتبة بن عبدالله، أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا سفيان؛ وحدثنا سلم بن جنادة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس: «أن امرأة من أزواج النبي ﷺ اغتسلت من الجنابة، فتوضأ النبي ﷺ ـ أو اغتسل ـ من فضلها».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث وكيع».

وقال أحمد بن منيع: «فتوضأ النبي ﷺ من فضلها».

وقال أبو موسى وعتبة بن عبدالله: «فجاء النبي ﷺ يتوضأ من فضلها فقالت له، فقال: «**الماء لا ينجسه شيء**»»[2].

وابن خزيمة في طريقته هذه يشبه مسلماً في طريقته التي سار عليها في كتابه فإنّ: «مسلماً يعدد الشيوخ ويجمع الأسانيد»[3].

---

(1) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ١٩٠ ـ ١٩١، شرح تنقيح الفصول للقرافي: ٣٨٠، التبصرة والتذكرة: ١٦٨/٢، فتح المغيث: ٢١٢/٢ ـ ٢١٣، تدريب الراوي: ٩٢/٢.

(2) صحيح ابن خزيمة: ٥٧/١ ـ ٥٨، رقم الحديث: ١٠٩، وانظر نماذج أخرى: ٦/١، ٧١/١.

(3) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٧٨ وما بعدها وقد استفدت منه في هذا المبحث. وانظر أيضاً: اعلام المحدثين: ١٨١.

الطريقة الثانية
تعداد الأسانيد وذكر متن الحديث عقب الإسناد الأول فقط

في هذه الطريقة يقوم الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ برواية الحديث بسنده ومتنه، ثم يذكر عقبه باقي الأسانيد ويشير للمتن بقوله: «مثله» أو «مثل هذا» أو «بمثله سواء» أو «بنحوه» أو «ذكر الحديث بتمامه». ولا يذكره اختصاراً.

أ ـ مثال استعماله لفظ: «مثله»:

قوله في كتاب الصلاة: باب تقصير السجدة الثانية: «حدثنا سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي، حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: فذكر الحديث بطوله في صلاة النبي ﷺ في الكسوف، وقال في الخبر: ثم سجد فأطال السجود، ثم رفع، ثم سجد سجوداً دون السجود الأول ثم ذكر باقي الحديث».

و«أخبرنا سعيد بن عبدالرحمٰن بن عقبة، أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة مثله»[1].

فقد اختصر الإمام ابن خزيمة الحديث، حيث لم يذكر متنه، واكتفى بقوله: «مثله». وهو هنا إنما ذكر الإسناد الثاني على وجه المتابعة للحديث الأول.

ب ـ مثال استعماله لفظ: «مثل هذا»:

قوله في كتاب الصلاة: باب انتظار الإمام الطائفة الأولى جالساً لتقضي الركعة الثانية:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢، رقم الحديث: ١٣٩٠، ١٣٩١ .وقد يستعمل الإمام ابن خزيمة لفظ «بمثله». انظر نماذج لذلك في صحيحه: ١/٣٣، ٤٨، ٨٥، ٨/٢.

«حدثنا محمد بن عبدالله بن المبارك المخرمي وأبو يحيى محمد بن عبدالرحيم، وهذا حديث المخرمي، ثنا روح بن عبادة، حدثنا شعبة ومالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة: أنه قال في صلاة الخوف: تقوم طائفة وراء الإمام وطائفة خلفه، فيصلي بالذين خلفه ركعة وسجدتين، ثم يقعد مكانه حتى يقضوا ركعة وسجدتين، ثم يتحولون إلى مكان أصحابهم، ثم يتحول أصحابهم إلى مكان هؤلاء فيصلي بهم ركعة وسجدتين، ثم يقعد مكانه حتى يصلوا ركعة وسجدتين ثم يسلّم».

«حدثنا. . [١]، قالا: حدثنا روح، حدثنا شعبة عن عبدالرحمٰن بن القاسم، عن القاسم، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة: عن النبي ﷺ مثل هذا»[٢].

فقد اتبع الحديث بإسناد آخر، ثم اكتفى بالإشارة إلى متنه بلفظة: «مثل هذا». ولم يعده.

جـ ـ مثال استعماله لفظ: «بمثله سواء»:

قوله في كتاب الصلاة أيضاً: باب فضل صلاة التطوع قبل الظهر وبعدها:

«حدثنا نصر بن مرزوق، حدثنا عمرو ـ يعني ابن أبي سلمة ـ حدثنا صدقة، عن النعمان بن المنذر عن مكحول عن عبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة عن النبي ﷺ قال: **«من حافظ على أربع ركعات قبل صلاة الهجير وأربعاً بعدها حُرِّم على جهنم»**.

«حدثنا نصر بن مرزوق، أخبرنا عبدالله بن يوسف، أخبرنا الهيثم ـ يعني ابن حميد ـ أخبرنا النعمان ـ يعني ابن المنذر ـ عن مكحول عن عبسة

---

(١) هنا سقط في الأصل في صحيح ابن خزيمة.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/٣٠٠، رقم الحديث: ١٣٥٨ ـ ١٣٥٩.

عن أم حبيبة أنها أخبرته: أن رسول الله ﷺ قال: «**بمثله سواء**»»[(١)].

د ـ مثال استعماله لفظ: «بنحوه»:

قوله في كتاب الصلاة: «باب في صلاة الخوف أيضاً إذا كان العدو خلف القبلة..»:

«أنبأنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: «أن نبي الله ﷺ صلّى بهم صلاة الخوف، فصلّى بطائفة خلفه ركعة، وطائفة مواجهة العدو، ثم قامت الطائفة الذين صلوا، فواجهوا العدو، وجاء الآخرون فصلى بهم النبي ﷺ ركعة، ثم سلّم ثم صلى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة».

«أخبرنا به أحمد بن المقدام، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا معمر بنحوه»[(٢)].

وقد اختلف المحدثون في دلالة هذين اللفظين «مثله، ونحوه» فقال بعضهم: لا فرق بين «مثله» و«نحوه» فكلاهما بمعنى واحد، وهذا على مذهب من يجيز الرواية بالمعنى، وقال آخرون: إن «مثله» تستعمل في اتفاق اللفظ، و«نحوه» تستعمل في اتفاق المعنى، وهذا هو المشهور المعروف من استعمالهم[(٣)].

هـ ـ مثال استعماله لفظ: «ذكر الحديث بتمامه»:

«قوله في كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرت أنها لفظة عام مرادها خاص..»:

---

(١) المصدر السابق: ٢٠٦/٢، رقم الحديث: ١١٩١، ١١٩٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٩٨/٢، رقم الحديث: ١٣٥٤ ـ ١٣٥٥.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٠٧ ـ ٢٠٨، الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد: ٢٥٦ ـ ٢٥٨، الموقظة للذهبي: ٦٤، تدريب الراوي: ١١١/٢.

«أنبأنا محمد بن بشار بندار، حدثنا عبدالوهاب، أنبأنا أيوب عن أبي قلابة، أنبأنا مالك بن الحويرث قال: «أتينا رسول الله ﷺ، ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عشرين ليلةً، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رقيقاً، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلينا ـ أو اشتقنا ـ سألنا عما تركنا بعدنا، فأخبرناه، فقال: **«ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلموهم، ومروهم. وذكر أشياء أحفظها وأشياء لا أحفظها. وصلوا كما رأيتموني أصلي. فإذا أحضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم»**.

«أنبأنا يعقوب بن إبراهيم وأبو هاشم، قالا، حدثنا إسماعيل، أنبأنا أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث: فذكر الحديث بتمامه»[1].

وقد استعمل هذا اللون من الاختصار الإمام مسلم في صحيحه، فإنه كثيراً ما يعقب الحديث بإسناد ثم يقول: «مثله» أو «نحوه»[2].

كما استعمل هذا اللون من الاختصار أيضاً: الإمام الترمذي في جامعه[3]، وورد مثل هذا الاختصار في صحيح البخاري[4]، وسنن أبي داود[5]، وسنن النسائي[6]. ولكنهم لم يكثروا من استعماله بحيث يمكن عده منهجاً ساروا عليه في كتبهم، ولعل السبب الذي حدا بهم إلى عدم الإكثار من استعمال هذا النوع من الاختصار هو أنهم قلما يتعرضون لتعداد الأسانيد، وبيان طرق الحديث في الباب نفسه الذي رُوِي فيه الحديث.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٦/١، رقم الحديث: ٣٩٧، ٣٩٨.
(٢) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٨١، وانظر نماذج لذلك في صحيح مسلم: ٣٩/١ ـ ٤٠، ١٣٤/١.
(٣) انظر: تفصيل ذلك: المصدر السابق: ٨٠.
(٤) انظر: صحيح البخاري: ١٥٧/٤ ـ ١٥٨.
(٥) انظر: سنن أبي داود: ٢٤/١.
(٦) انظر: سنن النسائي: ٥٢/١ ـ ٥٣.

الطريقة الثالثة
إفراد كل إسناد بمتنه

وذلك بأن يروي الإمام ابن خزيمة الحديث بسنده ومتنه، ثم يذكر عقبه باقي الأسانيد، لكنه يكتفي بذكر بعض الإسناد مستعملاً لفظ: «بهذا الإسناد» ولا يذكره اختصاراً، ويعني بذلك: أن بقية هذا الإسناد كالإسناد الأول. مثال ذلك: قوله في كتاب الطهارة: باب الدليل على أن سؤر الحائض ليس بنجس.

«أنبأنا يوسف بن موسى، أنبأنا جرير عن مسعر بن كِدْام عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يُؤتى بالإناء، فأبدأ فأشرب وأنا حائض ثم يأخذ الإناء، فيضع فاه على موضعِ فيَّ، وآخذ العرق فأعضه، ثم يضع فاه على موضع فيَّ».

ثم قال: «أنبأنا سلم بن جنادة، أنبأنا وكيع عن مسعر وسفيان عن المقدام بن شريح بهذا الإسناد نحوه»[1].

فحذف الإمام ابن خزيمة من السند أخره وأشار إلى ذلك بقوله: «بهذا الإسناد». ولا شك في أن الذي حمله على هذه الطريقة هو الاختصار وعدم الإطالة.

الطريقة الرابعة
أفراد كل إسناد مع متنه بالرواية

وذلك بأن يروي الإمام ابن خزيمة الحديث بأسانيد متعددة، ويتبع كل إسناد بلفظ المتن الذي روي به، فيعيد المتن، لزيادة ألفاظ، أو اختلاف بين الرواة فيه.

فمن أمثلة إعادته المتن لزيادة ألفاظ: قوله في «كتاب الصلاة،

(١) صحيح ابن خزيمة: ٥٨/١، رقم الحديث: ١١٠.

باب الأمر بالسجود على الأعضاء السبعة اللواتي يسجدن مع المصلي إذا سجد»:

«أخبرنا بشر بن معاذ العقدي، أنبأنا أبو عوانة عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«أمرت أن أسجدَ على سبعة ولا أكف شعراً ولا ثوباً»**[١].

«أخبرنا أحمد بن المقدام العجلي، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا شعبة وروح بن القاسم عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس: عن النبي ﷺ قال: **«أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعراً ولا ثوباً»**».

فكرر الإمام ابن خزيمة الحديث ـ هاهنا ـ لأمرين: أحدهما: تقوية الحديث بإيراده بأكثر من طريق، وثانيهما ـ وهو المقصود هنا ـ: زيادة المتن الثاني عن الأول بلفظة: «أعظم».

ومثال إعادة المتن لاختلاف بين الرواة فيه، قوله في: «كتاب الوضوء، باب الأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب..».

«أخبرنا عبدالجبار بن العلاء، أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ: **«طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات»**.

«أخبرنا جميل بن الحسن، أخبرنا أبو همام ـ يعني محمد بن مروان ـ حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم ﷺ:

«إذا شرب الكلب من الإناء فإن طهوره أن يغسل سبع مرات أولها بتراب»[٢].

فأفرد الإمام ابن خزيمة كل إسناد مع متنه بالرواية هنا، ولم يجمع بين الإسنادين وذلك لوجود الاختلاف بين ألفاظ رواة الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وبشكل لا يستحسن معه الجمع والتنبيه على موضع

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٢٠/١ ـ ٣٢١، رقم الحديث: ٦٣٢، ٦٣٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٥١/١، رقم الحديث: ٩٦، ٩٧.

الاختلاف، وما ذاك إلاّ لأنه ليس بالاختلاف اليسير، وإنما هو اختلاف في الكيفية التي ساق كل واحد منهما (يعني محمد بن سيرين والأعرج) فيها المتن، واختلاف في تفصيلاته أيضاً.

الطريقة الخامسة
الإشارة إلى أسانيد أُخر للحديث

وفي هذه الطريقة يقوم الإمام ابن خزيمة بالإشارة إلى أسانيد الحديث، مكتفياً بهذه الإشارة عن ذكر متونها، لشهرتها عند المحدثين. وقد سلك ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه الإشارات المسلك الآتي الذي يتمثل في إخراج الحديث بسنده، وتعليق الطرق الأخرى له، مع ذكر موضع الاستشهاد فيها من متابعة أو غير ذلك. كقوله في: «كتاب الصلاة: باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما كان يقرأ بطولى الطوليين في الركعتين الأوليين من المغرب لا في ركعة واحدة»:

«أخبرنا محمد بن العلاء بن كريب أخبرنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه أن أبا أيوب أو زيد بن ثابت ـ شك هشام ـ، قال لمروان وهو أمير المدينة: «إنك تخف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً» فقلت لأبي: ما كان مروان يقرأ فيهما؟ قال: من طوال المفصل»[1].

ثم قال: «وهكذا رواه وكيع وشعيب بن إسحاق عن هشام، قالا: عن زيد أو عن أبي أيوب»[2].

فذكر الإمام ابن خزيمة متابعة وكيع، وشعيب بن إسحاق لأبي أسامة ـ (حماد بن أسامة) ـ معلقة هكذا، ولم يذكر الإسناد كله.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٩/١ ـ ٢٦٠، رقم الحديث: ٥١٨.

(٢) المصدر السابق: ٢٦٠/١.

الطريقة السادسة
ذكر إسناد الحديث عقب متنه

وفي هذه الطريقة يذكر الإمام ابن خزيمة متن الحديث أولاً ثم يعقبه بذكر إسناده.

وقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ يلجأ إلى هذا المسلك عندما يكون في سند الحديث مقال:

قال الحافظ ابن حجر: «تقديم الحديث على السند يقع لابن خزيمة إذا كان في السند مَنْ فيه مقال فيبتدىء به، ثم بعد الفراغ يذكر السند، وقد صرّح ابن خزيمة بأن من رواه على غير ذلك الوجه لا يكون في حلّ منه، فحينئذٍ ينبغي أن يمنع هذا...»[1].

ومن أمثلة ذلك ما جاء في «كتاب الصلاة»: باب النهي عن التشبيك بين الأصابع عند الخروج إلى الصلاة:

حيث ذكر الإمام ابن خزيمة قوله عليه الصلاة والسلام: «من توضأ ثم خرج يريد الصلاة فهو في صلاة حتى يرجع إلى بيته، ولا يقول هذا ـ يعني يشبك بين أصابعه ـ».

ثم قال عقبه: «أنبأنا الفضل بن يعقوب الرخامي، أخبرنا الهيثم بن جميل، أخبرنا محمد بن مسلم»[2].

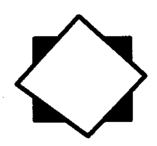
وقد قدم الإمام ابن خزيمة متن هذا الحديث على إسناده، لأن أحد رواته ـ وهو محمد بن مسلم الطائفي ـ فيه ضعف. حيث قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: «صدوق يخطىء»[3].



(١) تدريب الراوي: ١١٠/٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٩/١.

(٣) انظر: تقريب التهذيب: ٢٠٧/٢.



المبحث الثاني
منهج الإمام ابن خزيمة في إيراد أحاديث الباب وتكرارها وتعليقها واختصارها



نوّع الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ طريقة جمع أحاديث الباب في صحيحه إلى ستة مسالك في كل باب من أبواب الكتاب، وهي:

المسلك الأول
رواية الأحاديث في الباب بأسانيدها

وذلك بأن يورد الأحاديث التي اشتمل عليها الباب بذكر أسانيدها كاملة.

مثال ذلك: قال ابن خزيمة في كتاب الوضوء: «باب ذكر استنجاء النبي ﷺ بالماء».

وأورد تحته أربعة أحاديث:

الحديث الأول: قال ابن خزيمة: «أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، أخبرنا ابن علية، حدثني روح بن القاسم، أخبرنا عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك، قال:

«كان رسول الله ﷺ إذا تبرز لحاجة أتيته بماء فيغتسل به»[1].

الحديث الثاني: قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن خالد بن خداش الزهراني، أخبرنا سالم بن قتيبة عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ كان إذا ذهب لحاجته ذهبت معه بعُكَّاز وإداوة، فإذا خرج تمسح بالماء، وتوضأ من الإداوة»[2].

الحديث الثالث: قال ابن خزيمة: «أخبرنا عبدالوارث بن عبدالصمد العنبري، حدثني أبي، حدثنا شعبة عن أبي معاذ، قال: سمعت أنساً يقول: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج لحاجته اتبعناه أنا وغلام آخر بإداوة من ماء»[3].

الحديث الرابع: قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن الوليد، أخبرنا محمد بن جعفر، أخبرنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة أنه سمع أنس بن مالك يقول: «كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء فأحمل أنا وغلام نحوي إداوة من ماء وغيره فيستنجي بالماء»[4].

المسلك الثاني
الإشارة إلى الأحاديث الواردة في الباب

حيث كان الإمام ابن خزيمة يستعمل هذه الطريقة في بعض الأحيان، وأمكنه من خلالها أن يجمع في كتابه العديد من الروايات. وله في إشارته إلى الأحاديث الواردة في الباب صورتان:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٤٦/١، رقم الحديث: ٨٤.
(٢) المصدر السابق: ٤٦/١، رقم الحديث: ٨٥.
(٣) المصدر السابق: ٤٦/١، رقم الحديث: ٨٦.
(٤) المصدر السابق: ٤٦/١، رقم الحديث: ٨٧.

الصورة الأولى:

أن يورد الحديث الصحيح للاستدلال به على حكم مسألة الباب ثم يشير إلى ما ورد فيها من الأحاديث مستعملاً هذه الصيغة: «وخبر فلان من هذا الباب» أو «حديث فلان وفلان من هذا الباب».

مثال ذلك: ما جاء في «كتاب الصلاة، باب الدليل على ضد قول من زعم أن المصلي إذا دعا في صلاة المكتوبة بما ليس في القرآن أن صلاته تفسد» فإنه أخرج فيه حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان إذا ركع، قال: **«اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت...»** - وهو حديث صحيح -، ثم قال: «وخبر مسروق عن عائشة من هذا الباب، وكذلك خبر مطرف عن عائشة»[1].

ومثاله أيضاً: ما جاء في: «كتاب الوضوء، باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ في المسح على النعلين مجملة، غلط في الاحتجاج بها بعض من أجاز المسح على النعلين في الوضوء الواجب من الحدث».

فإنه أورد حديث ابن عمر أنه قيل له: «رأيناك تفعل شيئاً لم نر أحداً يفعله غيرك. قال: وما هو؟ قالوا: رأيناك تلبس هذه النعال السبتية. قال: إني رأيت رسول الله ﷺ يلبسها ويتوضأ فيها ويمسح عليها». - وهو حديث صحيح الإسناد -.

ثم قال: «وحديث ابن عباس وأوس بن أوس من هذا الباب»[2].

---

(١) المصدر السابق: ٣٠٦/١، رقم الحديث: ٦٠٧ .وخبر مسروق عن عائشة رواه ابن خزيمة في موضع آخر من صحيحه: ٣٠٥/١، ونصه: «كان رسول الله - ﷺ - يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي..» وخبر مطرف عن عائشة رواه ابن خزيمة أيضاً في صحيحه: ٣٠٦/١ ونصه: «كان رسول الله - ﷺ - يقول في ركوعه: **«سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رب الملائكة والروح»**».

(٢) المصدر السابق: ١٠٠/١، رقم الحديث: ١٩٩، وقد أخرج حديث ابن عباس البيهقي في سننه الكبرى: ٢٢٨/١، وأخرج حديث أوس الإمام أحمد في «مسنده»: ٩/٤، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ٢٨٦/١.

الصورة الثانية:

أن يشير إلى الأحاديث الأخرى الواردة في الباب باستعمال صيغة: «أخبار النبي ﷺ كذا من هذا الباب».

وذلك كما جاء في «كتاب الصلاة: باب ذكر أخبار رويت عن رسول الله ﷺ في إباحة الصلاة على الأرضِ كلها بلفظ عام مراده خاص»:

فإنه ـ رحمه الله ـ أورد حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ: «قلت يا رسول الله: أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «**المسجد الحرام**» قال: قلت: ثم أي؟... الحديث».

ثم قال: «أخبار النبي ﷺ جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وطهوراً من هذا الباب»[1].

وقد كان مقصد الإمام ابن خزيمة من استعمال هذه الصيغ: «خبر فلان من هذا الباب» و«حديث فلان وفلان من هذا الباب» و«أخبار النبي ﷺ كذا من هذا الباب» أن هذه الأحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب سواء أكانت بلفظ الحديث المروي أم لا؟

وهذا المسلك الذي نهجه الإمام ابن خزيمة له موقعه من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين، وترتاح له نفس القارىء لصحيحه عندما تبادره هذه الإشارات التي تعرفه بالطرق الأخرى التي رُوي بها الحديث فتغنيه عن تصفح العديد من المجلدات الكبيرة للعثور على بعض الأحاديث التي يشير إليها الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن الإمام الترمذي قد سبق ابن خزيمة في هذا الميدان، حيث تعد إشاراته إلى أحاديث الباب ميزة بارزة من مزايا كتابه[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٥، رقم الحديث: ٧٨٧.

(٢) انظر تفصيل ذلك: الإمام الترمذي والموازنة: ١١٢ ـ ١١٩.

المسلك الثالث
الإحالة على صحيحه أو كتبه الأخرى

حيث استعمل الإمام ابن خزيمة أسلوب الإحالة على صحيحه وكتبه الأخرى بغية الاختصار وعدم التكرار، فتراه يذكر الحديث ثم يحيل على بقية طرقه.

مثال الإحالة على صحيحه:

قال ابن خزيمة: بعد أن ذكر حديث جابر بن عبدالله وفيه: «يا معاذ أفتان أنت؟ اقرأ سورة ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾.

«قد خرجت طرق هذا الخبر في كتاب الإمامة»[1].

ومثال الإحالة على كتبه الأخرى:

قال ابن خزيمة في كتاب الصلاة: «باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين، أدرج لفظه الزهري في متن الحديث..».

«قد أمليت خبر شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وطرق أخبار يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وطرق أخبار محمد بن سيرين عن أبي هريرة، وخبر داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ سجد يوم ذي اليدين سجدتي السهو».

ثم قال: «خرجت طرق هذه الأخبار وألفاظها في كتاب «الكبير»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٢/١ ـ ٢٦٣، كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة العشاء الآخرة، رقم الحديث: ٥٢١.

(٢) المصدر السابق: ١٢٨/٢.

المسلك الرابع
تعليق الحديث لوروده
في موضع آخر من صحيحه

وذلك بأن يحذف الإمام ابن خزيمة، من أول إسناد الحديث راوياً أو أكثر على التوالي ولو إلى آخر الإسناد، والسبب في سلوك ابن خزيمة هذا المسلك في الرواية أنه يستدل لمسائل كتابه التي ترجم بها، فأتى بالأحاديث معلقة لهذا الغرض، وقصداً للاختصار، وفراراً من تكرار الحديث بنفس سنده ومتنه.

وقد جاءت هذه الأحاديث التي علقها الإمام ابن خزيمة متصلة في مواضع أخرى من كتابه، ومن أمثلة ذلك: قوله في: «كتاب الصلاة: باب التطوع بالنهار للمسافر خلاف مذهب من كره التطوع للمسافر بالنهار».

«خبر أم هانىء: «أن النبي ﷺ صلّى يوم فتح مكة الضحى ثمان ركعات» قد خرجته قبل»[1]، وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الصلاة: باب صلاة الضحى في السفر[2].

وقوله أيضاً: «أخبار النبي ﷺ: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**»، ولم يستثن مفطراً دون صائم ففيه دلالة على أن السواك للصائم عند كل صلاة فضيلة»[3].

وقوله في موضع آخر: «وروي عن عبيدالله بن عتبة ومسروق بن الأجدع عن عائشة: «أن أبا بكر صلى بالناس، ورسول الله ﷺ في الصف»»[4].

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢٤٣، رقم الحديث: ١٢٥١.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤، رقم الحديث: ١٢٣٣.
(٣) المصدر السابق: ٣/٢٤٧.
(٤) المصدر السابق: ٣/٥٥.

المسلك الخامس
تكرار الحديث لاستنباط معنى جديد غير الذي ذكر في الباب السابق

حيث يكرر الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ بعض الأحاديث في عدة مواضع من كتابه، وذلك لأن الحديث الواحد قد يتشمل على أكثر من معنى، وكل معنى يندرج تحت باب معين، فيتسخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، أو يكرر الحديث؛ لأنه يشتمل على فائدة حديثية في إسناده أو متنه.

ولذلك عدة صور:

الصورة الأولى:

أن يكرر الحديث مباشرة في الباب نفسه إذا ورد بسند آخر:

مثال ذلك: «ما جاء في كتاب الصلاة: باب استحباب الدعاء بين الأذان والإقامة..».

«أخبرنا أحمد بن المقدام العجلي، حدثنا يزيد ـ يعني ابن زريع ـ أخبرنا إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق عن بُريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد فادعوا**»[1].

ثم كرره ابن خزيمة مرةً أخرى في الباب نفسه لمجيئه بسند آخر فقال:

«أخبرنا محمد بن خالد بن خداش الزهران، حدثنا سلم بن قتيبة عن

(١) المصدر السابق: ٢٢٢/١، رقم الحديث: ٤٢٥.

يونس بن أبي إسحاق عن بُريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال:

«الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد»[1].

وكرر الحديث للمرة الثالثة في الباب نفسه أيضاً فقال:

«أخبرنا أحمد بن منصور الرمادي، أخبرنا أبو المنذر ـ هو إسماعيل بن عمر الواسطي ـ أخبرنا يونس، أخبرنا بُريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«الدعوة بين الأذان والإقامة لا ترد فادعوا»**[2].

الصورة الثانية:

أن يورد الحديث بالسند نفسه ولكن في باب آخر:

مثال ذلك: الحديث الآتي الذي أورده ابن خزيمة في «كتاب الوضوء: باب إيجاب أحداث النية للوضوء والغسل» وكرره في «كتاب الصلاة: باب إحداث النية عند دخول كل صلاة يريدها المرء..».

قال: «أخبرنا يحيى بن حبيب الحارثي، وأحمد بن عبدة الضبي، قالا: حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص الليثي، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرىء ما نوى..»**[3].

الصورة الثالثة:

أن يورد الحديث ثم يكرره في باب آخر وبسند آخر مع تقديم أو تأخير في بعض ألفاظه:

---

(١) المصدر السابق: ٢٢٢/١، رقم الحديث: ٤٢٦.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٢/١، رقم الحديث: ٤٢٧.

(٣) المصدر السابق: ٧٣/١، ٤٥٥/١، رقم الحديث: ١٤٢، ٤٥٥.

مثال ذلك: الحديث الآتي الذي أورده ابن خزيمة في «باب ذكر الدليل على أن الأمر بالبدء بالتيامن في الوضوء أمر استحباب واختيار..». وكرره في: «باب استحباب بدء المغتسل بإفاضة الماء على الميامن قبل المياسر».

قال: «أخبرنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، أخبرنا خالد ـ يعني ابن الحارث ـ أخبرنا شعبة، قال الأشعث ـ وهو ابن سُليم ـ قال: سمعت أبي يحدث عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها:

«أنّ رسول الله ﷺ كان يحب التيامن ما استطاع، في طهوره، ونعله، وترجله»[١].

«أخبرنا بندار، أخبرنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن أشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «أن النبي ـ ﷺ ـ كان يحب التيامن في شأنه، حتى في ترجله ونعله، وطهوره»[٢].

وقد يكرر الإمام ابن خزيمة الحديث الواحد في مواضع كثيرة جداً بحسب مناسبة الحديث، وما تضمنه من الفوائد، من ذلك: حديث أبي حميد الساعدي في صفة صلاة رسول الله ﷺ، ذكره في خمسة عشر موضعاً في الأبواب الآتية من كتاب الصلاة:

١ ـ باب الاعتدال في الركوع والتجافي ووضع اليدين على الركبتين: وقد كرره في هذا الباب ثلاث مرات[٣].

٢ ـ باب الاعتدال وطول القيام بعد رفع الرأس من الركوع[٤].

٣ ـ باب التجافي باليدين عند الإهواء إلى السجود[٥].

---

(١) المصدر السابق: ٩١/١، رقم الحديث: ١٧٩.
(٢) المصدر السابق: ١٢٢/١، رقم الحديث: ٢٤٤.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٩٧/١، رقم الحديث: ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٠٨/١، رقم الحديث: ٦٠٨.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٣١٧/١ ـ ٣١٨، رقم الحديث: ٦٢٥.

٤ - باب مكان الجبهة والأنف من الأرض في السجود[١].

٥ - باب وضع اليدين حذو المنكبين في السجود[٢].

٦ - باب استقبال أطراف أصابع اليدين من القبلة في السجود[٣].

٧ - باب فتح أصابع الرجلين في السجود والاستقبال بأطرافهن القبلة: وقد كرره في هذا الباب مرتين[٤].

٨ - باب السنة في الجلوس بين السجدتين[٥].

٩ - باب إباحة الإقعاء على القدمين في السجدتين[٦].

١٠ - باب الجلوس بعد رفع الرأس من السجدة الثانية قبل القيام إلى الركعة الثانية وإلى الركعة الرابعة[٧].

١١ - باب سنة الجلوس في التشهد الأول[٨].

١٢ - باب السنة في الجلوس في الركعة التي يسلّم فيها[٩].

وهكذا نجد أن الإمام ابن خزيمة قد كرر هذا الحديث وغيره في عدة مواضع من كتابه ليخدم ناحية هامة يعتني بها جل أئمة الحديث؛ وهي الناحية الفقهية مستنبطة من الحديث، لأنهم جميعاً يضعون نصب أعينهم أن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، والمنهل العذب الذي ينهل منه المسلمون ما يقيم حياتهم وصلتهم بخالقهم وبالناس.

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٢٢/١، رقم الحديث: ٦٣٧.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٣٢٣/١، رقم الحديث: ٦٤٠.
(٣) انظر المصدر السابق: ٣٢٤/١، رقم الحديث: ٦٤٣.
(٤) انظر: المصدر السابق: ٣٢٧/١ - ٣٢٨، رقم الحديث: ٦٥١، ٦٥٢.
(٥) انظر: المصدر السابق: ٣٣٧/١، رقم الحديث: ٦٧٧.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٣٣٩/١، رقم الحديث: ٦٨١.
(٧) انظر: المصدر السابق: ٣٤١/١، رقم الحديث: ٦٨٥.
(٨) انظر: المصدر السابق: ٣٤٣/١، رقم الحديث: ٦٨٩.
(٩) انظر: المصدر السابق: ٣٤٧/١، رقم الحديث: ٧٠٠.

المسلك السادس
اختصار الحديث والاكتفاء
بذكر موضع الشاهد خشية الإطالة

حرص الإمام ابن خزيمة على أن يكون كتابه مختصراً، فنراه لا يكرر الحديث كاملاً، وإنما يقطعه في الأبواب مراعياً لفظ الحديث وصلته بالمسألة، مقتصراً على ذكر الجزء الذي يتضمن معنى الباب الذي يندرج تحته، وحاصل تسمية كتابه بـ«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ. .» يدل على ذلك.

والإمام ابن خزيمة في صنيعه هذا جارٍ على رأي الجمهور من علماء الحديث في تجويز اختصار الحديث، ورواية بعضه دون بعض، بشرط أن يكون عالماً بالنقل والكلام لئلا يترتب على اختصاره للحديث خلل، وأن يكون ما تركه متميزاً عما ذكره، غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة بتركه[(١)].

أما فيما يتصل بتقطيع متن الحديث الواحد في الأبواب بحسب الاحتجاج به في المسائل، كل مسألة على حدة، فهو إلى الجواز أقرب، ومن المنع أبعد[(٢)].

وقال ابن الصلاح: إنه لا يخلو من كراهة[(٣)]، وتعقبه النووي بقوله: «وما أظنه يوافق عليه»[(٤)]، وقال السيوطي في بيان قول النووي: «فقد فعله الأئمة مالك، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم»[(٥)].

وتبعهم الإمام ابن خزيمة على ذلك، وكان ـ رحمه الله ـ كثيراً ما ينبّه

---

(١) انظر: نزهة النظر: ٧٦، تدريب الراوي: ٩٧/٢.
(٢) تدريب الراوي: ٩٨/٢.
(٣) علوم الحديث: ١٩٤.
(٤) التقريب: ٩٨/٢.
(٥) تدريب الراوي: ٩٨/٢.

على الاختصار لبيان الحال: ومن أمثلة ذلك: ما جاء في «كتاب الصلاة: باب الأمر بتعظيم الرب عز وجل في الركوع»:

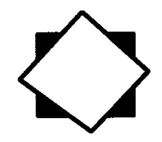
قال: «أخبرنا علي بن حجر السعدي، أخبرنا إسماعيل بن جعفر وسفيان بن عيينة، وحدثنا عبدالجبار بن العلاء وسعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي، قالا: حدثنا سفيان، جميعاً عن سليمان بن سحيم عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد من أبيه عن ابن عباس: «أن النبي - ﷺ - (قال): «فأما الركوع فعظّموا فيه الرب»[1].

قال ابن خزيمة: «وخبر إسماعيل وابن عيينة ليسا هو على هذا التمام وأنا اختصرته»[2].



(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٣/١، رقم الحديث: ٥٩٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٠٤/١.



المبحث الثالث
منهج الإمام ابن خزيمة
في تحمل الحديث وأدائه



لتلقي الحديث وأدائه[1] أهمية كبيرة عند نقاد الحديث، وقد وضعوا مقاييس محددة في هذا المجال يمكن بها الحكم على رواية الحديث بأنها صحيحة أو غير صحيحة.

والهدف من تلك الأسس في الدرجة الأولى: توجيه الراوي إلى أن يسلك في تلقي الحديث وأدائه مسلكاً يحفظ به حديثه من التغيير والتبديل، أو بعبارة أخرى وضع الضمانات التي تجعل الراوي موصلاً جيداً - إن صح هذا التعبير - بين شيخه الذي أخذ منه الحديث، وتلميذه الذي يروى له الحديث.

وقد حصر العلماء طرق الأخذ للحديث وتلقيه عن الرواة بثمان طرق هي:

١ - السماع من لفظ الشيخ.

٢ - القراءة على الشيخ.

٣ - الإجازة.

---

(١) التحمل: هو الأخذ عن الشيخ. والأداء: هو تبليغ الحديث وإلقاؤه للطالب بصورة من صور الأداء.

٤ ـ المناولة.

٥ ـ المكاتبة.

٦ ـ الإعلام.

٧ ـ الوصية.

٨ ـ الوجادة.

والذي يعنينا هنا هو الوقوف على منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه فيما يتعلق بهذا المجال، وذلك من خلال البحث في النقاط الآتية:

أولاً: بيان كيفية التحمل من الراوي:

حيث اهتم الإمام ابن خزيمة ببيان الطريق التي تحمل بها الحديث عن شيخه كأن يكون إملاءً. أو قراءةً، أو غير ذلك من طرق تحمل الحديث التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً.

وقد كان ـ رحمه الله ـ يبين ذلك في أثناء ذكره للسند، أو على هيئة تعقيب يورده بعد الانتهاء من سرد الحديث.

ومن أمثلة ذلك: قوله في: «كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح إن صح الخبر..».

«حدثنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم ـ أملى بالكوفة ـ أخبرنا موسى بن عبدالعزيز أبو شعيب العدني ـ وهو الذي يقال له: القنباري سمعته يقول: ـ أصلي فارسي ـ قال: حدثني الحكم بن أبان، حدثني عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال للعباس بن عبدالمطلب: يا عباس، يا عماه، ألا أعطيك، ألا أجيزك ألا أفعل لك عشر خصال، إذا أنت فعلت ذلك غفر الله ذنبك أوله وآخره..» الحديث[1].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٢، رقم الحديث: ١٢١٦.

فالإمام ابن خزيمة قد بيّن ـ هنا ـ أثناء ذكره لسند الحديث أن طريقة تحمله عن شيخه عبدالرحمٰن بن بشر كانت إملاءً.

ومن الأمثلة أيضاً: ما جاء في «كتاب الصلاة، باب الجهر بآمين عند انقضاء فاتحة الكتاب في الصلاة التي يجهر الإمام فيها بالقراءة». قال:

«حدثنا محمد بن حسان الأزرق بخبر غريب غريب ـ إن كان حفظ اتصال الإسناد ـ حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن عاصم عن أبي عثمان عن بلال: «أنه قال للنبي ﷺ لا تسبقني بآمين».

قال ابن خزيمة: «هكذا أملى علينا محمد بن حسّان هذا الحديث..»[1].

فبيّن الإمام ابن خزيمة أنه تحمل هذا الحديث عن شيخه محمد بن حسان إملاءً، وأورد ذلك على هيئة تعقيب ذكره بعد أن انتهى من سرد الحديث.

وقد يكون تحمل الحديث عن أكثر من شيخ، لكن تحمله عن كل واحد بطريقة تختلف عن الطريقة التي تحمله بها عن الآخر، فيشير إلى ذلك، كقوله في كتاب الصلاة: «باب وضع المصلي نعليه عن يساره إذا خلعها إذا لم يكن عن يساره مصلي..».

«أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وقرأته على بندار ـ وهذا حديث الدورقي ـ أخبرنا يحيى، عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله بن سفيان عن عبدالله بن السائب «أن النبي ـ ﷺ ـ صلى يوم الفتح واضعاً نعليه عن يساره»»[2].

وقد اعتنى الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ بذكر ما يدل على

---

(١) المصدر السابق: ٢٨٧/١، رقم الحديث: ٥٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠٦/٢، رقم الحديث: ١٠١٤.

وجود الدقة في التحمل، كأن يبين بعد ذكر اسم شيخه الذي تلقى منه الحديث أنه تحمله عنه من كتابه سماعاً، أو من أصله.

كقوله: «في كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن توقيت الماء من الماء للوضوء، أن الوضوء بالمد يجزىء..».

«حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني من كتابه، حدثنا ابن فضيل، عن حصين، ويزيد بن أبي زياد عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ:

«يجزىء من الوضوء المد ومن الجنابة الصاع»[(١)].

وقوله: في كتاب الصلاة: «باب الزجر عن غرز الضفائر في القفافي الصلاة..».

«أخبرنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم ـ من أصله ـ حدثنا حجاج، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عمران بن موسى، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه: «أنه رأى أبا رافع مولى النبي ـ ﷺ ـ مر بحسن بن علي وحسن يصلي قد غرز ضفريه في قفاه.. الحديث»[(٢)].

ثانياً: عنايته بذكر بلد السماع:

تعد العناية بذكر بلد السماع من الأمور التي أثنى عليها العلماء، وحثوا على الاقتداء بها، واستحسنوها.

فقد قال ابن الصلاح ـ في معرض الثناء على الإمام الحاكم لاهتمامه بهذا الأمر ـ: «ولنقتد بالحاكم أبي عبدالله، فنروي أحاديث بأسانيدها، منبهين على بلاد رواتها، ومستحسنٌ من الحافظ أن يورد الحديث بإسناده، ثم يذكر أوطان رجاله واحداً واحداً وهكذا..»[(٣)].

---

(١) المصدر السابق: ٦٢/١، رقم الحديث: ١١٧.

(٢) المصدر السابق: ٥٨/٢، رقم الحديث: ٩١١.

(٣) علوم الحديث: ٣٦٣.

ومن هنا نجد أن الإمام ابن خزيمة قد اعتنى كثيراً في صحيحه بذكر البلد الذي تحمل فيه الحديث عن شيخه.

ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب الوضوء: «باب إباحة الوضوء مرتين مرتين».

«أخبرنا محمد بن إبراهيم بن كبير الصوري ـ بالفسطاط ـ أخبرنا شريح بن النعمان، حدثنا فليح، وحدثنا أحمد بن الأزهر ـ وكتبته من أصله ـ أخبرنا يونس بن محمد، أخبرنا فليح ـ وهو ابن سليمان ـ عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد ـ رضي الله عنه ـ: «أن النبي ـ ﷺ ـ توضأ مرتين مرتين»[1].

وقوله: في كتاب الصلاة «باب نزول الراكب لصلاة الفريضة في السفر..».

«أخبرنا محمد بن عبدالله بن ميمون بالإسكندرية، أخبرنا الوليد بن مسلم الدمشقي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن ثوبان، حدثني جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا مع النبي ـ ﷺ ـ في غزوة: فكان يصلي التطوع على راحلته مستقبل الشرق، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة»[2].

وقد يكون سماعه للحديث من شيخه أكثر من مرة، وفي عدة بلدان، فيبين ذلك، كقوله في كتاب الصلاة، باب التشهد بعد سجدتي السهو إذا سجدهما المصلي بعد السلام: «أخبرنا محمد بن يحيى وأبو حاتم الرازي وسعيد بن محمد بن ثواب الحصري البصري، والعباس بن يزيد البحراني، قالوا: حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري عن أشعث عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين: «أن النبي ـ ﷺ ـ تشهد في سجدتي السهو وسلَّم».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٨٧/١، رقم الحديث: ١٧٠.

(٢) المصدر السابق: ٨٨/٢، رقم الحديث: ٩٧٦.

قال ابن خزيمة: «وهذا لفظ حديث أبي حاتم، حدثنا به بالبصرة. وحدثنا به ببغداد مرة، فقال: «إنّ النبي ـ ﷺ ـ صلّى بهم، فسها، فسجد سجدتي السهو بعد السلام والكلام»[1].

ولقد كان للإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ في هذا المجال تحرٍ شديد، يوضحه المثال الآتي الذي أورده في كتاب الصلاة: «باب ذكر بيان الفجر الذي يجوّز صلاة الصبح بعد طلوعه..» قال: «أخبرنا محمد بن علي بن محرز ـ أصله بغدادي ـ بالفسطاط، أخبرنا أبو أحمد الزبيري، أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «الفجر فجران، فجر يحرم فيه الطعام ويحل فيه الصلاة..» الحديث[2].

فذكر الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ أنه تحمل الحديث عن شيخه بالفسطاط، لئلا يتوهم أن التحمل كان ببغداد ـ وهو المكان الذي ينسب إليه شيخه ـ لأنه سبق لنا أن عرفنا أنه قد دخل بغداد وتحمل فيها عن شيوخها، فأشار إلى البلد الذي حصل فيه السماع حتى لا يحصل وهم، وهذا دليل واضح على معرفته، وتحريه الشديد، ودقته ـ رحمه الله تعالى ـ.

ثالثاً: اهتمامه بذكر أسماء الشيوخ الذين تحمل عنهم الحديث:

اعتنى الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ عناية كبيرة بذكر أسماء الشيوخ الذين تحمل عنهم الحديث وله في ذلك طريقتان:

الطريقة الأولى:

أن يذكر أسماء جميع الشيوخ الذين تحمل عنهم الحديث، وإن كثروا، كقوله في كتاب الوضوء: «باب صفة الغسل من الجنابة».

«أخبرنا أبو موسى، أخبرنا أبو معاوية، أخبرنا الأعمش، وحدثنا

---

(١) المصدر السابق: ١٣٤/٢، رقم الحديث: ١٠٦٢.

(٢) المصدر السابق: ١٨٤/١، رقم الحديث: ٣٥٦.

هارون بن إسحاق الهمداني، حدثنا ابن فضيل؛ وحدثنا سلم بن جنادة، أخبرنا وكيع وحدثنا علي بن حجر، أخبرنا عيسى بن يونس، وحدثنا عبدالله بن سعيد الأشج، أخبرنا ابن إدريس، وحدثنا أبو موسى، أخبرنا عبدالله بن داود، كلهم عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب عن ابن عباس، قال: حدثتني خالتي ميمونة، قالت: «أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة. . الحديث»[1].

فهذا الحديث تحمله الإمام ابن خزيمة عن خمسة من شيوخه، وقد ذكر أسماءهم جميعاً، وهو أمر استحبه العلماء، ودعوا إلى التزامه في الرواية[2].

الطريقة الثانية:

أن يذكر أسماء بعض شيوخه الذين تحمل عنهم الحديث، ويشير إلى أنه سمع الحديث عن آخرين، مستعملاً في ذلك صيغة «وجماعة غيرهم». كقوله: في كتاب الوضوء: «باب تخليل أصابع القدمين في الوضوء»:

«حدثنا الحسن بن محمد، وأبو الخطاب زياد بن يحيى الحساني، وإسحاق بن حاتم بن بيان المدائني، وجماعة غيرهم، قالوا: حدثنا يحيى بن سُليم، حدثني إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء. . الحديث»[3].

ففي هذا الحديث: اكتفى الإمام ابن خزيمة بذكر أسماء ثلاثة من شيوخه الذين سمعه منهم، وأشار بقوله: «وجماعة غيرهم» إلى أن هناك شيوخاً آخرين لم يذكر أسماءهم، قد تحمل عنهم الحديث بالإضافة إلى الذين سماهم.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢٠/١، رقم الحديث: ٢٤١.

(٢) انظر: فتح المغيث: ٣٤٥/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٨٧/١، رقم الحديث: ١٦٨.

ولعل الذي حمل الإمام ابن خزيمة على عدم ذكر أسماء جميع شيوخه الذين تحمل عنهم الحديث في بعض الأحيان هو الاختصار وعدم الإطالة.

رابعاً: أداؤه لأحاديث كتابه بصيغ الأداء المعروفة:

كان الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ يؤدي أحاديث كتابه بصيغ الأداء المعروفة عند المحدثين، وكان كثيراً ما يؤديها بصيغتي التحديث والإخبار ـ ولا سيما الصيغة الثانية ـ كقوله: «حدثني» و«حدثنا» و«أخبرني» و«أخبرنا» ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو أن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أن الإجازة والمناولة بمنزلة السماع الصحيح، فقد حكى الخطيب عن ابن خزيمة قوله: «الإجازة والمناولة عندي كالسماع الصحيح»[1] وهذا يعني أنه ـ رحمه الله تعالى ـ يجيز لمن تحمل بطريق الإجازة أو المناولة أن يقول في أدائه: حدثني وأخبرني، وقد سبقه إلى هذا الرأي: الإمام مالك، وابن وهب، وابن القاسم، وأشهب بن عبدالعزيز وشعيب بن أبي حمزة، وغيرهم. حيث قالوا بجواز ذلك في المناولة دون الإجازة، وذهب سفيان الثوري، وابن جريج، ومالك في بعض الروايات عنه إلى جواز ذلك في الإجازة أيضاً[2].

وقد كان الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ كثير الاهتمام بالحفاظ على اختلاف ألفاظ الأداء لرواة الحديث، كأن يقول أحدهم: «حدثنا» ويقول الآخر: «أخبرنا» أو «أنبأنا» أو غير ذلك من صيغ الأداء. كقوله في كتاب الوضوء: «باب ذكر الخبر المفسر للخبرين اللذين ذكرتهما في البابين المتقدمين..»:

«حدثنا محمد بن بشار ويحيى بن حكيم، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيدالله وحدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا عبدالأعلى، حدثنا عبيدالله، وحدثنا محمد بن معاوية البغدادي، حدثنا هشيم عن يحيى بن

---

(١) البحر المحيط للزركشي: ٣٩٤/٤، الكفاية: ٣٦٢.
(٢) انظر: الكفاية: ٢٦٩، ٢٧٠، تدريب الراوي: ٤٨/٢.

سعيد وحدثنا محمد بن الوليد، قال: حدثنا عبدالوهاب ـ يعني الثقفي ـ قال: سمعت يحيى بن سعيد، وحدثنا محمد بن عبدالله المخزومي، حدثنا أبو هشام ـ يعني المخزومي ـ، حدثنا وهيب عن عبيدالله ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية؛ وحدثنا أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب، أخبرني ابن عجلان؛ قال بندار في حديثه: قال: حدثني. وقال يحيى بن حكيم: قال: حدثنا، وقال محمد بن الوليد: قال: سمعت. وقال الآخرون: عن محمد بن يحيى بن حيان عن عمه واسع بن حيان عن ابن عمر، قال: «دخلت على حفصة ابنة عمر فصعدت على ظهر البيت.. الحديث»[1].

ولا شك في أن التمييز بين صيغ الأداء، والمحافظة على نقلها كما هي، تعرفنا الطريقة التي حمل بها الراوي حديثه، فنعلم هل هي صحيحة، أو فاسدة؟ وإذا كانت فاسدة فقد اختل أحد شروط القبول في الحديث.

خامساً: احتياطه في رواية الأحاديث:

سلك الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ مسلك الاحتياط في رواية الأحاديث، فكان يوردها في «صحيحه» كما تحملها، ثم يشير إلى ما يراه صواباً ومن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب الصلاة: باب إجازة الصلاة في الثوب الذي يخالطه الحرير». قال:

«أخبرنا عمر بن حفص الشيباني، حدثنا أبو عاصم عن عبدالحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبدالله عن عقبة بن عامر عن عمر، قال: «رأيت رسول الله ﷺ صلّى في فروُج من حرير ثم لم يلبث أن نزعه».

ثم قال ابن خزيمة: «هكذا حدثنا به الشيباني، قال: عن عمر وهو

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٤/١ ـ ٣٥، رقم الحديث: ٥٩.

وهم، وحدثنا به بندار وأبو موسى، قالا: عن عقبة بن عامر، قال: رأيت رسول الله ﷺ..»، ولم يذكرا عمر. هذا هو الصحيح، وذكر عمر في هذا الخبر وهم، وإنما الصحيح عن عقبة بن عامر: «رأيت النبي ﷺ...»[1].

ففي هذه الرواية أشار الإمام ابن خزيمة إلى أن تحمله لها عن شيخه الشيباني قد ورد فيها ذكر الصحابي الجليل «عمر» رضي الله عنه. وهو وهم، ولكن مع هذا لم يحذفه من سند الرواية، حتى لا ينقص منها عما تحمله عن شيخه، ثم نبه على ذلك الوهم عقب الانتهاء من إيراد الرواية: وأورد الدليل على ما يراه الصواب، وهو أن الحديث الذي رواه شيخاه بندار وأبو موسى لم يُذكر في سنده سيدنا عمر - رضي الله عنه - وهذا المسلك الذي سلكه الإمام ابن خزيمة في صحيحه دليل ساطع على دقته وتحريه واحتياطه في رواية الحديث، كما يكشف في الوقت نفسه عن معرفته الواسعة بالأسانيد.



(١) صحيح ابن خزيمة: ١/٣٧٩ ـ ٣٨٠.

الفصل الثالث

دراسة المتن في صحيح ابن خزيمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج ابن خزيمة في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: أنواع الحديث باعتبار من أضيف إليه.

المبحث الثالث: جملة من علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

تمهيد:

يشتمل علم مصطلح الحديث على مجموع القواعد والمباحث الحديثية المتعلقة بالإسناد والمتن، وقد تحدثت في الفصل السابق عن علم الإسناد في صحيح ابن خزيمة. أما في هذا الفصل فسأتحدث عن المتن، وما يتعلق به في صحيح ابن خزيمة وذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: أنواع الحديث باعتبار من يُضاف المتن إليه.

المبحث الثالث: جملة من علوم الحديث المتعلقة بالمتن.

وقبل أن أفصّل الكلام في هذه المباحث، لا بد من التعريف أولاً بالمتن لغةً واصطلاحاً فأقول:

المتن في اللغة: المتن من كل شيء ما صلب ظهره، والجمع متون ومتان، ومتن كل شيء ما ظهر منه، وما ارتفع وصلب من الأرض، ومتّن القوس تمتيناً: شدَّها بالعصب[1].

وفي اصطلاح المحدثين: عُرِّفَ بتعاريف عدة منها:

«ألفاظ الحديث التي تتقوّم بها المعاني»[2].

ولعله سُمِّي بذلك؛ لأنه الظاهر والمطلوب والغاية من الحديث كله فهو مأخوذ من معانيه اللغوية السابقة.

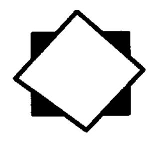
---

(١) انظر: لسان العرب: ٦/٤١٣٠ مادة متن.

(٢) تدريب الراوي: ١/٢٣.

وقد تعرض المحدثون لدراسة المتن في جوانبه المتعددة استكمالاً لبحثهم في القبول والرد، واستيفاءاً لما يحتاج إليه الباحث. وقد تناول الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ هذه الجوانب، وأدلى بدلوه فيها، وبيان ذلك في المباحث الثلاثة الآتية:





المبحث الأول
منهج الإمام ابن خزيمة في تراجم الأبواب



إن تراجم صحيح ابن خزيمة تُعطي لقارئها صورة واضحة، ودليلاً قاطعاً على مقدرة الإمام ابن خزيمة، وسعة علمه، وقوة حفظه، وحدة ذكائه، وعمق فهمه للكتاب والسنة. وبراعته في استنباط الأحكام منهما، والاستدلال لأبواب أرادها من الأصول والفروع، واستخراج لطائف فقه الحديث، فكان فيها كما قال الإمام أبو العباس بن سريج:

«يستخرج النكت من حديث رسول الله ﷺ بالمنقاش»[1].

كما أن الناظر في هذه التراجم يلاحظ أن الناحية الفقهية بادية بوضوح في عناوينه، وإن كان شيخه البخاري وغيره قد سبقوه في هذا المجال، إلا أن ابن خزيمة تميّز عمن سبقه بطول تراجمه التي جاءت شرحاً وافياً لمعنى الحديث، وبيان غريبه، وعرضاً لمسائل الخلاف وغير ذلك، كما امتازت أيضاً بوضوحها، وظهور معانيها، واشتمالها على معانٍ مختلفة من الحديث والفقه واللغة.

ومن خلال استقراء «الصحيح»، وتتبع صنيع الإمام ابن خزيمة فيه، نجد أن التراجم عنده تنقسم إلى قسمين هما:

---

(١) البداية والنهاية: ١١/١٦٠، الوافي بالوفيات: ٢/١٩٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ١/١٠٠.

أولًا: التراجم الظاهرة.

ثانياً: التراجم المستنبطة.

وسأتكلم عن كل واحد منهما في مطلب مستقل؛ لذلك فإن هذا المبحث سيتضمن مطلبين:

المطلب الأول
التراجم الظاهرة

وهي تلك التراجم التي تكون الترجمة فيها دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها دلالة واضحة، دون حاجة للفكر والنظر.

وفائدتها: الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلاً. وهذا اللون من التراجم هو الغالب في صحيح ابن خزيمة، وقد تنوعت أساليبه فيها، ونراه يتفنن في صياغتها مما يدل على أنه ـ رحمه الله تعالى ـ له في هذه التراجم أغراضاً يرمي إليها، ومعان يريدها، وله في ذلك أساليب كثيرة سأسوق منها ـ على سبيل المثال ـ خمسة عشر أسلوباً:

الأسلوب الأول
الترجمة بصيغة خبرية عامة

وذلك بأن تكون الترجمة عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة تحتمل عدة أوجه، فتدل على محتوى الباب بوجه عام، ثم يتعين المراد بما يذكر من الحديث في الباب[1]. وهذا النوع من الترجمة يسلكه

---

(١) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٣٠٧.

الإمام ابن خزيمة أحياناً، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في «كتاب الصلاة، باب القراءة في صلاة المغرب»: فقد أخرج فيه الحديثين الآتيين:

١ - حديث جبير بن مطعم - رضي الله عنه -: «أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور»[١].

٢ - حديث مروان بن الحكم قال: قال زيد بن ثابت - رضي الله عنه -: «مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل؟ لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطوليين». قال: قلت: وما طولى الطوليين؟ قال: الأعراف..»[٢] فدل هذان الحديثان على ما يُقرأ في صلاة المغرب.

وفائدة هذا النوع من التراجم: الإعلام الإجمالي بمضمون الباب ثم يدرك القارىء المعنى المقصود[٣].

الأسلوب الثاني
الترجمة بصيغة خبرية خاصة
بمسألة الباب دون أن يتطرق إليها الاحتمال

هذا النوع من الترجمة هو الغالب على تراجم ابن خزيمة الظاهرة.

ومن أمثلة ذلك: قال ابن خزيمة: «باب الأمر بالمبالغة في الاستنشاق إذا كان المتوضىء مفطراً غير صائم»:

ثم أورد تحته حديث لقيط بن صبرة أنه قال: «قلت يا رسول الله

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٨/١ - ٢٥٩، ٥١٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٥٩/١، رقم الحديث: ٥١٦.

(٣) هدي الساري: ١٤.

أخبرني عن الوضوء. قال: «أسبغ الوضوء، وخلل الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»[1].

وفائدة هذا النوع من التراجم: إفادة أنّ هذا الحديث فيه دليل لهذا الحكم، أو الفائدة التي أوضحتها الترجمة[2]. وهي في المثال الذي سقناه من الوضوح بمكان بحيث لا تحتاج إلى أدنى تعليق.

الأسلوب الثالث
جعل بيان المراد بكلمة في الحديث ترجمة له

وذلك بأن يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له كله أو بعضاً منه.

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ - إنما أراد بقوله: «فإنه لا يدري أين باتت يده منه» أي أنه لا يدري أين أتت يده من جسده».

أورد تحته حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في إنائه أو في وضوئه، حتى يغسلها، فإنه لا يدري أين أتت يده منه**»[3] فاقتطع للترجمة جزءاً من الحديث الذي أخرجه في الباب.

وهذا النوع من التراجم، كأنَّ المؤلف يريد أن يقول فيه: باب هذا الحديث.

وهذه الطريقة نادراً ما يسلكها الإمام ابن خزيمة في «صحيحه» وذلك لأنه يودع اجتهاده في الترجمة، كما أشرنا من قبل.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/٧٧ - ٧٨، رقم الحديث: ١٥٠.
(٢) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٣٠٨.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ١/٥٢، رقم الحديث: ١٠٠.

الأسلوب الرابع
الترجمة بالإخبار عن بدء الحكم وظهور الشيء

وذلك أن الإمام ابن خزيمة قد يترجم في أول بعض الموضوعات ببدء ذلك الأمر، أو بظهوره.

مثال ذلك: قوله في كتاب الصلاة: «باب في بدء الأذان والإقامة»:

فقد أخرج فيه حديث عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى. وقال بعضهم: بل قرناً مثل قرن اليهود. فقال عمر: أفلا تبعثون رجلاً فينادي بالصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: **«قم يا بلال فنادِ بالصلاة»**.

ثم أخرج أيضاً حديثاً آخر لابن عمر: «إن بلالاً كان يقول أول ما أذنّ: أشهد أن لا إله إلا الله. حي على الصلاة، قال له عمر: «قل في أثرها: أشهد أن محمداً رسول الله فقال رسول الله ﷺ: **«قل كما أمرك عمر»**»[1].

فقد أفاد هذان الحديثان اللذان أوردهما الإمام ابن خزيمة هنا: كيف كان بدء الأذان، والمحاولات التي بذلها المسلمون للإعلام بوقت الصلاة، حتى وفقّهم الله تعالى لهذه الشعيرة العظيمة: الأذان.

ولمثل هذا التنصيص فائدة كبيرة في تأريخ التشريع الإسلامي، وغير ذلك من الفوائد التي يستفيدها العلماء.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٨/١ ـ ١٨٩، رقم الحديث: ٣٦١، ٣٦٢.

الأسلوب الخامس

الترجمة للمسائل الخلافية

وذلك بذكر الخلاف الفقهي، وإبداء رأيه فيه:

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب القراءة في الظهر والعصر في الأوليين منهما بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخريين بفاتحة الكتاب ضد قول من زعم أن المصلي ظهراً أو عصراً مخيّر بين أن يقرأ في الأخريين منهما بفاتحة الكتاب وبين أن يسبح في الأخريين منهما، وخلاف قول من زعم أنه يسبح في الأخريين ولا يقرأ في الأخريين منهما. وهذا القول خلاف سنة النبي ﷺ الذي ولاّه الله بيان ما أنزل عليه من الفرقان، وأمره عز وجل بتعليم أمته صلاتهم».

ثم أورد تحته حديث أبي قتادة: «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر فاتحة الكتاب وسورة ويسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب»[1].

وهذا النوع من التراجم قليل في صحيح ابن خزيمة، حيث نجد أنه - رحمه الله تعالى - قلما يتعرض للخلاف بين العلماء، وذلك لأنه يبدي اختياره واجتهاده في المسألة، وإذا ما أورد خلافاً فإنما يورده في معرض الرد عليه.



(١) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٥٣ - ٢٥٤، رقم الحديث: ٥٠٣.

الأسلوب السادس
الترجمة بذكر رأي لأحد الفقهاء
والاستدلال له في الباب
مع إبداء رأيه فيه

مثال ذلك: قوله في كتاب الحج: «باب إباحة الطواف والصلاة بمكة بعد الفجر وبعد العصر والدليل على صحة مذهب المطلبي أن النبي - ﷺ - إنما أراد بزجره عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، بعض الصلاة لا جميعها».

ثم أورد تحته حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا بني عبدمناف لا يمنعن أحد طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة كان من ليل أو نهار»**[1].

الأسلوب السابع
الترجمة للنسخ

حيث نجد أن الإمام ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - يعقد في صحيحه باباً للدليل المنسوخ وآخر للناسخ، وذلك كما جاء في كتاب الوضوء في مسألة الغسل بسبب الجماع من غير إمناء، حيث عقد لها بابين:

أولهما: «باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ في الرخصة في ترك الغسل في الجماع من غير إمناء قد نسخ بعض أحكامها».

وأورد تحته حديث يزيد بن خالد الجهني: «أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجامع فلا ينزل.

---

(١) المصدر السابق: **٤/٢٢٥**، رقم الحديث: **٢٧٤٧**.

قال: ليس عليه غسل ثم قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ. . . .» الحديث[1].

وثانيهما: «باب ذكر نسخ إسقاط الغسل في الجماع من غير إمناء».

ومما أخرج فيه: حديث أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ: «إن الفتيا التي كانوا يقولون: الماء من الماء» رخصة رخصها رسول الله ﷺ في أول الإسلام ثم أمر بالغسل بعدها»[2].

وقد بيّن الإمام ابن خزيمة أن هذا الحديث ناسخ للأول، وصرّح بالنسخ في الترجمة نفسها.

الأسلوب الثامن
الترجمة بذكر سبب نزول الآية

وذلك بأن يذكر جزءاً من آية في الترجمة ويورد تحتها حديثاً في سبب نزولها.

مثال ذلك ما جاء في كتاب الزكاة باب ذكر ثناء الله عز وجل على مؤدي صدقة الفطر: «حدثنا أبو عمر ومسلم بن عمرو بن مسلم بن وهب الأسلمي المدني بخبر غريب غريب قال: حدثني عبدالله بن نافع عن كثير ابن عبدالله المزني عن أبيه عن جده قال: «سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾﴾[3] فقال: «أنزلت في زكاة الفطر»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/١١٢، رقم الحديث: ٢٢٤.

(٢) المصدر السابق: ١/١١٢، رقم الحديث: ٢٢٥.

(٣) سورة الأعلى، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٤/٩٠، رقم الحديث: ٢٤٢٠.

الأسلوب التاسع
ذكر الحكم في الترجمة

وبيان ذلك أن الإمام ابن خزيمة قد يذكر في الترجمة الحكم الذي تدل عليه مسألة الباب:

مثال ذلك: ما جاء في كتاب الحج حيث ترجم للباب بقوله: «باب الدليل على أن جهاد النساء الحج والعمرة، وفي الخبر دلالة على أن العمرة واجبة كالحج، إذ أن النبي ﷺ أعلم أن عليهنّ العمرة كما أن عليهن الحج».

ثم ذكر حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «هل على النساء من جهاد؟ قال ﷺ: «**عليهن جهاد لا قتال فيه، الحج والعمرة**»»[1].

الأسلوب العاشر
استعمال صيغة «من السنة» في الترجمة

وذلك إشارة منه إلى أن الحكم الذي يذكره في الترجمة هو الذي عليه دلت السنة، وموافق لها.

مثال ذلك: قوله في كتاب الصلاة: «باب ذكر السنة في سجدتي السهو بعد الكلام ساهياً، ضد قول من زعم أن المسلم من الصلاة إذا كان قد سها في صلاته، فتكلم بعد السلام ساهياً، أنه لا يسجد سجدتي السهو، وهذا القول خلاف الثابت من سنة النبي ﷺ». وأورد تحته حديث عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «أن رسول الله ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام والكلام»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٥٩/٤، رقم الحديث: ٣٠٧٤.

(٢) المصدر السابق: ١٣٢/٢، رقم الحديث: ١٠٥٨.

الأسلوب الحادي عشر
الترجمة التفسيرية

وذلك بأن يذكر فيها نصاً بشرحه، ويكون الحديث الوارد في الباب شارحاً له، وتنقسم إلى قسمين هما:

١ ـ تفسير آية أو بعض آية:

مثال ذلك: قوله في كتاب الصيام: «باب ذكر البيان أن الله عز وجل أراد بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[١] بيان بياض النهار من الليل فوقع اسما الخيط على بياض النهار وعلى سواد الليل، وهذا من الجنس الذي كنت أعلم أن العرب لم تكن تعرفها في معناها، وأن الله عز وجل إنما أنزل الكتاب بلغتهم لا بمعانيهم، فالخيط لغتهم وإيقاع هذا الاسم على بياض النهار وسواد الليل لم يكن من معانيهم التي يفهمونها حتى أعلمهم ـ ﷺ ـ».

وقد أورد تحته حديث عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ قال: «لما نزلت: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ قال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك بياض النهار من سواد الليل**»»[٢].

٢ ـ تفسير حديث أو جزء من حديث:

مثال ذلك: قوله في كتاب الصلاة: «باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ ـ إنما أراد بقوله: «**فإنما هو شيطان**» أي فإنما هو شيطان مع الذي يريد المرور بين يديه لا أن المار من بني آدم شيطان، وإن كان اسم

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٨/٣.

الشيطان قد يقع على عصاة بني آدم. قال الله عز وجل: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾[1].

ثم أورد تحته حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تصلّ إلّا إلى سترة ولا تدَعْ أحداً يمر بين يديك، فإن أبى فليقاتله فإنَّ معه القرين**»[2].

الأسلوب الثاني عشر
الإشارة في الترجمة إلى أقوال الصحابة ومن بعدهم

وذلك بأن يذكر عقب الترجمة مباشرة أن هذا المذكور فيها ذهب إليه، أو قال به، أو مروي عن فلان من الصحابة، أو من بعدهم.

مثال ذلك: قوله في كتاب الوضوء: «باب ذكر البيان أن الله عز وجل وعلا أمر بغسل القدمين في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ..﴾ الآية. لا بمسحهما. على ما زعمت الروافض والخوارج، والدليل على صحة تأويل المطلبي ـ رحمه الله ـ أن معنى الآية على التقديم والتأخير، على معنى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، فقدم ذكر المسح على ذكر الرجلين، كما قال ابن مسعود، وابن عباس، وعروة بن الزبير: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾، قالوا: رجع الأمر إلى الغسل»[3].

❁ ❁ ❁

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٢.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٧، رقم الحديث: ٨٢٠.

(٣) المصدر السابق: ١/٨٥، رقم الترجمة: ١٢٨.

الأسلوب الثالث عشر
تضمين الترجمة الحكم على الحديث أو بيان علة فيه

وذلك بذكر تصحيح حديث أو تضعيفه أو الكلام على راوٍ من الرواة.

وستأتي أمثلة ذلك في مبحث الجرح والتعديل، وفي الفصل الذي يتحدث عن اصطلاحات ابن خزيمة الحديثية. ونكتفي هنا بذكر مثال لذلك:

قال ابن خزيمة: «باب النزول عن المنبر للسجود إذ اقرأ الخاطب السجدة على المنبر إن صح الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد؛ لأن بعض أصحاب ابن وهب أدخل بين ابن أبي هلال وبين عياض بن عبدالله في هذا الخبر إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة. رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا».

وأورد تحته حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: «خطبنا رسول الله ﷺ يوماً، فقرأ (ص)، فلما أمرَّ بالسجدة نزل فسجد وسجدنا معه..» الحديث[1].

الأسلوب الرابع عشر
الأبواب الجامعة

وذلك بأن يذكر عنواناً عاماً جامعاً لأحاديث تتعلق بمسائل متعددة ولأبواب كثيرة من جنس واحد، مستعملاً لفظ «جماع أبواب» مضافاً لموضوع تلك الأحاديث على هذه الطريقة: «جماع أبواب الأذان والإقامة»، «جماع أبواب اللباس في الصلاة». «جماع أبواب صلاة العيدين» وهكذا.. ثم يورد تحت كل واحدة منها مجموعة من الأبواب.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٥٤/٢، رقم الحديث: ١٤٥٥.

الأسلوب الخامس عشر
قد يذكر الترجمة، ولا يذكر فيها
حديثاً من باب الاختصار

مثال ذلك: ما جاء في كتاب الصلاة: «باب النهي عن بزق المصلي عن يمينه» فإنه أورد هذه الترجمة، ولم يذكر تحتها حديثاً واكتفى بقوله: «قد أمليت بعض الأخبار التي في هذه اللفظة قبل»[1].

والإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يشير بهذه الترجمة إلى أخبار سبق ذكرها في «صحيحه» منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ـ: «أن رسول الله ﷺ أبصر نخامة في قبلة المسجد، فحكها بحصاة، ونهى أن يبزق الرجل بين يديه، وعن يمينه، وقال: **«ليبزق عن شماله، أو تحت قدمه اليسرى»**[2].

المطلب الثاني
التراجم المستنبطة

يضع المصنفون العناوين لمسائل كتبهم، للدلالة على مضمونها وموضوعها، وتوجيه ذهن القارىء إليها من أول الأمر، فالأصل في العناوين والتراجم أن تكون مطابقتها لمضمون الباب ظاهرة واضحة لا تحتاج إلى قدح زناد الفكرة.

فيا ترى لماذا توضع التراجم الاستنباطية التي تحتاج إلى إعمال الفكر حتى تعرف مطابقتها لما وضعت له، وهل هناك فوائد أخرى غير هذه الفائدة؟ يجيب عن ذلك الدكتور نور الدين عتر في كتابه: «الإمام الترمذي

---

(١) المصدر السابق: ٦٣/٢.

(٢) المصدر السابق: ٤٣/٢ ـ ٤٤، رقم الحديث: ٨٧٤.

والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»[١]، فيقول:

«إنّ المؤلف قد لا يقتصر على الفائدة السابقة ـ ويعني إعمال الفكر ـ، بل يلاحظ أموراً أخرى أبعد منها فيسلك طريق الاستنباط، ومن ذلك:

١ ـ أن يريد مؤلف الكتاب الوصول بالقارىء إلى نتيجة لا تدل عليها أحاديث الباب التي بين يديه بصورة مباشرة، فيضع له ما يرشده إليها في العنوان ليصل إليها القارىء بإعمال فكره، ويعلم أنها المقصودة.

٢ ـ أن يقصد المؤلف شحذ ذهن الطالب، وتمرينه على التفهم والاستنباط فيسلك طريق الإشارة ليتفكر القارىء فيها، فيستيقظ عقله، ويكتسب تفقهاً وتعلماً في العلم.

وهذا النوع من التراجم قليل في صحيح ابن خزيمة إذا قيس بالنوع الأول من التراجم، وأغلبها ما كان استنباطاً لحكم فقهي من حديث مع اتصافها بالوضوح.

وقد وجدت من المسالك التي سلكها الإمام ابن خزيمة في هذا النوع من التراجم في صحيحه المسلكين الآتيين:

المسلك الأول
بيان تطابق الترجمة للحديث
بالعموم والخصوص

بأن يكون الحديث خاصاً، والترجمة أعم منه فيطابقها بتعميم معناه. أو يكون الحديث عاماً، والترجمة خاصة فتدرج فيه.

مثال ذلك: ما جاء في «كتاب الصلاة: باب الناسي للصلاة والنائم

---

(١) ص ٣١٨.

عنها يدرك ركعة منها قبل ذهاب وقتها» فإنه أخرج فيه حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «من أدرك ركعتين من العصر قبل أن تغرب الشمس، أو ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك»[(١)].

ففي هذا المثال نلاحظ أن الحديث الذي ذكره خاص بمن أدرك ركعتين من العصر، أو ركعة من الصبح، والترجمة أعم من ذلك حيث شملت كل صلاة مفروضة أدرك الناسي لها أو النائم عنها ركعة منها قبل ذهاب وقتها.

ومثاله أيضاً: قوله في كتاب الصلاة: «باب ذكر نفي قبول صلاة المرائي بها» فقد أخرج فيه حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ يرويه عن ربه قال: «**أنا خير الشركاء.. فمن عمل عملًا فأشرك فيه غيري فأنا منه بريء، وهو للذي أشرك**»[(٢)].

فالترجمة خاصة بصلاة المرائي، والحديث الذي أورده في الباب عام في الصلاة وغيرها، فيكون أعم من الترجمة، وقد استنبط الإمام ابن خزيمة حكم الترجمة من الحديث لأنها أحد أفراده.

المسلك الثاني
الترجمة بشيء بد هي قد يظنه الناظر قليل الجدوى ثم تظهر له بالبحث، والاستقصاء فائدة مجدية

ومثال ذلك: ما جاء في «كتاب الصلاة، باب الصلاة على الخمرة»[(٣)] فقد أخرج فيه حديث ميمونة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «كان رسول الله ﷺ

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٩٢/٢، رقم الحديث: ٩٨٤.

(٢) المصدر السابق: ٦٧/٢ ـ ٦٨، رقم الحديث: ٩٣٨.

(٣) الخُمرة: حصير صغير قدر ما يُسجد عليه، ينسج من سعف النخيل، وقد سميت خمرة لأنها تستر الوجه من الأرض. انظر لسان العرب: ١٢٦١/٢.

يصلي على الخُمرة»[1].

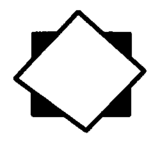
وما جاء في كتاب الصلاة أيضاً: «باب الصلاة على الحصير» وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: «أنّ رسول الله ﷺ صلّى على حصير»[2].

وهذا الذي فعله الإمام ابن خزيمة هنا قد يتوهم من لا خبرة له بمواطن الخلاف بين الفقهاء أن الترجمة له أمر غير مجد، لأن ما تضمنته أمر شائع معلوم، لكنها في الحقيقة ذات فائدة، إذ أن فيها إشارة إلى الرد على مَنْ كره الصلاة على الحصيرة كعروة بن الزبير ومالك وغيرهما[3].

أما التراجم المرسلة: «وهي التي أرسلت فلم تذكر، واكتفى عنها بكلمة العنوان باب» فهذه لم أعثر على شيء منها في صحيح الإمام ابن خزيمة.



(١) صحيح ابن خزيمة: ١٠٤/٢، رقم الحديث: ١٠٠٧.
(٢) المصدر السابق: ١٠٣/٢، رقم الحديث: ١٠٠٤.
(٣) انظر: نيل الأوطار: ١٢٧/٢.



المبحث الثاني
أنواع الحديث باعتبار من يُضاف المتن إليه



أنواع الحديث باعتبار من يضاف المتن إليه ـ أي باعتبار قائله ـ أربعة:

وذلك لأنه: إما أن يضاف إلى الله تعالى أو يُضاف إلى غيره، فإن أضيف إليه تعالى فهو الحديث القدسي، وإن أضيف إلى غيره فلا يخلو إما أن يضاف إلى الرسول عليه الصلاة والسلام أو إلى الصحابي أو التابعي: فإن أضيف إليه ﷺ فهو المرفوع ـ وإن أضيف إلى الصحابي فهو الموقوف. وإن أضيف إلى التابعي فهو المقطوع، وسأتكلم بإيجاز عن ورود هذه الأنواع في صحيح ابن خزيمة:

النوع الأول
الحديث القدسي في صحيح ابن خزيمة

الحديث القدسي: هو الحديث الذي يضيفه الرسول ﷺ إلى الله عز وجل بأي صيغة تدل على ذلك، كأن يقول: قال الله تعالى، أو يقول الله عز وجل أو يقول الراوي: عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أو نحو ذلك[1].

---

(١) انظر: محاضرات في علوم الحديث لأستاذنا الدكتور حارث الضاري: ١٦، منهج النقد في علوم الحديث: ٣٠٢، تيسير مصطلح الحديث للطحان: ١٣٧.

والقدسي: نسبة إلى القدس أي الطهر، وسمي قدسياً لنسبته إلى الذات المقدسة وهو الله سبحانه وتعالى، وهذه النسبة نسبة إجلال وتكريم. ويسمى أيضاً بالحديث الإلهي والحديث الرباني لتلك النسبة.

ومن أمثلة الحديث القدسي في صحيح ابن خزيمة:

أ ـ قال ابن خزيمة: حدثنا عتبة بن عبدالله اليحمدي، قال: قرأت على مالك بن أنس عن العلاء بن عبدالرحمٰن أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة، يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج غير تمام» فقلت: يا أبا هريرة: إني أكون أحياناً وراءَ الإمام، فغمز ذراعي وقال: اقرأ بها يا فارسي في نفسك. فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تبارك وتعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي، يقول العبد: «الحمد لله رب العالمين» يقول الله: «حمدني عبدي» يقول العبد: «الرحمن الرحيم» يقول الله: «أثنى عليَّ عبدي» يقول العبد: «مالك يوم الدين» يقول الله: «مجدني عبدي» وهذه الآية بيني وبين عبدي، يقول العبد: «إياك نعبد وإياك نستعين» فهذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، يقول العبد: «اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» فهو لعبدي، ولعبدي ما سأل»**(١).

ب ـ قال ابن خزيمة: حدثنا بندار، حدثنا محمد: ح وحدثنا أبو موسى، حدثني محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت العلاء يحدث عن أبيه عن أبي هريرة: عن النبي ﷺ يرويه عن ربه، قال: «أنا خير الشركاء ـ وقال بندار: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملًا فأشرك فيه غيري فأنا منه بريّء، وهو للذي أشرك»(٢).

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣، كتاب الصلاة، باب فضل قراءة فاتحة الكتاب، رقم الحديث: ٥٠٢.

(٢) المصدر السابق: ٦٧/٢ ـ ٦٨، كتاب الصلاة، باب ذكر نفي قبول صلاة المرائي بها، رقم الحديث: ٩٣٨.

النوع الثاني
الحديث المرفوع في صحيح ابن خزيمة

المرفوع لغة: اسم مفعول من «رفع» ضد «وضع» كأنه سُمِّيَ بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ[1].

واصطلاحاً: «هو ما أضِيفَ إلى النبي ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء كان متصلاً أو منقطعاً»[2] ـ وقيده الخطيب البغدادي «بما أخبر فيه الصحابي عن الرسول ﷺ من قول أو فعل» فأخرج بذلك المرسل، والأول هو الذي عليه الجمهور وهو المشهور[3].

وهو مراد ابن خزيمة من إطلاق لفظ المرفوع كما يظهر ذلك من خلال تتبع صنيعه في كتابه الصحيح.

وإضافة القول أو الفعل أو التقرير إلى النبي ﷺ منها ما تكون صريحة، ومنها ما يكون حكماً ومن أمثلة ذلك:

١ ـ مثال المرفوع من القول تصريحاً في صحيح ابن خزيمة:

قال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند ح وحدثنا سلم بن جنادة، حدثنا وكيع عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن هند عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ قال: «**خير صلاة المرء في بيته إلّا المكتوبة**»[4].

---

(١) تيسير مصطلح الحديث: ١٢٨، وانظر: لسان العرب ١٦٩٠/٣، مادة رفع.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٤١، التبصرة والتذكرة: ١١٦/١ ـ ١١٧، تدريب الراوي: ١٤٩/١، توضيح الأفكار للصنعاني: ٢٥٤/١.

(٣) علوم الحديث: ٤١، أصول الحديث: ٣٥٥.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢١٠/٢ ـ ٢١١، كتاب الصلاة، باب استحباب الصلاة في البيت خلا المكتوبة، رقم الحديث: ١٢٠٣.

٢ ـ ومثال المرفوع من الفعل تصريحاً في صحيح ابن خزيمة:

قوله: حدثنا محمد بن المبارك المخرمي، أخبرنا معلى بن منصور، حدثنا عبدالوارث عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي على الخمرة لا يدعها في سفر ولا حضر».

قال ابن خزيمة: هكذا حدثنا به المخرّمي مرفوعاً[١]..

٣ ـ ومثال المرفوع من التقرير تصريحاً في صحيح ابن خزيمة:

حديث رفاعة بن رافع: قال: «كنا يوماً نصلي وراء رسول الله ﷺ، فلما رفع رأسه من الركوع، قال: «**سمع الله لمن حمده**» فقال رجل وراءه: ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. فلما انصرف رسول الله ﷺ قال: «**من الذي تكلم آنفاً؟**» قال رجل أنا. فقال رسول الله ﷺ: «**لقد رأيتُ بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أولًا**»[٢].

٤ ـ ومثال المرفوع من الفعل حكماً:

أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه، فيتنزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ.

ومثاله في صحيح ابن خزيمة: قوله في: «كتاب الصلاة، باب إباحة الاقتصار على تسليمة واحدة من الصلاة..»:

«أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا معلى بن أسد العمي، حدثنا وهيب عن عبيدالله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنهما:

«إنها كانت تسلّم تسليمة واحدة قبالة وجهها: السلام عليكم»[٣].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، رقم الحديث: ١٠١٣.

(٢) المصدر السابق: ١/٣١١، كتاب الصلاة، باب فضيلة التحميد بعد رفع الرأس، رقم الحديث: ٦١٤.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٦٠، رقم الحديث: ٧٣٠.

٥ ـ ومثال المرفوع من التقرير حكماً:

أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا؛ لأن ذلك يستلزم علمه عليه الصلاة والسلام بذلك وإقرارهم عليه وأمثلته في صحيح ابن خزيمة: قول الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: «كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة يوم عرفة»[1] وقول الصحابية أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: «كان يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله ﷺ بالمد الذي يقتات به أهل المدينة، أو الصاع الذي يقتاتون به...»[2].

ـ ويلتحق بالمرفوع الحكمي ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة إليه ﷺ، كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث، أو يرويه، أو ينميه، أو رواية، أو يبلغ به، أو رواه[3].

ومن أمثلة ذلك في صحيح ابن خزيمة:

قال ابن خزيمة: حدثنا عبدالجبار بن العلاء، حدثنا سفيان، حدثني الزهري، ح وحدثنا الحسن بن محمد وأحمد بن عبدة وسعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي ومحمد الوليد القرشي قالوا: حدثنا سفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت: عن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث المخزومي».

وقال الحسن بن محمد: «يبلغ به النبي ﷺ».

---

(١) المصدر السابق: ٢٥٣/٤، كتاب المناسك باب التهجير بالصلاة يوم عرفة، رقم الحديث: ٢٨١٣.

(٢) المصدر السابق: ٨٤/٤، كتاب الزكاة، باب ذكر الدليل على أن زكاة رمضان إنما تجب بصاع النبي ﷺ.

(٣) انظر: علوم الحديث: ٤٦، الخلاصة: ٤٦ ـ ٤٧، نزهة النظر: ٨٥.

وقال أحمد وعبدالجبار: «عن عبادة بن الصامت رواية»[1].

ومن الصيغ المحتملة: قول الصحابي، أمرنا بكذا، أو نُهِينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أُمِرَ بلال بكذا، وما أشبهه، فكله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور[2].

ومن أمثلة ذلك في صحيح ابن خزيمة:

١ ـ قال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا أبو أسامة عن ابن عوف عن محمد بن سيرين عن أنس قال: «من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حيّ على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم»[3].

٢ ـ قال ابن خزيمة: حدثنا بشر بن هلال، حدثنا عبدالوارث ـ يعني ابن سعيد ـ عن أيوب ح وحدثنا بندار، حدثنا عبدالوهاب، حدثنا أبو أيوب، ح حدثنا بندار، حدثنا عبدالوهاب، حدثنا خالد، ح عن محمد ـ غير مفسر ـ وحدثنا أبو الخطاب، حدثنا بشر ـ يعني ابن المغفل ـ حدثنا خالد، ح وحدثنا زياد بن أيوب، حدثنا هشام عن خالد، ح وحدثنا مسلم بن جنادة، حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء كليهما عن أبي قلابة عن أنس قال:

«أُمِرَ بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٦/١ ـ ٢٤٧، كتاب الصلاة، إيجاب القراءة في الصلاة بفاتحة الكتاب، رقم الحديث: ٤٨٨.

(٢) انظر: علوم الحديث: ٤٥، التقريب: ١٥٣/١، نزهة النظر: ٨٦، تدريب الراوي: ١٥٣/١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٢/١، كتاب الصلاة، باب التثويب في أذان الصبح، رقم الحديث: ٣٨٦.

(٤) المصدر السابق: ١٩٠/١، كتاب الصلاة، باب تثنية الأذان وأفراد الإقامة، رقم الحديث: ٣٦٦.

وقد ذهب ابن خزيمة في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الجمهور من أن صيغة «أُمِرَ بلال» من قبيل المرفوع إلى رسول الله ﷺ، حيث قال بعد أن ذكر الحديث السابق: «باب ذكر الدليل على أن الآمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة كان النبي لا بعده أبو بكر ولا عمر، كما ادعى بعض الجهلة أنه جائز أن يكون الصديق أو الفاروق أمر بلالاً بذلك»[1].

وهكذا نجد أن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يخرّج هذه الأحاديث من غير التفات إلى كون الحديث مرفوعاً صراحة أو حكماً. فهو كما يخرج المرفوع الصريح، ويستدل به لترجمة الباب، ويتكلم عليه فقهاً وحديثاً، يخرج أيضاً المرفوع الحكمي بصوره المتعددة، وعلى هذا جرى عمل المحدثين.

النوع الثالث
الحديث الموقوف في صحيح ابن خزيمة

الموقوف لغة: اسم مفعول من «الوقف» كأنّ الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد[2].

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً، ولا يستعمل فيمن دونه إلا مقيداً كقولهم وقفه مالك على نافع[3].

ويطلق فقهاء خراسان على الموقوف لفظ الأثر[4].

---

(١) المصدر السابق: ١/١٩٠ .وانظر الأحاديث رقم: ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث: ١٣٠، وانظر: لسان العرب: ٦/٤٨٩٨، مادة وقف.

(٣) انظر: علوم الحديث: ٤١ ـ ٤٢، الخلاصة: ٦٤، التبصرة والتذكرة: ١/١٢٣، تدريب الراوي: ١/١٤٩.

(٤) انظر: المصادر السابقة.

والإمام ابن خزيمة يقول فيه: «حديث موقوف»:

كحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**الهرة لا تقطع الصلاة، إنها من متاع البيت**».

رواه ابن خزيمة هكذا مرفوعاً، ثم رواه موقوفاً على أبي هريرة فقال: «حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا ابن وهب عن ابن أبي الزناد بهذا الحديث موقوفاً غير مرفوع».

قال ابن خزيمة: «ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد»[1].

وقال أيضاً في موضع آخر من صحيحه: «وأعلى خبر يحفظ في القنوت في الوتر عن أبي بن كعب في عهد عمر بن الخطاب موقوفاً أنهم كانوا يقنتون بعد النصف، يعني من رمضان. حدثنا الربيع بن سليمان المرادي.. الحديث»[2].

وأحياناً يشير الإمام ابن خزيمة إلى كون الحديث موقوفاً بقوله: «لم يرفعه غير فلان» وذلك كحديث عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس يرفعه في قوله: «وإن كنتم مرضى أو على سفر»[3] الآية. قال: إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله، أو القروح أو الجدري فيجنب، فيخاف إن اغتسل أن يموت فليتيمم»[4].

قال ابن خزيمة: «هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٠، كتاب الصلاة، باب مرو الهر بين يدي المصلي إن صح الخبر مسنداً، فإن في القلب من رفعه، رقم الحديث: ٨٢٨، ٨٢٩.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٥٥، كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما أوتر هذه الليلة التي بات ابن عباس فيها عنده بعد طلوع الفجر الأول، رقم الحديث: ١١٠٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/١٣٨، كتاب الوضوء، باب الرخصة في التيمم للمجدور والمجروح، رقم الحديث: ٢٧٢.

وكحديث أبي أحمد الزبيري، حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «الفجر فجران، فجر يحرم فيه الطعام ويحل فيه الصلاة، وفجر يحرم فيه الصلاة ويحل فيه الطعام»(١).

قال ابن خزيمة: «لم يرفعه في الدنيا غير أبي أحمد الزبيري»(٢).

وأحياناً يقول ابن خزيمة: «رواه فلان ولم يرفعه».

كحديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«وقت الظهر إلى العصر، ووقت العصر إلى اصفرار الشمس..»** الحديث.

رواه ابن خزيمة هكذا مرفوعاً ثم رواه موقوفاً على عبدالله بن عمرو فقال: حدثنا بندار وأبو موسى، قالا حدثنا محمد ـ وهو ابن جعفر ـ حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، قال سمعت أبا أيوب الأزدي عن عبدالله بن عمرو، فذكر الحديث وقالا في الخبر:

«ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق» ولم يرفعاه(٣).

قال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن لبيد، أخبرني عقبة، قال: حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن عبدالله بن عمرو. قال شعبة: رفعه مرة. وقال بندار بمثل حديث الأول.

ورواه أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة ورفعه،.. ورواه أيضاً سعيد بن أبي عروبة ولم يرفعه... وكذلك رواه ابن أبي عدي عن شعبة موقوفاً..

حدثنا بها أبو موسى، حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة، ح وحدثنا أيضاً أبو موسى حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد كليهما عن قتادة، هذا الحديث موقوفاً(٤).

---

(١) المصدر السابق: ١٨٤/١ ـ ١٨٥، كتاب الصلاة، باب ذكر بيان الفجر، رقم الحديث: ٣٥٦.

(٢) المصدر السابق: ١٨٥/١، وقد وقف هذا الحديث الفريابي وغيره عن الثوري ووقفه أصحاب ابن جريج عنه أيضاً. انظر: التلخيص الحبير: ١٨٨/١.

(٣) المصدر السابق: ١٨٢/١ ـ ١٨٣، كتاب الصلاة، باب كراهية تسمية العشاء عتمة، رقم الحديث: ٣٥٤.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٨٣/١.

النوع الرابع
الحديث المقطوع في صحيح ابن خزيمة

المقطوع في اصطلاح المحدثين: هو ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم[1] ولم يستعمل الإمام ابن خزيمة لفظ «المقطوع» في وصف الحديث في كتابه «الصحيح» ولكنه ضمّن كتابه بعض أقوال التابعين ومَنْ بعدهم من أئمة المسلمين، واستدل بها لترجمة الباب.

ومن أمثلة الحديث المقطوع في صحيح ابن خزيمة: ما جاء في جماع أبواب سترة المصلي، باب ذكر القدر الذي يكفي الاستتار به في الصلاة.. قال، حدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، ح وحدثنا أحمد بن سعيد الدارمي، حدثنا أبو عاصم، كلاهما عن ابن جريج: قلت لعطاء: «كم مؤخرة الرجل الذي سعل[2] إنه يستر المصلي؟ قال: قدر ذراع»[3].

ومن أمثلته أيضاً: قال ابن خزيمة: أخبرنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، أخبرنا ابن وهب عن مخرمة عن أبيه عن سعيد بن المسيب: «سئل عن الرجل يصلي في قميص واحد ليس عليه إزاره؟

فقال: ليس بذلك بأسٌ إذا كان يواريه..»[4].

❀ ❀ ❀

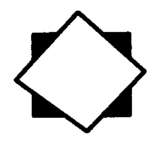
---

(١) علوم الحديث: ٤٢ ـ ٤٣، الخلاصة: ٦٥، وانظر: الاقتراح: ١٩٤، اختصار علوم الحديث: ٤٦، التذكرة لابن الملقن: ١٥، جواهر الأصول: ٤٣، ضوء القمر على نخبة الفكر: ٥١.

(٢) هكذا وردت في صحيح ابن خزيمة. قال محقق الصحيح: «في الأصل كلمة غير واضحة وشكلها كما رسمناها. ولعله «بلغك أنه» فإنه في مصنف عبدالرزاق، رقم: ٢٢٧٣ ـ نحوه.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١١/٢ ـ ١٢، رقم الحديث: ٨٠٧.

(٤) المصدر السابق: ٣٧٤/١، كتاب الصلاة، باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد، رقم الحديث: ٧٦٠.



المبحث الثالث
جملة من علوم الحديث المتعلقة بالمتن



سأتحدث في هذا المبحث عن أربعة أنواع من هذه العلوم التي اهتم بها الإمام ابن خزيمة في صحيحه وهي:

١ - غريب الحديث.

٢ - أسباب ورود الحديث.

٣ - ناسخ الحديث ومنسوخه.

٤ - مختلف الحديث.

وذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول
غريب الحديث في صحيح ابن خزيمة

غريب الحديث: «هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها»(١).

(١) علوم الحديث: ٢٤٥.

ومعرفة معاني هذه الألفاظ علم مهم بالنسبة للمحدث، كي لا يكون مجرد وعاء للأخبار لا يدري ما يرويه، ولا بد منه للفقيه، لأنه لا يستطيع أن يستنبط من الحديث شيئاً، ولا يصل إلى فقهه إذا لم يحط بغريبه علماً.

وقد نبّه العلماء على وجوب التحري والتوقي في بحثه لئلا يقع المتعرض في تحريف الكلم عن مواضعه، والقول على الله بغير علم؛ وقد كان علماء السلف يتثبتون في الكلام فيه أشد التثبت.

سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب، فقال: «سلوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فاخطىء»[(١)].

وقال أبو قلابة: عبدالملك بن محمد قلت للأصمعي: يا أبا سعيد ما معنى قول رسول الله ﷺ: **«الجار أحق بسقبه»**[(٢)]؟

فقال: «أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقب: اللزيق»[(٣)].

وعنى العلماء بالتصنيف في شرح الغريب، ووضعوا فيه المؤلفات العظيمة.

وقد أولى الإمام ابن خزيمة هذا الفن في صحيحه عناية كبيرة، وتفنن فيه، وأكثر من التنبيه عليه، وقدم العون لمن يطالع كتابه في فهم ما غمض من الألفاظ، وتيسير المعنى عليه. حيث شرح المفردات والتراكيب الغريبة، سالكاً طريق الإيجاز والاختصار، فتراه ـ رحمه الله تعالى ـ لا يطيل بذكر

---

(١) التقريب: ٢/١٦٦، تدريب الراوي: ٢/١٦٦.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤/٣٨٩، والبخاري في (صحيحه): ٣/١٠٩، كتاب الشفعة، باب الشفعة ما لم يُقسم، وأبو داود في (سننه): ٣/٢٥٦، كتاب البيوع، باب في الشفعة، والنسائي في (سننه): ٧/٢٨١، كتاب البيوع، باب ذكر الشفعة وأحكامها، وابن ماجه في (سننه): ٢/٨٣٤، كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار، رقم الحديث: ٢٤٩٥.

(٣) علوم الحديث: ٢٤٦، تدريب الراوي: ٢/١٦٦.

الاختلافات، بل إنه غالباً ما يقتصر على المعنى الصحيح المعتمد يصوغه بعبارته الواضحة الموجزة وينقل في كثير من المواضع كلام الأئمة معتمداً أو مستدركاً عليه.

وفيما يأتي أعرض بعض النماذج من مسالك الإمام ابن خزيمة في هذا المجال:

المسلك الأول
شرحه لغريب الحديث بما جاء مفسراً
في بعض روايات الحديث

قال ابن خزيمة: «حدثنا علي بن حجر، حدثنا إسماعيل، حدثنا العلاء بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قال: «**اتقوا اللعنتين** ـ أو اللعَّانين ـ» قيل: وما هما؟ قال: «**الذي يتخلّى في طريق الناس أو ظلهم**».

قال ابن خزيمة: «وإنما استدللت على أن النبي ﷺ أراد بقوله: «**أو ظلهم**» الظل الذي يستظلون به إذا جلسوا مجالسهم، بخبر عبدالله بن جعفر أن النبي ﷺ كان أحبّ ما استتر به في حاجته هدفاً أو حائش نخل؛ إذ الهدف هو الحائط، والحائش من النخل: النخلات المجتمعات. وإنما سمي البستان حائشاً لكثرة أشجاره، ولا يكاد الهدف يكون إلا وله ظل إلّا وقت استواء الشمس، فأما الحائش من النخل فلا يكون وقت من الأوقات بالنهار إلا ولها ظل. والنبي ﷺ قد كان يستحب أن يستتر الإنسان في الغائط بالهدف والحائش وإن كان لهما ظل»[1].

وهذا أقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٧/١ ـ ٣٨.

المسلك الثاني
شرحه لغريب الحديث بعبارة من عنده

ومن ذلك:

١ ـ قوله في حديث جابر. قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جرير معقود حين يرقد، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فإذا قام فتوضأ انحلت العقد**».

قال ابن خزيمة: «الجرير: الحبل»[١].

وهذا الذي فسر به الإمام ابن خزيمة «الجرير» هو ما قاله فيه العلماء[٢].

٢ ـ قوله في حديث أبي بكر الصديق: «أن رسول الله ﷺ ـ سئل أيّ الأعمال أفضل، قال: «**العج والثج**»».

قال ابن خزيمة: «العجّ: رفع الصوت بالتلبية، والثّج: نحر البدن»[٣].

وكذلك فسر علماء هذا الفن «العج والثج» فقالوا: «العجّ: رفع الصوت بالتلبية والثج: سيلان دماء الهدي والأضاحي»[٤].

وهكذا يتبين لنا أن جميع ما أتى به ابن خزيمة من شرح وبيان للألفاظ الغربية الغامضة الواردة في صحيحه موافق لما قال به أهل هذا العلم، ودونوه في كتبهم، واعتمدوه. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على طول باع الإمام ابن خزيمة في هذا الفن من العلم.

---

(١) المصدر السابق: ١٧٦/٢.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢٥٨/١ ـ ٢٥٩.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٧٥/٤.

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٠٧/١، ١٨٤/٣.

المسلك الثالث

شرحه لغريب الحديث بنقل بعض الأقوال عن أئمة هذا الفن

ومن ذلك:

١ - **قوله في حديث عبدالله بن مسعود:** «جدب لنا رسول الله - ﷺ - السمر بعد العتمة».

قال ابن خزيمة: «سمعت محمد بن معمر يقول: قال عبدالصمد: يعني بالجدب: الذم»[١].

٢ - **قوله في حديث البراء بن عازب:** «كان رسول الله ﷺ إذا صلّى جخّى».

قال ابن خزيمة: «سمعت السري - (ابن يزيد أحد رواة الحديث) - يقول: قال النضر: «جخَّ: الذي لا يتمدد في ركوعه ولا في سجوده».

وقال أيضاً: «سمعت أحمد بن منصور المروزي يقول: قال النضر: والعرب تقول: هو جخ»[٢].

وهكذا نقل الإمام ابن خزيمة في هذا النموذج عن إمام كبير من أئمة اللغة والحديث: هو النضر بن شميل (ت٢٠٤هـ) الذي يعد من أوائل العلماء الذين صنفوا في غريب الحديث.

وقد اكتفى ابن خزيمة هنا بكلام النضر في شرح اللفظ الغريب الوارد في الحديث، واعتمد عليه.

وقد ينقل الإمام ابن خزيمة كلام بعض العلماء في تفسيرهم للفظ الغريب، ولا يرتضيه، ويعلّق عليه بما يراه راجحاً. ومن ذلك قوله في

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٩١/٢، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٤٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٥/١ - ٣٢٦، كتاب الصلاة، باب ترك التمدد في السجود، رقم الحديث: ٦٤٧، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٤٢/١.

حديث أنس بن مالك. أن النبي ﷺ قال: **«رصوا صفوفكم، وقاربوا بينها، وحاذوا بالأعناق، فوالذي نفس محمد بيده إني لأرى الشيطان يدخل من خلل الصف كأنها الحذف»**».

قال مسلم بن إبراهيم: «يعني النقد الصغار».

وتعقبه ابن خزيمة بقوله: (الحذف): «أولاد الغنم»[١].

وما فسر به ابن خزيمة هذه اللفظة هو ما رجحه علماء هذا الفن[٢].

المطلب الثاني

أسباب ورود الحديث في صحيح ابن خزيمة

علم أسباب ورود الحديث: هو علم يبحث عن الأسباب التي جاء الحديث عن شأنها.

والحديث النبوي: منه ما ليس له سبب ورود خاص به، سوى الهداية والتشريع، ومنه ماله سبب خاص به. فالبحث عن السبب، والعلم به يورث العلم بالمسبب، والسبب يلقي ضوءاً على الحديث النبوي، فيغدو واضحاً كل الوضوح لا خفاء ولا لبس فيه، ومنزلة هذا الفن من الحديث كمنزلة أسباب النزول من القرآن الكريم. يعين على الفهم، وتدفع الوهم[٣]. وتزيل ما قد يبدو من الإشكال والتعارض ظاهراً.

ومن أمثلته في صحيح ابن خزيمة ما يأتي:

١ ـ مثال ما ذُكِرَ سبب وروده في الحديث نفسه:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٢.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٥٦.

(٣) انظر: أسباب ورود الحديث للسيوطي: ١٠٧، منهج النقد في علوم الحديث: ٣١٢، معالم السنة النبوية لعبدالرحمٰن عتر: ١٩٦. وانظر أيضاً: نزهة النظر: ١٢٥، تدريب الراوي: ٢/٣٤٣.

قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن عبدالله بن المبارك المخرمي وموسى بن عبدالرحمٰن المسروقي وأبو الأزهر حوثرة بن محمد البصري. قالوا: حدثنا أبو أسامة، حدثنا الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير أن عبيدالله بن عبدالله بن عمر حدثهم، أن أباه عبدالله بن عمر حدثهم: أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع فقال رسول الله ﷺ: «**إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث**»»(١).

٢ ـ مثال لما لم ينقل سبب وروده في الحديث نفسه، وإنما نقل في بعض طرقه:

قال ابن خزيمة: «باب ذكر خبر روي عن النبي ـ ﷺ ـ في الصوم في السفر بلفظة مختصرة من غير ذكر السبب الذي قال له تلك المقالة. توهم بعض العلماء مَنْ لم يفهم السبب أن الصوم في السفر غير جائز حتى أمر بعضهم الصائم في السفر بإعادة الصوم بعد في الحضر:

حدثنا عبدالجبار بن العلاء العطار، حدثنا سفيان. قال: سمعت الزهري، يقول: أخبرني صفوان، ح وحدثنا الحسن بن محمد الزعفراني وسعيد بن عبدالرحمٰن قالا: حدثنا سفيان عن الزهري، ح وحدثنا علي بن خشرم، أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري عن صفوان بن عبدالله بن صفوان، عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري: أن النبي ﷺ قال: «**ليس من البر الصوم في السفر**»(٢).

فظاهر هذا الحديث يوهم ـ كما أشار ابن خزيمة ـ إلى عدم جواز الصوم في السفر، وهذا يتعارض مع الأحاديث التي أباحت ذلك، ولدرء هذا التعارض الظاهري أورد الإمام ابن خزيمة حديثاً آخر في الباب الذي

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **٤٩/١**، كتاب الطهارة، جماع أبواب ذكر الماء الذي لا ينجس، رقم الحديث: **٩٢**. قال البلقيني: والسبب قد ينقل في الحديث كحديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإيمان والإسلام والإحسان، وحديث القلتين، سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب، تدريب الراوي: **٣٤٤/٢**.

(٢) صحيح ابن خزيمة: **٢٥٣/٣**، كتاب الصيام، باب: **٩٤**، رقم الحديث: **٢٠١٦**.

بعده بيّن فيه السبب الذي قيلت فيه تلك المقالة فقال: «باب ذكر السبب الذي قال النبي ﷺ: **«ليس من البر الصوم في السفر»، حدثنا أبو موسى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن سعد بن زرارة الأنصاري، عن محمد بن عمر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن جابر بن عبدالله قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلًا قد اجتمع الناس عليه، وقد ظُلّل عليه فقالوا: هذا رجل صائم، فقال رسول الله ﷺ: «ليس البر أن تصوموا في السفر»**[(١)] قال ابن خزيمة: «فهذا الخبر دال على أن النبي ﷺ إنما قال هذه المقالة إذ الصائم المسافر غير قابل يُسرَ الله حتى اشتد به الصوم واحتيج إلى أن يُظلَّ»»[(٢)].

وقد نبّه الحافظ البلقيني على أهمية هذا النوع فقال: «وهذا الذي ينبغي الاعتناء به»[(٣)].

المطلب الثالث

ناسخ الحديث ومنسوخه في صحيح ابن خزيمة

يطلق النسخ في اللغة على معنيين أحدهما: الإزالة، ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل، أي أزالته.

وثانيهما: النقل. ومنه قولهم نسخت الكتاب، أي نقلته.

ويأتي النسخ أيضاً بمعنى: «إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه»[(٤)]

---

(١) المصدر السابق: ٢٥٤/٣، كتاب الصيام، باب: ٩٥، رقم الحديث: ٢٠١٨.

(٢) المصدر السابق: ٢٥٤/٣.

(٣) محاسن الاصطلاح للبلقيني: ٦٤٨.

(٤) انظر: لسان العرب: ٤٤٠٧/٦، مادة نسخ، الصحاح للجوهري: ٤٣٣/١، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: ٩٧، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي: ٤، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: ٦٠٣ مادة نسخ، مناهل العرفان للزرقاني: ٧١/٢.

واصطلاحاً: هو «عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر»[1].

وقد وقع النسخ في زمن النبي ﷺ لحِكَم جليلة، منها: ضرورة التدرج بالناس من دحض الجاهلية إلى علو المثالية الإسلامية.

والمراد بناسخ الحديث ومنسوخه: «العلم الذي يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما ثبت تأخره كان ناسخاً»[2].

والنسخ أحد القواعد التي يلجأ إليها العلماء في درء التعارض الظاهر بين الأحاديث في حال تعذر الجمع بينها.

ويميل أكثرهم إلى فصل الناسخ والمنسوخ عن مختلف الحديث بمبحث مستقل، بينما عده السخاوي مبحثاً واحداً ضمن اختلاف الحديث[3].

ويعد ناسخ الحديث ومنسوخه من أهم علوم الحديث وأدقها وأصعبها، فلا يعرفه كل من رامه، ولا ينهض به الإكبار الفقهاء.

قال الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»[4].

ومر الإمام علي رضي الله عنه على قاص فقال له: «تعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت»[5].

---

(١) علوم الحديث: ٢٥٠، التقريب: ١٧٠/٢، وانظر: الخلاصة: ٦٠، التبصرة والتذكرة: ٢٩٠/٢، جواهر الأصول لأبي الفيض فارسي: ٤١، إرشاد الفحول للشوكاني: ١٨٤.

(٢) انظر: الأحكام للآمدي: ٢٥٧/٣ ـ ٢٥٨، تأريخ فنون الحديث: ٢١٣، أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب: ٢٨٨.

(٣) فتح المغيث: ٨٢/٣.

(٤) علوم الحديث: ٢٤٩.

(٥) الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ: ٦، وروى الطبراني نحوه عن ابن عباس. وانظر: مجمع الزوائد للهيثمي: ١٥٤/١.

ومعرفة هذا الفن من ضرورات الفقه والاجتهاد، وقد ارتكب خطأ جسيماً وركب مركباً صعباً من تسول له نفسه الفتوى بالحديث بزعمه مع عطله عن هذا العلم فضلاً عن الشروط الأخرى.

وقد أولى العلماء هذا العلم اهتماماً بالغاً، وعنوا به عناية فائقة، وخاضوا تياره، واستخرجوا دقائقه، وصنفوا فيه كتباً كثيرة أشهرها كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحازمي أبي بكر محمد بن موسى المتوفى سنة ٥٨٤هـ.

وللإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ إحاطة جيدة بهذا الفن من العلم، والناظر في كتابه «الصحيح» يرى بروز هذا الجانب بوضوح.

وفيما يأتي أورد بعض النماذج التي تكشف عن ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة: «باب ذكر نسخ التطبيق في الركوع والبيان على أن وضع اليدين على الركبتين ناسخ للتطبيق، إذ التطبيق كان مقدماً ووضع اليدين على الركبتين مؤخراً بعده، فالمقدم منسوخ والمؤخر ناسخ:

أنبأنا محمد بن أبان، أنبأنا عبدالله بن يزيد الأزدي، قال ابن خزيمة: هو ابن إدريس بن يزيد الأزدي نسبة إلى جده ـ قال، أنبأنا عاصم بن كليب عن عبدالرحمٰن بن الأسود عن علقمة عن عبدالله قال: «علّمنا رسول الله ﷺ ـ فقام فكبّر، ولما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع، فبلغ ذلك سعداً، فقال: صدق أخي كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ـ يعني الإمساك بالركب ـ»[1].

وقد بيّن ابن خزيمة في هذا الباب نسخ التطبيق في الصلاة، ثم أورد باباً آخر ليدلل على نسخ التطبيق، ولئلا يتوهم أن فعل التطبيق من باب

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٠١/١، كتاب الصلاة، باب ذكر نسخ التطبيق في الركوع، رقم الحديث: ٥٩٥. وأخرجه النسائي في (سننه): ١٨٤/٢، كتاب الافتتاح، باب التطبيق، من طريق عبدالله بن إدريس بمثله، وأبو داود في (سننه)، كتاب الصلاة، باب: ١١٨، من طريق عبدالله بن إدريس بنحوه. وهذا الحديث إسناده صحيح.

اختلاف المباح، حيث قال: «باب ذكر البيان أن التطبيق غير جائز بعد أمر النبي - ﷺ - بوضع اليدين على الركبتين، وأن التطبيق منهي عنه لا أن هذا من فعل المباح، فيجوز التطبيق ووضع اليدين على الركبتين جميعاً، كما ذكرنا أخبار النبي ﷺ في القراءة في الصلوات واختلافهم في السور التي كان يقرأ فيها ﷺ في الصلاة، وكاختلافهم في عدد غسل النبي ﷺ أعضاء الوضوء وكل ذلك مباح، فأما التطبيق في الركوع فمنسوخ منهي عنه، والسنة وضع اليدين على الركبتين:

أنبأنا مسلم بن جنادة، أنبأنا وكيع عن ابن أبي خالد - وهو إسماعيل - ح وحدثنا يوسف بن موسى، أنبأنا وكيع وأبو أسامة، قالا: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الزبير بن عدي عن مصعب بن سعد قال: كنت إذا ركعت وضعت يدي بين ركبتي فرآني أبي سعد فنهاني وقال: «إنّا كنا نفعله ثم نُهينا، ثم أُمِرنَا أن نرفعها إلى الركب»[(١)].

ثم ذكر ابن خزيمة حديثاً آخر في الباب من طريق رفاعة بن رافع ليدلل على النسخ ونصه: «أن رجلاً دخل المسجد فصلى، فذكر الحديث بطوله، وقال: فقال النبي - ﷺ -: **«ثم إذا أنت ركعت فأثبت يديك على ركبتيك حتى يطمئن كل عظم منك»**[(٢)].

٢ - قال ابن خزيمة: باب البدء بوضع الركبتين على الأرض قبل اليدين إذا سجد المصلي: إذ هذا الفعل ناسخ لما خالف هذا الفعل من فعل النبي - ﷺ - والأمر به: أنبأنا علي بن سلم وأحمد بن سنان ومحمد بن يحيى ورجاء بن محمد العذري، قالوا: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **١/٣٠١ - ٣٠٢**، كتاب الصلاة، باب ذكر البيان أن التطبيق غير جائز، رقم الحديث: **٥٩٦**، وأخرجه البخاري في (صحيحه): **١/٢٧٣**، كتاب صفة الصلاة، باب: **٣٦**، من طريق مصعب بن سعد بنحوه. والنسائي في (سننه): **٢/١٨٥** كتاب الافتتاح باب نسخ التطبيق من طريق إسماعيل بن أبي خالد.

(٢) صحيح ابن خزيمة: **١/٣٠٢**، كتاب الصلاة، باب ذكر البيان أن التطبيق غير جائز، رقم الحديث: **٥٩٧**.

شريك بن عبدالله عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر: «أن رسول الله ﷺ كان يضع ركبتيه قبل يديه إذا سجد» وقال أحمد ورجاء: «رأيت النبي ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه»[1]. ثم بيَّن الإمام ابن خزيمة بعد أن ذكر هذا الحديث أن حديث وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ فقال:

«باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ في بدئه بوضع اليدين قبل الركبتين عند أهوائه إلى السجود منسوخ، غلط في الاحتجاج به بعض من لم يفهم من أهل العلم أنه منسوخ، فرأى استعمال الخبر والبدء بوضع اليدين على الأرض قبل الركبتين.

أنبأنا محمد بن عمرو بن تمام المصري، حدثنا أصبغ بن الفرج، حدثنا عبدالعزيز بن محمد عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: «أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه، وقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك»[2].

ثم ذكر الإمام ابن خزيمة حديثاً آخر في الباب من طريق آخر ليدلل على النسخ فقال: «باب ذكر الدليل على أن الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين عند السجود منسوخ، وأن وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ، إذ كان الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين مقدماً، والأمر بوضع الركبتين قبل اليدين مؤخراً، فالمقدم منسوخ والمؤخر ناسخ.

أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدثني أبي عن أبيه عن سلمة عن مصعب بن سعد عن سعد قال: «كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بالركبتين قبل اليدين»[3].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣١٨/١، كتاب الصلاة، باب البدء بوضع الركبتين على الأرض قبل اليدين، رقم الحديث: ٦٢٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣١٨/١ ـ ٣١٩، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٧١، رقم الحديث: ٦٢٧. والحديث إسناده صحيح، صححه الحاكم في مستدركه: ٢٢٦/١. ووافقه الذهبي، ورجحه الحافظ ابن حجر على حديث وائل.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣١٩/١، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٧٢، حديث: ٦٢٨.

٣ ـ قال ابن خزيمة: باب ذكر الدليل على أن ترك النبي ـ ﷺ ـ للوضوء مما مست النار أو غيّرت، ناسخ لوضوئه كان مما مست النار أو غيّرت ثم ساق الحديث فقال: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا عبدالعزيز ـ يعني ابن محمد الدراوردي ـ عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة:

«أنه رأى النبي ﷺ يتوضأ من ثور أقط ثم رآه أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ»(١).

ثم أورد حديثاً آخر ليدلل على نسخ الوضوء مما مست النار، فقال: حدثنا موسى بن سهل الرملي، حدثنا علي بن عياش، حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله، قال: «آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»(٢).

المطلب الرابع

مختلف الحديث في صحيح ابن خزيمة

مختلف الحديث في اصطلاح المحدثين: «هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفّق بينهما، أو يرجح أحدهما، فيعمل به دون الآخر»(٣).

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٧/١، كتاب الوضوء، رقم الترجمة: ٣١، حديث: ٤٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٨/١، كتاب الوضوء، رقم الترجمة: ٣١، حديث: ٤٣. وانظر: نماذج أخرى للنسخ في صحيح ابن خزيمة: ١١٢/١، كتاب الوضوء ترجمة رقم: ١٧٦، ١٧٧، كتاب الصلاة ترجمة رقم: ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ٣٠٤، ٣١٦، ٤٦٨، ٤٦٩، كتاب الإمامة في الصلاة: ترجمة رقم: ١٢١، كتاب الصيام: ترجمة رقم: ٢٣، ٩١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٥.

(٣) تدريب الراوي: ١٧٥/٢، وانظر: التقريب: ١٧٥/٢، الخلاصة: ٩، فتح المغيث: ٧٥/٣.

وقد يتفق هذا التعريف مع وجهة نظر من فرّق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث، ولكن يترجح لديّ اطلاق عبارة مختلف الحديث على كليهما، فواقع الكتب المؤلفة في مختلف الحديث يؤيد ذلك وعلى هذا يمكننا اعتماد التعريف الآتي:

«هو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر»[1].

فمختلف الحديث لا يقتصر على تعارض حديث مع حديث آخر، فقد يكون تعارض حديث مع آية قرآنية، أو دليل شرعي آخر، أو تعارض مع عقل، أو فهم خاطىء أوهم الاختلاف والتضاد.

ويحسن هنا أن أذكر بأمر يعد من الأمور البديهية عند العلماء، وهو أن التعارض الحقيقي بين الأدلة الشرعية لا وجود له «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً»[2] أما التعارض أو الاختلاف الذي نجده أحياناً بين دليلين شرعيين فإنما هو تعارض ظاهري يبدو للناظر عند أول وهلة، فإذا أنعم النظر وجد أنه لا تعارض؛ فعلم مختلف الحديث إنما يعمل على إزالة أو دفع هذا التعارض الظاهر، ولذلك فإنهم حين عرّفوا مختلف الحديث قالوا: «هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً إلخ» أو «هو ما تعارض ظاهره مع القواعد. . إلخ» إذن فالتعارض بحسب الظاهر وليس تعارضاً حقيقاً؛ لذلك فإن العلماء حين يتحدثون عن إزالة التعارض بين الأدلة، أو الجمع بين الأحاديث أو الأدلة المتعارضة فإنهم إنما يعنون بذلك هذا التعارض الظاهر.

وهذا كما أشرت سابقاً أمر بديهي عند العلماء، وعلى الرغم من ذلك نبهت عليه حتى لا يتوهم غير المتخصصين أن هناك تعارضاً بين أدلة الشرع. .

---

(١) منهج النقد: ١٣٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٢.

وعلم مختلف الحديث يعد من أهم ما يحتاج إليه العالم والفقيه ليقف على حقيقة المراد من الأحاديث النبوية، ولا يبرز فيه إلاّ الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة[1].

ويمكن بيان أهمية هذا العلم إذا عرفنا أن جملة ما يحققه الأمور الآتية:

١ ـ إزالة التعارض الحاصل بين الأحاديث المختلفة: وذلك بالجمع بين الحديثين المتعارضين من حيث الظاهر، والعمل بهما إذا تضمنا حكماً تكليفياً، أو بأحدهما إذا لم يمكن الجمع بينهما.

٢ ـ دحض شبه أعداء الإسلام فيما أثاروه حول بعض الأحاديث.

٣ ـ إثبات عصمة الشريعة والشارع في تبليغه.

٤ ـ الثقة بسلامة نقل الحديث.

وقد عُني أئمة الحديث وجهابذة نقده بهذا الفن، فدرسوا ما وقع من الإشكال في الأحاديث الصحيحة، وردّوا انتقادات الطاعنين، ووهم الشاكين، وصنفوا فيه المؤلفات الكثيرة[2].

وللإمام ابن خزيمة قدم راسخة وباع طويل في هذا الميدان، فكان علماً بارزاً من أعلامه، وإماماً جليلاً من أئمته الذين يشار إليهم بالبنان، ومما أهله لتبوؤا هذه المنزلة ما مَنَّ الله به عليه من الجمع بين الفقه

---

(١) انظر: علوم الحديث: ٢٥٧، التقييد والإيضاح: ٢٢٤، فتح المغيث: ٨١/٣، تدريب الراوي: ١٧٥/٢، توضيح الأفكار للصنعاني: ٤٢٣/٢.

(٢) من هذه المؤلفات كتاب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي، و(تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة، و(تهذيب الآثار) للطبري و(مشكل الآثار) للطحاوي وهو أسوع كتب هذا الفن وأحفلها بالفوائد و(مشكل الحديث) لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، وغيرها.

والحديث ـ كما تعرفنا على ذلك فيما مضى ـ وقد شهد العلماء للإمام ابن خزيمة بتقدمه في هذا الشأن، وعدوه من أحسن الناس كلاماً في علم مختلف الحديث، وبيان إشكالاته، والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

قال السيوطي: «وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه»[(1)].

وقال السخاوي: «وإنما يكمل له من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة، ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاماً»[(2)].

ومما أُثِر عن ابن خزيمة قوله: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله ـ ﷺ ـ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»[(3)].

هذا وقد انتقد على ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ توسعه في بعض صنيعه في هذا المجال حيث قال البلقيني: «إنه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل»[(4)] ولكن يجاب عن هذا: بأن الإمام ابن خزيمة قد قيده بالحديث الصحيح الذي سلم من العلة كما هو واضح من كلامه السابق.

وفيما يأتي نعرّف بمنهج الإمام ابن خزيمة في مختلف الحديث في صحيحه، وذلك من خلال إبراز منهجه في عرضه لمسائل مختلف الحديث، ودرء التعارض بين الأحاديث، وبيان المسالك التي سلكها في درء هذا التعارض، مع الاستشهاد بنماذج من ذلك تكشف لنا عن منهج الإمام ابن خزيمة في هذا المطلب وذلك في فرعين:

---

(1) تدريب الراوي: ١٧٦/٢.
(2) فتح المغيث: ٧٥/٣.
(3) الكفاية للخطيب: ٤٧٣، وانظر: علوم الحديث: ٢٥٨، تدريب الراوي: ١٧٦/٢، فتح المغيث: ٧٥/٣.
(4) انظر: فتح المغيث: ٧٥/٣.

الفرع الأول

طريقة ابن خزيمة في عرض مسائل مختلف الحديث

يمكن إجمال طريقة الإمام ابن خزيمة في عرضه لمسائل مختلف الحديث على النحو الآتي:

أولًا: استهلال الكلام على مسائل مختلف الحديث، كعادته في تراجم كتابه بقوله: «باب..» ثم يذكر موضوع الحديث، ونوع الاختلاف فيه كأن يبين أن هذا الحديث مجمل غير مفسر، أو مختصر غير مستقص لجميع المتن، أو كونه دالًا على الإباحة، ويدل عليها أيضاً الحديث الذي تُظن معارضته له وعليه فالمكلف مخير بينهما، أو أن هذا الحديث وإن كان قد سيق بصيغة العموم إلا أن المراد منه خاص أو كونه منسوخاً، أو تصريحه في ترجمة الباب بالفهم الخاطىء من قبل بعض العلماء لمعنى كلمة في الحديث وغير ذلك. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله: «باب نفي قبول الصلاة بغير وضوء بذكر خبر مجمل غير مفسر»[1].

٢ ـ وقوله: «باب إباحة القراءة في الأخريين من الظهر والعصر بأكثر من فاتحة الكتاب، وهذا من اختلاف المباح لا من اختلاف الذي يكون أحدهما محظوراً والآخر مباحاً، فجائز أن يقرأ في الأخريين في كل ركعة بفاتحة الكتاب، فيقصر من القراءة عليها، ومباح أن يزاد في الأخريين على فاتحة الكتاب»[2].

٣ ـ وقوله: «باب فرض الصلاة في السفر من عدد الركعات بذكر خبر لفظه لفظ عام، مراده خاص»[3].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٧/١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٦/١.

(٣) المصدر السابق: ٧٠/٢.

٤ ـ وقوله: «باب الرخصة في الجمع بين المغرب والعشاء في السفر بذكر خبر غلط في معناه بعض من لم يحسن صناعة الفقه فتأول هذا الخبر على ظاهره، وزعم أن الجمع غير جائز إلاّ أن يجدّ بالمسافر السفر»[١].

ثانياً: ثم يذكر بعد الترجمة، الحديث الوارد في الباب، وما يشهد له.

ثالثاً: ثم يذكر باباً آخر، أو أبواباً أخرى تعقب الباب الأول، فينفي فيها ما توهم من تناقض واختلاف، وذلك إما بتفسير ما أُجِمَل، أو بيان التخيير في الفعل فيما يسمى «باختلاف المباح» أو تخصيص العام، أو بيان معنى غريب، أو بيان الناسخ من المنسوخ، وقد يصرّح بالنسخ في الباب الواحد نفسه، وقد يعقبه ببيان النسخ في باب آخر، وأمثلة ذلك فيما يأتي:

١ ـ قوله في أخبار ثلاثة تتعلق بعدد صلاته ﷺ في الليل.

«باب ذكر الخبر الدال على أن هذه الأخبار الثلاثة التي ذكرتها ليست بمتضادة ولا متهاترة»[٢].

٢ ـ وقوله بعد أن ذكر أحاديث في المسح على الخفين مجملة غير مفسرة:

«باب ذكر الخبر المفسر للألفاظ المجملة التي ذكرتها، والدليل على أن الرخصة في المسح على الخفين للابسها على طهارة، دون لابسها محدثاً غير متطهر»[٣].

٣ ـ وقوله: «باب إباحة الوضوء مرة مرة، والدليل على أن غاسل أعضاء مرة مرة مؤدٍ لفرض الوضوء، إذ غاسل أعضاء الوضوء مرة مرة واقع عليه اسم غاسل، والله عز وجل أمر بغسل أعضاء الوضوء بلا ذكر توقيت، وفي وضوء النبي ﷺ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً وغسل بعض

(١) المصدر السابق: ٢/٨١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٩٣، رقم الترجمة: ٥٠٢.

(٣) المصدر السابق: ١/٩٥.

أعضاء الوضوء شفعاً، وبعضه وتراً، دلالة على أن هذا كله مباح، وأنَّ كل من فعل في الوضوء ما فعله النبي ﷺ في بعض الأوقات مؤدٍ لفرض الوضوء؛ لأن هذا من اختلاف المباح، لا من اختلاف الذي بعضه مباح وبعضه محظور»[1].

٤ ـ وقوله: «باب الزجر عن السهر بعد صلاة العشاء بلفظ عام مراده خاص»[2].

٥ ـ وقوله: «باب ذكر الدليل على أن «الخداج» الذي أعلم النبي ﷺ في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزىء الصلاة معه[3]، إذ النقص في الصلاة يكون نقصين، أحدهما لا تجزىء الصلاة مع ذلك النقص. والآخر تكون الصلاة جائزة مع ذلك النقص لا يجب إعادتها، وليس هذا النقص مما يوجب سجدتي السهو مع جواز الصلاة»[4].

٦ ـ وقوله: «باب ذكر الدليل على أن الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين عند السجود منسوخ، وأن وضع الركبتين قبل اليدين ناسخ، إذ كان الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين مقدماً والأمر بوضع الركبتين قبل اليدين مؤخراً، فالمقدم منسوخ، والمؤخر ناسخ»[5].

وقد يحيل ابن خزيمة على كتبه الأخرى، لاستكمال المسألة لعدم الحاجة لذكرها هنا، أو خشية الإسهاب والإطالة. ومن أمثلة ذلك:

قوله في باب الترجيع في الأذان مع تثنية الإقامة: «فهذا خبر العراقيين الذين احتجوا به عن عبدالله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة، وفي أسانيدهم من التخليط ما بيّنته، وعبدالرحمٰن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل،

---

(١) المصدر السابق: ١/٨٧ ـ ٨٨، كتاب الوضوء، رقم الترجمة: ١٣٤.
(٢) المصدر السابق: ٢/٢٩٠، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ٦٠٩.
(٣) انظر معنى الخداج في: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/١٢.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٤٧، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ٩٥.
(٥) المصدر السابق: ١/٣١٩، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٧٢.

ولا من عبدالله بن زيد بن عبدربه، صاحب الأذان. فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابتة. وسأبيّن هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة، المسند الكبير، لا المختصر»[1].

وقوله: «على أن في الخبر أيضاً اختصار كلام، سأبيّنه بعد إن شاء الله تعالى»[2].

وقد يكتفي الإمام ابن خزيمة في درء التعارض بين الأحاديث في تراجم الأبواب، وقد يستطرد في هذا، للتدليل على صحة رأيه، وذلك من خلال الكلام عقب الأحاديث، وقد يشوب هذا الكلام نوع من المناظرات والمناقشات الفقهية التي ينتصر فيها ابن خزيمة من خلالها لمذهبه الفقهي.

الفرع الثاني
طريقة ابن خزيمة في دفع التعارض بين الأحاديث

من خلال استقراء صحيح الإمام ابن خزيمة وتتبع صنيعه في مختلف الحديث نِجد أنه ـ رحمه الله تعالى ـ قد سار في دفع ما يظهر من تعارض بين الأحاديث في كتابه «الصحيح» على نفس المنهج الذي اتبعه حذاق الفقهاء في هذا المجال، وسلك نفس المسالك التي سلكوها في التوفيق بين الأحاديث.

وفيما يأتي أعرض منهج الإمام ابن خزيمة في ذلك، مع ذكر نماذج تطبيقية لكل مسلك من المسالك التي سار عليها في هذا المضمار والتي أجملها ـ رحمه الله تعالى ـ ورتبها في قوله: «ليس شيء من سنته ﷺ مهجوراً إذا أمكن استعماله، إنما يترك بعض خبره ببعض إذا لم يمكن

(١) المصدر السابق: ١/٢٠٠.

(٢) المصدر السابق: ٣/١٢٣.

استعمالها جميعاً، وكان أحدهما يدفع الآخر في جميع جهاته، فيجب حينئذ طلب الناسخ من الخبرين والمنسوخ منهما، يستعمل الناسخ دون المنسوخ، ولو جاز لأحد أن يدفع خبر ابن عمر بخبر جابر، كان أجوز لآخر أن يدفع خبر جابر - في وتر النبي ﷺ على الراحلة في السفر - بخبر ابن عمر لأن أخبار ابن عمر في وتر النبي ﷺ على الراحلة أكثر أسانيد وأثبت وأصح من خبر جابر»[1].

المسلك الأول
الجمع بين الأدلة

ويراد به: الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض في العمل بهما معاً في آن واحد، وذلك بحمل كل منهما على محمل صحيح، بحيث يؤدي إلى رفع ما يظهر من تعارض بينهما[2].

أو كما يقول الإمام ابن خزيمة: «لا يجوز على أصلي دفع أحد الخبرين بالآخر، بل يجب استعمال كل خبر في موضعه»[3].

وشرطه: إمكان الجمع بين الحديثين مع عدم التعسف فيه، فإذا أمكن الجمع من غير تعسف أُعتمِدَ وعُمِلَ به، ولا يُعدَل عنه إلى غيره - كما صرح بذلك الإمام آنفاً - إلا إذا تعذر.

والجمع: هو المسلك الأول الذي سلكه الإمام ابن خزيمة في هذا المجال، فنراه يحاول الجمع بين الحديثين، أو الأحاديث التي ظاهرها التعارض ما أمكن ذلك؛ لأن في الجمع أعمالاً للأدلة دون تعطيل لبعضها، والقاعدة الشرعية تقول: «أعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٥١.
(٢) انظر: محاضرات في علوم الحديث لأستاذنا الفاضل حارث الضاري: ٩٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/١١٤.

قال الإمام ابن خزيمة: «وليس شيء من سنته ﷺ مهجوراً إذا أمكن استعماله، وإنما يترك بعض خبره ببعض إذا لم يمكن استعمالها جميعاً، وكان أحدهما يدفع الآخر في جميع جهاته»[1]. وقال أيضاً في أخبار اختلف رواتها في عدد صلاته ﷺ في الليل:

«نأخذ بالأخبار كلها التي أخرجناها في كتاب الكبير في عدد صلاة النبي ﷺ بالليل»[2].

وقال أيضاً في خبر ابن عمر في وتر رسول الله ﷺ على الراحلة في السفر، وخبر جابر بن عبدالله في وتر رسول الله ﷺ على الأرض في السفر «غير جائز لعالم أن يدفع أحد هذين الخبرين بالأخر بل يستعملان جميعاً»[3] ويشتمل هذا المسلك في صحيح ابن خزيمة على ست صور:

الصورة الأولى
الجمع بين المجمل والمفسر[4] أو المختصر والمتقصي

ويراد به أن يحمل ما ورد مجملاً أو مختصراً من الأحاديث على ما ورد مفسراً متقصياً منها.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة: «باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ في المسح على الرجلين مجملة، غلط في الاحتجاج بها بعض من لم ينعم الروية في الأخبار، وأباح للمحدث المسح على الرجلين:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٢) المصدر السابق: ٢/١٩٣.
(٣) المصدر السابق: ٢/٢٥١.
(٤) تقدم التعريف بالمجمل والمفسر فيما مضى عند الكلام عن معرفة الإمام بأصول الفقه.

حدثنا أبو زهير عبدالمجيد بن إبراهيم المصري، حدثنا المقري، حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي الأسود ـ وهو محمد بن عبدالرحمٰن مولى نوفل يتيم عروة بن الزبير ـ عن عباد بن تميم عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ويمسح الماء على رجليه»[1].

فظاهر هذا الحديث أوهم بعض العلماء[2]، واحتج به على جواز المسح على الرجلين بالنسبة للمحدث، ولدفع هذا الوهم، فقد بيّن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ أن هذا الحديث مجمل، ثم أورد حديثاً آخر في الباب الثاني، بيّن فيه جواز المسح على الرجلين بالنسبة للمتوضىء إن أراد الوضوء مرة ثانية فقال:

«باب ذكر الدليل على أن مسح النبي ﷺ على القدمين كان وهو طاهر لا محدث:

حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة كلاهما عن منصور عن عبدالملك بن ميسرة، قال: حدثني النزال بن سبرة قال:

«صلينا مع علي الظهر، ثم خرجنا إلى الرحبة، قال فدعا بإناء فيه شراب فأخذه فمضمض قال منصور: أراه قال: واستنشق ومسح وجهه، وذراعيه، ورأسه، وقدميه، ثم شرب فضله وهو قائم. ثم قال: إن ناساً يكرهون أن يشربوا وهم قيام. إن رسول الله ﷺ صنع مثل ما صنعت، وقال: «**هذا وضوء مَنْ لم يُحدِث**»[3].

٢ ـ قال ابن خزيمة: «باب الأمر بالوتر من آخر الليل بذكر خبر

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/١٠٠ ـ ١٠١، كتاب الوضوء، رقم الترجمة: **١٥٥**، حديث: **٢٠١**.

(٢) انظر: نيل الأوطار: ١/١٦٩.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١/١٠١، كتاب الوضوء، رقم الترجمة: **١٥٦**، حديث: **٢٠٢**.

مختصر غير متقضي، ومجمل غير مفسر: أخبرنا بندار، أخبرنا يحيى، أخبرنا عبيدالله، أخبرني نافع عن ابن عمر، ح وحدثنا الدورقي والحسن الزعفراني بن محمد، قالا: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا عبيدالله ح وحدثنا يحيى بن حكيم، حدثنا حماد بن مسعدة عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً**»(١).

يوهم ظاهر الحديث لأول وهلة، بمنع الصلاة في الليل بعد أداء الوتر، ولدفع هذا التوهم، ساق ابن خزيمة حديثاً آخر في الباب الثاني، لبيان جواز ذلك ولكنه لم يبين أيضاً وجه الجمع بين الحديثين المتعارضين من حيث الظاهر، فالحديث أيضاً لفظه لفظ مجمل غير مفسر.

قال ابن خزيمة: «باب ذكر الوصية بالوتر قبل النوم بلفظ مجمل غير مفسر، قد يسبق ـ علمي ـ إلى وهم من لا يميز بين الخبر المختصر والخبر المتقصي، ولا يستدل بالمفسر من الأخبار على المجمل منها، إن أمر النبي ﷺ بأن يجعل آخر صلاة الليل وتراً يضاد أمره ووصيته بالوتر قبل النوم:

أخبرنا علي بن حجر السعدي، حدثنا إسماعيل ـ يعني ابن جعفر ـ أخبرنا محمد ـ وهو ابن أبي حرملة ـ عن عطاء بن يسار عن أبي ذر، قال: «أوصاني حبيبي بثلاث لا أدعهن إن شاء الله أبداً: أوصاني بصلاة الضحى، وبالوتر قبل النوم، وبصوم ثلاثة أيام من كل شهر»(٢).

ولفظ هذا الحديث مجمل كذلك، فيوهم استحباب أداء الوتر قبل النوم مطلقاً، ولدفع هذا التوهم فقد ساق ابن خزيمة باباً ثالثاً فسَّر فيه ما أجمل سابقاً فقال:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **١٤٤/٢**، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: **٤٤١**، حديث: **١٠٨٢**.

(٢) المصدر السابق: **١٤٤/٢**، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: **٤٤٢**، حديث: **١٠٨٣**.

«باب ذكر الخبر المفسر للفظتين المجملتين اللتين ذكرتهما في البابين المقدمين، والدليل على أن النبي ﷺ أمر بالوتر قبل النوم أخذاً بالوثيقة والحزم، تخوفاً أن لا يستيقظ المرء آخر الليل فيوتر آخره، وأنه إنما أمر بالوتر آخر الليل من قوي على قيام آخر الليل، مع الدليل على أن الوتر من آخر الليل أفضل لمن قوي على القيام آخر الليل:

أخبرنا أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم البزاز بخبر غريب غريب، أخبرنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة: أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: «متى توتر»؟ قال: أوتر قبل أن أنام. فقال لعمر: «متى توتر»؟ قال: أنام ثم أوتر. قال: فقال لأبي بكر: «أخذت بالحزم أو بالوثيقة» وقال لعمر: «أخذت بالقوة»[1].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٤٥/٢، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: **٤٤٣**، حديث: **١٠٨٤**، وانظر نماذج أخرى للجمع بين المجمل والمفسر في صحيح ابن خزيمة: كتاب الوضوء، ترجمة رقم: **٨، ٩، ١٠، ٢١، ٢٢، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٤**، كتاب الصلاة ترجمة رقم: **٢٥، ٢٦، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٦، ٥١٧، ٦٧٥، ٦٧٦**، كتاب الإمامة في الصلاة ترجمة رقم: **١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣**، كتاب الجمعة، ترجمة رقم: **٧، ٨، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٧١، ٧٢، ٧٧، ١٢٦، ١٢٧**، كتاب الصيام، ترجمة رقم: **٣١، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩**، كتاب الزكاة ترجمة رقم: **٢٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٥**، كتاب المناسك ترجمة رقم: **٤٩١، ٤٩٢، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٣، ٦١٤، ٧٧٣، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٨٠١، ٨٥٩، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٦، ٨٦٧**.

الصورة الثانية
الجمع بين العام والخاص
بحمل العام على الخاص

إذا تعارض دليلان عام وخاص مطلقان فقد ذهب الإمام ابن خزيمة إلى بناء العام على الخاص وجعل الخاص مخصصاً للعام، وأن المراد به ما عداه، وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين من الشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة الإمامية[1].

ومن أمثلة الجمع بين العام والخاص في صحيح ابن خزيمة:

قوله: «باب اختيار الصلاة في أول وقتها، بذكر خبر لفظه لفظ عام مراده خاص: أخبرنا بندار بن بشار، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني عن عبدالله بن مسعود: قال:

سألت رسول الله ﷺ أي العمل أفضل؟ قال: «**الصلاة في أول وقتها**»[2].

يوهم ظاهر هذا الحديث أفضلية الصلاة في أول وقتها مطلقاً، بما في ذلك صلاة الظهر ولدفع هذا التوهم، وتخصيص ما ورد عاماً ساق ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ أحاديث أخرى في الباب الثاني، خصص فيها ما كان عاماً، وبيّن أن النبي ﷺ إنما أراد بعض الصلوات دون جميعها، وبعض الأوقات دون بعضها الآخر فقال:

«باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما أراد بقوله: «**الصلاة في أول**

---

(١) انظر: القوانين الفقهية لابن جزي: ٢/٣١٥، المعالم في أصول الفقه الجعفري المقارن لحسن زين الدين: ١٣٩، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية لعبداللطيف البرزنجي: ٢/٢٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/١٦٩، كتاب الصلاة، ترجمة: ١٥، حديث: ٣٢٧.

وقتها»، بعض الصلاة دون جميعها، وبعض الأوقات دون جميع الأوقات. إذ قد أخبر النبي ﷺ بتبريد الظهر في شدة الحر، وقد أعلمَ أن لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم، لأخَّر صلاة العشاء الآخرة إلى شطر الليل:

أخبرنا بندار بن بشار، وأخبرنا محمد بن جعفر، أخبرنا شعبة، عن المهاجر أبي الحسن أنه سمع زيد بن وهب، يحدثه عن أبي ذر، قال: «أذن مؤذن رسول الله ﷺ الظهر، فقال النبي ﷺ: «**أبرِدْ أبرِدْ**» - أو قال انتظر انتظر، فقال: «**إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة**» قال أبو ذر: حتى رأينا فيءَ التُّلول»[1].

أخبرنا عبدالجبار بن العلاء عن سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي وأحمد بن عبدة الضبي، قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد - وهو ابن المسيب - عن أبي هريرة:

أن النبي ﷺ قال: «**إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم**»[2].

أخبرنا بندار بن بشار، حدثنا عبدالوهاب - يعني الثقفي - أخبرنا عبيدالله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر: عن النبي ﷺ قال: «**إن شدة الحر من فيح جهنم، فأبردوا الصلاة في شدة الحر**»[3].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٦٩/١ - ١٧٠، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ٧١٦ حديث: ٣٢٨.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٧٠/١، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٦، حديث: ٣٢٩.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٧٠/١، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٦، حديث: ٣٣٠. انظر نماذج أخرى للجمع بين العام والخاص في صحيح ابن خزيمة: كتاب الوضوء، ترجمة رقم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، كتاب الصلاة ترجمة رقم: ٢، ٣، ١٥، ١٦، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٥، ٥٦، ١٤٠، ١٤١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٠٩، ٦١٠، كتاب الإمامة في الصلاة ترجمة رقم: ١٤٣، ٢٣٦، كتاب الجمعة ترجمة رقم: ٧٧، كتاب الصيام ترجمة رقم: ٣، ٤، ٣٤، ٣٧، ٤٦، ٤٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، كتاب الزكاة ترجمة رقم ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، كتاب المناسك ترجمة رقم ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٤٨، ٦٥٨، ٦٥٩، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٣٣، =

الصورة الثالثة
الجمع باختلاف الفعلين، وذلك بالتخيير بفعل أحد الأمرين، لكونه من باب المباح

وهذا ما يطلق عليه «اختلاف المباح».

قال الإمام الشافعي: «ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح»(١).

وقد جمع الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيحه بين عدد من الأخبار التي قد يُوهم ظاهرها الاختلاف والتناقض والتضاد، فبيّن أن هذه الأخبار هي من باب اختلاف المباح. ومن أمثلة ذلك:

«قال ابن خزيمة: باب تطويل الركعتين الأوليين من الظهر والعصر وحذف الأخريين منهما: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا هيثم، أخبرنا عبدالملك بن عمير، ح وحدثنا سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي، حدثنا سفيان بن عيينة عن عبدالملك بن عمير عن جابر بن سمرة:

«أن أهل الكوفة شكوا سعداً إلى عمر فذكروا من صلاته فأرسل إليه عمر، فقدم عليه فذكر له ما عابوه من أمر الصلاة، فقال: إني لأُصلي بهم صلاة رسول الله فما أخِزُم عنها، إني لأركُدُ بهم في الأوليين وأحذف لهم في الأخريين. فقال له عمر: ذاك الظن بك يا أبا إسحاق» هذا حديث

= ٧٣٤، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٥٠، ٨٥١، اقتصرت هنا على ذكر رقم الترجمة لأنها تشير إلى الأحاديث والتعقيبات عليها أيضاً، وذلك بتعيين المكان حتى لا يطول ذكر الأرقام.

(١) اختلاف الحديث للشافعي: ٤٠.

الدورقي. وقال المخزومي: وأخفف الأخريين»[1].

ثم عقد الإمام ابن خزيمة باباً جديداً، أورد فيه حديثاً آخر يبين إباحة أن يزاد في الأخريين على فاتحة الكتاب، وأزال الإشكال الذي قد يرد بسبب الحديث السابق، ببيان أن هذا الأمر هو من باب المباح، فللمصلي أن يفعل أيهما شاء:

قال ابن خزيمة: «باب إباحة القراءة في الأخريين من الظهر والعصر بأكثر من فاتحة الكتاب، وهذا من اختلاف المباح لا من اختلاف الذي يكون أحدهما محظوراً والآخر مباحاً، فجائز أن يقرأ في الأخريين في كل ركعة بفاتحة الكتاب، فيقتصر من القراءة عليها، ومباح أن يزاد في الأخريين على فاتحة الكتاب:

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي وأبو هاشم زياد بن أيوب وأحمد بن منيع، قالوا: حدثنا هشيم، أخبرنا منصور ـ وهو ابن زاذان ـ عن الوليد بن مسلم ـ وهو أبو بشر ـ عن أبي الصديق عن أبي سعيد الخدري، قال:

«كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر في الركعتين قدر قراءة ثلاثين آية، قدر قراءة آلم تنزيل السجدة قال: وحزرنا قيامه في الأخريين على النصف من ذلك. قال: وحزرنا قيامه في الأوليين من العصر على النصف من ذلك»[2].

---

(1) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٦/١، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٥، حديث: ٥٠٨، وانظر نماذج أخرى: كتاب الوضوء، ترجمة رقم: ١٣٤، كتاب الصلاة، ترجمة رقم: ٣٩، ٦٦، ٨٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١٥٤، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٣٢، ٣٨٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٥٠٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٥، ٥٥٦، ٦٨١، كتاب الجمعة، ترجمة رقم: ١٠٧، كتاب الصيام، ترجمة رقم: ١٠٩.

(2) صحيح ابن خزيمة: ٢٥٦/١ ـ ٢٥٧، كتاب الصلاة، رقم الترجمة: ١٠٦، حديث: ٥٠٩.

الصورة الرابعة
الجمع بين الأحاديث ببيان المراد، أو غريب اللفظ

جمع الإمام ابن خزيمة في صحيحه بين عدد من الأحاديث التي قد يوهم ظاهرها التناقض والتضاد، وذلك عن طريق بيان المراد منها، أو تفسير ألفاظها الغريبة.

وقد أهلّه لذلك علمه الواسع وإحاطته الجيدة بكثير من معاني الأحاديث، وغريب ألفاظها مما ساعده على التوفيق بين الأحاديث والجمع بينها، وإزالة الإشكال الوارد فيها:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ مثال الجمع بين الأحاديث عن طريق بيان المراد منها:

قال ابن خزيمة: «باب الأمر بالسكينة في المشي إلى الجمعة والنهي عن السعي إليها، والدليل على أن الاسم الواحد يقع على فعلين، يُؤْمَر بأحدهما، ويُزجَر عن الآخر بالاسم الواحد، فمن لا يفهم العلم ولا يميز بين المعنيين قد يخطر بباله أنهما مختلفان، قد أمر الله عز وجل في نص كتابه بالسعي إلى الجمعة في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾[1] والنبي المصطفى قد نهى عن السعي إلى الصلاة، فقال ـ ﷺ ـ: «**إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة والوقار**» وقال ـ ﷺ ـ: «**فإذا أتيتم الصلاة، فلا تسعوا إليها وامشوا وعليكم السكينة**» فالله عز وجل أمر بالسعي إلى الجمعة، والنبي ﷺ قد نهى عن السعي إلى الصلاة، فالسعي الذي أمر الله به إلى الجمعة هو المضي إليها، غير السعي الذي زجر عنه النبي ﷺ في إتيان الصلاة؛ لأن السعي الذي زجر عنه النبي ﷺ هو الخبب وشدة المشي إلى الصلاة الذي هو ضد الوقار

(١) سورة الجمعة، الآية: ٩.

والسكينة، فما أمر الله عز وجل به غير ما زجر النبي ﷺ عنه، وإن كان الاسم الواحد قد يقع عليهما جميعاً».

قال ابن خزيمة: «خبر النبي ﷺ»: **«إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة والوقار»**:

أخبرنا إسماعيل بن موسى الفزاري، أخبرنا إبراهيم - يعني ابن سعد - عن أبيه عن أبي سلمة والزهري عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون، وأتوها وأنتم تمشون عليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا»**[1].

قال الترمذي: «اختلف أهل العلم في المشي إلى المسجد. فمنهم من رأى الإسراع إذا خاف فوت التكبيرة الأولى، حتى ذُكِرَ عن بعضهم أنه كان يهرول إلى الصلاة، ومنهم من كره الإسراع، واختار أن يمشي على تؤدة ووقار. وبه يقول أحمد وإسحاق: وقالا: العمل على حديث أبي هريرة، وقال إسحاق: «إن خاف فوت التكبيرة الأولى فلا بأس أن يسرع في المشي»[2].

وذهب الإمام ابن خزيمة إلى كراهة الإسراع، وشدة المشي إلى الصلاة كما سبق في ترجمته، وأزال - رحمه الله تعالى - ما قد يبدو من تعارض بين الأمر بالسعي للجمعة في الآية الكريمة، وبيّن النهي عن السعي إلى الصلاة في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ببيان المعنى المقصود من الأمر بالسعي للجمعة وهو المضي، والمعنى المقصود من النهي عن السعي إلى الصلاة وهو الخبَب وشدة المشي إلى الصلاة. فقد أشار - رحمه الله تعالى - إلى الفرق بين المعنيين مع اشتراكهما في اللفظ نفسه.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٣٦/٣، كتاب الجمعة، باب: ٤١، رقم الحديث: ١٧٧٢.
(٢) سنن الترمذي: ١٤٩/٢.

٢ ـ مثال الجمع بين الأحاديث عن طريق تفسير غريب اللفظ:

قال ابن خزيمة: «باب ذكر لفظة رويت عن النبي ﷺ في ترك قراءة فاتحة الكتاب بلفظ ادعت فرقة أنها دالة على أن ترك قراءة فاتحة الكتاب ينقص صلاة المصلي لا تبطل صلاته، ولا يجب عليه إعادتها:

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، أخبرنا ابن علية، عن ابن جريج، أخبرني العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب أن أبا السائب أخبره، سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**من صلّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج، هي خداج غير تام**»، فقلت: يا أبا هريرة: إني أكون أحياناً وراء الإمام. قال: فغمز ذراعي، وقال: «**يا فارسي اقرأ بها في نفسك**»[1].

ثم عقد الإمام ابن خزيمة باباً آخر، وأورد فيه حديثاً يبيّن معنى الخداج، فقال: «باب ذكر الدليل على أن الخداج الذي أعلم النبي ـ ﷺ ـ في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزىء الصلاة معه، إذ النقص في الصلاة يكون نقصين، أحدهما لا تجزىء الصلاة مع ذلك النقص، والآخر تكون الصلاة جائزة مع ذلك النقص لا يجب إعادتها، وليس هذا النقص مما يوجب سجدتي السهو مع جواز الصلاة:

أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا وهب بن جرير، أخبرنا شعبة عن العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«**لا تجزىء صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب**» قلت: فإن كنت خلف الإمام؟ فأخذ بيدي، وقال: «**اقرأ بها في نفسك يا فارسي**»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٧/١، كتاب الصلاة، باب ذكر لفظة رويت عن النبي ﷺ في ترك قراءة فاتحة الكتاب، رقم الحديث: ٤٨٩.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨، كتاب الصلاة، رقم الحديث: ٤٩٠.

الصورة الخامسة
الجمع بين الأحاديث ببيان اختلاف النقلة للحديث

فقد يسمع الحديث بعض الصحابة، ويغيب علمه عن بعضهم الآخر، وقد يتفاضل الرواة في الحفظ وفي ذلك يقول ابن خزيمة: «بعض أصحاب النبي ﷺ قد يحفظ عنه ما يغرب عن بعضهم..»[1].

الصورة السادسة
الجمع بين الأحاديث ببيان خفاء الشيء

فقد تتقدم صحبة الرجل للنبي ﷺ ويكون له علمه وفضله، ولكن قد تخفى عليه بعض الأمور عن النبي ﷺ، ويعلمها من هو دونه في السن والعلم والفضل، وقد مثَّل لذلك ابن خزيمة بقوله: «لأن سعد بن أبي وقاص مع مكانه من الإسلام والعلم مع تقدم صحبته خبّر أنهم لم يقولوا: «ذا المعارج» مع النبي ﷺ، وجابر بن عبدالله دونه في السن والعلم والمكانة مع النبي - ﷺ - قد أعلم أنهم كانوا يزيدون: «ذا المعارج» ونحوه، والنبي ﷺ يسمع لا يقول شيئاً، فقد خفي على سعد بن أبي وقاص مع موضعه من الإسلام والعلم ما علمه جابر بن عبدالله»[2].

المسلك الثاني
النسـخ

وقد سلك الإمام ابن خزيمة هذا المسلك في التوفيق بين الأحاديث، حيث كان يلجأ إليه في حال تعذر الجمع بينها. وقد أوردت عند الكلام عن

---

(١) المصدر السابق: ١٧٢/٤.

(٢) المصدر السابق: ١٧٢/٤.

ناسخ الحديث ومنسوخه عدة نماذج تبين صنيع الإمام ابن خزيمة في هذا المضمار، فلا حاجة لإعادتها ثانية هنا.

المسلك الثالث
الترجيـــح

سار الإمام ابن خزيمة في صحيحه على المنهج الذي اتبعه العلماء في إزالة التعارض الوارد في الأحاديث، حيث نجده ـ رحمه الله ـ بعد تعذر الجمع، وتعذر الوصول إلى معرفة المتقدم من المتأخر من الأحاديث، يلجأ إلى ترجيح أحد الحديثين، أو الأحاديث المتعارضة بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة، وقد أورد الإمام الحازمي في كتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» خمسين مرجحاً[(١)]، وأوصلها العراقي في «نكته» إلى أكثر من مئة[(٢)] وجعلها الإمام الغزالي اثنين وعشرينَ مرجحاً[(٣)].

وقد ضبطها السيوطي بتقسيم جيد جعلها تنقسم كلها إلى سبعة أقسام هي:

القسم الأول
الترجيح بحال الراوي

ويكون ذلك بوجوه، منها الوجوه الأربعة الآتية:

---

(١) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي: ٦ ـ ١٥.
(٢) انظر: تدريب الراوي: ٢/١٧٧.
(٣) انظر: المستصفى للغزالي: ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٨.

الوجه الأول
الترجيح بكثرة الرواة

ومن أمثلته في صحيح ابن خزيمة ما جاء في كتاب الصلاة، باب إباحة الوتر على الراحلة في السفر حيث توجهت بالمصلي الراحلة ضد قول مَن زعم أن حكم الوتر حكم الفريضة، وأن الوتر على الراحلة غير جائز كصلاة الفريضة: حدثنا يونس بن عبدالأعلى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، قال: «كان رسول الله ﷺ، يسبح على الراحلة قِبلَ أي وجه توجه، ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة»[1].

فقد أورد الإمام ابن خزيمة حديث ابن عمر هذا في جواز الوتر على الراحلة، ثم أورد حديثاً آخر، ضمّنه الباب الثاني، في عدم جواز الوتر على الراحلة، وخطّأ فيه معارضيه باستدلالهم بهذا الحديث وإهمالهم حديث ابن عمر في الباب الأول حيث قال:

«باب ذكر خبر غلط في الاحتجاج به بعض من لم يتبحر العلم ممن زعم أن الوتر على الراحلة غير جائز:

حدثنا يعقوب الدورقي، أخبرنا محمد بن مصعب، أخبرنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان عن جابر بن عبدالله، قال:

«كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر حيث توجهت به راحلته، فإذا أراد المكتوبة أو الوتر أناخ فصلى بالأرض»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٩/٢، رقم الحديث: ٢٦٢.

(٢) المصدر السابق: ٢٤٩/٢ ـ ٢٥٠، رقم الحديث: ١٢٦٣.

وجه التعارض بين الحديثين:

يوهم ظاهر الحديثين بأن هناك تعارضاً بينهما، فحديث ابن عمر أباح الوتر على الراحلة بينما حديث جابر منع ذلك.

وقد أشار ابن خزيمة إلى ذلك بقوله: «توهم بعض الناس أن هذا الخبر دال على خلاف خبر ابن عمر، واحتج بهذا الخبر أن الوتر غير جائز على الراحلة، وهذا غلط وإغفال في قائله».

ثم شرع ابن خزيمة بعد ذلك في نفي التناقض والاختلاف بين ظاهر الحديثين وجمع بينهما باعتبار أن الوتر على الراحلة من باب اختلاف المباح، ونفى النسخ بقوله: «وليس هذا الخبر عندنا ولا عند من يميز بين الأخبار يُضاد خبر ابن عمر، بل الخبران جميعاً مستعملان وكل واحد منهما أخبر بما رأى النبي ﷺ يفعله، ويجب على مَن علم الخبرين جميعاً إجازة كلا الخبرين، قد رأى ابن عمر النبي ﷺ يوتر على راحلته فأدى ما رأى، ورأى جابر النبي ﷺ أناخ راحلته فأوتر بالأرض، فأدى ما رأى النبي ﷺ، فجائز أن يوتر المرءُ على راحلته كما فعل النبي ﷺ، وجائز أن ينيخ راحلته فينزل فيوتر على الأرض إذ النبي ﷺ قد فعل الفعلين جميعاً، ولم يزجر عن أحدهما بعد فعله، وهذا من اختلاف المباح، ولو لم يوتر النبي ﷺ على الأرض، وقد أوتر على الراحلة كان غير جائز للمسافر الراكب أن ينزل فيوتر على الأرض[1]. ولكن لمّا فعل النبي ﷺ الفعلين جميعاً كان الوتر بالخيار في السفر، إن أحب أوتر على راحلته، وإن شاء نزل فأوتر على الأرض، وليس شيء من سننه - ﷺ - مهجوراً إذا أمكن استعماله، وإنما

(١) قلت: لا أدري من أين أتى ابن خزيمة بهذا؟ فالصلاة على الأرض أصل، وصحتها على الأرض محل إجماع، أما صلاة الوتر وغيره على الراحلة فهو خلاف الأصل شرع رخصة. وكل ما يدل عليه فعله عليه الصلاة والسلام للوتر على الراحلة أنه يجوز أن يصلَّ عليها، إما أن يفهم من ذلك أنه لولا أن النبي ﷺ قد روي عنه أنه صلى الوتر على الأرض في السفر لكانت صلاته له على الراحلة دليل على عدم جواز صلاة الوتر في الأرض، فإن هذا الفهم في منتهى العجب؟!

يترك بعض خبره ببعض إذا لم يمكن استعمالها جميعاً، وكان أحدهما يدفع الآخر في جميع جهاته فيجب حينئذ طلب الناسخ من الخبرين والمنسوخ منهما، ويستعمل الناسخ دون المنسوخ»[١].

وفي محاولة لسد جميع الأبواب على مخالفيه، والاستدلال لصحة رأيه، لجأ ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ إلى مسلك الترجيح بين الحديثين حيث قال: «ولو جاز لأحد أن يدفع خبر ابن عمر، بخبر جابر، كان أجوز لآخر أن يدفع خبر جابر بخبر ابن عمر، لأن أخبار ابن عمر في وتر النبي ﷺ على الراحلة أكثر أسانيد وأثبت وأصح من خبر جابر..»[٢].

الوجه الثاني
الترجيح بحفظ الراوي وزيادة ضبطه للحديث واهتمامه به

ومن أمثلة الترجيح بهذا الوجه في صحيح ابن خزيمة المثال الآتي:

قال ابن خزيمة: «وقد روى الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لم يكن يقنت إلاّ أن يدعو لقوم على قوم، فإذا أراد أن يدعو على قوم، أو يدعو لقوم قنت حين يرفع رأسه من الركعة الثانية من صلاة الفجر:

حدثناه عمرو بن علي ومحمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو داود، أنبأنا إبراهيم بن سعد عن الزهري: وقد روى العلاء بن صالح ـ شيخ من أهل الكوفة ـ صلاته عن زبيد عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى:

أنه سأله عن القنوت في الوتر فقال: حدثنا البراء بن عازب قال: «سنة ماضية». حدثناه محمد بن العلاء بن كريب، أخبرنا محمد بن بشر، أخبرنا

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٢) المصدر السابق: ٢/٢٥١.

العلاء بن صالح، وهذا الشيخ العلاء بن صالح وهم في هذه اللفظة في قوله: في الوتر، وإنما هو في الفجر لا في الوتر. فلعله انمحى من كتابه ما بين الفاء والجيم فصارت الفاء شبه الواو، والجيم ربما كانت صغيرة تشبه التاء، فلعله لما رأى أهل بلده يقنتون في الوتر، وعلماؤهم لا يقنتون في الفجر توهم أن خبر البراء إنما هو من القنوت في الوتر.

أخبرنا سلم بن جنادة، أخبرنا وكيع عن سفيان عن زبيد اليامي، قال: سألت عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن القنوت في الفجر. فقال: «سنة ماضية».

قال ابن خزيمة: «فسفيان الثوري أحفظ من مائتين مثل العلاء بن صالح، فخبر أن سؤال زبيد بن أبي ليلى إنما كان عن القنوت في الفجر لا في الوتر، فأعلمه أنه سنة ماضية، ولم يذكر أيضاً البراء.

وقد روى الثوري وشعبة ـ وهما إماما أهل زمانهما في الحديث ـ عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء أن النبي ﷺ قنت في الفجر.

حدثناه سلم بن جنادة، حدثنا وكيع عن سفيان وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء:

«أن النبي ﷺ قنت في الفجر».

حدثنا بندار، حدثنا محمد بن جعفر، أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: سمعت ابن أبي ليلى، حدثني البراء بن عازب:

«أن رسول الله ﷺ كان يقنت في المغرب والصبح».

أخبرنا أحمد بن عبدة، حدثنا أبو داود، أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة، أخبره قال: سمعت ابن أبي ليلى يحدث عن البراء بن عازب:

«أن النبي ﷺ كان يقنت في الصبح والمغرب».

فهذا هو الصحيح عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ، لا على ما رواه العلاء بن صالح[1].

الوجه الثالث
الترجيح بكون الراوي متأخر الإسلام

إذا تعارض خبران، وتساويا في جميع الوجوه إلا أن راوي أحدهما متقدم الإسلام، وراوي الآخر متأخر الإسلام، فقد ذهب ابن خزيمة إلى ترجيح رواية متأخر الإسلام، وذلك لأن تأخره في الإسلام دليل على تأخر روايته، فهو يحفظ آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فالمصير إليه أولى، ولقول ابن عباس - رضي الله عنهما -: «كنا نأخذ من أوامر رسول الله ﷺ بالأحدث فالأحدث»[2] وخبر متأخر الإسلام هو الأحدث، فهو الأولى بالأخذ به[3].

وقد وافق ابن خزيمة فيما ذهب إليه: الإمام الشافعي وجمهور أصحابه، وبعض الحنابلة والمالكية[4]. ومن أمثلة الترجيح بهذا الوجه في صحيح ابن خزيمة المثال الآتي:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٥٣/٢ - ١٥٥، كتاب الصلاة، باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما أوتر هذه الليلة التي بات ابن عباس فيها عنده بعد طلوع الفجر الأول. أرقام الأحاديث: ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩.

(٢) انظر: اللمع للشيرازي: ٢٣٩.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٣٩.

(٤) انظر: إحكام الأحكام للآمدي: ٢١١/٤، شرح القاضي عضد الدين الأيجي على مختصر ابن الحاجب: ٣١١/٢، جمع الجوامع مع شرح المحلي هامش الآيات البينات: ٢١٩/٤، شرح الأسنوي: ١٦٧/٣ - ١٦٨، تدريب الراوي: ١٧٨/٢، وقد ذهب بعض الحنفية والآمدي من الشافعية وابن الحاجب المالكي وغيرهم إلى ترجيح خبر الراوي المتقدم في الإسلام. واختار الإمام الرازي التفصيل وحاصله: أنه إن كان المتقدم في الإسلام موجوداً في زمن المتأخر فلا ترجيح لواحد منهما على الآخر، لجواز أن تكون رواية المتقدم في الإسلام متأخرة عن رواية المتأخر فيهن، ويحتمل العكس من غير ترجيح، فلا يقدم أحدهما على الآخر، أما إذا علم أن المتقدم في=

قال ابن خزيمة: «باب ذكر مسح النبي ﷺ على الخفين بعد نزول سورة المائدة ضد قول من زعم أن النبي ﷺ إنما مسح على الخفين قبل نزول المائدة: أخبرنا محمد بن العلاء بن كريب، أخبرنا أبو أسامة، وحدثنا سلم بن جنادة، أخبرنا وكيع، كلاهما عن الأعمش؛ وحدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، حدثنا أبو معاوية، أخبرنا الأعمش، وحدثنا الصنعاني، حدثنا خالد بن الحارث، أخبرنا شعبة عن سليمان ـ وهو الأعمش ـ عن إبراهيم عن همام، قال:

«رأيت جريراً[1]، بال ثم دعا بماءٍ فتوضأ، ومسح على خفيه، ثم قام فصلّى. فسُئِلَ عن ذلك، فقال: رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل هذا».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث الصنعاني. ولم يقل الآخرون: رأيت جريراً».

وفي حديث أبي أسامة، قال إبراهيم: «وكان أصحابنا يعجبهم حديث جرير، لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة».

وفي حديث وكيع: «كان يعجبهم حديث جرير، إسلامه كان بعد نزول المائدة»[2].

وهكذا نجد أن الإمام ابن خزيمة قد خطّأ من قال بأن النبي ﷺ قد مسح على الخفين قبل نزول سورة المائدة».

= الإسلام مات قبل إسلام المتأخر أو علم أن أكثر رواياته متقدمة على رواية المتأخر فهو أرجح. انظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد: ٢/٣١٠ ـ ٣١١، إحكام الأحكام للآمدي: ٤/٢١١، اللمع للشيرازي: ٢٣٩.

(١) هو جرير بن عبدالله بن جابر البجلي، الصحابي المشهور، اختلف في وقت إسلامه، والأرجح أنه أسلم حوالي سنة ٩هـ، جزم الواقدي بأنه وفد على رسول الله ﷺ في شهر رمضان سنة ١٠هـ، وكان رجلًا جميلًا، طويل القامة، حتى قال فيه عمر بن الخطاب: «جرير يوسف هذه الأمة» توفي سنة ٥٤هـ، وقيل سنة ٥٢هـ، طبقات خليفة بن خياط: ١١٦ ـ ١١٧، وانظر: الاستيعاب: ١/٢٣٢ ـ ٢٣٤، الإصابة: ١/٢٣٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/٩٤.

الوجه الرابع
الترجيح بكون الراوي
أكثر ملازمة للشيخ المحدث

حيث ذهب الإمام ابن خزيمة إلى أنه إذا تعارض حديثان، وكان راوي أحدهما أكثر ملازمة لشيخه الذي يأخذ الحديث منه. رجح حديث الراوي الذي كثرت ملازمته للشيخ على حديث غيره؛ وذلك لأن المحدث قد ينشط تارة، فيسرد الحديث على وجهه، وقد يتكاسل في بعض الأوقات، فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلاً. أو نحو ذلك[1].

ومن أمثلة الترجيح بهذا الوجه في صحيح ابن خزيمة المثال الآتي:

قال ابن خزيمة: «باب ذكر خبر رُوِيَ في مرور الحمار بين يدي المصلي، قد يحسب بعض أهل العلم أنه خلاف خبر النبي ﷺ: «**يقطع الصلاة الحمار والكلب والمرأة**».

أخبرناه أبو موسى محمد بن المثنى وعبدالجبار بن العلاء وسعيد بن عبدالرحمٰن: قالوا حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال:

«جئت أنا والفضل ونحن على أتان[2]، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بعرفة فمررنا على بعض الصفوف، فنزلنا عنها وتركناها ترتع، فلم يقل لنا - قال أبو موسى يعني شيئاً».

وقال عبدالجبار: «فلم ينهنا النبي ﷺ».

وقال المخزومي: «فلم يقل لنا شيئاً».

---

(١) انظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: ٩، تدريب الراوي: ١٧٩/٢.

(٢) الأتانُ: الأنثى من الحمير. انظر: لسان العرب: ٢١/١ مادة أتن.

قال ابن خزيمة: «رواه معمر ومالك فقالا: يصلي بالناس بمنى» حدثناه أبو موسى، حدثني عبدالأعلى، حدثنا معمر، ح وحدثنا يونس بن عبدالأعلى، أخبرنا ابن وهب، أن مالكاً حدثه، ح وحدثنا يعقوب الدورقي، حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي عن مالك، في خبر معمر: ومرت الأتان بين يدي الناس فلم يقطع عليه الصلاة.

وفي خبر عبدالرحمٰن عن مالك: «وأنا على حمار فتركته بين الصف، ودخلت في الصلاة فلم يعب عليَّ».

قال ابن خزيمة: «وليس في هذا الخبر أنّ النبي ﷺ رأى الأتان تمر ولا ترتع بين يدي الصفوف، ولا أن النبي ﷺ أعلم بذلك فلم يأمر من مرت الأتان بين يديه بإعادة الصلاة. الخبر ثابت صحيح عن النبي ﷺ أن الكلب الأسود والمرأة الحائض والحمار يقطع الصلاة، وما لم يثبت خبر عن النبي ﷺ بضد ذلك لم يجز القول والفتيا بخلاف ما ثبت عن النبي ﷺ. وقد روى شعبة عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن صهيب عن ابن عباس قال: «جئت أنا وغلام من بني هاشم على حمار أو حمارين فمررت بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي فلم ينصرف، وجاءت جاريتان من بني عبدالمطلب فأخذتا بركني رسول الله ﷺ ففرع ـ أو فرق ـ بينهما ولم ينصرف».

قال ابن خزيمة: «وليس في هذا الخبر أن الحمار مرّ بين يدي رسول الله ﷺ، وإنما قال: «فمررتُ بين يدي رسول الله ﷺ» وهذه اللفظة تدل أن ابن عباس مرّ بين يدي رسول الله ﷺ بعد نزوله عن الحمار، لأنه قال: فمررت بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، إلاّ أن عبيدالله بن موسى رواه عن شعبة، قال: فمررنا بين يديه، ثم نزلنا فدخلنا معه في الصلاة».

أنبأناه محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عبيدالله.

«والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال لا سيما في حديث شعبة. ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة

لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم..»[1]. فرجّح الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ رواية محمد بن جعفر الهذلي المعروف بـ«غُندر»[2] على الرواية الأخرى المخالفة لها، التي رواها عبيدالله بن موسى[3]، وذلك لأن محمد بن جعفر كان كثير الملازمة لشيخه شعبة، بخلاف راوي الرواية الأخرى عبيدالله فإنه لم يكن كذلك، ولطول الصحبة والملازمة تأثير في الترجيح به.

قال عبدالرحمٰن بن مهدي: «كنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة، وغندر في شعبة أثبت مني»[4] وقال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُندر حكمٌ بينهم»[5]. وقال الذهبي: «ولزم شعبة فأكثر عنه جداً»[6].

وقال أيضاً: «غُندر، أحد الأثبات المتقنين، ولا سيما في شعبة»[7].

القسم الثاني
الترجيح بالتحمل

وذلك بوجوه منها: التحمل بعد البلوغ لا قبله، والتحمل سماعاً لا عرضاً، والتحمل عرضاً لا كتابة[8].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٤.
(٢) تقدمت ترجمته.
(٣) تقدمت ترجمته.
(٤) تذكرة الحفاظ: ١/٣٠١، طبقات الحفاظ: ١٣٢، وانظر: ميزان الاعتدال: ٣/٥٠٢.
(٥) ميزان الاعتدال: ٣/٥٠٢، طبقات الحفاظ: ١٣٢.
(٦) تذكرة الحفاظ: ١/٣٠٠.
(٧) ميزان الاعتدال: ٣/٥٠٢ .وانظر نموذجاً آخر في صحيح ابن خزيمة للترجيح بكثرة ملازمة الراوي لشيخه: ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧.
(٨) انظر: تدريب الراوي: ٢/١٧٩.

القسم الثالث
الترجيح بكيفية الرواية

وذلك بوجوه منها: تقديم المحكي بلفظه على المحكي بمعناه، والمشكوك فيه على ما عرف أنه مروي بالمعنى وما ذكر فيه سبب وروده على ما لم يذكر فيه، وما لم يختلف في إسناده، أو لم يضطرب لفظه على ما كان كذلك. وغير ذلك[1].

القسم الرابع
الترجيح بوقت الورود

كتقديم المدني على المكي، والمشعر بعلو شأن النبي ﷺ على غير المشعر بذلك، وغيرها من الوجوه الأخرى.

القسم الخامس
الترجيح بلفظ الخبر

كترجيح الخاص على العام، والعام الذي لم يخصص على المخصص، والحقيقة على المجاز، وغير ذلك.

القسم السادس
الترجيح بالحكم

كترجيح الناقل عن البراءة الأصلية على المقرر لها، وقيل عكسه، وتقديم الدال على التحريم على الدال على الإباحة، والوجوب، وتقديم الأحوط وغير ذلك.

---

(١) المصدر السابق: ١٧٩/٢.

القسم السابع
الترجيح بأمر خارجي

كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن، أو وافقته سنة أخرى، أو عمل الأمة، أو وافق عمل الخلفاء الراشدين على ما لم يوافقه شيء من ذلك(١).

ولم أقف على أمثلة لهذه الأقسام في صحيح الإمام ابن خزيمة.

وقد ذهب الإمام ابن خزيمة إلى تقديم المثبت على النافي في حالة حصول التعارض بينهما حيث قال: «أعلمتُ في غير موضع من كتبنا أن المخبر والشاهد الذي يجب قبول خبره وشهادته من يخبر برؤية الشيء وسماعه وكونه، لا مَنْ ينفي الشيء. وإنما يقول العلماء لم يفعل فلان كذا ولم يكن كذا على المسامحة والمساهلة في الكلام، وإنما يريدون أن فلاناً لم يفعل كذا علمي، وأن كذا لم يكن علمي..»(٢).

وقال أيضاً: «الحكم للمخبر الذي يخبر بكون الشيء لا مَنْ ينفي الشيء»(٣).

وممن ذهب إلى هذا الرأي أيضاً: أبو الحسن الكرخي، وقال الحامي: أنه مذهب الشافعي(٤) ونسبه إمام الحرمين إلى الجمهور(٥).

---

(١) المصدر السابق: ٢/١٧٩ ـ ١٨٠، وانظر: محاضرات في علوم الحديث لأستاذنا الفاضل الدكتور حارث الضاري: ٩٤ ـ ٩٥. مجلة كلية الإمام الأعظم، العدد الثاني: ١٣٩٤ ـ ١٩٧٤ .بحث: التعارض بين الأحاديث وكيفية دفعه عند المحدثين لأستاذنا الدكتور حارث الضاري: ١٢٥ ـ ١٣٢، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية: ٢/٢٢٩ ـ ٢٧١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٣١.

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٣٣.

(٤) تعليق الحامي: ٧٩.

(٥) وقد ذهب جماعة من الأصوليين منهم القاضي عبدالجبار، وعيسى بن أبان، إلى أن=

ومن أمثلة ترجيح المثبت على النافي في صحيح ابن خزيمة المثال الآتي:

قال ابن خزيمة: «باب ذكر الدليل على ضد قول من زعم أن النبي ﷺ لم يسجد في المفصل بعد هجرته إلى المدينة:

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا شعيب ـ يعني ابن الليث ـ أخبرنا الليث عن بكر بن عبدالله عن نعيم بن عبدالله المجمر، أنه قال: «صليت مع أبي هريرة فوق هذا المسجد، فقرأ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[1] فسجد فيها، وقال: رأيت رسول الله ﷺ سجد فيها».

قال ابن خزيمة ـ عقب هذا الحديث ـ: «قد خرجت طرق هذا الخبر ـ في كتاب الصلاة كتاب الكبير ـ من قال عن أبي هريرة: رأيت النبي ﷺ أو سجدت مع النبي ﷺ في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾.

وأبو هريرة إنما قدم على النبي ﷺ فأسلم بعد الهجرة بسنين.

قال في خبر عراك بن مالك عن أبي هريرة: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر قد استخلف على المدينة سباع بن عرفطة.

وقال قيس بن أبي حازم، سمعت أبا هريرة يقول: صحبت النبي ﷺ ثلاث سنوات، وقد أعلم أنه رأى النبي ﷺ سجد في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾.

وقد أعلمت في غير موضع من كتبنا أن المخبر والشاهد الذي يجب قبول شهادته وخبره مَنْ يخبر بكون الشيء، ويشهد على رؤية الشيء وسماعه، لا مَنْ ينفي كون الشيء وينكره، ومن قال: «لم يفعل فلان كذا،

= المثبت والنافي متساويان، فلا يرجح أحدهما على الآخر بمجرد كونه نفياً أو إثباتاً، بينما ذهب بعض العلماء من الحنفية والحنابلة، وعليه نص الإمام أحمد وجمهور الشافعية إلى تقديم النافي على المثبت. انظر تفصيل ذلك في: أصول الحسامي بتعليق الحامي: ٧٩، الأحكام للآمدي: ٢٢٨/٤، التعارض والترجيح: ١٦٧/٢.

(١) سورة الانشقاق، الآية: ١.

وليس بمخبر ولا شاهد، وإنما الشاهد من يشهد ويقول رأيت فلاناً يفعل كذا، وهذا لا يخفى على مَنْ يفهم العلم والفقه..»[1].



(١) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٨٠ ـ ٢٨١، وانظر نماذج أخرى: ٢/٢٣١، ٢/٣٣، ٢/٣٢٧، ٢/٢٤٨.

الفصل الرابع

علم رجال الحديث في صحيح ابن خزيمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأريخ الرواة في صحيح ابن خزيمة.

المبحث الثاني: الجرح والتعديل في صحيح ابن خزيمة.

المبحث الثالث: الرواة الذين تكلم عنهم الإمام ابن خزيمة جرحاً أو تعديلاً في كتابيه «التوحيد» و«الصحيح».

تمهيد:

اتفق المفكرون ومؤرخو حضارات الأمم على مختلف اتجاهاتهم على أن الحب والحماس اللذين يكنهما المسلمون لنبيهم الكريم - ﷺ - لا يُعرف لهما نظير في حضارة أمه من الأمم.

ولقد بذل علماء هذه الأمة قصارى جهودهم في حفظ السنة وبحثوا عن كل ما يتعلق بها رواية ودراية، وخطوا خطوات جليلة في سبيل حفظها من العبث والضياع، حتى صار هذا الأمر مبعث عجب ودهشة في التأريخ الإنساني.

والذين وقفوا حياتهم منذ العصر النبوي على حفظ أقوال النبي - ﷺ - ورواية أحاديثه وكل ما يتعلق بحياته حتى أدوها إلى من ضبطوها بعدهم وكتبوها، كل هؤلاء يسمون: «رجال الحديث» وهم طبقات مسلسلة من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين حتى وافى القرن الرابع الهجري.

فلما كملت هذه الذخيرة حرص العلماء على تدوين سير هؤلاء الرواة فكتبوا أسماءهم وكناهم وأنسابهم ومنشأهم وأخلاقهم وعاداتهم، حتى أحاطوا بشؤون حياتهم بدقة متناهية، فأصبح ما كتبوه في هذا الباب علماً مستقلاً سُمي فيما بعد «علم رجال الحديث» كان نتاجه عبارة عن مصنفات ضخمة في أحوال الرواة وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم كل ذلك حتى لا يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات.

وعلم رجال الحديث بهذا الفحص والتحقيق لا يوجد له نظير في تأريخ العالم قديمه وحديثه.

وبهذا استطاع نقاد الحديث أن يقدّموا للحضارة الإنسانية أعظم إنتاج في هذا المضمار يفخر به المسلمون على مر العصور والأجيال.

يقول المستشرق الألماني د.اسبرنكر في مقدمته بالإنكليزية لكتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني: «لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما أتى به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير الذي يتناول أحوال خمسمئة ألف رجل وشؤون حياتهم»[(١)].

ولأهمية علم الرجال، وعظم شأنه في كشف الصحيح من السقيم، قال الإمام علي بن المديني كلمته النفيسة الغالية: «الفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم».

هذا وينقسم علم رواة الحديث إلى قسمين كبيرين هما:

١ - علم تأريخ الرواة.

٢ - علم الجرح والتعديل.

وسأتكلم عن نماذج مما احتواه «الصحيح» من هذين العلمين في مبحثين، ثم أتكلم عن الرواة الذين تكلم الإمام عنهم جرحاً أو تعديلاً في كتابيه «الصحيح» و«التوحيد» في مبحث آخر؛ لذلك فإن هذا الفصل سيتضمن ثلاثة مباحث:

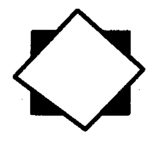
المبحث الأول: تأريخ الرواة في صحيح ابن خزيمة.

المبحث الثاني: الجرح والتعديل في صحيح ابن خزيمة.

المبحث الثالث: الرواة الذين تكلم عنهم الإمام ابن خزيمة جرحاً أو تعديلًا في كتابيه: «التوحيد» و«الصحيح».

---

(١) الرسالة المحمدية لسليمان الندوي: ٤٤، علم رجال الحديث لتقي الدين الندوي: ١٨ - ١٩.



المبحث الأول
قضايا من علم تأريخ الرواة
في صحيح ابن خزيمة



تمهيد:

علم تأريخ الرواة: هو العلم الذي يُعرِّف برواة الحديث من الناحية التي تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة، ويذكر تأريخ ولادة الراوي، ووفاته، وشيوخه، وتأريخ سماعه منهم، ومن روى عنه، وبلادهم، ومواطنهم، ورحلات الراوي، وتأريخ قدومه إلى البلدان المختلفة، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أم بعده...، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث[1].

وقد نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، واهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، فكانوا يسألون الرواة عن أعمارهم، ومواطنهم، وتواريخ سماعاتهم من الشيوخ، كما كانوا يسألون عن الرواة أنفسهم.

ومن هنا نجد أن التأريخ قد احتل عند أهل الحديث مكانه هامةً جداً،

(١) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب: ٢٥٣، وانظر: فتح المغيث: ٣/٢٨١.

لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها، وفي الكشف عن أحوال الرواة وفضح الكذابين.

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ»[1].

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ، فحاسبوه بالسنين»[2] ـ يعني أحسبوا سنه وسن من كتب عنه ـ.

وقد طبق العلماء ما ورد في أعلاه عملياً، ومارسوه بأنفسهم، والأمثلة في هذا الميدان أكثر من أن تحصى: منها: ما ذكره الإمام الحاكم قال: «لما قدم علينا محمد بن حاتم الكَشّي، وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومئتين. فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة!!».

وزعم أبو خالد السقاء سنة تسع ومئتين أنه سمع أنس بن مالك ورأى عبدالله بن عمر. فقال أبو نعيم: ابن كم يزعم أنه؟ قالوا: «ابن خمس وعشرين ومئة سنة» فقال أبو نعيم: «على زعمه مات ابن عمر قبل أن يولد بخمس سنين»[3].

ولذلك أوجب العلماء على طالب الحديث تقديم الاهتمام بالتأريخ، ومعرفة وفيات الشيوخ؛ لأنه من أهم علوم الحديث، ولا سيما ما يتصل بالنبي ﷺ وأصحابه الكرام، وأئمة علماء الدين، فلا يجوز أن يغفل عنها مسلم فضلاً عن طالب العلم، فإن من ارتبط بفكرة تعلق قلبه بداعيتها ورجالها الذين جاهدوا في سبيلها، والمسلم أحق بذلك.

ومن أعظم المؤلفات في تأريخ الرواة: «التأريخ الكبير» للإمام البخاري و«التأريخ» لابن أبي خيثمة و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان و«تأريخ

---

(1) الكفاية: ١١٩، فتح المغيث: ٣/٣١١، تدريب الراوي: ٢/٣٠٥.
(2) المصادر السابقة.
(3) فتح المغيث: ٣/٢٨١.

بغداد» للخطيب البغدادي وغيرها، وقد اعتنى الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في «صحيحه» بعلم تأريخ الرواة، واهتم به اهتماماً كبيراً، مقتفياً آثار من سبقه من المصنفين الذين وجهوا عنايتهم، واهتمامهم، إلى التعريف بالرواة، وكل ما يتعلق بهم، يدفعهم لذلك مقاصد جليلة، في مقدمتها: الاحتياط الكامل في رواة الحديث لئلا يلتبس بعضهم ببعض؛ لأن فيهم الثقة والضعيف، ولا يتحقق تمييز بعضهم من بعض إلاّ بالمبالغة في تعريفهم.

وقد وجدت في صحيح ابن خزيمة مما يتعلق بهذا المبحث الأنواع الآتية:

١ ـ معرفة الصحابة.

٢ ـ معرفة التابعين.

٣ ـ الأسماء والكنى.

٤ ـ الألقاب.

٥ ـ الموالي من الرواة والعلماء.

٦ ـ المنسوبون إلى غير آبائهم.

٧ ـ الإخوة والأخوات.

٨ ـ المتفق والمفترق.

٩ ـ المبهمات.

١٠ ـ أوطان الرواة وبلدانهم ومهنهم.

وسأتكلم عن هذه الأنواع تباعاً واحداً بعد الآخر فيما يأتي:

أولاً: معرفة الصحابة في صحيح ابن خزيمة

الصاحب في اللغة: مشتق من الصحبة، وهي في اللغة لها معان كلها

تدور حول الملازمة والانقياد[١]. والصحابي، منسوب إلى الصحابة، كالأنصاري منسوب إلى الأنصار، والصحابة في الأصل مصدر، ثم صارت جمعاً مفرده صاحب، ولم يجمع فاعل على فعالَة إلا هذا[٢].

وفي العرف: الصاحب: هو من طالت صحبته، وكثرت ملازمته على سبيل الاتباع[٣].

وقد اختلف المحدثون مع الفقهاء والأصوليين في تعريف الصحابي في الاصطلاح، وهذا الاختلاف مبني في الحقيقة على اختلافهم فيما ينبغي أن يراعى في المعنى الاصطلاحي، هل هو المعنى اللغوي أو المعنى العرفي؟

فذهب أهل الحديث إلى تعريف الصحابي مراعين المعنى اللغوي العام فقال جمهورهم: «الصحابي هو من لقي النبي - ﷺ - يقظة، مؤمناً به، بعد بعثته، حال حياته، ومات على الإيمان»[٤].

وذهب أهل الفقه والأصول إلى تعريف الصحابي مراعين المعنى العرفي، فقال جمهورهم: «الصحابي هو كل من لقي النبي - ﷺ -، وطالت مجالسته له، على طريق التبع والأخذ عنه، ومات على الإيمان»[٥].

ونُسِبَ إلى سعيد بن المسيب - رحمه الله تعالى -: أنه لا يُعَد صحابياً إلاّ من أقام مع رسول الله - ﷺ - سنةً أو سنتين، أو غزا معه غزوة أو غزوتين. وفي نسبته إليه نظر[٦].

---

(١) انظر: لسان العرب: ٤/٢٤٠٠، المصباح المنير: ١/٣٥٧، تاج العروس: ١/٣٣٢ - ٣٣٣، ترتيب القاموس المحيط: ٢/٧٢٢.

(٢) انظر: لسان العرب: ٤/٢٤٠١، مختار الصحاح: ٣٥٦.

(٣) انظر: الأحكام للآمدي: ١/٢٧٦، جامع الأصول: ١/٣٤.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣/٣، نزهة النظر: ٥٧، تدريب الراوي: ٢/١٨٦.

(٥) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي: ٣٦٠، علوم الحديث: ٢٦٣، التبصرة والتذكرة: ٣/٩٠٨، كشف الأسرار: ٣/٣٨٤، فواتح الرحموت: ٢/١٥٨، فتح المغيث: ٣/٨٦، تدريب الراوي: ٢/١٨٨.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

ويفهم من صنيع الإمام ابن خزيمة في صحيحه «أن مذهبه في هذه القضية هو مذهب جمهور المحدثين، حيث أخرج أحاديث لمالك بن الحويرث[١] ووائل[٢] بن حجر[٣] وغيرهما ممن لم يمكث مع النبي - ﷺ - إلاّ قليلاً»[٤][٥].

ومعرفة الصحابة: علم كبير، عظيم الفائدة، به يعرف الحديث المتصل من المرسل، وحكم المتصل ـ كما هو معلوم ـ ليس كحكم المرسل.

كما أن معرفة الصحابي ذات أهمية كبيرة عند العلماء، حيث يكفيهم عناء البحث والتحري عن عدالته، إذ أن عدالة الصحابي مفروغ منها بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد بإجماعه من الأمة:

---

(١) هو الصحابي الجليل مالك بن الحويرث بن أشيم الليثي، يكنى أبا سليمان، قدم على النبي ﷺ وأقام عنده عشرين ليلة، سكن البصرة ومات بها سنة ٧٤هـ. انظر: الاستيعاب: ١٣٤٩/٣، الإصابة: ٣٤٢/٣ ـ ٣٤٣، الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة ليحيى بن أبي بكر العامري: ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) هو وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل الحضرمي أحد ملوك اليمن الحميريين يكنى أبا هنيدة، وفد على رسول الله ﷺ، فرحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه واستعمله على أهل نواحيه، مات في آخر خلافة معاوية ـ رضي الله عنه ـ. انظر: الاستيعاب: ١٥٦٢/٤ ـ ١٥٦٣، أسد الغابة: ٤٣٥/٥، الإصابة: ٦٢٨/٣ ـ ٦٢٩، الرياض المستطابة ص٢٦٧.

(٣) انظر أحاديثهما في صحيح ابن خزيمة: ٢٩٥/١، ٣٠١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٤٢، وغير ذلك من المواضع.

(٤) المراد بطول الصحبة: هو أن يكون الصحابي قد جالس النبي ﷺ، ولقيه كثيراً، وقد اختلف العلماء في المدة التي يقال فيها: طالت صحبته: فمنهم من حددها بسنة فأكثر. وعليه ابن المسيب، ومنهم من حددها بستة أشهر فأكثر، ومنهم من رأى أنها لا تحدد بمقدار، وإنما هي تطول بحيث يطلق عليه اسم الصحبة عرفاً. وهذا هو القول الراجح والأصح عندهم. وإليه ذهب الجمهور من الفقهاء والأصوليين. انظر: التحرير لابن الهمام: ٦٦/٣، كشف الأسرار: ٣٨٤/٢، إرشاد الفحول: ٧٠، تيسير التحرير: ٦٦/٣.

(٥) ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٢٠/١: أن مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وعثمان بن أبي العاص قد وفدوا على النبي ﷺ ولم يقيموا عنده إلّا قليلًا ثم انصرفوا.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾[3].

ومن السنة: قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي. فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم، ولا نصيفه**»[4].

وقوله أيضاً: «**خير القرون قرني ثم الذين يلونهم**.... الحديث»[5].

والمراد بقرنه فيه: أهل قرنه المؤمنون به ـ ﷺ ـ، وهم أصحابه ـ رضي الله عنهم ـ.

وقد حكى الإمام ابن عبدالبر: إجماع أهل الحق من المسلمين ـ وهم أهل السنة والجماعة ـ على أن الصحابة كلهم عدول. وممن حكى الإجماع على القول بعدالتهم أيضاً الإمام الجويني، والحافظ العراقي، وابن حجر، وغيرهم[6].

إذا عرفنا هذا أقول:

لقد اهتم الإمام ابن خزيمة بمعرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كاهتمامه بمعرفة غيرهم، وكان بارعاً في معرفتهم، وتمييزهم عن غيرهم، إذ أنه يدرك أهمية هذه المعرفة في تمييز المتصل من المرسل.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١١٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٣.،

(٣) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»: ٢٩٢/٢، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم في صحيحه: ١٩٦١/٤، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، واللفظ له.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢٨٧/٢ ـ ٢٨٨، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم في «صحيحه»: ١٩٦٤/٤، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم.

(٦) انظر: الاستيعاب: ١٩/١، الإصابة: ١٧/١، التبصرة والتذكرة: ١٣/٣ ـ ١٤، الأجوبة العراقية للآلوسي: ص١٠.

قال الحاكم: «من تبحّر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ، فقد رأيت جماعة من مشايخنا يروون الحديث المرسل عن تابعي عن رسول الله - ﷺ - يتوهمونه صحابياً، وربما رووا المسند عن صحابي فيتوهمونه تابعياً»[1].

كما كان الإمام ابن خزيمة على إلمام جيد بفقههم واختلافهم وأقوالهم، كما يظهر ذلك بوضوح في «صحيحه».

وله - رحمه الله تعالى - طرق متعددة في التعريف بالصحابي، نذكرها فيما يأتي:

أولاً: أن يأتي التعريف بالصحابي ضمن السند: ومن أمثلة ذلك:

أ - قال ابن خزيمة: «أخبرنا يونس بن عبدالأعلى، أخبرنا عبدالله بن وهب، أن مالكاً حدّثه عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه، أنه قال لعبدالله بن زيد بن عاصم - وكان من أصحاب رسول الله - ﷺ - يتوضأ؟ فقال عبدالله بن زيد نعم. فدعا بوضوء، فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً.... الحديث»[2].

ب - قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني عباد بن تميم أن عمه - وكان من أصحاب رسول الله - ﷺ - أخبره: أن النبي - ﷺ - خرج بالناس إلى المصلى يستسقي لهم، فقام فدعا قائماً، ثم توجه قبل القبلة، وحول رداءه فأسقوا»[3].

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٢٥.

(٢) صحيح ابن خزيمة: /٨٨ - ٨٩، رقم الحديث: ١٧٣.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣٣٩/٢، كتاب الصلاة، باب ترك الإمام العود للخروج لصلاة الاستسقاء ثانياً، رقم الحديث: ١٤٢٤.

ثانياً: أن يذكر ما يدل به على صحبته ضمن السند:

مثل قوله في «كتاب الصلاة، باب ذكر نسخ إسقاط الغسل في الجماع من غير إمناء»:

«أنبأنا أبو موسى محمد بن المثنى ويعقوب بن إبراهيم، قالا، حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا يونس عن الزهري، قال، فقال سهل الأنصاري - وقد كان أدرك النبي ﷺ، وكان في زمانه خمس عشرة سنة - حدثني أبي بن كعب.... » الحديث[١].

وهذا المثال يكشف لنا أن معرفة الإمام ابن خزيمة لم تكن مقتصرة على تمييز الصحابة من غيرهم، فحسب، بل كان ملماً بأعمارهم أيضاً وقت إدراكهم للنبي ﷺ.

كما كان - رحمه الله تعالى - يشير أحياناً إلى وقت إسلامهم وقدومهم على النبي ﷺ.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: «وأبو هريرة إنما قدم المدينة بعد بدر بسنين[٢]، قدم المدينة، والنبي ﷺ بخيبر، وقد استخلف على المدينة سباع بن عرفطة الغفاري»[٣][٤].

ثانياً: معرفة التابعين

التابعي: «هو من لقي صحابياً أو أكثر وإن لم يصحبه، سواء كان اللاقي مميزاً أو غير مميز، سمع من الصحابي أو لم يسمع» وإلى هذا يميل

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/١١٢.

(٢) ذلك لأن بدراً كانت في رمضان في السنة الثانية، أما خيبر فقد كانت في المحرم سنة سبع. فمقدم أبو هريرة على النبي ﷺ كان بعد بدر بخمس سنين وقرابة أربعة أشهر. انظر: الكامل لابن الأثير: ٢/٨٠ و١٤٧.

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٢/١٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٢٠.

كلام الشافعي والحاكم، ورجحه ابن الصلاح والنووي وغيرهما، واختاره ابن حجر في شرح النخبة، وعليه العمل عند أكثر المحدثين.

وذهب ابن حبان إلى أن التابعي: هو من لقي صحابياً أو أكثر، وكان عند لقائه له في سن مَن يحفظ عنه فإن كان صغيراً لا يحفظ مثله فلا عبرة بلقيه، ولا يعد بهذا تابعياً.

بينما يرى الخطيب البغدادي: أن التابعي: هو من صحب الصحابي، فلا يكتفي في إثبات كونه تابعياً بمجرد اللقي(١).

ولمعرفة التابعين فائدة عظيمة، فإنه إذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين واتباع التابعين، كما أن معرفة التابعين أصل أصيل يُرجع إليه في معرفة المرسل والمسند.

وقد كان الإمام ابن خزيمة على معرفة بهذا العلم، ويبين ذلك في صحيحه، ومن النماذج التي تدل على معرفته بهذا الفن النموذج الآتي:

قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا أبو الوليد، أخبرنا عكرمة بن عمار، أخبرنا شداد بن عبدالله ـ أبو عمار ـ وكان قد أدرك نفراً من أصحاب النبي ﷺ ـ قال: «قال أبو أمامة. . . . الحديث»(٢).

ثالثاً: الأسماء والكنى في صحيح ابن خزيمة

ويقصد به معرفة أسماء من اشتهر بكنيته وغلب عليه ذلك حتى خفي اسمه عن الكثير، ومعرفة كنى من اشتهروا بأسمائهم ولم تعرف كناهم.

ويعد هذا الفن من فنون العلم المهمة، ولم يزل المحدثون يعتنون به، ويتحفظونه، ويعيبون من يجهله.

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي: ٤٦١، معرفة علوم الحديث: ٤١ ـ ٤٢، علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٧١ ـ ٢٧٢، التقريب: ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧، شرح صحيح مسلم للنووي: ١/٣٦، جواهر الأصول: ١٠٦، تدريب الراوي: ٢٠/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/٨٥، كتاب الوضوء، باب ذكر البيان أن الله عز وجل وعلا أمر بغسل القدمين، رقم الحديث: ١٦٥.

وفائدة ضبطه: الأمن من ظن تعدد الراوي الواحد المكنّى في موضع، والمسمى في موضع آخر، لأنه ربما يرد ذكره مرةً بكنيته، وأخرى باسمه فيظنهما من لا معرفة له بذلك رجلين(١).

وقد اهتم الإمام ابن خزيمة بهذا العلم اهتماماً فائقاً، وأدلى بدلوه فيه، ووجّه عنايته إلى التعريف بأسماء الرواة الذين وردت أسماؤهم في صحيحه، وكناهم، ونبه عليها، وبخاصة ما كان فيه غموض وخفاء.

القسم الأول: بيان اسم من ذكر بكنيته، من أمثلته:

١ ـ قوله: «أبو معاذ هذا، هو عطاء بن أبي ميمونة»(٢).

٢ ـ قوله: «أبو الزناد: وهو عبدالله بن ذكوان»(٣).

٣ ـ وقال ابن خزيمة: «أبو عمار: وهو شداد بن عبدالله»(٤).

٤ ـ وقال أيضاً: «أبو الجواب: هو الأحوص بن جواب»(٥).

٥ ـ وقال: «أبو عون هذا هو محمد بن عبيدالله الثقفي»(٦).

---

(١) انظر: علوم الحديث: ٢٩٧، التبصرة والتذكرة: ١/١١٥، فتح المغيث: ٣/١٩٩، تدريب الراوي: ٢/٢٤٤، فتح الباقي: ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/٤٦، قال ابن حجر في التقريب: ٢/٢٣: «عطاء بن أبي ميمونة البصري، أبو معاذ، واسم أبي ميمونة: منيع، ثقة رمي بالقدر، من الرابعة، مات سنة ١٣١ هجرية، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه».

(٣) المصدر السابق: ١/٧٢ .قال ابن حجر في التقريب: ٢/٤١٣: «عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمٰن، المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، من الخامسة، مات سنة ١٣١ هجرية، وقيل بعدها، روى له الستة».

(٤) المصدر السابق: ١/١٦٠، قال ابن حجر في التقريب: ١/٣٤٧: «شداد بن عبدالله القرشي، أبو عمار الدمشقي ثقة يرسل، من الرابعة، روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة».

(٥) المصدر السابق: ١/٢٥١ .قال ابن حجر في التقريب: ١/٤٩: «الأحوص بن جواب، الضبي، يكنى أبا الجواب، كوفي صدوق، ربما وهم، من التاسعة، روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي».

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٠٤، قال ابن حجر في التقريب: ٢/١٨٧: «محمد بن=

القسم الثاني: ذكر كنية من ذُكِر باسمه، وهو أقل من القسم الأول، ومن أمثلته:

١ - قال ابن خزيمة: «سعيد بن يزيد: وهو أبو سلمة»[١].

٢ - وقال أيضاً: «عبدالرحمٰن بن معاوية هذا، أبو الحويرث، مدني»[٢].

٣ - وقال: «وشقيق بن سلمة هو أبو وائل»[٣].

٤ - وقال أيضاً: «الوليد بن مسلم: وهو أبو بشر»[٤].

رابعاً: الألقاب في صحيح ابن خزيمة

الألقاب: جمع لقب، واللقب كل وصف أشعر برفعة أوضعَةٍ، أو ما دل على مدح أو ذم[٥].

وهو نوع هام، فإن في الرواة جماعة لا يعرفون إلا بألقابهم، ومن لا

= عبيدالله بن أبي سعيد، أبو عون الثقفي، الكوفي الأعور، ثقة، من الرابعة، روى له الخمسة».

(١) المصدر السابق: ٢/١٠٥ .قال ابن حجر في التقريب: ١/٣٠٨: «سعيد بن يزيد بن سلمة الأزدي، ثم الطاحي، أبو سلمة البصري القصير، ثقة، من الرابعة، روى له الستة».

(٢) المصدر السابق: ٢/٣٥١، قال ابن حجر في التقريب: ١/٤٩٨: «عبدالرحمٰن بن معاوية بن الحُويرث، بالتصغير، الأنصاري، الزرقي، أبو الحويرث المدني، مشهور بكنيته، صدوق سيء الحفظ، رمي بالإرجاء، من السادسة، مات سنة ١٣٠ هجرية، وقيل بعدها، روى له أبو داود وابن ماجه».

(٣) المصدر السابق: ١/٧٩، قال ابن حجر في التقريب: ١/٣٥٤: «شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي، ثقة، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز، وله مئة سنة. روى له الستة».

(٤) المصدر السابق: ١/٢٥٦ .قال ابن حجر في التقريب: ٢/٢٣٦: «الوليد بن مسلم بن شهاب العنبري، أبو بشر البصري، ثقة، من الخامسة، روى له البخاري في جزء القراءة ومسلم وأبو داود والنسائي».

(٥) منهج النقد: ١٥٧، تيسير مصطلح الحديث: ٢٢١.

يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع، وبلقبه في موضع آخر شخصين.

وقد بيّن الإمام ابن خزيمة ـ عند الحاجة ـ ألقاب بعض الرواة الذين ضمنّهم كتابه الصحيح ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا عمران بن موسى القزاز، أخبرنا عبدالوارث ـ يعني ابن سعيد ـ عن يزيد ـ وهو رشك ـ.... الحديث[1].

فبين الإمام ابن خزيمة لقب يزيد، وأزال الإهمال الموجود في السند بذكر اللقب. وقد أورد الحاكم سبب تلقيب يزيد بـ«رشك» ـ وإن كان فيه شيء من الغرابة ـ فقال نقلاً عن ابن معين «كان يزيد بن مطرف يسرح لحيته فخرج منها عقرب فلقب بالرّشك»[2].

ب ـ قال ابن خزيمة: حدثنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم ـ أملى بالكوفة ـ أخبرنا موسى بن عبدالعزيز أبو شعيب العدني ـ وهو الذي يقال له: القنباري سمعته يقول: أصلي فارسي ـ قال: حدثني الحكم بن أبان، حدثني عكرمة عن ابن عباس.... الحديث[3].

ج ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا بندار، أخبرنا يحيى، أخبرنا حميد بن عبدالله، حدثتني أمي عن عائشة.... الحديث».

قال أبو بكر: «حميد بن عبدالله هو الخراط»[4].

د ـ قال ابن خزيمة: «عبدالرحمٰن بن إسحاق الملقّب بعباد»[5].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢٤/١، كتاب الوضوء، باب إفراغ المرأة الماء على يد زواجها، رقم الحديث: ٢٥١.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٢١١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٢، كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح إن صح الخبر. رقم الحديث: ١٢١٦.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٣٨٠/١، كتاب الصلاة، باب نفي قبول صلاة الحرة المدركة بغير خمار، رقم الحديث: ٧٧٥.

(٥) المصدر السابق: ٣٠٦/٣.

خامساً: الموالي من الرواة والعلماء في صحيح ابن خزيمة

الولاء أقسام، منها: ولاء العتاقة، وولاء الإسلام، وولاء الموالاة أي الحلف.

إلا أن المولى ربما نُسِبَ إلى القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرء أنه منهم صلبية، لذلك عُني العلماء بمعرفة الموالي للأمن من اللبس ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسباً أو ولاءً. ومن ثم ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاءً عمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسباً[(١)].

وقد ميّز الإمام ابن خزيمة في صحيحه الموالي من غيرهم، وبيّن نسبتهم إلى من والاهم، سواء كان فرداً أو قبيلة، رجلاً أو امرأة من الصحابة أو من غيرهم.

وفيما يأتي أذكر بعض الموالي الذين ميزهم ابن خزيمة وأشار إليهم في كتابه الصحيح:

١ ـ **أبو الأسود محمد بن عبدالرحمٰن**: قال ابن خزيمة: «محمد بن عبدالرحمٰن مولى آل نوفل، يتيم عروة بن الزبير»[(٢)].

٢ ـ **عدي بن دينار**: قال ابن خزيمة: «أخبرنا بندار، أخبرنا يحيى، أخبرنا سفيان عن ثابت ـ وهو الحداد ـ عن عدي بن دينار مولى أم قيس بنت محصن عن أم قيس بنت محصن قالت: الحديث»[(٣)].

---

(١) انظر: علوم الحديث: ٣٥٨ ـ ٣٥٩، فتح المغيث: ٣٥٥/٣، تدريب الراوي: ٣٣٢/٢ ـ ٣٣٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٠١/١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٤١/١، كتاب الوضوء، باب استحباب غسل دم الحيض من الثوب بالماء والسدر، رقم الحديث: ٢٧٧.

٣ ـ **محمد بن عبدالرحمٰن**: قال ابن خزيمة: «محمد بن عبدالرحمٰن ـ وهو مولى آل طلحة ـ»[(١)].

٤ ـ **عمرو بن تميم**: قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن بشار ويحيى بن حكيم قالا: حدثنا أبو عامر حدثنا كثير بن زيد، حدثني عمرو بن تميم، حدثني أبي أنه سمع أبا هريرة يقول: «الحديث».

قال ابن خزيمة: «عمرو بن تميم هذا يقال له مولى بني زمانه، مدني»[(٢)].

سادساً: المنسوبون إلى غير آبائهم في صحيح ابن خزيمة

ويقصد به: معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه، من قريب كالأم والجد، أو غريب كالمربي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

وفائدة معرفته: دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم[(٣)].

وقد بيّن الإمام ابن خزيمة أسماء قسم ممن اشتهروا بغير أسماء آبائهم، ونسبهم إلى آبائهم. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة: «ومحمد بن أبي يعقوب هو محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب، نسبه إلى جده، هو الذي قال عنه شعبة: حدثني محمد بن أبي يعقوب سيد بني تميم»[(٤)]. ففي هذا المثال بين ابن خزيمة

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٧٠/١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٨٨/٣، كتاب الصيام، باب في فضل شهر رمضان، رقم الحديث: ١٨٨٤.

(٣) انظر: فتح المغيث: ٢٢٦/٣، المنهج الحديث: ٢٣٠، تيسير مصطلح الحديث: ٢٢٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٢/١، قال ابن حجر في التقريب: ١٨١/٢: «محمد بن عبدالله بن أبي يعقوب التيمي، البصري، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من السادسة، روى له الستة».

هنا في تعريفه لمحمد أن عبدالله هو اسم أبيه، وأبا يعقوب جده، وذلك حتى لا يتوهم بأن محمد بن أبي يعقوب، ومحمد بن عبدالله إذا ما ذكر كل منهما على حدة بأنهما شخصان.

٢ ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، أخبرنا عبدالحميد بن جعفر، حدثني محمد بن عطاء ـ وهو محمد بن عمرو بن عطاء نسبه إلى جده ـ عن أبي حميد الساعدي قال: . . . . الحديث»[١].

٣ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن أبان، أخبرنا عبدالله بن يزيد الأودي، قال أبو بكر: وهو ابن إدريس بن يزيد نسبه إلى جده ـ قال: أخبرنا عاصم بن كليب عن عبدالرحمٰن بن الأسود عن علقمة عن عبدالله قال: . . الحديث»[٢].

٤ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن عبدالله بن ميمون بالإسكندرية، أخبرنا الوليد بن مسلم الدمشقي، عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن ثوبان، حدثني جابر قال: الحديث.

قال أبو بكر: «محمد هو ابن عبدالرحمٰن بن ثوبان نسبه إلى جده»[٣].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٩٧/١، قال ابن حجر في التقريب: ١٩٦/٢: «محمد بن عمرو بن عطاء القرشي، العامري، المدني ثقة، من الثالثة مات في حدود سنة ١٢٠ هجرية، روى له الستة».

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٠١/١، قال ابن حجر في التقريب: ٤٠١/١: «عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمٰن الأودي، أبو محمد الكوفي، ثقة، فقيه عابد، من الثامنة، مات سنة ١٩٢ هجرية، روى له الستة».

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٨٨/٢، قال ابن حجر في التقريب: ١٨٢/٢: «محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان العامري، عامر قريش، المدني، ثقة، من الثالثة، روى له الستة».

سابعاً: الإخوة والأخوات من العلماء والرواة في صحيح ابن خزيمة

وهو علم عزيز من معارف أهل الحديث المفردة بالتصنيف، ومن فوائده: أن لا يظن مَن ليس بأخ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب، كما أنه قد يشتهر أحد الإخوة بالرواية فلا يظن الباحث إذا وجد الرواية عن بعض إخوته أنها وهم[1].

وأياً ما كانت هذه الفائدة، فإن الإحاطة والمعرفة بهذا العلم مما يزيد في مكانة العالم، ويقوي مركزه بين العلماء، وبخاصة بين أهل الحديث.

وقد نبّه الإمام ابن خزيمة في عدة مواطن من صحيحه إلى الإخوة والأخوات من العلماء والرواة، إذا ما رأى حاجة إلى ذلك. ومن أمثلته:

قوله: «أخبرنا بندار، حدثنا إسحاق بن يوسف، حدثنا الجريري، ح وحدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، حدثنا إسماعيل بن علية عن الجريري، ح وحدثنا الصنعاني، حدثنا يزيد ـ يعني ابن زريع ـ حدثنا الجرير، ح وحدثنا أبو بشر الواسطي، أنبأنا خالد عن الجُريري عن أبي العلاء بن الشخير عن أبيه... الحديث».

قال ابن خزيمة: «أبو العلاء هو يزيد بن عبدالله بن الشخير أخو مطرفٍ، نسبوه إلى جده»[2]. ولم يكن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ يكتف بالمعرفة المجردة دون التفاصيل، فتراه يبين مَنْ هو أكبر سناً بين إخوته فيقول:

---

(١) الرواة من الإخوة والأخوات: ١٥٧، فتح المغيث: ١٦٣/٣، تدريب الراوي: ٢١٩/٣، فتح الباقي: ٦٩/٣ ـ ٧٠، المنهج الحديث: ٢٣٨.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٤٥/٢، كتاب الصلاة، باب الدليل على أن إباحة بزق المصلي تحت قدمه اليسرى إذا لم يكن يساره فارغاً. رقم الحديث: ٨٧٨.

«عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب أخو عاصم وواقد وهو أكبرهم.

سمعت أحمد بن سعيد الدارمي يقول: عاصم وعمر وزيد وواقد وأبو بكر وفرقد هؤلاء كلهم أخوة، وعاصم وهو ابن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب»[1].

ثامناً: المتفق والمفترق في صحيح ابن خزيمة

ويُراد به: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطاً ولفظاً، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبتهم، ونحو ذلك.

ومعرفة هذا النوع مهم جداً، فقد زلق بسبب عدم المعرفة به غير واحد من أكابر العلماء.

ومن فوائده: عدم ظن المشتركين في الاسم واحداً، مع أنهم جماعة، وهو عكس المهمل الذي يخشى منه أن يظن الواحد اثنين.

كما أن من فوائده أيضاً التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس[2].

وقد حرص الإمام ابن خزيمة على بيان المتفق والمفترق من الأسماء والكنى في صحيحه، ونبّه على ذلك: ومن أمثلة المتفق والمفترق من الأسماء في صحيح ابن خزيمة:

أ ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم، أخبرنا حجاج ـ يعني ابن محمد ـ قال: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن المسيب العابدي عن عبدالله بن السائب قال. . . الحديث».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١١٢/٢.

(٢) انظر: علوم الحديث: ٣٢٤، فتح المغيث: ٢٤٥/٣، تدريب الراوي: ٢٧٦/٣.

ولكي لا يُتوهم أن المراد بعبدالله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور، قال ابن خزيمة عقب الحديث: «ليس هو عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي»[١].

ب ـ قال ابن خزيمة: «في القلب من عبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الكوفي، ليس هو بعبدالرحمٰن بن إسحاق الملقب بعباد الذي روى عن سعيد المقبري والزهري وغيرهما، هو صالح الحديث، مدني، سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة»[٢].

وهكذا بيّن الإمام ابن خزيمة في المثالين السابقين المفترق من المتفق من الأسماء.

ومن أقسام هذا العلم أيضاً أن يتفق الراويان في الكنية فقط، ويقع ذكره في السند من غير ذكر أبيه أو نسبة تميزه، ويعرف بحسب من روى عنه[٣]. وذلك مثل أبي بشر في هذا الحديث: «حدثنا عبدالله بن هاشم قال: حدثنا عبدالرحمٰن عن معاوية عن أبي بشر عن عامر بن لدين الأشعري عن أبي هريرة قال: «. . . الحديث»».

فأبو بشر مشترك يكنى به جعفر بن أبي وحشية، وهو ثقة[٤]، وأبو بشر الشامي مؤذن مسجد دمشق، وهو مقبول[٥]، فبيّنَ الإمام ابن خزيمة أن أبا بشر في الإسناد هنا هو الشامي، وميّز بينه وبين جعفر فقال: «أبو بشر هذا شامي ليس بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية صاحب شعبة وهُشيم»[٦].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٧٥/١، كتاب الصلاة، باب إباحة قراءة بعض السورة في الركعة الواحدة للعلة تعرض للمصلي. رقم الحديث: ٥٤٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.

(٣) انظر: تدريب الراوي: ٢٨٢/٢، وهذا القسم هو القسم السادس من أقسام المتفق والمفترق.

(٤) انظر: ميزان الاعتدال: ٤٩٥/٤، تقريب التهذيب: ٣٩٥/٢.

(٥) انظر: تقريب التهذيب: ١٢٩/١.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٣١٥/٣ ـ ٣١٦.

ومن الأمثلة الأخرى في صحيح ابن خزيمة:

ما جاء في كتاب الصلاة، باب عقد الإزار على العاتقين، قال:

«أخبرنا أبو قدامة، أخبرنا يحيى عن سفيان، حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال: . . . الحديث»[1].

ثم قال: «حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني، حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: الحديث»[2].

وأبو حازم الذي ورد ذكره في الإسنادين مشترك يكنى به سلمة بن دينار وهو مدني[3]، وسلمان الأشجعي، وهو كوفي[4]. فبيّن الإمام ابن خزيمة أن أبا حازم الذي روى عن سهل بن سعد هو سلمة بن دينار، أما الذي روى عن أبي هريرة فهو سلمان الأشجعي الكوفي.

قال ابن خزيمة: «أبو حازم، مدني، اسمه سلمة بن دينار الذي روى عن سهل بن سعد، والذي روى عن أبي هريرة سلمان الأشجعي»[5].

تاسعاً: المبهم في صحيح ابن خزيمة

والمراد به: معرفة من أغفل ذكر اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية من الرجال والنساء.

ومن فوائد بحثه: إن كان الإبهام في الإسناد: معرفة الراوي إن كان ثقة أو ضعيفاً للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

---

(١) المصدر السابق: ١/٣٧٥.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٧٥.

(٣) انظر: تقريب التهذيب: ١/٣١٦.

(٤) انظر: المصدر السابق: ١/٣١٥.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١/٣٧٦.

وإن كان في المتن فله فوائد كثيرة: أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل، حتى إذا كان في الحديث منقبة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك، فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة.

ويعرف المبهم بوروده مُسمّى في بعض الروايات، أو بتنصيص أهل السير على كثير منه[1] وينقسم الإبهام بحسب موضعه إلى قسمين:

١ - الإبهام في السند.

٢ - الإبهام في المتن[2].

ومن أمثلتهما في صحيح ابن خزيمة:

أولاً: الإبهام في السند:

أ - قال ابن خزيمة: «أخبرنا محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أخبرنا يحيى بن أبي زائدة عن شعبة عن ابن زيد - وهو حبيب بن زيد - عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد.... الحديث»[3].

ففي هذا المثال أزال ابن خزيمة الإبهام الموجود في السند، حيث ذكر اسم ابن زيد.

ب - قال ابن خزيمة: «حدثنا مؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل - يعني ابن علية - عن محمد بن إسحاق، عن معاذ بن عبدالله بن خبيب، عن أخيه فلان بن عبدالله بن خبيب قال: «الحديث»».

ويعد الإبهام الموجود في هذا السند من أغمض أنواع المبهم، وقد

---

(١) انظر: تدريب الراوي: ٢/٢٩٨ - ٣٠٠، منهج النقد: ١٤٩ - ١٥٠، تيسير مصطلح الحديث: ٢١٤ - ٢١٥.

(٢) انظر: منهج النقد: ١٥٠.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١/٦٢، كتاب الوضوء، باب الرخصة في الوضوء بأقل من قدر المدمن الماء. رقم الحديث: ١١٨.

كشف عنه الإمام ابن خزيمة فقال: «هذا الرجل الذي لم يسمه ابن علية، هو عبدالله بن عبدالله بن خبيب»[1].

ج - قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن واصل مولى أبي عيينة، عن موسى بن عبيد عن صفية بنت شيبة، إن امرأة أخبرتها: . . . . الحديث».

قال أبو بكر: «هذهِ المرأة التي لم تسمَّ في هذا الخبر: حبيبة بنت أبي تجرأة»[2][3].

ثانياً: الإبهام في المتن:

قال ابن خزيمة: «حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى وبشر بن معاذ، قالا: حدثنا بشر - وهو ابن المفضل - حدثنا عبدالرحمٰن - وهو ابن حرملة - عن يحيى بن هند، عن حرملة بن عمرو الأسلمي، قال:

«حججتُ مع الرسول ﷺ، فلما وقفنا بعرفات، رأيت رسول الله ﷺ واضعاً إحدى إصبعيه على الأخرى، فقلت لعمي: يا عم، ما يقول؟ قال، يقول: «**ارموا الجمار بمثل حصى الخاذف**».

فعم حرملة بن عمرو من المبهم في المتن، وقد أزال الإمام ابن خزيمة هذا الإبهام فقال: «عم حرملة بن عمرو: سنان بن سنَّة، سماه وهيب»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **٣٢٨/٣**، كتاب الصيام، باب ذكر الأمر بطلب ليلة القدر ثلاث وعشرين، رقم الحديث: **٢١٨٥**.

(٢) انظر ترجمتها: الثقات لابن حبان: **١٠٠/٣**.

(٣) صحيح ابن خزيمة: **٢٣٣/٤**، كتاب الحج، باب ذكر البيان أن السعي بين الصفا والمروة واجب، رقم الحديث: **٢٧٦٥** .وانظر نماذج أخرى: **١١٤/١، ١٢٣، ٣٠٢، ١٤٤/٣، ٦٧/٤، ١١١**.

(٤) صحيح ابن خزيمة: **٢٧٦/٤ - ٢٧٧**، كتاب الحج، باب قدر الحصى الذي يرمي به الجمار. رقم الحديث: **٢٨٧٤**. =

عاشراً: قبائل وأوطان الرواة وبلدانهم ومهنهم في صحيح ابن خزيمة

وتكمن أهمية تعريف الراوي بذكر قبيلته أو وطنه في التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ، وذلك إذا كان من بلدين مختلفين، وقد يتعين به المهمل، ويتبين به المجمل، ويظهر الراوي المدلس، ويعلم منه التلاقي بين الراويين وغير ذلك من مظان الطبقات وتواريخ البلدان والأنساب وهذا العلم من العلوم التي يفتقر إليها حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

وقد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى القرى انتسبوا إلى القرى كالعجم[1].

أولاً: المنسوبون إلى القبائل والبطون:

ومن أمثلته في صحيح ابن خزيمة:

أ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا يونس بن عبدالأعلى الصَدَفي، أخبرنا عبدالله بن وهب أن مالكاً حدّثه قال: حدثني صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة ـ من آل ابن الأزرق ـ أن المغيرة بن أبي بردة ـ وهو من بني عبدالدار ـ أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: .... الحديث[2]. ففي هذا المثال عرّف

= وسنان: هو سنان بن سَنَّة، بفتح المهملة وتشديد النون، الأسلمي المدني، صحابي جليل، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين للهجرية. روى له ابن ماجه. انظر: تقريب التهذيب: ٣٣٤/١.

(١) انظر: معرفة علوم الحديث: ١٩٠، علوم الحديث: ٣٦٢، نزهة النظر: ١٢٠، فتح المغيث: ٣٥٩/٣، تدريب الراوي: ٣٣٤/٢، توضيح الأفكار: ٥٠٤/٢، المنهج الحديث: ٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٥٩/١، كتاب الضوء، باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر، رقم الحديث: ١١١، انظر ترجمة سعيد بن سلمة، التقريب: ٢٩٧/١، وانظر ترجمة المغيرة بن أبي بردة: التقريب: ٢٦٨/٢.

ابن خزيمة بالراوي بذكر قبيلة كل من سعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة.

ب ـ قال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عبيدالله عن سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال: «....الحديث». قال أبو بكر: «أنس بن مالك الأنصاري، هو من بني عبدالله بن مالك»[1].

ثانياً: المنسوبون إلى الديار والأمصار:

وقد نبه ابن الصلاح إلى أن المنتقل من بلد إلى بلد يجب على الحافظ أن يذكر البلد الأول ثم يتبعه البلد الثاني، فيقول مثلاً فيمن انتقل من مصر إلى دمشق: المصري، ثم الدمشقي[2]. وهذا ما سار عليه الإمام ابن خزيمة في ترجمته للرواة والنقلة، فتراه يذكر الموطن الأصلي للرجل، ثم يتبعه الموطن الآخر الذي استقر فيه، فيقول مثلاً:

«إسماعيل بن إسحاق الكوفي، سكن الفسطاط»[3].

«عثمان بن حكيم، أصله مدني، سكن الكوفة»[4].

«أنبأنا محمد بن علي بن محرز ـ أصله بغدادي ـ بالفسطاط»[5].

وأحياناً يقتصر على ذكر بلد الراوي الذي ولد فيه واستقر إذا لم يكن قد سكن غيره فيقول:

«أبو المنهال هو سيار بن سلامة، بصري»[6].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٨/٣، انظر ترجمة أنس بن مالك، التاريخ الكبير: ٢٩/٢، الثقات لابن حبان: ١٠٥/٣، الإصابة لابن حجر: ٧٣/١.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٣٦٢، تدريب الراوي: ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٥.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣٢٨/١ .وإسماعيل من شيوخ الإمام ابن خزيمة.

(٤) المصدر السابق: ٣٦٥/٢. انظر ترجمته: التقريب: ٧/٢.

(٥) المصدر السابق: ١٨٤/١، ومحمد بن علي بن محرز من شيوخ الإمام ابن خزيمة.

(٦) المصدر السابق: ٢٦٥/١. انظر ترجمته: التقريب: ٣٤٣/١.

«أبو حازم مدني، اسمه سلمة بن دينار»[1].

وأحياناً ينسب الراوي إلى موطن مشترك ويبين ذلك، خشية الالتباس على السامع، فيقول مثلاً:

«محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري ثم المازني ـ مازن بن النجار ـ»[2].

أما بالنسبة لمهن الرواة في صحيح ابن خزيمة فأقول:

إنّ معرفة مهنة الراوي يمكن أن تكون عاملاً إضافياً يفيد في التفريق بين الرواة والتمييز بينهم، ومن خلال مهنته أيضاً يمكن تحليل شخصيته والتعرف على صفاتها، أضف إلى ذلك أن ممارسة الراوي لبعض المهن غير المقبولة عرفاً والتي تعد من خوارم المروءة قد تسبب في عدم قبول روايته عند بعض العلماء..

والإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ قد يشير في صحيحه إلى مهنة الراوي، زيادة في التعريف به، مثال ذلك ما جاء في «كتاب الصيام»، باب الإطعام عن الميت يموت وعليه صوم لكل يوم مسكيناً إن صح الخبر» قال:

«حدثنا علي بن معبد، حدثنا صالح بن عبدالله الترمذي، حدثنا عبثر، عن أشعث عن محمد ـ وهو ابن أبي ليلى ـ عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: الحديث».

قال ابن خزيمة: «هذا عندي، محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، قاضي الكوفة»[3].

ومن خلال ما عرضناه من علوم الرواة في صحيح ابن خزيمة، يظهر لنا أن الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ قد ضمّن صحيحه جلّ ما يتوصل به إلى

---

(١) المصدر السابق: ٣٧٦/١ .انظر ترجمته: التقريب: ٢١٦/١.

(٢) المصدر السابق: ١١/١ .انظر ترجمته: التقريب: ٢١٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٢٧٣/٣، رقم الحديث: ٢٠٥٦.

معرفة شخص الراوي وتحديده من جميع النواحي الزمانية، والمكانية، والاسمية.

ففي الناحية الزمانية: نجد أن الإمام ابن خزيمة يبرز موقع الراوي من الأجيال السابقة واللاحقة عن طريق بيان طبقته، ولم يقف عند هذا الحد فحسب، بل نراه يتعمق في ذلك، فيعرّفنا بموقع الراوي في الرواية من أسرته في فنون الإخوة والأخوات والآباء والأبناء.

وفي الناحية المكانية: اعتنى الإمام ابن خزيمة ببيان أوطان الرواة وبلدانهم، وتنقلاتهم.

وفي أسماء الرواة: اهتم ابن خزيمة بإزالة الإبهام وتعيين أسماء الرواة وآبائهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم، وضبط ذلك بغاية الدقة، وبيّن المتفق والمفترق من الأسماء والكنى، وغير ذلك من العلوم الأخرى التي تميز كل راوٍ عما سواه تمييزاً دقيقاً، ليوضع تحت منظار الجرح والتعديل، وينزل في موضعه المناسب.

كما يظهر لنا من تتبع صنيع الإمام ابن خزيمة في هذا الميدان، أنه ـ رحمه الله تعالى ـ استخدم طريقين للتعريف بالرواة هما:

الطريقة الأولى: التعريف بالرواة في سياق السند:

في هذه الطريقة يُعرّف ابن خزيمة بالرواة من خلال السند، كأن يقول فلان (وهو) أو يقول: فلان (يعني)، وهذا النوع كثيرٌ في صحيح ابن خزيمة، وهو منهج شائعٌ عند المحدثين.

وقد اشتمل تعريفه بالرواة في سياق السند على ما يأتي:

١ ـ التعريف بالراوي ببيان الاسم المهمل والمبهم: فقد أكثر الإمام ابن خزيمة في تعريفه للمهمل في سياق الأسانيد، ولكنه كان مقلّاً في تعريفه للمبهم. وقد تقدمت أمثلة ذلك فيما مضى.

٢ ـ التعريف بالراوي بذكر اسم من ذكر بكنيته واشتهر بلقبه، أو ذكر

كنية ولقب من ذكر اسمه. وفيما يأتي أذكر بعض النماذج على هذا التعريف من صحيح ابن خزيمة:

أ ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا أحمد بن منصور الرمادي، أخبرنا أبو المنذر ـ هو إسماعيل بن عمر الواسطي ـ أخبرنا يونس، أخبرنا بُريد بن أبي مريم، عن أنس بن مالك قال: . . . الحديث[١].

فقد عرّف ابن خزيمة هنا بالراوي، بذكر اسمه وهو إسماعيل بن عمر الواسطي[٢].

ب ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن يحيى، أخبرنا حجاج بن منهال وأبو صالح كاتب الليث جميعاً عن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمه الماجشون بن أبي سلمة عن الأعرج ـ وهو عبدالرحمٰن بن هرمز ـ عن عبدالله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب: «الحديث»[٣].

فقد ذكر ابن خزيمة هنا اسم الأعرج[٤].

ج ـ قال ابن خزيمة: أخبرنا محمد بن الوليد، أخبرنا أبو عامر، أخبرنا إسرائيل عن عامر ـ وهو ابن شقيق بن حمزة الأسدي ـ عن شقيق ـ وهو ابن سلمة أبو وائل ـ قال: الحديث[٥]. ففي هذا السند أزال ابن خزيمة

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٢/١، كتاب الصلاة، باب استحباب الدعاء بين الأذان والإقامة. رقم الحديث: ٤٢٧.

(٢) قال ابن حجر في التقريب: ٧٢/١: «إسماعيل بن عمر الواسطي، أبو المنذر، نزيل بغداد، ثقة من التاسعة، مات بعد المائة، روى له البخاري في جزء خلق أفعال العباد، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه».

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣٦٦/١، كتاب الصلاة باب جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة، رقم الحديث: ٧٤٣.

(٤) قال ابن حجر في التقريب: ٥٠١/١: «عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت، عالم، من الثالثة، مات سنة ١١٧ هجرية، روى له الستة».

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٨٦/١، كتاب الوضوء، باب غسل أنامل القدمين في الوضوء، رقم الحديث: ١٦٧.

الإهمال عن عامر بذكر اسمه كاملًا[1]، وعرف بشقيق[2] بنسبته إلى أبيه، وبيان كنيته.

٣ ـ التعريف بالراوي بذكر قبيلته أو ولائه أو موطنه أو حرفته. وقد تقدمت أمثلة ذلك فيما مضى عند الحديث عن هذه العلوم في صحيح ابن خزيمة.

الطريقة الثانية: التعريف بالرواة على هيئة تعقيب يذكر بعد الحديث:

في هذه الطريقة يعرّف الإمام ابن خزيمة بالرواة على هيئة تعقيب يورده بعد الحديث. وقد اشتمل تعريفه للرواة بهذه الطريقة على ما يأتي:

١ ـ التعريف بالراوي بذكر الاسم المهمل والمبهم من الرواة.

٢ ـ التعريف بالراوي بذكر اسم من ذكر بكنيته واشتهر بلقبه، أو ذكر كنية ولقب من ذكر باسمه. وقد مر معنا ـ فيما مضى ـ نماذج لذلك.

٣ ـ التعريف بالراوي بذكر قبيلته أو ولائه أو وطنه أو حرفته. وقد تقدمت أمثلة ذلك أثناء الحديث عن هذه العلوم في صحيح ابن خزيمة.

٤ ـ التعريف بالراوي بذكر الآباء والأبناء والإخوة والأخوات والأعمام والجد:

وقد تقدمت أمثلة التعريف بالراوي بذكر الآباء والأبناء والإخوة والأخوات والجد عند الحديث عن الإخوة والأخوات من الرواة، والمنسوبين إلى غير آبائهم.

أما مثال التعريف بالراوي بذكر العم فهو:

---

(١) قال ابن حجر في التقريب: ٣٨٧/١: «عامر بن شقيق بن جمزة، بالجيم والزاي، الأسدي الكوفي، لين الحديث، من السادسة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه».

(٢) تقدمت ترجمته.

قال ابن خزيمة: حدثنا علي بن حُجر السعدي، حدثنا إسماعيل - يعني ابن جعفر - أنبأنا أبو سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: «الحديث».

قال أبو بكر: «أبو سهيل عم مالك بن أنس»(١).

فقد عرّف ابن خزيمة أبا سهيل(٢) بأنه عم الإمام المشهور مالك بن أنس - رحمه الله تعالى(٣) -.

٥ - التعريف بالراوي عن طريق ذكر أقوال العلماء فيه، وبيان وهم بعض العلماء، وتمييز المشتبه من الأسماء.

ومن أمثلة ذلك في صحيح ابن خزيمة:

أ - قال ابن خزيمة: «أخبرنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، أخبرني عبدالله بن مسافع أن مصعب بن شيبة أخبره عن عقبة بن محمد بن الحارث عن عبدالله بن جعفر: «. . . الحديث».

هكذا قال أبو موسى: عن عقبة بن محمد بن الحارث.

قال أبو بكر: «وهذا الشيخ يختلف أصحاب ابن جريج في اسمه».

قال حجاج بن محمد وعبدالرزاق: «عن عتبة بن محمد وهذا الصحيح حسب علمي»(٤).

فقد بيّن الإمام ابن خزيمة هنا الخلاف في اسم عقبة، ورجّح القول

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٨/٣، كتاب الصيام، باب ذكر فتح أبواب الجنان، رقم الحديث: ١٨٨٢.

(٢) قال ابن حجر في التقريب: ٢٩٦/٢: «نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي، أبو سهيل المدني، ثقة، من الرابعة، روى له الستة».

(٣) انظر نماذج لذلك حديث رقم: ٥٤٦، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٧٨، ١٨٩٣، ٢١٥٤، ٢١٦١، ٢٩١١، ٢٩٥٩، ٢٩٧٩.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١١٦/٢، كتاب الصلاة، باب الأمر بسجدتي السهو إذا نسي المصلي شيئاً من صلاته، رقم الحديث: ١٠٣٣.

بأنه عتبة بن محمد، واعتمد هذا القول الحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب» ومختصره: «تقريب التهذيب» حيث قال: «عتبة بن محمد بن الحارث بن نوفل الهاشمي، ويقال عقبة، بالقاف، والأول أرجح»[1].

ب ـ قال ابن خزيمة: «أخبرنا نصر بن علي، أخبرنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن إبراهيم قال: سمعت سلمة بن الأكوع يقول: «الحديث»».

قال أبو بكر: «موسى بن إبراهيم هذا هو ابن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن أبي ربيعة، هكذا نسبه عطّاف بن خالد، وأنا أظنه ابن إبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن معمر بن أبي ربيعة، أبوه إبراهيم هو الذي ذكره شرحبيل بن سعد أنه دخل وإبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي ربيعة على جابر بن عبدالله في حديث طويل ذكره»[2]. فقد نقل الإمام ابن خزيمة هنا تعريف موسى بن إبراهيم[3]، وبيّن ما يراه صحيحاً.

أما مثال المشتبه من الأسماء وتمييز ابن خزيمة له، فقد تقدم ذكره عند الحديث عن المتفق والمفترق من الأسماء والكنى في صحيح ابن خزيمة.

٦ ـ التعريف بالراوي بذكر ترجمة مختصرة له:

حيث يعرّف الإمام ابن خزيمة بالراوي، ويترجم له حيث يحتاج لذلك، فيعرّفه، ويبين حاله، بأسلوب وجيز، وعبارة مختصرة، وحسبما تقتضيه الحاجة. ومن أمثلة ذلك:

أ ـ قال ابن خزيمة: «أبو القاسم الجَدَلي هذا هو حسين بن الحارث من جديلة قيس، روى عنه زكريا ابن أبي زائدة، وأبو مالك الأشجعي،

---

(١) تقريب التهذيب: ٢/٥، وانظر: تهذيب التهذيب: ٧/٩٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١/٣٨١ ـ ٣٨٢، كتاب الصلاة، باب الأمر بزر القميص والجبة إذا صلّى المصلي في أحدهما لا ثوب عليه غيره. رقم الحديث: ٧٧٨.

(٣) انظر ترجمته: الجرح: ٨/١٣٣، والتاريخ الكبير: ٧/٢٧٩.

وحجاج بن أرطأة، وعطاء بن السائب. عداده في الكوفيين»[1].

ب ـ قال ابن خزيمة: «ابن أبي ليلى ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً عالماً»[2].

وكلام الإمام ابن خزيمة في ابن أبي ليلى يكشف عن دقته المتناهية، وتحريه الشديد، واطلاعه الواسع على أحوال الراوي.

فابن خزيمة ـ ههنا ـ وإن صرّح بسوء حفظ ابن ليلى، لكن لم يفته الإشارة إلى جلالة قدره في الفقه وتبحره في العلم.

والأمر كما قال ابن خزيمة: فإن ابن أبي ليلى، كان من كبار الفقهاء المعتبرين، حتى قال عنه أحمد بن يونس: «كان ابن ليلى أفقه أهل الدنيا». وكان له حديث كثير، وهو صدوق لا يتهم، ولا يتعمد الكذب، ولكنه كان سيىء الحفظ جداً.

قال أحمد: «ضعيف، سيىء الحفظ، مضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه».

وقال ابن معين: «ليس بذاك» وقال شعبة: «ما رأيت أحد أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، كان سيىء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه...»[3].

ج ـ قال ابن خزيمة: «عبدالرحمٰن بن إسحاق الملقّب بعباد... روى

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٨٣/١ .قال ابن حجر في التقريب: ١٧٤/١: «الحسين بن الحارث الجدلي ـ بفتح الجيم ـ كوفي، يكنى أبا القاسم، صدوق، من الثالثة، روى له أبو داود والنسائي».

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٦/٤.

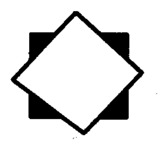
(٣) انظر: تاريخ ابن معين: ٤٢١/٣، الجرح والتعديل: ١٧٧/٧، المجروحين لابن حبان: ٢٣١/٢، ميزان الاعتدال: ٦١٣/٣، تهذيب التهذيب: ٣٠١/٩، لسان الميزان: ٣٦٦/٧، الخلاصة: ٣٤٨.

عن سعيد المقبري والزهري وغيرهما، هو صالح الحديث، مدني، سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة»[1].

وهذه الطريقة التي سار عليها الإمام ابن خزيمة في التعريف بالرواة، والترجمة لهم طريقة مفيدة جداً لما تجمعه من الاختصار، والإبانة عن حال الراوي وذلك ما سار عليه المتأخرون ووضعوا كثيراً من الكتب على هذا المنوال منها: «الكاشف» للذهبي، و«تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، و«خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للخزرجي.



(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.



المبحث الثاني
الجرح والتعديل في صحيح ابن خزيمة



وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول
تعريف موجز بهذا العلم

حتى نكوّن صورة واضحة عن تعريف علم الجرح والتعديل ينبغي أولاً أن نعرّف بمدلول اللفظتين لغة واصطلاحاً:

فالجرح لغة: مصدر من جرحه يجرحه، إذا أحدث جرحاً في بدنه، يسمح بسيلان الدم منه، ويقال: جرح الحاكم وغيره الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره.

ويقال: جرحه بلسانه جرحاً إذا عابه وتنقصه[1].

واصطلاحاً: هو الطعن في الراوي بما يسلب عدالته أو ضبطه[2].

---

(١) انظر: لسان العرب: ١/٥٨٦ مادة جرح، معجم مقاييس اللغة: ١/٤٥١؛ تاج العروس للزبيدي: ٦/٣٣٦.

(٢) انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير: ١/١٢٦، المنهج الحديث في علوم الحديث ـ قسم علوم الرواة للسماحي: ٨٢.

أما التعديل لغة: فهو التزكية، ورجل عدل: مقبول الشهادة[1].

واصطلاحاً: «تزكية الراوي والحكم بأنه عدل ضابط»[2].

أو بتعبير آخر هو: «وصف متى التحق بالراوي والشاهد، اعتبر قولهما وأخذ به»[3].

إذا عرفنا هذا أقول:

إن علم الجرح والتعديل: علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها بألفاظ مخصوصة، وفي مراتب تلك الألفاظ[4].

وقد تناول العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ تفصيل الكلام في موضوع علم الجرح والتعديل وأهميته ورجاله وحكم الكلام فيه وأدلته وأشبعوه بحثاً وتفصيلاً، وسأكتفي هاهنا بالإشارة إلى بعض ذلك في هذه المقدمة فأقول:

علم الجرح والتعديل هو خصيصة لهذه الأمة، تفرّدت به عن سائر الأمم وتميزت بتأسيسه وإنشائه، وتقعيده، والتفنن به، من أجل الحفاظ على السنة النبوية المطهرة، ويعد من أهم علوم الحديث وأعظمها شأناً وأبعدها أثراً، فهو ميزان رجال الرواية، يثقل بكفته الراوي فيُقبَل، أو يخف فيُرَفض، وبه نعرف الراوي الذي يقبل حديثه ونميزه عمن لا يقبل حديثه.

وقد نشأ هذا العلم منذ عهد الصحابة الكرام ـ رضي الله عنهم ـ برعماً لطيفاً، ثم ازداد نمواً، وقوي واشتد في القرنين الأول والثاني،

---

(١) انظر: لسان العرب: ٢٨٣٨/٤ ـ ٢٨٣٩، مادة عدل، المصباح المنير: ١٤٢/٢.

(٢) انظر: المنهج الحديث في علوم الحديث: ٥٥، منهج النقد: ٨٣.

(٣) جامع الأصول: ١٢٦/١.

(٤) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ٥٨٢/١، أبجد العلوم للقنوجي: ٢١١/٢، معجم المصنفين: ٢١٠/١.

وامتد واتسع وبدأ يتكامل في القرن الثالث الهجري، ولم يكد ينتهي هذا القرن حتى كان علم الجرح والتعديل علماً قائماً بذاته له معالمه ورجاله وكتبه، وله دوره الهام في خدمة السنة النبوية الشريفة، وخدمة العلوم الإسلامية بوجه عام[1].

وقد نبغ على امتداد العصر الإسلامي أئمة أفذاذ، كانوا آية في العلم والمعرفة والاطلاع، فكان منهم في القرن الثاني: معمر بن راشد (ت١٥٣هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، وعبدالرحمٰن بن مهدي (ت١٩٨هـ) وغيرهم كثير.

ومنهم في القرن الثالث: محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، ويحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، وأبو خيثمة زهير بن حرب (ت٢٣٤هـ).

ثم شيوخ الإمام ابن خزيمة: كالبخاري ومسلم وأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) وغيرهم كثير في عصرهم، وبعد عصرهم وأزمنتهم، حملوا مشعل الحديث، وألّفوا المؤلفات والتصانيف في علوم الرواة على اختلاف أنواعها ومقاصدها وكانت تصانيفهم مفخرة المكتبة الإسلامية، ومفخرة لهذه الأمة المسلمة تزهو بها على سائر الأمم.

وقد ضمن الإمام ابن خزيمة كتابه الصحيح عبارات في الجرح والتعديل، تدل على معرفته التامة، وإحاطته الواسعة بالثقات والضعفاء من الرواة.

قال الذهبي: «كان ابن خزيمة جهبذاً بصيراً، عارفاً بالرجال».

وقد تلقى العلماء المصنفون في هذا الفن مقولات الإمام في الجرح

---

(١) انظر: بحث علم الجرح والتعديل لأستاذنا الدكتور حارث الضاري المنشور في مجلة الرسالة الإسلامية، العدد ١٦٨ ـ ١٦٩، ص٧٧.

والتعديل بالقبول والاستحسان، وذكروها في كتبهم احتجاجاً بها أو اعتداداً، حيث اعتمدها الحاكم والمزي والذهبي وابن حجر وغيرهم يظهر ذلك بوضوح من خلال استقراء مصنفاتهم في هذا الميدان.

وقد عده الذهبي فيمن إذا تكلم في الرجال قبل قوله، ورجع إلى نقده، حيث ذكره في جزئه الموسوم: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، ضمن الطبقة السابعة[1].

وقبله ذكره الحافظ ابن عدي فيمن تكلموا في الرجال جرحاً وتعديلاً[2].

كما ذكره أيضاً الحافظ السخاوي في جزئه: «المتكلمون في الرجال»[3].

المطلب الثاني

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها عند العلماء وفي صحيح ابن خزيمة

لا بد من القول ـ هنا ـ أن للإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ وغيره من أئمة الحديث ألفاظاً وعبارات يعبرون بها عن وصف حال الراوي من حيث القبول أو الرد، ويدلون بها على المرتبة التي ينبغي أن يُوضَعَ فيها من مراتب الجرح أو التعديل. ويكشفون بها عن حاله: أهو من ذوي العدالة والضبط، أم أنه قاصر الضبط؟ وما مدى قصوره؟ ثم ما مدى عالته في الاحتياط والورع؟ أهو مستقيم السيرة، سليم السريرة، أم

(١) ص ١٨٨.

(٢) انظر: حسن الأثر: ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) ص ١٠١.

مطعون فيه بما يخل بالعدالة التي هي الركن الأساسي في راوي الحديث قبل كل شيء؟

واشتهرت هذه الألفاظ بين المحدثين، وأصبحت اصطلاحات يتداولونها، لها دلالتها الخاصة على منزلة الراوي، ورتبة حديثه.

وقد كتب العلماء كثيراً عن مراتب الجرح والتعديل واجتهدوا في تقسيمها وبيان منازلها، وكان أول ما وصلنا من ذلك ـ فيما أعلم ـ تصنيف الناقد الكبير الإمام عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي في كتابه العظيم: «الجرح والتعديل، وقد جعل مراتب التعديل أربعاً ومراتب التجريح أربعاً أيضاً، وتقسيم ابن أبي حاتم هذا كان المرتكز الذي قسّم على هديه العلماء من بعده، وزادوا على هذه المراتب حسبما يبدو لهم مراعاته في التقسيم، وسأذكر هنا ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند العلماء مع ذكر ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام ابن خزيمة في صحيحه وذلك في أربعة فروع:

الفرع الأول
مراتب التعديل وألفاظها عند العلماء

قال ابن أبي حاتم: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

١ ـ فإذا قيل للواحد أنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه.

٢ ـ وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أ و لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه[1]، وهي المنزلة الثانية.

---

(١) أي يختبر ضبطه بعرض حديثه على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثه، وإلاّ فلا.

٣ - وإذا قيل: «شيخ» فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

٤ - وإذا قالوا: «صالح الحديث» فإنه يكتب حديثه للاعتبار[(١)(٢)].

وقد تابع ابن أبي حاتم على هذا التقسيم ابنُ الصلاح والنووي[(٣)]، ووافقوه في ذلك موافقة تامة.

وجاء غيرهما فوافقوا على التقسيم وأحكامه من حيث الإجمال، وزادوا عليه بعض التفاصيل أشهرهم الذهبي، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي.

قال الذهبي في ديباجة ميزان الاعتدال:

١ - فأعلى الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، أو ثقة متقن، وثقة ثقة.

٢ - ثم ثقة.

٣ - ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

٤ - ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك[(٤)].

---

(١) الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث الواحد في كتب السنة: وهي الجوامع، والسنن، والمستخرجات، والموطآت، والمصنفات، والمسانيد والمعاجم وسواها، ليُعلم ألهذا الحديث متابع تابع راويه على أروايته بلفظه أو معناه، في طبقة من الطبقات من طريق ذلك الصحابي راوي الحديث؟ أو شاهد جاء من طريق صحابي آخر يشهد لمضمون ذلك الحديث ومعناه؟ أم هو حديث فرد؟ انظر: تدريب الراوي: ٢٠٢/١.

(٢) الجرح والتعديل: ٣٧/٢.

(٣) انظر: علوم الحديث: ١١٠ وما بعدها، التقريب: ٢٩١/١ - ٢٩٦.

(٤) ميزان الاعتدال: ٣/١.

فقد قسم الذهبي ألفاظ المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وجعلها مرتبتين:

فجعل ما كرره فيه أحد ألفاظ التعديل مرتبة أولى، وجعل «الثقة» بمفرده مرتبة ثانية، وجعل المرتبة الثانية عند ابن أبي حاتم مرتبة ثالثة. ثم دمج المرتبتين الثالثة والرابعة عند ابن أبي حاتم في مرتبة واحدة وجعلها المرتبة الرابعة.

وجاء العراقي، فكان تقسيمه موافقاً لتقسيم الذهبي، لكنه كان أكثر تفصيلاً وإيضاحاً، فقد استعمل بدل كلمة «ثم» كلمة «المرتبة» فقال: المرتبة الأولى، المرتبة الثانية... بدلاً من قولهم: ثم ثقة، ثم صدوق.... وهكذا. كما توسع أيضاً في ذكر ألفاظ كل مرتبة، وأبان حكم المراتب وأوضحه.

فالأولى والثانية من مراتب التعديل: إذا قيل للواحد شيء من ألفاظهما، فهو ممن يحتج بحديثه، والثالثة: يكتب حديثه وينظر فيه، والرابعة: بمنزلة التي قبلها يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دونها[1].

ثم جاء الحافظ ابن حجر فزاد في كتابه «نخبة الفكر» مرتبة في التعديل أعلى من المرتبة التي زادها الذهبي والعراقي، وهي ما وصف فيها الراوي بأفعل التفضيل: كأوثق الناس، أو أثبت الناس أو ما يؤدي معنىً ذلك مثل: إليه المنتهى في التثبت[2] وصارت مراتب التعديل هنا خمساً:

أما في كتابيه: «تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب»[3] فقد ضم

(١) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢/٢.

(٢) انظر: نزهة النظر: ١١٢.

(٣) انظر: تهذيب التهذيب: ٤/١، تقريب التهذيب: ٤/١ ـ ٥.

قال ابن حجر في «التقريب»: ٤/١ ـ ٥: «انحصر الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة:

فأولها: الصحابة. فأصرّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكِّد مدحه: إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو =

الحافظ ابن حجر هذه الألفاظ التي يوصف فيها الراوي بأفعل التفضيل إلى ألفاظ التعديل في المرتبة الأولى عند الذهبي والعراقي ولم يجعلها مرتبة مستقلة، لكنه لما وجد أن العلماء يحتجون برواية من ثبت له وصف الصحبة من غير سؤال عنه أفردهم بمرتبة مستقلة، وجعلها المرتبة الأولى، وذلك لشرف الصحبة، وجعل المرتبة الأولى عند الذهبي والعراقي المرتبة الثانية، وجعل المرتبة الثانية عندهما المرتبة الثالثة، وهذه المراتب كلها داخلة ضمن المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، والرابعة عند ابن حجر هي الثالثة عند الذهبي والعراقي، وهي توازي في أكثر ألفاظها المرتبة الثانية عند ابن أبي حاتم.

ويبدو لي: أن رجال هذه المرتبة يصح أن يطلق على حديثهم أنه حديث حسن، ويلتحق بهذه المرتبة، وإن كان أدنى منهم، من وصف

= معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أُفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عَدْل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوقٍ، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بآخره. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلّا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلّا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولم يفسر وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يروَ عنه غير واحد، ولم يُوثّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثّق البتة، وضعّف مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: مَنْ أُتهِمَ بالكذب.

الثانية عشرة: مَنْ أُطْلِقَ عليه اسم الكذب، والوضع.

بأوصاف المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم، وبألفاظ المرتبة الرابعة عند الذهبي والعراقي.

ويلاحظ هنا: أنه حصل خلاف في إلحاق الألفاظ بالمراتب، فجعل ابن أبي حاتم لفظ «محله الصدق» بمرتبة «صدوق» كلاهما في المرتبة الثانية، بينما قدم الذهبي لفظ «صدوق» فجعله في المرتبة الثالثة، وأخّر لفظ «محله الصدق» فجعله في الرابعة.

ويعد ابن أبي حاتم كلمة «شيخ» في المرتبة الثالثة، وهي تعادل المرتبة الرابعة عند الذهبي في التعديل، بينما لا يعد الذهبي هذه الكلمة نصاً في التعديل، كما أنها عنده ليست كلمة جرح، قال في الميزان في ترجمة العباس بن الفضل **١٩/٢**: «قال أبو حاتم: شيخ. فقوله، هو شيخ، ليس هي عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي بعبارة توثيق» ويعد الذهبي كلمة «صالح الحديث» من المرتبة الرابعة في التعديل، وهي تعادل الثالثة عند ابن أبي حاتم، بينما ينزل بها ابن أبي حاتم إلى المرتبة الرابعة حيث يعد حديث من يتصف بها صالحاً للاعتبار فقط. ومن دقق النظر في المراتب التي ذكرها الحافظ ابن حجر في «التقريب» وجد أنها من الخامسة إلى التاسعة رغم التفاوت بينها، يعد رواتها ممن يعتبر بحديثهم، فهؤلاء أحاديثهم ضعيفة؛ ولكن إذا نجبرت ارتفعت إلى مرتبة الحسن لغيره.

وهكذا نرى أن مراتب التعديل لا تزال أربعة عند ابن حجر:

الأولى: الصحابة، والثانية والثالثة: تعادل الأولى والثانية عند الذهبي، والرابعة تعادل الثالثة عند الذهبي. ويبدو أن الرابعة عند الذهبي داخلة أيضاً ضمن الرابعة عند الحافظ ابن حجر.

أما تلميذه الحافظ السخاوي فقد قسم مراتب التعديل إلى ست مراتب:

المرتبة الأولى: وهي أرفع مراتب التعديل: ما دل على المبالغة

كقولهم: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت، ونحو ذلك.

المرتبة الثانية: قولهم: فلان لا يُسأل عن مثله، ونحوه.

المرتبة الثالثة: تكرار الصفة بنفسها للتأكيد كقولهم: ثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو بغيرها: كثقة ثبت، أو ثقة حجة، وإذا زاد الوصف على مرتين كقول بعضهم: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث، فهو أعلى مما دونه.

المرتبة الرابعة: ما كان بصفة واحدة دالة على التوثيق: كثقة، أو ثبت، أو حجة، أو إمام، أو ضابط، أو حافظ، والحجة أقوى من الثقة.

المرتبة الخامسة: قولهم: ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار الخلق.

المرتبة السادسة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو روى الناس عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ، أو صالح الحديث أو مقارب الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أن لا بأس به، ونحو ذلك[١].

وحكم هذه المراتب: هو الاحتجاج بأهل الأربع الأولى منها، وعدم الاحتجاج بأهل المرتبتين الخامسة والسادسة، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، لكن يكتب حديث الخامسة لاختبار ضبطهم، وحديث بعض أهل السادسة للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه وهم دون أهل الخامسة[٢].

---

(١) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٣٥ وما بعدها، الرفع والتكميل ١٥٥ ـ ١٦٤.

(٢) انظر: المصدر السابق.

وهذا التقسيم هو الذي سيكون الأصل الذي اعتمده في المقارنة بألفاظ التعديل عند ابن خزيمة؛ وذلك لما فيه من الجمع والتوفيق والتفصيل والترتيب الحسن، ولا أقتصر عليه وحده، بل سأشير أيضاً إلى مواقع ألفاظ التعديل التي استخدمها الإمام ابن خزيمة في تقسيمات ابن أبي حاتم والذهبي والعراقي وابن حجر - رحمهم الله تعالى -.

الفرع الثاني
ألفاظ التعديل في صحيح ابن خزيمة

لم يكن رواة الحديث عند الإمام ابن خزيمة على درجة واحدة من الإتصاف بالعدالة والضبط، وإنما كانوا متفاوتين في ذلك؛ لذا استخدم عباراتٍ وألفاظاً مختلفة في توثيق بعض الرواة تتفاوت بحسب درجة انطباق الوصف عليهم.

ومن تتبع كلام الإمام في التعديل عثرت على ألفاظ التعديل الآتية، وسأرتبها حسب قوتها في التعديل، متبعاً بذلك تقسيم السخاوي، ومشيراً ما استطعت إلى تقاسيم أخرى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: جاء عن الإمام ابن خزيمة التعبير بقوله:

أ - «من حفاظ الدنيا في زمانه».

ب - «إمام أهل زمانه».

ج - «ثقة لم يكن في زمانه مثله».

د - «هو ممن لا يدانيه في الحفظ في زمانه كثير أحد».

هـ - «فلان أحفظ من مئتين مثل فلان».

و - «فلان أحفظ من عدد مثل فلان».

وقد وصف الإمام ابن خزيمة بالوصف الأول: إسماعيل بن جعفر بن

أبي كثير الأنصاري المتوفى سنة (١٨٠هـ) فقال فيه: «إسماعيل بن جعفر من حفاظ الدنيا في زمانه»[١].

ووصف بالوصف الثاني: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان المتوفى سنة (١٩٨هـ) وعبدالرحمٰن بن مهدي المتوفى سنة (١٩٨هـ). فقال فيهما: «ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمٰن بن مهدي، وهما إماما أهل زمانهما»[٢] ووصف بالوصف الثالث أبا حازم سلمة بن دينار الأعرج المتوفى في خلافة أبي جعفر المنصور فقال فيه: «ثقة لم يكن في زمانه مثله»[٣]. ووصف بالوصف الرابع سفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة (١٦١هـ). فقال فيه: «هو ممن لا يدانيه في الحفظ في زمانه كثير أحد»[٤]. ووصف بالوصف الخامس سفيان الثوري أيضاً فقال فيه: «سفيان الثوري أحفظ من مئتين مثل العلاء بن صالح»[٥] ووصف به أيضاً: سليمان بن مهران الأسدي المشهور بـ«الأعمش». المتوفى سنة (١٤٧هـ) فقال فيه: «الأعمش أحفظ من مئتين مثل محمد بن أبي صالح»[٦].

أما الوصف السادس فقد وصف به: منصور بن المعتمر بن عبدالله السُلمي، فقال فيه: «منصور بن المعتمر أحفظ وأعلم بالحديث وأتقن من عدد مثل فرقد السبخي».

ووصف به أيضاً: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المتوفى سنة (١٥٠هـ).

فقال فيه: (وابن جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم).

والصيغ المذكورة من الأوصاف التي تدل على المبالغة في التعديل،

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٠٢.
(٢) المصدر السابق: ٣/٢٤٨.
(٣) المصدر السابق: ٣/١٩٩.
(٤) المصدر السابق: ٣/٢٣٣.
(٥) المصدر السابق: ٢/١٥٤.
(٦) المصدر السابق: ٣/١٦.

والوصف بما يدل على المبالغة سواء بأفعل التفضيل، مثل أوثق الناس، أو ما يؤدي معنى ذلك، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو لا أعرف له نظيراً، ونحو ذلك، تعد من المرتبة الأولى في التعديل عند السخاوي وشيخه الحافظ ابن حجر في «النخبة». والذين يوصفون بهذه الصفة هم الذين برزوا في العدالة، وتفوقوا على غيرهم بالضبط، ومروياتهم تعد في أعلى درجات الصحيح، ويؤيد صحة هذا الاستنتاج من الناحية التطبيقية: أن الحافظ ابن حجر قد حصر مراتب الرواة في كتابه «تقريب التهذيب» في اثنتي عشرة مرتبة، وجعل المرتبة الثانية منها:

مَن أُكّد مدحه: إما بأفعل التفضيل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة، ثقة. أو معنى: كثقة حافظ.

والمرتبة الثانية في «التقريب» تعادل المرتبة الأولى؛ ذلك لأنه قد خصص المرتبة الأولى للصحابة، والصحابة كلهم عدول، فلا يحتاجون إلى تعديل.

إذا عرفنا هذا؛ فإن الحافظ ابن حجر قد وصف إسماعيل بن جعفر في «التقريب» بقوله: «ثقة، ثبت»[(١)].

ووصف يحيى بن سعيد بقوله: «ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة»[(٢)].

ووصف عبدالرحمٰن بن مهدي بقوله: «ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث»[(٣)].

ووصف أبا حازم سلمة بن دينار بقوله: «ثقة، عابد»[(٤)].

---

(١) تقريب التهذيب: ٦٨/١.
(٢) المصدر السابق: ٣٤٨/٢.
(٣) المصدر السابق: ٤٩٩/١.
(٤) المصدر السابق: ٣١٦/١.

ووصف سفيان الثوري بقوله: «ثقة، حافظ، فقيه، عابد إمام حجة»[1].

ووصف منصور بن المعتمر بقوله: «ثقة ثبت، وكان لا يدلس»[2].

ثانياً: جاء عن الإمام ابن خزيمة التعبير بقوله: «ثقة، حافظ»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه اللفظة على: حجاج بن أبي عثمان الصواف المتوفى سنة (١٤٣هـ). حيث قال: «سمعت محمد بن يحيى يقول: «حجاج الصواف متين، يريد أنه: ثقة حافظ»[3].

وهذه اللفظة تعد من المرتبة الثالثة عند السخاوي.

وقد جعل ابن أبي حاتم هذه اللفظة في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وتابعه على هذا ابن الصلاح، وذكرها الذهبي والعراقي في المرتبة الأولى من مراتب التعديل عندهما. أما الحافظ ابن حجر فقد جعلها في المرتبة الثانية في «النخبة» و«التقريب».

ويعد حديث أهل هذه المرتبة في أعلى درجات الصحة، إلا أنه يقدم عليه حديث أهل المرتبة الأولى عند التعارض.

ثالثاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «أحد عباد الدنيا»:

أطلق ابن خزيمة هذه العبارة على عمرو بن قيس المُلائي الكوفي[4].

ويقصد بها الإمام ابن خزيمة صلاح دينه وكثرة عبادته، وقد وصفه بذلك الحافظ ابن حبان قال: «كان من ثقات أهل الكوفة ومتقينهم، وعباد أهل بلده»[5].

---

(١) المصدر السابق: ٣١١/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٧٧/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣١١/٢.

(٤) انظر: صحيح ابن خزيمة: ١٩٩/٣.

(٥) تهذيب التهذيب: ٩٢/٨.

ووصفه ابن حجر في «التقريب» بقوله: «ثقة، متقن، عابد»[1].

وبمقارنة ما وصف به الإمام ابن خزيمة بما وصفه به غيره يبدو أن الإمام إذا وصف شخصاً بذلك من غير أن يشير إلى ما يؤدي إلى خلل في حديثه، فإن هذا الوصف يعادل تكرار صفة التعديل.

إذن فهذه العبارة تعادل العبارة التي قبلها.

أما إذا ذكره بالعبادة وذكر خللاً في حديثه، فإننا في هذه الحالة نكون أمام راوٍ موصوف بأنه ليس أهلاً لأن يؤخذ منه الحديث، وإن كان هو بحد ذاته عابداً ديناً، كما هو الحال بالنسبة لعبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم العمري ـ الذي سيأتي ذكره ـ فقد قال عنه الإمام ابن خزيمة: «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه؛ لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد..»[2].

رابعاً: جاء عن الإمام ابن خزيمة التعبير بقوله: «ثقة»:

وقد أطلق الإمام هذه العبارة على عدد من الرواة منهم: عمر بن عطاء بن أبي الخوار، وزكريا بن إسحاق المكي، وعباد بن يعقوب الرواجني حيث قال فيه: «متهم في رأيه، ثقة في حديثه»، ومحمد بن عمر بن مطَرّف بن أبي الوزير البصري حيث قال فيه: «أبو المطَرّف بن أبي الوزير من ثقات أهل الحديث»[3].

وهذه العبارة تعد من المرتبة الرابعة عند السخاوي.

وقد جعلها ابن أبي حاتم في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وتابعه على هذا ابن الصلاح، وذكرها الذهبي والعراقي في المرتبة الثانية،

---

(١) تقريب التهذيب: ٧٧/٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٣/٣.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٨٩/٣.

وجعلها الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة في «التقريب» بحسب تعدد المراتب عندهم.

والذين يوصفون بهذه اللفظة يُعدّون في أولى مراحل الكمال في العدالة والضبط، وتعد مروياتهم صحيحة لذاتها لاكتمال شروط الراوي فيها.

خامساً: جاء عن الإمام ابن خزيمة التعبير بقوله: «شيخ»:

وقد أطلق ابن خزيمة هذه اللفظة على العلاء بن صالح التيمي الكوفي حيث وصفه بقوله: «العلاء بن صالح: شيخ من أهل الكوفة»[1].

وهذه العبارة تعد من المرتبة السادسة عند السخاوي وحكمها: أنه يكتب حديث بعض أهلها للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه وقد جعلها ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، ووافقه عليها ابن الصلاح، وجعلها العراقي في المرتبة الرابعة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «التقريب» العلاء بن صالح وقال عنه: «صدوق، له أوهام»[2] والراوي الذي وصفه الحافظ بهذه الصفة يعد في المرتبة الخامسة من المراتب الاثنتي عشرة المذكورة في التقريب[3].

سادساً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «صالح الحديث»:

وقد وصف الإمام ابن خزيمة بهذا الوصف: عبدالرحمٰن بن إسحاق الملقب بعبّاد فقال فيه: «عبدالرحمٰن بن إسحاق الملقب بعباد الذي روى عن: سعيد المقبري، والزهري، وغيرهما، هو صالح الحديث، مدني، سكن واسط ثم انتقل إلى البصرة»[4].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٥٣.
(٢) التقريب: ٢/٩٢.
(٣) انظر: المصدر السابق: ١/٤.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٠٦.

وهذه اللفظة كالتي قبلها عند السخاوي، حيث عدّها في المرتبة السادسة، وهي أدنى مراتب التعديل عنده، وعدّها ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة، وهي الأخيرة عنده، ووافقه ابن الصلاح، وحكم حديث هذه المرتبة عندهما: أن يكتب للاعتبار. وجعلها الذهبي والعراقي في المرتبة الرابعة والأخيرة أيضاً.

ويدل لذلك: أن الحافظ ابن حجر قد ذكر عباداً في التقريب «وقال عنه: صدوق، رمي بالقدر»[(١)]. وهذه عبارة من حيث المرتبة كالتي قبلها، يعد الموصوف بها في المرتبة الخامسة من المراتب الاثنتي عشرة التي ذكرها الحافظ في التقريب، فقد قال: «الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، سيىء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع بدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والارجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره»[(٢)].

إذن: فهي في أدنى درجات التوثيق عند علماء الجرح والتعديل.

سابعاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «كان من خيار الناس»:

وقد وصف الإمام ابن خزيمة بهذه العبارة: عثمان بن الحكم الجذامي المصري حيث قال: «سمعت أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي يقول: حدثنا ابن أبي حاتم، حدثني عثمان بن الحكم الجذامي: وكان من خيار الناس..»[(٣)].

وقد ذكر العلماء لفظة «خيار» وجعلوها في مرتبة قولهم: «صدوق»[(٤)]، وجعل السخاوي في المرتبة الخامسة: لفظة «من خيار الخلق».

---

(١) التقريب: ٤٧٢/١.

(٢) المصدر السابق: ٤/١.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣٤٥/١.

(٤) انظر: الإمام شعبة بن الحجاج: رسالة ماجستير للشيخ مكي حسين الكبيسي: ٢٦١.

والذين يوصفون بهذا الوصف: تكتب مروياتهم لاختبار ضبطهم.

ومما يؤيد صحة هذا الاستنتاج من الناحية التطبيقية: أن الحافظ ابن حجر قد وصف عثمان بن الحكم في «التقريب» بقوله: «عثمان بن الحكم الجذامي المصري صدوق له أوهام»[1].

ومن خلال تتبع مقولات الإمام ابن خزيمة في تعديل الرجال، يتبين لنا أنها تشتمل على طريقتين: **الأولى** منهما: تعديل الرجال مفرداً كأن يقول: فلان ثقة، فلان متقن.. إلخ.

والثانية: تعديل الرجال بالنسبة لغيرهم، كأن يقول: فلان أحفظ من فلان، وهذه العبارات تدل على التمييز بين الثقات عند الاختلاف من حيث المرتبة كقوله: فلان أحفظ من فلان، وهو أقرب إلى روح العلل من حيث النظرة النسبية التي تؤدي إلى أن الثقات على مراتب متفاوتة.

الفرع الثالث
مراتب التجريح وألفاظها عند العلماء

قال ابن أبي حاتم:

١ ـ وإذا قالوا في الرجل: «لين الحديث» فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً.

٢ ـ وإذا قالوا: «ليس بقوي» فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلّا أنه دونه.

٣ ـ وإذا قالوا: «ضعيف الحديث» فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

---

(١) التقريب: ٧/٢.

٤ ـ وإذا قالوا: «متروك الحديث» أو «ذاهب الحديث» أو «كذاب» فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة[١].

وهذا التقسيم الذي ذهب إليه ابن أبي حاتم وافقه عليه ابن الصلاح والنووي أيضاً؛ حيث جعلا مراتب التجريح أربعاً بنحوه[٢]...

وزاد الإمام الذهبي والحافظ العراقي[٣] مرتبة خامسة، وخالفا في الترتيب أيضاً، حيث بدأ ابن أبي حاتم بأهون درجات التجريح، وتدرج إلى الأسوأ فالأسوأ، بينما عكس ذلك الذهبي والعراقي حيث ذكرا الأسوأ من المراتب، وتدرجا إلى الأهون، وقد جعلا الرابعة عند ابن أبي حاتم مرتبتين:

المرتبة الأولى: الجرح بصريح نسبة الكذب للراوي كقولهم: «فلان كذاب» أو «فلان يكذب» أو فلان «وضاع» أو «فلان يضع الحديث».

المرتبة الثانية: الألفاظ التي فيها جرح شديد دون التصريح بالكذب كقولهم: «متهم بالكذب» أو «متفق على تركه»[٤].

وهذا الذي ذهب إليه الذهبي والعراقي تقسيم جيد لما فيه من التمييز بين هاتين المرتبتين[٥].

وجاء الحافظ ابن حجر، وزاد في «النخبة» مرتبة، هي أسوأ من المرتبة التي أضافها الذهبي والعراقي، وهي: ما دل على المبالغة في الكذب كقولهم: «أكذب الناس» أو «إليه المنتهى في الكذب» أو «هو ركن الكذب» ونحو ذلك[٦].

---

(١) الجرح والتعديل: ٣٧/٢.

(٢) انظر: علوم الحديث: ١١٢ ـ ١١٣، التقريب: ٢٩٥/١.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن الحافظ العراقي تبع في الترتيب عكس طريقة ابن أبي حاتم، فقدم أسوأ مراتب الجرح، وجعلها الأولى ثم الأخف، فالأخف، فليُعلم ذلك.

(٤) انظر: ميزان الاعتدال: ٤/١، التبصرة والتذكرة: ١٠/٢ ـ ١٣.

(٥) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: ٢٤٢.

(٦) انظر: نزهة النظر: ١١١.

وتابعه عليها الحافظ السخاوي فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً.

الأولى منها: وهي أسوأها: ما دل على المبالغة في الذم: كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب، أو منبعه، أو معدنه، ونحو ذلك.

الثانية: ما هو دون ذلك، كدجال أو كذاب، أو وضاع، وهذه الثلاث وإن كان فيها نوع مبالغة، فإنها دون المرتبة الأولى، ومن هذه أيضاً قولهم: يضع أو يكذب، أو وضع حديثاً.

الثالثة: ما يليها: كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب، أو بالوضع، أو ساقط، أو متروك، أو هالك، أو ذاهب الحديث، أو تركه، أو لا يعتبر به، أو بحديثه، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة.

الرابعة: قولهم: فلان ردَّ حديثه. أو مردود الحديث، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة، أو طرحوا حديثه، أو ليس بشيء، أو مطروح، أو لا يكتب حديثه، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو لا يساوي شيئاً ونحو ذلك.

الخامسة: قولهم: فلان ضعيف، أو منكر الحديث، أو له مناكير، أو مضطرب الحديث، أو واهٍ، أو ضعَّفوه، أو لا يحتج به.

السادسة: قولهم: فيه مقال، أو أدنى مقال، أو ضُعِّفَ، أو تنكر مرة وتعرف أخرى، أو ليس بذاك، أو ليس بالقوي، أو ليس بالمتين، أو ليس بحجة أو ليس بعمدة، أو ليس بمأمون أو ليس بالمرضي، أو طعنوه، أو لين الحديث، أو فيه لين، وما شابه ذلك.

وحكم المراتب الأربع الأولى: أنه لا يحتج بواحد من أهلها، وأما الخامسة والسادسة: فيخرّج حديث أهلها للاعتبار[1].

---

(١) انظر: فتح المغيث: ٣٤٣/١ وما بعدها.

الفرع الرابع
ألفاظ التجريح في صحيح ابن خزيمة

استخدم الإمام ابن خزيمة في صحيحه عدة ألفاظ في تجريح الرواة وتضعيفهم، وهذه الألفاظ هي:

أولاً: جاء عن الإمام ابن خزيمة التعبير بقوله: «ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه»:

«ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره»، «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه»، «لست أحتج بخبر مثله»، «لسنا نحتج برواية فلان»، «لا يحتج أصحابنا بحديثه».

وقد وصف الإمام ابن خزيمة بالوصف الأول: حارثة بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (١٤٨هـ) فقال فيه: «حارثة بن محمد ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه»[(١)].

ووصف بالوصف الثاني: عبيدة بن مُعتِّب الضبي الكوفي.

فقال فيه: «ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند مَنْ له معرفة برواة الأخبار»[(٢)]، وأطلق الوصف الثالث على عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم العمري المدني المتوفى سنة (١٨٢هـ) فقال فيه: «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه»[(٣)].

وأطلق الوصف الرابع على رجاء بن قبيح الحرشي البصري.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٢١/٢.

(٣) المصدر السابق: ٢٣٣/٣.

فقال فيه: «لست أحتج بخبر مثله»[1].

أما العبارة الخامسة فقد أطلقها على إسحاق بن أبي فروة المدني المتوفى سنة (١٤٤هـ) حيث قال: «إسحاق بن عبدالله أبي فروة: لا يحتج أصحابنا بحديثه»[2].

والألفاظ المذكورة كلها بمعنى: «لا يحتج به». وهذه العبارة تعد في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند السخاوي والذهبي والعراقي، كما يمكن عدها في المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم كما قال الإمام السيوطي[3].

وحكم هذه المرتبة: أنه يعتبر بحديث أهلها، أي يخرج حديثهم للاعتبار ـ وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة ـ لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها كما بيَّن الحافظ السخاوي[4].

قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: «يقولون في الراوي: «لا يحتج به» إذا كان يقع في أحاديثه الغلط ويكثر، لضعف حفظه وضبطه، وكأن الحافظ الذهبي أشار إلى هذه بجعله لفظ: «لا يحتج به» بعد «سيىء الحفظ»، فكأنّ هذا من هذا»[5].

قال عبدالرحمٰن بن أبي حاتم قلت لأبي: ما معنى «لا يحتج بحديثهم»؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت»[6].

---

(١) المصدر السابق: ٢١٩/٤.
(٢) المصدر السابق: ١٤٨/٣.
(٣) انظر: تدريب الراوي: ٢٩٥/١.
(٤) انظر: فتح المغيث: ٣٧٣/١.
(٥) انظر: تعليقات الشيخ عبدالفتاح على الرفع والتكميل: ١٤٤.
(٦) انظر: الجرح والتعديل: ١٣٣/١، تهذيب التهذيب: ١٦٨/١.

ثانياً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «ليس بالحافظ»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه العبارة على محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي المتوفى سنة (١٤٨هـ) حيث قال فيه: «ابن أبي ليلى ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً عالماً»(١).

وهذه العبارة هي بمعنى «ليس بالقوي»(٢)، وتعد في المرتبة السادسة عند السخاوي: وقد جعلها ابن أبي حاتم ضمن المرتبة الثانية من ألفاظ الجرح حسب ترتيبه، وعدّها الذهبي والعراقي في الخامسة، مع التذكير بما أشرنا إليه من قبل من أن العراقي وقبله الذهبي قد رتبا ألفاظ الجرح بالتدني من أسوأ الألفاظ إلى أسهلها.

وهذه المرتبة: يكتب حديث من قيلت فيه عند ابن أبي حاتم، وقال السخاوي: يخرج حديث أهلها للاعتبار.

ثالثاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «في القلب منه»:

وقد وصف الإمام ابن خزيمة بهذه العبارة عدداً من الرواة منهم: أشعث بن سوّار الكندي المتوفى سنة (١٣٦هـ)، وزمعة بن صالح الجَنَدي اليماني وعبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي، وعبدالله بن عامر الأسلمي المدني، وعطية بن سعد العوفي الكوفي، والنعمان بن راشد الجزري.

وهذه اللفظة من الألفاظ التي لم يذكرها أحد من المصنفين ـ فيما أعلم ـ، وقد أوضح الإمام ابن خزيمة مراده منها فقال: «إما لشكٍ في سماع

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٠٦.

(٢) انظر: قواعد في علوم الحديث: ٣٩٤ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي: «قال النسائي: ليس بذلك القوي ـ إلى أن قال: فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ» انظر: هدي الساري: ٣٨٣.
قال التهانوي: «وهذا لا يلزم فيه ضعف الراوي بالمرة».

راوٍ لمن فوقه، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر»[١].

إذن: فهذه صيغة يوصف بها الراوي الذي لا يطمئن إلى خبره لأي سبب كان، وذلك يتضمن: الشك في اتصال السند، فيدخل فيه المدلس إذا لم يصرّح بالسماع، فإننا لا ندري إذا كان قد سمع من فوقه أو لم يسمع، ويتضمن ذلك أيضاً الشك في صحة الخبر المنقول، وهذا يدخل فيه سيىء الحفظ وإن كان صدوقاً؛ ذلك لأن ثبوت صدقه ينفي عنه تعمد الكذب، لكن سوء حفظه ينفي الاطمئنان إلى خبره؛ لأننا لا ندري إذا كان قد ضبط هذا الخبر فأصاب، أو لم يضبط فأخطأ ويتضمن ذلك أيضاً: الشك في العدالة، وهذا يدخل فيه مستور الحال الذي لا يعرف بجرح ولا تعديل.

وإذا نظرنا إلى صنيع الحافظ ابن حجر في «التقريب» نجد أن هذه الصيغة تشمل المرتبتين السابعة والثامنة:

فقد قال الحافظ: «السابعة: مَن روى عنه أكثر من واحد ولم يُوَّثق. وإليه الإشارة بلفظ: مستور الحال أو مجهول الحال».

وقال: «الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجِدَ فيه إطلاق الضعف، وإن لم يُفسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف»[٢].

ولو رجعنا إلى أشعث، وزمعة، وعبدالرحمٰن بن إسحاق، وعبدالله الأسلمي، وعطية العوفي والنعمان بن راشد، الذين تكلم الإمام ابن خزيمة عنهم بالصيغة المذكورة لوجدنا أن ابن حجر قد قال في أشعث: «ضعيف»[٣]. وقال في زمعة: «ضعيف»[٤]. وقال في عبدالرحمٰن:

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٦/٣.
(٢) تقريب التهذيب: ٥/١.
(٣) المصدر السابق: ٧٩/١.
(٤) المصدر السابق: ٢٦٣/١.

«ضعيف»[(١)]. وقال في عبدالله: «ضعيف»[(٢)]. وقال في عطية: «صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً، مدلساً»[(٣)]. وقال في النعمان: «صدوق، سيىء الحفظ»[(٤)].

رابعاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «إن جاز الاحتجاج به» «إن كان من الشرط الذي اشترطنا»:

وهاتان صيغتا شك، فينبغي أن يكون لهما حكم ما قبلهما.

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة العبارة الأولى على: فرقد السبخي[(٥)]. البصري المتوفى سنة (١٣١هـ)[(٦)]. وقد توقف الإمام ابن خزيمة في الاحتجاج بفرقد، ويزيد لشكه فيهما.

إذن: فهاتان العبارتان صيغتا تمريض وتضعيف للراوي، وقد تبين بالبحث أن كل من قيلت في حقه إحدى هاتين العبارتين فهو ضعيف أولين الحديث.

ويدل على صحة ذلك: أن الحافظ ابن حجر قال في فرقد السبخي: «صدوق، عابد، ولكنه لين الحديث، كثير الخطأ»[(٧)].

فقد وصفه بنحو ما وصف به عطية العوفي المذكور في الصيغة السابقة.

ومما يشهد لما ذهبنا إليه قول ابن خزيمة في موضع آخر من الكتاب

---

(١) المصدر السابق: ٤٧٢/١.
(٢) المصدر السابق: ٤٢٥/١.
(٣) المصدر السابق: ٢٤/٢.
(٤) المصدر السابق: ٣٠٤/٣.
(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٨٤/٤.
(٦) انظر: المصدر السابق: ٣٣٤/٤.
(٧) تقريب التهذيب: ١٠٨/٢.

في يزيد: «في القلب منه»[١]. وقد قال ابن حجر فيه: «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن»[٢].

خامساً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «أنا أبرأ من عهدة فلان»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه العبارة على عدد من الرواة منهم: إسماعيل بن مسلم المكي، والحسن بن عمرو الفقيمي الكوفي المتوفى سنة **١٤٢**هـ، وزمعة بن صالح الجندي، وسكين بن عبدالعزيز بن قيس العبدي البصري، وأبوه: عبدالعزيز بن قيس، وعاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعطية بن سعد العوفي، ومرزوق أبو بكر الباهلي البصري مولى طلحة بن عبدالرحمٰن.

وهذه الصيغة ـ فيما يبدو لي ـ: هي صيغة شك، يطلقها الإمام ابن خزيمة على الراوي الذي لا يطمئن إلى روايته، وهي كالتي قبلها في الحكم والدلالة.

ويؤيد صحة هذا الاستنتاج: إن الإمام ابن خزيمة قد قال في زمعة بن صالح: «أنا أبرأ من عهدته»[٣]. وقال في موضع آخر من صحيحه: «وفي القلب منه»[٤].

كما قال في عطية بن سعد العوفي: «في القلب منه، مع براءتي من عهدته»[٥].

وإذا رجعنا إلى ترجمة زمعة وعطية في «التقريب» لوجدنا أن الحافظ

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٣/٤.
(٢) تقريب التهذيب: ٣٦٥/٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٣/٤.
(٤) المصدر السابق: ١٠٣/٢.
(٥) المصدر السابق: ٦٩/٤.

ابن حجر قد قال في زمعة: «ضعيف»[1]. وفي عطية العوفي: «صدوق يخطىء كثيراً، كان شيعياً، مدلّساً»[2].

سادساً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «مجهول»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه العبارة على اثنين من الرواة ـ فيما أعلم ـ هما: عاصم بن عمير العنزي، وعباد بن عاصم.

فقال فيهما: «عاصم العنزي، وعباد بن عاصم، مجهولان، لا يدري من هما»[3] وهذه العبارة لم يذكرها السخاوي في مراتب الجرح عنده، كما لم يذكرها أيضاً ابن أبي حاتم، وقد ذكرها ابن الصلاح إلا أنه لم يلحقها بمرتبة معينة[4] لكنه قال: «هي في الجرح أقل من قولهم»، «فلان ضعيف الحديث». وقد عدَّ الإمام السيوطي هذه اللفظة في المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم[5]. وارتأى الصنعاني أفرادها بالمرتبة أو إلحاقها بمرتبة الثالثة التي عنده وهي مردود الحديث ولا يكتب حديثه، وتعدل عند ابن أبي حاتم المرتبة الرابعة، وهذا هو الأصح لأنه يوافق رأي ابن أبي حاتم في المجهول[6].

قال اللكنوي: «فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي: «أنه مجهول»، وبين قول أبي حاتم: «إنه مجهول» فإنهم يريدون به غالباً جهالة العين، بألا يروي عنه إلا واحد، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف، فأفهمه وأحفظه، لئلا تحكم على كل مَنْ وجدت في «الميزان» إطلاق المجهول عليه: أنه مجهول العين»[7].

---

(١) تقريب التهذيب: ٢٦٣/١.
(٢) المصدر السابق: ٢٤/٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١.
(٤) انظر علوم الحديث: ١١٤.
(٥) انظر: تدريب الراوي: ٢٩٥/١.
(٦) انظر: الإمام أبو حاتم الرازي ومكانته بين علماء الجرح والتعديل رسالة ماجستير للأخ زياد العاني: ٢٧٩.
(٧) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

سابعاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «لا أعرفه»:

قال ابن خزيمة: لست أعرف ابن معانق، ولا أبا معانق الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير»[1].

وقال أيضاً: «ولست أعرف علي بن الصلط هذا، ولا أدري من أي بلاد الله هو..»[2].

وهذه اللفظة كالتي قبلها في الحكم والدلالة.

ثامناً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «ليس من أحلاس الحديث»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه العبارة على عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم العمري المدني حيث قال فيه: «ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد»[3]. وهذه العبارة لم يذكرها أحد من العلماء في أي مرتبة من مراتب الجرح.

تاسعاً: جاء عن الإمام التعبير بقوله: «كان له مروءة وعقل»:

وقد أطلق الإمام ابن خزيمة هذه العبارة على عثمان بن سعد الكاتب البصري فقال فيه: «عثمان بن سعد الكاتب: كان له مروءة وعقل»[4].

ويبدو أن وصف الإمام للراوي بهذه الصفة ليس تعديلاً، وإنما فيه إيماء إلى جرح، ولكنه ليس جرحاً يؤدي إلى إسقاط الراوي بالمرة، ويدل لذلك: أنّ الذهبي قد ذكر الراوي في الميزان وقال فيه: «قال علي: سمعت يحيى ـ وذكر له عثمان بن سعد الكاتب ـ فجعل يعجب ممن يروي عنه، وعن ابن معين قال: بصري، ليس بذاك، وقال أبو زرعة: لين. وقال

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٢٣/٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٣/٣.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٥١/٤.

النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بثقة، وعن ابن معين: ضعيف»[1]. وبمقارنة ذلك مع المراتب التي ذكرها السخاوي للجرح، يدخل ضمن عداد المرتبة السادسة ومَنْ كان في هذه المرتبة يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً.

وإذا أمعنا النظر في ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الإمام ابن خزيمة في حكمه على الرواة نجد أن منها ما هو مألوف ومعروف، ومنها ما هو قليل الاستعمال، ومنها ما هو غير معروف انفرد به وحده - فيما أعلم - كما سيأتي ذكر ذلك قريباً.

المطلب الثالث

منهج الإمام ابن خزيمة في الجرح والتعديل

كان للإمام ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - منهج واضح وصريح في قبول الأخبار، وتنقية الرجال، شأنه في ذلك شأن سائر الأئمة والنقاد في هذا الميدان الذين هيأهم الله تعالى لحمل هذا العلم، فنفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ويجدر بنا قبل أن نبين مفردات هذا المنهج أن ننوه بأهم الأسس التي ارتكزت عليها أحكامه في الجرح والتعديل، وأبرز الصفات التي تحلى بها ابن خزيمة والتي رشحته لأن يكون من أهل هذا الفن وأحد رجاله البارزين وهي:

أولًا: الأمانة والنزاهة في الحكم على الراوي: وهذه سمة بارزة من سمات منهج الإمام ابن خزيمة، حيث كان متجرداً في آرائه، منصفاً في أحكامه، بعيداً عن الهوى والغرض، لا يطلق قوله في الرجل جزافاً، بل كان نزيهاً أميناً يعطي لكل ذي حق حقه على حسب معرفته به. وقد كانت

---

(١) ميزان الاعتدال: ٣/٣٤.

أمانته تلك عقيدة راسخة وقاعدة عامة يطبقها الإمام ابن خزيمة في بيان الحق ولو على نفسه.

لقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أن الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث، وهذا ما يزيدنا إيماناً باستقامته وتجرده من الميول المنحرفة والأهواء الضالة، وقد كان لا يمنعه خلافه مع الراوي ومقته لبدعته أو مذهبه أن يقول الحق فيه.

فنراه يقول مثلاً: في عباد بن يعقوب الذي كان من غلاة الشيعة ورؤوس البدع كما وصفه بذلك الذهبي[1]: «متهم في رأيه، ثقة في حديثه»[2].

كما نلاحظ حرصه على الأمانة العلمية من خلال عزو الأقوال النقدية إلى أصحابها ممن سبقوه من علماء الأمة.. وتتجلى أمانته أيضاً في إقراره بعدم معرفته لبعض الرواة على الرغم من جلالة قدره وسعة علمه، وطول باعه في علم الرجال ومن ذلك قوله في عبدالله بن النعمان: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[3] وفوق ذلك كله كانت أمانته العلمية تفرض عليه أن يشهد لأقرانه بعلمهم، ويقرَّ لهم بفضلهم.

قال أبو الطيب الكرابيسي: سمعت إمام الأئمة ابن خزيمة يقول على رؤوس الملأ يوم مات أبو عمرو الخفاف: «لم يكن بخراسان أحفظ منه»[4].

وقال عن قرينه الطبري: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة»[5].

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال: ٣٧٩/٢.

(٢) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٣٧٦/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢١٠/٣.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٦٥٥/٢، وانظر: طبقات الحفاظ: ٢٩٠.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ: ٧١٢/٢، طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٤/٣، طبقات الحفاظ: ٣١١.

ثانياً: الدقة في البحث والحكم والتحري عن أحوال الرجال: فمن خلال تتبع أقوال الإمام ابن خزيمة في الجرح والتعديل يدرك المرء دقة بحثه ومعرفته بجميع أحوال الراوي الذي يتكلم فيه، فهو لا يصدر الحكم عن معرفة عابرة.

وهذه الدقة في البحث هي التي أهلته للغوص في بحر علم الرجال واستخراج صدفه، وتمييز جيده من رديئه.

ومن ذلك قوله في عبدالرحمٰن بن زيد: «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد»[1] وقال أيضاً ـ بعد أن ذكر حديثاً رواه محمد بن جعفر عن شيخه شعبة متصلاً إلى رسول الله ﷺ قال: «يقطع الصلاة الحمار والمرأة والكلب الأسود..» وأعقبه بحديث آخر يرويه عبيدالله بن موسى عن شيخه شعبة متصلاً أيضاً إلى رسول الله ﷺ:

قال ابن خزيمة: «والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال، لا سيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم»[2].

وقال أيضاً: «ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد»[3].

وقد كان هذا التتبع والتحري يفرض على الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ أن يتوقف عن تصحيح الرواية حتى تطمئن نفسه إلى صاحبها، وتسكن هواجسه في مواجهتها، فنراه يستعمل عبارة: «في القلب

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٣/٣.
(٢) المصدر السابق: ٢٤/٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٠/٢.

منه» أو «إن صح الخبر» ومن هنا نجد الإمام السيوطي يقول: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك»[1].

ثالثاً: التزام الأدب في الجرح: حيث لم يخرج الإمام ابن خزيمة عن أدب البحث العلمي الصحيح في نقده واجتهاده، فلم يطلق ألفاظ الجرح على الرواة إلّا بصيغة التزم فيها الأدب، ونراه لا يطلق ألفاظ التجريح بما يعود عليه في الدنيا بالإساءة وما يعود عليه في الآخرة بالإثم، وهذا هو الأدب الإسلامي الرفيع.

والمتأمل في صحيحه يلاحظ عدم وجود صيغ الجرح الشديد فيه، وهذا مما يدلل على صحة ما قلناه آنفاً.

رابعاً: امتازت أحكامه النقدية بالقوة والوضوح والإنصاف والاعتدال في إرسالها، كما يبدو لنا ذلك من خلال تتبع أقواله في الجرح والتعديل التي أوردناها في هذا البحث.

وإذا عرفنا هذا، أقول: يمكن إجمال منهج الإمام ابن خزيمة في جرح الرجال وتعديلهم من خلال استقراء صحيحه في النقاط الآتية:

١ ـ كان معيار ابن خزيمة في الحكم على الراوي عدالته وضبطه، وليس مذهبه إذا علم من حاله أن رأيه لم يترك أثراً في صدقه وأمانته على حديث رسول الله ﷺ:

قال ابن خزيمة: «أنبأنا عباد بن يعقوب، المتهم في دينه، الثقة في حديثه»[2].

٢ ـ الناقد قد يفسر الجرح، وقد يبهمه، والإمام ابن خزيمة ـ

---

(١) تدريب الراوي: ١/٨٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/٣٧٦.

رحمه الله ـ كان يستعمل الأسلوبين فأحياناً يبهم الجرح كما في قوله: «فإنّ في القلب من جرير بن أيوب البجلي»[1].

وأحياناً يفسره كما في قوله: «في القلب من أشعث بن سوار ـ رحمه الله ـ لسوء حفظه»[2].

وقال أيضاً: «إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح، فإن في القلب منه لسوء حفظه»[3].

٣ ـ وكان ابن خزيمة يصوغ الحكم على الراوي أحياناً من أقوال الأئمة فيه، وذلك بإيجاز الحكم في عبارة نقدية كقوله:

«عبيدة بن معتب رحمه الله ليس ممن يجوز الاحتجاج بغيره عند من له معرفة برواة الأخبار، وسمعت أبا موسى يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبدالرحمٰن بن مهدي حدثاه عن سفيان عن عبيدة بن معتب بشيء قط، وسمعت أبا قلابة يحكي عن هلال بن يحيى قال: سمعت يوسف بن خالد السمتي يقول: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته، ومنه ما أقيس عليه، قال: قلت: فحدثني بما سمعت فإني أعلم بالقياس منك»[4].

٤ ـ وكان أحياناً يجمل عبارات الأئمة في الحكم على الراوي بعبارة جامعة من عنده كقوله: «وحارثة بن محمد ـ رحمه الله ـ ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه»[5].

فاقتصر ابن خزيمة هاهنا على هذه العبارة مكتفياً بالإشارة إلى أن أئمة النقد ورواة الأخبار لا يحتجون بحارثة بن محمد.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/١٩٠.
(٢) المصدر السابق: ٣/٢٧٣.
(٣) المصدر السابق: ٣/٢١٤.
(٤) المصدر السابق: ٢/٢٢١.
(٥) المصدر السابق: ١/٢٣٩.

٥ ـ ولم يكن الإمام ابن خزيمة يكتفي بنقل أقوال الأئمة فحسب، بل كان يمحص أقوال النقاد، ويجتهد في خلافاتهم ويرجح بينها، ويبدي رأيه في الأمور المهمة منها، ويحكم على الراوي بحسب ما يترجّح لديه.

قال ابن خزيمة: «وأنا بريء من عهدة عاصم. سمعت محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عبيدالله ليس عليه قياس، وسمعت مسلم بن الحجاج يقول: سألنا يحيى بن معين فقلنا: عبدالله بن محمد بن عقيل أحب إليك أم عاصم بن عبيدالله؟ قال: لست أحب واحداً منهما».

قال ابن خزيمة: «كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن مهدي ـ وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ»[1].

٦ ـ كان ـ رحمه الله تعالى ـ يستعمل عبارات مختلفة وصيغاً متنوعة في جرح الراوي الواحد في الأماكن المختلفة من الكتاب.

مثال ذلك: قوله في زمعة بن صالح: «في القلب منه»[2] وقال في موضع آخر: «في القلب منه لسوء حفظه»[3] وقال في موضع آخر: «أنا أبرأ من عهدة زمعة بن صالح»[4].

٧ ـ استعمل الإمام ابن خزيمة مصطلحات خاصة في الجرح والتعديل وعبارات انفرد بها عن غيره ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ مثل قوله: في القلب منه، في النفس منه، أنا بريء من عهدته، إن كان من الشرط الذي اشترطنا وقد تقدم ذكر نماذج لذلك في ألفاظ الجرح عند ابن خزيمة.

---

(١) المصدر السابق: ٢٤٨/٣.
(٢) المصدر السابق: ١٠٣/٢.
(٣) المصدر السابق: ٢١٤/٣، ٣٣٠.
(٤) المصدر السابق: ٢٦٢/٤.

٨ ـ كان ابن خزيمة يفسر أحياناً عبارات الأئمة في الجرح والتعديل، ويكشف عن المراد منها.

فنراه يقول: «سمعت محمد بن يحيى يقول: حجاج الصواف متين. قال ابن خزيمة: يريد أنه ثقة حافظ»[١].

٩ ـ وكان ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ يستخدم التشبيه والمقارنة بين الرواة عند جرحهم أو تعديلهم، وهو بذلك يجعل من الفرد مناسبة للحديث عن المجموع، ويكون نقده أو توثيقه للرجال قد ابتدأ من نقطة، وصنع منها دائرة شملت بمحيطها أحوال الرجال فكان بيانه في ذلك واضحاً ينم عن خبره قلّ مثيلها، وهو أسلوب متميز في نقد الرجال اتبعه ابن خزيمة. قال ابن خزيمة: «وابن جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم»[٢].

وقال: «سفيان الثوري أحفظ من مئتين مثل العلاء بن صالح»[٣].

وقال أيضاً: «الأعمش أحفظ من مئتين مثل محمد بن أبي صالح»[٤].

١٠ ـ كما كان رحمه الله تعالى يذكر في نقده للرواة بعض قواعد الجرح والتعديل مثل قوله: «لست أعرف كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبير، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة»[٥].

١١ ـ تفرد ابن خزيمة بالحكم على بعض الرواة كمسلمة بن صالح الذي قال فيه: «وفي القلب من مسلمة بن صالح»[٦] ومسلمة بن صالح لم

---

(١) المصدر السابق: ٣١١/٢.
(٢) المصدر السابق: ٣٧/٤.
(٣) المصدر السباق: ١٥٤/٢.
(٤) المصدر السابق: ١٦/٣.
(٥) المصدر السابق: ٢٦٥/٣.
(٦) المصدر السابق: ٤٦/٣.

أجده إلّا عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه وقال: «روى عن فضالة بن عبيد، وروى عنه قباث بن رزين»[1].

وقد كان ابن خزيمة يورد الكلام على الراوي جرحاً وتعديلاً في تراجم الأبواب، أو من خلال السند، أو على هيئة تعقيب.

مثال الحكم على الراوي في تراجم الأبواب:

قال ابن خزيمة: «باب النهي عن احتضار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، فإني لست أعرف مُسَيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها»[2].

ومثال الحكم على الراوي من خلال السند:

قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن معمر بن ربعي القيسي، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا سفيان عن عمران ـ هو البارقي ـ عن عطية مع براءتي من عهدته ـ عن أبي سعيد.. الحديث»[3].

أما مثال الحكم على الراوي على هيئة تعقيب فهو:

قال ابن خزيمة: «قد روى عاصم بن عبيدالله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، قال: «رأيت النبي ﷺ ما لا أحصي يستاك وهو صائم».

قال ابن خزيمة معقباً: «وأنا بريء من عهدة عاصم، سمعت محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عبيدالله ليس عليه قياس، وسمعت مسلم بن الحجاج يقول: سألنا يحيى بن معين، فقلنا عبدالله بن محمد بن عقيل أحب إليك أم عاصم بن عبيدالله؟ قال: لست أحب واحداً منهما»[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر: الجرح والتعديل: ٨/٢٦٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٨٤، رقم الحديث: ٧٥٦.

(٣) المصدر السابق: ٤/٦٩، رقم الحديث: ٢٣٦٨.

(٤) المصدر السابق: ٣/٢٤٨، رقم الحديث: ٢٠٠٧.

المطلب الرابع
الوحدان، والمدلسون في صحيح ابن خزيمة

وفيه فرعان:

الفرع الأول
الوحدان في صحيح ابن خزيمة

الوحدان: هم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا راو فقط، وفائدة هذا العلم معرفة مجهول العين، ورد روايته إذا لم يكن صحابياً[1].

ومعرفة الإمام ابن خزيمة بهذا النوع من العلم تعطينا دليلاً واضحاً على مدى تتبع ابن خزيمة واستقرائه لأحواله الرواة ومروياتهم، إذ لا يمكن أن يحكم على شخص بأنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد دون أن يسبق ذلك تتبع وبحث طويل لذلك الشخص، ومن الذين ذكرهم الإمام ابن خزيمة في صحيحه ممن لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد:

١ ـ عبدالله بن النعمان، قال عنه ابن خزيمة: «فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح، ولا أعرف له عنه راوياً غير ملازم بن عمرو»[2].

٢ ـ مُسيكة، قال ابن خزيمة: «لست أعرف مُسيكة بعدالة ولا حرج، ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها»[3].

---

(١) انظر: علوم الحديث: التبصرة والتذكرة: ٣/١٠٣ ـ ١٠٥، فتح المغيث: ٣/١٨٧، تدريب الراوي: ٣/٢٣١، فتح الباقي: ٣/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢١٠.

(٣) المصدر السابق: ٤/٢٨٤.

الفرع الثاني
المدلسون في صحيح ابن خزيمة

وهذا النوع مهم على غاية من الخطورة، لما فيه من الغموض والخفاء.

والتدلس في اللغة: مشتق من الدَّلَس، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء وقد قسم العلماء الحديث المدلس أقساماً عدة، تنتهي إلى قمسين رئيسين هما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ.

أولًا: تدليس الإسناد: هو أن يروي المحدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة توهم أنه سمعه منه كأن يقول: «عن فلان» أو «أن فلاناً قال كذا» أو «قال فلان» ونحو ذلك مما يوهم السماع، ولا يصرّح به[(١)].

وهذا القسم من التدليس: مكروه جداً، وقد استقبحه العلماء، وأنكروا بشدة على من يفعله وكان شعبة بن الحجاج من أشد الناس في ذلك حتى قال: «لأن أزني أحب إلى من أن أدلس»[(٢)] مبالغة منه في بشاعة وقبح التدليس.

وقد اختلفت آراء العلماء في حكم حديث المدلس: فمنهم مَن شدّد فجرحه، ولم يقبل حديثه مطلقاً وإن بيَّن السماع، ولو لم يعرف أنه دلس إلاّ مرة واحدة.

ومنهم مَن تساهل فقبله مطلقاً، وذلك لأن التدليس كالإرسال عندهم، وعلى هذا جمهور من يقبل المرسل، ومنهم علماء الزيدية[(٣)].

---

(١) نزهة النظر: ٦٢، وانظر: علوم الحديث: ٦٦، تدريب الراوي: ١٨٦/١.

(٢) علوم الحديث: ٦٧، تدريب الراوي: ١٩٠/١.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

وذهب الجمهور إلى التفصيل: وهو أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المنقطع مردود، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو «سمعت» و«حدثنا» و«أخبرنا» ونحوها فمقبول يحتج به إذا توفرت شروط القبول. وقد صحح هذا الرأي: ابن الصلاح والنووي وذلك لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل. فإذا زال الاحتمال كان الإسناد متصلاً[1].

ومن استقراء صحيح ابن خزيمة وتتبع صنيعه فيه نجد أن مذهب الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه القضية هو مذهب الجمهور حيث قال بقبول رواية المدلس الثقة إذا صرّح بالسماع، وردّها إن لم يصرّح به، ومما يؤكد ذلك:

١ ـ قوله في «الحجاج بن أرطأة» ـ وهو أحد المشهورين بالتدليس ـ: «لا أحتج به إلا فيما قال: أنبأنا وسمعت»[2].

وقوله أيضاً: «الحجاج لم يسمع من الزهري»[3]، «إن كان الحجاج بن أرطأة سمع هذا الخبر من أبي جعفر محمد بن علي»[4].

ونستنتج من كلام ابن خزيمة في الحجاج، أن ابن خزيمة لا يعيب عليه سوى التدليس وقوله: «لا أحتج به إلا فيما قال: أنبأنا وسمعت» يدل على ذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن علماء الجرح والتعديل قد اختلفوا في الحجاج: فمنهم من يوّثقه ولا يعيب عليه غير التدليس، وممن ذهب إلى

---

(١) انظر: المصدرين السابقين.
(٢) تهذيب التهذيب: ١٩٦/٢.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٢/٣، وقد قال عبدالله بن أحمد: «حدثنا أبي، سمعت يحيى بن معين يذكر أن حجاجاً لم يرَ الزهري»، ميزان الاعتدال: ٤٥٨/١.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٣٢/٣.

ذلك الإمام أبو حاتم الرازي حيث قال: «إذا قال (الحجاج): حدثنا فهو صالح لا يُرتاب في صدقه وحفظه»[1].

ومنهم مَن ضعَّفه ولم يحتج به مطلقاً، قال يحيى بن يعلى المحاربي: «أمرنا زائدة أن نترك حديث الحجاج بن أرطأة». وقال الدارقطني وغيره: «لا يحتج به»[2].

٢ ـ وقوله في «حبيب بن أبي ثابت»[3]:

«كان في القلب من هذا الإسناد شيء، فإن حبيب بن أبي ثابت مدلس، ولم أقف هل سمع حبيب هذا الخبر من محمد بن علي أم لا؟ ثم نظرت، فإذا أبو عوانة رواه عن حصين عن حبيب بن أبي ثابت، قال: حدثني محمد بن علي»[4].

٣ ـ وقوله في أبي قلابة عبدالله بن زيد البصري[5]. ـ وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين ـ: «ذكر علة لما تنكسف الشمس إذا انكسفت؟ إن صح الخبر، فإني لا أخال أبا قلابة سمع من النعمان بن بشير..»[6].

٤ ـ وقوله أيضاً: «حدثنا موسى بن عبدالرحمٰن المسروقي، حدثنا حسين ـ يعني ابن علي الجعفي ـ عن زائدة عن سليمان عن حبيب بن أبي

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/٤٥٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قال عنه الذهبي: «من ثقات التابعين، وثقه يحيى بن معين، وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد». ميزان الاعتدال: ١/٤٥١ .وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٥) قال عنه الذهبي: «إمام شهير من علماء التابعين، ثقة في نفسه، ألا أنه يدلس عمن لحقهم، وعمن لم يلحقهم. وكان له صحف يحدّث منها ويدلس». ميزان الاعتدال: ٢/٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢/٣٢٩.

ثابت عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة عن أبي الدرداء: الحديث».

قال ابن خزيمة: «...فإن كان سليمان[1] سمعه من حبيب، وحبيب من عبدة، فإنهما مدلسان»[2].

٥ ـ تخريجه في «صحيحه» أحاديث معنعنة لابن إسحاق[3] ـ وهو من المعروفين بالتدليس ـ كما أخرج عن غيره من المدلسين أيضاً، وذلك لعلمه بتصريح كل منهم بسماع الحديث من طريق آخر، وإن لم يذكرها. ومن أمثلة ما أخرجه من طريق ابن إسحاق المثال الآتي:

قال: «وذكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **«فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً»**.

ثم عقب ابن خزيمة على الحديث بقوله: «أنا استثنيت صحة هذا الخبر، لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلسه عنه»[4].

قلت: وتخوّف ابن خزيمة في محله، فإن ابن إسحاق مدلس ولم

---

(١) هو سليمان طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، ثقة عابد، وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابن سعد، وابن حبان، قال يحيى بن معين: كان يدلس، وكذلك قال النسائي وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٢١٢، تهذيب التهذيب: ٤/٢٠١، تعريف أهل التقديس: ٦٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٩٧.

(٣) قال ابن حجر في «التقريب»: ٢/١٤٤/١: «محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر، المطلبي مولاهم المدني، نزيل العراق إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومئة، ويقال بعدها، روى له البخاري تعليقاً ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة».

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/٧١.

يصرّح بالتحديث. ونقل عن الإمام أحمد قوله: «إذا قال ابن إسحاق: «وذكر فلان»: فلم يسمعه منه»[١].

وقد أخرج ابن خزيمة عقب هذا الحديث، حديثاً آخر في الأمر بالسواك عند كل صلاة، من طريق ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبدالله بن عبدالله بن عمر قال: «الحديث»[٢].

ومع أن ابن إسحاق لم يصرّح في هذه الرواية بالتحديث فإن ابن خزيمة احتج به ولم يتعقبه، كما تعقب سابقه، وبمراجعة طرق الحديث الأخرى عند غير ابن خزيمة ممن هو متقدم عليه أو متأخر، نجد تصريح ابن إسحاق فيها بالتحديث[٣].

وهذا يدل على أن ابن خزيمة يرى أنه يكفي في بيان السماع اطلاع العالم على ثبوت التحديث ولو في طريق آخر لم يذكره.

ثانياً: تدليس الشيوخ: «وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه، أو يكّنيه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

وهذا التدليس أخف من تدليس الإسناد، وهو مكروه عند علماء الحديث، لما فيه من توعير الطريق على السامع في معرفة الشيوخ[٤].

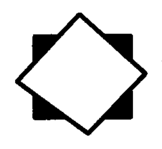


(١) شرح علل الترمذي: ٣٧٩/١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٧١/١ ـ ٧٢.

(٣) صرح ابن إسحاق بالتحديث عند أحمد في «مسنده»: ٢٢٥/٥، والحاكم في «مستدركه»: ١٥٦/١ ـ ١٥٧.

(٤) انظر: علوم الحديث: ٦٦، تدريب الراوي: ١٩٠/١.



المبحث الثالث
الرواة الذين تكلم عنهم الإمام ابن خزيمة جرحاً وتعديلاً في كتابيه «التوحيد» و«الصحيح»



نظراً لأهمية أقوال الإمام ابن خزيمة في الجرح والتعديل، فقد آثرت عدم الاكتفاء بذكر نماذج لمنهجه في الجرح والتعديل، بل أفردت هذا المبحث لاستقصاء جميع الرواة الذين تكلم عنهم ابن خزيمة جرحاً وتعديلاً، في كتابيه «التوحيد» و«الصحيح» مرتباً أسماءهم على حروف المعجم ليسهل تناوله والاستفادة منه، مع عقد ترجمة مختصرة لكل راوٍ تناسب حاله، ثم بعد ذلك أقارن كلام الإمام ابن خزيمة في الراوي كما ذكره، مع كلام أئمة الجرح والتعديل من أجل حصول الفائدة، وكان الاهتمام متوجهاً إلى تثبيت كلام الإمام الذهبي في كتابيه «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» و«ميزان الاعتدال» لأنه ـ رحمه الله تعالى ـ، يعد من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ كما شهد له بذلك غير واحد من أئمة هذا الشأن ـ ثم اتبع كلام الذهبي بما قاله الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب» إن كان للراوي ذكر فيه، وذلك لأنه يلّخص حال الراوي بعبارة موجزة مختصرة ويحكم عليه بأصح ما قيل فيه، وأعدل ما وُصفَ به، وقد أَثبتُ بجانب كل راوٍ من روى له من أصحاب الكتب الستة على طريقة «تهذيب التهذيب» بالرموز وكانت كالآتي:

صحيح البخاري ـ خ	صحيح مسلم ـ م	سنن أبي داود ـ د
سنن الترمذي ـ ت	سنن النسائي ـ س	سنن ابن ماجه ـ ق
البخاري تعليقاً ـ خت	الكتب الستة ـ ع	السنن الأربعة ـ ٤

وسأذكر مصادر ترجمة الراوي في كتب الجرح والتعديل ليقصدها طالب العلم إن شاء، كما سأشير إلى مظان مقولة ابن خزيمة في هذه الكتب إن وجدت لها أصلاً:

١ ـ إسحاق بن راشد الجندي:

قال ابن خزيمة: «لست أعرف إسحاق بن راشد هذا، ولا أظنه الجزري أخو النعمان بن راشد»[(١)].

قال الذهبي: «صدوق، عن ميمون بن مهران، والزهري، وعنه موسى بن أعين وجماعة، وثقه ابن معين. وقال النسائي: ليس به بأس»[(٢)].

قال ابن حجر: «إسحاق بن راشد، مقبول، من الثالثة»[(٣)].

٢ ـ إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني: (ت١٤٤هـ): (د،ت،ق).

قال ابن خزيمة: «لا يحتج أصحابنا بحديثه»[(٤)].

قال الذهبي في الكاشف: «تركوه»[(٥)] وقال في «الميزان»: «قال

---

(١) التوحيد: ٥٨٠/٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ١٩٠/١ ـ ١٩١ وقد نقل الذهبي عن ابن خزيمة قوله: «لا يحتج بحديثه».

(٣) تقريب التهذيب: ٥٧/١ ـ انظر ترجمته: ميزان الاعتدال: ١٩٠/١ ـ ١٩١، تقريب التهذيب: ٥٧/١.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٤٨/٣.

(٥) الكاشف: ١١١/١.

البخاري: تركوه، ونهى أحمد عن حديثه، ... وقال أبو زرعة وغيره: متروك» ثم قال: «ولم أرى أحداً مشاه»[1].

قال ابن حجر: «متروك، من الرابعة»[2].

٣ ـ إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرقي: (ت١٨٠هـ). (ع).

قال ابن خزيمة: «من حفاظ الدنيا في زمانه»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «من ثقات العلماء»[4].

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، من الثامنة»[5] وثقه أحمد، وأبو زرعة، والنسائي، وابن معين، وابن سعد وابن المديني، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

٤ ـ إسماعيل بن مسلم المكي: «ت،ق».

قال ابن خزيمة: «أنا أبرأ من عهدته»[7].

---

(١) الميزان: ١/١٩٣.

(٢) التقريب: ١/٥٩: انظر: ترجمته المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣/٢٢٧، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن حسن بن عبدالهادي: ٦٥، التاريخ الكبير: ١/٢٩٦، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٥٤، الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/١٠٢، الجرح والتعديل: ٢/٢٢٧، التهذيب: ١/٢٤٠، وقد نص على عبارة ابن خزيمة. تهذيب لابن كمال: ٢/٤٥٣ وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٠٢.

(٤) الكاشف: ١/١٢١.

(٥) التقريب: ١/٦٨.

(٦) انظر ترجمته: الجرح والتعديل: ٢/١٦٢، رجال البخاري للكلاباذي: ١/٦٦، الجمع بين رجال الصحيحين للقيسراني: ١/٢٤، تهذيب الكمال: ٣/٥٦، تذكرة الحفاظ: ١/٢٥٠، التذهيب: ٢٨، العبر: ١/٢٧٥، الكاشف: ١/١٢١، تهذيب التهذيب: ١/٢٨٧، تقريب التهذيب: ١/٦٨.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٤/٩٤.

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفوه، وتركه النسائي»[1] وقال في «الميزان»: «قال أبو زرعة: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي وغيره: متروك، وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه»[2] قال ابن حجر: «كان فقيهاً، ضعيف الحديث، من الخامسة»[3].

٥ ـ أشعث بن سعيد، أبو الربيع السمان البصري: «ت،ق».

قال ابن خزيمة: «ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه لسوء حفظه»[4].

قال الذهبي في الميزان: «قال أحمد: مضطرب الحديث، ليس بذاك. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: لا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: متروك. وقال البخاري: ليس بالحافظ عندهم»[5].

وقال ابن حجر: «متروك، من السادسة»[6].

٦ ـ أشعث بن سوّار الكوفي الكندي النجار، الأفرق الأثرم: «م،ت،س،ق».

قال ابن خزيمة: «في القلب من أشعث بن سَوّار ـ رحمه الله ـ لسوء

---

(١) الكاشف: ١/١٦٨.

(٢) الميزان: ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٣) تقريب التهذيب: ١/٧٤، وانظر ترجمته: المصادر السابقة، تأريخ ابن معين: ٤/٧٠، التاريخ الكبير: ١/٣٧٢، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٧، الجرح والتعديل: ٢/١٩٨، الكامل: ١/٢٧٩، المجروحين: ١/١٢٠، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٣٤، التهذيب: ١/٣٣١، الكواكب النيرات، الملحق الثاني ص٤٩٩.

(٤) التوحيد: ١/٤٥٣.

(٥) الميزان: ١/٢٦٣.

(٦) تقريب التهذيب: ١/٧٩: وانظر ترجمته: المصادر السابقة، تأريخ ابن معين: ٤/٨١، التأريخ الكبير: ١/٤٣٠، التأريخ الصغير: ٢/٢٦٦، المعرفة والتأريخ: ٢/١١٣، الجرح والتعديل: ١/٢٧٢، المجروحين: ١/١٧٢، الكامل: ١/٣٦٧، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٥٨، التهذيب: ١/٣٥١.

حفظه»[١]. «في النفس من أشعث بن سوار»[٢].

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق، لينه أبو زرعة»[٣] وقال في الميزان: «قال أبو زرعة: لين، وقال النسائي: ضعيف، وروى عباس عن يحيى: ضعيف، وروى ابن الدورقي عن يحيى: ثقة، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ، كثير الوهم، وقال الدارقطني: ضعيف»[٤].

قال ابن حجر: «ضعيف»[٥].

٧ - إياس بن أبي رملة الشامي: «د، س، ق».

قال ابن خزيمة: «لا أعرف إياس بن أبي رملة الشامي بعدالة ولا جرح»[٦].

قال الذهبي في الميزان: «قال ابن المنذر: مجهول»[٧]. قال ابن حجر: «مجهول، من الثالثة»[٨].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروي عن معاوية بن أبي سفيان، روى عنه عثمان بن المغيرة الثقفي»[٩].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٧٣/٣.

(٢) المصدر السابق: ٦٤/٤، ٧٤/٤.

(٣) الكاشف: ١٣٤/١.

(٤) الميزان: ٢٦٤/١.

(٥) تقريب التهذيب: ٧٩/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تأريخ ابن معين: ٢٦٦/٣، التأريخ الكبير: ٤٣٠/١، التأريخ الصغير: ٤٥/٢، الضعفاء الكبير: ٣١/١، الجرح والتعديل: ٢٧١/٢، المجروحين: ١٧١/١، الثقات لابن شاهين: ٦٤، الثقات للعجلي: ٦٩، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٥٦، الكامل: ٣٦٢/١، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٥٥، تهذيب الكمال: ٢٦٤/٣، التهذيب: ٣٥٢/١، الخلاصة: ٣٨.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٣٥٩/٢.

(٧) الميزان: ٢٨٢/١.

(٨) تقريب التهذيب: ٨٧/١.

(٩) الثقات لابن حبان: ٣٦/٤، انظر: ترجمته المصادر السابقة، تهذيب التهذيب: ٣٨٨/١.

٨ ـ جابان: «س».

قال ابن خزيمة: «جابان: مجهول»[(١)].

قال الذهبي في «الميزان»: «جابان عن عبدالله بن عمرو، لا يدرىٰ من هو؟ وقال أبو حاتم: ليس بحجة»[(٢)] وقال ابن حجر في «التقريب»: «جابان: غير منسوب، مقبول، من الرابعة»[(٣)].

٩ ـ جرير بن أيوب البجلي الكوفي:

قال ابن خزيمة: «في القلب من جرير بن أيوب البجلي»[(٤)].

قال الذهبي في «الميزان»: «مشهور بالضعف»، . . قال أبو نعيم: كان يضع الحديث، وقال البخاري منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن معين: «ليس بشيء»[(٥)] قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «مشهور بالضعف، روى عباس، عن يحيى: ليس بشيء. . .»[(٦)].

١٠ ـ جهم بن الجارود: «د».

قال ابن خزيمة: «إن كان جهم بن الجارود ممن يجوز الاحتجاج بخبره»[(٧)].

وقال أيضاً: «هذا الشيخ اختلف أصحاب محمد بن سلمة في اسمه

---

(١) التوحيد: ٨٦٤/٢.

(٢) الميزان: ٣٧٧/١،

(٣) التقريب: ١٢٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٩٠/٣.

(٥) الميزان: ٣٩١/١.

(٦) لسان الميزان: ١٢٨/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التأريخ الكبير: ٢١٥/٢، الضعفاء الصغير للبخاري: ٥٣، المجروحين: ٢٢٠/١، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٧٢، الجرح والتعديل: ٥٠٣/٢، الكامل: ٥٤٧/٢، الضعفاء الكبير: ١٩٧/١، الكشف الحثيث للحلبي: ٨٤.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٢٩١/٤.

فقال بعضهم: جهم بن الجارود، وقال بعضهم: شهم»[1].

قال الذهبي في «الميزان»: «الجهم بن الجارود، عن سالم بن عبدالله، وعنه خالد بن أبي يزيد الحراثي، فيه جهالة، ما حدث عنه سوى خالد بن أبي يزيد الحراثي»[2]. وقال أيضاً: «مجهول»[3].

قال ابن حجر في: «التقريب»: «جهم بن الجارود، وقيل شهم، بمعجمه، مقبول، من السادسة»[4] وقد ذكره ابن حبان في الثقات[5].

١١ ـ حارثة بن أبي الرِّحال: محمد بن عبدالرحمٰن الأنصاري المدني: (ت١٤٨هـ) «ت، ق».

قال ابن خزيمة: «ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفوه»[7].

وقال في «الميزان»: «ضعفه أحمد، وابن معين، وقال النسائي: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث، لم يعتد به أحد، وقال ابن المديني: لم يزل أصحابنا يضعفّونه، قال ابن عدي: عامة ما يرويه منكر»[8] قال ابن حجر في التقريب: «ضعيف، من السادسة»[9].

---

(١) المصدر السابق: ٢٩٢/٤.

(٢) الميزان: ٤٢٦/١.

(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٥٧/١.

(٤) تقريب التهذيب: ١٣٥/١.

(٥) الثقات لابن حبان: ١٥٠/٦، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٢٣٠/٣، تهذيب التهذيب: ١٢١/٢، وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١٠.

(٧) الكاشف: ١٩٩/١.

(٨) الميزان: ٤٤٥/١ ـ ٤٤٦.

(٩) تقريب التهذيب: ١٤٥/١ انظر ترجمته المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ١٦٣/٣، الجرح والتعديل: ٢٥٥/٣، الكامل: ٦١٦/٢، المجروحين: ٢٦٥/١، الضعفاء الصغير للبخاري: ٧٧، التاريخ الكبير: ٩٤/٣، الضعفاء والمتروكون: ٧٧، الضعفاء لابن الجوزي: ١٨٤/١، تهذيب الكمال: ٣١٣/٥، تهذيب التهذيب: ١٦٥/٢، وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

١٢ ـ حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار الكوفي: (ت١١٩هـ) «ع».

قال ابن خزيمة: «مدلس»[١].

قال الذهبي في «الكاشف»: «كان ثقة، مجتهداً، فقيهاً»[٢] وقال في «الميزان»: «من ثقات التابعين..، وثقه يحيى بن معين، وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد.. ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه لما ذكرته»[٣] قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. من الثالثة»[٤] وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وقال: يكثر التدليس، وصفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما»[٥].

١٣ ـ الحجاج بن أرطأة بن ثور بن هبير الكوفي: (ت١٤٥هـ) «م، ٤».

قال ابن خزيمة: «لم يسمع من الزهري، سمعت محمد بن عمرة، يحكي عن أحمد بن أبي ظبية عن هُشيم قال: قال الحجاج: صف لي الزهري، لم يكن يراه»[٦].

وقال أيضاً: «إن كان الحجاج بن أرطأة، سمع هذا الخبر من أبي جعفر محمد بن علي»[٧].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٩/١.
(٢) الكاشف: ٢٠١/١.
(٣) الميزان: ٤٥١/١.
(٤) تقريب التهذيب: ١٤٨/١.
(٥) انظر ترجمته المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٩٦/٢، كنى الدولابي: ١٦٦/٢، الثقات لابن شاهين: ٩٨، الثقات لابن حبان: ١٣٧/٤، طبقات ابن سعد: ٣٢٠/٦، التاريخ الكبير: ٣١٣/٢، الجرح والتعديل: ١٠٧/٣، المراسيل لابن أبي حاتم: ٢٤، تذكرة الحفاظ: ١١٦/١، تهذيب التهذيب: ١٧٨/٢، الكامل: ٨١٣/٢، مراتب المدلسين: ٨٤، طبقات الحفاظ: ٤٤.
(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٢/٣.
(٧) المصدر السابق: ١٣٢/٣.

وقال ابن خزيمة ـ فيما نقله عنه ابن حجر في التهذيب: «لا أحتج به إلا فيما قال: أنبأنا وسمعت»[1].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام، على لين فيه، قال أبو حاتم: صدوق، يدلس، فإذا قال: حدثنا فهو صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي»[2]. وقال في «الميزان»: «أحد الأعلام، على لين في حديثه، قال العجلي: كان فقيهاً مفتياً، وكان فيه تيه..، وكان يرسل عن يحيى بن أبي كثير، فإنه لم يسمع منه، وعيب عليه التدلس، وقال ابن معين: ليس بالقوي. وهو صدوق يدلس».

وقال الدارقطني وغيره: «لا يحتج به.. وقد طوّل ابن حبان وابن عدي ترجمته وأفادا، وأكثر ما نُقِمَ عليه التدليس»[3] قال ابن حجر في «التقريب»: أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة»[4] وقد ذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين[5].

١٤ ـ الحجاج بن دينار الواسطي: «د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»[7].

وقال في «الميزان»: «قال أحمد ويحيى: ليس به بأس، وقال أبو

---

(١) تهذيب التهذيب: ١٩٦/٢.

(٢) الكاشف: ٢٠٥/١.

(٣) الميزان: ٤٥٨/١ ـ ٤٦٠.

(٤) تقريب التهذيب: ١٥٢/١.

(٥) انظر ترجمته: المصادر السابقة، تأريخ ابن معين: ٣٣١/٣، الجرح والتعديل: ١٥٤/٣، الضعفاء والمتروكون للبخاري: ٤٢٣، تاريخ أبي زرعة: ٥٥٧/١، تهذيب التهذيب: ١٩٦/٢، تعريف أهل التقديس: ١٢٥، التبيين لأسماء المدلسين: ٢٠.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٤٨/٤.

(٧) الكاشف: ٢٠٦/١.

حاتم: لا يحتج به. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وقد وثقه ابن المبارك، ويعقوب بن شيبة، والعجلي»[١].

قال ابن حجر في «التقريب»: «لا بأس به، وله ذكر في مقدمة مسلم، من السابعة»[٢].

١٥ ـ حجاج بن أبي عثمان ميسرة أو سالم الصواف، أبو الصلت الكندي مولاهم، البصري: (ت١٤٣هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «سمعت محمد بن يحيى يقول: متين، يريد أنه ثقة حافظ»[٣].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[٤].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، حافظ، من السادسة»[٥] وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي والعجلي والبزار، وابن حبان وابن سعد[٦].

١٦ ـ الحسن بن عمرو الفُقَيمي الكوفي: (ت١٤٢هـ)، «خ،د،س،ق».

قال ابن خزيمة: «أنا بريء من عهدته»[٧].

---

(١) الميزان: ٤٦١/١.

(٢) تقريب التهذيب: ١٥٣/١، وانظر ترجمته: المصادر السابقة، التأريخ الكبير: ٣٧٥/٢، الجرح والتعديل: ١٦٩/٢، الثقات لابن حبان: ٢٠٥/٦، بحر الدم: ١٠٦، تهذيب التهذيب: ٢٠٠/٢.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣١١/٢.

(٤) الكاشف: ٢٠٧/١.

(٥) تقريب التهذيب: ١٥٣/١.

(٦) انظر: المصادر السابقة، التأريخ الكبير: ٣٧٥/٢، الجرح والتعديل: ١٦٦/٣، الثقات لابن حبان: ٢٠٢/٦، الثقات للعجلي: ١٠٩، بحر الدم: ١٠٦، تهذيب الكمال: ٤٤٣/٥، تهذيب التهذيب: ٢٠٣/٢، وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٣٥١/٤.

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[1].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، من السادسة»[2].

وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وقد انفرد الإمام ابن خزيمة ـ فيما أعلم ـ بتضعيفه، ولعله ـ رحمه الله تعالى ـ قد وهم في ذلك أو اشتبه عليه بغيره، أو أنه لم يثبت لديه قول فيه.

١٧ ـ خالد بن ذكوان المدني: «ع».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[5] وقال في «الميزان»: «وثقه ابن معين، وما أدري لأي شيء أورده ابن عدي، وقال أحمد: أرجو أنه لا بأس به»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، من الخامسة»[7].

وقال في «التهذيب»: «وقال ابن خزيمة ـ عقب حديثه في الصيام ـ: خالد بن ذكوان حسن الحديث، وفي القلب منه»[8] قلت: لم أجد قوله:

---

(١) الكاشف: ٢٢٥/١.

(٢) تقريب التهذيب: ١٦٩/١.

(٣) انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٢٩٨/٣، الجرح والتعديل: ٢٥/٣، الثقات لابن حبان: ١٦٤/٦، الثقات للعجلي: ١١٧، رجال البخاري للكلاباذي: ١٦٠/١، بحر الدم: ١١٣، تهذيب الكمال: ٢٨٣/٦، تهذيب التهذيب: ٣/٢.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٨٨/٣.

(٥) الكاشف: ٢٦٨/١.

(٦) الميزان: ٦٣٠/١.

(٧) تقريب التهذيب: ٢١٣/١.

(٨) تهذيب التهذيب: ٨٩/٣.

«حسن الحديث» في صحيح ابن خزيمة.

وثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

١٨ ـ خلف بن مهران العدوي، أبو الربيع، البصري: «س».

قال ابن خزيمة: «لا أعرف خلفاً أبا الربيع هذا بعدالة ولا جرح»[٢].

قال الذهبي في «الكاشف»: «(روى) عن عامر الأحول، وعنه أبو عبيدة الحداد وحرمي بن عمارة»[٣].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهم، من الخامسة، وفرق البخاري بين خلف بن مهران وبين خلف أبي الربيع»[٤].

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين: «كان ثقة مرضياً»[٥].

١٩ ـ رجاء بن صبيح الحرشي، أبو يحيى البصري: «ت».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف رجاء هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتج بخبر مثله»[٦].

قال الذهبي: «ضعفه ابن معين»[٧] وقال في الكاشف: «قال أبو حاتم: ليس بقوي»[٨].

---

(١) انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٣/٣٢٩، الثقات لابن حبان: ٤/٢٠٧، الكامل: ٣/٨٨٠، تهذيب التهذيب: ٣/٨٩ وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/١٨٩.

(٣) الكاشف: ١/٢٨٢.

(٤) تقريب التهذيب: ١/٢٢٦.

(٥) انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣/١٩٣، الجرح والتعديل: ٣/٣٦٨، الثقات لابن حبان: ٨/٢٢٧، ثقات ابن شاهين: ١١٨، تهذيب التهذيب: ٣/١٥٤ وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢١٩.

(٧) ديوان الضعفاء والمتروكين: ١/٢٨٩.

(٨) الكاشف: ١/٣٠٨.

وقال في «الميزان»: «وقال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وله في جامع أبي عيسى حديث»[1].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف»، «من السابعة»[2].

٢٠ ـ زكريا بن إسحاق المكي: «ع».

قال ابن خزيمة: «ثقة»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[4] وقال في «الميزان»: «ثقة، حجة، مشهور»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، رُمِيَ بالقدر، من السادسة»[6].

٢١ ـ زمعة بن صالح الجَندي، اليماني: «م، ت، س، ق».

قال ابن خزيمة: «إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح، فإن في القلب منه لسوء حفظه»[7].

وقال: «في القلب من حفظ زمعة»[8]. وقال أيضاً: «أنا أبرأ من عهدة زمعة بن صالح»[9].

---

(١) الميزان: ٤٦/٢.

(٢) تقريب التهذيب: ٢٤٩/١، وانظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣١٤/٣، الجرح والتعديل: ٥٠٢/٣، الثقات لابن حبان: ٣٠٦/٦، الضعفاء الكبير: ٦٠/٢، تهذيب التهذيب: ٢٦٨/٣، وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٥٨/٤.

(٤) الكاشف: ٣١٧/١.

(٥) الميزان: ٧١/٢.

(٦) تقريب التهذيب: ٢٦١/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٤٢٣/٣، الجرح والتعديل: ٥٩٣/٣، بحر الدم: ١٥٨، تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٣.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٢١٤/٣.

(٨) المصدر السابق: ٣٣١/٣.

(٩) المصدر السابق: ٢٦٢/٤.

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفه أحمد، قرنه مسلم بآخر»[١].

وقال في «الميزان»: «ضعفه أحمد، وابن معين. وقال ابن معين مرة: صويلح الحديث، وقال أبو زرعة: لين واهي الحديث. وقال البخاري: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً.

وقال النسائي: ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزهري، وقال أبو داود: ضعيف»[٢].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون، من السادسة»[٣].

٢٢ ـ زياد بن أبي المليح:

قال ابن خزيمة: «محمد بن أبي المليح، وأخوه زياد: ليسا ممن يجوز أن يحتج بهما على سعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وقتادة»[٤].

قال الذهبي في «الميزان»: «قال أبو حاتم: ليس بالقوي»[٥].

٢٣ ـ السائب مولى أم سلمة:

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[٦].

---

(١) الكاشف: ٣٢٥/١.

(٢) الميزان: ٨١/٢.

(٣) تقريب التهذيب: ٢٦٣/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٧٥/٣، من كلام ابن زكريا في الرجال: ٤٦، التاريخ الكبير: ٤٥١/٣، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١١٢، الجرح والتعديل: ٦٢٤/٣، المجروحين: ٣١٥/١، الضعفاء الكبير: ٩٤/٢، الكامل: ١٠٨٤/٣، تاريخ جرجان: ٩٣، سنن البيهقي: ٤١/٦، بحر الدم: ١٥٩، المغني: ٢٤٠/١، تهذيب التهذيب وقد نص على كلام ابن خزيمة، لسان الميزان: ٢٢٠/٧، صفة الصفوة: ١٤٥/٢.

(٤) التوحيد: ٦٤٤/١.

(٥) الميزان: ٩٣/٢، نظر ترجمته: المصدر السابق: ٩٣/٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٩٣/٢.

قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: «السائب من مولاته أم سلمة. وعنه دراج أبو السمح، حديثه في المسند من طريق زيد بن سعد عن عمرو بن الحارث، ومن طريق ابن لهيعة، وكلاهما عن دراج»[1]. سكت عنه البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» وأبو حاتم في «الجرح والتعديل»[2].

٢٤ ـ سعيد بن سويد القرشي:

قال ابن خزيمة: «روى شيخ من الكوفيين يقال له: سعيد بن سويد القرشي...»[3].

وقال أيضاً: «وهذا الشيخ سعيد بن سويد لست أعرفه بعدالة ولا جرح»[4].

قال الذهبي في «الميزان»: «وقال البخاري: لا يتابع في حديثه»[5].

٢٥ ـ سعيد بن أبي عروة مهران البصري: (ت١٥٦هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «من أحفظ أهل زمانه»[6].

قال الذهبي في «الميزان»: «إمام أهل البصرة في زمانه،... لكنه تغير بأَخَرة، ورُمِيَ بالقدر، قال أبو عوانة: لم يكن في ذلك الوقت أحفظ من سعيد بن أبي عروبة، قال ابن عدي: سعيد من الثقات.. ومن سمع منه في الاختلاط فلا يعتمد عليه»[7].

---

(١) تعجيل المنفعة: ١٤٥.

(٢) انظر: التاريخ الكبير: ١٥٣/٤، الجرح والتعديل: ٢٤٣/٤، وانظر ترجمته: المصادر السابقة.

(٣) التوحيد: ٥٤٥/١.

(٤) المصدر السابق: ٥٤٥/١.

(٥) الميزان: ١٤٥/٢.

(٦) التوحيد: ٢٦٦.

(٧) الميزان: ١٥٣/٢.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة»[1].

٢٦ ـ سعيد بن عنبسة القطان:

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[2].

قال الذهبي في «الميزان»: «سعيد بن عنبسة». شيخ لأبي العريان: «مجهول»[3]. وقال ابن حجر في «لسان الميزان»: «شيخ لأبي العريان، مجهول»[4] قال ابن حبان في «الثقات»: «يروي عن ابن إدريس والكوفيين، روى عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي، وربما خالف» وقد جهله أبو حاتم[5].

٢٧ ـ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي: (ت١٦١هـ). «ع».

قال ابن خزيمة: «هو ممن لا يدانيه في الحفظ في زمانه كثير أحد»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام علماً وزهداً»[7].

وقال في «الميزان»: «سفيان بن سعيد، الحجة الثبت، متفق عليه، مع أنه كان يدلس عن الضعفاء، ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة لقول من قال:

---

(١) تقريب التهذيب: ٣٠٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، طبقات ابن سعد: ٣٣/٧، تذكرة الحفاظ: ١٧٧/١، العبر: ٢٢٥/١، تهذيب التهذيب: ٦٣/٤، طبقات الحفاظ: ٨٥، الخلاصة: ١٢٠، شذرات الذهب: ٢٣٩/١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٨٥/٣.

(٣) الميزان: ١٥٤/٢.

(٤) لسان الميزان: ٤٨/٣.

(٥) انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٥٢/٤، الثقات لابن حبان: ٢٦٨/٨.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٣/٣.

(٧) الكاشف: ٣٧٨/١.

يدّلس ويكتب عن الكذابين»[1]. وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما يدلس»[2].

٢٨ ـ سكين بن عبدالعزيز بن قيس، العبدي، العطار، البصري: (د).

قال ابن خزيمة: «أنا بريء من عهدته، وعهدة أبيه»[3].

قال الذهبي في «الميزان»: «بصري، يروي عن منصور وغيره، قال أبو داود: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي. وروى ابن أبي مريم والدارمي عن ابن معين: ثقة»[4].

قال ابن حجر في التقريب: «صدوق، يروي عن الضعفاء، من السابعة»[5].

٢٩ ـ سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج التمار المدني: «ع».

قال ابن خزيمة: «ثقة لم يكن في زمانه مثله»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «الإمام.. أحد الأعلام»[7].

---

(١) الميزان: ١٦٩/٢.

(٢) تقريب التهذيب: ٣١١/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الطبقات الكبرى: ٣٧١/٦، التاريخ الصغير: ١٥٤/٢، الجرح والتعديل: ٥٥/١، مشاهير علماء الأمصار: ٢٦٨، حلية الأولياء: ٣٥٦/٦، تاريخ بغداد: ١٥١/٩، طبقات الفقهاء: ٨٤، الجمع بين رجال الصحيحين: ١٩٤/١، تذكرة الحفاظ: ٢٠٣/١، سير أعلام النبلاء: ٢٢٩/٧، العبر: ٢٣٥/١، طبقات القراء: ٣٠٨/١، تهذيب التهذيب: ١١١/٤، النجوم الزاهرة: ٣٩/٢، طبقات الحفاظ: ٩٥، الإمام سفيان الثوري لمحمد عبدالله البيانوني.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٦١/٤.

(٤) الميزان: ١٧٤/٢.

(٥) تقريب التهذيب: ٣١٣/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٧١٩٩/٤ الجرح والتعديل: ٢٠٧/٤، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٣١، الثقات لابن حبان: ٤٣٢/٦، المغني: ٢٦٩/١، لسان الميزان: ٢٣٤/٧، تهذيب التهذيب: ١٢٦/٢، الخلاصة: ١٦٢.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ١٩٩/٣.

(٧) الكاشف: ٣٨٣/١.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة عابد، من الخامسة»[1].

٣٠ ـ سليمان بن طرخان التيمي البصري: (ت١٤٣هـ). «ع»...

قال ابن خزيمة: «إن كان سليمان سمعه من حبيب [بن أبي ثابت]، وحبيب من عبدة[2] فإنهما مدلسان»[3].

وقال أيضاً: «ويشبه أن يكون هذا الشك من سليمان التيمي، فإنه كثير الشكوك في أخباره»[4] قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد السادة، مناقبه جمة»[5] وقال في «الميزان»: «الإمام، أحد الأثبات. قيل: إنه كان يدلس عن الحسن وغيره ما لم يسمعه»[6].

وقال ابن حجر «التقريب»: «ثقة عابد، من الرابعة»[7] وقد ذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[8].

٣١ ـ سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي المشهور بـ«الأعمش»: (ت١٤٨هـ). «ع».

---

(١) تقريب التهذيب: ٣١٦/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، بيان خطأ البخاري للرازي ص٤٠، تهذيب الكمال: ٢٧٢/١١، وقد نص على عبارة ابن خزيمة، تهذيب التهذيب: ١٤٣/٤ وقد نص على عبارة ابن خزيمة أيضاً.

(٢) قال ابن حجر في التقريب: ٥٣٠/١: «عبدة بن أبي لبابة، الأسدي مولاهم، ويقال مولى قريش، أبو القاسم، البزاز، الكوفي، نزيل دمشق، ثقة، من الرابعة».

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٩٧/٢.

(٤) التوحيد: ٢٦١.

(٥) الكاشف: ٣٩٦/١.

(٦) الميزان: ٢١٢/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٣٢٦/١.

(٨) انظر ترجمته: المصادر السابقة، الثقات لابن حبان: ٣٠٠/٤، ثقات العجلي: ٢٠٣، تهذيب التهذيب: ٢٠١/٤، تعريف أهل التقديس: ٦٦.

قال ابن خزيمة: «الأعمش أحفظ من مئتين مثل محمد بن أبي صالح»[١].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام، قال ابن المديني: له ألف وثلاثمئة حديث»[٢].

وقال في «الميزان»: «أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس»[٣] وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، لكنه يدلس، من الخامسة»[٤].

٣٢ ـ شرحبيل بن الحكم:

قال ابن خزيمة: «أنا أبرأ من عهدة شرحبيل بن الحكم، وعامر بن نائل، وقد أغنانا الله ـ فله الحمد كثيراً ـ عن الاحتجاج في هذا الباب بأمثالهما»[٥].

قال الذهبي في «الميزان»: «شرحبيل بن الحكم، عن عامر بن نائل، قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدتهما، وروى لهما في التوحيد»[٦].

قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «قال ابن خزيمة: انا ابرأ من عهدتهما، وروى لهما في التوحيد»[٧].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٦/٣.
(٢) الكاشف: ٤٠١/١.
(٣) الميزان: ٢٢٤/٢.
(٤) تقريب التهذيب: ٣٣١/١، انظر ترجمته: الطبقات الكبرى: ٣٤٢/٦، الجرح والتعديل: ١٤٦/٤، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٩، حلية الأولياء: ٤٦/٥، تأريخ بغداد: ٣/٩ .وفيات الأعيان: ٢١٣/١، تذكرة الحفاظ: ١٥٤/١، سير أعلام النبلاء: ٢٢٦/٦، ميزان الاعتدال: ٢٢٤/٢، تاريخ الإسلام حوادث وفيات: ١٤١ ـ ١٦٠هـ، ص١٦١، تهذيب التهذيب: ٢٢٢/٤، لسان الميزان: ٥٦٩/٦، النجوم الزاهرة: ١٠/٢، طبقات الحفاظ: ٧٤، شذرات الذهب: ٢٢٠/١.
(٥) التوحيد: ٨٢.
(٦) الميزان: ٢٦٧/٢.
(٧) لسان الميزان: ١٧٢/٣: انظر ترجمته: المصادر السابقة.

٣٣ ـ عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني: (ت١٣٢هـ)، «د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «أنا أبرأ من عهدة عاصم[١]، سمعت محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عبيدالله ليس عليه قياس، وسمعت مسلم بن الحجاج يقول: سألنا يحيى بن معين، فقلنا عبدالله بن محمد بن عقيل[٢] أحب إليك أم عاصم بن عبيدالله؟ قال: لست أحب واحداً منهما».

ثم قال ابن خزيمة: «كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت، فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن مهدي ـ وهما إماما أهل زمانهما ـ قد رويا عن الثوري عنه. وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ»[٣].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّه ابن معين، وقال البخاري وغيره: منكر الحديث»[٤].

وقال في «الميزان»: «ضعفّه مالك، وقال يحيى، ضعيف، لا يحتج به، وقال ابن حبان: كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك. وقال أحمد: قال ابن عيينة: كان الأشياخ يتقون حديث عاصم بن عبيدالله. وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: يترك، وهو مغّفل، وقال ابن عدي: هو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه»[٥].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من الرابعة»[٦].

---

(١) انظر التوحيد: ٨٠٦/٢.

(٢) قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «٤٤٨/١، صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بآخره، من الرابعة».

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٨/٣.

(٤) الكاشف: ٥٠/٢.

(٥) الميزان: ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٤.

(٦) تقريب التهذيب: ٣٨٤/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الصغير: ٢٨١، =

٣٤ ـ عاصم بن عمير العنزي: «د، ق».

قال ابن خزيمة: «عاصم العنزي وعبادة بن عاصم: مجهولان لا يُدرى من هما»[(١)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «روى عن أنس ونافع بن جبير وعنه عمرو بن مرة ومحمد بن إسماعيل، وثِّق»[(٢)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «وهو ابن أبي عمرة العنزي، مقبول، من الرابعة»[(٣)] وقد ذكره ابن حبان في الثقات[(٤)].

٣٥ ـ عامر بن نائل:

قال ابن خزيمة: «أنا أبرأ من عهدة شرحبيل بن الحكم، وعامر بن نائل، وقد أغنانا الله ـ فله الحمد كثيراً ـ عن الاحتجاج في هذا الباب بأمثالهما»[(٥)].

قال الذهبي في «الميزان»: «شرحبيل بن الحكم عن عامر بن نائل قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدتهما، روى لهما في التوحيد»[(٦)].

= التاريخ الكبير: ٤٨٤/٦، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٨١، الجرح والتعديل: ٣٤٧/٦، المجروحين: ١٢٧/٢، الضعفاء الكبير: ٣٣٣/٣، سنن البيهقي: ١٢/٢، المغني: ٣٢١/١، بحر الدم: ٢٢٣، تهذيب التهذيب: ٦٤/٥ وقد نص على كلام ابن خزيمة. لسان الميزان: ٢٥٩/٧، الخلاصة: ١٨٢.

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١.

(٢) الكاشف: ٥٢/٢.

(٣) تقريب التهذيب: ٣٨٥/١.

(٤) الثقات: ٢٣٨/٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٤٨٨/٦، الجرح والتعديل: ٣٤٩/٦، تهذيب التهذيب: ٥٥/٥.

(٥) التوحيد: ٨٢.

(٦) الميزان: ٢٦٧/٢.

٣٦ ـ عباد بن عاصم:

قال ابن خزيمة: «عاصم العنزي وعباد بن عاصم مجهولان لا يدري من هما»[١].

قلت: سمع نافع بن جبير بن مطعم، روى عنه عمرو بن مرة، عداده في أهل الكوفة، ذكره ابن حبان في الثقات وسكت عنه البخاري في تاريخه الكبير وكذلك ابن أبي حاتم[٢].

٣٧ ـ عباد بن منصور الناجي البصري: (ت١٥٢هـ)، «خت، ٤».

قال ابن خزيمة: «أن حفظ هذا الخبر الذي أذكره»[٣].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعيف، وقال النسائي، ليس بالقوي»[٤].

وقال في «الميزان»: «لم يرضه يحيى بن سعيد. وقال ابن معين: ليس بشيء، وضعّفه النسائي، وروى عباس عن يحيى: ليس حديثه بالقوي ولكن يكتب، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وقال الساجي: ضعيف مدلس»[٥] وقال أيضاً: «ضعفّوه»[٦].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، رُميَ بالقدر، وكان يدلس، وتغيّر بآخره، من السادسة»[٧] وقد ذكره في المرتبة الرابعة من

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١.
(٢) انظر ترجمته: التاريخ الكبير: ٣٧/٦، الجرح والتعديل: ٨٤/٦، الثقات لابن حبان: ١٥٩/٧.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٨١/٣.
(٤) الكاشف: ٦٢/٢.
(٥) الميزان: ٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧.
(٦) ديوان الضعفاء: ١٧/٢.
(٧) تقريب التهذيب: ٣٩٣/١.

مراتب المدلسين الذين لا يحتج بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع[1].

٣٨ ـ عباد بن يعقوب الأسدي الرواجنّي الكوفي: (ت٢٥٠هـ). «خ، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «متهم في رأيه، ثقة في حديثه»[2].

وقال أيضاً: «حدثنا عباد بن يعقوب الصدوق في أخباره، المتهم في رأيه»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «شيعي جلد، وعنه البخاري مقروناً والترمذي وابن ماجة وابن خزيمة وابن صاعد وخلق، وثقه أبو حاتم»[4] وقال في «الميزان»: «من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ ثقة. قال ابن حبان: كان داعية إلى الرفض ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك، وقال الدارقطني: عباد بن يعقوب شيعي صدوق»[5].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، رافضي، حديثه في البخاري مقرون. بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك، من العاشرة»[6].

---

(١) انظر: تعريف أهل التقديس: ١٢٩، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٩/٦، الجرح والتعديل: ٨٦/٦، سؤالات الحاكم: ٢٥٣، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٧٤، ثقات العجمي: ٢٤٧، الاغتباط والمعرفة من رُمِيَ بالاختلاط لبرهان الدين العجمي: ٢٧٠، التبيين لأسماء المدلسين: ٣٥، المغني: ٣٢٧/١، تهذيب الكمال: ٦٥٣/٢، لسان الميزان: ٢٥٦/٧، تهذيب التهذيب: ١٠٣/٥، تعريف أهل التقديس: ١٢٩، الخلاصة: ١٨٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٧٦/٢.

(٣) التوحيد: ٢٣٧/١.

(٤) الكاشف: ٦٣/٢.

(٥) الميزان: ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠.

(٦) تقريب التهذيب: ٣٩٥/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٤٤/٦، تهذيب التهذيب: ١٠٩/٥، وقد نص على عبارة ابن خزيمة.

٣٩ ـ عبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الواسطي: «د، ت».

قال ابن خزيمة: «في القلب من عبدالرحمٰن بن إسحاق أبي شيبة الكوفي، وليس هو بعبدالرحمٰن بن إسحاق الملّقب بعبّاد»[(١)].

وقال أيضاً: «وعبدالرحمٰن بن إسحاق هذا هو أبو شيبة الكوفي، ضعيف الحديث الذي روى عن النعمان بن سعد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أخباراً منكرة»[(٢)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّوه»[(٣)] وقال في «الميزان»: «ضعفوه، قال أبو طالب: سئلت أحمد بن حنبل عنه فقال: ليس بشيء، منكر الحديث، وروى عباس عن يحيى: ضعيف. ومرة قال: متروك. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي وغيره: ضعيف»[(٤)].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «عبدالرحمٰن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، ويقال كوفي، ضعيف، من السادسة»[(٥)].

٤٠ ـ عبدالرحمٰن بن إسحاق المدني الملقب بعباد: «خت، م، ٤».

قال ابن خزيمة: «روى عن سعيد المقبري والزهري وغيرهما، هو صالح الحديث، مدني، سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة»[(٦)].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.

(٢) التوحيد: ٢٢٠.

(٣) الكاشف: ١٥٥/٢.

(٤) الميزان: ٥٤٨/٢.

(٥) تقريب التهذيب: ٤٧٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣٤٤/٢، التاريخ الكبير: ٢٥٩/٥، الضعفاء والمتروكون للبخاري: ٢٠٣، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٥٧، الجرح والتعديل: ٢١٣/٥، المجروحين: ٢٥٤/٢، الضعفاء الكبير: ٣٢٢/٢، ثقات العجلي: ٢٨٧، المغني: ٣٧٥/٢، لسان الميزان: ٢٨٣/٧، تهذيب التهذيب: ١٣٦/٦، بحر الدم: ٢٥٧، وقد نص على عبارة ابن خزيمة: الحافظ ابن حجر في كتابه: القول المسدد: ص٣٥.

(٦) صحيح ابن خزيمة: /٣٠٦.

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال أبو داود: قدري ثقة، وضعّفه بعضهم، وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظهم»[1] وقال في «الميزان»: «قال أحمد: صالح الحديث، روى عن أبي الزناد مناكير. وقال الدارقطني: ضعيف. وروى عباس عن يحيى: ثقة وقال في موضع آخر: صالح الحديث. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم. وقال النسائي وابن خزيمة: ليس به بأس»[2] وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، ورمي بالقدر، من السادسة»[3].

٤١ ـ عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم العمري المدني: (ت١٨٢هـ)، «ت، ق».

قال ابن خزيمة: «ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد: وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد، ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّوه»[5] وقال في الميزان: «قال النسائي ضعيف، وروى عثمان الدارمي عن يحيى: ضعيف»[6] وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف من الثامنة»[7].

---

(١) الكاشف: ١٥٥/٢.

(٢) الميزان: ٥٤٦/٢ ـ ٥٤٧.

(٣) تقريب التهذيب: ٤٧٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣٤٤/٢، التاريخ الكبير: ٢٥٨/٥، الجرح والتعديل: ٢١٢/٥، موضح أوهام الجمع والتفريق: ٢٢٢/١، تهذيب التهذيب: ١٣٧/٦، بحر الدم: ٢٥٦.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٣/٣.

(٥) الكاشف: ١٦٤/٢.

(٦) الميزان: ٥٦٤/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٤٨٠/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٢٨٤/٥، الضعفاء والصغير: ٢٠٨، ٢٣٣/٥، لسان الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٥٨، الجرح والتعديل: ٢٣٣/٥، ٢٨٥/٧، تهذيب التهذيب: ٦٧٧/٦، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

٤٢ ـ عبدالرحمٰن بن عثمان بن أمية البكراوي: (ت١٩٥هـ)، «د، ق».

قال ابن خزيمة: «سمعت بنداراً يقول: كان يحيى بن سعيد يجلُ هذا الشيخ يعني البكراوي»[١].

قال الذهبي في: «الميزان»: «قال أحمد: طرح الناس حديثه. وروى عباس عن يحيى: ضعيف، وكذا ضعّفه النسائي، وقال علي ابن المديني: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه، ولا أحدث عنه بشيء»[٢] وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من التاسعة»[٣].

٤٣ ـ عبدالرحمٰن بن مهدي بن حسان البصري: (ت١٩٨هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن مهدي ـ وهما إماما أهل زمانهما ـ قد رويا عن الثوري عنه...»[٤].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة»[٥].

٤٤ ـ عبدالعزيز بن قيس العبدي البصري:

قال ابن خزيمة: «سكين بن عبدالعزيز البصري: أنا بريء من

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٤٢/٣.
(٢) الميزان: ٥٧٨/٢.
(٣) تقريب التهذيب: ٤٩٠/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٣١/٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٥٧، الجرح والتعديل: ٢٦٤/٥، المغني: ٣٨٣، لسان الميزان: ٢٨٢/٧، تهذيب التهذيب: ٢٢٦/٦، الخلاصة: ٢٣٠.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٨/٣.
(٥) تقريب التهذيب: ٤٩٩/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الطبقات الكبرى: ٥٠/٧، تاريخ بغداد: ٢٤٠/١٠، تذكرة الحفاظ: ٣٢٩/١، العبر: ٣٢٦/١، النجوم الزاهرة: ١٥٩/٢، طبقات الحفاظ: ١٤٤، شذرات الذهب: ٣٥٥/١، الخلاصة: ١٩٩.

عهدته وعهدة أبيه»[1].

قال الذهبي في «الميزان»: «ذكره ابن حبان في الثقات»[2].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول من الرابعة»[3].

٤٥ ـ عبدالكريم بن أبي المخارق المعلم البصري: (ت١٢٦هـ).
«خت، م،ت،س،ق».

قال ابن خزيمة: «غير جائز أن يحتج بعبدالكريم عن مجاهد عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله، وقد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبر عبدالكريم»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «من أعيان التابعين، وقد ضعفّه أحمد وغيره»[5].

وقال في «الميزان»: «قال الفلاّس: كان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عن عبدالكريم المعلم، وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس بشيء. وقال أحمد بن حنبل: قد ضربت على حديثه وهو شبه المتروك. وقال النسائي والدارقطني: متروك، قال ابن عبدالبر: بصري، لا يختلفون في ضعفه، إلا أنَّ منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به..»[6].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، وله ذكر في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلاً، من السادسة..»[7].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦١/٤.

(٢) الميزان: ٦٣٣/٢.

(٣) تقريب التهذيب: ٥١٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٥/٢.

(٥) الكاشف: ٢٠٩/٢.

(٦) الميزان: ٦٤٦/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ١٥٦/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة: تاريخ ابن معين: ١٧٨/٣، ٩٩/٤، ١٢٥، ٢٦١، التاريخ الكبير: ٨٩/٦، التاريخ الصغير ٧/٢، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٧٠، الجرح والتعديل: ٥٩/٦، المجروحين: ١٤٤/٢، =

٤٦ ـ عبدالله بن بسر السكسكي الحُبراني الحمصي: «ت، ق».

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[(١)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّه يحيى القطان»[(٢)] وقال في «الميزان»: «قال أبو حاتم وغيره: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة»[(٣)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من الخامسة»[(٤)].

٤٧ ـ عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المديني: (ت١٧٨هـ)، «ت، ق».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه ـ رحمه الله ـ»[(٥)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفوه»[(٦)].

وقال في «الميزان»: «متفق على ضعفه، قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن المديني: أبي ضعيف وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً. وقال النسائي: متروك الحديث»[(٧)].

= الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٢٨٨، الضعفاء الكبير: ٦٢/٣، الكامل: ١٩٧٦/٥، الكنى للدولابي: ١١٤/١، المغني: ٤٠٢/٢، لسان الميزان: ٢٩١/٧، تهذيب التهذيب: ٣٧٨/٦، الخلاصة: ٢٤٢.

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٥/٣.

(٢) الكاشف: ٧٤/٢.

(٣) الميزان: ٣٩٦/٢.

(٤) تقريب التهذيب: ٤٠٤/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الصغير: ٧٦/٢، التاريخ الكبير: ٤٨/٥، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٢٦٢، الثقات لابن حبان: ١٥/٥، الكامل: ١٤٩٠/٤، ضعفاء ابن الجوزي: ١١٦/٢، الكنى للدولابي: ١٧٨/١، المغني: ٣٣٣/١، لسان الميزان: ٢٥٨/٧، تهذيب التهذيب: ١٥٩/٥.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٩٦/٣.

(٦) الكاشف: ٧٨/٢.

(٧) الميزان: ٤٠١/٢.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من الثامنة، يقال تغير حفظه بآخره»[1].

٤٨ ـ عبدالله بن عامر الأسلمي المدني: «ق».

قال ابن خزيمة: «ليس من شرطنا في هذا الكتاب»[2]. «في القلب من عبدالله بن عامر الأسلمي»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعيف»[4] وقال في «الميزان»: «ضعّفه أحمد، والنسائي، والدارقطني. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، قال ابن سعد: كثير الحديث، قارىء القرآن، يُستضعف»[5] قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من السابعة»[6].

٤٨ ـ عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني: (ت١٧١هـ)، «٤».

قال ابن خزيمة: «باب التكبير والتهليل في الغدو إلى المصلى في العيدين إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الخبر وأحسب الحمل فيه على عبدالله بن عمر العمري إن لم يكن الغلط من ابن أخي ابن وهب[7].

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٠٧/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٦٢/٥، الضعفاء الصغير للبخاري: ١٨٣، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٦٣، الجرح والتعديل: ٢٢/٥، المجروحين: ١٤/٢، المغني: ٣٣٤/١، لسان الميزان: ٢٥٩/٧، تهذيب التهذيب: ١٧٤/٥، الخلاصة: ١٩٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ١٥٢/٤.

(٣) المصدر السابق: ١٥٥/٤.

(٤) الكاشف: ١٠٠/٢.

(٥) الميزان: ٤٤٩/٢.

(٦) تقريب التهذيب: ٤٤٩/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة: التاريخ الكبير: ١٥٦/٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٤٦، الجرح والتعديل: ١٢٣/٥، المجروحين: ٦/٢، لسان الميزان: ٢٦٤/٧، تهذيب التهذيب: ٢٧٥/٥، بحر الدم: ٢٣٨، الخلاصة: ٢٠٢.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٣٤٣/٢.

وقال أيضاً: «في القلب من سوء حفظ عبدالله بن العمري ـ رحمه الله ـ»[1].

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال ابن معين: صويلح، وقال ابن عدي: لا بأس به، صدوق»[2].

وقال في «الميزان»: «صدوق، في حفظه شيء.. قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال ابن المديني: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فلما فحش خطؤه استحق الترك»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف عابد، من السابعة»[4].

٥٠ ـ عبدالله بن كيسان التيمي المدني، مولى أسماء بنت أبي بكر: «ع».

قال ابن خزيمة ـ بعد أن ذكر روايته عن ابن جريج: «روى عنه عطاء بن أبي رباح أيضاً، قد ارتفع عنه اسم الجهالة»[5].

قال الذهبي في «الكاشف»: «عبدالله بن كيسان، أبو عمر، عن مولاته أسماء وابن عمر، وعنه عطاء وابن جريج، قال أبو داود: ثبت»[6]. وقال في «الميزان»: «أما عبدالله بن كيسان عن مولاته أسماء فحجة»[7].

---

(١) المصدر السابق: ٣/١٧٧.

(٢) الكاشف: ٢/١١١.

(٣) الميزان: ٢/٤٦٥.

(٤) تقريب التهذيب: ١/٤٣٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣/١٨٤، التاريخ الكبير: ٥/١٤٥، الضعفاء الصغير: ١٨٨، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٤٦، الجرح والتعديل: ٥/١٠٩، المجروحين: ٢/٦، ثقات العجلي: ٢٦٩، المغني: ١/٣٤٨، تهذيب التهذيب: ٥/٣٢٧.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٨١.

(٦) الكاشف: ٢/١٢١.

(٧) الميزان: ٢/٤٧٥.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من الثالثة»[1]، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[2].

٥١ ـ عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري: (ت١٧٤هـ): «م، د، ت، ق».

قال ابن خزيمة في التوحيد: أنا أبرأ من عهدته»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضُعِّف، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه قلت: العمل على تضعيف حديثه»[4].

وقال في «الميزان»: «قال ابن معين: ضعيف لا يحتج به، وقال ابن مهدي: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئاً، وقال أحمد بن محمد الحضرمي، سألت ابن معين عن ابن لهيعة، فقال: ليس بقوي. وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراق كتبه مثل ابن المبارك والمقرىء فسماعه أصح، وقال أبو زرعة: سماع الأوائل والأواخر منه سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتبعان أصوله، وليس ممن يحتج به. وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: أمره مضطرب، يكتب حديثه للاعتبار. وقال أحمد: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب لاعتبر به ويقوي بعضه بعضاً. .»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، من السابعة، خلط بعد

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٤٣/١.

(٢) الثقات: ٣٥/٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ١٧٨/٥، تهذيب التهذيب: ٣٧١/٥.

(٣) التوحيد: ٢٩١.

(٤) الكاشف: ١٢٢/٢.

(٥) الميزان: ٤٧٥/٢ ـ ٤٨٣.

احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون»[1].

وقد أخرج له الإمام ابن خزيمة في «صحيحه» مقروناً مع غيره.

٥٢ ـ عبدالله بن النعمان السُحيمي اليمامي: «د، ت».

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح، ولا أعرف له عنه راوياً غير ملازم بن عمرو»[2].

قال الذهبي في «الكاشف»: «عبدالله بن النعمان السُحيمي، عن قيس بن طلق، وعنه ملازم بن عمرو، وعمر بن يونس، وُثق»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من السادسة»[4] وقد ذكره ابن حبان في الثقات[5].

٥٣ ـ عبدالله بن وهب بن مسلم المصري: (ت١٩٧هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام»[7] وقال في «الميزان»: «أحد الأثبات، والأئمة الأعلام، وصاحب التصانيف»[8].

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٤٤/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الصغير: ٢١٧/٢، المجروحين: ١١/٢، الضعفاء الكبير: ٧٦٧، المعرفة والتاريخ: ١٥٨/١، الكامل: ١٤٦٢/٤، المغني: ٣٥٢/١، تهذيب التهذيب: ٣٢٧/٥، تجريد أسماء الرواة: ١٥٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢١٠/٣.

(٣) الكاشف: ١٣٧/٢.

(٤) تقريب التهذيب: ٤٥٦/١.

(٥) الثقات: ٤٧/٧، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٢١٦/٥، الجرح والتعديل: ١٨٦/٥، ثقات العجلي: ٢٨٢، تهذيب التهذيب: ٥٦/٦.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢٠/٢.

(٧) الكاشف: ١٤١/٢.

(٨) الميزان: ٥٢١/٢.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة حافظ عابد، من التاسعة»[1].

٥٤ ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي: (ت١٥٠هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «وابن جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم»[2].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام»[3] وقال في «الميزان»: «أحد الأعلام الثقات، يدلّس، وهو في نفسه مجمع على ثقته، وكان فقيه أهل مكة في زمانه»[4].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل، من السادسة»[5].

٥٥ ـ عبدالوهاب بن الحكم بن نافع الوراق البغدادي: (ت٢٥٠هـ)، «د، ت، ن».

قال ابن خزيمة: «حدثنا عبدالوهاب بن الحكم الوراق ـ الشيخ الصالح ـ»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من الحادية عشرة»[7].

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٦٠/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٢١٨/٥، الجرح والتعديل: ١٨٩/٥، الثقات لابن حبان: ٣٤٦/٨، ثقات العجلي: ٢٨٣، ثقات ابن شاهين: ١٨٧، الكامل: ١٥١٨/٤، تهذيب التهذيب: ٧٤/٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٧/٤.

(٣) الكاشف: ٢١١/٢.

(٤) الميزان: ٦٥٩/٢.

(٥) تقريب التهذيب: ٥٢٠/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٧١/٣، التاريخ الكبير: ٤٢٣/٥، الطبقات الكبرى: ٤٢٣/٥، الجرح والتعديل: ٣٥٦/٦، تعريف أهل التقديس: ٩٥، تهذيب التهذيب: ٤٠٥/٦.

(٦) التوحيد: ٤٨٤/١.

(٧) تقريب التهذيب: ٢٥٨/١.

٥٦ ـ عبيد بن جبر القبطي، مولى أبي بصرة: «د».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبر، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة..»[(١)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «عبيد بن جبر عن مولاه أبي بصرة، وعنه كليب بن ذهل»[(٢)].

وقال في «الميزان»: «عبيد بن جبر عن مولاه أبي بصرة الغفاري، تفرد عنه كليب بن ذهل»[(٣)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «يقال: كان ممن بعث به المقوقس مع مارية، فعلى هذا: فله صحبة، قد ذكره يعقوب بن سفيان في الثقات، وقال ابن خزيمة: لا أعرفه»[(٤)].

٥٧ ـ عبيد بن سوية الأنصاري: (ت١٣٥هـ)، «د».

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[(٥)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، من الثالثة»[(٦)].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات فقال: «ثقة مصري»[(٧)].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٦/٣.
(٢) الكاشف: ٢٣٦/٢.
(٣) الميزان: ١٩/٣.
(٤) تقريب التهذيب: ٥٤٢/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة: التاريخ الكبير: ٤٤٥/٥، الثقات لابن حبان: ١٣٥/٥، ثقات العجلي: ٣٢٠، تهذيب التهذيب: ٦١/٧.
(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٨١/٢.
(٦) تقريب التهذيب: ٥٤٣/١.
(٧) الثقات: ١٩٣/٦، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الثقات لابن حبان: ١٩٣/٦، الكامل: ٦٩٠/٢، الكاشف: ٢٣٨/٢، التهذيب: ٦٧/٧.

٥٨ ـ عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي البصري: (ت٢٠٩هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيدالله بن عبدالمجيد»[(١)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[(٢)]. وقال في «الميزان»: «قال أبو حاتم وغيره: ليس به بأس. وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس بشيء، وذكره العقيلي في كتابه، وساق له حديثاً لا أرى به بأساً»[(٣)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعّفه، من التاسعة»[(٤)].

٥٩ ـ عبيدالله بن موسى العبسي الكوفي: (ت٢١٣هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال، لا سيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم»[(٥)].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام على تشيعه وبدعته، ثقة»[(٦)].

وقال في «الميزان»: «ثقة في نفسه، لكنه شيعي متحرق، وثقه أبو حاتم وابن معين»[(٧)].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٠/٢.
(٢) الكاشف: ٢٣٠/٢.
(٣) الميزان: ١٣/٣.
(٤) تقريب التهذيب: ٥٣٦/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٣٢٤/٥، الثقات لابن حبان: ٤٠٤/٨، الضعفاء: ١٢٣/٣، ثقات العجلي: ٣١٨، التهذيب: ٣٤/٧.
(٥) صحيح ابن خزيمة: ٢٤/٢.
(٦) الكاشف: ٢٣٤/٢.
(٧) الميزان: ١٦/٣.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، كان يتشيع، من التاسعة»[1].

٦٠ ـ عبيدة بن مُعَتِّب الضبي الكوفي الضرير: «خت، د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواة الأخبار، وسمعت أبا موسى يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبدالرحمٰن بن مهدي حدثاه عن سفيان عبيدة بن معتب قط، وسمعت أبا قلابة يحكي عن هلال بن يحيى قال: سمعت يوسف بن خالد السمتي يقول: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته ومنه ما أقيس عليه، قال: قلت: فحدثني بما سمعت فإني أعلم بالقياس منك»[2].

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال أحمد: تركوا حديثه»[3] وقال في «الميزان»: «ضعفه أبو حاتم، والنسائي وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء. قال ابن خزيمة: لا يجوز أن يحتج به»[4].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، واختلط بآخره، من الثامنة، ما له في البخاري سوى موضع واحد، في الأضاحي»[5].

٦١ ـ عثمان بن سعد الكاتب البصري: «د، ت».

قال ابن خزيمة: «كان له مروءة وعقل»[6].

---

(١) التقريب: ٥٣٩/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة: تاريخ ابن معين: ٣٨٤/٢، التاريخ الكبير: ٤٠١/٥، الجرح والتعديل: ٢١٤/٥، الثقات لابن حبان: ١٥٢/٧، ثقات ابن شاهين: ٢٣٩، ثقات العجلي: ٣١٩، الضعفاء الكبير: ١٢٧/٣، التهذيب: ٥٠/٧.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢١/٢.

(٣) الكاشف: ٢١٢/٢.

(٤) الميزان: ٢٥/٣ ـ ٢٦.

(٥) تقريب التهذيب: ٥٤٨/١، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣٨٨/٢، التاريخ الكبير: ١٢٧/٦، الجرح والتعديل: ٩٤/٦، المجروحين: ١٧٣/٢، الكامل: ١٩٩١/٥، ثقات ابن شاهين: ٢٤١، المغني: ٤٢١/٢، الميزان: ٢٥/٣ وقد نص على عبارة ابن خزيمة، لسان الميزان: ٣٠٥/٧، التهذيب: ٨٦/٧، الخلاصة: ٢٥٧.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ١٥١/٤.

قال الذهبي في «الكاشف»: «ليّنه غير واحد»[١] وقال في «الميزان»: «قال ابن معين: ليس بذاك. وقال أبو زرعة: لين، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال مرة: ليس بثقة»[٢].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من الخامسة»[٣].

٦٢ ـ عطية بن سعيد بن جنادة العوفي الجدلي الكوفي: (ت١١١هـ)، «د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه» «مع براءتي من عهدته»[٤].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفوه»[٥].

وقال في «الميزان»: «تابعي شهير، ضعيف، قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ضعيف. وقال ابن معين: صالح. وقال أحمد: ضعيف الحديث، وكان هشيم يتكلم في عطية وقال النسائي وجماعة: ضعيف»[٦].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، يخطىء كثيراً، كان شيعياً مدلساً، من الثالثة»[٧].

٦٣ ـ العلاء بن صالح التيمي الكوفي: «د، ت، س».

قال ابن خزيمة: «شيخ من أهل الكوفة»[٨].

---

(١) الكاشف: ٢/٢٥٠.

(٢) الميزان: ٣/٣٤.

(٣) التقريب: ٢/٩، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٤/١٤٢، التاريخ الكبير: ٦/٢٢٥، الجرح والتعديل: ٦/٢٢٥، المجروحين: ٦/٩٦، الكامل: ٥/١٨١٦، التهذيب: ٧/١١٧.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٤/٦٩.

(٥) الكاشف: ٢/٢٦٩.

(٦) الميزان: ٣/٨٠.

(٧) التقريب: ٢/٢٤، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٣/٥٠٠، الجرح والتعديل: ٦/٣٨٣، التهذيب: ٧/٢٢٤.

(٨) صحيح ابن خزيمة: ٢/١٥٣.

وقال أيضاً: «سفيان الثوري أحفظ من مئتين مثل العلاء بن صالح»[1].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة، يغرب»[2].

وقال في «الميزان»: «وثقه أبو داود، وقال ابن أبي خيثمة وعباس عن ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن المديني: روى أحاديث مناكير»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، له أوهام، من السابعة»[4].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات[5].

٦٤ ـ علي بن زيد بن جُدعان التيمي البصري: (ت١٣١هـ). «م، ٤».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الحفاظ، وليس بالثبت»[7].

وقال في «الميزان»: «اختلفوا فيه، وكان ابن عيينة يضعّفه، وقال حماد بن زيد: أخبرنا علي بن زيد ـ وكان يقلب الأحاديث ـ وقال الفلاس: كان يحيى القطان يتقي الحديث عن علي بن زيد، وقال أحمد ضعيف،

---

(١) المصدر السابق: ١٥٤/٢.
(٢) الكاشف: ٣٩٠/٢.
(٣) الميزان: ١٠١/٣.
(٤) التقريب: ٩٢/٢.
(٥) الثقات: ٥٠٢/٨، انظر ترجمته: المصادر السابقة: تاريخ ابن معين: ٤١٤/٢، التاريخ الكبير: ٥١٤/٦، الثقات لابن حبان: ٥٠٢/٨، ثقات ابن شاهين: ٢٥١، ثقات العجلي: ٣٤٢، التهذيب: ١٨٤/٨، وقد نص على عبارة ابن خزيمة بقوله: «شيخ».
(٦) صحيح ابن خزيمة: ٧٠/٣.
(٧) الكاشف: ٢٨٥/٢.

وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس بذاك القوي، وقال أحمد العجلي: كان يتشيع، وليس بالقوي. وقال البخاري وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال الفسوي: اختلط في كبره. قال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه وقال الترمذي: صدوق»[1].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من الرابعة»[2].

٦٥ ـ علي بن الصلت:

قال ابن خزيمة: «ولست أعرف علي بن الصلت هذا، ولا أدري من أي بلاد الله هو، ولا أفهم ألقي أبا أيوب أم لا؟ ولا يحتج، بمثل هذه الأسانيد علمي ـ إلا معاند أو جاهل»[3].

قلت: علي بن الصلت روى عنه المسيب بن رافع. ذكره ابن حبان في الثقات[4].

٦٦ ـ عمر بن عطاء بن أبي الخوّار المكي: «م، د».

قال ابن خزيمة: «ثقة»[5].

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»[6] وقال في «الميزان»: «ثقة، وثقه ابن معين وأبو زرعة»[7] قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من

---

(١) الميزان: ١٢٧/٣ ـ ١٢٨.

(٢) التقريب: ٣٧/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٨٤/٣، التاريخ الكبير: ٢٧٥/٦، طبقات ابن سعد: ٢٥٢/٧، الجرح والتعديل: ١٨٦/٦، الكامل: ١٨٤٠/٥، الضعفاء الكبير: ٢٣٠/٣، سنن البيهقي: ١٦٤/١، المغني: ٤٤٧/٢، بحر الدم: ٣٠٣، التهذيب: ٣٢٢/٧.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٢.

(٤) انظر الثقات: ١٦٣/٥، وانظر ترجمته: التاريخ الكبير: ٢٧٩/٦، الجرح والتعديل: ١٩٠/٦، ثقات ابن حبان: ١٦٣/٥.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٠٢/٣.

(٦) الكاشف: ٣١٨/٢.

(٧) الميزان: ٢١٥/٣.

الرابعة»[1] وقد ذكره ابن حبان والعجلي في «الثقات»[2].

٦٧ ـ عمر بن عطاء بن وراز: «د، ق».

قال ابن خزيمة: «تكلم أصحابنا بحديثه لسوء حفظه»[3].

قال الذهبي في «الكاشف»: «واهٍ»[4].

وقال في «الميزان»: «ضعفه يحيى بن معين، والنسائي، وقال أحمد: ليس بقوي»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، من السادسة»[6].

٦٨ ـ أبو عمران الأنصاري، الشامي: «د».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف أبا عمران الفلسطيني بعدالة ولا جرح»[7].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مولى أم الدرداء اسمه سليمان، أو سليم بن عبدالله، صدوق من الرابعة، وحديثه عن النبي ﷺ مرسل»[8].

---

(١) التقريب: ٦١/٢.
(٢) الثقات: ١٨٠/٧ .انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٤٣٣/٢، التأريخ الكبير: ١٨١/٦، الجرح والتعديل: ١٢٥/٦، الثقات: ١٨٠/٧، التهذيب: ٤٨٣/٧.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٠٢/٣.
(٤) الكاشف: ٣١٨/٢.
(٥) الميزان: ٢١٣/٣.
(٦) التقريب: ٦١/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ١٨١/٦، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٧٨، الجرح والتعديل: ١٢٦/٣، الكامل: ١٦٨٢/٥، الضعفاء الكبير: ١٨٠/٣، المغني: ٤٧١/٢، بحر الدم: ٣١٥، لسان الميزان: ٣٢٠/٧، التهذيب: ٤٨٣/٧، الخلاصة: ٢٨٥.
(٧) التوحيد: ٧٤٨/٢.
(٨) التقريب: ٤٥٥/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تهذيب الكمال: ١٦٣٢/٣، تهذيب التهذيب: ١٨٤/١٢.

٦٩ ـ عمرو بن حمزة القيسي:

قال ابن خزيمة: «لا أعرف عمراً بن حمزة القيسي بعدالة ولا جرح»[١].

قال الذهبي في «الميزان»: «قال الدارقطني وغيره: ضعيف، قال ابن عدي: مقدار ما يرويه غير محفوظ، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه»[٢].

قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «قال ابن خزيمة: لا أعرفه بعدالة ولا جرح، وذكره ابن أبي حاتم: ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العقيلي: بصري، لا يتابع على حديثه. . . .»[٣].

٧٠ ـ عمرو بن قيس الملائي الكوفي: (ت١٤٢هـ)، «بخ، م، ٤».

قال ابن خزيمة: «أحد عباد الدنيا»[٤].

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثقه أحمد»[٥].

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة متقن، عابد، من السادسة»[٦].

٧١ ـ عيسى بن سوادة بن الجعد النخعي الكوفي:

قال ابن خزيمة: «في القلب من عيسى بن سوادة»[٧].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٩/٣.

(٢) الميزان: ٢٥٥/٣.

(٣) لسان الميزان: ٤١٧/٤، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٢٥/٦، الجرح والتعديل: ٢٢٨/٦، الثقات لابن حبان: ٤٧٩/٨، الكامل: ١٧٩٣/٥، وقد نص ابن حجر على كلام ابن خزيمة في لسان الميزان: ٤٧١/٤.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ١٩٩/٣.

(٥) الكاشف: ٣٤٠/٢.

(٦) التقريب: ٧٧/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٦٣/٦، الجرح والتعديل: ٢٥٤/٥، الميزان: ٢٨٤/٣، التهذيب: ٩٢/٨.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٤/٤.

قال الذهبي في «الميزان»: «منكر الحديث، وقال ابن معين: كذاب رأيته»[1].

قال ابن حجر في «لسان الميزان»: «قال أبو حاتم: منكر الحديث... ضعيف»[2].

٧٢ ـ غيلان بن أنس الكلبي، مولاهم، أبو زيد الدمشقي: «د، ق».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف أبا يزيد هذا بعدالة ولا جرح»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من السادسة»[4].

وقد ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[5].

٧٣ ـ فرقد السبخي البصري: (ت١٣١هـ)، «ت، ق».

قال ابن خزيمة: «إن جاز الاحتجاج بفرقد السبخي»[6].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّوه، لكن قال عثمان الدارمي عن يحيى: ثقة»[7].

وقال في «الميزان»: «أحد زهاد البصرة، قال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن معين: ثقة. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال يحيى القطان: ما يعجبني الرواية عن فرقد»[8].

---

(١) الميزان: ٣١٢/٣.

(٢) لسان الميزان: ٣٩٩/٤، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٢٧٧/٦، الثقات لابن حبان: ٢٣٦/٧.

(٣) التوحيد: ٥٤٤/١.

(٤) التقريب: ١٠٦/٢.

(٥) الجرح والتعديل: ٤٥٩/٩، انظر ترجمته: المصادر السابقة.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ١٨٤/٤.

(٧) الكاشف: ٣٧٩/٢.

(٨) الميزان: ٣٤٨/٣ ـ ٣٤٩.

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، عابد، لكنه لين الحديث وكثير الخطأ»[1].

٧٤ ـ قابوس بن أبي ظبيان الجنبي الكوفي: «د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «إن كان يجوز الاحتجاج بخبره، فإن في القلب منه»[2].

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال أبو حاتم وغيره، لا يحتج به»[3].

وقال في «الميزان»: «كان ابن معين شديد الحط عليه، على أنه قد وثقه، وقال أبو حاتم: يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: رديء الحفظ ينفرد عن أبيه بما لا أصل له، فربما رفع المرسل وأسند الموقوف، قال ابن عدي: أحاديثه متقاربة، وأرجو أنه لا بأس به، وقال أحمد: ليس بذاك، لم يكن من النقد الجيد»[4].

قال ابن حجر في «التقريب»: «فيه لين، من السادسة»[5].

٧٥ ـ القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود المسعودي الكوفي: (ت١٢٠هـ)، «م، ٤».

---

(١) التقريب: ١٠٨/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ١٣١/٧، الضعفاء الصغير: ٤٧٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٩٠، الجرح والتعديل: ٨١/٧، المجروحين: ٢٠٤/٢، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٣٥٥، المغني: ٥٠٩/٢، التهذيب: ٢٦٢/٨، الخلاصة: ٣١١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٩/٢.

(٣) الكاشف: ٣٨٨/٢.

(٤) الميزان: ٣٦٧/٣.

(٥) التقريب: ١١٥/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ ابن معين: ٤٧٩/٢، التاريخ الكبير: ١٩٢/٧، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٩٣، الجرح والتعديل: ١٤٥/٧، الكامل: ٢٠٧٢/٦، الضعفاء الكبير: ترجمة: ١٥٥٠، المغني: ٥١٧/٢، تهذيب التهذيب: ٣٠٥/٨، لسان الميزان: ٣٣٧/٧، الخلاصة: ٣١١.

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[1].

قال الذهبي في «الميزان»: «وثقه ابن معين وغيره»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، عابد، من الرابعة»[3].

٧٦ ـ قتادة بن دعامة السدوسي البصري: (ت١١٧هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «وقتادة أعلم أهل عصره، وهو من الأربعة الذين يقولون: انتهى العلم إليهم في زمانهم»[4].

قال في «الميزان»: «حافظ ثقة ثبت، لكنه مدلس، ورمي بالقدر، قاله يحيى بن معين، ومع هذا فاحتج به أصحاب الصحاح، لا سيما إذا قال حدثنا»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة»[6].

٧٧ ـ قدامة بن وبرة العجيفي البصري: «د، س».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح»[7].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٤/٤.

(٢) الميزان: ٣٧٤/٣.

(٣) التقريب: ١١٨/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، طبقات ابن سعد: ٣٦٦/٦، التهذيب: ٣٢١/٨، تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار لمحمد أيوب المظاهري: ٢٨٥/٣.

(٤) التوحيد: ٢٦٦.

(٥) الميزان: ٣٨٥/٣.

(٦) التقريب: ١٢٣/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، طبقات ابن سعد: ٢٢٩/٧، الجرح والتعديل: ١٣٣/٧، مشاهير علماء الأمصار: ١٥٤، طبقات الفقهاء: ٨٩، تهذيب الأسماء واللغات: ٥٧/٢، تذكرة الحفاظ: ١٢٢/١، سير أعلام النبلاء: ٢٦٩/٥، العبر: ١٤٦/١، البداية والنهاية: ٢١٣/٩، التهذيب: ٣٣٧/٨، النجوم الزاهرة: ٢٧٦/١، طبقات الحفاظ: ٥٤.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ١٧٧/٣،

قال الذهبي في «الكاشف»: «وُثِّق»[1].

وقال في «الميزان»: «لا يعرف، وثقه ابن معين، وقال أحمد: لا يعرف»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مجهول، من الرابعة»[3] وقد ذكره ابن حبان في الثقات[4].

٧٨ ـ كليب بن ذهل الحضرمي المصري.

قال ابن خزيمة: «لست أعرف كليب بن ذهل، ولا عبيد بن جبير، ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة»[5].

قال الذهبي في «الميزان»: «كليب بن ذهل، مصري، عن عبيد بن جبر، وعنه يزيد بن أبي حبيب فقط»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من السادسة»[7].

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[8].

٧٩ ـ ليث بن أبي سليم بن زنيم الكوفي الليثي: (ت١٤٨هـ)، «خت، م، ٤».

---

(١) الكاشف: ٣٩٨/٢.

(٢) الميزان: ٣٨٦/٣.

(٣) التقريب: ١٢٤/٢.

(٤) الثقات: ٣٢٠/٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة. الجرح والتعديل: ١٢٧/٧، التهذيب: ٣٦٦/٨، وقد نص على كلام ابن خزيمة وأقره.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٥/٣.

(٦) الميزان: ٤١٤/٣.

(٧) التقريب: ١٣٦/٢.

(٨) الثقات: ٣٥٦/٧، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التهذيب: ٤٤٥/٨، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

قال ابن خزيمة: «لسنا نحتج برواية ليث بن أبي سليم»[1].

قال الذهبي في «الكاشف»: «فيه ضعف يسير من سوء حفظه»[2].

وقال في «الميزان»: «أحد العلماء، قال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس، وقال يحيى والنسائي: ضعيف، وقال ابن معين أيضاً: لا بأس به. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره. وقال عبدالوارث: كان من أوعية العلم»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فيترك، من السادسة»[4].

٨٠ ـ مجالد بن سعيد عمير الهمداني الكوفي: (ت١٤٤هـ)، «م، ٤».

قال ابن خزيمة: ـ بعد أن ذكر أثراً رواه مجالد عن عبدالله بن الحارث في اختلاف ابن عباس وكعب الأحبار في مسألة رؤية النبي ﷺ لربه في الإسراء والمعراج ـ ومطلعه: «إنا بنو هاشم نزعم أو نقول: أن محمداً رأى ربه مرتين...».

قال: «لو كنت ممن استحل الاحتجاج بخلاف أصلي، واحتججت بمثل مجالد لاحتججت أن بني هاشم قاطبة قد خالفوا عائشة ـ رضي الله عنها ـ في هذه المسألة، وأنهم جميعاً كانوا يثبتون أن النبي ﷺ قد رأى ربه مرتين»[5].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢/٧٤.

(٢) الكاشف: ٣/١٤.

(٣) الميزان: ٣/٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) التقريب: ٢/١٣٨، انظر ترجمته: المصادر السابقة: تاريخ ابن معين: ٣/٤٢١، التاريخ الكبير: ٧/٢٤٦، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ١٩٩، الجرح والتعديل: ٧/١٧٧، المجروحين: ٢/٢٣١، الكامل: ٦/٢١٠٥، الثقات للعجلي: ٣٩٩، ضعفاء ابن الجوزي: ٣/٢٨، المغني: ٢/٥٣٦، الاغتباط: ٩١، التهذيب: ٨/٤٦٥، لسان الميزان: ٧/٣٤٧، الخلاصة: ٣٢٣.

(٥) التوحيد: ٢/٥٦٢.

قال الذهبي في «المغني»: «مشهور صالح الحديث»[١].

وقال في «الميزان»: «مشهور، صاحب حديث على لين فيه، قال ابن معين وغيره: لا يحتج به وقال أحمد: يرفع كثيراً ما لا يرفعه الناس، ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان ابن مهدي لا يروي عنه»[٢].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، من السادسة»[٣].

٨١ ـ محمد بن بشار البصري، بُندار: (ت٢٥٢هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «إمام أهل زمانه في العلم والأخبار»[٤].

وقال أيضاً: «حدثنا محمد بن بشار بندار، وأبو موسى محمد بن المثنى، إماما من أئمة علماء الهدى»[٥].

قال الذهبي في «الكاشف»: «وثقّه غير واحد»[٦]. وقال في «الميزان»: «ثقة صدوق، قد احتج به أصحاب الصحاح كلهم، وهو حجة بلا ريب، وقال أبو حاتم وغيره: صدوق، روى عنه الأئمة الستة، وابن خزيمة وابن صاعد، والناس، قال العجلي: ثقة كثير الحديث، وقال ابن خزيمة في كتاب التوحيد: حدثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمد بن بشار بندار، وذكر حديثاً»[٧].

---

(١) المغني: ٢/٥٤٣.

(٢) الميزان: ٣/٤٣٨.

(٣) التقريب: ٢/٢٢٩، انظر ترجمته: المصادر السابقة: التاريخ الكبير: ٤/٢/٩، الجرح والتعديل: ٤/١/٣٦١، المجروحين: ٣/١٠، الكامل: ٦/٢٤١٤، التهذيب: ١٠/٣٨.

(٤) التوحيد: ٢٠٦.

(٥) المصدر السابق: ١٩٧.

(٦) الكاشف: ٣/٢٣.

(٧) الميزان: ٣/٤٩٠ ـ ٤٩١.

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من العاشرة»[1].

٨٢ ـ محمد بن جعفر الهُذلي البصري المعروف بـ«غندر»: (ت١٩٣هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «والحكم لعبيدالله بن موسى على محمد بن جعفر محال لا سيما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيدالله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم»[2].

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال ابن معين: أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، وكان من أصح الناس كتاباً»[3]. وقال في «الميزان»: «أحد الأثبات المتقنين، ولا سيما في شعبة، قال ابن مهدي: غندر في شعبة أثبت مني، وقال ابن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم»[4].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، من التاسعة»[5].

٨٣ ـ محمد بن أبي صالح السمان: «ت».

---

(١) التقريب: ١٤٧/٢، وقد تقدمت ترجمته أثناء الحديث عن أبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة.

قلت: نص الإمام الذهبي على كلام ابن خزيمة في «الميزان»: ٤٩١/٣.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٤/٢.

(٣) الكاشف: ٢٩/٣.

(٤) الميزان: ٥٠٢/٣.

(٥) التقريب: ١٥١/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٥٧/١، طبقات ابن سعد: ٢٩٦/٧، الجرح والتعديل: ٢٢١/٧، الثقات لابن حبان: ٥٠/٩، ثقات العجلي: ٤٠٢، تذكرة الحفاظ: ٩٦٠/٣، سير أعلام النبلاء: ٥٠٢/٣، التهذيب: ٩٦/٩.

قال ابن خزيمة: «الأعمش أحفظ من مئتين مثل محمد بن أبي صالح»[1].

قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف. وقال ابن المديني: لا يصح حديثه»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق يهِم، من السادسة»[3].

٨٤ ـ محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي: (ت١٤٨هـ)، «٤».

قال ابن خزيمة: «ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً عالماً»[4].

قال الذهبي في «الكاشف» «أحد الأعلام، قال أحمد: سيىء الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق»[5].

وقال في «الميزان»: «صدوق، إمام، سيىء الحفظ، وقد وُثِّق، قال أحمد بن عبدالله العجلي: كان فقيهاً صدوقاً، صاحب سنة، جائز الحديث، قارئاً عالماً، وقال أبو زرعة: ليس بأقوى ما يكون، وقال أحمد: مضطرب الحديث. وقال شعبة: ما رأيت أسوأ من حفظه، وقال يحيى القطان: سيىء الحفظ جداً، وقال يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: رديء الحفظ، كثير الوهم. وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة، وقال أحمد بن يونس: كان أفقه أهل الدنيا»[6].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٦/٣.

(٢) الميزان: ٥٨٢/٣.

(٣) التقريب: ١٦٠/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الثقات لابن حبان: ٤١٧/٧، التهذيب: ١٥٨/٨، وقد ذكر ابن حجر كلام ابن خزيمة في ترجمته.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٠٦/٤.

(٥) الكاشف: ٦٩/٣.

(٦) الميزان: ٦١٣/٣ ـ ٦١٤.

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق سيىء الحفظ جداً، من السابعة»[1].

٨٥ ـ محمد بن عمر بن مُطرِّف بن أبي الوزير البصري: «د،س».

قال ابن خزيمة: «من ثقات أهل الحديث»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من العاشرة»[3].

٨٦ ـ محمد بن عون الخراساني: «ق».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضعفّوه»[5]. وقال في «الميزان»: «قال النسائي: متروك. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال عباس عن يحيى: ليس بشيء»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «متروك، من السادسة»[7].

---

(١) التقريب: ١٨٤/٢، انظر ترجمته: طبقات ابن سعد: ٣٤٢/٦، الجرح والتعديل: ١٤٦/٤، مشاهير علماء الأمصار: ١٧٩، المجروحين: ٢٧٢/٢، حلية الأولياء: ٤٦/٥، تاريخ بغداد: ٣/٩، وفيات الأعيان: ٢١٣/١، المغني: ٦٢٢/٢، تذكرة الحفاظ: ١٥٤/١، سير أعلام النبلاء: ٢٢٦/٦، تاريخ الإسلام حوادث وفيات: ١٤١ ـ ١٦٠هـ ٢٢٢/٤، لسان الميزان: ٥٦٩/٦، التهذيب: ٣٨٤/٩، النجوم الزاهرة: ١٠/٢، طبقات الحفاظ: ٧٤، الخلاصة: ٣٤٨.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٨٩/٣.

(٣) التقريب: ١٩٤/٢، انظر ترجمته: المصدر السابق، الثقات لابن حبان: ٧٥/٩، الكاشف: ٨٢/٣، تهذيب التهذيب: ٣٦٢/٩، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢١٢/٤.

(٥) الكاشف: ٨٦/٣.

(٦) الميزان: ٦٧٦/٣.

(٧) التقريب: ١٩٧/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ١٩٧/١، الضعفاء الصغير: ٤٨٤، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٠٧، الجرح والتعديل: ٤٧/٨، المجروحين: ٢٧٢/٢، الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٣٦٥، المغني: ٦٢٢/٢، التهذيب: ٣٨٤/٩، لسان الميزان: ٣٧١/٧، الخلاصة: ٣٥٤.

٨٧ ـ محمد بن المثنى العنزي البصري: (ت٢٥٢هـ): «ع».

قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن بشار بندار، وأبو موسى محمد بن المثنى، إمامان من أئمة علماء الهدى»[(١)].

قال في «الميزان»: «وثقه ابن معين وغيره، وقال الذهلي: حجة. وقال صالح جزرة: صدوق اللهجة، في عقله شيء. وقال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، كان يغيّر في كتابه. وقال ابن خراش: كان من الأثبات، وقال الخطيب: ثقة ثبت، احتج به سائر الأئمة»[(٢)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبندار فرسي رهان وماتا في سنة واحدة»[(٣)].

٨٨ ـ محمد بن أبي المليح بن أسامة الهذلي:

قال ابن خزيمة: «محمد بن أبي المليح وأخوه زياد ليسا ممن يجوز أن يحتج بهما على سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وقتادة»[(٤)].

قال الذهبي في «الميزان»: «قال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى ولا عبدالرحمٰن يحدثان عنه بشيء قط، وروى عنه عبدالصمد بن عبدالوارث»[(٥)].

٨٩ ـ مرزوق أبو بكر الباهلي البصري مولى طلحة بن عبدالرحمٰن: «ت».

---

(١) التوحيد: ١٩٧.

(٢) الميزان: ٤/٢٤.

(٣) التقريب: ٢/٢٠٤، وقد تقدمت ترجمته أثناء الحديث عن أبرز شيوخ الإمام ابن خزيمة.

(٤) التوحيد: ١/٦٤٤.

(٥) الميزان: ٤/٤٧.

قال ابن خزيمة: أنا أبرأ من عهدة مرزوق»[1].

قال الذهبي في «الميزان»: «وثقه أبو زرعة»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، من السابعة»[3].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات[4].

٩٠ ـ مروان أبو لبابة البصري: «ت، س».

قال ابن خزيمة: «لا أعرف أبا لبابة بعدالة ولا جرح»[5].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة»[6].

وقال في «الميزان»: «أبو لبابة الوراق، مروان عن عائشة لا يدرىٰ من هو»[7].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، من الرابعة، يقال إنه مولىٰ عائشة، أو هند بنت المهلب، أو عبدالرحمٰن بن زياد»[8]. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[9].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٣/٤.

(٢) الميزان: ٨٨/٤.

(٣) التقريب: ٢٣٧/٢.

(٤) انظر ترجمته: المصادر السابقة: التاريخ الكبير: ٣٨٣/٧، الجرح والتعديل: ٢٦٤/٨، التهذيب: ٨٦/١٠، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٩١/٢.

(٦) الكاشف: ١٢٣/٣.

(٧) الميزان: ٥٦٥/٤.

(٨) التقريب: ٢٤٠/٢.

(٩) الثقات: ٤٢٥/٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٧٢/٧، الكنى الدولابي: ٩٢/٢، الجرح والتعديل: ٢٧٢/٨، التهذيب: ٩٩/١٠ .وقد نص على كلام ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ٤٦/٣.

٩١ ـ مسلمة بن صالح:

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[١].

قلت: مسلمة بن صالح عم قَبَاث بن رزين، روى عن فضالة بن عبيد، روى عنه قباث بن رزين[٢]. وقد تفرد الإمام ابن خزيمة في الحكم عليه.

٩٢ ـ مُسيكة المكية: «د، ت، ق».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلا ابنها»[٣].

قال الذهبي في «الميزان»: «مُسيكة والدة يوسف بن ماهك، عن عائشة، تفرد عنها ابنها[٤].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مُسيكة، بالتصغير، المكية، لا يعرف حالها، من الثالثة»[٥].

٩٣ ـ مِصْدَع أبو يحيى المعرقب مولى معاذ بن عفراء:

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[٦].

قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق»[٧] وقال في «الميزان»: «صدوق، قد تُكلِّم فيه»[٨].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٤٦/٣.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٢٦٧/٨.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٨٤/٤.

(٤) الميزان: ٦١٠/٤.

(٥) التقريب: ٦١٤/٢ .انظر ترجمته: المصادر السابقة، تهذيب التهذيب: ٤٥١/١٢، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

(٦) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٦/٣.

(٧) الكاشف: ١٤٧/٣.

(٨) الميزان: ١١٨/٤.

قال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من الثالثة»[1].

وقد ضعفه الجوزجاني في كتابه: «أحوال الرجال» فقال: «كان زائفاً حائداً عن الطريق»[2] يريد بذلك ما نسب إليه من التشيع.

قال ابن حجر: «والجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدح فيه قوله»[3].

٩٤ ـ ابن المطوس: «٤».

قال ابن خزيمة: «لا أعرف ابن المطوس ولا أباه»[4].

قال الذهبي في «الميزان»: «أبو المطوس عن أبيه. اسمه يزيد بن مطوس، ضُعِّف، روى عنه حبيب بن أبي ثابت، ولا يعرف لا هو ولا أبوه»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «أبو المطوس، هو يزيد، وقيل عبدالله بن المطوس، لين الحديث، من السادسة»[6].

٩٥ ـ ابن معانق: «ق».

قال ابن خزيمة: «لست أعرف ابن معانق، ولا أبا معانق الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير»[7].

---

(١) التقريب: ٢٥١/٢.

(٢) أحوال الرجال: ١٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب: ١٥٧/١٠، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٤٢٩/٨، التهذيب: ١٥٧/١٠.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٨/٢.

(٥) الميزان: ٥٧٤/٤.

(٦) التقريب: ٤٧٣/٢، انظر ترجمته: الثقات لابن حبان: ٢٨٧/٩، الجرح والتعديل: ١٦٧/٥، الميزان: ٥٧٤/٤، تهذيب التهذيب: ٢٣٨/١٢، تقريب التهذيب: ٤٧٣/٢.

(٧) صحيح ابن خزيمة: ٣٠٦/٣.

قال الذهبي في «الكاشف»: «وُثِّق»[1]. وقال في «الميزان»: «عبدالله بن معانق الأشعري، عداده في التابعين، لينه الدارقطني، وقال: لا شيء، قال أبو حاتم: روى عن أبي مالك الأشعري وعنه يحيى بن أبي كثير، وثابت بن أبي ثابت وغيرهما»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «عبدالله بن معانق، الشامي، وثقه العجلي، من الثالثة»[3]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[4].

٩٦ ـ مُعمَّر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع: «ق».

قال ابن خزيمة: بعد أن ذكر الحديث الآتي: «حدثنا علي بن معيد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبي عن أبيه عبيدالله عن أبي رافع قال: «نزل رسول الله ﷺ خيبر ونزلت معه فدعاني بكحل أثمد فاكتحل في رمضان وهو صائم»:

«أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر»[5].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ليس بثقة، اتهم»[6] وقال في «الميزان»: «قال البخاري: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال ابن حبان: يتفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوبة. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه. وقال صالح جزرة: ليس بشيء»[7].

---

(١) الكاشف: ١٣٣/٢.

(٢) الميزان: ٥٠٦/٤.

(٣) التقريب: ٤٥٢/٤.

(٤) الثقات: ٣٦/٥، انظر ترجمته: التاريخ الكبير: ١٩٤/٥، الثقات للعجلي: ٢٨٠، الجرح والتعديل: ١٦٨/٥، الثقات لابن حبان: ٣٦/٥، الكاشف: ١٣٣/٢، الميزان: ٥٠٦/٤، تهذيب التهذيب: ٣٨/٦، تقريب التهذيب: ٤٥٢/٤.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٢٤٨/٣.

(٦) الكاشف: ١٩٥/٣.

(٧) الميزان: ١٥٧/٤.

قال ابن حجر في «التقريب»: «منكر الحديث، من كبار العاشرة»[1].

٩٧ ـ منصور بن زيد الكلبي المصري: «د».

قال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح»[2].

قال الذهبي في «الميزان»: «ما روى عنه سوى أبي الخير مرثد بن عبدالله، قال ابن المديني: مجهول لا أعرفه، وقال العجلي: ثقة»[3].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مستور، من الثالثة»[4].

٩٨ ـ منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي الكوفي: (ت١٣٢هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «منصور بن المعتمر أحفظ وأعلم بالحديث من عدد مثل فرقد السبخي»[5].

قال الذهبي في «الكاشف»: «من أئمة الكوفة، مناقبه جمة»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، وكان يدلس، من طبقة الأعمش»[7].

---

(١) التقريب: ٢٦٧/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، الجرح والتعديل: ٣٧٣/٨، الكامل: ٢٤٤٢/٦، التهذيب: ٢٥٠/١٠، وقد نص على كلام ابن خزيمة.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٦/٣.

(٣) الميزان: ١٨٤/٤.

(٤) التقريب: ٢٧٦/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة: التاريخ الكبير: ٣٤٣/٧، الجرح والتعديل: ١٨٠/٨، الثقات لابن حبان: ٤٢٩/٥، ثقات العجلي: ٤٤١، تهذيب التهذيب: ٣٠٧/١٠ وقد نص على كلام ابن خزيمة.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٨٥/٤.

(٦) الكاشف: ١٧٧/٣.

(٧) التقريب: ٢٧٧/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٣٤٦/٧، الجرح والتعديل: ١٧٧/٨، حلية الأولياء: ٤٠/٥، المعارف: ٤٧٤، تذكرة الحفاظ: ١٤٢/١، العبر: ١٧٦/١، التهذيب: ٣١٢/١٠، طبقات الحفاظ: ٦٦، الخلاصة: ٣٣٢، شذرات الذهب: ١٨٩/١.

٩٩ ـ النعمان بن راشد الجزري: «خت، م، ٤».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه، فإن في حديثه عن الزهري تخليط كثير»[١].

قال الذهبي في «الكاشف»: «ضُعِّف، وقال البخاري: صدوق، في حديثه وهم كثير»[٢].

وقال في «الميزان»: «قال أحمد: مضطرب الحديث، روى مناكير، وقال ابن معين وأبو داود والنسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم بتحسين حاله وضعّفه يحيى بن سعيد، وقال ابن عدي: قد احتمله الناس، وله نسخة لا بأس به»[٣].

قال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق، سيىء الحفظ، من السادسة»[٤].

١٠٠ ـ هشام بن أبي عبدالله سنبر الدستوائي: (ت١٥٤هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «من أصح أهل زمانه كتاباً»[٥].

قال في «الميزان»: «أحد الأثبات، إلا أنه رمي بالقدر فيما قيل، قاله العجلي ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، ويحيى بن معين، وقيل: رجع

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٣٨/٢.

(٢) الكاشف: ٢٤٢/٣.

(٣) الميزان: ٢٦٥/٤.

(٤) التقريب: ٣٠٤/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التاريخ الكبير: ٨٠/٨، الضعفاء الصغير: ٤٩١، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٢٦، الجرح والتعديل: ٤٤٨/٨، الثقات لابن حبان: ٥٣٢/٧، الكامل: ٢٤٧٩/٧، الضعفاء الكبير: ٢٦٨/٤، المغني: ٦٩٩/٢، التهذيب: ٤٥٢/١٠، بحر الدم: ٤٣١.

(٥) التوحيد: ٢٦٦.

عنه. قال أبو داود الطيالسي: هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث»[1].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة»[2].

١٠١ ـ يحيى بن الحارث الشيرازي: «ق».

قال ابن خزيمة: «ثقة، وكان عبدالله بن داود[3] يثني عليه»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «وُثِّقَ»[5].

قال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول، من الثامنة»[6].

وقد وثقه العجلي وقال: صاحب سنة، كان عبدالله بن داود يثني عليه»[7].

١٠٢ ـ يحيى بن سعيد بن فروخ التيمي أبو سعيد القطان المصري: (ت١٩٨هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «يحيى بن سعيد، وعبدالرحمٰن بن مهدي: هما إماما أهل زمانهما»[8].

---

(١) الميزان: **٣٠٠/٤**.

(٢) التقريب: **٣١٩/٢**، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تذكرة الحفاظ: **١٦٤/١**، العبر: **٢٢١/١**، الخلاصة: **٣٥١**.

(٣) هو عبدالله بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبدالرحمٰن الخريبي، كوفي الأصل، ثقة عابد، من التاسعة توفي سنة **٢١٣**هـ، انظر: تقريب التهذيب: **٤١٢/١ ـ ٤١٣**.

(٤) صحيح ابن خزيمة: **٣٧٧/٢**.

(٥) الكاشف: **٢٥٢/٣**.

(٦) التقريب: **٣٤٤/٢**.

(٧) ثقات العجلي: **٤٧٠**، انظر ترجمته: المصادر السابقة، التهذيب: **١٩٤/١١**.

(٨) صحيح ابن خزيمة: **٢٤٨/٣**.

قال الذهبي في «الكاشف»: «قال أحمد: ما رأيت مثله، وقال بندار: إمام أهل زمانه»[1].

وقال في «الميزان»: «محدث زمانه»[2].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، من كبار التاسعة»[3].

١٠٣ ـ يحيى بن أبي كثير اليمامي: (ت١٣٢هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «أحد المدلسين»[4].

قال الذهبي في «الكاشف»: «أحد الأعلام، كان من العباد العلماء الأثبات»[5].

وقال في «الميزان»: «أحد الأعلام الأثبات، ذكره العقيلي في كتابه، ولهذا أوردته، فقال: ذُكِرَ بالتدليس، قلت: هو في نفسه عدل حافظ من نظراء الزهري»[6].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، ثبت، لكنه يدلس ويرسل، من الخامسة»[7].

وقد ذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[8].

---

(١) الكاشف: ٢٥٦/٣.

(٢) الميزان: ٣٨٠/٤.

(٣) التقريب: ٣٤٨/٢، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تاريخ بغداد: ١٣٥/١٤، تهذيب الأسماء واللغات: ١٥٤/٢، تذكرة الحفاظ: ٢٩٨/١، العبر: ٣٢٧/١، التهذيب: ٢١٦/١١، طبقات الحفاظ: ١٣١، الخلاصة: ٣٦٣، شذرات الذهب: ٣٥٥/١.

(٤) التوحيد: ٢٢١.

(٥) الكاشف: ٢٦٦/٣.

(٦) الميزان: ٢٠٢/٤.

(٧) التقريب: ل٣٥٦/٢.

(٨) تعريف أهل التقديس: ٧٦، انظر ترجمته: المصادر السابقة، طبقات=

١٠٤ ـ يزيد بن أبي حبيب المصري: (ت١٢٨هـ)، «ع».

قال ابن خزيمة: «لم أقف على عدالته، ولا على جرحه»[(١)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، فقيه، وكان يرسل، من الخامسة»[(٢)].

وقد قال عنه الليث: «يزيد عالمنا وسيدنا. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث»[(٣)].

١٠٥ ـ يزيد بن أبي زياد الكوفي: (ت١٣٦هـ)، «خت، م، ٤».

قال ابن خزيمة: «في القلب منه»[(٤)].

وقال أيضاً: «إن كان من الشرط الذي اشترطنا في أول الكتاب»[(٥)].

قال الذهبي في «الميزان»: «أحد علماء الكوفة المشاهير على سوء حفظه. قال يحيى: ليس بالقوي، وقال أيضاً: لا يحتج به. وقال ابن المبارك: إرم به. وقال شعبة: كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً. وقال أحمد: حديثه ليس بذلك، خرّج له مسلم مقروناً بآخر»[(٦)].

قال ابن حجر في «التقريب»: «ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقى، وكان شيعياً، من الخامسة»[(٧)].

= ابن سعد: ٥/٤٠٤، تذكرة الحفاظ: ١/١٢٧، العبر: ١/١٦٩، تهذيب: ١١/٢٦٨، طبقات الحفاظ: ٥٨، الخلاصة: ٣٦٧.

(١) التوحيد: ٢/٦٧١.

(٢) تقريب التهذيب: ٢/٣٦٣.

(٣) انظر ترجمته: المصدرالسابق: تهذيب التهذيب: ١١/٣١٨، المغني في معرفة رجال الصحيحين لصفوت عبدالفتاح: ٢٧٣.

(٤) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٠٣.

(٥) المصدر السابق: ٤/٣٣٤.

(٦) الميزان: ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٥.

(٧) تقريب التهذيب: ٢/٣٦٥، انظر ترجمته: المصادر السابقة، تسمية من روى عنه من أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ لابن المديني: ١٢٧، التاريخ =

١٠٦ ـ يزيد بن أبي صالح أبو حبيب الدباغ:

قال ابن خزيمة: «لست أعرفه بعدالة ولا جرح»[(١)].

قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: «وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال أبو حاتم: ليس بحديثه بأس، وهو أوثق من بقي بالبصرة من أصحاب أنس. وقال أحمد: كان حسن الحديث»[(٢)].

* * *

= الكبير: ٣٣٤/٨، الجرح والتعديل: ٢٦٥/٩، المجروحين: ٩٩/٣، العبر: ١٨٧/١، المغني: ٧٤٩/٢، تهذيب التهذيب: ٣٢٩/١١، وقد نص على كلام ابن خزيمة، لسان الميزان: ٤٤٠/٧، الخلاصة: ٣٧١، شذرات الذهب: ٢٠٦/١.

(١) التوحيد: ٦٧٨/١٠.

(٢) تعجيل المنفعة: ٤٥٠.

الفصل الخامس

جملة من مصطلحات علم الحديث وردت في الصحيح ومصطلحات ابن خزيمة في التصحيح والتضعيف

ويتضمن:

١ ـ **المبحث الأول**: جملة من مصطلحات علم الحديث وردت في الصحيح.

٢ ـ **المبحث الثاني**: مصطلحات ابن خزيمة في التصحيح والتضعيف ومنهجه في إيرادها.

تمهيد:

ينقسم الحديثُ إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

فينقسم باعتبار من أضيف إليه إلى: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

ثم ينقسم الحديث بعد ذلك بأنواعه الثلاثة باعتبار طرقه إلى: متواتر، وآحاد.

وينقسم المتواتر إلى: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي.

وينقسم الآحاد باعتبار عدد رواته إلى: مشهور، وعزيز، وغريب.

وينقسم الآحاد بأنواعه الثلاثة باعتبار حكمه إلى: مقبول، ومردود.

وينقسم المقبول إلى: صحيح، وحسن، وكل منهما ينقسم إلى قسمين: إما لذاته أو لغيره.

وينقسم المردود باعتبار نوع الخلل الموجود فيه إلى: ضعيف لاختلال شرط الاتصال، وضعيف لاختلال العدالة، وضعيف لاختلال الضبط، وضعيف للشذوذ، وضعيف لعلة.

وينقسم الضعيف بسبب اختلال شرط الاتصال إلى: معلق ومنقطع، ومعضل، ومرسل، ومدلس.

وينقسم الضعيف بسبب اختلال شرط العدالة إلى: موضوع، ومنكر، ومتروك، ومبهم.

وينقسم الضعيف لاختلال شرط الضبط إلى: مضطرب، ومحرّف، ومُصّحف، ومقلوب، ومدرج، وشاذ.

وقد عثرت في صحيح الإمام ابن خزيمة على المصطلحات الآتية:

١ - صحيح.

٢ - شريف شريف.

٣ - غريب.

٤ - غريب غريب.

٥ - مرفوع.

٦ - موقوف.

٧ - مسند.

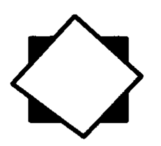
٨ - مرسل.

٩ - منكر.

١٠ - مدرج.

وسأتكلم عن كل مصطلح من هذه المصطلحات على انفراد في مبحث مستقل، ثم أتكلم عما استخدمه الإمام ابن خزيمة من مصطلحات في التصحيح والتضعيف في مبحث آخر؛ لذلك فإن هذا الفصل سيتضمن مبحثين:





المبحث الأول
جملة من مصطلحات علم الحديث
وردت في الصحيح



وردت في صحيح الإمام ابن خزيمة المصطلحات الآتية:

أولاً: صحيح

الصحيح لغة: ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث وسائر المعاني[1].

واصطلاحاً: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه وسلم من الشذوذ والعلة[2].

فإن كان الراوي تام الضبط فهو الصحيح لذاته، وإن خف ضبطه وروي من طريق آخر مثله أو أدنى منه عن أكثر من طريق فهو الصحيح لغيره.

أما إذا خف ضبطه عن ضبط رجال الصحيح مع توفر الشروط المتقدمة في حد الصحيح، ولم يعتضد بطريق آخر فهو الحسن لذاته.

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة صحح: ٢٤٠١/٤، فتح المغيث: ١٧/١، تدريب الراوي: ٤٣/١.

(٢) انظر: علوم الحديث: ١٠، التقريب: ٤٣/١، الاقتراح: ١٥٤ ـ ١٥٥، الخلاصة: ٣٥، اختصار علوم الحديث: ٢١، الموقظة: ٢٤، التبصرة والتذكرة: ١٢/١، جواهر الأصول: ١٧، نزهة النظر: ٢٩، تدريب الراوي: ٤٣/١.

وأما الحسن لغيره: فهو الضعيف الذي يعود ضعفه إلى ضعف حفظ راويه أو جهالته أو نحوهما، وروي مثله أو نحوه من طريق آخر أو أكثر من طريق[1].

فالحسن لغيره ضعيف زال ضعفه بروايته مثله أو نحوه من طريق أخرى تقوى به، وارتفع من درجة الضعيف إلى درجة الحسن، فسمي لذلك بالحسن لغيره.

ومن الضعيف ما لا يزول ضعفه ولو تعددت طرقه لشدة ضعفه، كفسق راويه، أو كذبه، أو نحوهما مما لا تؤثر فيه موافقة غيره له[2].

إذا عرفنا هذا أقول: إن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ قد استعمل لفظ الصحيح في كتابه، وصرح به في مواضع متعددة منه، بل سمى كتابه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ»[3].

ومصطلح الصحيح عند ابن خزيمة يريد به: كل ما كان مقبولاً من الأحاديث ويصح الاحتجاج به، سواء أكان صحيحاً أم حسناً، كما هو الاتجاه الغالب عند متقدمي المحدثين، بل ذكر الحافظ ابن حجر ـ كما سيأتي ـ: أن هذا رأي أكثر أهل الحديث، وهذا يعني: أن الحديث الحسن مندرج عنده في الصحيح، وليس قسماً مستقلاً؛ ومن هنا نجده يصحح أحاديث تعد حسنة في اصطلاح من يقسم المقبول إلى صحيح وحسن، وهذا هو الاتجاه الغالب على المحدثين بعد عصر الترمذي على أن فريقاً من المحدثين منهم ابن حبان والحاكم ـ بقي على طريقة ابن خزيمة والمتقدمين في عدم إفراد الحسن عن الصحيح.

قال ابن حجر: «. . . .إنهما ـ «أي ابن خزيمة وابن حبان» ـ ممن لا

---

(١) انظر: نزهة النظر: ٢٩، ٣٤.

(٢) انظر: نزهة النظر: ٣٧ وما بعدها.

(٣) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٣/١.

يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه»[1].

وقال السيوطي: «فكم من حديث حكم بصحته إمام متقدم اطلع المتأخر فيه على علة قادحة تمنع من الحكم بصحته، ولا سيما إن كان ذلك المتقدم ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، كابن خزيمة وابن حبان»[2].

وقال التهانوي: «الحسن كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح [الاصطلاحي]»[3].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن أكثر أهل الحديث لا يفرقون بين الحسن والصحيح فقال:

«واعلم أن أكثر أهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح، فمن ذلك ما رويناه عن الحميدي شيخ البخاري قال: الحديث الذي ثبت عن النبي ﷺ هو أن يكون متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال.

وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال: «ولا يجوز الاحتجاج إلاّ بالحديث المتصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»، فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معاً، وكذا شرط ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما لم يتعرضا فيه لمزيد أمر آخر على ما ذكره الذهلي»[4].

والذي جرى العمل به بين المحدثين مؤخراً هو اعتبار الحسن نوعاً منفرداً؛ لأن الحديث الذي يحتج به إما أن يكون في أعلى درجات القبول، وهو الصحيح، أو في أدناها وهو الحسن.

---

(١) النكت: ١/٢٩٠.

(٢) تدريب الراوي: ١/١١٧.

(٣) قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٧٨.

(٤) النكت: ١/٤٨٠ ـ ٤٨١، وانظر: الكفاية: ٢٠، ٢٤.

ومثال الحديث الصحيح مما اصطلح المحدثون على تسميته صحيحاً: ما جاء في كتاب الصلاة، باب ذكر مواقيت الصلاة الخمس:

قال ابن خزيمة:

أنبأنا بندار، أنبأنا حرمي بن عمارة، حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بُريدة عن أبيه: عن النبي ﷺ في المواقيت.

قال ابن خزيمة: «لم يزدنا بندار على هذا».

قال بندار: «فذكرته لأبي داود فقال: صاحب هذا الحديث ينبغي أن يكبّر عليه».

قال بندار: «فمحوته من كتابي».

ثم قال ابن خزيمة: «ينبغي أن يكبّر على أبي داود حيث غلط، وأن يضرب بندار عشرة، حيث محا هذا الحديث من كتابه، هو حديث صحيح على ما رواه الثوري أيضاً عن علقمة»[1].

أما مثال الصحيح في نظر ابن خزيمة، وهو في الحقيقة حسن الإسناد: ما جاء في «كتاب الوضوء، باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل»: قال ابن خزيمة:

«حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محاضر الهمداني، حدثنا الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله ـ وهو الرازي ـ عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال:

«جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: **«لا»**. قال: أتوضأ من لحومها؟ قال: **«نعم»**، قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: **«نعم»** قال: أتوضأ من لحومها؟ قال: **«لا»**.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/١٦٦ ـ ١٦٧.

قال ابن خزيمة: «ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه»[1].

قلت: هذا الحديث الذي رواه ابن خزيمة وصححه: إسناده حسن؛ لأن محاضر بن المورِّع صدوق، له أوهام[2] وعبدالله بن عبدالله الرازي، صدوق[3].

ويبدو لي أن صنيع الإمام ابن خزيمة في هذا المجال كان من الأسباب التي دفعت بعض العلماء توجيه الانتقادات إليه، واتهامه بالتساهل في التصحيح.

ويمكن أن يجاب عن ذلك: بأن ما ذكر من تساهل ابن خزيمة ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحاً، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجود الحسن في صحيحه، فهو مشاحة في الاصطلاح؛ لأن الحسن في اصطلاحه مندرج في الصحيح، وهذا هو اصطلاح المتقدمين ـ كما مر ذكر ذلك ـ فإنّ من المعلوم: أن مصطلح الحسن، وإن استعمله أحياناً علي بن المديني والبخاري ومن في طبقتهما، إلا أنه لم ينتشر إلا بعد الترمذي.

وعليه: فإن إطلاقه وصف الصحيح على الحسن اصطلاح له، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ثانياً: شريف شريف

لم يرد هذا المصطلح في صحيح ابن خزيمة إلا مرة واحدة، وذلك في كتاب الصيام: باب ذكر الدليل على أن ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان:

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/٢١ ـ ٢٢.

(٢) هو محاضر بن المورِّع، الكوفي، من التاسعة، مات سنة ست ومئتين. روى له البخاري تعليقاً، ومسلم وأبو داود والنسائي، تقريب التهذيب: ٢/٢٣٠.

(٣) هو عبدالله بن عبدالله، من بني هاشم، القاضي، أبو جعفر الرازي، أصله كوفي، صدوق، من الرابعة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة ـ تقريب التهذيب: ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧.

قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثني عمارة بن غزية، قال: سمعت محمد بن إبراهيم يحدث عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري:

«أن رسول الله ﷺ اعتكف في العشر الأول من رمضان....» الحديث.

قال أبو بكر: «هذا حديث شريف شريف»[١].

وقد أراد الإمام ابن خزيمة بهذا المصطلح ما كان صحيحاً من الأحاديث، ولم أر أحداً من المحدثين - في حدود ما اطلعت عليه - استعمل هذا المصطلح في الإشارة إلى صحة الحديث. ويبدو أن ابن خزيمة قد تفرد في استعماله.

ثالثاً: غريب

يقسم الحديث من حيث كثرة طرقه وقلتها إلى قسمين هما: المتواتر[٢]، والآحاد[٣].

وينقسم خبر الآحاد إلى غريب وعزيز[٤]، ومشهور[٥].

والحديث الغريب: عرفه الحافظ ابن حجر بقوله: «هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند»[٦]. وهذا التعريف هو

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٢١ - ٣٢٢، رقم الحديث: ٢١٧١.

(٢) المتواتر: هو ما رواه جمع كثير عن جمع مثله يحيل العقل تواطؤهم على الكذب من أوله إلى منتهاه، واستندوا في نقلهم له إلى أمر محسوس، ولا ينحصر الجمع في عدد معين، ومنهم من يميل إلى حصره في عدد معين انظر: نزهة النظر: ٢١، فتح المغيث: ٣/٣٥، تدريب الراوي: ٢/١٥٩.

(٣) الآحاد: هو ما رواه عدد لم يبلغ حد التواتر، انظر: نزهة النظر: ٢٤.

(٤) العزيز: «هو أنْ لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين» انظر: نزهة النظر: ٢٩.

(٥) المشهور: «هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين» انظر: نزهة النظر: ٢٨.

(٦) نزهة النظر: ٣١ - ٣٢، وانظر: علوم الحديث: ٢٤٣، الخلاصة: ٥١، التذكرة في علوم الحديث: ١٧، جواهر الأصول: ٣٤، تدريب الراوي: ٢/١٦٣.

المتداول بين متأخري المحدثين[1].

وينقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما: «غريب مطلق» و«غريب نسبي».

أما الغريب المطلق: أو الفرد المطلق: فهو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده[2].

وأما الغريب النسبي أو الفرد النسبي: فهو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

وهناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن عدها من الغريب النسبي؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

أ - تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم لم يروه ثقة إلّا فلان.

ب - تفرد راو معين عن راو معين: كقولهم: «تفرد به فلان عن فلان» وإن كان مروياً من وجوه أخرى.

ج - تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: «تفرد به أهل مكة أو أهل الشام».

د - تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: «تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة»[3].

وقد استعمل الإمام ابن خزيمة اصطلاح «الغريب» في مواضع متعددة من «صحيحه» ومن خلال تتبع صنيعه فيه، يبدو لي أنه قد قصد بالغرابة: التفرد.

---

(١) انظر: الإسناد عند المحدثين، رسالة ماجستير للأستاذ داود سلمان صالح ص٢٦٤.

(٢) انظر: نزهة النظر: ٣١.

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: ٧٠٥/٢.

ويؤيد ذلك من الناحية التطبيقية الأمثلة الآتية المنتقاة من صحيح الإمام ابن خزيمة:

المثال الأول: قال ابن خزيمة:

«أخبرنا موسى، حدثني الضحاك بن مخلد (أبو عاصم النبيل)، أخبرنا سفيان، حدثني عبدالله بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«**ألا أدلكم على ما يكفّر الله به الخطايا ويزيد في الحسنات؟**» قالوا: بلى يا رسول الله قال: «**إسباغ الوضوء على المكاره، وانتظار الصلاة بعد الصلاة**»، ثم ذكر الحديث.

قال ابن خزيمة: «هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم[1]. فإن كان أبو عاصم قد حفظه فهذا إسناد غريب. والمشهور في هذا المتن عبدالله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد، لا عن عبدالله بن أبي بكر»[2].

ويفهم من هذا الكلام أن الإمام ابن خزيمة قد قصد بالغرابة هنا: تفرد راو معين عن راو معين، حيث ذكر تفرد أبي عاصم النبيل بروايته عن سفيان الثوري، مع تصريحه بأن المشهور في هذا المتن عبدالله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد، لا عن عبدالله بن أبي بكر.

وهذا النوع من التفرد يدخل ضمن أنواع «الفرد النسبي».

وقد أخرج الإمام الحاكم هذا الحديث في «المستدرك» ثم قال عقبه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من

---

(١) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ٢١٢هـ أو بعدها، أخرج له الستة» تقريب التهذيب: ٣٧٣/١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٩٠/١، كتاب الوضوء، باب ذكر تكفير الخطايا والزيادة في الحسنات بإسباغ الوضوء على المكاره، رقم الحديث: ١٧٧.

حديث الثوري، فإني سمعت أبا علي الحافظ يقول: «تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري» ووافقه الذهبي[(١)].

ورواه البزّار وقال: «لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم...»[(٢)].

ورواه ابن حبان من طريق ابن خزيمة[(٣)]، وكذلك البيهقي وقال: «قال الطبراني: لم يروه عن سفيان إلا أبو عاصم، ثم قال: وقد روي ذلك من حديث عبدالله بن محمد بن عقيل عن سعيد والله أعلم»[(٤)].

المثال الثاني: قال ابن خزيمة:

حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: أخبرنا ابن فروخ، وحدثنا علي بن عبدالرحمٰن بن المغيرة، قال: حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق، قال: أخبرنا عبدالله بن فروخ، قال: حدثني ابن جريج: عن عطاء، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال:

«كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة في إتمام... الحديث».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث غريب لم يروه إلا عبدالله بن فروخ»[(٥)].

رابعاً: غريب غريب

وقد قصد به الإمام ابن خزيمة التفرد أيضاً، وكرر اللفظ مرتين من أجل التأكيد على التفرد.

---

(١) انظر: المستدرك: ١٩١/١ ـ ١٩٢، كتاب الصلاة، باب فضيلة انتظار الصلاة بعد الصلاة.

(٢) انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي: ٢٥٩/١.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان: ٣٠٩/١.

(٤) انظر: السنن الكبرى: ١٦/٢.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١٠٧/٣ ـ ١٠٨، رقم الحديث: ١٧١٧، وانظر نماذج أخرى: حديث رقم: ٩، ١٠٠، ١٧٧، ٢٢٩، ٣٠٥، ١٠١٣، ١٢٨٦، ١٧٦٠، ٢١٥٠، ٢٣٠٩، ٢٤٣٤، ٢٦٨٦، ٢٨٧٥، ٢٩٦٩، ٢٩٨٠.

ومن أمثلته ما جاء في كتاب الحج: «باب الأمر بتعجيل الحج خوف فوته برفع الكعبة...».

قال: حدثنا الحسن بن قزعة بن عبيد بخبر غريب غريب، حدثنا سفيان بن حبيب، حدثنا حميد الطويل، عن بكر بن عبدالله المزني، عن عبدالله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استمتعوا من هذا البيت فإنه قد هدم مرتين ويرفع في الثالث**»[1].

ومن أمثلته أيضاً: ما جاء في «كتاب الصلاة: باب الرخصة في ترك انتظار الرعية للخطبة يوم العيد» قال: أنبأنا محمد بن عمرو بن تمام المصري، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا الفضل بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن عبدالله بن السائب، قال: «حضرت رسول الله ﷺ يوم عيد.... الحديث».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث خراساني غريب غريب لا نعلم أحداً رواه غير الفضل بن موسى السيناني»[2].

خامساً: المرفوع[3]

سادساً: الموقوف[4]

وهذا النوعان قد سبق التعريف بهما عند الكلام عن أقسام الحديث باعتبار من أضيف إليه؛ لذلك أجد في غنى عن الحديث عنهما هنا، لأنهما قد أشبعتا بحثاً هناك.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢٨/٤ ـ ١٢٩، رقم الحديث: ٢٥٠٦.

(٢) المصدر السابق: ٣٥٨/٢، رقم الحديث: ١٤٦٢، وانظر نماذج أخرى: حديث رقم: ١٣، ١٤، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٥٦، ٥٧٣، ١٠١٢، ١٠٨٤، ١٠٨٧، ١١١٦، ١١٢٦، ١٢٩٦، ١٤٧٤، ١٤٧٨، ١٤٨٨، ١٤٩٥، ١٤٩٨، ٢٤٢٠، ٢٤٢٤، ٢٩٧٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: حديث: ١٠١٣، ٢٦٥٢.

(٤) انظر: المصدر السابق: حديث: ٢٧٢، ٣٥٦، ٨٠٨، ٨٢٨، ٨٢٩، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١٤٤٠، ١٧٠٠، ٢١٢٠، ٢٨٥٢، ٣٠٥٠.

سابعاً: المسند

هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فلا يدخل الموقوف والمقطوع ولو اتصل إسنادهما، ولا المنقطع ولو كان مرفوعاً. وهذا هو المعتمد المشهور في تعريف المسند[1].

وبه قطع الحاكم واقتصر عليه، وجزم به ابن حجر في النخبة[2]. ولم يشترط الخطيب البغدادي الرفع وإنما جعله أمراً أغلبياً، فالمسند عنده: ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره[3]. وقال ابن عبدالبر: «المسند: هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً»[4].

وقد استخدم الإمام ابن خزيمة لفظ «المسند» في صحيحه.

ومن خلال التتبع والاستقراء وجدت أنه ـ رحمه الله ـ يطلق لفظ «المسند» على الحديث المرفوع الذي اتصل إسناده إلى النبي ﷺ، وقد فعل ذلك في مواطن متعددة من صحيحه: من ذلك قوله الذي صدّر به كتاب الوضوء:

«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد...»[5].

وقال ابن خزيمة في موضع آخر من كتابه: «باب ذكر الخبر المفسر

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي: ١٢٣، قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ٢٦، منهج النقد: ٣٢٦، وانظر: توضيح الأفكار: ١/٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث: ١٧، اختصار علوم الحديث: ٤٤، التبصرة والتذكرة: ١/١٢١، نزهة النظر: ٩٢.

(٣) الكفاية: ٤١٢، وانظر: النكت: ١/٥٠٥.

(٤) علوم الحديث: ٣٩، التقريب: ١/١٤٧، وانظر: التبصرة والتذكرة: ١/١١٩، نزهة النظر: ٩٢.

(٥) صحيح ابن خزيمة: ١/٣.

أَنَّ النبي ﷺ إنما كان يجهر في الأوليين من المغرب، والأوليين من العشاء، لا في جميع الركعات كلها، من المغرب والعشاء إن ثبت الخبر مسنداً، ولا أخال، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه، وإن لم يثبت الخبر من جهة الإسناد الذي نذكره».

ويفهم من هذا أن الحديث إذا تلقته الأمة بالقبول يمكن العمل به، وإن كان فيه خلل في الإسناد. ثم قال ابن خزيمة بعد أن ذكر الحديث: «هذا الخبر رواه البصريون عن سعيد عن قتادة عن أنس [بن مالك] عن مالك بن صعصعة في قصة المعراج، وقالوا في آخره: قال الحسن: فلما زالت الشمس، نزل جبريل إلى آخره، فجعلوا الخبر من هذا الموضع في إمامة جبريل مرسلاً عن الحسن. . . .»[1].

فكلام الإمام ابنِ خزيمة هنا ينفي أن يكون المراد بالمسند عنده هو المسند عند ابن عبدالبر، وذلك لأنه ـ رحمه الله تعالى ـ لم يرتضِ تسمية المرسل مسنداً، وإن كان هذا المرسل مرفوعاً.

إذن فهذا يقطع أن الحديث غير المتصل لا يسمى مسنداً عند ابن خزيمة، وإن كان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه ـ رحمه الله تعالى ـ لم يقتصر في إطلاق «المسند» على ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ فقط، بل يطلق ذلك أيضاً على الموقوف والمقطوع إذا اتصل سندهما.

ومن الأمثلة التي تدل على ذلك قوله: في «كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرتها، والدليل على أن الصلاة أول ما افترضت ركعتان، أرادت بعض الصلاة دون جميعها. . .».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٤٢ ـ ٤٣، كتاب الإمامة، رقم الحديث: ١٥٩٢، وانظر: حديث رقم: ٣٠٥، ١١٧٢، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢٣١٣، ٢٣١٧، ٢٥٩٢، ٢٧٣١.

«أخبرنا أحمد بن نصر المقرىء وعبدالله بن الصباح العطار البصري، قال أحمد: أخبرنا، وقال عبدالله: حدثنا محبوب بن الحسن، أخبرنا داود ـ يعني ابن أبي هند ـ عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت:

«فرضت صلاة السفر والحضر ركعتين ركعتين. . . الحديث».

قال ابن خزيمة: «هذا حديث غريب لم يسنده أحد أعلمه غير محبوب بن الحسن. رواه أصحاب داود فقالوا: عن الشعبي عن عائشة خلا محبوب بن الحسن»[(١)].

قلت: الحديث في إسناده ضعف: فيه محبوب ـ وهو لقب له واسمه محمد ـ قال عنه ابن حجر في «التقريب»: «صدوق فيه لين»[(٢)].

وقد خالف أصحاب داود محبوباً كما بيَّن الإمام ابن خزيمة، حيث لم يذكروا في إسناده مسروقاً، فصار الإسناد بذلك منقطعاً، لأن الشعبي لم يسمع من عائشة كما قال الحاكم وغيره، وأشار إلى ذلك ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ وقد أخرجه أحمد من طريقين عن داود به منقطعاً.

وهكذا يظهر لنا أن الإمام ابن خزيمة قد أراد بقوله: «لم يسنده أحد أعلمه غير محبوب بن الحسن»: أنَّ هذا الحديث لم يروه متصلاً إلا محبوب ـ كما يدل هذا المثال أيضاً على أن الغريب عند ابن خزيمة مشترك بين الصحيح وغيره.

إذن: نخلص من هذه كله أن المسند عند ابن خزيمة يطلق على ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه بغض النظر عن كونه مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٥٧/١، رقم الحديث: ٣٠٥.

(٢) تقريب التهذيب: ١٥٤/٢.

ثامناً: المرسل

اختلف العلماء في تعريفه على عدة أقوال:

أحدها: إنه حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيدالله بن عدي بن الخيار، وقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب وأمثالهم، إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا.

وثانيها: إنه ما قال فيه التابعي صغيراً كان أو كبيراً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، وهذا هو المشهور عند كثير من أهل الحديث. وعليه اقتصر المتأخرون، فلا يطلقون المرسل إلّا بهذا المعنى.

وثالثهما: إنه ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء أكان الساقط هو الصحابي أم غيره، وإليه ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين[1].

وقد استخدم الإمام ابن خزيمة مصطلح «المرسل» في مواضع متعددة من كتابه، وقد تبين لي بالتتبع والاستقراء أنه: ـ رحمه الله تعالى ـ يطلق «المرسل» ولا يريد به خصوص المرسل في اصطلاح المتأخرين، وإنما يدخل فيه المنقطع أيضاً سواء كان الانقطاع في أول السند، أو في أثنائه، أو في آخره، وسواء كان الساقط من الإسناد الصحابي أو غيره، وهو بهذا يوافق رأي الجمهور من الفقهاء والأصوليين.

والأمثلة التي تدلل على صحة هذا الاستنتاج كثيرة منها:

١ ـ قوله في: «كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر المفسر للفظتين المجملتين اللتين ذكرتهما في البابين المتقدمين..».

---

(١) علوم الحديث: ٤٧، الخلاصة: ٦٥، جامع التحصيل للعلائي: ٣١، البحر المحيط للزركشي: ٤٠٣/٤، التبصرة والتذكرة: ١٤٤/١ ـ ١٤٦، النكت: ٥٤٣/٢، نزهة النظر: ٤٣، تدريب الراوي: ١٥٩/١.

«أخبرنا أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم البزاز يخبر غريب غريب، أنبأنا يحيى بن إسحاق السيحليني، حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة: أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: «متى توتر»؟ قال: أوتر قبل أن أنام... الحديث» هكذا رواه ابن خزيمة متصلاً، ثم قال: «هكذا عند أصحابنا عن حماد مرسل ليس فيه أبو قتادة»[1].

يعني أن حماد بن سلمة قد روى الحديث عن ثابت عن عبدالله بن رباح عن النبي ﷺ بإسقاط أبي قتادة ـ الصحابي ـ فسماه الإمام ابن خزيمة مرسلاً، لأن راويه عن النبي ﷺ هو: عبدالله بن رباح الأنصاري ـ أبو خالد المدني ـ سكن البصرة ـ وهو من الطبقة الوسطى من التابعين[2].

٢ ـ قوله في: «كتاب الجمعة، باب ذكر الخبر المتقصي للفظة المختصرة التي ذكرتها...»:

«أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا عبدالله بن وهب، قال: وأخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه عن موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «**سيد الأيام يوم الجمعة**... الحديث».

قال ابن خزيمة: «غلطنا في إخراج هذا الحديث، لأن هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه: أبو عثمان التبان روى عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه».

فهذا الحديث سماه الإمام ابن خزيمة مرسلاً؛ لأن راويه عن أبي هريرة هو موسى بن أبي عثمان التُّبان، المدني، وهو من المعدودين في طبقة كبار اتباع التابعين[3].

ويفهم من هذا أن ما سماه ابن خزيمة ـ هاهنا ـ مرسلاً يعد من قبيل المنقطع عند متقدمي المحدثين ومتأخريهم على حد سواء.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٤٥/٢.
(٢) انظر: تقريب التهذيب: ٤١٤/١.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢٨٦/٢.

حيث عرفه المتقدمون بقولهم: «المنقطع، هو كل ما لا يتصل، سواء كان يعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره».

وبتعبير آخر: هو ما سقط منه راوٍ أو أكثر من أي موضع من السند. وعلى هذا الرأي يكون المنقطع أصلاً عاماً تندرج تحته أنواع الانقطاع.

قال النووي: «إنه الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء، والخطيب وابن عبدالبر وغيرهم من المحدثين».

أما المتأخرون فقد جعلوه قسماً خاصاً، وعرفّوه بأنه: «ما سقط من أثناء إسناده واحد أو أكثر لا على التوالي». وهذا التعريف جعل المنقطع نوعاً من أنواع الانقطاع.

هذا وقد جرى المحدثون على تسمية المثال الأول وما أشبهه ـ الذي تقدم ذكره آنفاً ـ بـ«المرسل». وسموا المثال الثاني منقطعاً، ثم اختلفوا في إطلاق اسم المرسل عليه: فالإمام الحاكم لا يرى إطلاق اسم المرسل عليه، حيث قال: «ولا يقال لهذا النوع ـ يعني المنقطع ـ من الحديث مرسل، إنما يقال له: «منقطع»[1]. أما الخطيب فإنه يجعل المنقطع من المرسل، حيث قال: «لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو رواية الراوي عمن لم يعاصر أو لم يَلقه»[2] ثم مثّل بالمنقطع للمرسل أيضاً.

وعلى ذلك جرى ابن الأثير في المرسل أيضاً[3]. وهو مذهب الفقهاء والأصوليين[4]. وقد بنى على هذا التوسع في المرسل كثير من المصنفين كتبهم في المراسيل ومن أهمها: المراسيل لأبي حاتم، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل للحافظ العلائي.

(١) معرفة علوم الحديث: ٢٨.
(٢) الكفاية: ٤٢٣.
(٣) انظر: جامع الأصول: ٦٢ ـ ٦٤.
(٤) انظر: النكت: ٥٤٣/٢، تدريب الراوي: ١٦٠.

ونستنتج من صنيع الإمام ابن خزيمة في صحيحه أنه سوّى بين المنقطع والمرسل، وهو يطلق أياً من الاسمين على كل من المرسل والمنقطع.

فالمرسل عنده: هو ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه سواء أكان الساقط الصحابي أم غيره. وعلى رأي ابن خزيمة هذا يكون المرسل أصلاً عاماً تندرج تحته أنواع الانقطاع.

لكن المحدثين وإن اتفقوا على شمول إطلاق المرسل للمنقطع، كما ذكر الخطيب إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ـ كما قال ابن الصلاح ـ ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وهذا هو النوع الأول الذي تقدم ذكره آنفاً، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة[1].

تاسعاً: المنكر

اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف المنكر، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، ويرجع ذلك الاختلاف إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح.

وقد عرّفه الحافظ أبو بكر البرديجي فقال: «هو الحديث الذي لا يعرف متنه عن غير راويه» وكذا أطلقه كثيرون من أهل الحديث[2].

ويرى ابن الصلاح أن المنكر والشاذ بمعنى واحد وأنه ينقسم إلى قسمين هما:

١ ـ الفرد المخالف لما رواه الثقات.

٢ ـ الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده[3].

---

(١) انظر: علوم الحديث: ٥٣.

(٢) انظر: التقريب: ١/١٩٩، النكت: ٢/٦٧٤، تدريب الراوي: ١/١٩٩.

(٣) انظر: علوم الحديث: ٧٢ ـ ٧٤.

أما الحافظ ابن حجر فقد عرّفه بأنه: «ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه»[1]. وقد استقر المتأخرون على هذا الاصطلاح.

وذكر أيضاً تعريفاً آخر للمنكر وهو: «الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه»[2] ونسب هذا التعريف لغيره، وقد مشى عليه البيقوني في منظومته فقال:

ومنكر الفرد به راوٍ غدا   تعديله لا يحتمل التفردا[3]

وقال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: «ولفظ منكر» كثيراً ما يطلقونه على «الموضوع» يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته، كما تراه شائعاً منتشراً في كتب «الموضوعات» وكتب الرجال المجروحين، مثل كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي، وكتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لابن عراق، وغير هذين الكتابين.. وهذا البحث مما يستفاد، ولم أرَ مَن كتب فيه من قبل...»[4].

هذا ولم ترد لفظة «منكر» في صحيح ابن خزيمة المطبوع إلاّ مرة واحدة ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ والذي يبدو لي أن مراد الإمام ابن خزيمة من هذه اللفظة الإشارة إلى كون الحديث موضوعاً باطلاً.

والحديث الذي وصفه الإمام بالنكارة، ذكره في «كتاب الصيام»: «باب الرخصة في السمر للمعتكف مع نسائه في الاعتكاف...» قال:

حدثنا الفضل بن أبي طالب، حدثنا المعلى بن عبدالرحمٰن الواسطي، حدثنا عبدالحميد بن جعفر، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن أبي معمر، عن

---

(١) انظر: نزهة النظر: ٦٨.

(٢) المصدر السابق: ٦٨.

(٣) انظر: شرح البيقونية: ١٣٢.

(٤) انظر: تعليقات الشيخ عبدالفتاح أبو غدة على المصنوع في معرفة الحديث الموضوع لملا علي القاري: ٢٠.

عائشة، قالت: «كنت أسمر عند رسول الله ﷺ وهو معتكف، وربما قال: قالت: كنت أسهر».

قال ابن خزيمة: «هذا خبر ليس له من القلب موقع، وهو خبر منكر لولا ما استدللت من خبر صفية[1] على إباحة السمر للمعتكف. لم يجز أن يجعل لهذا الخبر باب على أصلنا، فإن هذا الخبر ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاج بها إلا أن في خبر صفية غنية في هذا...»[2].

قلت: وعندما تنعم النظر في إسناد هذا الحديث نجد أن فيه: المعلى بن عبدالرحمٰن الواسطي.

وقد قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف كذاب، وذهب ابن المديني إلى أنه كان يضع الحديث. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، وقال أبو داود السجستاني: سمعت يحيى بن معين ـ وقد سئل عن معلى بن عبدالرحمٰن ـ فقال: أحسن أحواله أنه قيل له عند موته ألا تستغفر الله؟ فقال: ألا أرجو أن يغفر لي، وقد وضعت في فضل علي ـ رضي الله عنه ـ تسعين حديثاً، أو قال: سبعين حديثاً[3]. وقال الحافظ ابن حجر: «متهم بالوضع. وقد رُمِيَ بالرفض...»[4].

وهكذا نجد أن هذا الحديث الذي وصفه الإمام ابن خزيمة بلفظ «منكر»: في إسناده رجل وضاع لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به، وهذا يعني أن «المنكر» عند ابن خزيمة هو: الحديث المختلق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ.

---

(١) خبر صفية ـ رضي الله عنها ـ هو: «أنها جاءت النبي ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، فتحدثت عنده ساعة، ثم قامت لتنقلب، وقام النبي ﷺ معها ليقلبها....» صحيح ابن خزيمة: ٣٤٩/٤، كتاب الصيام، باب ذكر الدليل على أنّ النبي ﷺ إنما بلغ مع صفية حين أراد قلبها إلى منزلها باب المسجد، رقم الحديث: ٢٢٣٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٤٩/٤، رقم الحديث: ٢٢٣٥.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال: ١٤٨/٤ ـ ١٤٩.

(٤) تقريب التهذيب: ٢٦٥/٢.

عاشراً: المدرج

وقد عرفّه المحدثون بأنه: «ما غُيِّر سياقِ إسناده، أو أدخِلَ في متنه ما ليس منه بلا فصل»[1].

وينقسم إلى قسمين هما: مدرج الإسناد، ومدرج المتن. ويعد المدرج بقسميه نوعاً من أنواع الحديث الضعيف.

ولما كان الإدراج في الحديث ذا أثر خطير؛ لأنه قد يترتب عليه أحياناً أن يجعل من الحديث ما ليس منه، فقد شدد العلماء البحث عنه، وتحروا، وأخذوا فيه بالحيطة، فوضعوا لكشفه وسائل عديدة تحقق معرفته، وكشفه، وهي:

١ ـ ورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه.

٢ ـ أن يرد التنصيص على ذلك من الراوي نفسه، أو من أحد الأئمة المطلعين.

٣ ـ استحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك[2].

وقد نبّه المحدثون في مصنفاتهم على كل زيادة في الأحاديث مهما تكن هينة يسيرة، بالنص على أصحابها، سواء أوقعت تلك الزيادة في المتن، أم في الإسناد: ذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة، وعلى مدرجيها أن يأتي من ينقلها على لسانهم غير ملاحظ إدراجها، فيساعدون بذلك ـ من دون قصد ـ على الكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ، أو على من أدى أحاديث رسول الله ﷺ[3].

والإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ كان ممن نبه على ما وقع من إدراج في الأحاديث، وتوسع في بيان ذلك توسعاً كبيراً، يدل على ذلك ما جاء في كتاب الصلاة: «باب ذكر خبر روي في قصة ذي اليدين، أدرج

---

(١) انظر: اختصار علوم الحديث: ٧٣، نزهة النظر: ٦٩ ـ ٧١، تدريب الراوي: ٢٢٦/١، الوسيط في علوم مصطلح الحديث لمحمد أبي شهبة: ٣١٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة، النكت: ٨١٢/٢.

(٣) انظر: علوم الحديث لصبحي الصالح: ٢٤٤.

لفظه الزهري في متن الحديث، فتوهم من لم يتبحر العلم ولم يكتب من الحديث إلاّ نتفاً أن أبا هريرة قال تلك اللفظة التي قالها الزهري في آخر الخبر، وتوهم أيضاً أن هذا الخبر الذي زاد فيه الزهري هذه اللفظة خلاف الأخبار الثابتة أن النبي ﷺ سجد يوم ذي اليدين بعد ما أتم صلاته».

فإنه بعد أن أورد حديث محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعبيدالله بن عبدالله عن أبي هريرة قال: «سلم رسول الله ﷺ عن ركعتين، فقال له ذو الشمالين من خزاعة حليف لبني زهرة: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ قال: «**كلٌ لم يكن**». فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: «أصدق ذو اليدين»؟

قالوا: نعم! فأتم ما بقي من صلاته، ولم يسجد سجدتي السهو حين يقنّه الناس»[1].

وأورد أحاديث أخرى لم ترد فيها لفظة: «ولم يسجد سجدتي السهو حين يقنّه الناس»[2].

ثم قال: «فقوله في خبر محمد بن كثير عن الأوزاعي في آخر الخبر: «ولم يسجد سجدتي السهو حين يقنه الناس»، إنما هو من كلام الزهري، لا من قول أبي هريرة. ألا ترى محمد بن يوسف لم يذكر هذه اللفظة في قصته، ولا ذكره ابن وهب عن يونس، ولا الوليد بن مسلم عن عبدالرحمٰن بن عمرو، ولا أحد ممن ذكرت حديثهم، خلا أبي صالح عن الليث عن ابن شهاب، فإنه سها في الخبر، وأوهم الخطأ في روايته، فذكر آخر الكلام الذي هو من قوله الزهري مجرداً عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ لم يسجد يوم ذي اليدين».

ولم يحفظ القصة بتمامها، والليث في خبره عن يونس قد ذكر القصة بتمامها، واعلم أن الزهري إنما قال: «لم يسجد النبي ﷺ يومئذ» «أنه لم يحدثه

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢٤/٢، رقم الحديث: ١٠٤٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٢٤/٢ ـ ١٢٦، أرقام الأحاديث: ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤.

أحد منهم أن النبي ﷺ سجد يومئذ، لا أنهم حدثوه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لم يسجد يومئذ، وقد تواترت الأخبار عن أبي هريرة من الطرق التي لا يدفعها عالم بالأخبار أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو يوم ذي اليدين»[١].

وهذا الإدراج الذي نبّه عليه الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ يعد من القسم الثاني من أقسام الإدراج وهو الإدراج في المتن. وموقع هذا الإدراج في آخر الحديث.

هذا ولم يستخدم الإمام ابن خزيمة في كتابه مصطلح «حسن» لأنه يدرجه ضمن الصحيح كما تقدم بيان ذلك، ولم يستخدم أيضاً مصطلح «ضعيف» في صحيحه، وإنما أكثر من استخدام المصطلحات الآتية التي تدل على التضعيف والتمريض وهي:

أ ـ «في القلب من هذا الإسناد»[٢].

ب ـ «فيه نظر»[٣].

ج ـ «إن صح الخبر»[٤].

د ـ «إن ثبت الخبر»[٥].

هـ ـ «قريب من جهة النقل»[٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢٧/٢ ـ ١٢٨، وانظر نماذج أخرى: حديث رقم: ١٤٣١، ٢٠٦١، ٢٨٤٥.

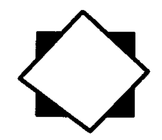
(٢) انظر: صحيح ابن خزيمة: حديث رقم: ١٨٧٨، ٢٠٥٧، ٢٣٢٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: حديث رقم: ٤٠٧.

(٤) انظر: المصدر السابق: حديث رقم: ٥٤٠، ١٤٦٤، ١٧٣٠، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٩٣٠، ١٩٨٧، ٢٠٠٨، ٢٠٥٦، ٢٠٨٨، ٢١٣٦، ٢١٩٢، ٢٢٨٢، ٢٣٢٤، ٢٣٧٩، ٢٤١٤، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٩٦، ٢٥٧٩، ٢٧٨٢، ٢٧٩١، ٢٧٩٢.

(٥) انظر: المصدر السابق: حديث رقم: ١٢٩٨، ١٥٨٠، ١٦٤٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٧٢٢، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٥٧، ٢٣٦٢، ٢٤٥٠، ٢٥٩٢، ٢٧٥٠، ٢٨٣٦، ٢٨٤١.

(٦) انظر: المصدر السابق: حديث رقم: ٨٤٠.



المبحث الثاني
مصطلحات ابن خزيمة في التصحيح والتضعيف ومنهجه في إيرادها



استخدم الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ في صحيحه اصطلاحات خاصة تدل على تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وسأتكلم عن ذلك في مطلبين:

المطلب الأول

مصطلحات ابن خزيمة في التصحيح

ومنهجه في إيرادها

وفيه فرعان:

الفرع الأول
مصطلحات ابن خزيمة في التصحيح

استعمل الإمام ابن خزيمة المصطلحات الآتية في التصحيح:

أ ـ هذا الخبر صحيح من جهة النقل:

ومثاله ما جاء في «كتاب الوضوء: باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل»: «حدثنا بشير بن معاذ العقدي، حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبدالله بن موهب عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة: أن رجلاً سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «**إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ**». قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «**نعم**»....» الحديث.

قال ابن خزيمة: «لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل...»(1).

ب ـ «صحيح»، «حديث صحيح»، «الإسناد صحيح»، «صحيح في هذا الإسناد»:

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال ابن خزيمة: «وروى حارثة بن محمد عن عمرة عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، فكبر، ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك».

قال أبو بكر: «وحارثة بن محمد ـ رحمه الله ـ ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه. وهذا صحيح عن عمر بن الخطاب أنه كان يستفتح الصلاة مثل حديث حارثة لا عن النبي ﷺ...»(2).

---

(1) صحيح ابن خزيمة: ٢١/١، انظر رقم الحديث: ٣١، وانظر نماذج أخرى: حديث رقم: ٣٢، ٤٠٦.

(2) صحيح ابن خزيمة: ٢٣٩/١ ـ ٢٤٠، كتاب الصلاة، باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة... رقم الحديث: ٤٧٠، ٤٧١، وانظر نماذج أخرى حديث: ٣٢٤، ١٤٦١، ٢١٢٠، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧.

٢ ـ قال ابن خزيمة: «أنبأنا بندار، أنبأنا حرمي بن عمارة، حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه: عن النبي ﷺ في المواقيت».

قال ابن خزيمة: «لم يزدنا بندار على هذا». قال بندار: «فذكرته لأبي داود، فقال: صاحب هذا الحديث ينبغي أن يكبر عليه، قال بندار: «فمحوته من كتابي».

قال أبو بكر: «ينبغي أن يكبر على أبي داود حيث غلط، وأن يضرب بندار عشرة، حيث محا هذا الحديث من كتابه، حديث صحيح على ما رواه الثوري أيضاً عن علقمة. غلط أبو داود وغيّر بندار. هذا حديث صحيح رواه الثوري أيضاً عن علقمة»(١).

٣ ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا بشر بن هلال، حدثنا عمر بن علي، قال: سمعت معن بن محمد يحدث عن سعيد المقبري، قال: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة، فحدثنا أبو هريرة:

عن رسول الله ﷺ قال: «**الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله: كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع الطعام والشراب وشهوته من أجلي**»(٢).

قال ابن خزيمة: «أنبأنيه إسماعيل بن بشر بن منصور السلمي، حدثنا عمر بن علي، عن معن بن محمد، قال: سمعت حنظلة بن علي قال: سمعت أبا هريرة بهذا البقيع يقول: قال رسول الله ﷺ: «**بمثله**»»(٣).

قال أبو بكر: «الإسنادان صحيحان عن سعيد المقبري، وعن

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١/١٦٦ ـ ١٦٧، كتاب الصلاة، باب ذكر مواقيت الصلاة الخمس، رقم الحديث: ٣٢٤.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/١٩٧ ـ ١٩٨، كتاب الصيام، باب ذكر البيان أن الصيام من الصبر... رقم الحديث: ١٨٩٨.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣/١٩٨، كتاب الصيام، باب ذكر البيان أن الصيام من الصبر... رقم الحديث: ١٨٩٩.

حنظلة بن علي جميعاً عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة»[1].

٤ ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا أحمد بن نصر، حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ لثمان عشر مضت من رمضان فمر برجل يحتجم، فقال أفطر الحاجم والمحجوم» وحدثنا أحمد بن نصر، أنبأنا عبدالله بن صالح، ويحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث بن سعد حدثني قتادة بن دعامة البصري، عن الحسن، عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال: «**أفطر الحاجم والمحجوم**».

قال أبو بكر: «فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح، فليس من شرطنا في هذا الكتاب، والحسن لم يسمع من ثوبان» ثم قال: «هذا الخبر خبر ثوبان عندي صحيح في هذا الإسناد»[2].

ج ـ «ثابت صحيح»، «ثابت صحيح من جهة النقل»:

ومن أمثلته:

١ ـ قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عن أبي الحسين أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته: أنها جاءت النبي ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان. . . . الحديث»[3].

ثم أورد حديثاً آخر عن عائشة رضي الله عنها[4]، وقال في عقبه:

---

(١) المصدر السابق: ٣/١٩٨.

(٢) المصدر السابق: ٣/٢٣٦، كتاب الصيام، باب ذكر البيان أنّ الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم جميعاً، رقم الحديث: ١٩٨٣، ١٩٨٤.

(٣) المصدر السابق: ٣/٣٤٩، كتاب الصيام باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما بلغ مع صفية حين أراد قلبها إلى منزلها باب المسجد. . .، رقم الحديث: ٢٢٣٤.

(٤) انظر المصدر السابق: ٣/٣٤٩ ـ ٣٥٠، رقم الحديث: ٢٢٣٥.

«هذا خبر - [يعني خبر عائشة] - ليس له من القلب موقع، وهو خبر منكر ولولا ما استدلت من خبر صفية عن إباحة السمر للمعتكف لم يجز أن يجعل لهذا الخبر باب على أصلنا، فإن هذا الخبر ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاج بها إلا أن في خبر صفية غنية في هذا، فأما خبر صفية ثابت صحيح. . .»[1].

٢ - قال ابن خزيمة - بعد أن أورد الحديث أبي محذورة في ترجيع الأذان وتثنية الإقامة -[2]:

«فخبر ابن أبي محذورة ثابت صحيح من جهة النقل»[3].

د - «صحيح»، «ولا شك ولا ارتياب في صحته»:

ومثاله: ما جاء في «كتاب الصلاة باب تثنية قد قامت الصلاة في الإقامة. . .».

قال: «أنبأنا محمد بن معمر القيسي، أنبأنا سليمان بن حرب، أنبأنا حماد بن زيد، أنبأنا سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس، قال:

«أُمِرَ بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر الإقامة، إلا الإقامة - يعني قد قامت الصلاة -»[4].

ثم قال ابن خزيمة: «وخبر أيوب. . . عن أبي قلابة عن أنس صحيح لا شك ولا ارتياب في صحته. . .»[5].

---

(١) المصدر السابق: ٣/٣٥٠.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١/١٩٥ - ١٩٦، كتاب الصلاة، باب الترجيع في الأذان مع تثنية الإقامة، رقم الحديث: ٣٧٨.
(٣) المصدر السابق: ١/١٩٦، وانظر: ٣/٢٤٩.
(٤) صحيح ابن خزيمة: ١/١٩٤، رقم الحديث: ٣٧٦.
(٥) صحيح ابن خزيمة: ١/١٩٧.

هـ ـ شريف شريف:

وقد سبق أن مثلت له فيما مضى.

و ـ ثابت:

استعمل المحدثون مصطلح «ثابت» للدلالة على قبول الحديث، وهو يشمل عندهم الصحيح والحسن[1]. ومن المعلوم أن الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ كان ممن يدرج الحسن ضمن الصحيح، ويعدهما قسماً واحداً من أقسام الحديث، ولذلك نجده قد استعمل مصطلح «ثابت»، في تصحيح عدد من أحاديث كتابه.

ومن أمثلة ذلك: قوله: «باب البكاء عند تقبيل الحجر الأسود، وفي القلب من محمد بن عون هذا، ووضع اليدين على الحجر، ومسح الوجه بهما، ولكن خبر محمد بن علي ثابت».

ثم قال ـ بعد أن ذكر حديث ابن عون ـ: «حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا عيسى بن يونس، حدثنا محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر ـ وهو محمد بن علي ـ عن جابر بن عبدالله قال: «فدخلنا مكة حين ارتفاع الضحى، فأتى ـ يعني النبي ﷺ ـ باب المسجد فأناخ راحلته، ثم دخل المسجد، فبدأ بالحجر، فاستلم وفاضت عيناه بالبكاء... الحديث»[2].

الفرع الثاني
منهج الإمام في إيراد هذه المصطلحات

هذا وقد ورد كلام الإمام ابن خزيمة في تصحيح الأحاديث:

أ ـ من خلال تراجم الأبواب.

---

(١) انظر: تدريب الراوي: ١٤٣/١، قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ١١٦.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢١٢/٤، رقم الحديث: ٢٧١٣، وانظر نماذج أخرى: ١٩٩/١ ـ ٢٠٠، ٣٣٥/٣.

ب ـ على هيئة تعقيب يورده بعد الحديث.

وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: التصحيح في تراجم الأبواب

حيث صرح الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في تراجم الأبواب بصحة بعض الأحاديث: ومن أمثلة ذلك: قوله:

«باب ذكر خبر روى في الزجر عن الصوم إذا أدرك الجنب الصبح قبل أن يغتسل، ولم يفهم معناه بعض العلماء فأنكر الخبر، وتوهم أن أبا هريرة مع جلالته ومكانه من العلم غلط في روايته، والخبر ثابت صحيح من جهة النقل إلا أنه منسوخ لا أن أبا هريرة غلط في رواية هذا الخبر»:

«حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبدالوهاب، حدثنا أيوب عن عكرمة، عن خالد، عن أبي بكر بن عبدالرحمٰن، قال: «إني لأعلم الناس بهذا الحديث، بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ، وحدثنا بندار، حدثنا يحيى، عن ابن جريج، حدثني عبدالملك بن أبي بكر، عن أبيه، أنه سمع أبا هريرة يقول: من أصبح جنباً فلا يصوم. قال: فانطلق أبو بكر وأبوه عبدالرحمٰن حتى دخل على أم سلمة وعائشة، وكلاهما قالت: «كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً ثم يصوم».

فانطلق أبو بكر وأبوه حتى أتيا مروان، فحدثاه، فقال: عزمت عليكما لما انطلقتما إلى أبي هريرة فحدثاه، فقال: أهما قالتا لكما؟ قالا: نعم، قال هما أعلم. إنما أنبأنيه الفضل»[١].

ففي هذا المثال أشار الإمام ابن خزيمة إلى صحة الحديث في ترجمة الباب.

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠، رقم الحديث: ٢٠١١.

ثانياً: «التصحيح على هيئة تعقيب يورده بعد الحديث»:

ويتضمن هذا المسلك ما يأتي:

١ ــ تصريح ابن خزيمة بصحة الحديث بعبارة من عنده:

مثال ذلك:

قال ابن خزيمة: «حدثنا بشر بن هلال، حدثنا عمر بن علي، قال: سمعت معن بن محمد يحدث عن سعيد المقبري، قال: «كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة، فحدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر**»، قال رسول الله ﷺ ـ قال الله: «**كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به، يدع الطعام والشراب وشهوته من أجلي**»».

قال ابن خزيمة: «أنبأنا إسماعيل بن بشير بن منصور السلمي، حدثنا عمر بن علي، عن معن بن محمد، قال: سمعت حنظلة بن علي، قال: سمعت أبا هريرة بهذا البقيع ـ قال رسول الله ﷺ ـ: «**بمثله**»».

قال أبو بكر: «الإسنادان صحيحان عن سعيد المقبري، وعن حنظلة بن علي جميعاً عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة»[1].

ففي هذا المثال أشار الإمام ابن خزيمة إلى صحة هذين الحديثين على هيئة تعقيب أورده بعد ذكرهما.

٢ ــ صياغة الحكم على الحديث بالصحة من خلال أقوال الأئمة فيه، وذلك بإيجاز الحكم في عبارة نقدية:

مثال ذلك:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٩٧/٣ ـ ١٩٨، كتاب الصيام، باب ذكر البيان أن الصيام من الصبر. . . . رقم الحديث: ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩.

قال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا محاضر الهمداني، حدثنا الأعمش عن عبدالله بن عبدالله ـ وهو الرازي ـ عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: **«لا»** قال: أتوضأ من لحومها؟ قال: **«نعم»** قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: **«نعم»**، قال: أتوضأ من لحومها؟ قال: **«لا»**.

قال ابن خزيمة: «ولم نر خلافاً، بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه»[(1)].

ففي هذا المثال صاغ الإمام ابن خزيمة الحكم بصحة الحديث من خلال أقوال أئمة هذا الشأن، وذلك بإيجاز الحكم في عبارة نقدية.

المطلب الثاني

مصطلحات ابن خزيمة في التضعيف ومنهجه في إيرادها

وفيه فرعان:

الفرع الأول مصطلحات ابن خزيمة في التضعيف

استخدم الإمام ابن خزيمة في كتابه الصحيح مصطلحات خاصة تدل على تضعيف الأحاديث وتمريضها، وهي كما يأتي:

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **٢١/١**، كتاب الوضوء، باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل، رقم الحديث: **٣١**.

أ - في القلب من هذا الخبر

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب التكبير والتهليل في الغدو إلى المصلى في العيدين إن صح الخبر. فإنّ في القلب من هذا الخبر، وأحسب الحمل فيه على عبدالله بن عمر العمري إن لم يكن الغلط من ابن أخي ابن وهب: أنبأنا أحمد بن علي بن وهب، حدثنا عبدالله بن عمر، عن نافع عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس، وعبدالله بن عباس، والعباس، وعلي، وجعفر، والحسن، والحسين، وأسامة بن يزيد، وزيد بن حارثة، وأيمن بن أم أيمن، رافعاً صوته بالتهليل والتكبير، فيأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلى، فإذا فرغ رجع على الحذائين حتى يأتي منزله»[١].

ب - في القلب من هذا الإسناد

ومثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب صلاة التسبيح إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيء:

حدثنا عبدالرحمٰن بن بشير بن الحاكم - أملى بالكوفة - أنبأنا موسى بن عبدالعزيز أبو شعيب العدني - وهو الذي يقال له: القنباري سمعته يقول - أصلي فارسي - قال: حدثني الحكم بن أبان، حدثني عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال للعباس بن عبدالمطلب: «يا عباس، يا عماه، ألا أعطيك، ألا أجيزك، ألا أفعل لك عشر خصال، إذا أنت فعلت ذلك غفر الله ذنبك أوله وآخره. . . . الحديث»[٢].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٤٣/٢، رقم الحديث: ١٤٣١، وهذا الحديث إسناده ضعيف كما أشار إليه ابن خزيمة، فيه عبدالله بن عمر العمري المدني، قال عنه ابن حجر في التقريب: ٤٣٥/١: «ضعيف. . . من السابعة» وانظر نماذج أخرى: ١٨٥/٣، حديث: ١٨٧٨.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٢٣/٢، رقم الحديث: ١٢١٦، وهذا الحديث إسناده ضعيف كما ذهب إليه ابن خزيمة، لكن له شواهد يتقوى بها. وانظر نماذج أخرى: ٢٧٣/٣، حديث: ٢٠٥٧، ٤٤/٤، حديث: ٢٣٢٤، ٢٤١/٤، حديث: ٢٧٨٢.

ج ـ فيه نظر

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: أنبأنيه أحمد بن منصور الرمادي، أنبأنا أبو المنذر، أنبأنا يونس عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد، قال:

«قلت لعائشة: أي ساعة توترين؟ قالت: ما أوتر حتى يؤذنون، وما يؤذنون حتى يطلع الفجر. قالت: وكان لرسول الله ﷺ مؤذنان... الحديث».

ثم قال ابن خزيمة: «أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة فإن فيه نظر، لأني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود...»[1].

د ـ إنْ ثبت الخبر

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: باب: قدر مكيلة ما يطعم كل مسكين في كفارة الصوم إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد:

حدثنا أحمد بن زياد الضبي الواسطي بالأيلة، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شَريك بن عبدالله عن ابن أبي ليلى، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال:

«من مات وعليه رمضان لم يقضه فليُطعم عنه لكل يوم نصف صاع من بر»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٢١١/١ ـ ٢١٢، كتاب الصلاة، باب ذكر خبر روي عن النبي ﷺ ظن بعض أهل الجهل أنه يضاد هذا الخبر الذي ذكرنا أن النبي ﷺ قال: **«إن بلالًا يؤذن بليل»**، رقم الحديث: **٤٠٧**.

(٢) صحيح ابن خزيمة: **٢٧٣/٣**، رقم الحديث: **٢٠٥٧**، وانظر نماذج أخرى: حديث: **١٢٩٨**، ١٥٨٦، ١٦٤٣، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٤٥٠، ٢٣٦٢، ٢٨٣٦.

هـ - إنْ صح الخبر

وقد أكثر الإمام ابن خزيمة من استعمال هذه الصيغة للدلالة على تضعيف الأحاديث وتوهينها.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء في كتاب الزكاة، باب الإمام المصدق بقسم الصدقة حيث يقبض إنْ صح الخبر فإن في القلب من أشعث بن سوار.....».

قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عمر بن علي بن عطاء بن مقدم المقدمي، حدثنا أشعث بن سوار عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: «بعث رسول الله ﷺ رجلاً ساعياً على الصدقة وأمره أن يأخذ من الأغنياء فيقسمه على الفقراء فأمر لي بقُلُوصُ»[(1)].

و - إنْ ثبت الخبر ولا أخال

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفه إنْ ثبت الخبر، ولا أخال إلا أنه ليس في الخبر حكم، وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتاً من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح أنْ يدعو به على الموقف وغيره». روى قيس بن الربيع عن الأغر، عن خليفة بن حصين، عن علي، قال:

«كان أكثر دعاء رسول الله ﷺ بعشية عرفة: «اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول، اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك مآبي....»[(2)].

---

(1) صحيح ابن خزيمة: ٧٤/٤، رقم الحديث: ٢٣٧٩، وانظر نماذج أخرى: حديث: ١١٤٤، ١٤٦٤، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٩٣٠، ١٩٨٧، ٢٠٠٨، ٢٠٥٦، ٢٠٨٨، ٢١٣٦، ٢١٩٢، ٢٢٨٢، ٢٣٧٩، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٩٦، ٢٤٩٧، ٢٧٩١، ٢٧٩٢.

(2) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٤/٤، رقم الحديث: ٢٨٤١.

ز ـ إنْ صح الخبر ولا أخال

مثال ذلك: ـ قال ابن خزيمة: «باب إيجاب إبدال الهدي الواجب إذا ضلت إنْ صح الخبر، ولا أخال فإن في القلب من عبدالله بن عامر الأسلمي».

قال: حدثنا الربيع بن سليمان وصالح بن أيوب، قالا: حدثنا بشر بن بكر، أنبأنا الأوزاعي، حدثنا عبدالله بن عامر، حدثني نافع، عن ابن عمر: عن رسول الله ﷺ قال: «**من أهدى تطوعاً ثم ضلت فإنْ شاء إبدالها وإنْ شاء ترك، وإنْ كانت في نذر فليبدل**»(١).

ح ـ إن ثبت هذا الخبر من جهة النقل:

قال ابن خزيمة: «باب ذكر إسقاط فرض الجمعة عن النساء، والدليل على أنَّ الله عز وجل خاطب بالأمر بالسعي إلى الجمعة عند النداء بها في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ الرجال دون النساء إنْ ثبت هذا الخبر من جهة النقل، وإنْ لم يثبت فاتفاق العلماء على إسقاط فرض الجمعة عن النساء كاف من نقل خبر الخاص فيه».

أنبأنا محمد بن أبان، أنبأنا وكيع، حدثني إسحاق بن عثمان الكلابي، حدثني إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن عطية الأنصاري، حدثتني جدتي: أنّ النبي ﷺ لما جمع نساء الأنصار في بيت، فأتانا عمر، فقام على الباب فسلم فرددنا عليه السلام، فقال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكن. . . .» الحديث(٢).

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٥٥/٤، رقم الحديث: **٢٥٧٩**، والحديث إسناده ضعيف كما أشار إليه ابن خزيمة، والصحيح أنه موقوف، انظر: المعجم الكبير للطبراني: **٣٨١/١**.

(٢) صحيح ابن خزيمة: **١١١/٤ ـ ١١٢**، رقم الحديث: **١٧٢٢**، والحديث إسناده ضعيف كما أشار إليه الإمام ابن خزيمة لجهالة إسماعيل بن عبدالرحمٰن حيث لم يذكروا له راوياً غير إسحاق بن عثمان وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده: **٤٠٨/٦ ـ ٤٠٩** من طريق إسحاق بن عثمان.

ط ـ لست أحفظ في تلك الأخبار إسناداً ثابتاً من جهة النقل

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «قد خرجتِ طرق أخبار ابن عباس في كتابي «الكبير» أن النبي ﷺ قال: «.....**لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس**» ولست أحفظ في تلك الأخبار إسناداً ثابتاً من جهة النقل.....»[1].

ي ـ قريب من جهة النقل

مثال ذلك ما جاء في كتاب الصلاة: «باب ذكر خبر روى في مرور الحمار بين يدي المصلي......».

قال: «وقد روى ابن جريج، قال: أخبرني عبدالكريم أن مجاهداً أخبره عن ابن عباس قال:

«جئت أنا والفضل على أتان، فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة، ليس شيء يستره يحول بينا وبينه»[2].

ثم قال: «أنبأنا محمد بن رافع، حدثنا إبراهيم بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، ح وحدثنا محمد بن يحيى، حدثني إبراهيم بن الحكم، أنبأنا أبي، ح وحدثنا سعد بن عبدالله بن عبدالحكم، حدثنا حفص بن عمر المقرىء، حدثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«ركزت العنزة بين يدي رسول الله ﷺ بعرفات، فصلى إليها والحمار من وراء العنزة»[3].

قال أبو بكر: «.... وخبر عبدالكريم وخبر الحكم بن أبان قريب من جهة النقل، لأن عبدالكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره، وكذلك خبر الحكم بن أبان، غير أن خبر الحكم بن أبان

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٤/٢٨٠.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٥، رقم الحديث: ٨٣٨.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/٢٦، رقم الحديث: ٨٤٠.

تؤيده أخبار عن النبي ﷺ صحاح من جهة النقل، وخبر عبدالكريم عن مجاهد يدفعه أخبار صحاح من جهة النقل عن النبي ﷺ...»[1].

ك ـ في النفس من هذا الإسناد

ومثاله: قال ابن خزيمة: «باب صفة يوم الجمعة وأهلها إذا بعثوا يوم القيامة، إنْ صح الخبر فإنَّ في النفس من هذا الإسناد»: أنبأنا أبو جعفر محمد بن أبي الحسين السمناني، حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، حدثني الهيثم بن حميد، ح وحدثني زكريا بن يحيى بن أبان، أنبأنا عبدالله بن يوسف حدثنا الهيثم، أخبرني أبو معبد ـ وهو حفص بن غيلان ـ عن طاووس، عن أبي موسى الأشعري، قال:

قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله يبعث الأيام يوم القيامة على هيئتها، ويبعث يوم الجمعة زهراء منيرة، أهلها يحفون بها كالعروس تُهدى إلى كريمها**.... الحديث»[2].

ل ـ هذا الخبر ليس له من القلب موقع

مثال: قال ابن خزيمة:

«حدثنا الفضل بن أبي طالب، حدثنا المعلّى بن عبدالرحمٰن الواسطي، حدثنا عبدالحميد بن جعفر، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن أبي معمر، عن عائشة، قالت: «كنت أسمر عند رسول الله ﷺ وهو معتكف» وربما قال: قالت: «كنت أسهر»[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/١١٦ ـ ١١٧.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٤٩ ـ ٣٥٠، كتاب الصوم، باب الرخصة في السمر للمعتكف مع نسائه في الاعتكاف، رقم الحديث: ٢٢٣٥، والحديث إسناده ضعيف جداً، آفته المعلى بن عبدالرحمٰن الواسطي فإنه متهم بالوضع كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ٢/٢٦٥، ولذلك استنكره الإمام ابن خزيمة رحمه الله تعالى ـ.

قال أبو بكر: «هذا خبر ليس له من القلب موقع، وهو خبر منكر لولا ما استدللت من خبر صفية على إباحة السمر للمعتكف لم يجز أنْ يجعل لهذا الخبر باب على أصلنا، فإنّ هذا الخبر ليس من الأخبار التي يجوز الاحتجاج بها. . . .»[١].

م ـ أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد

مثاله: قال ابن خزيمة:

«حدثنا علي بن معبد، حدثنا معمر بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه عبيدالله، عن أبي رافع، قال: «نزل رسول الله ﷺ خيبر، ونزلت معه، فدعاني بكحل أثمد، فاكتحل في رمضان وهو صائم ـ إثمد غير ممسك ـ».

قال أبو بكر: «أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد لمعمر»[٢].

ن ـ لسنا نحتج برواية فلان

مثال: قال ابن خزيمة: «أنبأنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، أنبأنا خالد ـ يعني ابن الحارث ـ ح وحدثنا بندار، أنبأنا محمد، قالا: حدثنا شعبة، أخبرني قتادة، قال: سألت ابن عباس كيف أصلي بمكة إذا لم أصلِّ في جماعة؟ فقال: «ركعتين سنة أبي القاسم ﷺ»»[٣].

قال أبو بكر: «هذا الخبر عندي دال على أن المسافر إذا صلى مع

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣/٣٥٠.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩، كتاب الصوم باب الرخصة في اكتحال الصائم إن صح الخبر. . . . رقم الحديث: ٢٠٠٨، والحديث إسناده ضعيف، فيه معمر بن محمد بن عبدالله منكر الحديث كما قال ابن حجر في التقريب: ٢/٢٦٧.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢/٧٣ ـ ٧٤، كتاب الصلاة، باب إباحة قصر المسافر الصلاة إلى المدن إذا قدمها، ما لم ينوِ مقاماً يوجب إتمام الصلاة رقم الحديث: ٩٥١.

الإمام فعليه إتمام الصلاة، لرواية ليث بن أبي سليم عن طاووس عن ابن عباس الذي حدثنا أبو كريب حدثنا حفص بن غياث عن ليث عن طاووس: عن ابن عباس في المسافر يصلي خلف المقيم، قال: «يصلي بصلاته». ولسنا نحتج برواية ليث بن أبي سليم....»[1].

س ـ إنْ جاز الاحتجاج بخبر فلان

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسحور إنْ جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح، فإِنَّ في القلب منه لسوء حفظه»: أنبأنا بندار، أبو عاصم، أنبأنا أبو زمعة، عن سلمة بن وهران، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**استعينوا بطعام السحور على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل**»[2].

ع ـ إن كان فلان يجوز الاحتجاج بخبره

مثاله: قال ابن خزيمة: «باب استحباب قراءة بني إسرائيل والزمر كل ليلة استناناً بالنبي ﷺ إن كان أبو لبابة هذا يجوز الاحتجاج بخبره فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح»:

أنبأنا أحمد بن عبدة، أخبرنا حماد ـ يعني ابن زيد ـ حدثنا أبو لبابة سمع عائشة تقول:

«كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: ما يريد أنْ يفطر، ويفطر حتى نقول: ما يريد أنْ يصوم، وكان يقرأ كل ليلة بني إسرائيل والزمر»[3].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٧٤/٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢١٤/٣، رقم الحديث: ١٩٣٩: والحديث إسناده ضعيف، لضعف زمعة بن صالح، كما أشار إلى ذلك الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٩١/٢، رقم الحديث: ١١٦٣، والحديث إسناده صحيح، وأبو لبابة الذي لم يعرفه الإمام ابن خزيمة قد عرفه ابن معين، فقال: ثقة، واسمه مروان الوراق البصري. وانظر نموذجاً آخر: ١٠٣/٢، رقم الحديث: ١٠٠٥.

ف ـ إن كان فلان من الشرط الذي اشترطنا[1]

مثاله: قال ابن خزيمة: «باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة إن كان يزيد بن أبي زياد من الشرط الذي اشترطنا في أول الكتاب»:

حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن صفوان قال: «لما فتح النبي ﷺ مكة. قال: قلت: لألبس ثيابي»[2].

ص ـ ذكر البيان على توهين خبر فلان

مثاله: قال ابن خزيمة: «باب ذكر البيان على توهين خبر محمد بن كعب: «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدثين»، ولم يروِ ذلك الخبر أحدٌ يجوز الاحتجاج بخبره»[3].

ق ـ رُوِيَ بإسناد لا يحتج بمثله من له معرفة برواية الأخبار

مثال ذلك: قال ابن خزيمة: «فأما الخبر الذي احتج به بعض الناس في الأربع قبل الظهر أنّ النبي ﷺ صلاهن بتسليمة فإنه روي بإسناد لا يحتج بمثله من له معرفة برواية الأخبار: حدثناه علي بن حجر، أنبأنا محمد بن يزيد الواسطي، ح وحدثنا سلم بن جنادة، أنبأنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي، عن إبراهيم عن سهم بن منجاب، عن قزعة عن القوثع، عن أبي أيوب عن النبي ﷺ.

وحدثنا بندار، أنبأنا أبو داود، حدثنا شعبة، حدثني عبيدة ـ وكان من قديم حديثه ـ عن إبراهيم عن أسهم بن منجاب عن قزعة عن القوثع عن

---

(١) تقدم ذكر شروط الإمام ابن خزيمة في صحيحه.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٣٤/٤، رقم الحديث: ٣٠١٧، والحديث إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي، قال عنه ابن حجر في التقريب: ٣٦٥/٢: «ضعيف، كبر، فتغير، صار يتلقن...».

(٣) صحيح ابن خزيمة: ١٨/٢.

أبي أيوب: عن النبي ﷺ قال: «**أربع قبل الظهر لا يُسلَّم فيهن تفتح أبواب السماء**»[1].

ثم قال: «وعبيدة بن معتب ـ رحمه الله ـ ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواة الأخبار....»[2].

الفرع الثاني
منهج الإمام في إيراد هذه المصطلحات

للإمام ابن خزيمة منهج متميز في تضعيف الأحاديث وتوهينها شأنه في ذلك شأن بقية الأئمة في هذا الميدان، ويمكن حصر منهجه في النقاط الآتية:

أولاً: الحكم على الحديث بالضعف في تراجم الأبواب:

حيث يشير الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ في تراجم الأبواب إلى ضعف بعض الأحاديث: ومن أمثلة ذلك، قوله:

«باب الأمر بصدقة دينار إن وجده أو بنصف دينار إن أعوزه دينار لترك جمعة من غير عذر إن صح الخبر، فإني لا أقف على سماع قتادة عن قدامة بن وبرة، ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح»:

حدثنا بندار، حدثنا أبو داود ويزيد بن هارون، قالا جميعاً ح: وحدثنا أبو موسى، حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا همام، ح وحدثنا أبو موسى، أنبأنا أبو داود، أنبأنا همام، ح حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا أبو عبيدة ـ يعني

---

(١) صحيح ابن خزيمة: **٢/٢٢١ ـ ٢٢٢**، كتاب الصلاة، باب ذكر الأخبار المنصوصة والدالة على خلاف قول من زعم أن تطوع النهار أربعاً لا مثنى، رقم الحديث: **١٢١٤**، والحديث إسناده ضعيف، كما قال الإمام ابن خزيمة، لكن له طرق أخرى يرتقي بمجموعها إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) صحيح ابن خزيمة: **٢/٢٢٢**.

الحداد ـ وحدثنا همام، وحدثنا سلم بن جنادة، حدثنا وكيع عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة العجلي، عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال:

«من ترك جمعة من غير عذر فليتصدق بدينار أو بنصف دينار»(١).

ففي هذا المثال أشار الإمام ابن خزيمة إلى ضعف الحديث في ترجمة الباب.

ثانياً: الحكم على الحديث بالضعف في أثناء السند:

حيث حكم الإمام ابن خزيمة على بعض الأحاديث بالضعف في أثناء أسانيدها عند سوقه لها: ومن أمثلة ذلك: قال ابن خزيمة: «روى سُكين بن عبدالعزيز البصري ـ وأنا بريء من عهدته وعهدة أبيه ـ قال أبي: سمعته يقول: حدثني ابن عباس، عن الفضل بن عباس، أنه كان رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة، فجعل الفضل يلاحظ النساء وينظر إليهن. وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه.... الحديث»(٢).

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٧٧/٣ ـ ١٧٨، رقم الحديث: ١٨٦١، والحديث إسناده ضعيف، فيه قدامة بن وبرة العجلي البصري، مجهول، انظر تقريب التهذيب: ١٢٤/٢، وانظر نماذج أخرى: في كتاب الصلاة، ترجمة: ١١٩، ٢٨٧، ٤٠٥، ٤٨٣، ٤٩٨، ٥٢٥، ٥٧٧، ٦٧٣، ٧٠٣، كتاب الإمامة في الصلاة: ترجمة: ٩٣، ١٣٩، ١٧٥، كتاب الجمعة: ترجمة: ٩٠٣، ١١٥، ١٢١، ١٢٩، كتاب الصيام: ترجمة: ٦، ٧، ٨، ٤٣، ٥١، ٧١، ٨٥، ٨٩، ١١٣، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٥٢، ١٨٧، ٢٢٦، كتاب الزكاة: ترجمة: ٣٠١، ٣٢٦، ٣٥٣، ٣٦٧، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٦، ٤٥١، كتاب المناسك: ترجمة: ٥١٨، ٥٢٦، ٦٢٠، ٦٧١، ٦٧٧، ٦٧٨، ٧١٢، ٧١٥، ٧٤٩، ٨٨٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٦١/٤، كتاب الحج، باب فضل حفظ البصر والسمع واللسان يوم عرفة، رقم الحديث: ٢٨٣٣، وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٣٢٩/١ من طريق سكين بن عبدالعزيز مثله.

ففي هذا المثال بيَّن الإمام ابن خزيمة ضعف الحديث أثناء السند[1].

ثالثاً: تضعيف الحديث على هيئة تعقيب يذكره بعد الحديث:

ومن أمثلته:

قال ابن خزيمة: «وروى مرزوق هو ـ أبو بكر ـ عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان يوم عرفة فإنّ الله ينزل إلى السماء فيباهي بهم الملائكة، فيقول: انظروا إلى عبادي آتوني شعثاً غبراً، ضاجين من كل فج عميق، أشهدكم أني قد غفرت لهم**...» الحديث[2]، حدثناه محمد بن يحيى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مرزوق.

قال أبو بكر: «أنا أبرأ من عهدة مرزوق»[3].



---

(١) انظر نماذج أخرى: حديث: ١٥٩٩، ١٦٩٢، ٢٣٦٨، ٢٦٩١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٢٦٣/٤، كتاب الحج، باب تباهي الله أهل السماء بأهل عرفات رقم الحديث: ٢٨٤٠.

(٣) انظر نماذج أخرى: حديث: ٤٠٧، ٤٧٦، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٨٣٨، ٨٤٠، ٩٥٢، ١٠٠٥، ١٢١٥، ١٦٢٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٤٠، ٢٢٣٥، ٢٤٢٩، ٢٥٧١، ٢٥٩٢، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٢٨٨٣.

الفصل السادس

موازنة بين صحيح ابن خزيمة وصحاح البخاري ومسلم وابن حبان

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: طرائقهم في التصنيف.

المبحث الثاني: شروطهم في صحة الحديث وفي الرجال.

المبحث الثالث: طرائقهم في إيراد أسانيد الحديث.

المبحث الرابع: التراجم في الصحاح الأربعة.

المبحث الخامس: تكرار الأحاديث وتقطيعها واختصارها في الصحاح الأربعة.

المبحث السادس: موازنة بين الصحاح الأربعة في إخراجها: للمرسل والمعلق والموقوف والمقطوع.

المبحث السابع: مدى عناية الصحاح الأربعة بجملة من العلوم المتعلقة بمتن الحديث.

المبحث الثامن: موازنة بين الصحاح الأربعة في مدى عنايتها بعلم الرواة.

المبحث التاسع: مدى عناية الصحاح الأربعة في فقه الحديث.

تمهيد:

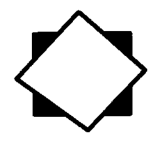
لقد تحدثت في الفصول السابقة عن منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه، ولما كان كل منهج يزداد وضوحاً وجلاءاً عند مقارنته بغيره من المناهج رأيت من المناسب أن أعقد فصلاً خاصاً للمقارنة والموازنة بين منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه ومناهج جملة من المحدثين الذين ألفّوا في الصحيح، فاخترت لهذا الغرض مناهج ثلاثة من الأئمة في صحاحهم:

اثنين منها تقدم صحيحيهما على صحيح ابن خزيمة من حيث الزمن: وهما البخاري ومسلم، وسأعقد مقارنة بين منهجهما في صحيحيهما وبين منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه لمعرفة مدى تأثره بمن سبقه، بخاصة وأن البخاري ومسلماً كانا من كبار شيوخه الذين تتلمذ عليهم، ونهل من علومهم.

وأما الثالث: فهو منهج تلميذه ابن حبان، وتصنيفه لصحيحه متأخر عن تصنيف ابن خزيمة من حيث الزمن، والمقارنة بين منهجيهما توضح مدى تأثير الإمام فيمن تأخر عنه، وتتلمذ على يديه.

وبيان ذلك في المباحث التسعة الآتية:





المبحث الأول
طرائقهم في التصنيف



صنف العلماء كتبهم في الحديث على أشكال متنوعة، وسلكوا في ترتيبها طرقاً متعددة، فمنهم من ألّف على طريقة الأبواب الفقهية، ومنهم من ألّف على طريقة المسانيد، ومنهم من ألف على غير هاتين الطريقتين[1].

وقد انتهج الإمام البخاري في صحيحه طريقة التدوين على الأبواب الفقهية على نحو ما فعله الإمام مالك في «الموطأ» إلاّ أن البخاري صرف همته أساساً إلى إخراج الصحيح من الحديث المرفوع، ولم تكن له عناية كبيرة بإخراج أقوال الصحابة والتابعين، بينما عني الإمام مالك بكل ذلك في الموطأ.

كما قصد الإمام البخاري في «صحيحه» إبراز فقه الحديث واستنباط الفوائد منه، وجَعلَ الفوائد المستنبطة تراجم للكتاب، ولذلك فإنه قد يذكر متن الحديث بغير إسناد. وقد يَحذفُ من أول الإسناد واحداً فأكثر، وهذان النوعان يسميان تعليقاً.

وقد يُكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه ويشير في كل موضع منها إلى فائدة تستنبط من الحديث، وذكر في تراجم الأبواب علماً كثيراً من

(١) انظر: تدريب الراوي: ٢/١٤٠ ـ ١٤٢.

الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين بها فقه الباب والاستدلال له حتى اشتهرت بين العلماء مقولة: «فقه البخاري في تراجمه»[1].

أما الإمام مسلم فقد رتب صحيحه على الأبواب الفقهية أيضاً واقتصر على الصحيح فقط. ولكنه سار في كتابه على أسلوب آخر مغاير لمنهج الإمام البخاري.. وذلك لأنه رحمه الله تعالى لم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، فنراه يروي الحديث في أنسب المواضع، ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، دون أن يقطعه أو يكرّره في الأبواب، مما يجعل الرجوع إليه سهلاً وميّسراً، بينما يفرّق الإمام البخاري الحديث في مواطن متعددة ويرويه في كل موطن بإسناد جديدٍ أيضاً، وهذا هو الذي جعل بعض علماء المغرب يقدّمون صحيح مسلم على صحيح البخاري.

وجاء الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ فجمع بين طريقتي شيخيه البخاري ومسلم حيث بنى كتابه على الأبواب الفقهية، واقتصر فيه على ما صح من الأحاديث على شرطه، واستخلص النكت والفوائد من الحديث، وأودع ذلك في تراجمه، وأتى فيها بنصوص من القرآن والأحاديث وأقوال العلماء، قصداً لبيان الفقه في المسألة، وقَطَّعَ الأحاديث على الأبواب، وكَرَّرَ ما تدعو الحاجة إلى تكراره، وترجم لمسائل جزئية كثيرة. وهذه هي طريقة الإمام البخاري في صحيحه.

وفي الوقت ذاته اعتنى الإمام ابن خزيمة عناية كبيرة بصناعة الإسناد، وساق أسانيد الأحاديث، وذكر تعدد الشيوخ والطرق، وجمع بينها في السياق، ونبّه على اختلاف الرواة واتفاقهم، وهذه هي طريقة الإمام مسلم في صحيحه.

---

(١) انظر: شرح البخاري للنووي: ٩، هدي الساري: ١٤.

أما الإمام ابن حبان فقد نهج في صحيحه منهجاً مغايراً لمناهج المحدثين في التأليف، حيث نحا في ترتيبه طريقة غريبة ومخترعةً، أنتجتها عقليته المتميزة بالقدرة على التصنيف والإبداع، المبرمجة بعلم الأصول والكلام، حيث قسّم كتابه على الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي ﷺ ونَوّعَ كل نوع منها إلى أنواع متعددة وقد دعاه إلى ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه من أنه أراد أن يحملَ الناس على حفظ السنن، فلم يجد حيلةً في ذلك إلاّ أن يقسّم السنن إلى أقسام، كل قسم يشتمل على أنواع، وكل نوع يشتمل على أحاديث، قصده في ذلك أن يقلد ترتيب القرآن الكريم، إذ القرآن الكريم يشتمل على أجزاء، وكل جزء منها يشتمل على سور، وكل سورةٍ تشتمل على آيات، فكما أن الرجل يصعب عليه معرفة موضع آية من القرآن إلاّ إذا حفظه بحيث صارت الآي كلها نصب عينيه، فكذلك يصعب عليه الوقوف على حديث في كتابه إذا لم يقصد قصد الحفظ له، ثم قال ابن حبان: «وإذا كان المرء عنده هذا الكتاب، وهو لا يحفظه، ولا يتدبر تقاسيمه وأنواعه، وأحبَّ إخراج حديث منه، صعب عليه ذلك، فإذا رام حفظه أحاط علمه بالكل، حتى لا ينخرم منه حديث أصلاً، وهذا هو الحيلة التي احتلنا ليحفظ الناس السنن» والذي يقرأ هذه الأنواع المذكورة ضمن أقسامها، يجد تفنن الإمام ابن حبان فيها ما شاء وإغرابه فيها ما شاء، فهي تصنيفات أصولية منطقية، لا يكاد يعرفها إلا من وضعها، ولا يخطر على ذهن الباحث عن حديث ما في أي نوع أثبته.

ولم يُخفِ الأئمة ما كانوا يعانونه في الكشف عن حديث فيه مع شدة احتياجهم إليه، فالسيوطي ـ وهو المتمرس في مطالعة الكتب وقراءتها والتأليف فيها ـ يتبرّم من طريقة ترتيبه، ويذكر معاناته في البحث فيه، فيقول: «والكشف عن كتابه عَسِرٌ جداً»(١) ومن قبله الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي الحنفي (ت٧٣٩) الذي رتّبه يذكر سبب إحجام الناس عنه، فيقول: «ولكنه لبديع صنعه، ومنيع وضعه، قد عزّ جانبه فكثر مجانبه،

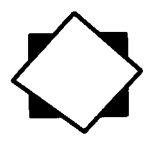
(١) تدريب الراوي: ١/٨٣.

وتعسر اقتناص شوارده فتعذّر الاقتباس من فوائده وموارده. . .» إلى أن قال: «فرأيت أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله تعالى بتهذيبه وترتيبه، وأسهلّه على طلابه، بوضع كل حديث في بابه الذي هو أولى به، ليؤمه من هجره، ويقدّمه من أهمله وأخّره»[1].

وهكذا نرى أن الأساس الأول بين الموازنة أبرز ما تميز به كل كتاب عن غيره، وما اشترك فيه كل كتاب مع نظيره.



(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ٣/١.



المبحث الثاني
شروطهم في صحة الحديث وفي الرجال



وفيه مطلبان:

المطلب الأول
شروطهم في صحة الحديث

تعد معرفة الشروط مسألة في غاية الأهمية والفائدة، لكل من يبحث في أي كتاب من كتب السنة النبوية المطهرة ومنها الصحاح الأربعة التي نحن بصدد الموازنة بينها.

وقد تناول الدارسون صحيحَ الإمام البخاري، كي يستنبطوا شروطه التي على أساسها اختار أحاديث صحيحه[1]؛ لأنه - رحمه الله تعالى - لم ينص صراحة على الأسس التي على ضوئها أخرج أحاديث كتابه..

وأدق ما قيل في شرط الإمام البخاري قول الحافظ ابن حجر

(١) من الذي بحثوا في شروط الإمام البخاري وغيره من الأئمة الستة: الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) في جزئه الموسوم: «شروط الأئمة الستة» والحافظ أبو بكر محمد موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ) في جزئه الموسوم: «شروط الأئمة الخمسة».

العسقلاني في مقدمة كتاب «النكت» «مختصر فتح الباري»[1] فقد استخلص منهج البخاري في شرطه من طريقين:

الأول: من تسمية البخاري نفسه لكتابه.

الثاني: من استقرائه لتصرف البخاري في صحيحه.

فأما أولًا: فإنه قد سمى كتابه «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه».

فعرفنا بقوله: «الجامع»: أنه لم يختص بصنف دون صنف؛ ولذلك أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار المحضة عن الأمور الماضية والآتية، وغير ذلك من الآداب والرقائق.

وبقوله: «الصحيح»: أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده. ويصرّح بذلك قوله: «ما أدخلت في الجامع إلاّ ما صح».

وبقوله: «المسند»: أنه خرّج فيه الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره؛ وأن ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً، عرضاً لا أصلاً مقصوداً، فهذا ما عرف من كلامه.

ثانياً: وأما ما عُرِف بالاستقراء من تصرفه فمحتاج أولًا إلى التعريف بالصحيح: وهو أن يكون الإسناد متصلًا، وأن يكون كل من رواته عدلًا متصفاً بالضبط، فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التقصير، ويكون الحديث مع ذلك قد خلا من أن يكون معلولًا: أي فيه علة قادحة، ومن أن يكون شاذاً: أي خالف راويه من هو أكثر عدداً منه وأشد ضبطاً مخالفة تستلزم التنافي، ويتعذر معها الجمع الذي لا يكون متعسفاً.

---

(١) مخطوط، توجد نسخة منه بخزانة جامع الأزهر وقد ألفه الحافظ ابن حجر بعد كتاب «فتح الباري» ولم يتمه حيث وصل فيه إلى كتاب الإيمان والعلم، وهو غير كتاب «النكت على كتاب ابن الصلاح».

ثم كان الحافظ ابن حجر دقيقاً في زيادة إيضاحه ببيان معنى الاتصال عند المحدثين وعند الإمام البخاري فأوضح بذلك شرط البخاري في «المعنعن» وما في حكمه: من اشتراط اللقاء مع المعاصرة والثقة وعدم التدليس فقال:

«الاتصال عندهم أن يعبّر كل من الرواة في روايته عن شيخه بصيغة صريحة في السماع منه: كسمعت، وحدثني، وأخبرني. أو ظاهرة في ذلك: كـ«عن» و«أن فلاناً قال».

ثم بيّن الحافظ ابن حجر: أن شرط حمل المعنعن على الاتصال عند البخاري: أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من حدّث عنه، ولو مرة واحدة مع اشتراط أن يكون ثقة. فإذا أثبت ذلك عنه حملت عنده عنعنته على السماع. وعلة ذلك: أنه إذا لم يثبت لقاؤه له، وإنما كان معاصراً له، أحتمل أن تكون روايته عن طريق الإرسال، وأما إذا حدّث عن شيخه بما لم يسمعه منه كان مدلساً.

وعرف من هذا: «أن شرط البخاري في الاتصال أقوى وأتقن عنده حيث اشترط اللقاء والمعاصرة، بخلاف مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة دون اللقاء.

وطريق ثبوت اللقاء عند الإمام البخاري، تدور على التصريح بالسماع في الإسناد، فإذا ثبت السماع عنده في موضع يحكم به في سائر المواضع. ومن أجل ذلك كان البخاري يتثبت في الرجال الذين يخرج عنهم، فنجده ينتقي أكثرهم صحبة لشيخه، وأعرفهم بحديثه، وإن خرّج من حديث من لا يكون بهذه الصفة، فإنما يخرّج في المتابعات وبشرط أن تقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوي»[1].

والخلاصة في شرط البخاري: أنه يخرج الحديث الذي اتصل إسناده،

---

(١) انظر: هدي الساري: ٧، مقدمة فيض الباري: ١/٣٥.

وكان كل من رواته عدلًا موصوفاً بالضبط فإن قصر احتاج إلى ما يجبر ذلك التقصير، وخلا من أن يكون معلًا أو شاذاً.

وشروط الحديث الصحيح عند الإمام مسلم: هي شروط الإمام البخاري نفسها، من حيث التأكد من عدالة الرواة وضبطهم، واتصال أسانيدهم، وخلو أحاديثهم من الشذوذ والعلة، ولكن الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ خالف شيخه في اشتراط أن يثبت تأريخياً التقاء الراوي بشيخه الذي روى حديثه عنه بـ«العنعنة» حتى ينتفي احتمال التدليس، وتحديث الراوي عن شيخه الذي عاصره بما لم يسمعه منه.

فمسلم يرى أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا عاصر المعنعن غير المدلس لمن عنعن عنه مع إمكان اللقاء والسماع. وفي هذا يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن لقاؤه والسماع منه: لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها برواية، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة إلا أن تكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلقِ من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا»[١]. في حين أن البخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة[٢].

وهو ما يرجح به صحيح البخاري، لأنه وإن سُلّمَ ما ذكره الإمام مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال. وبهذا يتبين أن شرطه في كتابه أقوى اتصالاً وأشد تحرياً.

أما الإمام ابن خزيمة فشروطه لصحة الحديث تنحصر في: العدالة

---

(١) صحيح مسلم بهامشه شرح النووي: ١/١٣٠.
(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح: ١/٢٨٩.

والضبط واتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلة. وهي شروط الصحيحين نفسها باستثناء كمال الضبط. حيث لم يشترطه الإمام ابن خزيمة، وإنما اشترط وجود أصل الضبط فقط، وذلك لأنه رحمه الله تعالى كان يدرج الحسن ضمن الصحيح، وقد نص الإمام ابن خزيمة على بعض شروطه فقال في مقدمة كتاب الصيام: «المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرنا، بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها، إلّا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راوٍ ممن فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فنبين أن في القلب من ذلك الخبر، فإنّا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته، فيغترّ به بعض من يسمعه..»[(١)].

وهذا يفيد أن ابن خزيمة لا يخرّج في صحيحه إلاّ أحاديث صحيحة رواتها ثقات، فإذا خرج حديثاً غير صحيح الإسناد، فإنه ينبه عليه، كما نص على ذلك، ويبين علته، أو يذكر بأن في القلب من هذا الحديث شيئاً.... أو يشير إلى ما يجعل القارىء يتوقف في قبول الحديث، وهذا يعني أيضاً أن كل حديث لم ينبّه ابن خزيمة على أحدٍ من رجاله، أو يظهر شيئاً من علله فرجاله عنده ثقات، والحديث صحيح في نظره.

وقد سبق الكلام عن شروط الإمام ابن خزيمة في الحديث الصحيح في الفصل الأول من هذا الباب.

وأما الإمام ابن حبان: فقد ذكر الحافظ ابن حجر: أنه لم يلتزم في كتابه أن يخرّج الحديث الذي اجتمعت فيه الشروط الخمسة التي اشترطها البخاري ومسلم في أحاديث صحيحيهما، كما عُرف ذلك بالاستقراء. وهي: «اتصال السند، والعدالة، والضبط، والسلامة من الشذوذ، والعلة».

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٨٦/٣.

وعلّل ابن حجر ذلك بقوله: «لأنه ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عنده أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه»[١].

وقد صرّح الإمام ابن حبان بشرطه فقال: «وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإنا لم نحتجَّ فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: تعري خبره من التدليس.

قال: فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلةٍ من هذه الخصال الخمس لم نحتج به...»[٢].

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر حاصل هذه الشروط: «فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف [يعني ابن الصلاح] من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ والعلة، وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه، وإلاّ فهو ماش على ما أصّل، لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه»[٣].

وعندما نقف على شرح الإمام ابن حبان لشروطه التي ذكرناها آنفاً نجد أن العدالة عنده: هي أن تكون أكثر أحوال الراوي طاعة الله؛ لأنا متى

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ٢٩٠/١.
(٢) الإحسان: ٤/١ ـ ٥.
(٣) النكت على ابن الصلاح: ٢٩٠/١.

ما لم نجعل العدل إلاّ من لم يوجد منه معصية بحال أدنا ذلك إلى أنه ليس في أيدينا عدل، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله، وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به. وهو غير صادق فيما يروي من الحديث؛ لأن هذا شيء، وليس يعرفه إلاّ من صناعته الحديث، وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معاً.

والعقل بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعقل في اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار وسننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يصّحف اسماً، والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم مِنْ الفقه بمقدار ما إذا روى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره لم يُحْلِه عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ - إلى معنى آخر.

والمتعري خبره من التدليس: هو أن يكون الخبر عن مثل ما وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس، فيرويه عن مثله سماعاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ[1].

وقد نوزع الإمام ابن حبان في شرط العدالة كما نوزع في الجرح، إذ عُدَّ من بين المشددين المتعنتين في الحكم على الرجال، الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح، شأنه في ذلك شأن النسائي وابن معين وأبي حاتم الرازي وابن القطان أبي الحسن علي بن محمد بن مالك الفاسي، ويحيى بن سعيد القطان[2].

وغاية ما في الأمر عند ابن حبان أنه يوثق مستور الحال، وهو ما لم يكن فيه جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديثٍ منكر.

---

(١) الإحسان: ١/٥ - ٨.

(٢) انظر: الرفع والتكميل: ٢٧٤ - ٢٧٧.

وبعد أن تعرفنا على شروط الأئمة الأربعة في صحة الحديث، ورأينا كيف أنهم يختلفون في ذلك تشدداً وتساهلاً:

نجد أن الإمام البخاري يعد من أكثرهم تشدداً في تصحيح الحديث، حيث اشترط مع الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة، اللقاء والمعاصرة، حتى يقبل رواية الراوي، وبهذا الشرط انفرد الإمام البخاري وتميز عن غيره من الأئمة، وكان ذلك سبباً مهماً من أسباب ترجيح صحيحه على بقية الصحاح.

أما الإمام مسلم فيأتي بعد شيخه البخاري في الشدة والتحري، حيث يشترط كل الشروط التي اشترطها شيخه، إلاّ أنه يكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقاء، فذلك عنده يكفي للاحتجاج بالخبر إلا إذا قام الدليل على أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، ولم يسمع منه.

وأما الإمام ابن خزيمة فيأتي بعد شيخيه: البخاري ومسلم من حيث الدقة والتحري حيث يشترط الاتصال، والعدالة، والضبط، والسلامة من الشذوذ والعلة، إلا أنه لم يشترط كمال الضبط ـ كما سبق بيان ذلك آنفاً ـ، وإنما اشترط أصله فقط.

ويأتي الإمام ابن حبان في المنزلة الرابعة بعد البخاري ومسلم وابن خزيمة، حيث تنحصر شروطه كما يرى الحافظ ابن حجر ـ في العدالة والاتصال، كما كان ابن حبان يوثق مجهول الحال خلافاً لشيخه ابن خزيمة الذي قال برد روايته.

وقد قال الإمام السيوطي في مقام الموازنة والمفاضلة بين صحيحيي ابن خزيمة وابن حبان: «صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك»[1].

وقال أيضاً: «أصح من صنف في الصحيح ـ [يعني بعد البخاري

---

(١) تدريب الراوي: ٨٣/١.

ومسلم] - ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن يكن الحديث على شرط أحد الشيخين، ولم أر من تعرض لذلك فليتأمل»[1].

وقال ملا علي القاري: «صحيح ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم: ترتيب هذه الثلاثة في الأرجحية هكذا»[2].

وقال الشيخ محمد الزرقاني: «صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان، وهو أصح من مستدرك الحاكم لتفاوتهم في الاحتياط»[3].

قال الشيخ عطية الأجهوري شارحاً عبارة الزرقاني «لتفاوتهم في الاحتياط»: «أي فإن ابن خزيمة لا يتساهل أصلاً، وإنما يذكر الصحيح فقط، وأما ابن حبان فيتساهل بعض تساهل، والحاكم أكثر تساهلاً فيذكران الضعيف والموضوع..»[4].

المطلب الثاني

شروطهم في الرجال

لم ينص الإمام البخاري ومسلم على شروطهما في رجال كتابيهما، ولم يُنقل عن أحدهما أنه قال: شرطي في رجال كتابي كذا وكذا، وإنما يعرف ذلك من صحيحيهما، واستقراء صنيعهما.

وما كتبه الحافظ أبو بكر الحازمي عن شروطهما في كتابه: «شروط

---

(١) المصدر السابق: ١/٩٦ - ٩٧.
(٢) شرح ملا علي القاري على شرح نخبة الفكر: ٦٩.
(٣) شرح البيقونية للزرقاني: ١٧.
(٤) شرح الأجهوري: ١٧.

الأئمة الخمسة» يعد من أفضل ما كُتِبَ في هذا المجال. وقد ذكر الشروط التي إن توفرت في راوي الخبر كان خبره صحيحاً، ويأخذ به الأئمة أمثال البخاري ومسلم فقال: «فمهما كانت تلك الشرائط موجودة في حق راوٍ كان على شرطهم وغرضهم، وله منهم قبول خبره، تفرّد بالحديث، أو شاركه غيره فيه» وقال ما حاصله: إنَّ شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً عاقلاً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، معروفاً عند العلماء بطلب العلم وصرف العناية إليه[1].

وإذا كانت هذه الشروط عامة في الراوي، فإن الإمام البخاري قد زاد عليها ما يؤكد لنا أن ما أدخله في صحيحه لا يتطرق إليه شك في صحته.

ومن هذا أنه اشترط: طول ملازمة الراوي لشيخه؛ لأن ذلك ادعى إلى حفظه وضبطه للحديث الذي يرويه عنه.

وقد قدم لنا الحازمي مثالاً على هذا فبيّن: أن تلاميذ الإمام الزهري الذين أخذوا علمه وروايته يتفاوتون، بحيث يمكن أن نضعهم في مراتب، أو طبقات:

الطبقة الأولى: وفيها هؤلاء التلاميذ الذين توافرت فيهم شروط العدالة والضبط وفوق ذلك كانوا يلازمون الزهري سفراً وحضراً، فهذا مما يؤكد حفظهم وضبطهم لأحاديث الزهري، ومن هؤلاء: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبيدالله بن عمر، ويونس، وعقيل الأيليان، وشعيب بن أبي حمزة وجماعة سواهم. وهذه الطبقة يعتمد على أحاديثها الإمام البخاري، وهم مقصده في صحيحه[2].

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في العدالة غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدةً يسيرة،

(١) انظر: شروط الأئمة الخمسة: ٥١ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق: ٥٦ و٥٩.

فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، ومن هؤلاء: عبدالرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، والليث بن سعد، والنعمان بن راشد، وعبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر وغيرهم.

وهذه الطبقة يأخذ حديثها الإمام مسلم، لأن فيها ـ كما في الطبقة الأولى ـ من الصفات ما يجعل مروياتها تسلم من التحريف والخطأ، وقد يخرج الإمام البخاري أحياناً عن أعيان هذه الطبقة تعليقاً.

والطبقة الثالثة: فيها التلاميذ الذين سمعوا من الزهري، وكتبوا عنه، ولازموه كثيراً، مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من الجرح، الذي يجعل حديثهم بين الرد والقبول، ومن هؤلاء: جعفر بن برقان، وعبدالله بن عمرو بن حفص العمري، وزمعة بن صالح المكي وسفيان بن حسين السلمي وغيرهم.

وهذا هو شرط أبي داود والنسائي، وقد يخرج مسلم أحياناً عن أعيان هذه الطبقة[1]، وربما أخرج البخاري اليسير من حديثهم تعليقاً كما ذكر الحافظ ابن حجر.

الطبقة الرابعة: جمعت بين مساوىء الطبقة الثانية والثالثة، فلم تلازم الزهري، وإنما سمعت منه قليلًا، ولم تسلم من الجرح وإن كان يسيراً، ومن هذه الطبقة: إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصدفي، وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة المدني، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصباح وجماعة سواهم، ويأخذ من حديث هؤلاء الإمام الترمذي، وقد يخرّج أبو داود عن مشاهير هذه الطبقة.

الطبقة الخامسة: فيها نفر من الضعفاء والمجهولين، وهؤلاء لا يخرّج أحاديثهم أحد من الأئمة الخمسة: «البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي»، ولكن بعضهم ـ وهم من أصحاب السنن ـ قد يخرّجون منها على سبيل الاعتبار والاستشهاد فقط، ومن هذه الطبقة: بحر بن كنيز السقا،

---

(١) شروط الأئمة الخمسة: ٥٧، ٦٠.

والحكم بن عبدالله الأيلي، وعبدالقدوس بن حبيب الدمشقي، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم[(١)].

قال الحافظ ابن حجر معلّقاً على هذا المثال الذي ذكره الحازمي: «وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع، وأصحاب الأعمش، وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة، وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرّد به، كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من شاركه غيره وهو الأكثر»[(٢)].

قال الدكتور نور الدين عتر بعد أن ذكر كلام الحازمي: «هذا الذي ذكرناه هو أصح قول في شروط البخاري ومسلم، وذهب ابن الصلاح وتبعه ابن الدقيق العيد والذهبي وغيرهما إلى أن معنى شرطهما أو شرط أحدهما كون رواة الحديث في كتابيهما، أو كتاب أحدهما».

وعدَّ كثير من المصنفين ذلك قولاً آخر مخالفاً لما ذكره الحازمي ومنهم الصنعاني في «توضيح الأفكار» حيث عنى بالمسألة وتعرض للخلاف والأقوال فيها.

والذي نراه في هذا الصدد، أن هذا ليس اختلافاً حقيقياً، وإنما اختلفت الوجهة التي قصدها كل منهم.

فالحازمي قصد تفسير الشرط بمعنى الصفات التي راعاها كل من الشيخين في الرجال الذين أخرجا لهم في كتابيهما، وابن الصلاح ومن وافقه أرادوا تفسير قول الحاكم في المستدرك: ««صحيح على شرط الشيخين» أو «صحيح على شرط البخاري» أو «صحيح على شرط مسلم» فلا اختلاف إذن»[(٣)].

---

(١) انظر: شروط الأئمة الخمسة: ٥٦ ـ ٦٥.

(٢) هدي الساري: ١٠.

(٣) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: ٦٣.

وقد قسم الإمام مسلم الأخبار وناقليها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **القسم الأول**: الأخبار التي سلمت من العيوب؛ سنداً ومتناً، لأن رواتها من أهل الاستقامة في الأحاديث والإتقان فيها، وليس في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، وهذه الأخبار يتقصاها في صحيحه.

٢ ـ **القسم الثاني**: أخبار يقع في أسانيدها بعض من ليسوا موصوفين بالحفظ والإتقان، كرواة القسم الأول، ولكن اسم الستر والصدق وطلب العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وليث ابن أبي سليم. وهذا القسم يتبع به أحاديث القسم الأول؛ أي يذكرها في المتابعات والشواهد، والدلالة على اختلاف الروايات، أو حيث لم يجد من القسم الأول حديثاً يضعه في الباب الذي يترجم له.

٣ ـ **القسم الثالث**: أحاديث قوم متهمين بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، ومن يغلب على حديثهم المنكر أو الغلط، ولا يخرج مسلم في كتابه أحاديث هؤلاء[١].

وهذا الذي ذكره الإمام مسلم يؤيد ما ذكره الحازمي سابقاً وأشرنا إليه آنفاً.

أما الإمام ابن خزيمة: فقد نص على بعض شروطه في رجال كتابه في مواضع متعددة من صحيحه، ولم ينص صراحة على البعض الآخر منها، ولكن من خلال البحث والتتبع والاستقراء تمكنت من استنتاجها والوقوف عليها، وهذه الشروط هي:

أولاً: العدالة: وذلك بأن يكون الراوي مسلماً عاقلًا بالغاً، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

---

(١) انظر: مقدمة صحيح مسلم: ٣ ـ ٥.

ويرى الإمام ابن خزيمة أن جهالة العين ترتفع عن الراوي برواية ثقة مشهور عنه، ولم يقبل رواية مجهول الحال، وذهب إلى أن ارتفاع الجهالة عنه وإثبات العدالة له إنما يكون بواحد من أمور ثلاثة:

أ ـ إذا روى عنه ثقتان.

ب ـ إذا روى عنه راوٍ واحد عدل لا يروي إلاّ عن ثقة.

ج ـ إذا زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية عدل عنه.

ثانياً: **الضبط**: وذلك بأن يكون الراوي متيقظاً، غير مغفّل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدّث منه، عالماً بما يحيل المعنى إن روى به.

ولهذا لم يحتج الإمام ابن خزيمة بمن ساء حفظه، كأشعث بن سعيد، وزمعة بن صالح، وليث بن أبي سليم وغيرهم.

كما لم يحتج برواية المدلس إلاّ ما صرّح فيه بالسماع والتحديث والإخبار.

وقد يخرّج ـ رحمه الله ـ عن بعض الضعفاء لرواية الثقات عنهم كما يفهم ذلك من تخريجه لحديث عاصم بن عبيدالله مع إشارته إلى ضعف حديثه.

كما أخرج عن بعض الضعفاء مقروناً بغيره في المتابعات والشواهد كعبدالله بن عامر وابن لهيعة وقد تقدّم بيان ذلك مفصلاً.

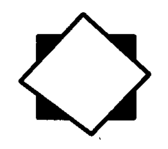
أما الإمام ابن حبان: فقد صرح بشروطه في رجال كتابه حيث قال: «لم نحتجَّ فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء: الأول العدالة في الدين بالستر الجميل، والثاني الصدق في الحديث بالشهرة فيه، والثالث: العقل بما يحدّث من الحديث. والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي. والخامس: تعري خبره عن التدليس».

ثم قال: «فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل مَنْ تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به»[1].

وبمعرفة شروط الأئمة الأربعة في الرجال نجد أن الإمام البخاري أشدهم شرطاً ثم الإمام مسلماً ثم الإمام ابن خزيمة ثم الإمام ابن حبان.



(١) الإحسان: ١/٤.



المبحث الثالث
طرائقهم في إيراد أسانيد الحديث



سار الأئمة الأربعة في صحاحهم على سنة المحدثين في الرواية، حيث رووا الأحاديث بأسانيدها وهو ما يسمى بـ«الإخراج»؛ وذلك لأن رواية الحديث مسنداً، تبين الطريق الذي أتى منه الحديث ورُوي به.

وقد اعتنوا ـ رحمهم الله تعالى ـ بالإسناد في كتبهم، ولكنهم لم يكونوا على طريقة واحدة في كيفية إيراد الأسانيد المتعددة للحديث الواحد:

فالإمام البخاري: نجده قلما يتعرض لتعداد الأسانيد وبيان طرق الحديث في الباب نفسه الذي روى فيه الحديث، وربما ذكرها بالإشارة الوجيزة مبيناً المتابعات، أو اختلاف ألفاظ الرواة، وغير ذلك كقوله:

«حدثنا يحيى بن سليمان قال: حدثنا ابن وهب قال: حدثني يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبدالله أنه أخبره عن أبيه قال: لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه.. فذكر الحديث ثم قال: «تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى الكلبي عن الزهري». وقال عقيل ومعمر: عن الزهري عن حمزة عن النبي ﷺ[(١)].

فبيّن الإمام البخاري: أن الرواة اختلفوا على الزهري في إسناد الحديث، فيونس يقول: عن حمزة بن عبدالله عن أبيه، وعقيل ومعمر

(١) صحيح البخاري: ٢٦٤/١، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة.

أسقطا والد حمزة، وقد رجّح البخاري الأول، فأخرجه بسنده وأيده بالمتابعات، وذكر الخلاف مكتفياً بذكر موضع الاستشهاد»[1].

والسبب في إقلال البخاري من تعداد الأسانيد في الباب نفسه: هو أنه - رحمه الله - كان يقصد الفقه والاستنباط، فلا يعنيه من طرق الحديث أكثر من التقوية في غالب الأحيان.

أما الإمام مسلم - رحمه الله تعالى -: فقد اهتم بفن الإسناد اهتماماً كبيراً، وأولاه مزيد العناية، فعدد الشيوخ، والطرق، وتفنن في سياق الأسانيد، فجميع أسانيد الحديث الواحد في السياق الواحد، وتحرز في الانتقال والتحول بينها، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة في مكان واحد بطرقها جمعاً عظيماً لم يسبق إليه، وأشار إلى ما في بعض الروايات من العلة، وعنى بذلك كله حتى اختص كتابه بالتفوق في الإسناد، وطريقة سياقه، وما تضمنه من الفوائد الإسنادية.

ويمكن إجمال طرق الإمام مسلم في رواية الحديث وبيان ما يتعلق بها في النقاط الآتية:

١ - جمع أسانيد الحديث المتعددة في سياق واحد: حيث عدّد الإمام مسلم الشيوخ وجمع الأسانيد في موضع واحد، وأكثر من ذلك في كتابه الصحيح.

ومن أمثلة ذلك قوله في كتاب الإيمان: «باب بيان تحريم إذاء الجار»: «حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن حُجْر - جميعاً. عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل، قال: أخبرني العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله تعالى ﷺ قال: «**لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه**»[2].

٢ - تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول: وهذا اللون من

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة: ٨٨.

(٢) صحيح مسلم: ٤٩/١.

الاختصار نجده في صحيح الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ فإنه كثيراً ما يعقب الحديث بإسناد ثم يقول «مثله» أو «نحوه» كقوله:

«حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا المغيرة ـ يعني الحِزاميّ. عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «**إنما الإمام ليؤتم به**.. الحديث».

ثم قال الإمام مسلم: «حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله»[1].

وكقوله: «حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا عباد بن عباد حدثنا عاصم عن أبي عثمان عن أبيّ بن كعب قال: كان رجل من الأنصار.. فذكر الحديث» ثم قال: «وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن أبي عمر كلاهما عن ابن عُيينة «ح» وحدثنا سعيد بن أزهر الواسطي قال حدثنا وكيع حدثنا أبيّ كلهم عن عاصم بهذا الإسناد نحوه»[2].

فقد اكتفى الإمام مسلم عند تعداد الإسناد ـ بعد الحديث ـ بالإشارة إلى لفظ الحديث، بكلمة «مثله» و«نحوه».

٣ ـ إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية: ومن أمثلة ذلك قوله:

«حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا بشر ـ يعني ابن مُفَضّل ـ عن أبي مسلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا نسافر مع رسول الله ـ ﷺ ـ في رمضان، فما يُعاب على الصائم صومه، ولا على المفطر إفطاره».

«حدثني عمرو الناقد، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري عن

---

(١) المصدر السابق: ٢/٢٠ ـ ٢١، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٣٠.

أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا نغزو مع رسول الله ـ ﷺ ـ في رمضان فمنا الصائم، ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن»[1].

وقد أتى من بعده الإمام ابن خزيمة: ووضع كتابه الصحيح، فعنى بصناعة الإسناد أيضاً، وذكر تعدد الشيوخ والطرق وجمع بينها في السياق، ونبه على اختلاف الرواة واتفاقهم، وكان ـ رحمه الله تعالى ـ له بعض المسالك التي تفرد بها عن شيخه الإمام مسلم، ويمكن إجمال منهجه في إيراد أسانيد الحديث في النقاط الآتية:

١ ـ جمع أسانيد الحديث في سياق واحد اختصاراً واستيعاباً وتقوية للحديث.

٢ ـ الجمع بين الشيوخ اختصاراً وتقوية للحديث، وبخاصة إذا كان أحد رواة الحديث فيه ضعف.

٣ ـ التحويل بين أسانيد الحديث باستعمال حرف «ح» أو استعمال حرف «الواو».

٤ ـ تمييز صيغ الأداء.

٥ ـ تعداد الأسانيد وذكر متن الحديث عقب الإسناد الأول فقط.

٦ ـ إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية.

٧ ـ الإشارة إلى إيراد أسانيد الحديث.

وقد سبق إيراد ذلك مفصلاً مع أمثلته في موضعه.

وقد اقتفى الإمام ابن حبان أثر شيخه ابن خزيمة في الاهتمام بالإسناد

---

(١) المصدر السابق: ١٤٣/٣، كتاب الصيام، باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر.

في صحيحه، وسار على معظم طرقه في إيراد أسانيد الحديث ويمكن حصرها فيما يأتي:

١ ـ جمع أسانيد الحديث في سياق واحد: حيث يروي الإمام ابن حبان الحديث الواحد عن شيخين فأكثر من شيوخه، ويتحدون في إسناد هذا الحديث، فإذا ساق حديثاً من هذا النوع فإنه يذكر شيوخه عاطفاً بينهم بالواو، ثم يذكر الإسناد والمتن. ومن أمثلة ذلك قوله:

«أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، وعمرو بن محمد بن بُجير، قالا: حدثنا عبدالجبار بن العلاء، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزبير عن عبدالله بن باباه، عن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**يا بني عبدالمطلب، إن كان إليكم من الأمر شيء فلا أعرفن أحداً منهم أن يمنع من يصلي عند البيت إيّ ساعة شاء من ليلٍ أو نهار**»[١].

وقد نبّه الإمام ابن حبان على اختلاف ألفاظ الرواة، وأشار إلى اختلافهم، ومن أمثلة ذلك قوله: «أخبرنا الحسن بن سفيان، ومحمد بن الحسن بن قتيبة، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض بدمشق، واللفظ لحسن، قالوا: حدثنا صفوان بن صالح الثقفي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، قال: حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنّ لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلّا واحداً، إنه وتر يحب الوتر**.. الحديث»[٢] ففي هذا المثال نسب الإمام ابن حبان لفظ الحديث لصاحبه على التعيين.

٢ ـ تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول: حيث يروي الإمام ابن حبان الحديث بسنده ومتنه، ثم يذكر عقبه باقي الأسانيد، ويشير للمتن بقوله: «مثل ذلك» أو «مثله» ولا يذكره اختصاراً.

---

(١) الإحسان: ٢٢٦/٤، رقم الحديث: ١٣٨٥.
(٢) الإحسان: ٨٨/٣ ـ ٨٩، رقم الحديث: ٨٠٨، وانظر نماذج أخرى: ٣٦/٥، ٨٧/٥، ٨٩/٥، ١١٣/٩.

ومن أمثلة ذلك: قوله:

«أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبيدالله بن معاذ بن معاذ العنبري، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا شعبة، عن عبدالملك بن عمير، قال: سمعت وراداً كاتب المغيرة يحدّث، أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية أن رسول الله ﷺ، كان إذا قضى صلاته فسلّم، قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجدّ».

ثم قال ابن حبان: «أخبرنا الحسن، قال: حدثنا عبيدالله بن معاذ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا شعبة، عن الحاكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن ورّاد، عن المغيرة، عن النبي ﷺ، مثل ذلك»[1] فقد اتبع ابن حبان الحديث بإسناد آخر ثم اكتفى بالإشارة إلى متن الحديث بكلمة «مثل ذلك».

٣ ـ إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية: ومن أمثلة ذلك: حديث عبدالله بن مُغَفّل:

قال ابن حبان: «أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا حبان بن موسى، قال: أخبرنا عبدالله، عن كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن بريدة عن عبدالله بن مُغفَّل، عن النبي ﷺ، قال: «**بين كل أذانين صلاة لمن شاء، بين كل أذانين صلاة لمن شاء**»».

«أخبرنا الحسين بن عبدالله بن يزيد القطان، قال: حدثنا أيوب بن محمد الوزَّان، قال: حدثنا إسماعيل بن عُلَيَّة، قال: حدثنا سعيد الجُريري، عن عبدالله بن بُريدة، عن عبدالله بن مُغَفَّل، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين كل أذانين صلاة لمن شاء**».

---

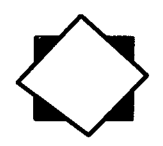
(١) المصدر السابق: ٣٤٩/٥ ـ ٣٥٠ .وانظر نماذج أخرى: ٤١٠/١، ٤١٤/٣، ٣٩٧/٩، ٤٠٩/٩.

«أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا ابن أبي السَّري، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنا كهمس بن الحسن، عن عبدالله بن بريدة عن عبدالله بن المغّفل، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين كل أذانين صلاة لمن شاء**» ثلاث مرات»[1].

فقد كرر الإمام ابن حبان هذا الحديث، وذلك لأن لفظة: «**بين كل أذانين صلاة لمن شاء**» كرّرت في الرواية الأولى مرتين، وفي الرواية الثانية ذُكِرت مرة واحدة، وفي الثالثة كُرّرت ثلاث مرات.



(١) المصدر السابق: ٤٢٧/٤ ـ ٤٢٨، رقم الحديث: ١٩٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١.



المبحث الرابع
التراجم في الصحاح الأربعة



اهتم الإمام البخاري بتراجم صحيحه اهتماماً كبيراً، وتفنن في مسالكها وعنى بتنويع أساليبها وصيغها، وأودعها علمه وفقهه حتى قيل: «فقه البخاري في تراجمه».

قال شاه ولي الله الدهلوي في شرح تراجم أبواب صحيح البخاري: «وقد فرق البخاري في تراجم الأبواب علماً كثيراً من شرح غريب القرآن، وذكر آثار الصحابة والأحاديث المعلقة..».

وقد قسّم الحافظ ابن حجر تراجم البخاري في صحيحه إلى قسمين[1] هما:

أولًا: **التراجم الظاهرة**: وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها، وفائدتها: الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار

(١) وجعل الدكتور نور الدين عتر في كتابه: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين القسمة ثلاثية وهي: التراجم الظاهرة، والتراجم الاستنباطية «ولم يسمها خفية كما سماها الحافظ ابن حجر» والقسم الثالث: التراجم المرسلة: وهي التي اكتفى فيها بلفظ: «باب» ولم يعنون بشيء يدل على المضمون بل ترك ذلك العنوان.

لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت. أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني وهكذا[١].

ومن أمثلة ذلك قوله: «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ»[٢].

وقوله: «باب فرض صدقة الفطر، ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة».

وأخرج فيه حديث ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير.. الحديث»[٣].

وقوله أيضاً: «ما أنزل الله داءً إلاّ أنزل له شفاء»[٤] وهو لفظ الحديث الذي أخرجه في الباب.

ثانياً: التراجم الخفية: ومعظم تراجم صحيح البخاري من هذا القسم ويرجع خفاء التراجم إلى عدة أسباب منها:

١ ـ عدم حصول البخاري في الباب على حديث يتوفر فيه شرطه، ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه. وهذا أغلب الأسباب[٥].

٢ ـ وقد يكون لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيراً ما يفعل البخاري ذلك حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً، فكأنه يحيل عليه ويومىء بالرمز والإشارة إليه[٦].

---

(١) انظر: هدي الساري: ١٤٠.
(٢) صحيح البخاري: ١/٤.
(٣) صحيح البخاري: ٢/١٥٣، كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر.
(٤) المصدر السابق: ٧/١٥٨، كتاب الطب، باب ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً.
(٥) هدي الساري: ١٤.
(٦) انظر: المصدر السابق، الإمام الترمذي: ٣١٨، تراجم البخاري لابن جماعة: ١٠٣.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أساليب الإمام البخاري في تراجم الأبواب وهي:

١ ـ كثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: «باب هل يقال مسجد بني فلان»[١].

٢ ـ وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى: كقوله: «باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، وكره ابن سيرين أن يقول: فاتتنا الصلاة، ولكن ليقل لم ندرك، وقول النبي ﷺ أصح»[٢].

٣ ـ وكثيراً ما يترجم بلفظ يومىء إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارةً بأمر ظاهر أو بأمر خفي. كقوله: «باب الأمراء من قريش»[٣].

ثم روى بإسناده إلى عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: «أما بعد فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدّثون أحاديث ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم، فإياكم والأماني التي تضل أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلّا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين**»»[٤].

وروى أيضاً قول الرسول ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**»[٥].

قال ابن حجر تعقيباً على قول البخاري: «الأمراء من قريش»: «وهذا

(١) صحيح البخاري بفتح الباري: ٦١/٢.
(٢) المصدر السابق: ٢٥٦/٢.
(٣) المصدر السابق: ٢٣٠/١٦.
(٤) المصدر السابق: ٢٣١/١٦ ـ ٢٣٣.
(٥) المصدر السابق: ٢٣٤/١٦.

لفظ حديث يروى عن علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاري وأورد فيه حديث: «لا يزال الأمر في قريش»[1].

وقال أيضاً: «ولما لم يكن شيء منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة، وأورد الذي يصح على شرطه مما يؤدي معناه في الجملة وذكر فيه حديثين»[2].

٤ ـ وكثيراً ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادىء الرأي، ثم تستبين الحكمة والحكم من ذلك. كقوله: «باب استياك الإمام بحضرة رعيته» فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد»[3].

٥ ـ وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التي هي لفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه، وأورد معها أثراً أو آية فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

ومن أمثلة ذلك قوله: «باب المنان بما أعطى لقوله: «الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولا أذى»[4].

قال ابن حجر: «هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميهني وحده بغير حديث، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلاّ مَنَّ به»[5]ولما لم

(١) هدي الساري: ١٤.
(٢) فتح الباري: ١٦/٢٣١.
(٣) هدي الساري: ١٤.
(٤) صحيح البخاري بهامشه فتح الباري: ٤/٤١.
(٥) صحيح مسلم: ١/٧١، كتاب الإيمان باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف.

يكن على شرطه اقتصر على الإشارة إليه»[1].

٦ ـ قد يترجم بجملة شرطية يذكر فعل الشرط ويسكت عن الجواب ولا يذكره ثم يروي الحديث. وكأنه أراد أن يكون الحديث وما دل عليه هو جواب الشرط.

ومن ذلك قوله: «باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء وقال أبو الدرداء: «من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ»[2]. ثم روى بإسناده إلى عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال النبي ﷺ: «**إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء**»»[3].

أما الإمام مسلم: فلم يضع لكتابه تراجم للأبواب، وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد، فجاء كتابه في قوة المترجم؛ ولذا نجد النسخ القديمة ليس فيها شيء من ذكر التراجم للأبواب، ولعل مسلماً فعل ذلك حتى لا يطول الكتاب، أو ليشحذ القارىء ذهنه ويعمل فكره في البحث والاستنباط كما يعلّل ذلك الإمام النووي، وما نراه من ذكر التراجم والأبواب في بعض النسخ المطبوعة فليس ذلك من صنع المؤلف، وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح.

وفي هذه التراجم الجيد والرديء، وأحسن من وضع له التراجم وبوّب الأبواب الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه.

قال النووي: «وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد: إما لقصور في عبارة الترجمة؛ وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك[4]...

---

(١) فتح الباري: ٤/٤١.
(٢) صحيح البخاري بهامشه فتح الباري: ٢/٣٠٠.
(٣) المصدر السابق: ٢/٣٠٠.
(٤) شرح صحيح مسلم: ١/٢١.

وأما الإمام ابن خزيمة: فقد اعتنى عناية عظيمة بتراجم كتابه، وتفنن فيها تفنناً كبيراً، وضمنّها كثيراً من الأحكام الفقهية.

ومن خلال استقراء «صحيحه» وتتبع صنيع الإمام ابن خزيمة فيه، نجد أن كتابه قد اشتمل على قسمين من التراجم هما:

أولًا: التراجم الظاهرة: وهذا القسم من التراجم هو الغالب في صحيح ابن خزيمة وقد تنوعت أساليبه فيها، وتفنن في صياغتها، مما يدل على أنه ـ رحمه الله تعالى ـ له في هذه التراجم أغراضاً يرمي إليها، ومعانٍ يريدها، وله في ذلك أساليب كثيرة ـ وقد ذكرت فيما مضى ـ خمسة عشر أسلوباً منها.

ثانياً: التراجم الخفية: وهذا القسم من التراجم قليل وقد وجدت من المسالك التي سلكها الإمام ابن خزيمة في هذا النوع مسلكين فقط هما:

١ ـ بيان تطابق الترجمة للحديث بالعموم والخصوص.

٢ ـ الترجمة بشيء بدهي قد يظنه الناظر قليل الجدوى، ثم تظهر له بالبحث والاستقصاء فائدة مجدية.

ومما يلاحظ على تراجم الإمام ابن خزيمة ما يأتي:

١ ـ تمتاز تراجمه بالظهور والوضوح وقرب المعنى.

٢ ـ اشتمالها على علوم مختلفة من الفقه والحديث واللغة.

٣ ـ الناحية الفقهية بادية في عناوين ابن خزيمة.

٤ ـ طول تراجمه التي جاءت شرحاً وافياً لمعنى الحديث، وبيان غريبه، وعرضاً لمسائل الخلاف وغير ذلك.

وقد أخذ الإمام ابن حبان بطريقة شيخه الإمام ابن خزيمة حيث سلك في تراجمه كثيراً من الطرق والمسالك التي سبقه إليها.

وفيما يأتي أعرّف بثلاثة منها:

١ ـ الترجمة بصيغة خبرية عامة: كقوله: «ذكر جواز الصلاة للمرء

على المواضع التي أصابها أبوال ما يؤكل لحومها وأرواثها.

وذكر فيه حديث أنس: «كان النبي ﷺ يصلي في مرابض الغنم»[1].

٢ ـ الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة الباب، تحددها دون أن يتطرق إليها الاحتمال كقوله: «ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة على غيره من المساجد بمائة صلاة خلا المسجد الحرام».

وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري: «ودّع رسول الله ﷺ رجلاً فقال: «**أين تريد؟**» قال: أريد بيت المقدس، فقال النبي ﷺ: «**صلاة في هذا المسجد أفضل من مائة صلاة في غيره إلّا المسجد الحرام**»[2].

٣ ـ الترجمة بصيغة الاستفهام: كقوله: «ذكر ما فضل صلاة الجماعة على صلاة المرء منفرداً».

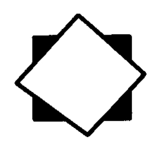
وأخرج فيه حديث أبي هريرة: «صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»[3].



(١) الإحسان: ٢٢٦/٤، رقم الحديث: ١٣٨٥.

(٢) المصدر السابق: ٥٠٤/٤ ـ ٥٠٥، رقم الحديث: ١٦٢٤.

(٣) المصدر السابق: ٤٠٣/٥، رقم الحديث: ٢٠٥٣.



المبحث الخامس
تكرار الأحاديث وتقطيعها
واختصارها في الصحاح الأربعة



جرى الإمام البخاري في صحيحه على تكرار بعض الأحاديث وتقطيعه لها، واختصارها في الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها - بحسن استنباطه، وغزارة فقهه - من معنى يقتضيه الباب الذي خرّجه فيه؛ والبخاري لا يفعل ذلك إلا لفوائد تعود إما إلى السند وإما إلى المتن، وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت عليه السبل. وسأتكلم عن ذلك فيما يأتي بإيجاز:

أولاً: إما تكراره للأحاديث فلمعان وفوائد متعددة:

منها: أنه يخرّج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ليخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه؛ للمعنى السابق.

ومنها: تكثير الطرق بأن يورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى، فيزداد الحديث بذلك صحة وقوة.

ومنها: إزالة الشبهة عن ناقليها، وذلك في الأحاديث التي يرويها بعض الرواة تامة وبعضهم مختصرة.

ومنها: أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدّث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدّث آخر به: فعبّر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه في الأبواب.

ومنها: أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبّه على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

ومنها: أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

ومنها: أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدّثه به عن آخر، ثم لقي هذا الآخر فحدّثه به، فمن ثم كان يرويه على الوجهين.

ومنها: أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى، مصرحاً فيها بالسماع، وذلك على ما عُرِفَ من شرطه في المعنعن من اشتراط المعاصرة وثبوت اللقاء.

ثانياً: وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه تارةً أخرى فذلك لما يأتي:

١ ـ إذا كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعيده بحسب ذلك، مراعياً مع هذا عدم إخلائه من فائدة حديثية: كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث.

٢ ـ وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلّا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ، فيورده في موضع موصولًا وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على الجزء الذي يحتاج إليه في هذا الباب.

٣ ـ وإذا كان المتن مشتملًا على جمل متعددة لا تعلّق لإحداها بالأخرى فإنه حينئذ يخرج كل جملة منها في باب مستقل، فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

والبخاري لا يتعمد أن يخرّج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه، وإن كان وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً.

وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر فإنه لا يقع له ذلك في الغالب إلاّ حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي: لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه كما وقع له في حديث هذيل بن شرحبيل عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال:

«إنّ أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون»(١) هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله: «جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال: إني أعتقت عبدي سائبة، فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً؟ فقال عبدالله بن مسعود: إنَّ أهل الإسلام لا يسيبون وإنَّ أهل الجاهلية كانوا يسيبون فأنت ولي نعمته فلك ميراثه، فإن تأثمت وتحرجت في شيء فنحن نقبله منك ونجعله في بيت المال»(٢) وقد اقتصر البخاري على ما يعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله: «إن أهل الإسلام. . . .» لأنه يستدعي بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي، لأنه ليس من موضوع كتابه.

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلاّ لفائدة، وحتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكانت إعادته لأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً في تكراره(٣).

أما الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ فقد كان يجمع طرق المتن الواحد من غير تكرار. كما ألزم نفسه بذلك في مقدمة كتابه، فإذا اتحد المتن لا يكرره، وإذا كان الاختلاف يسيراً نبّه عليه فقط، أما إذا كان

---

(١) انظر: صحيح البخاري: ١٩١/٨ ـ ١٩٢، كتاب الفرائض، باب ميراث السائبة.

(٢) فتح الباري: ٤٢/١٥.

(٣) انظر: هدي الساري: ١٦ ـ ١٧.

الاختلاف غير يسير فإنه يعيد المتن؛ لأنه يصبح حينئذ متناً جديداً، كما تجنّب ـ رحمه الله تعالى ـ اختصار الأحاديث وتقطيعها في الأبواب المختلفة مما سهل الرجوع إلى صحيحه والاستفادة منه كثيراً، وكان ذلك سبباً لتفضيل بعض العلماء صحيحه على صحيح الإمام البخاري.

قال الحافظ ابن حجر ـ وهو يفسر مذهب من فضّل صحيح مسلم:

«إن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله، في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما يتصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث على أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث ـ يعني المرفوعة ـ دون الموقوفة فلم يعرج عليها، إلاّ في بعض المواضع على سبيل الندرة، تبعاً لا مقصوداً»[١].

ومن قبله قال الإمام النووي: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة جعلته أسهل متناولاً من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرق الحديث التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظ الحديث المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوه الحديث واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة للحديث في أبواب متفرقة متباعدة، وكثيراً منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث»[٢].

وأما الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ فلعنايته برواية الحديث من أجل الاستدلال به على مسائل الفقه والاستنباط منه ـ كما سبقه إلى ذلك

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مقدمة شرح صحيح مسلم: ١٤/١ ـ ١٥.

شيخه البخاري - فقد كرر كثيراً من الأحاديث التي اشتملت على عدد من الأحكام الفقهية والفوائد الاستنباطية في مواضع متعددة من صحيحه.

وقد ظهر لي من خلال التتبع والاستقراء أن الإمام ابن خزيمة - كالبخاري - لا يعيد الحديث بعينه سنداً ومتناً، بل يضمنّه فائدة حديثية في إسناده أو متنه، وذلك بأن يرويه في كل باب من طريق جديد غير الذي سبق، وبلفظ آخر حسبما يروى له الحديث. ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «فقدت رسول الله ﷺ وكان معي على فراشي، فوجدته ساجداً راصاً عقبيه، مستقبلاً بأطراف أصابعه القبلة، فسمعته يقول: «أعوذ برضاك من سخطك، وبعفوك من عقوبتك، وبك منك، أثني عليك، لا أبلغ كل ما فيك» فلما انصرف قال: «يا عائشة أخذك شيطانك» فقالت: أما لك شيطان؟

قال: «ما من آدمي إلاّ له شيطان». فقلت: وأنت يا رسول الله؟ قال: «وأنا ولكني دعوت الله عليه فأسلم».

فقد أخرج الإمام ابن خزيمة هذا الحديث بلفظه في كتاب الصلاة: باب ضم العقبين في السجود. من طريق أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البرقي وإسماعيل بن إسحاق الكوفي قالا: حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب، حدثني عمارة بن غزية قال: سمعت أبا النضر يقول، سمعت عروة بن الزبير يقول، قالت عائشة زوج النبي ﷺ: . . .»[1].

ثم كرر ابن خزيمة هذا الحديث في موضع ثانٍ من كتاب الصلاة، وترجم له بترجمة أخرى فقال: «باب الدعاء في السجود» ولكن ذكره بإسناد ولفظ آخرين من طريق شيخيه يعقوب بن إبراهيم، وعلي بن شعيب قالا: حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيدالله عن محمد بن يحيى بن حيان عن عبدالرحمٰن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قالت:

«فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة في الفراش، فجعلت أطلبه بيدي،

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ٣٢٨/١، رقم الحديث: ٦٥٤.

فوقعت يدي على باطن قدميه وهما منتصبتان، فسمعته يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، أعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[1].

وهكذا نجد أن هذا التكرار في صحيح ابن خزيمة لم يكن عبثاً أو بلا غاية، وإنما كان يهدف به ـ رحمه الله تعالى ـ إلى معان فقهية، أو حديثية، فقد اختلف الإسنادان والمتنان هنا، وليس منهما ما هو مثل الآخر، هذا زيادة على ما في التكرار من تنبيه إلى الأحكام التي تضمنها الحديث.

وقد يكرّر الإمام ابن خزيمة الحديث في عدة مواضع بنفس إسناده ومتنه: ومن أمثلة ذلك: حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، قال: «كنا نغدو إلى رسول الله ﷺ فيجيء الرجل وتجيء المرأة فيقول: يا رسول الله: كيف أقول إذا صليت؟

قال: قل: **«اللهم اغفر لي، وارحمني واهدني وعافني وارزقني، فقد جمع لك دنياك وآخرتك»**.

فقد روى ابن خزيمة هذا الحديث في «كتاب الصلاة: باب جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة» من طريق محمد بن عباد بن آدم البصري، أنبأنا مروان بن معاوية الفزاري عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه[2].

وكرره بنفس إسناده ومتنه في كتاب الصلاة: «باب إباحة الدعاء في الصلاة»[3].

وفائدة التكرار هنا: التنبيه على الأحكام الفقهية التي تضمنها الحديث ويمكن للفقيه استنباطها منه.

ولحرص الإمام ابن خزيمة على أن يكون كتابه مختصراً، نجد أنه لا يكرر الحديث كاملاً دائماً، وإنما يذكر الجزء الذي يتضمن معنى الباب الذي

---

(١) المصدر السابق: ٣٣٥/١، رقم الحديث: ٦٧١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ٣٦٦/١، رقم الحديث: ٧٤٤.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٣٠/٢، رقم الحديث: ٨٤٨.

يدرجه تحته، إلا إذا تعددت طرق الحديث فإنه يذكر الحديث مع سنده بتمامه.

ومن أمثلة ذلك: قوله في «كتاب الصلاة: باب إثبات اليدين مع الوجه على الأرض حتى يطمئن كل عظم من المصلي إلى موضعه»:

أنبأنا مُؤمّل بن هشام، أنبأنا إسماعيل ـ يعني ابن عُلَيَّة ـ عن محمد بن إسحاق، حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة في الحديث الطويل:

«أن النبي ﷺ قال للرجل الذي صلّى وأمره النبي ﷺ بإعادة الصلاة قال: «**ثم إذا أنت سجدت فأثبت وجهك ويديك حتى يطمئن كل عظم منك إلى موضعه**»»[1].

وقد روى الإمام ابن خزيمة هذا الحديث بطوله من قبل في: «كتاب الصلاة، باب إجازة الصلاة بالتسبيح والتكبير والتحميد والتهليل لمن لا يحسن القرآن»[2].

وكثيراً ما كان الإمام ابن خزيمة ينبّه على اختصاره للحديث بعبارات مختلفة منها: قوله: «قد أمليته قبل بطوله»[3] «وذكر الحديث بطوله»[4] «وهذه اللفظة مختصرة غير متقصاة»[5] ونحو ذلك.

وقد حذا الإمام ابن حبان حذو شيخه ابن خزيمة في هذا المضمار، حيث نجده ـ رحمه الله ـ كثيراً ما يكرر الحديث الواحد في أكثر من موضع، والسبب الذي دفعه إلى أن يسلك هذا المسلك هو أن كثيراً من

---

(١) المصدر السابق: ٣٢٢/١، رقم الحديث: ٦٣٨.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٧٤/١، رقم الحديث: ٥٤٥.

(٣) المصدر السابق: ٤٢/٢.

(٤) المصدر السابق: ٧٠/٢.

(٥) المصدر السابق: ١٠٩/٢.

الأحاديث تشتمل على عدد من الأحكام الفقهية والفوائد الاستنباطية، فاحتاج - رحمه الله تعالى - لتكرار الحديث في عدة مواضع بحسب مناسبته وما تضمنه من الأحكام والفوائد أو لزيادة بعض الألفاظ في الحديث المعاد.

وفي ذلك يقول رحمه الله: «وأتنكب عن ذكر المعاد فيه إلاّ في موضعين:

١ - إما لزيادة لفظة لا أجد منها بداً.

٢ - أو للاستشهاد - بالخبر المعاد - على معنى في خبر ثان. فأما في غير هاتين الحالتين فإني أتنكب عن ذكر المعاد في هذا الكتاب»[١].

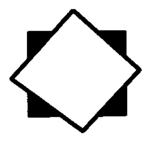
ومن أمثلة التكرار في صحيح ابن حبان: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء، ولأخرّت العشاء إلى ثلث الليل أو شطر الليل**».

فقد روى الإمام ابن حبان هذا الحديث في خمسة مواضع من صحيحه[٢].



(١) ترتيب صحيح ابن حبان: ٩١/١.

(٢) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: حديث رقم: ١٠٦٨، ١٥٣١، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠.



المبحث السادس
موازنة بين الصحاح الأربعة في إخراجها للمرسل والمعلق، والموقوف والمقطوع



وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
الأحاديث المرسلة في الصحاح الأربعة

نص الأئمة الأربعة: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان - رحمهم الله تعالى - في عناوين صحاحهم على أنهم لا يُخرّجون من الحديث إلاّ ما صح وصله.

ومن خلال التتبع والاستقراء نجد أن الإمام البخاري يخرّج في صحيحه ما صح وصله، لا ما ترجّح إرساله، ولكنه قد يخرّج في بعض الأحيان الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، فيخرجه أولاً من طريق صحيح متصل ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات إشارة للخلاف في الحديث، وإنه صحيح لا يضره الخلاف، بل يكون المرسل مقوياً للمتصل بعد أن تثبت صحة الوصل.

ومن أمثلته: حديث وهب بن كيسان قال: «أُتي رسول الله - ﷺ -

بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة، فقال: «**سَمِّ الله، وكُلْ مما يليك**».

فقد رواه مالك عن وهب بن كيسان عن النبي - ﷺ - مرسلاً، ورواه محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة، الحديث..» متصلاً. وقد أخرج البخاري الحديث في الأطعمة، فصدّر الباب برواية الحديث عن محمد بن عمرو متصلاً، ثم أتبعه برواية مالك عن وهب مرسلاً(١).

قال الحافظ ابن حجر: «ومنها - يعني الأحاديث المكررة - أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل، فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل»(٢).

أما الإمام مسلم: فقد أورد في صحيحه أحاديث مرسلة انتقدت عليه: منها ما رواه في كتاب البيوع: قال: «وحدثني محمد بن رافع، حدثنا جُحين بن المثنى، حدثنا الليث عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة واستكراء الأرض بالقمح»»(٣).

قال: «وأخبرني سالم بن عبدالله عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: «**لا تبتاعوا الثمر، حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر**». وقال سالم: «أخبرني عبدالله عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه رخص بعد ذلك في بيع العريّة بالرطب أو التمر ولم يرخص في غير ذلك»(٤).

---

(١) انظر: صحيح البخاري: ٨٨/٧، كتاب الأطعمة باب الأكل مما يليه وانظر أيضاً: هدي الساري: **٥٣٥**.

(٢) هدي الساري: **١٦**.

(٣) صحيح مسلم: **١٣/٥**، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(٤) المصدر السابق.

وقد أجاب الإمام السيوطي عن ذلك فقال: «فأما هذا النوع ـ فعذره فيه أنه يورده محتجاً بالمسند منه لا بالمرسل، حيث أنه لم يقتصر عليه، بل أورده متصلاً من أوجه أخرى»[1].

وهذا الحديث قد أورده متصلاً من وجوه، فالجزء الأول منه ـ وهو مرسل سعيد ـ وصله من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة»[2].

كما وصله من حديث سعيد بن ميناء وأبي الزبير عن جابر[3].

ومرسل سالم وصله من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه[4].

قال السيوطي: «وفيه من هذا النمط نحو عشرة أحاديث، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلاً بعد إيراده متصلاً: إفادة الاختلاف الواقع فيه»[5].

ولم يورد مسلم حديثاً مرسلاً لم يصله في موضع آخر إلا حديثاً واحداً وهو حديث أبي العلاء بن الشخير: «كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضاً، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً»[6].

وقال السيوطي: «إن هذا الحديث لم يرو موصولاً عن الصحابة من وجه يصح»[7].

وهكذا يتبين لنا أن الأحاديث المرسلة التي رآها النقاد في صحيح مسلم إنما يوردها في المتابعات والشواهد والمعلقات كما هو الحال في صحيح الإمام البخاري.

---

(١) تدريب الراوي: ١/١٧٠.
(٢) انظر صحيح مسلم: ٥/١٨.
(٣) انظر: المصدر السابق.
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) تدريب الراوي: ١/١٧٠.
(٦) صحيح مسلم: ١/١٨٥، كتاب الطهارة باب إنما الماء من الماء.
(٧) تدريب الراوي: ١/١٧٠.

أما الإمام ابن خزيمة: فقد روى في صحيحه بعض الأحاديث المرسلة وهي ليست على شرطه، وإنما أوردها على سبيل الشواهد والمتابعات، ومن ذلك: قوله في كتاب الإمامة، باب الزجر عن إمامة المرء من يكره إمامته: أخبرنا عيسى بن إبراهيم، أخبرنا ابن وهب، عن ابن لهيعة وسعيد بن أبي أيوب عن عطاء بن دينار الهذلي، أن رسول الله ﷺ قال: «**ثلاثة لا تقبل منهم صلاة**.. الحديث».

أخبرنا عيسى بن إبراهيم، أخبرنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد، عن أنس بن مالك يرفعه، يعني مثل هذا».

قال ابن خزيمة: «أمليت الجزء الأول وهو مرسل؛ لأن حديث أنس الذي بعده حدثناه عيسى في عقبه، يعني بمثله، لولا هذا ما كنت أخرّج الخبر المرسل في هذا الكتاب»[1].

وأحياناً يورد الإمام ابن خزيمة الحديث، ثم يتبين له إرساله بعد ذلك فيعتذر ـ رحمه الله ـ عن إخراجه.

ومن أمثلة ذلك قوله: «أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي، أخبرنا عبدالله بن وهب، قال: وأخبرني ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن موسى بن أبي عثمان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيد الأيام يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة**.. الحديث».

قال ابن خزيمة: «غلطنا في إخراج هذا الحديث؛ لأن هذا مرسل: موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان روى عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه»[2].

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ١٢/٣.

(٢) المصدر السابق: ١١٥/٣.

المطلب الثاني

الأحاديث المعلقة في الصحاح الأربعة

الحديث المعلق: هو الذي حُذِفَ من أول إسناده واحد أو أكثر على التوالي، ولو إلى نهايته[1].

ومثال الحديث المعلق الذي حذف من أول إسناده راوٍ واحد:

قول البخاري: «وقال مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**لا تفاضلوا بين الأنبياء**»[2] فإنه بين البخاري وبين مالك واحد لم يُذكر.

ومثال المعلق الذي حُذف منه الإسناد كله وفيه الصحابي فحسب: قال البخاري: «وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحواله»»[3].

ويشمل المعلق: الحديث المرفوع كما يشمل أيضاً الحديث الموقوف والمقطوع.

والحديث المعلق نوع من أنواع الضعيف، وذلك للجهل بحال الراوي أو الرواة الذين لم يذكروا في الإسناد، ولكن يستثنى من الحكم بضعف المعلق: ما جاء في الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحة كصحيح البخاري وصحيح مسلم، فإنها إذا سيقت بصيغة الجزم تعد صحيحة إلى من عُلِّقَ إليه، وهذا هو رأي جماهير المحدثين كما سيأتي بيان ذلك.

وقد أكثر الإمام البخاري من التعليق في صحيحه.

---

(١) انظر: علوم الحديث: ٢٠، نزهة النظر: ٥٨، تدريب الراوي: ٩٠/١.

(٢) صحيح البخاري: ١٩٤/٤.

(٣) المصدر السابق: ٨٠/١ .كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت.

وتبين بالتتبع والاستقراء أن أكثر هذه الأحاديث المعلقة جاءت متصلة في مواضع أخرى من كتابه، وإنما أوردها معلقة للاختصار، وأما المعلقات التي لم ترد متصلة في صحيح البخاري في مواضع أخرى منه، فعددها مائة وستون حديثاً، وقد وصلها الحافظ ابن حجر في كتابه النفيس: «تغليق التعليق».

والأحاديث المعلقة في صحيح البخاري على ضربين:

الأول: ما كان بصيغة الجزم، مثل: «قال، وفعل، وأمر، وروىٰ، وذَكَرَ» فهذا النوع فيه يحكم بصحته عن المضاف إليه؛ لأنه لا يأتي بصيغة الجزم هذه إلا إذا كان الحديث قد صح عنده، ولكن لا يحكم لمثل هذه الأحاديث بالصحة مطلقاً، إلا بعد النظر فيمن أبرز من رجاله.

ومن أمثلته قول البخاري في كتاب الصوم: «وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة: قال: «إذا قاء فلا يفطر»»[1].

الثاني: ما كان بصيغة التمريض مثل: «يُروىٰ ويُذكر ويُحكى ويُقال ورُوِيَ وذُكِرَ...» فليس في مثل هذه الألفاظ حكم بصحة الحديث عن المضاف إليه، لأن هذه العبارات تستعمل في الضعيف أيضاً.

وقد يورد مثلها في الصحيح لكونه مروياً بالمعنى أو ليس على شرطه، أو لأنه قد ضم إليه ما لم يصح.

وقد يورده في الحسن، ومن أمثلة هذا النوع وهو ضعيف: قوله في الوصايا: «ويُذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية»[2] وقد رواه الترمذي موصولاً من طريق الحارث عن علي، والحارث ضعيف[3].

وهذا الذي يورده البخاري بصيغة التمريض ليس بساقط سقوطاً نهائياً لأنه أدخله في كتابه الذي وصفه بأنه صحيح، ومع هذا فإن إيراده له في

---

(١) صحيح البخاري ٣/٤٠، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء.

(٢) المصدر السابق: ٤/٦، كتاب الوصايا تأويل قول الله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾.

(٣) انظر: سنن الترمذي: ٤/٤٣٥، كتاب الوصايا، باب ما جاء يُبدأ بالدين قبل الوصية، رقم الحديث: ٢١٢٢.

أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعاراً يؤنس به ويركن إليه[1].

أما الأحاديث المعلقة في صحيح الإمام مسلم فهي قليلة جداً، لا تتجاوز اثني عشر حديثاً، كما ذكر ابن الصلاح[2]. وهذه الأحاديث: أوردها الإمام مسلم على سبيل المتابعة والاستشهاد، لا في أصول كتابه، وقد وصل بعضها في صحيحه، وقد علل العلماء ندرة المعلقات عند الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ بأنه قصد صناعة الإسناد، فلذلك لم يعلق الأحاديث[3].

ومن هذه الأحاديث المعلقة: حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال:

«**لتتبعن سنن من قبلكم**»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**».

وقد أورد مسلم هذا الحديث على سبيل الاستشهاد والمتابعة.

روى مسلم أولاً: حدثني سويد بن سعيد، حدثنا حفص بن ميسرة، حدثني زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لتتبعن سنن الذين مَن قبلكم، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع**... الحديث».

ثم قال الإمام مسلم: «وحدثنا عدة من أصحابنا، عن سعيد بن أبي مريم، أخبرنا أبو غسان ـ وهو محمد بن مصرف ـ عن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد نحوه، قال: أبو إسحاق إبراهيم بن مسلم، حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وذكر

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٠ ـ ٢١، هدي الساري: ١٨ وما بعدها، فتح المغيث: ٣١/١، تدريب الراوي: ٩٠/١ ـ ٩٥.

(٢) انظر: أطراف هذه الأحاديث في مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي: ١٦/١ ـ ١٨.

(٣) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٩١.

الحديث نحوه»[1].

فيتضح من ذلك أن الإمام مسلماً ـ رحمه الله تعالى ـ إنما ذكر الحديث الثاني متابعة للحديث المتصل الذي أورده أولاً.

قال الإمام النووي معلّقاً على من أخذ على مسلم هذه التعليقات: «وليس شيء من هذا، والحمد لله، مخرجاً لما وُجدَ فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان مذكوراً منها على وجه المتابعة؛ ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث»[2].

أما الإمام ابن خزيمة: فقد أكثر مَنْ تعليق الأحاديث في صحيحه وذلك قصداً للاختصار، وخشية التطويل، وفراراً من التكرار للحديث بنفس سنده ومتنه، فهو ـ رحمه الله تعالى ـ يعلِّق الحديث لوروده في موضع آخر من كتابه مسنداً، والسبب في سلوكه هذه الطريقة في الرواية: أنه يستدل لمسائل كتابه التي ترجم بها كما فعل ذلك شيخه البخاري من قبل.

ومن أمثلة ذلك قوله: «باب ذكر خبر غلط في معناه عالم ممن لم يفهم معنى الخبر، وتوهم أن الأمر بصوم عاشوراء جميعاً منسوخ بفرض صوم رمضان».

قال ابن خزيمة: «خبر عمار بن ياسر»: «أُمرنا بصوم عاشوراء قبل أن ينزل رمضان، فلما نزل رمضان لم نؤمر به» خرجّته في كتاب الزكاة»[3].

ومن أمثلته أيضاً: قوله: «ورُوِيَ عن عبيدالله بن عتبة ومسروق بن الأجدع عن عائشة: «أن أبا بكر صلّى بالناس، ورسول الله ـ ﷺ ـ في الصف»[4].

---

(١) صحيح مسلم: ٥٧/٨، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى.
(٢) مقدمة شرح صحيح مسلم: ٢٠٦/١ ـ ٢١٠.
(٣) صحيح ابن خزيمة: ٢٨٤/٣.
(٤) المصدر السابق: ٥٥/٣.

وقد وصله الإمام ابن خزيمة فقال: «أخبرنا بندار، أخبرنا بكر بن عيسى صاحب البصري، حدثنا شعبة، عن نعيم بن أبي هند، عن أبي وائل، عن مسروق عن عائشة: «أن أبا بكر صلّى بالناس، ورسول الله ﷺ في الصف خلفه»[1].

وقال أيضاً: «أخبرنا بندار، حدثنا بدل بن المُحبر، حدثنا شعبة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبيدالله بن عبدالله عن عائشة: «أن أبا بكر صلّى بالناس، ورسول الله ﷺ في الصف خلفه»[2].

وصنيع الإمام ابن حبان ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الأمر مشابهٌ لصنيع شيخه ابن خزيمة، حيث نراه كثيراً ما يعلق الأحاديث، قاصداً بذلك الاختصار وعدم التكرار.

ومن أمثلته: قوله: «روى عمرو بن يحيى المازني، عن خالد بن خلاد ـ رجل من بني النجار ـ قال: «صليت الظهر مع عمر بن عبدالعزيز، ثم دخلت على أنس بن مالك فوجدته يصلي العصر، فلما انصرف قلت: أيّ صلاةٍ صليت؟ قال: العصر... الحديث»[3].

وقد وصله ابن حبان في موضع آخر من صحيحه فقال: «أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري، حدثنا أيوب بن سليمان بن بلال، قال: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن يحيى المازني، عن خالد بن خلاد الأنصاري، قال:... الحديث»[4].

❃ ❃ ❃

---

(١) المصدر السابق: ٣/٥٥.

(٢) المصدر السابق: ٣/٥٥، كتاب الإمامة، باب ذكر أخبار تأولها بعض العلماء ناسخة.

(٣) الإحسان: ٤/٣٨٤.

(٤) المصدر السابق: ٤/٣٨٠.

المطلب الثالث

الأحاديث الموقوفة والمقطوعة في الصحاح الأربعة

وأبدأ أولًا بصحيح الإمام البخاري فأقول:

إن الإمام البخاري لعنايته بالفقه وقصده إليه في صحيحه، فقد نقل أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين، وأتىٰ بها في التراجم معلقة، للاستئناس بها لمذهبه، وتقوية استدلاله، والاستشهاد لما ترجم به.

قال الحافظ ابن حجر: «وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة...»[(١)].

ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب العلم: «باب حفظ العلم»:

«حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله قال: حدثني مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال: «إنّ الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدّثت حديثاً، ثم يتلو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾[(٢)] إنَّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنَّ إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإنّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ ثم يشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»[(٣)].

ومن أمثلته أيضاً: قوله في «كتاب الصلاة: باب من نسي صلاةً فليصلِّ

---

(١) هدي الساري: ٢١.

(٢) سورة البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) صحيح البخاري: ١/٣٩ ـ ٤٠.

إذا ذكرها، ولا يعيد إلاّ تلك الصلاة. وقال إبراهيم: من ترك صلاة واحدة عشرين سنة لم يعد إلا تلك الصلاة الواحدة»[1].

فقد قصد الإمام البخاري بذكر هذا الأثر عن إبراهيم النخعي تقوية قوله في الترجمة: ولا يعيد إلاّ تلك الصلاة» كما قال العيني[2].

وأما الإمام مسلم: فلم يتعرض لشيء من ذلك، لأنه غير مقصود له من تأليفه.

وأما بالنسبة للإمام ابن خزيمة: فقد تابع شيخه البخاري في هذا الأمر، حيث ذكر كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من أئمة المسلمين وذلك لاهتمامه بالجانب الفقهي في صحيحه وعنايته به..

وقد كان الإمام ابن خزيمة يقصد من إيرادها الاستئناس لمذهبه، وتقوية استدلاله، لا بيان عمل العلماء بالحديث ومذاهبهم.

ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب الوضوء: «باب ذكر البيان أن الله عز وجل وعلا أمر بغسل القدمين في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ لا بمسحهما، على ما زعمت الروافض والخوارج؛ والدليل على صحة تأويل المطلبي ـ رحمه الله ـ: أن معنى الآية على التقديم والتأخير، على معنى: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم، فقدّم ذكر المسح على ذكر الرجلين، كما قال ابن مسعود، وابن عباس، وعروة بن الزبير: وأرجلكم إلى الكعبين، قالوا: رجع الأمر إلى الغسل»[3].

وقوله في كتاب الصلاة: «باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد»: «أخبرنا عيسى بن إبراهيم الغافقي، أخبرنا ابن وهب عن مخرمة

---

(١) صحيح البخاري: ١٤٦/١.

(٢) انظر: عمدة القاري: ٩٢/٥.

(٣) صحيح ابن خزيمة: ٨٥/١.

عن أبيه عن سعيد بن المسيب: وسئل عن الرجل يصلي في قميص واحد ليس عليه إزاره. فقال: ليس بذلك بأسٌ إذا كان يواريه..»[1].

فقد أراد الإمام ابن خزيمة من ذكر هذا الأثر عن سعيد بن المسيب تقوية قوله في الترجمة: «الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد».

وقد سار الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى: على طريقة شيخه ابن خزيمة في إيراد أقوال الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من أئمة المسلمين، وقصد من ذلك الاستدلال لما ترجم به وذهب إليه.

ومن أمثلة ذلك: قوله: «كان ابن عمر يعجّل الزكاة قبل الفطر بيوم أو يومين، ويستقبل رمضان بصيام يوم أو يومين»[2].

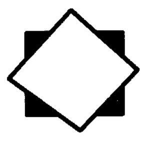
وقوله أيضاً: «وكان عمر بن عبدالعزيز يتوضأ من السُّكر»[3].



(١) المصدر السابق: ١/٣٧٤.

(٢) الإحسان: ٨/٩٤.

(٣) المصدر السابق: ٣/٤٢٥، وانظر نماذج أخرى: ٣/٨٣، ٤/١٢٧، ٤/٤٩٤.



المبحث السابع
مدى عناية الصحاح الأربعة بالعلوم المتعلقة بمتن الحديث



وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول
علم غريب الحديث

ويراد به بيان ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها[(١)].

وقد عنى الإمام البخاري بهذا الفن عناية كبيرة، وأكثر من التنبيه عليه، فمن ذلك قوله في آخر باب «من أين يخرج من مكة»: «كَداء وكُدا: موضعان»[(٢)].

وقوله في: «باب السير وحده» قال سفيان: «الحواري: الناصر»[(٣)].

(١) علوم الحديث: ٢٤٥.

(٢) صحيح البخاري: ٢/١٧٠.

(٣) المصدر السابق.

وقد امتاز الإمام البخاري عن ابن خزيمة وابن حبان في شرح الغريب، بأنه أكثر في صحيحه من تفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن.

كقوله في آخر: «باب الذكر بعد الصلاة»، «وقال الحسن: الجد: غنى»[1].

وهذا تفسير من الحسن لقوله عز وجل: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٣﴾[2].

فأورده البخاري لمناسبة قوله في الحديث: «ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ».

قال الحافظ ابن حجر: «وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها، وهذا منها»[3].

وقال رشيد أحمدَ الكنكوهي: «وهذه العادة مستمرة في كتابه، كثيرة الوقوع فيه، ويقع في الإشكال في هذه المواضع من لا يحفظ القرآن، والحافظ ينتقل ذهنه بسرعة إلى الآية التي أشار إليها البخاري»[4].

أما الإمام مسلم فلم يهتم ببيان الغريب من الحديث، ولم يتعرض له، لأنه لم يقصد الفقه في كتابه، وإنما اتجه كلياً إلى صناعة الإسناد[5].

وبالنسبة للإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ فقد أولى هذا الفن في صحيحه عناية كبيرة. وتفنن فيه، وبيّن ما وقع في متون الأحاديث الواردة في كتابه من ألفاظ غامضة وكشف عن معانيها، وشرح المفردات والتراكيب الغريبة، سالكاً طريق الإيجاز والاختصار، وقد كانت له عدة مسالك في بيان

---

(١) المصدر السابق: ٢٠٣/١.

(٢) سورة الجن، الآية: ٣.

(٣) هدي الساري: ٩.

(٤) مقدمة لامع الدراري: ٢٩.

(٥) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٢٢٢.

الغريب من الحديث، تقدمت الإشارة إليها عند الكلام عن غريب الحديث في صحيح ابن خزيمة.

أما الإمام ابن حبان: فقد اهتم بهذا الفن أيضاً، ويظهر ذلك بوضوح من خلال تعليقاته التي قد يفسّر فيها لفظاً غريباً وقع في متن حديث، أو يوضّح معنىً مستغلقاً ومن أمثلة ذلك: قوله في حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «**إذا مُيِّز أهل الجنة وأهل النار، يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، قامت الرسل، فشفعوا، فيقال: اذهبوا فمن عرفتم في قلبه مثقال قيراطٍ من إيمان، فأخرجوه، فيخرجون بشراً كثيراً، ثم يقول جل وعلا: أنا الآن أخرج بنعمتي ورحمتي. فيخرج أضعاف ما أخرجوا وأضعافهم قد امتشخوا**[1] **وصاروا فحماً، فيلقون في نهر أو في نهر من أنهار الجنة، فتسقط محاشهم على حافة ذلك النهر، فيعودون بيضاً مثل الثعارير، فيكتب في رقابهم: عتقاءُ الله، ويسمون فيها الجهنميين**». قال ابن حبان: «الثعارير: القثّاء الصغار»[2].

المطلب الثاني

علم مختلف الحديث

عني أئمة الحديث وجهابذة نقده بهذا الفن حيث درسوا ما وقع من إشكال في الأحاديث الثابتة، وردوا انتقادات الطاعنين، ووهم الشاكين.

وقد اهتم الإمام البخاري بإزالة مشكلات حديث كتابه، طبقاً لمقصده الفقهي، ومن أمثلة ذلك:

حديث أنس بن مالك عن أبي طلحة: «أن نبي الله ﷺ أمر يوم بدر

---

(١) أي: احترقوا.

(٢) الإحسان: ١/٤١٠ ـ ٤١١، وانظر نماذج أخرى: ٣/٤٢١، ٥/٣٩، ٥/٨٠، ٨/١١٦، ٩/١١١.

بأربعة وعشرين من صناديد قريش، فقذفوا في طوى من إطواء بدر..».

وفيه: «أنه قام على شفة الركى، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم يا فلان ابن فلان، ويا فلان ابن فلان، أيسركم أنكم أطعتم الله ورسوله، فإنّا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ قال: فقال عمر: يا رسول الله، ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها؟ فقال رسول الله ﷺ: «**والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**»[1].

وهذا الحديث يتعارض من حيث الظاهر مع قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[2].

فجمع الإمام البخاري بينهما، وأشار إلى زوال الإشكال، فقال عقب تخريج الحديث:

«قال قتادة: أحياهم الله حتى أسمعهم قوله، توبيخاً وتصغيراً ونقمة وحسرة وندماً»[3].

فأشار ـ رحمه الله تعالى ـ إلى زوال التعارض؛ لأنهم سمعوا في حال ردت إليهم الحياة معجزة للنبي ﷺ، وذلك غير مورد الآية. والحديث موضع كلام طويل للشراح[4].

أما الإمام مسلم: فلم يتعرض في صحيحه لمثل هذه الأحاديث بشيء، ولم يهتم ببيان الإشكالات الموجودة في أحاديث كتابه؛ ويعود سبب ذلك إلى ما سبق ذكره مراراً من أنه ـ رحمه الله تعالى ـ لم يجعل الفقه مقصداً من مقاصده، وإنما قصد صناعة الإسناد. فلا يدخل بيان اختلاف الحديث في موضوعه.

---

(١) صحيح البخاري: ٥/٩٧ ـ ٩٨، كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٢٢.

(٣) صحيح البخاري: ٥/٩٨.

(٤) انظر: فتح الباري: ٨/٣٠٤ ـ ٣٠٦، إرشاد الساري: للقسطلاني: ٦/٢٤٥ ـ ٢٤٦. وانظر أيضاً: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين: ٢٢٦.

وبالنسبة للإمام ابن خزيمة: فقد كانت له ـ كما بينت ذلك آنفاً ـ قدم راسخة وباع طويل في هذا الميدان، فكان علماً بارزاً من أعلامه، وإماماً جليلاً من أئمته الذين يشار إليهم بالبنان، ومما أهله لتبوأ هذه المكانة ما امتاز به من الجمع بين الفقه والحديث.

وقد عده العلماء من أحسن الناس كلاماً في علم مختلف الحديث، وبيان إشكالاته، وذكروا أن من مميزات صحيحه العناية بالتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

وليس هذا بالعجيب من هذا الإمام الذي كان ينكر وجود تعارض حقيقي بين حديثين أو أكثر ويقول: «من كان عنده شيء من هذا فليأتني به لأؤلّف له بينهما».

قال الإمام السخاوي ـ وهو يتحدث عن علم مختلف الحديث ـ: «وإنما يكمل له من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة، ولذا كان إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاماً»[(١)].

أما الإمام ابن حبان: فقد اهتم بهذا الفن في صحيحه، وأزال الإشكالات التي قد تكون في بعض الأحاديث، وله في هذا المضمار أبحاث جيدة تدل على علمه الوافر وفهمه الثاقب ومن ذلك قوله: «ذكر الإباحة للإمام إذا أحدث أن يترك تولية الإمامة لغيره عند إرادته الطهارة لحدثه».

وأخرج تحته حديث أبي بكرة: «أن النبي ﷺ كبَّر في صلاة الفجر يوماً ثم أومأ إليهم، ثم انطلق، فاغتسل، وجاء ورأسه يقطرُ فصلّى بهم»[(٢)] ثم قال ابن حبان: «ذكر خبر قد يوهم عالماً من الناس أنه مضادٌ لخبر أبي بكرة الذي ذكرناه».

---

(١) فتح المغيث: ٣/٧٥.

(٢) الإحسان: ١/٥.

وأخرج تحته حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «خرج رسول الله ﷺ، وقد أقيمت الصلاة، وعُدِّلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه، وانتظرنا أن يكبر، انصرف وقال: «على مكانكم» ودخل بيته، ومكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا يُنظفُ رأسه وقد اغتسل»[1].

ولإزالة الإشكال الظاهر بين الحديثين.

قال ابن حبان: «هذان فعلان في موضعين متباينين، خرج ﷺ مرة فكبَّر، ثم ذكر أنه جُنُب، فانصرف فاغتسل، ثم جاء، فاستأنف بهم الصلاة، وجاء مرة أخرى، فلما وقف ليكبر، ذكر أنه جُنُب قبل أن يكبِّر فذهب فاغتسل، ثم رجع، فأقام بهم الصلاة من غير أن يكون بين الخبرين تضاد ولا تهاترٌ»[2].

المطلب الثالث

علم ناسخ الحديث ومنسوخه في الصحاح الأربعة

تقدم ـ فيما مضى ـ التعريف بناسخ الحديث ومنسوخه وبيان أهميته وضرورة معرفته والإحاطة به، وقد بيّن الإمام البخاري في «صحيحه» الناسخ والمنسوخ من الحديث ونبه على ذلك، ومن أمثلته: إخراجه لحديث «الماء من الماء» وحديث: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل... الحديث» وهو يوجب الغسل بالإيلاج ولو لم ينزل، ثم بيَّن أن هذا الحديث ناسخ للأول فقال:

---

(١) المصدر السابق: ٧/١.

(٢) المصدر السابق: ٨/٦، قال ابن حجر في الفتح: ١٢٢/٢: «يمكن الجمع بينهما ـ أي بين حديث أبي بكرة، وبين حديث أبي هريرة ـ بحمل قوله: «كبّر» على: أراد أن يكبّر، أو بأنهما واقعتان، أبداه عياض والقرطبي احتمالًا! وقال النووي: إنه الأظهر، وجزم به ابن حبان....» وانظر نماذج أخرى... ١٠/٤، ٤٢٠/٤، ٥٧٧/٤، ٣٧/٩ ـ ٣٨، ١٩٦/٩ ـ ١٩٧، ٤٤٥/٩.

«الغسل أحوط، وذاك الآخر، وإنما بينا لاختلافهم»[1].

فقوله: «وذاك الآخر» يدل على قوله بالنسخ.

أما الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: «فقد اقتصر على إخراج الناسخ والمنسوخ في «صحيحه» من غير أن ينبّه أو ينص عليهما صراحة، مكتفياً بتقديم المنسوخ، وتأخير الناسخ، وذلك بإخراج ناسخ الحديث بعد منسوخه. ومن أمثلة ذلك:

أنه أخرج حديث: «إنما الماء من الماء» من طريق عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، ثم روى عقبه قول أبي العلاء ابن الشخير: «كان رسول الله ـ ﷺ ـ ينسخ حديثه بعضه بعضاً، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً». ثم أخرج بعد ذلك حديث: «إنما الماء من الماء» من طرق ووجوه أخرى. وبعد أن استوفى طرقه وشواهده، أخرج الناسخ فروى حديث أبي هريرة: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل».

وروى حديث عائشة بنحو حديث أبي هريرة أيضاً، ثم روى عن عائشة حديثاً آخر يؤيد حديث أبي هريرة[2].

فأشار إلى النسخ، حيث ذكر حديث أبي العلاء ابن الشخير في سياق أحاديث عدم وجوب الغسل، ثم عقبها بالأحاديث الناسخة له بوجوب الغسل.

وبالنسبة للإمام ابن خزيمة: فقد اهتم كثيراً في «صحيحه»، ببيان الناسخ والمنسوخ من الحديث، ونبّه علىٰ ذلك صراحة، ولم يكتفِ بالإشارة فقط، كما فعل الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ وقد تقدم ذكر ذلك بأمثلته.

أما الإمام ابن حبان: فقد تابع شيخه ابن خزيمة في هذا الأمر، حيث

---

(١) صحيح البخاري: ١/٧٧ ـ ٧٨.

(٢) صحيح مسلم: ١/١٨٥ ـ ١٨٧، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء وباب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين.

نراه ـ رحمه الله ـ يبين الناسخ من المنسوخ، وينص عليهما في صحيحه.

ومن أمثلة ذلك: قوله: «ذكر خبر قد يوهم المتبحر في صناعة العلم أنه ناسخ لأمره ﷺ بالوضوء من لحوم الإبل»:

«أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا موسى بن سهل الرّملي، قال: حدثنا علي بن عياش، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ترك الوضوء مما مست النار».

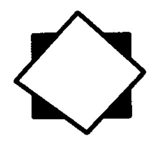
قال ابن حبان: «هذا خبر مختصر من حديث طويل، اختصره شعيب بن أبي حمزة متوهماً لنسخ إيجاب الوضوء مما مست النار مطلقاً، وإنما هو نسخ لإيجاب الوضوء مما مست النار، خلا لحم الجزور فقط»[1].

وقوله: «أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: حدثنا بشر بن معاذ العقدي، قال: حدثنا أبو عوانة، عن عثمان بن عبدالله بن موهب، عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة: «أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ، قال: يا رسول الله، أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «**إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ**» قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «**نعم توضأ من لحوم الإبل**».. الحديث»[2].



(١) الإحسان: ٣/٤١٦ ـ ٤١٧، رقم الحديث: ١١٣٤.

(٢) المصدر السابق: ٣/٤٣١، رقم الحديث: ١١٥٤.



المبحث الثامن
موازنة بين الصحاح الأربعة في مدى عنايتها بعلم الرواة



من المعلوم أن البخاري ومسلماً ـ رحمهما الله تعالى ـ قد اشترطا الصحة في كتابيهما، فكان تخريج حديث الراوي حكماً منهما بصحة حديثه وتوثيقه، ومن هنا فلا نجد في صحيحيهما من البحث عن أحوال الرواة جرحاً أو تعديلاً أو في الأسماء والكنى، أو الطبقات، أو التواريخ، وغيرها، إلاّ نادراً، وذلك لأن الغالب على رجالهما ـ وهم رجال الصحيح ـ المعرفة واشتهار الحال فلم يكن ثمة حاجة للتعرض لهذه الأبحاث التأريخية[1].

أما الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ: فعلى الرغم من اشتراطه الصحة في كتابه، فقد اهتم اهتماماً بالغاً بالأبحاث التأريخية التي تحدد شخص الراوي، وتبرز هويته، كي يتميز عن غيره، وبحث في بعض أحوال الرواة عند الحاجة إلى ذلك، وحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً بأسلوب وجيز وعبارة مختصرة. وقد تقدم ذلك مفصلاً بأمثلته في موضعه.

وقد تابع الإمام ابن حبان شيخه ابن خزيمة في هذا الأمر حيث نجده

---

(١) انظر: الإمام الترمذي والموازنة: ٢٥١.

ـ رحمه الله تعالى ـ يذكر اسم من ذُكِرَ في الإسناد بكنيته، أو يعكس فيذكر كنية من ذُكِرَ اسمه، ومن أمثلة ذلك قوله: «أبو عمرة الأنصاري:... اسمه تغلبة بن عمرو بن محصن»[(١)].

كما اهتم الإمام ابن حبان ببيان ما يتصل بتاريخ الرواة، من السماع ووقته، والمواليدِ وغيرها.

ومن أمثلة ذلك في صحيحه: حديث الحسن البصري عن سمرة بن جندب، قال: «سكتتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك لعمران بن حصين: فقال: حفظنا سكتةً..».

قال ابن حبان مبيناً انقطاعه: «الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً[(٢)]، وسمع من عمران بن حصين هذا الخبر واعتمادنا فيه على عمران دون سمرة»[(٣)].

كما كان الإمام ابن حبان يبين طبقة الراوي، التي بها يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، ومن أمثلة ذلك: قوله ـ بعد أن أخرج حديث أبي بكر بن عمارة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يلج النار أحدٌ صلّى قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها**».

قال ابن حبان: «أبو بكر هذا: هو ابن عمارة بن رُوَيبة الثقفي، لأبيه صحبة، واسم أبي بكر كنيته»[(٤)].

---

(١) الإحسان: ٤٥٥/١، انظر: ترجمته في: الثقات لابن حبان: ٤٦/٣، أسد الغابة: ٢٩١/١، الإصابة: ١٤١/٤، التهذيب: ٢٤٢/٦.

(٢) في كلامه هذا نظر: ففي صحيح البخاري: ١١٠/٧ سماعه منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذلك حكى الترمذي في «سننه»: ٣٤٢/١ ـ ٣٤٣، عن البخاري نحو هذا، وقال الذهبي في ترجمته في السير: ٥٦٧/٤: «قد صح سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النهي عن المثلة، من سمرة».

(٣) الإحسان: ١١٣/٥ ـ ١١٤.

(٤) المصدر السابق: ٣١/٥ ـ ٣٢.

وقد يعرّف الإمام ابن حبان بالراوي بذكر ولائه أو موطنه أو حرفته، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله: «أخبرنا أحمد بن مكرم بن خالد البرتي ببغداد، قال حدثنا علي بن المديني، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قرأت على الفضيل، عن أبي حريز، أن عكرمة حدّثه عن ابن عباس، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تزوّج المرأة على العمة والخالة... الحديث».

قال ابن حبان: «أبو حريز: اسمه عبدالله بن الحسين قاضي سجستان، وأبو حريز مولى الزهري ضعيف واهي: اسمه سليم، وجميعهما يروي عن الزهري»[١].

فقد عرّف الإمام ابن حبان أبا حريز عبدالله بذكر اسمه ومهنته، وعرّف أبا حريز سليماً بذكر اسمه وولائه[٢].

٢ ـ وقوله: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا أبو خيثمة، حدثنا ابن علية، عن علي بن المبارك، أخبرنا يحيى بن أبي كثير، حدثنا أبو سعيد مولى المُهَريِّ عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم بارك لنا في مُدِّنا وصاعنا، واجعل مع البركة بركتين**».

قال ابن حبان: «أبو سعيد مولى المهري من أهل مصر اسمه بكر بن عمرو، وأبو سعيد المقبري من أهل المدينة: اسمه كيسان مولى بني ليث: ثقتان مأمونان، رويا جميعاً عن أبي سعيد الخدري»[٣].

فقد عرّف الإمام ابن حبان أبا سعيد مولى المهري بذكر اسمه وموطنه، وعرّف أبا سعيد المقبري بذكر اسمه وموطنه وولائه[٤].

وقد يعرف بالراوي بذكر الإخوة والأخوات: ومن ذلك قوله:

---

(١) المصدر السابق: ٤٢٦/٩.

(٢) انظر نماذج أخرى: ٥٩/٩، ٧٣/٩، ٣٧٥/٩، ٤٢٦/٩.

(٣) المصدر السابق: ٥٩/٩ ـ ٦٠.

(٤) انظر نماذج أخرى: ١٤٦/٣، ١٤٧/٣، ١٦٦/٩، ٣٥٣/٩.

«أخبرنا ابن خزيمة قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن بشر بن الحكم قال: حدثنا حجاج قال: حدثنا ابن جريج قال: أخبرني عمران بن موسى قال: أخبرني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه: أنه رأى أبا رافع مولى النبي ﷺ وحسن بن علي يصلي غَرَزَ ضفيرته في قفاه فحلّها أبو رافع... الحديث».

قال ابن حبان: «عمران بن موسى: هو عمران بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص أخو أيوب بن موسى»[(١)] فقد عرف ابن حبان هنا بعمران بن موسى بذكر أخيه أيوب[(٢)].

وقد يعرّف الإمام ابن حبان بالراوي عن طريق تمييز المشتبه من الأسماء والكنى، ومن أمثلة ذلك قوله: «أخبرنا ابن خزيمة، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن الصبّاح، قال: حدثنا عبيدة بن حُميد، قال: حدثني أبو الزعراء، عن أبي الأحوص عن أبيه مالك بن نضلة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأيدي ثلاثة**... الحديث».

قال ابن حبان: «وأبو الزعراء هذا هو الصغير، واسمه: عمرو بن مالك ابن أخي أبي الأحوص، وأبو الزعراء الكبير: اسمه عبدالله بن هانىء، يروي عن ابن مسعود»[(٣)].

فقد ميّز ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا المثال بين المشتبه من الكنى.

وقد يعرّف الإمام ابن حبان بالراوي بذكر ترجمة مختصرة له؛ ومن ذلك قوله: «أخبرنا أبو خليفة، حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا شعبة عن موسى بن أبي عثمان، سمعت أبا يحيى يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**المؤذن يغفر له مدى صوته، ويشهد له كل رطب ويابس**.. الحديث».

---

(١) المصدر السابق: ٥٦/٦ ـ ٥٧.

(٢) انظر نموذجاً آخر: ١٧٦/٣.

(٣) المصدر السابق: ١٤٨/٨ ـ ١٤٩.

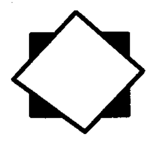
قال ابن حبان: «أبو يحيى هذا: اسمه سمعان مولى أسلم من أهل المدينة، والد أنيس ومحمد، ابني أبي يحيى الأسلمي، من جِلَّةِ التابعين، وابن ابنه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: تالف في الروايات. وموسى بن أبي عثمان: من سادات أهل الكوفة وعبادهم، واسم أبيه عمران»(١).

كما تكلم الإمام ابن حبان على بعض الرواة جرحاً وتعديلاً، ومن أمثلة ذلك قوله: «أبو جمرة...: من ثقات أهل البصرة اسمه نصر بن عمران الضُّبعي»(٢).

وقوله: «سليمان بن عمرو العتواري، من ثقات أهل فلسطين»(٣) وقوله: «راشد بن كيسان من ثقات الكوفيين وأثباتهم»(٤).



(١) المصدر السابق: ٤/٥٥١ ـ ٥٥٣.
(٢) المصدر السابق: ٥/٣٣، وانظر: الثقات: ٥/٤٧٦.
(٣) المصدر السابق: ٥/٧، وانظر: الثقات: ٥/١١٤.
(٤) المصدر السابق: ٤/٤٩٥.



المبحث التاسع
مدى عناية الصحاح الأربعة بفقه الحديث



قال الحاكم: «النوع العشرون من هذا العلم ـ بعد معرفة ما قدّمنا ذكره من صحة الحديث إتقاناً ومعرفةً لا تقليداً وظناً ـ معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة»[1].

وقال ابن المديني: «أشرف العلم: الفقه في متون الأحاديث، ومعرفة أحوال الرواة»[2].

وقال الطيبي: «وأما فقهه: فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذا دأب الفقهاء الأعلام..»[3].

وقد أولى الإمام البخاري فقه الحديث في «صحيحه» أكثر اهتمامه، وأحاط به إحاطة البارع المختص، وكان عميق الفهم لما دوّنه من أحاديث في كتابه، يغوص في أعماق معانيه ليستنبط منها ما أُودِعَ فيها من حِكَم وأحكام.

قال الحافظ ابن حجر: «ثم رأى الإمام البخاري أن لا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٦٣.

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٤/١١٥.

(٣) الخلاصة: ٦٣.

فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة. قال الشيخ محيى الدين ـ النووي ـ نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر فيه فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناده، وقد يورده معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدّم قريباً»[1].

أما الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: فقد وجّه كل عنايته نحو الصناعة الحديثية، والاهتمام بفنون الإسناد؛ ولذلك لم ينل فقه الحديث عناية كبيرة منه.

وأما الإمام ابن خزيمة فقد اقتفى أثر شيخه البخاري في هذا المجال: حيث اهتم اهتماماً كبيراً بفقه الحديث في صحيحه، وقد مكّنه من ذلك طول باعه في هذا الميدان، وجمعه بين الفقه والحديث.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على كتابه الصحيح نجد فيه مناقشات فقهية بديعة تدل على دقيق فهمه، ونبوغ ملكته الفقهية، كما نجد أيضاً أنه ـ رحمه الله تعالى ـ قد ضمّن صحيحه مجموعة كبيرة من المسائل الفقهية، إما في تراجم الأبواب، وإما عقب الحديث.

وفي الحالتين يورد رأيه الشخصي بدون سؤال، ورأي أهل مذهبه الفقهي كالشافعي والمزني وغيرهما، ويستدل لهم بما يصح أن يكون دليلاً، أو يعرض لرأي مخالفيه، ويناقشهم في ذلك، ويرجّح ما يراه مناسباً، وقد يشوب كلامه هذا نوع من النقد اللاذع لمخالفيه.

---

(١) هدي الساري: ٦.

وقد سبق أن بيّنت فيما مضى أن الإمام ابن خزيمة على الرغم من أتباعه لأهل مذهبه في معظم المسائل الفقهية، إلاّ أنه كان مجتهداً، يرجّح ما يراه مناسباً، ويستقل في الحكم على بعض المسائل، وقد عرضت نماذج منها عند الكلام عن فقهه.

وجاء الإمام ابن حبان: فسار في كتابه على ما سار عليه شيخه ابن خزيمة في طريقة استنباطه، ووضع فقه الحديث عنواناً في الصحيح.

والذي ينظر فيه، يجد براعة الإمام ابن حبان، وعمق غوره في سنة المصطفى ﷺ، وتفننه في استنباط الأحكام من النصوص.

ولا أدلَّ على ذلك من اختراعه العجيب، وتصنيفه الفريد للسنن الواردة عن رسول الله ﷺ.

ومن أمثلة ذلك في صحيح ابن حبان: إخراجه لحديث جابر بن عبدالله: «جاءني النبي ﷺ يعودني وأنا مريض لا أعقل، فتوضأ، وصبَّ من وضوئه عليّ فعقلت. . الحديث».

تحت عنوان: «ذكر الخبر الدال على أن الماء المستعمل المؤدّىٰ به الفرض مرةً جائز أن يؤدّىٰ به الفرض مرة أخرى» وعلّق عليه قائلاً:

«في صب المصطفى ﷺ وضوءه على جابر بيان واضح بأنّ الماء المُتوضّأ به طاهر ليس له أن يتيمم بوجوده؛ لأنه واجد الماء الطاهر، وإنما أباح الله عز وجلّ التيمم عند عدم الماء الطاهر، وكيف التيمم لواجد الماء الطاهر؟ فالله سبحانه وتعالى طالب المسلمين بالوضوء من ماء طاهر، وهذا طاهر ـ كما تقولون ـ، فمن أين لكم أن تفرّقوا بين الطاهر فتجعلون منه مطهِّراً وغير مطهِّر؟

والذي يؤكّد صحة ما قلناه حديث عبدالرحمٰن بن أبزي قال: «سأل رجل عمر فقال: إني أجنبت فلم أجد الماء، فقال: لا تصلِّ. فقال عمار:

أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في سريّة على عهد رسول الله ﷺ؟ فذكر ذلك له، فقال: «**إنما كان يكفيك، فضرب بيده الأرض ضربة، فنفخ في كفيه ومسح وجهه وكفيه؟**» ثم قال:

«في تعليم المصطفى ﷺ التيمم، والاكتفاء فيه بضربة واحدة للوجه للكفين، أبين البيان أنَّ المؤدىٰ به الفرض مرة، جائز أن يؤدّىٰ به الفرض ثانياً، وذلك أن المتيمم عليه الفرض إنْ تيمم، وجهه وكفيه جميعاً فلما أجاز ﷺ أداء الفرض في التيمم لكفيه، بفضل ما أدى به فرض وجهه، صحَّ أنّ التراب المؤدّىٰ به الفرض بعضو واحد جائز أن يؤدىٰ به فرض العضو الثاني به مرة أخرى، ولما صحّ ذلك في التيمم؛ صحَّ ذلك في الوضوء سواء»[1].

ومذهب ابن حبان هذا، هو الذي رجحه ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في الاختيارات[2].

وأخيراً أقول: إنه ينبغي أن تغفل هذه المقارنات في مجال التطبيق العملي في حياة الأمة الإسلامية، أعني في مجال الاستفادة من سنة رسول الله ﷺ في هذه الكتب الأربعة، فالله عز وجل قد منّ على الأمة الإسلامية بهذه الكتب الصحيحة، لتنهل منها جميعاً على صَفاءِ ونَقاءِ سنةَ نبيها ـ ﷺ ـ ولا تستغني بأحدها عن الأخرىٰ.

فصحيح الإمام البخاري لا يُستغنىٰ بغيره عنه؛ لأنه ـ إلى جانب الشروط الدقيقة التي عرفناها فيه وكونه أصح كتابٍ بعد كتاب الله عز وجل ـ قد أحسن الاستنباط من السنة بتقديمه الحديث في الموضع الملائم، وبالقدر الذي يكفيه هذا الموضع، وتقديم ما يحدّد معناه ويبينه من آيات كتاب الله عز وجل، وفتاوى الصحابة والتابعين وأعمالهم وتفسيراتهم وغيرها.

---

(١) الإحسان: ٢/٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٢) الاختيارات الفقهية: ٣.

أما صحيح الإمام مسلم: فهو الذي يجعل القارىء يستمتع بفن التحديث، والدقة فيه، والحرص الشديد على تقديم الحديث بتمامه، وباختلاف أوجهه في موضع واحد دون تجزئة له أو تكرار، وما يستلزم ذلك من العناء في الحصول على الحديث بتمامه.

وأما صحيحا الإمام ابن خزيمة وابن حبان فقد جمعا بين مزايا الكتابين من حيث العناية بالفقه واستنباط الأحكام، واهتمامهما بصناعة الإسناد.



الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية التي عشت فيها مع الإمام ابن خزيمة وكتابه «الصحيح» أرى من المناسب أن أذكّر بأهم ما تضمّنه هذا البحث من أمور، وما توصلت إليه من نتائج:

١ - ولد الإمام ابن خزيمة بنيسابور - أعظم مدن خراسان وأشهرها - سنة **٢٢٣**هـ، وترعرع في أحضانها، وتربى في أكنافها، وتنشّق نسيمها وتفيّأ ظلالها، ونهل من ينابيعها الصافية، وعاش أكثر حياته في ربوعها متعلماً ومعلّماً، واستقر المقام به هناك، وكانت وفاته فيها سنة **٣١١**هـ.

٢ - كان الإمام ابن خزيمة عابداً تقياً، زاهداً، منصرفاً عن الدنيا ومطامعها، مقبلًا على الآخرة، سخياً يعطي عطاء من لا يخشى الفقر ويكرم كرم من لا يهاب القلة، غير ملتفتٍ لمال، ولا خائفٍ من نفاد، شجاعاً في الحق، غير هياب ولا وجلًا، لا يمنعه من الجهر به بطش سلطان، أو مداهنة حاكم.

٣ - كان الإمام ابن خزيمة ذا ذكاء حاد وذهن وقاد، وذاكرة سريعة الحفظ والحضور، آية في الضبط والإتقان حتى أصبح ممن يشار إليهم بالبنان في هذا الميدان.

٤ - كان - رحمه الله تعالى - إماماً جامعاً بين الفقه والحديث، وعلماً بارزاً من أعلام المذهب الشافعي، له آراؤه الاجتهادية التي ينفرد بها،

وأظهر البحث كون الإمام ابن خزيمة من أصحاب الوجوه في المذهب.

٥ - تتلمذ الإمام ابن خزيمة على يد الجهابذة من المحدثين، والنابهين من الفقهاء البارعين، الذين أناروا له الطريق، وشخصّوا له الهدف، وتركوا بصماتهم على شخصيته العلمية، وبعد أن حلَّ وارتحل حتى انتهى ما انتهى إليه من العلم والفضل، توافد عليه الطلبة من كل حدب وصوب، يغترفون من علمه، وينهلون من ينابيعه حتى أصبحوا فيما بعد علماء أمصارهم وأئمة أعصارهم.

٦ - صنّف الإمام ابن خزيمة مصنفات كثيرة في العقيدة والتفسير والفقه والحديث، تدل على مقدرته العلمية، وسعة اطلاعه، وعمق تبحره، وتعدد معارفه، وتنوع ثقافته، إلّا أنّ مما يؤسف له أن معظم هذه المصنفات قد فُقدت، ولم يبقَ منها سوى أربعة كتب تناولت يد الطباعة ثلاثةٍ منها هي: الصحيح والتوحيد والمخزون في الوجدان، وبقي الرابع مخطوطاً ينتظر من يخرجه إلى النور.

٧ - أثنى عليه كثير من الأئمة الذين عرفوه، وأذعنوا له بالفضل، فقدروه قدره وأنزلوه منزلته، سواء أكانوا من شيوخه الذين أسقوه من رحيق علمهم، وربّوه في أحضانهم، أم من تلاميذه الذين جالسوه وعرفوه عن قرب ولازموه في حله وترحاله أم من فضلاء المؤرخين والمترجمين لحياته الذين رووا أخباره ووقفوا على آثاره.

٨ - رتب الإمام ابن خزيمة كتابه «الصحيح» على الأبواب الفقهية، كما رتب الأئمة الستة كتبهم من قبل.

٩ - أخرج الإمام ابن خزيمة الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وإذا خرج حديثاً غير صحيح الإسناد فإنه يبين ذلك، ولا يسكت عليه.

١٠ - أظهر البحث أنَّ جهالة العين عند الإمام ابن خزيمة ترتفع عن الراوي برواية ثقة مشهور عنه، أما جهالة الحال فترتفع بواحد من أمور ثلاثة هي:

أ - أنْ يروي عنه اثنان من الثقات كما هو مذهب جمهور المحدثين.

ب - إنْ تفرّد بالرواية عنه من لا يروي إلّا عن ثقة.

جـ - إنْ زكاة أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية ثقة عنه.

١١ - أخرج الإمام ابن خزيمة لبعض المبتدعة في صحيحه، لأنه كان يرى جواز الرواية عنهم ما داموا ثقات في حديثهم، غير مغالين في بدعتهم، وقد يخرّج عن بعض الضعفاء مقروناً بغيره في المتابعات من المتابعين الشواهد، لا في أصول كتابه: كابن لهيعة وعبدالله بن عامر، وقد يخرج أيضاً عن بعض الضعفاء لرواية الثقات عنهم كعاصم بن عبيدالله.

١٢ - أظهر البحث أن صحيح الإمام ابن خزيمة يحتل المرتبة الثالثة بين كتب السنة النبوية بعد صحيحي البخاري ومسلم.

١٣ - أولى الإمام ابن خزيمة الإسناد حقه من العناية في كتابه «الصحيح» فأورد الطرق المتعددة للحديث الواحد إن وجدت، وتوسّع في ذلك أيما توسع، وبيَّن اختلاف الرواة واتفاقهم، فتنوعت طرقه وتعددت.

١٤ - استخدم الإمام أسلوب تكرار الحديث، وتعليقه، وتقطيعه، واختصاره، جرياً على طريقة شيخه البخاري في صحيحه، وذلك للاستدلال به على المسائل المختلفة في الأبواب المتفرقة المتباعدة.

١٥ - اشترط الإمام ابن خزيمة لصحة الحديث شروطاً خمسة هي: العدالة والضبط واتصال السند والسلامة من الشذوذ والعلة، وهي نفس الشروط التي نص عليها جمهور المحدثين باستثناء وصف الضبط، فالجمهور يشترطون تمام الضبط، وابن خزيمة يكتفي بمطلقه، ولهذا كان يدرج الحسن ضمن الصحيح، ويسمّي كلا النوعين صحيحاً.

١٦ - كان للإمام ابن خزيمة قدمٌ راسخة وباعٌ طويلٌ في علم مختلف الحديث، وشهد العلماء له بتقدمه في هذا الشأن، وعدوّه من أحسن الناس كلاماً في التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبيان إشكالاتها.

١٧ ـ اعتنى الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله تعالى ـ بعلم تأريخ الرواة، واهتم به اهتماماً كبيراً، فتكلم عن أسمائهم وكناهم وألقابهم وأوطانهم وبلدانهم ومهنهم.

١٨ ـ ضمّن الإمام ابن خزيمة كتابه «الصحيح» عبارات في الجرح والتعديل، تدل على معرفته التامة، وإحاطته الواسعة بالثقات والضعفاء من الرواة، حتى قال عنه الذهبي: «كان ابن خزيمة جهبذاً بصيراً، عارفاً بالرجال»[١] وقد امتازت أحكامه النقدية بالقوة والوضوح والإنصاف والاعتدال في إرسالها.

١٩ ـ استخدم الإمام ابن خزيمة ألفاظاً متنوعةً وأساليب مختلفة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها.

٢٠ ـ أظهرت الموازنة بين صحيح ابن خزيمة وصحاح البخاري ومسلم وابن حبان، أن الإمام ابن خزيمة قد جمع في صحيحه بين طريقتي شيخيه: البخاري ومسلم في صحيحيهما، حيث اهتم بالإسناد والفوائد الإسنادية، وأتى بالفقه وطريقة استنباطه من الأحاديث، كما تفرّد بمسالك خاصة به، وتأثر الإمام ابن حبان بطريقة شيخه ابن خزيمة تأثراً كبيراً حتى قال الحافظ ابن حجر: «ابن حبان تابع لابن خزيمة، مغترف من بحره، ناسج على منواله»[٢].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

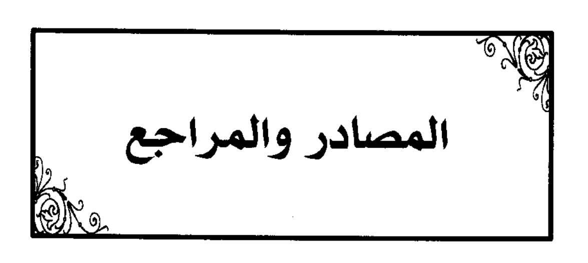
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٤.

(٢) النكت: ٢٩١/١.



المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**، للإمام أبي الحسن الأشعري (ت٣٣٠هـ)، طبع إدارة الطباعة المنيرية.

٣ ـ **أبجد العلوم**، للشيخ صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.

٤ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، للأمير علاء الدين أبي الحسن علَي بن بلبان الفارسي، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٧ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، مطبعة العاصمة ـ القاهرة ـ مصر، دون تاريخ.

٨ ـ **أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩ ـ **إحياء علوم الدين**، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

١٠ ـ **اختصار علوم الحديث**، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

١١ ـ **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**، للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٣ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، بولاق، مصر ١٢٩٣هـ.

١٤ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

١٥ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للحافظ أبي الخليل ابن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج د. محمد سعيد بن عمر، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٧ ـ **أسباب ورود الحديث**، للحافظ جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨ ـ **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي المالكي (ت٤٦٣هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.

١٩ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار الشعب، مصر، ١٩٧٠م.

٢٠ ـ **الأسماء والصفات**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٢١ ـ **الإسناد من الدين**، للشيخ عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٢٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٨هـ ـ ١٩٣٩م.
٢٣ ـ **أصول الحديث**، علومه ومصطلحه، للدكتور محمد عجاج الخطيب ـ دار المعارف، الطبعة العاشرة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٤ ـ **أصول الدين**، للإمام أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٢٥ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، للإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت٥٨٤هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
٢٦ ـ **الاعتصام**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن معمر اللخمي الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٧ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسيني البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٢٨ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٥هـ)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨م.
٢٩ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.
٣٠ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، طبع بغداد.
٣١ ـ **الاغتباط بمعرفة من رُميَ بالاختلاط**، للحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢ - **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح**، لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق أستاذنا الفاضل الدكتور قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣ - **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (٤٧٩ - ٥٤٤هـ)، تحقيق أحمد صقر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

٣٤ - **الأم**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، كتاب الشعب - مصر ١٩٦٨م.

٣٥ - **الإمام الأوزاعي - حياته وآراؤه وعصره**، لأستاذنا الفاضل الدكتور عبدالله محمد الجبوري، دار الرسالة للطباعة - بغداد - الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٦ - **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**، للدكتور نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٣٧ - **الإمام الزهري وأثره في السنة**، لأستاذنا الفاضل الدكتور حارث سليمان الضاري، منشورات مكتبة بسام، الموصل، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٨ - **الإمام شعبة بن الحجاج ومكانته بين علماء الجرح والتعديل**، رسالة ماجستير مُقدّمة من قبل الشيخ مكي حسين حمدان الكبيسي، كلية الشريعة، بغداد، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٩ - **إنباه الرواة على انباه النحاة**، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، (ت٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٤٠ - **الأنساب**، للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تعليق عبدالله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤١ - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تأليف أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٤٢ - **الباقلاني وآراؤه الكلامية**، لأستاذنا الفاضل الدكتور محمد رمضان، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٨٦م.

٤٣ - **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، ليوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق وصي الله بن محمد بن عباس، دار الحرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩.

٤٤ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، (٧٤٥هـ ـ ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٥ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، طبعة مصر، ١٣٢٨هـ.

٤٦ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٤٧ ـ **البداية والنهاية**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ـ مكتبة المعارف بيروت، مكتبة النصر، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٤٨ ـ **برنامج الوادي آشي**، لمحمد بن جابر بن محمد القيسي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

٤٩ ـ **بيان خطأ البخاري في تأريخه**، لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٥١ ـ **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، للدكتور حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٦٢م.

٥٢ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، (٢٩٧هـ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٤ ـ **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥٥ ـ **تأريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور فهّمي أبو الفضل نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

٥٦ ـ **تأريخ جرجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، طبعة حيدر آباد، الهند ١٩٥٠.

٥٧ - **تأريخ الخلفاء**، للإمام جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، أعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى، بغداد.

٥٨ - **تأريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد وأحمد دهمان، المجمع العلمي العربي بدمشق.

٥٩ - **تأريخ الرسل والملوك**، لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر، وطبعة دي غويه - ليدن - ط. القاهرة ١٣٢٦.

٦٠ - **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، للحافظ عبدالرحمٰن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري (ت٢٨١هـ)، دراسة وتحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦١ - **التأريخ الصغير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤هـ-٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، مطبعة دار الوعي، حلب الشهباء، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٦٢ - **التأريخ الكبير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٣ - **تأريخ يحيى بن معين برواية عثمان بن سعيد الدارمي**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٦٤ - **تأريخ يحيى بن معين برواية الدوري**، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٥ - **التبصرة والتذكرة، شرح ألفية العراقي**، للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٦ - **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، للإمام أبي المظفر الإسفراييني (ت٤٧١هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٧ - **التبيين لأسماء المدلسين**، لسبط ابن العجمي الشافعي (ت٨٤١هـ)، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٨ - **تبيين كذب المفتري فيما نُسِبَ إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١)، مطبعة التوفيق، دمشق ١٣٤٧هـ.

٦٩ ـ **تجريد أسماء الرواة الذين تكلّم فيهم ابن حزم جرحاً وتعديلاً،** إعداد عمر بن محمود وحسن محمود، نشر مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٠ ـ **التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية،** لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد السيوطي المشهور بابن الهمام (ت٨٦١هـ)، طبع مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٧١ ـ **تحفة الأحوذي، شرح جامع الترمذي،** للإمام محمد عبدالرحمٰن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣هـ ـ ١٣٥٣هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

٧٢ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** للحافظ جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ ـ ٩١١هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٣ ـ **تذكرة الحفاظ،** للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.

٧٤ ـ **التذكرة في علوم الحديث،** للحافظ عمر بن علي ابن النحوي المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق علي حسن علي عبدالحميد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٥ ـ **ترتيب القاموس المحيط،** للأستاذ طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الرسالة، مصر، الطبعة الأولى ١٩٥٩م.

٧٦ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،** للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (ت٥٤٤هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا.

٧٧ ـ **تسمية مَنْ لم يرو عنه غير رجل واحد،** للإمام أبي عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق مشهور حسن، وعبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٨ ـ **التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية،** لعبداللطيف عبدالله عزيز البرزنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٢م.

٧٩ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٨٠ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، ومحمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨١ ـ **تعليق الحامي على أصول الفقه الحسامي**، لمحمد أمين الحامي، (ت٩٦٠هـ)، طُبِعَ بالهند.

٨٢ ـ **التفسير الكبير**، للإمام الفخر الرازي، المطبعة البهية المصرية، مصر.

٨٣ ـ **التفسير والمفسرون**، للدكتور محمد حسين الذهبي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دون تاريخ.

٨٤ ـ **تقريب التهذيب**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ ـ ٨٥٢هـ)، حققه وعلّق عليه عبدالوهاب عبداللطيف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، **١٣٩٥**هـ ـ **١٩٧٥**م.

٨٥ ـ **التقريب**، للإمام النووي ـ طُبع مع تدريب الراوي ـ دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، **١٤٠٣**هـ ـ **١٩٨٣**م.

٨٦ ـ **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد**، لأبي بكر محمد بن عبدالغني المشهور بابن نقطة، (ت٦٢٩هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند **١٤٠٣**هـ ـ **١٩٨٣**م.

٨٧ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، (٧٢٥هـ ـ ٨٠٦هـ)، تحقيق عبدالرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى **١٣٨٩**هـ ـ **١٩٦٩**م.

٨٨ ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٨٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكتاني (ت٦٩٣هـ)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، **١٤٠١**هـ ـ **١٩٨١**م.

٩٠ ـ **تناقضات الألباني الواضحات**، لحسن بن علي السقاف، دار الإمام النووي، عمان، الأردن، الطبعة التاسعة، **١٤١٣**هـ ـ **١٩٩٢**م.

٩١ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للإمام أبي زكريا محيى الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، المطبعة المنيرية ـ مصر.

٩٢ ـ **تهذيب التهذيب**، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

٩٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٩٤ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق د.عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، واستعنت أيضاً بطبعة دار الفكر التي علق عليها محمد خليل هراس، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٩٥ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق محيى الدين عبدالحميد ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ.

٩٦ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، لعبدالرحمٰن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ)، المطبعة السلفية ـ مصر، ١٣٤٦هـ.

٩٧ ـ **تيسير مصطلح الحديث**، لمحمود الطحان، دار التراث العربي، الكويت، الطبعة السادسة.

٩٨ ـ **الثقات**، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، دار الفكر ـ بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩٩ ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول**، لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير، (ت٦٠٦هـ)، مطبعة السنة المحمدية ـ القاهرة ـ ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

١٠٠ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، (٦٩٤هـ ـ ٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العصرية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠١ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، تحقيق الدكتور محمود الطحان ـ دار المعارف ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٠٢ ـ **الجرح والتعديل**، للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي الحنظلي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

١٠٣ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**، لأبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧هـ)، طبعة حيدر آباد ـ الهند ـ ١٣٢٣هـ.

١٠٤ ـ **جمع الجوامع**، لعبدالوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

١٠٥ ـ **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم الظاهري، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٢م.

١٠٦ ـ **جواهر الأصول في علم حديث الرسول**، للإمام أبي الفيض محمد بن محمد علي فارسي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق أبي المعالي القاضي أطهر المباركفوري ـ المطبعة الهندية العربية ـ بومباي ـ الهند ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٠٧ ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.

١٠٨ ـ **الحدود في المصطلحات الأصولية**، للإمام سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ).

١٠٩ ـ **الحديث والمحدثون**، لأبي زهرة ـ مطبعة مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٧٨هـ.

١١٠ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب صدق حسن القنوجي، (ت١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١١١ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١١٢ ـ **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء**، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال ـ حققه وعلق عليه الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه ـ مكتبة الرسالة الحديثة ـ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١١٣ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**، للحسين بن عبدالله الطيب (ت٧٤٣هـ)، تحقيق صبحي السامرائي ـ مطبعة الإرشاد ـ بغداد ـ ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١١٤ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (ت٩٢٤هـ) ـ تحقيق الشيخ محمود عبدالوهاب فايد، مطبعة الفجالة الجديدة ـ القاهرة.

١١٥ ـ **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، للدكتور عبدالعزيز الدوري، بغداد ١٩٤٥م.

١١٦ ـ **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق حسن السقاف، دار الإمام النووي ـ عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١١٧ ـ **دول الإسلام**، للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد شلتوت، ومحمد مصطفى إبراهيم، الهيئة المصرية العامة.

١١٨ ـ **دولة الخلافة العباسية**، للدكتور زكي محمد غيث، مطبعة عطايا، مصر.

١١٩ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**، لإبراهيم بن فرحون (ت٧٩٩هـ)، مصر، ١٣٥١هـ.

١٢٠ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للحافظ شمس الدين بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي (٦٧٣هـ ـ ٧٤٨هـ) ـ قدم له الشيخ خليل الميس ـ دار القلم، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٢١ ـ **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت٣٨٥هـ) ـ تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٢ ـ **ذكر أسماء من تُكلِّمَ فيه وهو مُوَثّق**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق وتعليق محمد شكور بن محمود الحاجي ـ مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٣ ـ **ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل**، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ـ تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٤ ـ **ذيول تذكرة الحفاظ**، لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي وتقي الدين محمد بن فهد المكي وجلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان.

١٢٥ ـ **الرجال الذين تكلم فيهم ابن حزم في الفصل ونسبهم إلى بدعة**، إعداد عمر بن محمود وحسن محمود ـ مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٢٦ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى.

١٢٧ ـ **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ ـ ٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.

١٢٨ ـ **الرسالة المحمدية**، للعلامة سليمان الندوي، طبع بيروت ـ لبنان.

١٢٩ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، للشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، كراتشي ـ باكستان ـ ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.

١٣٠ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحي اللكنوي الهندي (ت١٢٦٤هـ ـ ١٣٠٤هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلّق عليه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣١ ـ **الرواة الذين وثقهم الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة**، إعداد محمد إبراهيم داود الموصلي ـ دار القبلة للثقافة الإسلامية.

١٣٢ ـ **الرواة من الإخوة والأخوات**، للإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، تحقيق باسم فيصل الجوابرة، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٣٣ ـ **زوائد ابن حبان**، رسالة ماجستير لمحمد عبدالله، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م.

١٣٤ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٣٥ ـ **سبل الإسلام شرح بلوغ المرام**، للإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، (ت١١٨٢هـ)، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة ـ مصر.

١٣٦ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة**، لمحمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٣٧ ـ **سنن الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩هـ ـ ٢٧٩هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.
١٣٨ ـ **سنن الدارقطني**، للإمام علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦هـ ـ ٣٨٥هـ)، عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٣٩ ـ **سنن الدارمي**، للإمام الحافظ عبدالله بن عبدالرحمٰن الدارمي السمرقندي (١٨١هـ ـ ٢٥٥هـ)، حقق نصه وخرج أحاديثه ـ فواز أحمد وخالد السبع ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٤٠ ـ **سنن أبي داود**، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان.
١٤١ ـ **السنن الكبرى لأبي بكر**، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان.
١٤٢ ـ **سنن ابن ماجه**، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧هـ ـ ٢٧٥هـ)، حقق نصوصه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار الحديث ـ القاهرة ـ مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
١٤٣ ـ **سنن النسائي «المجتبى»**، للإمام الحافظ أبي عبدالرحمٰن بن شعيب النسائي (٢١٤هـ ـ ٣٠٣هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ـ الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
١٤٤ ـ **سير أعلام النبلاء**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق أكرم البوشي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٤٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٤٦ ـ **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، دار الفكر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٤٧ ـ **شرح جوهرة التوحيد**، للشيخ إبراهيم الباجوري، دار الطباعة، مصر، ١٢٧٩هـ.
١٤٨ ـ **شرح الزرقاني على البيقونية**، للشيخ محمد الزرقاني، طبع مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
١٤٩ ـ **شرح شرح نخبة الفكر**، لملا علي بن سلطان محمد الهروي القاري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
١٥٠ ـ **شرح صحيح مسلم**، للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، المطبعة المصرية ومكتبتها.
١٥١ ـ **شرح العقائد النسفية**، لسعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، طبعة اسطنبول ـ تركيا.
١٥٢ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، لعلي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي ـ دمشق ١٣٩١هـ.
١٥٣ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي (٧٣٦هـ ـ ٧٩٥هـ)، تحقيق ودراسة همام عبدالرحيم سعيد ـ مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
١٥٤ ـ **شرح الفقه الأكبر**، لعلي القاري الحنفي (ت١٠٠١هـ)، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ـ مصر.
١٥٥ ـ **شرح المنظومة البيقونية**، جمع وترتيب الشيخ عبدالله سراج الدين ـ مطبعة النصر حلب الشهباء ـ الطبعة الثانية، دون تاريخ.
١٥٦ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي، مطبعة جامعة أنقرة ـ تركيا ١٩٧١م.
١٥٧ ـ **شروط الأئمة الخمسة**، للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ)، مكتبة الشرق الجديد ـ بغداد.
١٥٨ ـ **الصحاح**، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ مطابع دار الكتب العربية بمصر.
١٥٩ ـ **صحيح البخاري**، مطبوعات محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر، دون تاريخ.
١٦٠ ـ **صحيح ابن خزيمة**، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣هـ ـ ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٦١ ـ **صحيح مسلم**، مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ـ القاهرة ـ مصر، دون تاريخ.

١٦٢ ـ **الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة**، رسالة ماجستير، للشيخ محمد عياش الكبيسي، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٦٣ ـ **صفة الصفوة**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمٰن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦٤ ـ **الضعفاء الكبير**، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي ـ تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ـ الطبعة الأولى ـ دون تاريخ.

١٦٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي، تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٦ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦هـ ـ ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الشيخ عبدالعزيز عز الدين السيروان ـ طبع ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين ـ دار القلم ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦٧ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥هـ ـ ٣٠٣هـ)، دراسة وتحقيق الشيخ عبدالعزيز عز الدين السيروان ـ طبع ضمن المجموع في الضعفاء والمتروكين ـ دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦٨ ـ **ضوء القمر على نخبة الفكر**، لمحمد علي أحمدين ـ دار المعارف ـ مصر الطبعة الثانية ـ ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

١٦٩ ـ **الطبقات**، لأبي عمر خليفة بن خياط شباب العصفوري (ت٢٤٠هـ)، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٧٠ ـ **طبقات الحفاظ**، للإمام جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩هـ ـ ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٧١ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ـ مطبعة السنة المحمدية القاهرة ـ ١٩٥٢م.

١٧٢ ـ **طبقات الشافعية**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت٨٥١هـ) ـ تحقيق الدكتور عبدالحافظ عبدالعليم خان ـ دار الندوة الجديدة ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧٣ ـ **طبقات الشافعية**، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

١٧٤ ـ **طبقات الشافعية**، لابن هداية الله الحسني (ت١٠١٤هـ)، مطبعة بغداد، ١٣٥٦هـ.

١٧٥ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ـ الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٧٦ ـ **طبقات الفقهاء**، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي (٣٩٣هـ ـ ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٧٧ ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت٤٥٨هـ)، مكتبة بلدية الإسكندرية ـ مصر، دون تاريخ.

١٧٨ ـ **الطبقات الكبرى لابن سعد**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، دون تاريخ.

١٧٩ ـ **طبقات المفسرين**، لمحمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٩٤٥هـ)، تحقيق علي محمد عمر ـ القاهرة ـ ١٩٧٢م.

١٨٠ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**، لزين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، والشرح له ولوالده أبي زرعة الدمشقي (ت٨٢٦هـ)، دار المعارف، حلب.

١٨١ ـ **طلبة الطلبة للاصطلاحات الفقهية**، للشيخ نجم الدين بن حفص النسفي (ت٥٣٧هـ) ـ مكتبة المثنى ـ بغداد، دون تاريخ.

١٨٢ ـ **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، للدكتور حسن أحمد محمود والدكتور أحمد إبراهيم الشريف، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية ١٩٧٣م.

١٨٣ ـ **عالمات بغداديات في العصر العباسي**، للأستاذ ناجي معروف، مطبعة دار الجمهورية ـ بغداد، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٨٤ ـ **العبر في خبر من غبر**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد ـ طبع الكويت ـ ١٩٦٠م.

١٨٥ ـ **عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية في خراسان**، للدكتور ناجي معروف، منشورات وزارة الإعلام العراقية، سلسلة كتب التراث، ١٩٧٦م.

١٨٦ ـ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، للشيخ أبي عثمان إسماعيل الصابوني (ت٤٤٩هـ)، نشرت ضمن مجموعة رسائل ـ مكتب التراث ـ بغداد، دون تاريخ.

١٨٧ ـ **علل الحديث**، لأبي محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧هـ)، طبع دار المعرفة ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١٨٨ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن الجوزي (٥١٠هـ ـ ٥٩٧هـ) ـ تحقيق الأستاذ إرشاد الحق ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٨٩ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ ـ ٢٤١هـ)، تحقيق الدكتور طلعت قوج والدكتور إسماعيل جراح أوغلي ـ المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر ـ استانبول ـ تركيا ـ ١٩٨٧م.

١٩٠ ـ **علم رجال الحديث**، للدكتور تقي الدين الندوي المظاهري، مكتبة الفردوس، الهند، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٩١ ـ **علوم الحديث**، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمٰن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، (٥٧٧هـ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر ـ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الثانية ـ أيلول ١٩٧٢م.

١٩٢ ـ **علوم الحديث ومصطلحه**، للدكتور صبحي الصالح ـ دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة العاشرة ـ آدار ١٩٧٨م.

١٩٣ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، مكتبة الخانجي مصر ـ ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م.

١٩٤ ـ **الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل**، للشيخ عبدالقادر الكيلاني (ت٥٦١هـ)، تحقيق ودراسة أستاذنا الفاضل الدكتور فرج توفيق الوليد، مكتبة الشرق الجديد ـ بغداد.

١٩٥ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق عبدالعزيز بن باز ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٩٦ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي،** للحافظ أبي زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٥هـ)، تحقيق محمد بن الحسين العراقي ـ طبع بذيل التبصرة والتذكرة ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان.

١٩٧ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث،** للإمام شمس محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي ـ (ت٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالرحمٰن محمد عثمان ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، دون تاريخ. واستعنت أيضاً بطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩٨ ـ **الفتوحات الإسلامية،** لأحمد زيني دحلان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

١٩٩ ـ **الفرق الإسلامية،** لمحمد البشبيشي ـ المطبعة الرحمانية ـ مصر، الطبعة الأولى ١٩٣٢م.

٢٠٠ ـ **الفرق بين الفرق،** لعبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني التميمي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ مصر ـ دون تاريخ.

٢٠١ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل،** للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، دار الندوة الجديدة ـ بيروت ـ المطبعة الأدبية بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣١٧هـ.

٢٠٢ ـ **الفضل المبين في عقد الجوهر الثمين،** للشيخ محمد جمال الدين القاسمي تحقيق عاصم بهجت البيطار ـ دار النفائس ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠٣ ـ **الفقه الأكبر في التوحيد،** للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ـ تقديم وتعليق محمود عمران موسى ـ مطبعة أسعد ـ بغداد ـ ١٩٩٠م.

٢٠٤ ـ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي،** لمحمد بن الحسن الحجوي، مطبعة النهضة ـ تونس، دون تاريخ.

٢٠٥ ـ **الفهرست لمحمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت٣٨٠هـ)،** طبعة مصورة عن طبعة أوروبا بتحقيق فلوجل ـ مكتبة خياط ـ بيروت ١٩٦٤م.

٢٠٦ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**، للإمام تاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (٧٢٧هـ ـ ٧٧١هـ)، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب الشهباء، بيروت ـ الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٠٧ ـ **القاموس المحيط للفيروز آبادي**، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.

٢٠٨ ـ **قواعد في علوم الحديث**، للعلامة المحدث ظفر أحمد العثماني التهانوي (١٣١٠هـ ـ ١٣٩٤هـ)، حققه وعلق عليه عبدالفتاح أبو غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب الشهباء ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٠٩ ـ **القوانين الفقهية**، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي (ت٧٤١هـ)، طبع الدار البيضاء ١٩٧٠م.

٢١٠ ـ **القول المسدد في الذب عن المسند**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبع حيدر آباد الدكن ـ الهند، ١٣١٩هـ.

٢١١ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ـ تحقيق عزت علي وموسى محمد علي ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة ـ مصر.

٢١٢ ـ **الكامل في التاريخ**، لعز الدين علي بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، دار صادر ـ بيروت ١٩٦٥م.

٢١٣ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، للإمام الحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٢٧٧هـ ـ ٣٦٥هـ)، تحقيق لجنة من العلماء ـ دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢١٤ ـ **الكشف الحثيث عَمن رُميَ بوضع الحديث**، لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ) ـ تحقيق صبحي السامرائي ـ مطبعة العاني ـ بغداد، دون تاريخ.

٢١٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للشيخ مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ـ الطبعة الأولى ١٣١٠هـ.

٢١٦ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢١٧ ـ **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـ الهند **١٣٢٢**هـ.

٢١٨ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت٩٣٩هـ)، تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى **١٤٠١**هـ ـ **١٩٨١**م.

٢١٩ ـ **لامع الدراري على جامع البخاري**، للرشيد أحمد الأنصاري، المكتبة التيحيوية ـ الهند.

٢٢٠ ـ **لب الألباب في تحرير الأنساب**، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، أعادت طبعه بالأوفسيت: مكتبة المثنىٰ ـ بغداد، دون تاريخ.

٢٢١ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي طُبعَ ضمن ذيول تذكرة الحفاظ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.

٢٢٢ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، تحقيق عبدالله علي ومحمود أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ـ دار المعارف، دون تاريخ.

٢٢٣ ـ **لسان الميزان**، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية **١٩٧١**م.

٢٢٤ ـ **لمحات في أصول الحديث**، للدكتور محمد أديب صالح ـ المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ **١٣٩٣**هـ.

٢٢٥ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، للشيخ عبدالفتاح أبي غدة ـ مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب الشهباء ـ الطبعة الأولى **١٤٠٤**هـ ـ **١٩٨٤**م.

٢٢٦ ـ **اللمع في أصول الفقه**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ **١٤٠٥**هـ ـ **١٩٨٥**م.

٢٢٧ ـ **المتكلمون في الرجال**، للحافظ محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (**٨٣١**هـ ـ **٩٠٢**هـ)، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب الشهباء ـ الطبعة الخامسة **١٤٠٤**هـ ـ **١٩٨٤**م.

٢٢٨ ـ **المجروحين من المحدثين**، للحافظ ابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تعليق عزيز بيك القادري ـ المطبعة العزيزية ـ حيدر آباد ـ الهند الطبعة الأولى **١٣٩٠**هـ ـ **١٩٧٠**م. كما استعنت بالطبعة التي حققها محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ١٣٩٦هـ.

٢٢٩ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٩٦٧م.

٢٣٠ ـ **مجموع فتاوي ابن تيمية**، جمع وترتيب عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم ـ أشرف على الطبع والإخراج ـ المكتب التعليمي السعودي بالمغرب ـ دون تاريخ.

٢٣١ ـ **محاسن البلقيني شرح مقدمة ابن الصلاح**، للحافظ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ)، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمٰن بنت الشاطىء ـ دار الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٧٤م.

٢٣٢ ـ **محاضرات في علوم الحديث**، لأستاذنا الفاضل الدكتور حارث سليمان الضاري ـ مطبعة جامعة بغداد ـ ١٩٨٥م.

٢٣٣ ـ **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية**، الدولة العباسية، للشيخ محمد الخضري بك، ١٩٧٠م.

٢٣٤ ـ **المحدث المفاضل بين الراوي والواعي**، للقاضي الحسن بن عبدالرحمٰن الرامهرمزي (٢٦٠هـ ـ ٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر للطباعة والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٢٣٥ ـ **المحلى**، للإمام ابن حزم الأندلسي ـ مطبعة دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ دون تاريخ.

٢٣٦ ـ **مختار الصحاح**، للإمام أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ـ مطبعة المركز العربي للثقافة والعلوم ـ بيروت ـ لبنان، دون تاريخ.

٢٣٧ ـ **مختصر العلو للعلي الغفار**، للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٣٨ ـ **مختصر المنتهى الأصولي**، للإمام أبي الحاجب الكردي الآسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ)، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

٢٣٩ ـ **المذاهب الإسلامية**، للشيخ محمد أحمد أبي زهرة ـ مطبعة النموذجية ـ مصر، دون تاريخ.

٢٤٠ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، لأبي محمد عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي (ت٧١٨هـ) ـ تحقيق عبدالله الجبوري ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٤١ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ)، دار الأندلس للنشر والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ١٩٨٣م.

٢٤٢ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للإمام أبي عبدالله محمد النيسابوري المعروف بالحاكم، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٢٤٣ ـ **المستصفى من علم الأصول**، للإمام أبي حامد محمد الغزالي ـ المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر ـ الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ.

٢٤٤ ـ **المسند**، للإمام أحمد بن حنبل ـ تحقيق أحمد شاكر ـ دار المعارف ـ القاهرة ١٩٤٩م.

٢٤٥ ـ **مسند الإمام أبي حنيفة**، تقديم وتحقيق صفوة السقا ـ نشر وتوزيع مكتبة ربيع ـ حلب الشهباء ـ الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

٢٤٦ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق مرزوق على إبراهيم ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، دون تاريخ.

٢٤٧ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان، دون تاريخ.

٢٤٨ ـ **معجم البلدان**، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ـ دار بيروت ـ للطباعة والنشر ـ دار صادر للطباعة والنشر ـ بيروت ٢١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٢٤٩ ـ **المعجم الكبير**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ـ حققه وخرّج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي ـ مطبعة الأمة ـ بغداد، دون تاريخ.

٢٥٠ ـ **معجم المصنفين**، للعلامة الشيخ محمود حسن التونكي، مطبعة طبارة، بيروت ١٣٤٤هـ.

٢٥١ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٥٢ ـ **معرفة الثقات**، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي الكوفي (١٨٢هـ ـ ٢٦١هـ)، ترتيب الهيثمي (ت٧٣٥هـ)، والسبكي (ت٧٥٦هـ)، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم ـ مكتبة الدار بالمدينة المنورة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٥٣ ـ **معرفة علوم الحديث**، للإمام الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تعليق معظم حسين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٩م.

٢٥٤ ـ **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان البسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م.

٢٥٥ ـ **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، للإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٥٦ ـ **المغني في الضعفاء**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار المعرفة، حلب الشهباء، ١٣٩١هـ.

٢٥٧ ـ **مقولات ابن خزيمة في صحيحه**، إعداد إسماعيل سعيد محمد رضوان، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٥٨ ـ **الملل والنحل**، للإمام أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، طُبعَ بهامش الفصل لابن حزم، دار الندوة الجديدة، بيروت، المطبعة الأدبية بمصر، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ.

٢٥٩ ـ **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**، رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

٢٦٠ ـ **المنتظم في تأريخ الملوك والأمم**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي بن أحمد بن الجوزي (ت٥٩٧)، الدار الوطنية، بغداد، ١٩٩٠م.

٢٦١ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

٢٦٢ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**، قسم الرواة، لمحمد السماحي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٢٦٣ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، خرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٦٤ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، للحافظ الذهبي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٢٦٥ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٦٦ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٣م.

٢٦٧ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٦٨ ـ **النكت على ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير ـ دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٦٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق محمود محمد الطناجي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٧٠ ـ **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

٢٧١ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م).

٢٧٢ ـ **هدية العارفين بأسماء المؤلفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع وكالة المعارف استانبول، تركيا ١٩٥١م.

٢٧٣ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن أبي بكر بن خلكان (٦٠٨هـ، ٦٨١هـ)، حققه وعلّق عليه محمد محيى الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٦٧هـ، ١٩٤٨م، مطبعة بيروت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

